مركز دراسات الوحدة العربية

مشروع دراسات الديمقراطية
في البلدان العربية

الديمقراطية
داخل الأحزاب في البلدان العربية

امحمد مالكي
بلقيس أبو أصبع
ثناء فؤاد عبد الله
جورج كتن

خالد سليمان
سمير الشميري
شاهر أحمد نصر
عاطف السعداوي

عبد الحسين شعبان
نور الدين ثنيو
هاني لبيب
يونس برادة

تحرير: علي خليفة الكواري

مركز دراسات الوحدة العربية

مشروع دراسات الديمقراطية
في البلدان العربية

الديمقراطية
داخل الأحزاب في البلدان العربية

امحمد مالكي — خالد سليمان — عبد الحسين شعبان
بلقيس أبو أصبع — سمير الشميري — نور الدين ثنيو
ثناء فؤاد عبد الله — شاهر أحمد نصر — هاني لبيب
جورج كتن — عاطف السعداوي — يونس برادة

تحرير: علي خليفة الكواري

الديمقراطية

داخل الأحزاب في البلدان العربية

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية/ امحمد مالكي... [وآخ.]؛ علي خليفة الكواري (محرر).

٤٨٠ ص. ـ (مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية)

يشتمل على فهرس.

ISBN 9953-450-36-6

١. الديمقراطية ـ البلدان العربية. ٢. الأحزاب السياسية ـ البلدان العربية. ٣. الحركات السياسية ـ البلدان العربية. أ. مالكي، امحمد. ب. الكواري، علي خليفة (محرر). ج. السلسلة.

324.256

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى
بيروت، آب/ أغسطس ٢٠٠٤

المحتويـــات

تقديـم ٧

المشاركون ١٣

القسم الأول
الأحزاب والحركات السياسية: قضايا عامة

الفصل الأول : ملاحظات أولية
حول مفهوم الحزب الديمقراطي ..... علي خليفة الكواري ١٧

الفصل الثاني : من تجارب الأحزاب الثورية

(١) إشكالية الممارسة الديمقراطية داخل
حركة القوميين العرب: دراسة نقدية ..... جورج كتن ٢٧

(٢) في آلية الصراع داخل الأحزاب السياسية العربية:
الصراع في الحزب الشيوعي السوري كمثال ..... شاهر احمد نصر ٦١

(٣) عرض ورقتي
جورج كتن وشاهر أحمد نصر ..... يوسف الشـويري ٧٩

الفصل الثالث : الديمقراطية داخل الأحزاب الانقلابية

الديمقراطية في الحزب الثوري ـ الجماهيري ... عبد الحسين شعبان ٨٥

تعقيب ..... مفيد الزيدي ١٠٤

المناقشات ١٠٧

القسم الثاني
من تجارب البلدان العربية في المغرب

الفصل الرابع : الديمقراطية داخل الأحزاب وفي ما بينها في المغرب:

حزبا الاستقلال والاتحاد الاشتراكي نموذجاً ..... أمحمد مالكي ١٢٧

المناقشات ١٧٥

الفصل الخامس: الفعل الحزبي وسؤال الديمقراطية في المغرب:
قراءة في طبيعة النظام السياسي المغربي
وجوهر الممارسة الحزبية ..... يونس برادة ١٨٣

الفصل السادس: الأحزاب السياسية في الجزائر
والتجربة الديمقراطية ..... نور الدين ثنيو ٢١٥

القسم الثالث
من تجارب البلدان العربية في المشرق

الفصل السابع : من تجربة مصر:
الممارسة الديمقراطية داخل الحزب
الوطني الديمقراطي ..... ثناء فؤاد عبد الله ٢٣٧
المناقشات ٢٧٧

الفصل الثامن : من تجربة مصر:
صعوبات الممارسة الديمقراطية
في حزب العمل ..... هاني لبيب ٢٨٩

الفصل التاسع : من تجربة مصر:
أزمة القيادة في الأحزاب
السياسية المصرية ..... عاطف السعداوي ٣٠٧

الفصل العاشر : من تجربة الأردن:
الممارسة الديمقراطية داخل
حزب جبهة العمل الإسلامي ..... خالد سليمان ٣٤١
تعقيب ..... حمزة منصور ٣٧٤

الفصل الحادي عشر: من تجربة اليمن
(١) الديمقراطية الداخلية للأحزاب اليمنية .... بلقيس أبو إصبع ٣٨١
(٢) الديمقراطية في عينة من الأحزاب اليمنية ... سمير الشميري ٤٢٧

خاتمة : الواقع والمستقبل المنشود ..... خالد سليمان ٤٣٥

فهرس ٤٦٩

تقديـــــم

يمثل كتاب **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية** موضوع اللقاء السنوي الثالث عشر عام ٢٠٠٣، وعَوْداً على بدء بالنسبة إلى مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية. فقد تناول المشروع موضوع «الممارسة الديمقراطية في الأحزاب العربية» في أول ورشة عمل عقدها عام ١٩٩٢[١] وخصص لقاءه السنوي السادس عام ١٩٩٦ لموضوع «الحركات الإسلامية والديمقراطية»[٢]، ولقاءه السنوي السابع عام ١٩٩٧ لموضوع «الأحزاب العربية والديمقراطية»[٣]. وإلى جانب ذلك، فقد كانت الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية قاسماً مشتركاً في كل ورش عمل المشروع ولقاءاته السنوية ودراسات مستقبل الديمقراطية في الدول العربية.

وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل على إدراك المشروع لمسؤولية الأحزاب في البلدان العربية عن غياب الديمقراطية، إلى جانب الحكومات العربية والقوى الخارجية المؤثرة في أنظمة الحكم العربية. ولذلك خص المشروع ـ في عامه الثالث عشر ـ الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب العربية، وفي ما بينها وفي علاقتها بالأطراف المجتمعية الأخرى، بنظرة نقدية مركزة ومكثفة شملت خمس عشرة ورقة وتعقيبات ومداخلات عليها، ساهم فيها ـ عن قرب ـ الحضور في اللقاء السنوي الثالث عشر، وعن بعد من لم تسمح لهم ظروفهم بالحضور، وهم كثرة من أصدقاء المشروع الذين يشاركون دائماً في حواراته.

---

(١) رغيد كاظم الصلح وعلي خليفة الكواري، ««ورشة عمل»: الممارسة الديمقراطية في الأحزاب العربية (أكسفورد (بريطانيا)، آذار/ مارس ١٩٩٢)،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦١ (تموز/ يوليو ١٩٩٢).

(٢) علي خليفة الكواري، **الحركات الإسلامية والديمقراطية: المواقف والمخاوف المتبادلة**، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية (الكويت: دار قرطاس للنشر، ٢٠٠٠).

(٣) **الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية: المواقف والمخاوف المتبادلة** (ندوة)، تحرير علي خليفة الكواري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩).

وفي هذا الصدد، ومن أجل توضيح طبيعة مشروع دراسات الديمقراطية والهدف من حواراته، لا بد من كلمة عن أصدقاء المشروع الذين يحرصون دائماً على المشاركة والتفاعل عن بعد وعن قرب مع حواراته، ويساهمون في كتابة البحوث والدراسات، بصرف النظر عن حضورهم اللقاءات وورش العمل والندوات. فأصدقاء المشروع هولاء أصبحوا اليوم يشكلون طيفاً ديمقراطياً داخل مختلف التيارات الفكرية والقوى السياسية في الدول العربية، وذلك نتيجة لما وصل إليه حاضر العرب بسبب حكم الغلبة والتسلط السائد في الدول العربية، إضافة إلى تناحر التيارات والقوى الأهلية وتفرقها، وما نتج من ذلك من تهديدٍ لمستقبل مجتمعاتنا وتمزق وضياع، أدت مجتمعة إلى نمو وعي بمخاطر استمرار الاستبداد. وقد عزز هذا الإدراك لمخاطر الاستبداد وتداعياته نمو طيف ديمقراطي داخل أغلب التيارات والحركات التي تنشد التغيير وتدرك أهمية مشاركة الآخرين في القيام به.

وقد أخذ هذا الطيف الديمقراطي على عاتقه فهم الديمقراطية وتأصيلها في الحياة السياسية العربية، من أجل تأسيس علاقات أهلية، ورسمية ـ أهلية على قاعدة الديمقراطية، وباعتبار أن الديمقراطية نظام حكم ومنهج عقلاني لإدارة أوجه الاختلاف في الرأي وتعارض المصالح، وليست عقيدة جامدة تقصي غيرها من العقائد. ومن هنا فإن الطيف الديمقراطي الذي ينتمي إليه أصدقاء مشروع دراسات الديمقراطية، معقود عليه الأمل في التوصل إلى فهم مشترك أفضل لمفهوم الديمقراطية وتحديد عقبات الانتقال إليها، هذا إلى جانب مقاربة إشكاليات توطينها في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية العربية على مستوى الدولة والمجتمع، فضلاً عن الدور الرئيسي لهذا الطيف في تنمية الديمقراطية داخل التيارات والأحزاب والقوى السياسية التي تنتمي إليها كل جماعة منهم.

وفي سياق تعزيز جهود هذا الطيف الديمقراطي والمساهمة في انتشاره داخل كافة التيارات والقوى والحركات السياسية المؤثرة في الحياة السياسية في البلدان العربية، كثف مشروع دراسات الديمقراطية، والذي وجد فيه هذا الطيف الديمقراطي أرضاً مشتركة لإجراء الحوار وتبادل الرأي من أجلِ تنمية فهم مشترك أفضل بين فصائل هذا الطيف الديمقراطي ودوائر اتصالهم وتأثيرهم حول مفهوم الديمقراطية وإشكاليات قبولها وانتشارها في الحياة السياسية العربية، فضلاً عن التعرف على مداخل الانتقال إليها ومواجهة مشكلات التحول الديمقراطي الشاقة والمستمرة.

وفي هذا السياق أيضاً، جاء اختيار موضوع «الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية» ليتكامل مع بقية الموضوعات التي ناقشتها اللقاءات السنوية وتناولتها

دراسات «مستقبل الديمقراطية» في عدد من الدول العربية، إلى جانب التأكيد على أن الديمقراطية لا بد من أن تبدأ ممارستها في الأحزاب والمنظمات غير الحكومية حتى يستطيع الأهالي أن يطالبوا الحكومات بممارستها.

وإذا كان لا بد في هذا التقديم المختصر من أن أقف أمام مفهوم الحزب الديمقراطي، فإنني أُحيل الموضوع على ورقة «ملاحظات أولية حول مفهوم الحزب الديمقراطي» التي يتضمنها الكتاب. وكم كان بودي لو أن الوقت كان قد سمح بتخصيص جلسة افتتاحية في اللقاء الثالث عشر لمناقشة مفهوم الحزب السياسي بعامة، والحزب الديمقراطي بخاصة، وذلك من أجل تنمية فهم مشترك أفضل لمفهوم الحزب الديمقراطي، يساعدنا في تقييم أحزاب البلدان العربية ويعزز جهود إصلاحها. ولكن حرص المشروع على تغطية ما يمكن تغطيته من أوراق تناولت حالات تطبيقية لأحزاب مهمة في الدول العربية، حال دون ذلك. ومن حسن الحظ أن مناقشات الجلسة الختامية حول مفهوم الحزب الديمقراطي، إلى جانب أهمية وإمكانية بناء أحزاب ديمقراطية في الدول العربية قد لامست ذلك.

وإذا كان لي أن أشير بإيجاز إلى مفهوم الحزب الديمقراطي، فإنني أقول ابتداءً بأن علينا أن نفحص المضمون قبل أن نطلق صفة الديمقراطية على أي تنظيم أو مؤسسة أو آلية. فهناك دولة وهناك دولة ديمقراطية، وهناك دستور وهناك دستور ديمقراطي، وهناك انتخابات وهناك انتخابات ديمقراطية، وكذلك هناك حزب وهناك حزب ديمقراطي.

وإذا كان الحزب الديمقراطي هو أكثر المؤسسات علاقة بالدولة الديمقراطية، فهو إما حكومتها أو حكومة الظل فيها، فإن مقومات الديمقراطية فيه يجب أن تكون شبيهة ـ مع الفارق ـ بمقومات الديمقراطية في الدولة.

وفي ضوء هذا الترابط بين الحزب الديمقراطي والدولة الديمقراطية، فإن نظام الحكم في الدولة ونظام الإدارة في الأحزاب وضوابطهما، يجب أن يؤسسا على المبادئ والمؤسسات والآليات التي لا بد من تطبيق حد أدنى منها على أرض الواقع، حتى تكتسب الدولة أو الحزب صفة الديمقراطية.

ولكي يكتسب الحزب صفة الديمقراطية ـ حسب تقديري ـ لا بد من التزامه من حيث النص وعلى أرض الواقع، بالتالي:

أولاً: ألا تكون في الحزب وصاية على أعضائه، من قبل زعيم أو عائلة أو جهة أو صاحب صفة دينية أو قبلية أو اجتماعية أو غيرهم. وأن يكون أعضاء الحزب

مصدر السلطة فيه، ومتساوين أمام نظم الحزب ولوائحه. وأن تكون العضوية مصدر الحقوق ومناط الواجبات.

ثانياً: أن تكون العضوية في الحزب ـ من حيث المبدأ ـ مفتوحة لجميع المواطنين دون إقصاء أو تمييز من حيث العرق أو الدين أو المذهب، وأن يكون اكتساب عضوية الحزب ـ من حيث المبدأ ـ حقاً لكل من اكتسب صفة المواطن في الدولة. وهذا المبدأ قد يثير إشكالية لدى الأحزاب الإثنية والدينية والمناطقية، ولا بد من مقاربتها حتى تطمئن مختلف الأحزاب إلى تداول السلطة سلمياً بينها. فالحزب الحاكم ـ بحكم التعريف ـ يسعى للوصول إلى السلطة، ولن يكون مقبولاً سياسياً من حيث المبدأ أن يتولى الحكم وتؤول السلطة التنفيذية إلى حزب تقتصر عضويته على جماعة إثنية أو دينية أو مذهبية، وتقصي بحكم واقع العضوية فيها بقية الجماعات من حكومة البلد التي تؤهلها أغلبيتها تشكيلها، مهما كانت أغلبية تلك الجماعة عددياً، ومهما كانت قدرتها على استقطاب أصوات الناخبين. وربما يكون اشتراط وجود ائتلافات تتنافس على السلطة تضم كل منها أحزاباً حقيقية تمثل بقية الجماعات الإثنية والدينية أو المذهبية، حلاً مرحلياً في الدول التي يتعذر وجود بنية وطنية في بعض أحزابها السياسية.

ثالثاً: نظرة الحزب إلى نفسه باعتباره جزءاً من كل، وقبوله لوجود غيره من الأحزاب، وضبط فكره ومنهجه وبرنامجه في ضوء اعترافه بحق الرأي الآخر والمصلحة الأخرى في التمثيل، دون إقصاء أو احتواء بالترهيب أو التغييب والإنكار، بما في ذلك حق التنافس للوصول إلى السلطة وتداولها سلمياً بين الأحزاب.

رابعاً: قبول نمو الأطياف وربما التيارات ذات الاجتهادات المختلفة داخل الحزب، والرضى بأخذها أشكالاً معترفاً بها داخلياً، وذلك من أجل نمو الأحزاب وبلوغها مستوى الكتلة المؤثرة عندما تستوعب التعدد داخل الوحدة، وتصون حق الأقلية في المعارضة الداخلية، ومن ثم تجنب الحزب أسباب التفتت والانشقاقات.

خامساً: أن يحتكم أعضاء الحزب في علاقتهم الداخلية إلى شرعية دستور ديمقراطي يتوافقون عليه في البداية، ويخضعون في علاقاتهم الداخلية إلى أحكامه التي يتساوى أمامها جميع أعضاء الحزب من دون تمييز.

وفي الختام، يجب أن ينسب الفضل إلى أهله. وأهل الفضل في استمرار مشروع دراسات الديمقراطية واكتساب حواراته للصدقية، هم أصدقاء المشروع الذين تطوعوا للمشاركة في نشاطاته عن بعد وعن قرب، والذين أصبح من الممكن

للمشروع بفضل تطوعهم وتحمل كل منهم تكاليف مشاركته، أن يبتعد عن ضرورات التمويل الخارجي ويعتمد في الضروري من مصروفاته الضئيلة على وقف دراسات الشورى والديمقراطية التي كوّنها أصدقاء المشروع لمواجهة المصروفات التي لا فكاك منها. فإلى أصدقاء المشروع وإلى الطيف الديمقراطي عبر التيارات والقوى السياسية الذي أصبح مشروع، جماعة ديمقراطية في طور التكوين، يتقدم المشروع بالشكر والتقدير والعرفان لدورهم، ولما أضفوه على حوارات المشروع من جدية ونوعية ومسؤولية تحتاج إليها الساحة الفكرية والسياسية والثقافية العربية.

والشكر بشكل خاص مستحق لكتّاب الأوراق والتعقيبات والمداخلات، والذين يتضمن الكتاب وفصوله أسماءهم الكريمة، والذين تطوعوا بالكتابة وتحملوا عناء السفر والحضور وتحمل تكاليفهما، باعتبار كل منهم شريكاً أصيلاً في تناول الموضوع السنوي ومن الداعين لحضور اللقاء.

والشكر موصول لمواقع المعلومات والصحف العربية التي نشرت بعض الأوراق، ونخص بالشكر موقع «الجزيرة نت» وموقع «التجديد العربي» وموقع «الديمقراطي»، لنشر كل منها ملفاً كاملاً.

وأخيراً وليس آخراً، فإن مركز دراسات الوحدة العربية ومجلة **المستقبل العربي** شركاء في الكتاب منذ صدور الدعوة إلى الكتابة حتى تاريخ نشره، هذا إلى جانب ما تم نشره من كتب وبحوث المشروع سابقاً. فالشكر والتقدير للمركز والمجلة، والأخوات والإخوة العاملين في قسم الدراسات والتحرير والتوزيع واجبان، وعلى وجه الخصوص يتوجه المشروع وأنا شخصياً إلى الأخ الكبير الدكتور خير الدين حسيب بالتقدير والعرفان لرعايته مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية منذ بداية نشاطاته عام ١٩٩١، وتشجيع المشروع باعتباره امتداداً في مجاله لاهتمامات مركز دراسات الوحدة العربية.

علي خليفة الكواري

المشاركـون

د. امحمد مالكي	المغرب
أ. بلقيس أبو إصبع	اليمن
د. تميم الصياغ	الأردن/ بريطانيا
د. ثناء فؤاد عبد الله	مصر
أ. جلال إبراهيم فقيرة	اليمن
د. جورج فارس القصيفي	لبنان
د. جورج كتن	فلسطين/ سوريا
أ. حكم عبد الهادي	فلسطين/ المانيا
أ. حمزة الحسن	السعودية/ بريطانيا
أ. حمزة منصور	الأردن
أ. حيدر شعبان	العراق/ بريطانيا
د. خالد الحروب	فلسطين/ بريطانيا
أ. خالد سليمان	الأردن
د. خديجة صفوت	السودان/ بريطانيا
د. سعيد محمد الشهابي	البحرين/ بريطانيا
أ. سمير عبد الرحمن الشميري	اليمن
أ. شاهر أحمد نصر	سوريا
د. الصادق الفقيه	السودان/ بريطانيا
أ. صباح المختار	العراق/ بريطانيا
أ. عاطف السعداوي	مصر
أ. عالية الحمداني	العراق/ بريطانيا
أ. عبد الله النيباري	الكويت

د. عبد الحسين شعبان	العراق/ بريطانيا
أ. عبد العزيز الصاوي	السودان/ بريطانيا
أ . عبد العزيز النويضي	الإمارات العربية المتحدة
أ. عبد الملك المخلافي	اليمن
أ. عبد النبي العكري	البحرين
د. عبد الوهاب أحمد الأفندي	السودان/ بريطانيا
د. علي خليفة الكواري	قطر
أ. علي ربيعة	البحرين
د. فارس عبد الحافظ البريزات	الأردن
د. فايز الصياغ	الأردن
أ. فضل علي المقحفي	اليمن/ بريطانيا
أ. فضل دليو	الجزائر
أ. فؤاد الإبراهيم	السعودية/ بريطانيا
أ. كاظم الموسوي	العراق/ برطانيا
أ. محمد الجابر	بريطانيا
أ. محمد سعيد طيب	السعودية
أ. محمد عبد الرزاق عبد الغفار	بريطانيا
د. مصطفى عبد العال	مصر/ بريطانيا
مفيد الزيدي	العراق
د. ناصر قلاوون	لبنان/ بريطانيا
أ. نديم شحاتة	لبنان/ بريطانيا
أ. نور الدين ثنيو	الجزائر
أ. نيرة المختار	العراق/ بريطانيا
أ. هاني لبيب	مصر
د. يوسف الشويري	لبنان/ بريطانيا
د. يونس برادة	المغرب

القسم الأول

الأحـزاب والحركـات السياسيـة: قضايـا عامـة

الفصل الأول

ملاحظات أولية حول مفهوم الحزب الديمقراطي(*)

علي خليفة الكواري(**)

لا بد لنا في سياق مناقشة «الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية» من أن نقوم بمحاولة مشتركة لضبط «مفهوم الحزب الديمقراطي» مقارنة بغيره من الأحزاب السياسية. ومن المفيد أن تأتي هذه المحاولة في بداية اللقاء السنوي الثالث عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية وربما قبله، وذلك من أجل التوصل إلى فهم مشترك أفضل لمفهوم الحزب الديمقراطي حتى يتمكن اللقاء من ضبط ذلك المفهوم، ومن ثم النظر في مدى وجود الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية من عدمه وفق معيار موضوعي يساعد أيضاً على تحري الشروط اللازم توفرها في أي حزب حتى يكتسب صفة الديمقراطية هذه.

ومن أجل المساهمة في ذلك، فإنني سوف أُحاول من أجل استهلال المناقشة وإثارة التساؤلات وتحفيز الحوار، طرح الملاحظات الأولية التالية:

١ ـ **صفة الديمقراطية**: يمكننا القول بأن صفة الديمقراطية لا يمكن اكتسابها بمجرد إضافة اللفظ والتشدق بالشعارات، وإنما هناك شروط موضوعية لاكتسابها. فهناك دولة وهناك دولة ديمقراطية، وهناك حزب وهناك حزب ديمقراطي، وهناك انتخابات وهناك انتخابات ديمقراطية، وهناك دستور وهناك دستور ديمقراطي، ولا بد لنا من فحص المضمون والتأكد من المنهج قبل أن نطلق صفة الديمقراطية أو نحجبها.

(*) لم يقدم هذا البحث أثناء الندوة ولم تتم مناقشته، وقد تم استلامه بعد انتهاء الندوة. وقد نشرت هذه الدراسة ضمن ملف «الديمقراطية والأحزاب في الوطن العربي» في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣)، ص ٤٤ ـ ٥٢.

(**) باحث عربي ومنسق مشارك لمشروع دراسات الديمقراطية ـ قطر.

٢ ـ **اكتساب صفة الديمقراطية**: بدايةً يمكننا القول إن صفة الديمقراطية يكتسبها الحزب مثلما تكتسبها الدولة عندما يتم تطبيق نظام حكم ديمقراطي في أي منهما. ونظام الحكم الديمقراطي نظام محدد المعالم يتطلب وجود منظومة كاملة ومتكاملة بعضها مع بعض تتضمن مبادئ ومؤسسات وآليات تضبط عملية تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة وتداول السلطة دورياً، وتؤكد على حق وواجب الملزمين بتنفيذ تلك القرارات في المشاركة السياسية الفعالة في عملية اتخاذها.

٣ـ **القرابة بين الحزب والدولة**: الحزب هو أقرب المنظمات الطوعية وغير الحكومية إلى الدولة، والحزب في الدولة الديمقراطية إما أنه حكومة الدولة أو حكومة الظل فيها. فهو وسيلة الوصول إلى السلطة وأداة تداولها سلمياً أو بالعنف، وهو الحكومة أو المعارضة. ومهما اختلفت مسميات العصبية التي تجمع أعضاء الحزب الواحد من أفراد وجماعات، واتسع أو ضاق شمول عضويتها مختلف أفراد وجماعات المواطنين، فإن الأحزاب جميعها تسعى للوصول إلى السلطة. لذلك، فإن ممارسة الديمقراطية داخل الحزب واتساع نطاق عضويته وشمولها المواطنين دون تمييز لسبب العرق أو الدين أو المذهب، إضافة إلى نظرته غير الإقصائية إلى غيره من الأحزاب أيضاً هي أكبر الضمانات للممارسة الديمقراطية داخل الدولة عندما يصل ذلك الحزب إلى سدة الحكم فيها. والحزب الذي لا يؤسس على مبدأ المساواة بين المواطنين أو لا يمارس الديمقراطية داخله وفي علاقاته ببقية الأحزاب قبل الوصول إلى الحكم، يصعب، إن لم يستحل عليه، ممارسة الديمقراطية في الدولة التي يصل إلى الحكم فيها سلمياً أو عن طريق العنف.

٤ـ **تأثير ديمقراطية الدولة في الحزب**: على الرغم من وجاهة الملاحظة الثالثة المشار إليها أعلاه وانطلاقها من القول المأثور فاقد الشيء لا يعطيه، فإن ممارسة الديمقراطية داخل أحزاب دولة غير ديمقراطية تسلطية، تمنع قيام الأحزاب من حيث المبدأ أو تسعى للهيمنة عليها أو إلحاقها بالحزب الحاكم المعلن أو المستتر في حالة وجود عائلات حاكمة ملكية أو جمهورية، يمثل مانعاً يقف دون إمكانية نمو أحزاب ديمقراطية داخل نظام حكم غير ديمقراطي. فمن ناحية تميل الأحزاب السرية إلى الاعتماد على عصبية تثق فيها وتأتمنها، وتجعل من نفسها طليعة استراتيجية تعمل للوصول إلى الحكم عن طريق العنف بعد أن تعذر عليها الوصول السلمي، ومن ناحية ثانية تفقد الأحزاب الملحقة والمحتواة من السلطة صدقيتها، كما تواجه الأحزاب التي تحاول الاستقلال عن السلطة القائمة محاربة وتعطيلاً لعملها وتدخلاً في شؤونها، وربما التخلص منها بحجج ملفقة وأسباب واهية.

٥ـ **أحزاب العالم الثالث**: ولعل ما يسمى بأحزاب العالم الثالث يشير إلى إشكالية ممارسة الديمقراطية داخل أحزاب برزت واتسعت في غياب الديمقراطية داخل الدولة التي نشأت فيها. و**أول** فئة من تلك الأحزاب وأهمها هي حركات التحرر الوطني التي تبوأت سدة الحكم بعد الاستقلال واحتكرت السلطة بعد ذلك. و**ثانيها** الأحزاب التي أُنشئت بعد قيام انقلابات عسكرية ضد بنى سياسية تقليدية جامدة. و**ثالثها** أحزاب قامت على أساس زعامات دينية أو طائفية أو قبلية أو مناطقية أو إثنية، تحمل داخلها في كثير من الأحوال بذور الانفصال وتقوم على الإقصاء من حيث العضوية. وكل هذه الفئات من الأحزاب نشأت في ظروف غياب الديمقراطية في الدولة التي برزت فيها، وقد كانت نشأتها تعبر عن حاجات وطنية أو اجتماعية أو فئوية، ولذلك حصلت على إجماع نسبي على أهدافها الأحادية البسيطة ضمن مجتمعها، مثل الاستقلال أو مقاومة الاستبداد أو الإقصاء أو الإهمال، الذي يتعرض له الشعب كله أو جماعة أو فئة من فئاته. كما أنها تعتمد في العادة على قيادات تاريخية أو زعامات اجتماعية ودينية دون أن تمارس الديمقراطية داخلها. وعندما تتحقق جزئياً تلك الأهداف الأحادية البسيطة وتتغير مشكلات المجتمع، يصعب حصول تلك الأحزاب على ما كانت تصل إليه من إجماع، ولذلك تتحول بالتالي إلى أحزاب أفراد وزعامات، يتقلص الولاء الطوعي لها وتعتمد على الغلبة إذا كانت حاكمة، ويكثر الانشقاق فيها كلما اختلفت آراء الزعامات وتوجهاتهم، أو تعارضت مصالح المنتسبين إليها إذا كانت خارج الحكم.

٦ ـ **غياب الديمقراطية حتمي أم انتقالي؟**: إذا كانت البلدان العربية جزءاً من العالم الثالث، فهل ظاهرة غياب الديمقراطية داخل أحزاب البلدان العربية بشكل عام يمكن تفسيرها في ضوء ظاهرة أحزاب العالم الثالث؟ وهل ظاهرة ما سمي بأحزاب العالم الثالث هي ظاهرة انتقالية يمكن تجاوزها إلى بناء أحزاب ديمقراطية؟ ما هي الخبرات التاريخية في دول العالم الثالث، وكيف نجحت بعضها ببناء أحزاب ديمقراطية؟ أم أن ظاهرة غياب الديمقراطية في أحزاب البلدان العربية هي جزء من استمرار غياب الديمقراطية في الدولة من ناحية، ومن ناحية أخرى غيابها في المجتمع الذي لا تنعقد في العادة الزعامة فيه إلا لصاحب غلبة وثروة أو مكانة اجتماعية أو مقام ديني، والذي لا تعدو فيه أغلب أحزاب اليوم أن تكون امتداداً لتشكيلات وراثية، من قبلية أو طائفية أو إثنية؟

٧ ـ **الدولة الديمقراطية**: كما سبقت الإشارة، فإن أقرب مؤسسة إلى مؤسسة الحزب ـ مع الفارق ـ هي الدولة. والحد الأدنى لاكتساب الدولة المعاصرة صفة الديمقراطية يتمثل في وجود المبادئ والمؤسسات والآليات التالية:

أ ـ أن لا يكون في الدولة الديمقراطية من حيث النص وعلى أرض الواقع سيادة لفرد أو لقلة من الناس على الشعب.

ب ـ الأخذ بمبدأ المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات، السياسية والقانونية على الأقل.

ج ـ التوافق على شرعية دستور ديمقراطي. والدستور الديمقراطي هو تعاقد مجتمعي متجدد وليس منحة أو مكرمة أو ما هو أقرب إليهما. ولذلك فالدستور الديمقراطي لا بد من أن يكون عقداً تتم مناقشته وإقراره بحرية من قبل جمعية تأسيسية، منتخبة، سواء تم عرضه على استفتاء شعبي أو لم يتم. كما لا بد للدستور الديمقراطي من أن يرتكز على أركان عامة مشتركة من حيث النص والتطبيق على أرض الواقع: **أولها**، الشعب مصدر السلطات. و**ثانيها**، سيطرة أحكام القانون والمساواة أمامه. و**ثالثها**، عدم الجمع بين السلطات الثلاث في يد شخص أو مؤسسة واحدة. و**رابعها**، ضمان ممارسة الحريات العامة. و**خامسها**، تداول السلطة وفق آلية انتخابات دورية حرة ونزيهة.

وجديرٌ بالتأكيد أن تلك المبادئ والمؤسسات والآليات هي ضوابط رسمية وقانونية على الممارسة الديمقراطية، تتوقف أهميتها وفاعليتها على حقيقة تطبيقها على أرض الواقع. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يتطلب استقرار العمل بنظام الحكم الديمقراطي وجود قناعات لدى التيارات والقوى الفاعلة إلى جانب المواطن، بإمكانية تطبيقه وإيماناً بأهمية ذلك. ولا بد لتلك القناعات وذلك الإيمان من النمو، وأن يترسخ في النفوس إلى جانب النصوص تدريجياً. هذا حتى تصبح الممارسة الديمقراطية خلقاً حميداً، والديمقراطية قيمة اجتماعية يضبطها وعي اجتماعي ومجتمع مدني فاعل ورأي عام مستنير، تستطيع جميعها أن ترتقي بالممارسة الديمقراطية عبر عملية التحول الديمقراطي الطويلة والشاقة، من الشكل إلى المضمون الذي يكرس أسلوب الشفافية والصدقية، ويعوّد جميع أطراف العملية الديمقراطية على تداول الرأي بتأن وأخذ مصالح الآخرين بإنصاف، قبل اللجوء إلى التصويت على القرارات وتحديد الخيارات العامة من قبل المفوضين بذلك.

٨ـ **الحزب الديمقراطي**: وفي ضوء التشابه بين مقومات وضوابط نظام الحكم في الدولة والضوابط الحاكمة لإدارة الأحزاب ـ مع وجود فوارق ـ يمكننا القول إن المبادئ والمؤسسات والآليات التي يلزم وجود حد أدنى منها في الحزب حتى يكتسب صفة الديمقراطية يمكن إجمالها في ما يلي:

أ ـ أن لا تكون في الحزب سيادة على أعضائه، من قبل زعيم أو عائلة أو

صاحب صفة دينية أو طائفية أو قبلية لها حق أو عرف ثابت يكرس موقعها في القيادة.

ب ـ أن تكون العضوية بضوابطها الديمقراطية هي وحدها مناط الواجبات ومصدر الحقوق الحزبية.

ج ـ أن تكون العضوية في الحزب ـ من حيث المبدأ ـ مفتوحة لجميع المواطنين دون إقصاء أو تميز من حيث العرق والدين والمذهب، وأن يكون اكتساب العضوية متاحاً ـ من حيث المبدأ ـ لكل من اكتسب صفة المواطن في الدولة.

وهذا المبدأ قد يثير إشكالية لدى الأحزاب الدينية والطائفية والإثنية والمناطقية والطبقية. لذلك فهذه الإشكالية لا بد من مقاربتها حتى يمكن للأحزاب أن تتداول السلطة سلمياً، عندما يكون انتقالها انتقالاً من الشبيه إلى الشبيه، حيث يتعذر انتقال السلطة سلمياً من النقيض إلى النقيض عندما يكون هدف أحد الأحزاب هو إقصاء الحزب الآخر وليس تداول السلطة معه سلمياً.

د ـ أن يحتكم أعضاء الحزب في علاقاتهم الداخلية إلى شرعية دستورية متجددة يتوافقون عليها بداية، في ضوء ارتكازها على الأركان التي سبقت الإشارة إلى أنها تكسب الدستور صفة الديمقراطية، وهذه يمكن تلخيصها في التالي: **أولاً**، أن يكون أعضاء الحزب هم مصدر السلطة في الحزب ولا وصاية لفرد أو قلة من أعضاء الحزب أو غيرهم على قرار الحزب. **ثانياً**، سيطرة نظم الحزب ولوائحه والمساواة أمامها بين أعضاء الحزب في ضوء قانون الأحزاب ودستور الدولة. **ثالثاً**، عدم الجمع بين السلطة التنفيذية في الحزب والسلطة التشريعية التي يملكها مؤتمره العام المنتخب انتخاباً دورياً حراً ونزيهاً، هذا إلى جانب وجود شكل من أشكال المحكمة الحزبية الدستورية المستقلة يعود لها الفصل في الشؤون الحزبية بين أعضاء الحزب وأطيافه الداخلية، قبل اللجوء إلى القضاء في الدولة؛ وربما تكون صفة المحكمة الحزبية الدستورية مثل صفة هيئة التحكيم التي تلزم أعضاء الحزب بقرارها إذا اتخذت الإجراءات القانونية والتنظيمية السليمة لتشكيل تلك المحكمة وضمان استقلالها. **رابعاً**، ضمان حرية التعبير في الحزب وإتاحة الفرصة لنمو التيارات والأطياف داخل الحزب وأخذها أشكالاً معترفاً بها داخلياً، من أجل نمو الأحزاب وبلوغها مستوى الكتلة المؤثرة عندما تسمح بالتعدد داخل الوحدة، وتقضي على أسباب التفتت والانشقاقات. **خامساً**، تداول السلطة في الحزب وفق آلية انتخابات دورية حرة ونزيهة من القاعدة إلى القمة. **سادساً**، قبول الحزب لوجود غيره من الأحزاب وضبط فكره ومنهجه وبرنامجه في ضوء حق الرأي والمصلحة الأخرى في التمثيل دون إقصاء

أو احتواء بالترهيب أو التغييب والإنكار، بما في ذلك حق التنافس للوصول إلى السلطة وتداولها سلمياً بين الأحزاب، وواجب الدفاع عن حق الأحزاب الأخرى في الوجود والتعبير.

وجديرٌ بالتأكيد في حالة الحزب أيضاً أن تلك المبادئ والمؤسسات والآليات هي ضوابط رسمية وقانونية من أجل الممارسة الديمقراطية، تتوقف أهميتها على تطبيقها على أرض الواقع، كما تمّ تأكيد ذلك في حالة الدولة أعلاه.

وجدير بالذكر والتأكيد أيضاً أن الممارسة الديمقراطية في الأحزاب كما هي في الدول مسألة نسبية. هناك حد أدنى من المبادئ والمؤسسات والآليات يجب وجودها في الممارسة حتى تتصف بالديمقراطية، وبعد التأكد من وجود هذا الحد الأدنى يبقى الفرق وارداً وأحياناً كبيراً بين الممارسات الديمقراطية في الحزب وفي الدولة من حيث درجة النضج والاستقرار، ونوعية الديمقراطية وفرص الارتقاء بها.

٩ ـ **التشابه مع الفارق بين الحزب والدولة**: على الرغم من تشابه مقومات وضوابط نظام الحكم الديمقراطي في الدولة، مع المقومات والضوابط الحاكمة لإدارة الحزب الديمقراطي، فإن هناك فوارق في حدود سلطة كل منهما من عدة أوجه: **أولها**، أن علاقة الحزب بأعضائه علاقة طوعية اختيارية، بينما علاقة المواطن بالدولة هي علاقة وراثية عضوية. **ثانيها**، أن الدولة تحتكر العنف وتفرض إرادتها على مواطنيها وفقاً للقانون في الدولة الديمقراطية، بينما الحزب لا يحتكر العنف ولا يجوز له اللجوء إليه لتنفيذ القانون على أعضائه، وإنما يخضع الحزب وأعضاؤه على قدم المساواة لقوانين الدولة عامة وقانون الأحزاب خاصة. **ثالثها**، أن الحزب جزء من كلٍ في الدولة، ويمكن أن تنمو عضويته أو تتقلص حسب قناعة المواطنين بتوجهاته وببرنامجه. أما الدولة، فإن حجم مواطنيها أكثر ثباتاً وليس أمامهم إلا إصلاح الدولة حتى تصلح أحوالهم العامة والخاصة، بعكس العلاقة الطوعية في الحزب الذي يجد العضو منه بدّاً إذا لم تتحقق من خلاله طموحاته وتراعى مصالحه. **رابعها**، الدولة بحكم امتلاكها للسيادة على إقليمها هي إقصائية لسيادة غيرها من الدول على إقليمها. أما الحزب في علاقته بالأحزاب الأخرى، فهو جزء من كل ولا يجوز له إقصاء وجهات النظر والمصالح الأخرى وإنما يتنافس معها، فهي شريكة معه على قدم المساواة. **خامسها**، يخضع الحزب لقانون الأحزاب في الدولة وتشرف أجهزة الدولة المختصة على الحزب وإدارته وأمواله ونشاطاته وفقاً للقانون. ومن هنا، فإن قانون الأحزاب في الدولة وكيفية الإشراف على تطبيقه، يمكن أن يكون ذا تأثير إيجابي أو سلبي في ممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب. أما الدولة، فإنها ذات سيادة تجاه

الخارج، ولم يصل تدخل المجتمع الدولي بعد إلى حدّ المتابعة والإشراف الإداري على تطبيقها للمواثيق والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها. وبالتالي، فإن الممارسة الديمقراطية داخلها تتوقف على عوامل داخلية بالدرجة الأولى، أما الأحزاب فإن مدى تدخل الدولة القانوني في شؤونها أكثر تأثيراً في أدائها الديمقراطي.

١٠ ـ **أزمة الأحزاب في الدول الديمقراطية**: وفي ختام هذه الملاحظات الأولية حول مفهوم الحزب الديمقراطي الذي ننشد وجوده ونسعى إلى التعرف على شروط ذلك، يجب أن لا تغيب عن بالنا أزمة الأحزاب في الدولة الديمقراطية أيضاً، ولا النقد الإيجابي والبنَّاء في سياق الدعوة إلى إصلاح الأحزاب السياسية في الدول الديمقراطية. وفي هذا الصدد، هناك نوعان من النقد:

أ ـ النقد التاريخي الذي يقول بقانون الأوليغارشية الحديدي في الأحزاب، مثلما هو موجود في الدولة أيضاً، وبالتالي استحالة قيام حزب ديمقراطي. وهذا النوع من النقد مثله مثل النقد الذي شكك في قيام ديمقراطية سياسية قبل قيام ديمقراطية اقتصادية واجتماعية. وهو نقد وارد وصحيح إلى حد كبير وفي مجمله مفيد من حيث سعيه إلى التنبيه إلى خطورة السيطرة على الأحزاب من قبل قياداتها بل بيروقراطيتها، وكذلك التأكيد على ضرورة الارتقاء بالممارسة الديمقراطية في الدولة وداخل الأحزاب وفي ما بينها، حيث يشير هذا النقد إلى أن الممارسة الديمقراطية على أرض الواقع تحتاج إلى توفير مصادر المشاركة في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات العامة، إلى جانب الحق السياسي والقانوني الذي ينص على مشاركة الملزمين بتلك القرارات والخيارات العامة في اتخاذها. وإيجابية هذا النقد تكون في التنبيه إلى ضرورة توفير شروط المشاركة السياسية الفعالة على مستوى الدولة ومستوى الأحزاب، وضبط عملية اتخاذ القرار بمبادئ الديمقراطية ومنهجها. وحتى يتم ذلك، فإن الديمقراطية السياسية والنص القانوني على الحق فيها، وكذلك الديمقراطية النسبية داخل الأحزاب، تبقى مدخلاً ضرورياً لتنمية الديمقراطية والارتقاء بها، فما لا يدرك كله لا يترك جلّه.

ب ـ النقد المعاصر الموجّه إلى ظاهرة تزايد وقوع أحزاب الدول الديمقراطية في أيدي بيروقراطية الأحزاب التي أصبحت تعتمد على مهنيي الانتخابات وصناعة الرأي العام من خلال توظيف العلاقات العامة، وكذلك يوجّه النقد إلى الأحزاب بسبب تزايد دور الشركات المتعدية الجنسية وإمبراطوريات المال والإعلام في دعمها والتأثير في توجهاتها. هذا إضافة إلى تزايد العوامل الخارجية وتدخّل الدول ذات النفوذ في الحياة السياسية الوطنية، الأمر الذي أدى إلى ابتعاد الأحزاب السياسية بشكل عام عن

الاعتماد على أعضائها وصرف نظرها عن ضرورة توسيع عضويتها والارتقاء بالممارسة الديمقراطية داخلها. والي جانب ذلك، تزايد أيضاً في الدول الديمقراطية، عدداً وتأثيراً، ونما دور ما يسمى أحزاب الانتخابات (Electoralist Parties) التي ترتكز دعوتها إلى تولي السلطة على جاذبية شخصيات تستقطبها، أو برامج مصنوعة بعناية ومهنية إعلامية لكسب الأصوات، إلى جانب أحزاب انتخابات أخرى ينطبق عليها التعبير الشعبي المصري «بتاع كله» (Catch-all). وقد أدى تحول اتجاه الأحزاب في الغرب تاريخياً ـ من أحزاب النخبة، إلى أحزاب الجماهير، إلى أحزاب الفرصة، وإلى أحزاب الانتخابات أخيراً ـ إلى تناقص عضوية الأحزاب السياسية وتراجع دور الأحزاب من حيث إدماج المواطنين في الحياة السياسية، كما قلّ حرصها على الارتقاء بالممارسة الديمقراطية وزيادة امتلاك المواطنين للمزيد من مصادر المشاركة السياسية الفعالة.

ومع صحة هذا النقد نسبياً وخطورته على الديمقراطية نفسها، إلا أن هناك إجماعاً على مركزية دور الأحزاب في نظم الحكم الديمقراطية نتيجة لعدم وجود بديل لها يستطيع أن يؤدي الوظائف التالية:

(أ) تعبئة المواطنين وتفعيل دورهم السياسي وإدماجهم في الحياة السياسية.

(ب) تحرِّي المصالح المشتركة والتوفيق بينها وجمع المواطنين حولها.

(ج) التعرف على السياسات العامة وبلورتها في برنامج سياسي قابل للتنفيذ.

(د) تجنيد القادة السياسيين وتنمية قدراتهم على حكم الدولة وإدارتها.

وعلى الرغم من بروز عدد من تنظيمات المجتمع المدني المنافسة للأحزاب في القيام ببعض وظائفها، إلا أن الأحزاب تبقى وحدها المؤهلة للوصول إلى السلطة وتداولها دون غيرها من المنظمات غير الحكومية. وستبقى الحاجة إليها قائمة والدعوة إلى إصلاحها وتأهيلها للقيام بدورها المركزي في نظم الحكم الديمقراطية دعوة جادة ومسؤولة وفي محلها.

ومن أهم تلك المؤهلات التي تجعل الأحزاب السياسية قادرة على الارتقاء بالديمقراطية، هو اتساع عضوية الأحزاب واعتمادها على أعضائها، وتزايد قدرتها على إدماج المواطنين أفراداً وجماعات في الحياة السياسية فعلاً، وليس مجرد السعي للحصول على أصواتهم. هذا إلى جانب تعزيز مسؤوليتها الوطنية ورعايتها للمصالح العامة، فضلاً عن عملها الدؤوب من أجل إرساء الممارسة الديمقراطية داخلها وفي ما بينها وداخل الدولة والارتقاء بها أيضاً.

وفي ذلك تتساوى حاجة الدول الديمقراطية والدول التي تنشد الديمقراطية إلى وجود أحزاب وطنية ديمقراطية فيها. وما النقد الموجّه إلى الأحزاب في الدول الديمقراطية تاريخياً وحديثاً، إلاَّ دعوة من أجل إصلاحها على قاعدة الديمقراطية، والارتقاء بها حتى يتحقق المزيد من الممارسة الديمقراطية داخلها من حيث النوع إلى جانب الكم، حتى يتم عبور الديمقراطية بسلام من حقبتها السياسية الراهنة التي تغلب عليها الإجرائية، إلى حقبة يمتلك فيها المواطنون، أفراداً وجماعاتٍ، مصادر المشاركة في عملية تحديد الخيارات واتخاذ القرارات من قبل الملزمين بتطبيقها، ويبرز دورهم في تحديد مضمون الديمقراطية إلى جانب ضبط منهجها.

الفصل الثاني
من تجارب الأحزاب الثورية
(١)
إشكالية الممارسة الديمقراطية داخل حركة القوميين العرب: دراسة نقدية(*)

جورج كتن(**)

مقدمة

شهد القرن العشرون انتشاراً واسعاً للمفاهيم الديمقراطية في العالم، وهزيمة للفاشية والنازية كأنظمة دكتاتورية، بعد حرب عالمية مدمرة كان من أهم نتائجها في المجال الديمقراطي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، كمثل أعلى مشترك للحريات الأساسية تعمل لبلوغه كافة الأمم. كما شهد القرن المنصرم صعود الأنظمة الشيوعية الشمولية قبل وبعد الحرب العالمية الثانية، التي ألغت الحريات وحقوق الإنسان في بلدانها بحجة العدالة الاجتماعية، مما عجل انهيارها بعد حرب باردة لصالح انتشار الأفكار والممارسات الديمقراطية.

أما الدول العربية فتكاد تكون استثناءً من الحالة الديمقراطية، إذ ما زال معظمها يدار من قبل أنظمة لا تسمح إلا بحريات محدودة في بلدانها، وهو أمر يتعارض مع التطورات العالمية التي لم يعد أي نظام يستطيع تجاهلها والادعاء بأنها مسألة داخلية لا يسمح فيها لتدخل خارجي، فحالياً يتعزز باستمرار مفهوم أن البشر والمواطنين في

(*) لم يقدم هذا البحث أثناء الندوة ولم تتم مناقشته، وقد تم استلامه بعد انتهاء الندوة.
(**) كاتب فلسطيني مقيم في سوريا.

أي بلد هم جزء من مجتمع كوني إنساني أعلى من انتمائهم لبلدانهم، مما يستدعي سعي المجتمع الإنساني، دولاً ومنظماتٍ وأفراداً، لتحرير كل جزء فيه، من أنظمة يمكن أن تصبح خارجة على قانون دولي جديد يجعل بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية مواد فيه يستوجب عدم العمل بها عقوبات محددة للأنظمة المخالفة.

ما يهمنا في بحثنا هذا حق تشكيل الأحزاب ومدى تطبيقها المبادىء الديمقراطية في صفوفها وفي علاقتها مع الأحزاب الأخرى، وفي طبيعة النظم السياسية التي تسعى لتسود في بلدانها، ومدى تطبيق هذه المبادىء عندما تصل هذه الأحزاب إلى السلطة. فإذا نظرنا إلى واقع الأحزاب العربية الراهن نجد أن دولاً عربية عديدة تستمر في منع قيام الأحزاب كلياً، حتى يصل التحريم في أحدها لاعتبار أي عمل حزبي خيانة عقوبتها الإعدام[1]. كما أن دولاً تمارس حكم الحزب الواحد، وأخرى انتقلت إلى تعددية حزبية مقيدة أو شكلية، تسمح لأحزاب وتمنع أخرى مع أفضلية للحزب الحاكم الذي يقيّد التنافس الحزبي بقوانين وإجراءات تمنع التداول السلمي للسلطة.

إن استمرار انتقاص الحرية الحزبية في معظم الدول العربية ليس أمراً راهناً فقط، بل هو امتداد لأوضاع وأفكار ونظريات قديمة تبنتها معظم الأنظمة العربية على رغم عدم مواءمتها للعصر الحالي، وعلى رغم أنها باتت معيقة للتطور وسداً أمام محاولات النهوض العربي، وسلاحاً بيد أنظمة فردية مطلقة، وأحزاباً تحتكر السلطة للدفاع عن مصالحها وامتيازاتها على رغم تناقضها مع مصالح أكثرية المواطنين. والى جانب ذلك، فإن أحزاباً عربية ما زالت حتى الآن تتمسك بمفاهيم وممارسات تتناقض مع مفاهيم وممارسات الحزب الديمقراطي الحقيقي.

الحزب الديمقراطي

نشأ الحزب الديمقراطي كاتحاد حر لأشخاص يجتمعون على عقيدة سياسية قابلة للتطوير، ويدعمون برنامجاً سياسياً مشتركاً، عندما بدأت جماهير الشعب بدخول الحياة السياسية[2]، وهو وسيلة وليس غاية. فهو مشروع لمرحلةٍ سياسيةٍ معينة يخلي الطريق لشكل آخر من العمل الحزبي في مرحلة تالية مختلفة، مما يفقده أبديته التي تسود في الأحزاب الشمولية. أهم مبدأ فيه حق الاختلاف الذي يصهر تيارات

---

(١) انظر التقرير الصادر عن اللجنة العربية لحقوق الإنسان في آذار/ مارس ٢٠٠٢.

(٢) موريس ديفرجيه، **الأحزاب السياسية**، نقله إلى العربية علي مقلد وعبد الحسن سعد (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٠)، ص ٢٦٥.

متعددة، فتعدد التيارات والآراء في الحزب ليست سبباً لتفككه، بل عدم الاعتراف للأعضاء بحق الدفاع عن آرائهم داخل الحزب وخارجه بكل الوسائل المتاحة هو الذي يدفعهم إلى التخلي عنه بشكل فردي أو بانشقاق جماعي. تعايش وتحاور الآراء المختلفة داخل الحزب تؤدي لإغنائه بإبداعات أعضائه، حيث العضو يمتلك حرية تفكير وتعبير واسعة، فهو ليس متلقياً، بل هو مبدع.

موقف الحزب من أقلياته أهم ما يميزه كحزب ديمقراطي، ففي هذا الحزب تحترم الأكثرية الأقلية وحقها في التحول إلى أكثرية بنشر آرائها لتكوين رأي حزبي أو جماهيري مناقض لما هو سائد في الحزب، وتتجمع في تيارات أو تكتلات أو منابر تمتلك حرية التعبير والعمل. وهو حزب يجذر الديمقراطية في صفوفه كما يريدها أن تكون في المجتمع، فعليه أن يثبت أنها قابلة للتطبيق في الحزب أولاً. فهو مدرسة لتعليم الممارسات الديمقراطية للأعضاء، وهو وسيلة لوصول الشعب إلى السلطة، وليس الشعب وسيلة لوصول الحزب إلى السلطة؛ وهو ينشر الوعي ضد الاستبداد بكافة أشكاله ويرتبط بالشعب ويعمل في صفوفه ويحارب نزعة الاستعلاء والتفوق «الطليعي».

يعتمد الحزب الديمقراطي على الانتخاب وحده للوصول إلى أي مسؤولية أو قيادة وينبذ التعيين، مع الإقرار بحق العزل لأي قيادي دون انتظار نهاية ولايته، ويقنن التجديد للقيادات لأكثر من مرة واحدة، ويعتمد القيادة الجماعية ومبدأ التناوب والتداول للمسؤوليات، ويعترف بأخطائه وينتقدها بشكل دوري أمام المواطنين، كما يغلِّب العمل التطوعي. وليس المحترف إلا في حالات محدودة، فانتشار التفرغ يخلق شريحة بيروقراطية فيه تعتمد لاستمرارها على القيادة التي تدفع لها رواتبها، مما يحول الحزب إلى تنظيم بيروقراطي مأجور[٣].

بعكس ذلك، فإن الحزب الذي لا يمارس الديمقراطية داخله لا يمكن أن يأتي بالديمقراطية للمجتمع، فهو حزب مركزي عادة على رغم أنه يعتمد «المركزية الديمقراطية»، وهي مركزية متسترة بقناع ديمقراطي، تخنق الديمقراطية في الحزب بشكل دائم، وهي في معظم الأحزاب العربية مستقاة من المركزية الديمقراطية في الحزب من «النموذج اللينيني» الذي بدأ بعد استلامه السلطة في الاتحاد السوفياتي السابق بتحريم الأحزاب الليبرالية، ثم انتقل لقمع الأحزاب الاشتراكية الأخرى، ثم حظر التيارات داخل الحزب الشيوعي نفسه، ثم أرسى الدكتاتورية الستالينية وعبادة

(٣) **الكفاح العربي**، ١٥/٥/١٩٩٨، ص ١٥.

الفرد. وليس صدفة أن الأحزاب التي تعتمد المركزية الديمقراطية تنتهي عادة إلى هيمنة فرد غير خاضع للمحاسبة على الحزب والسلطة، وليس مستبعداً في مثل هذه الأحزاب انتقال السلطة فيها عن الطريق الوراثي.

في الحزب المركزي تتخذ القرارات من أعلى ويقال إنها اعتمدت على آراء القاعدة، إلا أن هذه الآراء لا تؤخذ في الاعتبار في أغلب الأحيان، وهو حزب شمولي حيث العقيدة تتخذ طابعاً دينياً ما يمكّن القيادة من السيطرة المطلقة على الأعضاء، ويتم داخله بشكل دائم القضاء على اختلاف الآراء تحت شعار «وحدة الفكر والإرادة والعمل» بالاعتماد على «الطاعة» و«الخضوع»، أو التعتيم والإسكات، وأخيراً الطرد من الحزب الذي يقترن بالتشهير. أعضاء الحزب كأفراد يخضعون لهيئاتهم الحزبية، وتخضع الأقلية للأكثرية، وتخضع كل هيئة للأعلى فيها بالنسبة إلى أي قضية فكرية أو سياسية أو تنظيمية، وتخضع جميع منظمات الحزب للجنة المركزية، وكل عمل انقسامي يعتبر تخريباً معادياً للحزب وخرقاً لنظامه وخيانة للقضية[٤]. والتكتلات في الحزب، وكذلك إثارة الانتقادات والملاحظات خارج الهيئات الحزبية محظورة، يعاقب مرتكبها بشكل صارم[٥].

الطاعة والخضوع تقليد عسكري لا يتلاءم مع حزب سياسي ديمقراطي تقوم العلاقات فيه على حق الاختلاف والاتفاق على قواسم مشتركة بناء على القناعة الحرة، فالانضباط «الحديدي» الذي تدعو إليه الأحزاب المركزية صفة لفرقة عسكرية وليس لعمل سياسي، ويمكن أن تتطور الأوضاع في بعض الأحزاب ليصبح الانضباط هو الركيزة الأساسية للحزب التي تؤمن تماسكه وليس العقيدة أو البرنامج السياسي. ويمكّن من الخضوع والطاعة في الحزب المركزي الشمولي نظام هرمي تراتبي يعيق وصول الحقائق بين القيادة والقاعدة والجمهور في محطات متدرجة، أو يمكن من تحويرها أو قبر المبادرات الشخصية في ثناياها، وكلما ازدادت المراتب عدداً تمكنت القيادة من التحكم في الحزب أكثر، بينما كلما توسعت العلاقات الأفقية على حساب العلاقات العمودية ازداد الحزب ديمقراطية.

يعتمد الحزب المركزي الشمولي عملية التطهير أو التصفية لإدخال برامج جديدة أو استبعاد أفكار جديدة يخشى من تبلورها في تيارات. والانتماء إليه ليس مفتوحاً للجماهير، لمن يوافق على برنامج الحزب ويتعهد بنشر مبادئه، فلا بد لكل

---

(٤) **النظام الداخلي للحزب الشيوعي السوري** ([د.م.]: منشورات الحزب الشيوعي السوري، [د.ت.])، ص ١٤.

(٥) المصدر نفسه، ص ٨.

عضوٍ من تزكية، ثم يخضع المرشح لفترة تدريب واختبار. وقد تكون هناك مدارس للحزب لقولبة العضو وتكوين نخبة في الحزب ترفد الطبقة الحاكمة. أما نشاط العضو الحزبي في الأحزاب المنفتحة، فهو أحد أوجه نشاطاته الاجتماعية المتعددة، بينما الأحزاب الشمولية تسعى لأخذ كل أوقات العضو وكل جوانب حياته لامتلاكه بشكل كامل.

تعتقد هذه الأحزاب أنها «طليعة» لشعب لا يستطيع حكم نفسه، فالديمقراطية لديها وسيلة ينتهي استخدامها عند الوصول إلى السلطة بأي طريقة ممكنة. وفي أغلب الحالات تفضل الأسلوب الانقلابي العسكري الذي يدعى «ثورة شعبية» تنهي أي مظاهر ديمقراطية كانت موجودة قبله، وبذلك تنزلق للتعالي على المواطنين واستبدال دورهم بدل أن تكون مهمتها الأساسية حثهم على أخذ أمورهم بأيديهم. ويسعى الحزب الشمولي لجعل علاقته بالمنظمات الشعبية من نقابات واتحادات وتعاونيات وجمعيات، علاقات تبعية بحيث تخدم الحزب بدل أن يكون الحزب في خدمتها، وبحيث تتحول مهمة الحزب في السلطة إلى نشر لأوامر القائد الفرد ومراقبة المواطنين والوشاية بهم[٦].

والحزب المركزي الشمولي عندما يصل إلى السلطة بأية طريقة، فإنه عادة يتبنى حكم الحزب الواحد ويلغي الأحزاب الأخرى، فالدكتاتورية والاستبداد قديمان قدم العالم، لكن الدكتاتورية المستندة إلى حزب واحد هي اختراع جديد، خاصة في الاتحاد السوفياتي وألمانيا وإيطاليا بعد الحرب العالمية الأولى، ثم توسع بعد الحرب العالمية الثانية ليشمل دول أوروبا الشرقية وغالبية دول العالم الثالث بعد استقلالها. وتشابهت الأحزاب الفاشية والشيوعية والقومية الاشتراكية في عدد من المسائل الديمقراطية، في ما عدا أن الأولى تركز على حصر السلطة بحزب ينوب عن الطبقة البرجوازية، بينما تركز الثانية والثالثة على حصرها في حزب يستبدل الطبقة العاملة والفلاحين.

في بحثنا هذا سنحاول عرض تجربة أحد الأحزاب العربية في ممارسته للديمقراطية داخله وفي علاقته بأحزاب أخرى وفي المجتمع: «حركة القوميين العرب» التي نشطت في المشرق العربي خلال عقديْ الخمسينيات والستينيات. أهمية البحث أنها تجربة لا تختلف إلا في التفاصيل عن أحزاب قومية ويسارية وإسلامية راهنة، فأفكارها تجرجر نفسها في العديد من الأحزاب المشابهة التي ساهمت في إعاقة التقدم، مما يفترض دراسة جذور هذه الظاهرة بأسلوب نقدي، والتوصل إلى الأسس

(٦) ديفرجيه، **الأحزاب السياسية**، ص ٢٦٦.

التي تمكن من تجاوزها نحو نهوض عربي أحد أسسه الأحزاب المتعددة الديمقراطية، على ألا يفسر نقدنا لتجربة «الحركة» في المجال الديمقراطي كإدانة لها أو تجاهل نضالات وتضحيات منتسبيها السابقين، ونحن منهم.

التعريف بـ «حركة القوميين العرب»

نشأت «الحركة» كرد فعل سياسي ونفسي على نكبة فلسطين ١٩٤٨، التي سلطت الأضواء على العجز والتفكك العربيين، وكمحاولة للسعي إلى القوة والتنظيم والتوحيد والانقلاب الجذري على الأوضاع القائمة، واسترداد الحقوق العربية التي عجزت الأحزاب عن انتزاعها[٧]. رأت «الحركة» أن النضال الشعبي العقائدي المنظم يمر بمرحلتين: المرحلة **الأولى**، تقويم الإطار السليم للمجتمع العربي من خلال نضال سياسي ثوري يهدف لتحرير الأمة وتوحيدها والقضاء على إسرائيل، مما يمهد للمرحلة **الثانية** ذات المضمون الاشتراكي الديمقراطي للمجتمع القومي الموحد[٨].

ربطت «الحركة» بين الوحدة والتحرر، ورأت أن الوحدة يجب أن تتم بغض النظر عن مضمونها السياسي، فالمهم ضرورتها للقضاء على إسرائيل[٩]، ودعت إلى وحدة بين الأردن وسوريا والسعودية مع مصر بعد العدوان الثلاثي عليها عام ١٩٥٦[١٠]، ثم أسقطت الأردن والسعودية من كتلة الدول المتحررة لتطالب باتحاد سوريا مع مصر فقط[١١]، إذ أصبحت ترى التحرر أساساً للوحدة. كما شاركت في لبنان والأردن في المعركة ضد الأحلاف الغربية. وكان الهاجس الأساسي لـ «الحركة» استرداد فلسطين؛ فطرحت مواقف مميزة من القضية الفلسطينية، إذ رأت أن التفريق بين اليهودية والصهيونية خرافة[١٢]، وأن العلاقة مع اليهود صراع وجود تاريخي بدأ

---

(٧) حركة القوميين العرب، «التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القومي الاستثنائي عام ١٩٦٣،» ص ١٧.

(٨) انظر الحكم دروزة وحامد الجبوري، **مع القومية العربية**، ط ٤ (بيروت: دار الفجر الجديد، ١٩٦٠)، ص ١٧٨.

(٩) ابراهيم أبراش، «حركة القوميين العرب والقضية الفلسطينية: دراسة تحليلية لفكر الحركة ومواقفها من القضية الفلسطينية،» إشراف عبد الرحمن القادري (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، [د.ت.])، ص ٧٦.

(١٠) **الرأي** (دمشق)، ٢٨/ ١/ ١٩٥٧، ص ٦.

(١١) **الرأي**، ١٠/ ٦/ ١٩٥٧، ص ١.

(١٢) هاني الهندي ومحسن ابراهيم، **اسرائيل فكرة ـ حركة ـ دولة** (بيروت: دار الفجر الجديدة، ١٩٥٨)، ص ٣١٧.

منذ مئات السنين ولن يتوقف إلا بالقضاء على أحد الطرفين[١٣]، كما حرضت ضد الصلح مع إسرائيل وكافة مشاريع التوطين، فلا بد من سحق الدولة الصهيونية وقذف اليهود خارج فلسطين أو إفنائهم فيها[١٤].

لم ترفض «الحركة» الاشتراكية، بل أجلت تحقيقها إلى ما بعد إنجاز المرحلة السياسية، لكنها أنكرت الصراع الطبقي الذي تؤدي إثارته لتفتيت وحدة الأمة وإلهائها عن معركتها. ورأت أن العدالة الاجتماعية تعتمد على ركيزتين؛ الاشتراكية بتحقيقها العدالة الاقتصادية، والديمقراطية بتحقيقها العدالة السياسية، فاشتراكية القومية العربية تنبع من الوعي القومي السليم[١٥] الذي يفسر مظاهر الحياة بالاستناد إلى عوامل مادية ومعنوية.

دعمت «الحركة» قيام وحدة مصر وسوريا كبداية لتحقيق وحدة العرب وتحررهم وقوتهم على طريق استرجاع فلسطين وبناء مجتمع أفضل. لذلك وافقت على شرط قيام الوحدة وهو حل الأحزاب، إلا أنها لم توقف تنظيمها السري في سوريا ومصر الذي تحول إلى رفد عملها في الأردن ولبنان والعراق والجنوب العربي، إذ أطلقت الوحدة سلسلة من التغييرات في المشرق العربي أهمها إسقاط النظام الملكي العراقي الذي لم يكن لـ «الحركة» دور فيه، لكنه فتح أمامها الفرصة للتحول إلى قوة فاعلة في الأحداث التالية، كما شاركت في الانتفاضة المسلحة في لبنان عام ١٩٥٨ ضد انضمامه لمشروع أيزنهاور.

المضمون الاشتراكي النسبي للوحدة أثر في تعديل فكر «الحركة»، إذ لم يعد من الممكن الدفاع عن الأفكار القديمة التي تتجاهل الاشتراكية في المرحلة الأولى المفترضة. فقامت بمراجعة في عام ١٩٥٩، ألغت فكرة الفصل بين المرحلتين السياسية والاجتماعية واعتبرتهما متشابكتين، ورفضت التطابق بين اليهودية كدين، والصهيونية كحركة استعمار استيطاني. وقد ولد اقتراح التغييرات توتراً في صفوف «الحركة» القيادية، إلا أنه جرى تبنيها للمحافظة على وحدتها[١٦].

---

(١٣) أبراش، «حركة القوميين العرب والقضية الفلسطينية: دراسة تحليلية لفكر الحركة ومواقفها من القضية الفلسطينية،» ص ٩٢.

(١٤) محمد جمال باروت، **حركة القوميين العرب: النشأة ــ التطور ــ المصائر** (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٧)، ص ٩٧.

(١٥) دروزة والجبوري، **مع القومية العربية**، ص ١٩٣.

(١٦) فؤاد مطر، **حكيم الثورة: قصة حياة الدكتور جورج حبش** (لندن: منشورات هاي لايت، ١٩٨٤)، ص ٧٥.

اعتمدت «الحركة» أساليب عديدة للعمل السياسي والنضالي، إلا أنها ميزت بين العمل السياسي بما يعنيه من مساومات واتفاقات حل وسط، وبين النضال العقائدي الصلب والملتزم والأخلاقي[١٧]، وهو ما أبعدها عن أدوار سياسية كبيرة على رغم فعاليتها النضالية. وكانت «الحركة» قريبة من أسلوب استخدام العنف الفردي أحياناً كما حصل في رمي المتفجرات في الأردن عام ١٩٥٧، أو العنف الشعبي في انتفاضة لبنان، وفي الدعوة إلى حركة مسلحة في الجنوب والخليج لتخليصهما من الاستعمار البريطاني، إذ ركزت على تكوين تنظيم شعبي سياسي له ذراع ضاربة مسلحة.

مرحلة الستينيات

قرارات تأميم الصناعات الأساسية في الجمهورية العربية المتحدة في تموز/ يوليو١٩٦١، والانفصال السوري الذي اعتبرته «الحركة» كارثياً، وضعاها أمام بداية تطور فكري وتنظيمي حاسم، رافقه بروز تيار سمى نفسه «يساراً» يعمل على الالتزام بالاشتراكية العربية، قام بمراجعة لفكر «الحركة»، مما أثار أزمة داخل صفوفها القيادية ظلت مجهولة بالنسبة إلى مجموع الأعضاء، إلى أن طرحت في مجموعة مقالات في مجلة **الحرية**. اعترفت «الحركة» بالصراع الطبقي الذي أدى إلى فسخ دولة الوحدة، وأن الاشتراكية لا تقوم من غير اشتراكيين يحوِّلون الجماهير بالوعي والتنظيم من قوى مبعثرة إلى قوى فاعلة[١٨]، في أحزاب متعددة ضمن الخط الاشتراكي القومي مع حجب الحرية عن الأحزاب المعادية لهذا الخط[١٩].

إلا أنه إثر فشل مشروع الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق عام ١٩٦٣، دعا عبد الناصر إلى حركة عربية واحدة كحل لتوزع التيار القومي الاشتراكي على أطراف مختلفة، فتبنى التيار «اليساري» في «الحركة» هذا الحل ورأى أن أزمة الثورة العربية ترجع إلى تعدد تنظيماتها. على أن القضايا الفكرية المطروحة بصدد الاشتراكية والحركة الثورية الواحدة لم تأخذ حقها من النقاش في صفوف الأعضاء، ولم تلق قبولاً لدى قسم من القيادات المؤسسة، مما أدى إلى تواجه تيارين في مؤتمر عام ١٩٦٤

---

(١٧) هاني الهندي وعبد الإله النصراوي، محرران، **حركة القوميين العرب: نشأتها وتطورها عبر وثائقها ١٩٥١ ـ ١٩٦٨: الكتاب الأول ١٩٥١ ـ ١٩٦١**، ٣ ج (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ٢٠٠١)، ج ١، ص ٨٣.

(١٨) محسن ابراهيم، **في الديمقراطية والثورة والتنظيم الشعبي**، من دراسات مجلة الحرية؛ ١(بيروت: منشورات حركة القوميين العرب؛ دار الفجر الجديدة، ١٩٦٢)، ص ١١٠.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٤٩.

بعد أن طالب «اليسار» بحل «الحركة» والالتحام بالناصرية، ودافع التيار الآخر عن بقائها وتحالفها مع الناصرية. ولتفادي الانشقاق رفعت جلسات المؤتمر دون اتفاق.

جوهر التقرير الصادر عن المؤتمر التالي إقراره باحتواء الناصرية على قيادة وقاعدة العمل الوحدوي الاشتراكي في مصر والمشرق بحيث أصبح الالتحام بها والسير نحو الحركة العربية الواحدة سبيل التيار القومي القديم لتجديد إسهامه الثوري[٢٠]. وبذلك حسم الصراع مؤقتاً لصالح التيار «اليساري» الذي تراجع بعد فترة قصيرة عن أطروحة الالتحام بعد أن تكشفت له طبيعة التيار الناصري الذي تقوده حسب رأيه أجهزة بيروقراطية يمينية.

«الحركة» كانت من أكثر الأحزاب تأثراً بهزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، إذ اعتبرت النكسة سقوطاً لقيادة البرجوازية الصغيرة ولنهجها النظري والسياسي والاقتصادي، فمتابعة الثورة يتطلب انتقالاً لقيادة الطبقات الكادحة الأكثر جذرية[٢١]. وحددت ثلاثة أمور لمواجهة الهزيمة: الالتزام بالماركسية، وقيادة البروليتاريا لحركة التحرر الوطني، وحروب شعبية. في هذه المرحلة رأت «الحركة» أن العنف المسلح هو الحل لكل القضايا المصيرية العربية، وهو الطريق لمجابهة الإمبريالية والثورة المضادة. مارست «الحركة» العنف المسلح في فلسطين منذ عام ١٩٦٦ واليمن الجنوبي عام ١٩٦٣، وفي ظفار ضد سلطنة مسقط وعمان المرتبطة بمعاهدات حماية بريطانيا عام ١٩٦٥، وشاركت في القتال للدفاع عن الجمهورية ضد القوات الملكية في اليمن.

اكتشفت «الحركة» في البروليتاريا والماركسية العصا السحرية التي تتصدى للهزيمة وتحقق الانتصارات، لكن في ما عدا بعض القياديين من صفوف «اليسار» كانت الماركسية المتبناة جملاً عامة منتقاة من كتب، صلتها ضعيفة بالواقع ليسارٍ يرغب في تمثيل بروليتاريا عربية غير موجودة. فالمراهقة الفكرية اليسارية اختلطت بالصراع الداخلي على الأدوار الأساسية في قيادة «الحركة» مع غياب آلية داخلية تعالج الخلافات.

انتهى الصراع بإعلان «اليسار» في شباط/ فبراير ١٩٦٩ حل «الحركة»، وتشكيل فصائل ماركسية مستقلة، وفي ما عدا الجبهتين الفلسطينيتين والجبهة القومية

---

(٢٠) حركة القوميين العرب، «تقرير عن أعمال المؤتمر القومي للحركة، شباط/ فبراير ١٩٦٥،» ص ٢.

(٢١) انظر التقرير السياسي الصادر عن الاجتماع الموسع للجنة التنفيذية المركزية في تموز/ يوليو ١٩٦٧: «الثورة العربية أمام معركة المصير،» ص ٢٤.

في الجنوب، خرج «اليسار واليمين» بفصائل هامشية فقدت الاتصال في ما بينها. لكننا نرى أن المنظمات الخارجة ليست مرحلة ثالثة في «الحركة»، إذ شكلت قطيعة كاملة مع المراحل القومية والاشتراكية، وهي ليست امتداداً أو تطويراً لهما، بعد تصفية «الحركة» اسماً وشكلاً ومحتوى.

أولاً: مفهوم الديمقراطية لدى الحركة

أجّلت «الحركة» العمل في الديمقراطية السياسية منذ نشأتها لاعتقادها أن الأولوية في المرحلة الأولى لـ «الثورة» هي لتحقيق الوحدة والتحرر من الاستعمار واسترداد فلسطين، ولأن من الوهم الأمل بالوصول إلى الديمقراطية إلا في نظام اشتراكي يتحقق في مرحلة لاحقة تقضي على الاستغلال الذي يتيح تحكم أفراد عن طريق ثرواتهم بأفكار ومواقف الأفراد الآخرين. فلا مساواة سياسية حين لا تتوفر المساواة الاقتصادية، والاشتراكية والديمقراطية نظامان متكاملان لا يمكن الفصل بينهما أبداً[٢٢].

لم تركز «الحركة» في الخمسينيات على الحريات واكتفت بدراسات نادرة قبل وأثناء الوحدة تحدثت عن ثغرات الديمقراطية الغربية، وأهمها عدم مراعاة ظروف المجتمع العربي من حيث انخفاض مستوى الوعي نتيجة التخلف العام، فعدم توفر المواطن الواعي يسهل خداع المواطنين[٢٣]. وكما انتقدت المعسكر الغربي الذي يقيم ديمقراطية دون اشتراكية، انتقدت أيضاً المعسكر الشرقي الذي يقيم اشتراكية دون ديمقراطية، وطالبت بمرحلة انتقال ديمقراطية مقيدة لعمل التيارات المعادية للخط القومي، إلى أن يرتفع الوعي الشعبي ليمكن بعدها الانتقال إلى الديمقراطية الكاملة[٢٤]. كما تعللت بالظروف المحيطة بدولة الوحدة لتفسير نقص الحريات فيها، فالأمة برأيها كانت في «حالة حرب»، لذلك يجب التضحية بالحرية الفردية عندما تتعرض حرية المجموع للخطر، فالأولوية لحرية الشعوب، ومن ثم يمكن السعي لتأمين حرية المواطن بعد استقرار الأوضاع القومية[٢٥].

راجعت «الحركة» بعد الانفصال موقفها من التضحية بالديمقراطية السورية

---

(٢٢) دروزة والجبوري، **مع القومية العربية**، ص ١٩٩.

(٢٣) الهندي والنصراوي، محوران، **حركة القوميين العرب: نشأتها وتطورها عبر وثائقها ١٩٥١ ـ ١٩٦٨: الكتاب الأول ١٩٥١ ـ ١٩٦١**، ج ٢، ص ٥٦١.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٥٦١.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٥٨٧.

النسبية في الخمسينيات من أجل الوحدة مع مصر، فخطّأت حل الأحزاب وقبلت تمثل الاتجاه الاشتراكي في عدد من التنظيمات، ليضطلع الحزب الأقوى بالسلطة، والأحزاب الأخرى بدور المعارضة[٢٦]، مع حجب الحرية عن الأحزاب المعادية للخط القومي الاشتراكي، إلا أنها عادت إلى اعتبار التعدد السبب في إفشال قيام الوحدة الثلاثية، عام ١٩٦٣، مما جعل «الحركة» تتراجع عن دعايتها شبه الديمقراطية.

شاركت أحزاب أخرى «الحركة» في مواقفها من الديمقراطية المقيدة أو الموجهة، إذ رأى ممثلو حزب البعث في مباحثات القاهرة للوحدة الثلاثية أن الحركات «الثورية» عندما تجد نفسها في الحكم، ستعيد النظر في مواقفها السابقة التي كانت تطالب بديمقراطية على الطريقة البرجوازية لتتيح لنفسها العمل في أفضل الشروط، لكن عندما تصل إلى الحكم تعتبر مثل هذه الديمقراطية خطراً على «الثورة»، ولو أجريت انتخابات يجب السيطرة عليها تماماً وإلا نجحت القوى الرجعية وانتكست «الثورة»[٢٧].

هذه الآراء كانت توصيفاً لما جرى لاحقاً وأطلق عليه «الديمقراطية الشعبية»، فقد بدأت بعض الأنظمة بتصفية كافة التيارات في الجيش والمجتمع لضمان الانفراد بالحكم، وتحولت «الحركة» والأحزاب الأخرى إلى الدعوة إلى إسقاط الأنظمة التي اتهمتها بالفاشية. وعندما تم إسقاط أحد هذه الأنظمة، سارت الأمور على المنوال نفسه من حيث الانفراد بالسلطة، والمطالبة بالحريات للذات فقط، وليس لشتى الاتجاهات.

أما موقف «الحركة» الذي يبيّن مدى فهمها للتعامل الديمقراطي الإنساني مع القوميات الأخرى، فقد قسمت الأقليات إلى تكتلات معادية تحاربها، مثل اليهود في فلسطين والفرنسيين المستوطنين في الجزائر، وأقليات وافدة غير معادية مثل الأرمن والشراكسة لها الحقوق والواجبات نفسها، مما يسهل صهرها مع الزمن كنتيجة طبيعية لمفاهيم عروبة إنسانية[٢٨]. أما الأكراد، فناقشت قضيتهم في عام ١٩٦٣، حيث بدأت تتفهمها بعيداً عن التعصب الشوفيني، إذ اعترفت بخصوصيتهم القومية وحقهم في حكم ذاتي إداري وثقافي ضمن وحدة الأراضي العراقية[٢٩].

---

(٢٦) ابراهيم، **في الديمقراطية والثورة والتنظيم الشعبي**، ص ١١٤.

(٢٧) ماهر نسيم، **محاضر محادثات الوحدة، مارس ـ ابريل ١٩٦٢** (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر؛ صحيفة الأهرام، ١٩٦٣)، ص ٣٠١.

(٢٨) انظر النشرة الداخلية لحركة القوميين العرب في حزيران/ يونيو ١٩٦٠.

(٢٩) حركة القوميين العرب، «تعميم حول الوضع الراهن في العراق،» الأمانة العامة، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٧.

وعندما انتقلت «الحركة» إلى أقصى «اليسار» إثر هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ طالبت النظام المصري بـ «توسيع» الديمقراطية لتمكين الطبقة العاملة وحلفائها من التجمع في تنظيم ثوري، كبديل من أشكال الديمقراطية التي أقامتها الطبقة البيروقراطية[٣٠]. فبدل مواجهة الهزيمة بتوسيع المشاركة الشعبية في أمور الوطن، تم تضييقها إلى حدود «الحزب البروليتاري» فقط.

١ ــ الطريق البرلماني للتغيير

على رغم عدم قناعة «الحركة» بالعمل البرلماني، فقد شاركت في عدد من الانتخابات، أولها في الأردن عام ١٩٥٦ بعد خلاف داخلها بين من يرى الابتعاد عما يغرق القيادات في الهمّ القطري على حساب القومي، وبناء حزب نضالي ملتزم لا يسعى لكسب نواب ووزراء والوصول إلى السلطة؛ وبين من رأى استغلال المعركة الانتخابية كمنبر لنشر الفكر القومي والاحتكاك بالجماهير والمساهمة في العمل السياسي[٣١]. اتهمت «الحركة» السلطة بالتزوير بعد عدم نجاح أي من مرشحيها، على رغم أن القوى الوطنية المعارضة حصلت على أكثر من نصف المقاعد[٣٢].

كما شاركت «الحركة» في انتخابات الاتحاد القومي في الإقليم السوري أثناء حكم الوحدة في تموز/ يوليو ١٩٥٩ ببعض أعضائها وأكثرية من أصدقائها نجح عدد كبير منهم. وهي انتخابات تدخلت السلطة فيها لإنجاح مرشحين بطرق متعددة، وكان هناك اتجاه لإخضاع أسماء المرشحين لشطب «أعداء الوحدة»، إلا أن هذا القيد ألغي بعد إقفال باب الترشيح دون تحديد مسبق، مما أبعدهم مع عدم الحاجة إلى تدخل أجهزة الدولة[٣٣]. وقبلت «الحركة» تعيين عدد من أعضائها وأصدقائها في مجلس الأمة المشكَّل من نصف أعضاء البرلمان السوري ومجلس الأمة المصري السابقين، مع استكمال الباقي بتسميتهم. ومن الواضح أن «الحركة» لم تعترض على أي من التجاوزات للأسلوب الديمقراطي، فالأولوية لديها كانت لدولة الوحدة

---

(٣٠) **لماذا. . ؟ منظمة الاشتراكيين اللبنانيين (حركة القوميين العرب من الفاشية إلى الناصرية)**: «**تحليل ونقد**»، قدم له محسن إبراهيم (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ٧٤.

(٣١) الهندي والنصراوي، محرران، **حركة القوميين العرب: نشأتها وتطورها عبر وثائقها ١٩٥١ ــ ١٩٦٨: الكتاب الأول ١٩٥١ ــ ١٩٦١**، ج ١، ص ١٤٦.

(٣٢) هاني الحوراني، **تاريخ الحياة النيابية في الأردن، ١٩٢٩ ــ ١٩٥٧** (نيقوسيا: شرق برس، ١٩٨٩)، ص ٧٨.

(٣٣) انظر النشرة الداخلية لحركة القوميين العرب حول الانتخابات في تموز/ يوليو ١٩٥٩.

وخطها الثوري، وليس لشعبها. ولم يطرح نوابها في المجلس أي شيء يتعلق بالحريات.

شاركت «الحركة» في انتخابات لبنان في نيسان/ أبريل ١٩٦٠ بمرشح واحد لم ينجح على رغم جمعه عدداً غير متوقع من الأصوات، على خلفية دورها في الانتفاضة اللبنانية عام ١٩٥٨ ورصيدها الشعبي بعدها[٣٤]، إذ رأت أن في المؤسسة النيابية مجالاً للدفاع عن مصالح الشعب وتكتيله حولها ولخوض معركة ضد الإقطاع السياسي. وفي الانتخابات الكويتية للمجلس التأسيسي بعد الاستقلال في عام ١٩٦١، حصلت «الحركة» على أعلى الأصوات، وشكّلت داخل المجلس كتلة قومية بالتحالف مع التجار لعبت دوراً أساسياً في وضع الدستور وفي السياسة الخارجية للكويت[٣٥]. وعندما استطاعت السلطة تأمين أكثرية في الانتخابات التالية وعملت لاستصدار قوانين تحدّ من الحريات، قام نواب «الحركة» بالاستقالة من المجلس عام ١٩٦٥ احتجاجاً على القوانين التي تزيف الديمقراطية[٣٦].

٢ ــ وسائل التغيير الانقلابية

لم تكن «الحركة» تضع السعي للسلطة ضمن اهتماماتها الأولى، فقد أهملت الطريق البرلماني وفضلت التغيير «الثوري» مع تمييز له عن الانقلابات العسكرية التي كانت سائدة في الخمسينيات في المشرق العربي. وكان هناك قرار لـ «الحركة» بالامتناع عن تنظيم العسكريين، بقي حتى قيام الوحدة، وبروز دور العسكر السوري في تسريع الوحدة وعسكر العراق في إسقاط الملكية وحلف بغداد، مما جعلها تعدل عن نظرتها السابقة السلبية تجاه القطاع العسكري[٣٧].

بدأت العمل داخل الجيش، وأعادت النظر بالانقلاب المصري واعتبرته استثناءً تحول إلى ثورة بعد أن التحم بالجماهير العربية[٣٨]. وإثر الانقلاب العسكري الذي أدى إلى الانفصال السوري، قيّمت «الحركة» الأسلوب الانقلابي،

---

(٣٤) الهندي والنصراوي، محرران، **حركة القوميين العرب: نشأتها وتطورها عبر وثائقها ١٩٥١ ــ ١٩٦٨: الكتاب الأول ١٩٥١ ــ ١٩٦١**، ج ١، ص ٢٢٧.

(٣٥) باروت، **حركة القوميين العرب: النشأة ــ التطور ــ المصائر**، ص ١٣٥.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٥٥٠.

(٣٧) الهندي والنصراوي، محرران، المصدر نفسه، ص ٢٣٩.

(٣٨) محسن ابراهيم، **مناقضات حول نظرية العمل العربي الثوري** (بيروت: دار الفجر الجديدة، ١٩٦٣)، ص ١٢.

ففرقت بين مجتمعات مستقرة تتوافر فيها قواعد التطور الطبيعي الهادئ، ينصرف فيها القطاع العسكري إلى مهمته الدفاعية، وبين مجتمع عربي حيث الصراع محتدم بين قوى الرجعية وقوى الثورة، فالقطاع العسكري المتأثر بقضايا مجتمعه لا بد من أن ينحاز إلى أحد المعسكرين، فالحياد غير ممكن[٣٩]. كما رأت ضرورة إحاطة دور القطاع العسكري بضوابط بحيث لا يتحول إلى بديل للعمل الشعبي العقائدي المنظم، بل إلى خط من خطوطه يسانده ويزيح العقبات من أمامه، فالعمل الشعبي الثوري هو الأصل والضمانة، ومن دونه ينقلب العمل العسكري إلى مغامرات[٤٠].

هذه الضمانات ظلت في المجال النظري، إذ نسيت «الحركة» المحاذير التي نبهت إليها في أدبياتها وانخرطت في العديد من المحاولات الانقلابية التي يسميها أصحابها «ثورات»، وخصومها «ردّات». والناجح منها تحول مباشرة إلى عكس ما حذرت «الحركة» منه، أي إلى بديل للعمل الشعبي المنظم، فكان لها دور في المحاولة العسكرية الفاشلة ضد الحكم الانفصالي السوري في آذار/ مارس ١٩٦٢. وتسابقت مع حزب البعث في العراق وسوريا في عام ١٩٦٣، فكان السبق للانقلاب البعثي في البلدين، لتقوم القوى الناصرية والعارفية في الجيش بانقلاب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣ وتسقط حكم البعث العراقي بعد فشل انقلاب الناصريين السوري في تموز/ يوليو من العام نفسه، كما حضّرت «الحركة» منفردة لمحاولة أخرى كشفت قبل تنفيذها في عام ١٩٦٤ في سوريا. وتعاونت «الحركة» مع كتلة عارف عبد الرزاق في الانقلابات الفاشلة على حكم عبد السلام عارف في عام ١٩٦٥[٤١].

إلا أن «الحركة» كانت حذرة جداً في جميع المحاولات لقطع كل الخيوط التي تربطها بالعسكريين المتورطين في حال الفشل ونفي أي دور تخطيطي أو تنفيذي لها فيها، أما عندما تنجح فتتحول إلى «ثورة» تسعى «الحركة» لأكبر دور ممكن في قيادتها. والانقلابات التي نجحت واستمرت هي التي صفَّت الأحزاب السياسية المتعددة الاتجاهات، ثم صفَّت أجنحة الحزب الواحد الحاكم لصالح «قيادة الثورة» لتنتهي بتهميش هذه القيادة لصالح القائد الفرد. والحزب «الثوري» الذي يصل إلى الحكم عن طريق بضع عسكريين يتحول في السلطة إلى حزب يعد بمئات الألوف أو الملايين أحياناً، الذين يغادرونه عندما تنهار سلطته. هذه الصورة ليست استثنائية، بل تكررت

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٥.
(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٣.
(٤١) **الحرية** (بيروت) (٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥)، ص ٤ ـ ٥.

في كل حزب ثوري، عربي أو غير عربي، وخاصة بعد إضافة «القائد الفذ» إلى «النظام الثوري» و«الحزب الثوري».

لم تخرج عن هذه الوصفة المكررة تجربة الجبهة القومية في اليمن الجنوبي المنشقة عن «الحركة»، على رغم تحولها «اليساري» ووصولها إلى الحكم عن غير الطريق الانقلابي، بعد أن قادت كفاحاً شعبياً نجح بطرد الاستعمار البريطاني وتحقيق الاستقلال في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٧، فقد بدأت خطواتها الأولى على أنقاض الأحزاب الأخرى لتنفرد بالسلطة وتسمي نظامها «الديمقراطية الشعبية» التي تعني حكم الحزب الواحد الذي يعطي لنفسه حق تمثيل العمال والفلاحين دون انتخابات حقيقية. ثم توالت الانقلابات، من محاولة الجيش طرد القيادات اليسارية للجبهة في آذار/ مارس ١٩٦٨، وحركة أيار/ مايو اليسارية ١٩٦٨ لتصفية الجيش والبوليس القديم اللتين فشلتا، إلى حركة حزيران/ يونيو التصحيحية عام ١٩٦٩ وقبول استقالة الرئيس قحطان الشعبي، إلى انقلاب اليسار في آذار/ مارس ١٩٧٠ واعتقال فيصل الشعبي رئيس الوزراء وقتله في المعتقل[٤٢]، ثم انقلاب على سالم ربيع علي في عام ١٩٧٨ لتصفية الاتجاه «الماوي»، إلى الصراع المسلح بين علي ناصر وعبد الفتاح إسماعيل في عام ١٩٨٦ [٤٣]، مع اعتماد الصراع على السلطة في كل مرة على قوى عسكرية واستقطابات قبلية بعد تغليفه بالشعارات الأيديولوجية.

ثانياً: الديمقراطية الداخلية في الحركة

لا يمكن الحديث عن ديمقراطية داخلية في «الحركة» لكونها شبه مفقودة حتى في المراحل المتأخرة لها عندما أقر الانتخاب للقيادات ولم يطبق عملياً، إذ لم تكن حزباً ديمقراطياً مثل أحزاب عربية أخرى في تلك المرحلة ترى في المواطنين الأساس في تحديد الأهداف السياسية، لذلك تسعى ليكون رأيهم مسموعاً في جميع القضايا التي تهمهم. فـ «الحركة» كانت حزباً «ثورياً»، المبادىء والنظريات فيه هي الحقيقة المطلقة التي لا يرقى إليها الشك، وهو لا يحتاج إلى رأي المواطنين ليرى إن كانت مبادئه وأهدافه هي أيضاً مبادئ وأهداف الشعب، وهو ليس بحاجة إلى ديمقراطية داخلية تربي الأعضاء لمجتمع ديمقراطي قادم، فهو حزب يبنى من أجل الثورة القادمة وليس الانتخابات القادمة، وتحقيق المهام «الثورية» السياسية والاجتماعية التاريخية التي نذر الحزب نفسه لها يحتاج إلى أداة ثورية ناجحة[٤٤].

---

(٤٢) باروت، **حركة القوميين العرب: النشأة ـ التطور ـ المصائر**، ص ٣٨٣.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٤٠٢.

(٤٤) حركة القوميين العرب، «كراس قضايا داخلية في التنظيم السوري،» ص ٢.

قد يكون الأسلوب الثوري هو المناسب في بلد محتل مثل فلسطين، أو مستعمر مثل اليمن الجنوبي والخليج في حينها، لكن معظم الدول العربية الأخرى في المشرق العربي استقلت قبل تأسيس «الحركة»، وأحياناً بمفاوضات سياسية ودون ثورة على رغم استمرار أشكال من النفوذ الغربي في عدد منها لا تستوجب الأسلوب الثوري لتغييرها. فالأسلوب التطوري كان فعالاً في عددٍ من الحالات، كما أن عدداً من الدول كان يتمتع في الخمسينيات بديمقراطية نسبية ممكنة التطوير، والثورة لم تكن الطريقة الوحيدة الباقية. إلا أن «الحركة» وأحزاباً عربية مشابهة فضلت التوجه الثوري لتحقيق الوحدة أو الاشتراكية، وأهملت العمل لتطوير وإصلاح النظم القائمة، فالعقيدة القومية أو اليسارية التي يعتقد الحزب أن أهدافها لمصلحة الجماهير دون اختبار ذلك في استفتاءات أو استطلاعات أو انتخابات، لا يمكن أن تنتظر الطريق الإصلاحي التطوري الذي يقود إلى الانحلال وتضييع الهدف، فلا بد من التنظيم الثوري لتجسيد العقيدة وتحقيق أهدافها.

التنظيم العقائدي الثوري بمفهوم «الحركة» هو «الجيش الشعبي» الذي تعدّه الأمة للقتال من أجل أهدافها، مما يفترض تنظيماً «حديدياً» حسب التعبير السائد[٤٥] ويتطلب علاقات داخلية لا تمت إلى الديمقراطية بصلة، بل هي أقرب إلى العلاقات الناظمة لفرقة عسكرية. ويلخص هذه العلاقات المبدأ التنظيمي، المركزية المرنة أو المركزية الديمقراطية، وهي مسميات لشيء واحد هو مركزية كاملة مأخوذة من ترسانة الأحزاب الشمولية في العالم، وخاصة الحزب «البلشفي» الذي نهلت منه «الحركة» مبادئها التنظيمية، فضمن مصادرها التثقيفية كانت هناك كتب مثل: **كيف تكون مناضلاً جيداً**، لليو تشاوتشي، و**ما العمل**؟ للينين، و**السلاح التنظيمي** لشلزينغ، وهو شيوعي أمريكي[٤٦].

المركزية في «الحركة» هي الأساس، فاللامركزية تبدد الجهود وتؤدي إلى تضاربها، والقيادة تضع الخطط وتراقب تنفيذها من قبل الأعضاء وتؤمن وحدة العمل وشموله. «المرونة» أو «الديمقراطية» لا تغيّر شيئاً من مركزيتها، فهي تعطي للقيادات التالية حق الاستفسار أو إبداء الرأي على أن يبقى الرأي الأخير للقيادات العليا، فرأي الأعضاء والمراتب الأدنى استشاري فقط، وليس ملزماً، وتقرير المواقف والتخطيط من حق القيادات التي لا تسمح للقواعد بفرض رأيها عليها،

---

(٤٥) **التجربة النضالية الفلسطينية: حوار شامل مع جورج حبش**، أجرى الحوار محمود سويد، مرجعيات؛ ٣ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨)، ص ١١.

(٤٦) باروت، المصدر نفسه، ص ١١٠.

فالقواعد متهمة غالباً من القيادات بأنها ارتجالية وسطحية.

والتنظيم مهمته التنفيذ على رغم المبدأ التنظيمي «الانتقاد والانتقاد الذاتي» الذي لم يؤثر في مركزية القرار إلا في حالات نادرة. ولتمييز «الحركة» من أحزاب أخرى في انضباطها، اعتمدت المبدأ التنظيمي «نفذ ثم ناقش»، فهو على رغم عدم استعماله إلا في حالات خاصة نضالية، يوحي في تكراره أن المطلوب هو التنفيذ أولاً، أما النقاش فهو أمر ثانوي. والانضباط في «الحركة» لا يقتصر على مواعيد الاجتماعات وتنفيذ المهام الحزبية، بل يشمل المواقف السياسية الرسمية التي لا تقبل الاجتهادات الفردية، وعدم الانضباط يستوجب عقوبات تقررها المراتب الأعلى.

والتنفيذ يقتضي الطاعة والخضوع، خضوع «الجهاز» وكافة المراتب الأدنى للقيادة العليا التي لا تخطئ إلا بشكل نادر لاحتوائها على أقدر الكفاءات، ولمعرفتها أموراً ليست في متناول الأعضاء، وقدرتها على التحليل أفضل من العضو. وتخضع كل أقاليم «الحركة» لمركز قومي يمارس علاقة شبه أبوية على الفروع، على أساس أنه يضمن عدم الانزلاق إلى المعارك المحلية على حساب المعركة القومية الشاملة.

وضمن كل إقليم، هناك هرم تراتبي لا يقل عن ست مراتب من الحلقة إلى قيادة الإقليم، فالتسلسل في الرتب شبيه بالتراتب العسكري، حيث تنزل الأوامر من فوق وتعود الملاحظات على التنفيذ من الأسفل، والانتقال من مرتبة إلى أخرى لا تقرره غالبية الأعضاء، فالمبدأ التنظيمي للحركة «القيادة للأكفأ» هو حق القيادات الأعلى التي تعرف وحدها معايير الكفاءة في ترقية من يستحق التعيين في المرتبة الأعلى. أما الانتخاب فيتعارض مع الجانب الأمني، إذ إن العضو الجديد لا يؤمن له، والانتخاب كان محصوراً في المؤتمر القومي فقط للأمانة العامة واللجنة التنفيذية، فالقيادات وحدها تعرف قيمة الديمقراطية وتستطيع ممارستها دون المخاطر المتوقعة عندما يترك أمرها للأعضاء.

و«السرية» كمبدأ حركي آخر ليس دائماً لمواجهة سلطة قمعية ولتوفير الأمن للتنظيم، فهو قد يصبح عادة لا يمكن الفكاك منها، مطلوبة لذاتها على رغم تحسن الظروف الأمنية، فهي تمكن من استمرار القيادات بعيدة عن مراقبة الأعضاء. كما أن ما يؤمن وحدة التنظيم شبه العسكرية، هو وحدة فكرية تمنع انقسامه إلى مجموعة من التيارات أو التكتلات التي تتصارع في ما بينها، وترفض الصراع الداخلي لظروف «المعركة العربية» وطبيعة القوى التي نواجهها[٤٧]. أما الاجتهاد الفكري، فهو مقبول

(٤٧) حركة القوميين العرب، «كراس قضايا داخلية في التنظيم السوري،» ص ٢١.

إذا اندمج في فكر «الحركة» بشكل طوعي، وإلاَّ يتم إسقاطه، أي أن الاجتهاد آت والآراء يجب أن تعرض ضمن الأقنية التنظيمية وليس خارجها[٤٨].

إلاَّ أن «الحركة» تميزت من أحزاب أخرى من النوع «الثوري» نفسه، بأنها نجحت بعدم تسليم قيادة التنظيم لفرد واحد، بنجاحها بتطبيق مبدأ القيادة الجماعية التي تلغي انحرافات الفرد وهي أقدر على التخطيط لتعدد كفاءاتها[٤٩]. كما أن التفرغ في القيادة كان محدوداً، مما قلل من تسلل العناصر الانتهازية، كما اعتمدت على مبادئ تنظيمية أخرى، مثل «القيادة في صف الأعضاء» و«التفاعل المنظم بين القيادة والأعضاء»، للحد من تعالي القيادات على القواعد. هذا لم يمنع أحياناً من تميز فرد في قيادات المركز أو الأقاليم يحصر في نفسه معظم المسؤوليات، أو يتمتع بقدرات فكرية، مما يضطر الجميع لقبول آرائه.

أما العضو في «الحركة»، فكان في أغلب الأحيان أداة تنفيذية يتم اختياره والاتصال به لتنسيبه للتنظيم، وليس العكس، كما في الأحزاب الليبرالية حيث العضو يختار الحزب وينتمي إليه بناءً على موافقته على برامجه، ووفق شروط عضوية مسيطرة تزيد الأعضاء لصالح الانتخابات، بينما الحزب الثوري لا تهمه الكمية، بل النوعية، أي النخبة، لعدم الحاجة إلى أصوات، بل إلى ثوار، ونماذج للإنسان القوي والمستعد للتضحية، شرط إيمانه بأهداف «الحركة» وليس القبول بها فقط، والطاعة لأوامرها[٥٠]. وفي مرحلتها الأولى، كانت «الحركة» تجذب إلى صفوفها المثقفين والطلاب، وحتى عندما انتقلت إلى الاهتمام بالعمال والفلاحين، لم تصبح في أي يوم منظمة عمالية على رغم تشديداتها اللفظية على دور العمال، مثل معظم الأحزاب القومية واليسارية التي ظلت منظمات مثقفين.

يلتزم العضو برفع مستواه الفكري والسياسي بالاعتماد على تثقيف داخلي مبرمج من المراتب المسؤولة، من تقارير سياسية ونشرات داخلية وكراسات ومطالعة كتب مقررة، ليس بينها عادة سوى نسبة ضئيلة جداً من الكتب التي تعالج المسائل الديمقراطية. والعضو الجديد يخضع لفترة تدريب وتربية مثل الجندي عند بدء انتسابه إلى الجيش، تدوم من ستة أشهر إلى سنتين، يخضع فيها للمراقبة الدقيقة للتأكد من إخلاصه لمبادئ «الحركة» وأسلوبها في العمل والتزامه بقضية الثورة، فيتدرب على ترجيح مصالحها على مصالحه الخاصة في حال تضاربهما.

---

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٤٩) انظر كراس المبادئ التنظيمية الصادر عن حركة القوميين العرب، ص ٧.

(٥٠) انظر النظام الداخلي لحركة القوميين العرب الصادر في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩.

وكما أن القيادات متميزة من الأعضاء، فعضو «الحركة» الواعي والمنظم يظل متميزاً من المواطن العادي غير المستعد للتضحية لتفضيله مصالحه الخاصة، على رغم أن «الحركة» في أدبياتها ترفض اعتبار نفسها طليعة لأن ذلك يعزلها ويضعها في مرتبة أعلى من الشعب، فهي ليست فوقه، بل معه، على طريق النضال، وفي الوقت نفسه ترفض الرضوخ لرأي عام عاطفي، فالجماهير قد تتأثر عاطفياً في منعطفات حادة، فتتبنى مواقف خاطئة(٥١).

المؤتمرات

تشكل المؤتمرات في الأحزاب الديمقراطية أحد وسائل إسماع العضو لصوته في كافة القضايا المطروحة بانتخاب ممثليه من القاعدة إلى القمة، أما في حزب ثوري فالمؤتمرات حكرٌ على القيادات، وفي «الحركة» ما سمي مؤتمرات كانت تعقد كل سنة، فكانت اجتماعات موسعة لقيادات المركز القومي ومسؤولي قيادات الأقاليم. والنظام الداخلي لعام ١٩٥٩ يعتبر المؤتمر القومي أعلى سلطة على رغم أنه لا يخرج عن اجتماع موسع من قيادات معينة، تنتخب أمانة عامة ولجنة تنفيذية ولجاناً فكرية ومالية في ما يشبه الإجماع، وهي التي تعيّن مسؤولي الأقاليم. أما أعضاء قيادات الأقاليم، فتسميهم اللجنة التنفيذية من أسماء مقترحة من قيادة الإقليم نفسها، ثم تسمي كل قيادة المراتب الأدنى منها مباشرة. وحتى أوائل الستينيات لم يعقد أي مؤتمر إقليمي بسبب الناحية الأمنية على رغم إقرار ذلك مركزياً، في ما عدا المؤتمر الإقليمي في لبنان عام ١٩٥٩، وهو أول تجربة مكّن من تحقيقها الجو الديمقراطي في لبنان، لكن من أعضاء معينين من قيادة الإقليم.

أول خروج جزئي على التقليد السائد في المؤتمر القومي الاستثنائي كان عام ١٩٦٣، حيث شاركت فيه بعض قيادات الأقاليم، لكن من غير انتخابات. وبذلك أصبح مجلساً موسعاً أكثر، بعد أن كانت المؤتمرات السابقة لا تتجاوز أصابع اليدين إلا قليلاً(٥٢)، واتخذ قراراً بدعوة كل أعضاء قيادات الأقاليم لحضور المؤتمرات اللاحقة. وبحث المؤتمر التحضير لمؤتمرات منتخبة، كذلك ناقش مؤتمر عام ١٩٦٤ تطبيق الديمقراطية الانتخابية في التنظيم، لكن لم تتخذ أي خطوات فعلية(٥٣). أما مؤتمر

(٥١) انظر النشرة الداخلية لحركة القوميين العرب، «معالم العلاقة بين الحركة والشعب،» ١٩٥٩.

(٥٢) **نايف حواتمة يتحدث**، إعداد وحوار عماد نداف (دمشق: دار الكاتب، ١٩٩٦)، ص ٤٦.

(٥٣) باسل الكبيسي، **حركة القوميين العرب**، ترجمة نادرة الخضيري الكبيسي، ط ٤ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥)، ص ١٣٦.

عام ١٩٦٥، فأقر تغييرات أساسية في العلاقات الداخلية، فنقل مركز الثقل من الأمانة العامة واللجنة التنفيذية إلى قيادات الأقاليم التي أصبحت الأكثرية في المؤتمر القومي، ودعاها إلى وضع برامجها الخاصة دون انتظار توجيهات المركز، للحد من وصايته البيروقراطية على الفروع، وليقرّ مبدأ الانتخابات لكافة المراتب كطريقة وحيدة لتشكيل القيادات من أدنى إلى أعلى(٥٤).

وكترجمة حقيقية لمبدأ الديمقراطية الداخلية، أقرّ عقد مؤتمرات منتخبة للروابط والشعب والمناطق والأقاليم، لتشكل مراتب تخطيطية تحاسب المراتب التنفيذية. وبذلك أصبح من مهمات وواجبات العضو أن ينتخب بعد أن كان الانتخاب مقصوراً على المؤتمر القومي فقط. لم تعد «القيادة للأكفأ» حسب معايير المسؤولين، بل أصبح الترفيع أو التنزيل من مهمات العضو. إلا أن ذلك جرى في ظل استمرار تبني مبدأ المركزية الديمقراطية، حيث ما زال المركز يتدخل ولو بشكل أقل، إذ يحق للجنة التنفيذية إضافة عضوين لقيادة الإقليم الجديدة المنتخبة يسميهم من بين أعضاء مؤتمر الإقليم، كما ينتخب مسؤول قيادة الإقليم بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية التي يحق لها الاعتراض على المنتخب وطلب انتخاب مسؤول آخر(٥٥). وفي الوقت نفسه يحق للمرتبة القيادية الأعلى طرح مرشحين لمؤتمرات الروابط والشعب والمناطق، ولم يلغ هذا التدخل القيادي في الانتخابات إلا بعد حزيران/ يوليو ١٩٦٧.

لم يتم تنفيذ العديد من التغييرات في العلاقات الداخلية على رغم إقرارها رسمياً، فقد عقدت مؤتمرات إقليمية فقط دون المؤتمرات الأدنى، وأعيد العمل بأساليب التعيين، ولم تجر انتخابات إلا للمؤتمر الإقليمي في العراق(٥٦). وللمقارنة، فإن أول انتخابات للقيادة جرت في الحزب الشيوعي السوري تمت في المؤتمر الثالث للحزب عام ١٩٦٩، بعد ما يقرب من أربعين عاماً لم يعقد فيها سوى مؤتمريْن. وكان الأمين العام الدائم خالد بكداش يعين وحده القيادات. أول المؤتمرات التي عقدت كان مؤتمر إقليم فلسطين الأول في آب/ أغسطس ١٩٦٤، كما عقد في الأردن مؤتمر إقليمي في عام ١٩٦٥ أقر مبدأ الانتخابات وانتخب قيادة إقليم جديدة، بعد نقاشات حادة رأى فيها بعض أعضاء المؤتمر المعين أنه يجب أن تؤخذ الظروف الأمنية بالاعتبار في الديمقراطية الداخلية. وهو ما جرى فعلياً، إذ لم ينفذ شيء من القرارات. إثر

---

(٥٤) **لماذا. . ؟ منظمة الاشتراكيين اللبنانيين (حركة القوميين العرب من الفاشية إلى الناصرية): «تحليل ونقد»**، ص ٥٣.

(٥٥) انظر مشروع النظام الداخلي لحركة القوميين العرب الصادر عام ١٩٦٦.

(٥٦) باروت، **حركة القوميين العرب: النشأة ــ التطور ــ المصائر**، ص ٢٣٧.

ذلك، تم اتفاق مع المركز على أن المؤتمرات الإقليمية لأي فرع يترك تحديدها لقيادة كل إقليم بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية وفقاً لظروف كل إقليم، وهو ما مكّن من تأجيل مستمر لها.

وعقد المؤتمر الإقليمي في لبنان عام ١٩٦٦ الذي شدّد في مقرراته على «ديمقراطية مركزية» في العلاقات الداخلية لا تؤدي إلى «ديمقراطية» تشلّ قدرة الحزب على النضال وتمنع وحدته، وتنحدر إلى ليبرالية تفسد التنظيم، بدل تقويته وتتعارض مع الماركسية والبرنامج السياسي للحزب. فالنظام الداخلي يقطع الطريق على الاتجاه الليبرالي، ويضمن للجهاز القيادي سلطة مركزية لتصريف الأمور وضبط الطاعة في المنظمات الأدنى وبين الأعضاء[٥٧]. هذا الرأي في تقرير المؤتمر، وفي لبنان بالذات حيث الأجواء العامة ديمقراطية، يبين أثر الاحتفاظ بمبدأ «الديمقراطية المركزية» في الديمقراطية الداخلية، وفي أن الظروف الأمنية ليست دائماً الحجة الحقيقية لتبرير استبعادها.

أما في سوريا، فإن التأجيل المستمر لعقد المؤتمر الإقليمي سبّب حركة داخلية عام ١٩٦٦ من مجموعة من القيادات والأعضاء طالبت بالديمقراطية وإجراء انتخابات داخلية مقررة في النظام الداخلي الجديد، وبعقد مؤتمر، ووجهت برفض القيادة وفصل المشاركين في هذه التظاهرة بعد اتهامهم بمخالفات جاهزة، مما أدى إلى احتجاجهم على تفرد قيادة الإقليم وانشقاقهم وعقدهم مؤتمراً خاصاً. وفي مؤتمر الفرع الفلسطيني الذي عقد في الأردن في آب/ أغسطس ١٩٦٨ انتخبت قيادة معظمها من «اليسار» جرى التراجع عنها تحت ضغط مسلح حول خيمة المؤتمر لتشكل قيادة مؤقتة غالبيتها من الطرف المقابل[٥٨].

ثالثاً: موقف الحركة من الأحزاب الأخرى

تجنب مؤسسو «الحركة» في الخمسينيات تسمية منظمتهم حزباً، لموقف يدين التجربة الحزبية في المشرق العربي ويحكم بفشل الأحزاب العربية، بعد تقسيمها إلى أحزاب محلية غير ثورية، مثل حزب الوفد في مصر، والكتلة الوطنية في سوريا، تحترف السياسة البرلمانية، وهمها الأول الوصول إلى السلطة، وأحزاب إقليمية معادية للقومية العربية، كالقوميين السوريين والكتائب اللبنانية، وأحزاب دينية متعصبة مثل الإخوان المسلمين وحركة التحرير الإسلامي، وأحزاب على رغم أهدافها القومية مثل

(٥٧) انظر تعميم حركة القوميين العرب حول أعمال المؤتمر الاقليمي المنعقد في لبنان عام ١٩٦٦.
(٥٨) **نايف حواتمة يتحدث**، ص ٥٣.

«البعث» تبحث عن مكاسب للحزب وليس للقضية، إلا أنها الأحزاب الوحيدة التي دعت «الحركة» إلى التعاون معها.

كما انتقدت «الحركة» تعدد الأحزاب الذي يؤثر برأيها في توزيع الجهد النضالي، فالتعدد والتنوع من مقومات الارتقاء والإبداع في التجربة الإنسانية ككل، لكنه في الحزبية العربية أقرب إلى مقومات التعطيل لأنه ينجم عن الضحالة في التفكير الحزبي(٥٩). وفسرت نفور الجماهير من العمل الحزبي كنتيجة للظواهر السلبية لتجربة الأحزاب العربية، حيث الصراع الحزبي الحاد هو عنوان العلاقة الوحيد بينها(٦٠)، ولافتقارها إلى مقومات الحزبية العقائدية التي يتوفر فيها الصدق والالتزام والأخلاق والتضحية. كما أعادت «الحركة» أسباب عزوف الجماهير إلى ظاهرة الانقلابات العسكرية التي جعلتها تنتظر تحقيق أهدافها من خلالها، وأحياناً بسبب التأييد الشعبي لعبد الناصر ما بعد عام ١٩٥٦ الذي هاجم الحزبية، فجعل قطاعات واسعة تتهمها بالانتهازية. لكن على رغم نظرة المواطنين السلبية إلى تعدد الأحزاب، رأت «الحركة» مبرراً لقيامها لاعتقادها بأن لديها جديداً في تحليل الواقع العربي ولطبيعة التنظيم الذي يصمد في معركة الأمة(٦١).

انتقلت «الحركة» بعد الانفصال السوري عام ١٩٦١ مباشرة إلى قبول التعدد الحزبي، لكن فقط في مجال الأحزاب القومية ـ الاشتراكية، مع انتقاد التوجه الخاطىء للقيادة المصرية في محاربة الحزبية كظاهرة شاذة، إذ اعتبرته موقفاً سلبياً يتناقض مع الوقائع الاجتماعية الإنسانية(٦٢). إلا أنها عادت مرة أخرى إلى االتحول من التعدد المقيّد إلى تبني «الحركة العربية الواحدة»، أي الحزب الواحد القومي الاشتراكي، ثم إلى يسار متحالف مع الناصرية، وإلى الحزب البروليتاري بعد حزيران/ يونيو١٩٦٧، المتحالف مع الفلاحين والمثقفين.

لم تنشأ طوال مسيرة «الحركة» أي علاقة مستقرة مع أي حزب عربي آخر، وخاصة مع الأحزاب المشابهة في الأهداف، فالعلاقات الوحيدة شبه المستقرة هي علاقات الصراع، وذلك لأسباب عديدة أهمها اعتقاد «الحركة» والأحزاب الأخرى أن مبادئ كل منها هي الحقيقة المطلقة التي لا يمكن التنازل عن أي منها للتلاقي مرحلياً.

---

(٥٩) **النشرة الداخلية** (حركة القوميين العرب)، العدد ١ (آذار/ مارس ١٩٦١).

(٦٠) **النشرة الداخلية**، العدد ٢ (تموز/ يوليو ١٩٦١).

(٦١) الهندي والنصراوي، محرران، **حركة القوميين العرب: نشأتها وتطورها عبر وثائقها ١٩٥١ ـ ١٩٦٨: الكتاب الأول ١٩٥١ ـ ١٩٦١**، ج ٢، ص ٦٣٥.

(٦٢) ابراهيم، **في الديمقراطية والثورة والتنظيم الشعبي**، ص ١٢٢.

حتى المواقف الآنية في أقطار وأزمان معينة لم تستوجب الاتفاق على علاقات تعاون إلا في ما ندر ولفترات قصيرة.

برّرت «الحركة» قيامها بتوجيه نقد شديد لحزب البعث، فانتقدت تفككه التنظيمي وانعدام وحدته الفكرية ونمو الأجنحة والتيارات داخله، واعتبار الحزب غاية بحد ذاتها وليس وسيلة، ولاهتمامه باللعبة البرلمانية أكثر من العمل الثوري، ولخوضه النضال على جبهتين، الخارجية الوطنية والداخلية الاشتراكية، بينما رأت «الحركة» أولوية الخارجية بالعمل للوحدة والتحرر كطريق لاسترداد فلسطين.

لم تنتقل دعوتها للتعاون مع «البعث» إلى التوجه العملي إلا في لقاء محدود في الأردن عام ١٩٥٧، فشل بعد اعتراض «الحركة» على مشاركة الشيوعيين فيه. إلا أنها تعاونت معه أثناء انتفاضة لبنان عام ١٩٥٨، وفي العراق ضد حكم عبد الكريم قاسم. وعادت إلى شنّ حملة ضد الحزب بعد استقالة الوزراء البعثيين من حكومة الوحدة في عام ١٩٥٩، فاتهمته بنظرة حزبية ضيقة والمطالبة بإبعاد المرشحين المنافسين للبعثيين في انتخابات الاتحاد القومي في سوريا، ثم بتأييد فك الوحدة عندما وقعت قيادته على وثيقة الانفصال. وبعد أن أعاد «البعث» النظر في موقفه من النظام الانفصالي، لم يؤد ذلك إلى التعاون مع «الحركة» لإسقاطه. وعندما حدث انقلاب ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣ وشاركت «الحركة» في الوزارة الأولى، لم يستمر ذلك أكثر من شهرين، إذ اندلع الصراع بعد فشل إقامة الوحدة الثلاثية.

«البعث» من جهته كان يرى أن «الحركة» نشأت في الجامعة الأميركية في بيروت، مما أثر في موقفها المعادي للاشتراكية، وهي تستغل دعم مصر الناصرية لها[٦٣]، بينما رأت «الحركة» في اشتراكية «البعث» أفكاراً رومنطيقية وشطحات ليبرالية، كبديل من امتلاك النظرية العلمية للثورة الاشتراكية القومية، وهو يعتبر أنه الأصل في القيادة والعمل العربي الثوري، بينما الأحزاب العربية الأخرى خاطئة أو منحرفة، وبالتالي فدولة البعث أهم من دولة الوحدة[٦٤]، مما جعله موضوعياً في موقع اللقاء مع أهداف المعسكر الرجعي الذي يعتبر مصر الناصرية عدوه الأول[٦٥]. وقد شاركت «الحركة» في إسقاط النظام البعثي العراقي في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣، واستمر صراعها مع نظام البعث السوري إلى أن تحولت عن الالتحام

---

(٦٣) نسيم، **محاضر محادثات الوحدة، مارس ـ ابريل ١٩٦٢**، ص ١٧٣.

(٦٤) حركة القوميين العرب، «التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القومي الاستثنائي عام ١٩٦٣،» ص ١٢.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ١٦.

بالناصرية، فباتت ترى أن لا مبرر لاعتبار «البعث» خارج حركة الثورة العربية، ودعت لجبهة تقدمية معه ومع الشيوعيين.

مسيرة الصراع الحاد بين «الحركة» و«البعث» لم تكن أقل في حدتها من الصراع مع الشيوعيين، فقد انتقدت «الحركة» الأحزاب الشيوعية العربية لتأييدها تقسيم فلسطين، ولدعوتها إلى الصلح مع إسرائيل، ولأنها عارضت وحدة مصر وسوريا وتبعت بشكل دائم السياسات السوفياتية ورفضت سياسة الحياد الإيجابي. قيمت «الحركة» حتى عام ١٩٥٨ مشاركة الشيوعيين في المعركة ضد الأحلاف، إلا أن ذلك لم يجعلها تعدل عن رفض التعاون معهم، مع عدم خلط العداء لمواقفهم مع العلاقات مع الاتحاد السوفياتي كدولة داعمة للعرب.

اعتبرت «الحركة» رفع الشيوعيين لشعار الديمقراطية في عام ١٩٥٨ يهدف إلى تشويه الوجه التقدمي للجمهورية العربية المتحدة، ورأت أن الديمقراطية والحريات أقنعة يلبسها الشيوعيون حين يكونون خارج الحكم ويمزقونها حين تؤول السلطة إليهم، وهي صفة يمكن إطلاقها على معظم الأحزاب الثورية. فالشيوعيون يطالبون بالديمقراطية في المجتمعات غير الشيوعية، بينما قمعوا انتفاضات ألمانيا الشرقية والمجر وبولونيا المطالبة بالديمقراطية(٦٦).

انتهت هذه المرحلة من الصراع السياسي والفكري بعد مجيء عبد الكريم قاسم إلى السلطة، فقد تحالف مع الحزب الشيوعي العراقي لتصفية القوميين العرب، فاصطبغ الصراع بالدم في شوارع المدن العراقية، وشملت الاعتقالات الآلاف في سجون العراق التي فتحت أبوابها لاستقبال القوميين عامة، كما استقبلت سجون دولة الوحدة الشيوعيين السوريين والمصريين. واتهمت «الحركة» الشيوعيين بأنهم من أشعل نار المعركة التي تلهيها عن المعركة ضد التجزئة والاستعمار والصهيونية، وأنهم قاوموا اتحاد العراق مع الجمهورية العربية المتحدة، فصنفتهم ضمن أعداء الحركة العربية الاشتراكية، كما رأت أن المعركة معهم ومع الاستعمار لن يحلها في المدى البعيد إلا قوة السلاح(٦٧). إلا أنه بعد انعطاف «الحركة» نحو الاشتراكية العلمية، تحولت «الصراعات» مع الشيوعيين إلى «خلافات»، فالأحزاب الشيوعية أدوات جامدة تتحرك بتوجيهات الاتحاد السوفياتي وتتبع ماركسية مذهبية

---

(٦٦) الهندي والنصراوي، محرران، **حركة القوميين العرب: نشأتها وتطورها عبر وثائقها ١٩٥١ ـ ١٩٦٨: الكتاب الأول ١٩٥١ ـ ١٩٦١**، ج ٢، ص ٥٨٣.

(٦٧) انظر التقرير السياسي الشهري الصادر عن حركة القوميين العرب في نيسان/ ابريل ١٩٥٩.

جامدة[٦٨]. وتطور هذا الموقف إلى دعوة لاشتراك الشيوعيين في جبهات تقدمية مع بدء التزام «الحركة» الواضح بالماركسية.

١ ــ الجبهات

ركزت «الحركة» في أدبياتها السياسية منذ نشأتها على تشكيل جبهات قومية، إلا أن حصيلة جهدها في هذا الاتجاه كانت محدودة؛ في الأردن عام ١٩٥٧ في مؤتمر نابلس الذي لم يتجاوز عمله إصدار بيان واحد، وفي لبنان لبضعة أشهر أثناء الانتفاضة. إلا أن أطول فترة للجبهة كانت في العراق مع «البعث» و«الاستقلال» ضد حكم عبد الكريم قاسم، لكن لم تمض أشهر على تشكيلها حتى شنّت «الحركة» حملة ضد «البعث» واتهمته بالتخلي عن شعار الوحدة، واستمرت الجبهة في ظل صيغة ضعيفة من التنسيق وإصدار البيانات حتى تموز/ يوليو ١٩٦١، حيث انسحبت «الحركة» منها بعد تجميد نشاطها لفترة، بسبب صراع بين أجنحة «البعث» حول شعار الوحدة الفورية بين العراق والجمهورية المتحدة، على رغم اتفاق أطراف الجبهة على العمل لإسقاط حكم قاسم ومقاومة الشيوعيين، وهو الهدف المرحلي الذي يجمع الأحزاب المشاركة، فقد كان انسحاب «الحركة» لأسباب قومية عربية وليس عراقية[٦٩].

كما فشل تشكيل جبهة قومية في سوريا بعد ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣ تضم البعث والحركة والأحزاب الوحدوية الناصرية، بسبب الخلاف بين مفهوم «الحركة» لجبهة متكافئة، ومفهوم «البعث» لجبهة له أكثرية في قياداتها. أما في العراق، فقد استبق «البعث» العراقي الحاكم إنشاء الجبهة القومية المقرّة في مشروع الوحدة الثلاثية بالكشف عن «مؤامرة حركية» وشنّ حملة اعتقالات قطعت الطريق على إعلان الجبهة[٧٠]. وبعد إسقاط البعث في العراق أعلن عن جبهة قومية في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤ من «الحركة» والأحزاب الناصرية، اقتصرت على الإعلان، إذ تمّ التحول عنها سريعاً إلى الدعوة إلى الحركة العربية الواحدة[٧١].

الجبهة الوحيدة التي أنشأتها «الحركة» واستمرت، هي «الجبهة القومية لتحرير

---

(٦٨) **الحرية** (٢٣ آب/ اغسطس ١٩٦٥)، ص ١٤.
(٦٩) باروت، **حركة القوميين العرب: النشأة ــ التطور ــ المصائر**، ص ١٥٨.
(٧٠) المصدر نفسه، ص ٢٠٥.
(٧١) المصدر نفسه، ص ٢٤١.

الجنوب اليمني المحتل» التي أطلقت الكفاح المسلح ضد الحكم البريطاني في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣، والتي تشكلت من «الحركة» وثماني منظمات صغيرة. لقد اتهمت «الجبهة» بأنها لا تمثل سوى «الحركة»[٧٢]، إذ لم تضم أحزاباً أساسية، خاصة حزب الشعب الاشتراكي ورابطة أبناء الجنوب اللذين دعا إلى نضال سلمي من أجل الاستقلال، إلا أنهما بعد نجاحات الجبهة القومية طالبا بتنظيم جديد يضمهما مع الجبهة القومية التي لم تقبل ذلك، مما استدعى تدخل الجهاز الأمني المصري في شمال اليمن لفرض ضمّ الجبهة القومية قسراً إلى جبهة تحرير جديدة في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٦. وقد قبلت قيادات «الحركة» في الجنوب على مضض الدمج القسري، لكنها بدأت بالتمرد، ثم الخروج من جبهة التحرير، ومن «الحركة» في العام نفسه، بينما قيادات «الحركة» المركزية، بناء على استراتيجيتها العربية الشاملة، اعتبرت أي صدام مع قيادة عبد الناصر انحرافاً تاريخياً. لذلك أعلنت الأمانة العامة أن لا علاقة لها بالجبهة القومية أو بفرع «الحركة» في اليمن الجنوبي.

شاركت «الحركة» في «جبهة الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية التقدمية» في لبنان في عام ١٩٦٥، إلا أنها انتقدت توجهها للمشاركة في الحكومات بدل العمل في أوساط الجماهير، فهي برأي «الحركة» عاجزة عن قيادة النضال ضد الرأسمالية. أما في الساحة الفلسطينية، فقد شكلت «الحركة» مع منظمات فلسطينية أخرى «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» أواخر عام ١٩٦٧، دون الاهتمام بعد الإعلان عن قيامها، بأن تخرج منظمة أو تأتي أخرى، فالمهم أن تأخذ «الحركة» زمام المبادرة وتعمل باسم جبهة وتصبح هي «الجبهة» فعلياً.

بعد هزيمة حزيران/ يونيو، دعت «الحركة» إلى جبهات على أن يكون «اليسار» طليعتها والمعبّر عن مصالح الطبقات الكادحة وأيديولوجيتها، تشبهاً بالتجربة الفييتنامية. وعندما أعلن عن «جبهة وطنية تقدمية» في سوريا عقب هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، شاركت «الحركة» فيها، ثم انسحبت في خريف ١٩٦٨ مع انتقاد تركيبتها البرجوازية الصغيرة والدعوة إلى تشكيل الحزب الماركسي. فقد كانت هناك دعوات لجبهات لا تكون هدفاً بحد ذاتها، بل مقدمة للحزب الواحد، مثل الدعوة إلى جبهة القوى الاشتراكية اللبنانية حول برنامج موحد، وصولاً إلى الوحدة التنظيمية في حزب واحد جديد.

---

(٧٢) **الحرية** (٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥)، ص ٤ ـ ٥.

٢ ـ الحزب الواحد

قبلت «الحركة» بالاتحاد القومي كحزبٍ واحدٍ في دولة الوحدة، مع تبرير ذلك برفض تعدد الطبقات، وبالتالي تعدد الأحزاب[٧٣]. ودعت إلى إنجاحه في الإقليم السوري كمثل أعلى لتجمع جماهيري منظم من نوع جديد تختار الجماهير قياداته، لكنها اعتبرت أن من ثغراته بناءه من أعلى. ثم أعادت النظر فيه بعد الانفصال السوري لتقرّ بأنه ليس من الضروري تمثل الاتجاه الاشتراكي الثوري دائماً في حزب واحد، فتعدد التنظيمات الاشتراكية له ظروفه الموضوعية لوجود خلافات حول التحليل الاجتماعي والاقتصادي وإجراءات النظام الاشتراكي وبرامجه، ولمواجهة مخاطر الحزب الواحد الذي قد يقع فريسة البيروقراطية وتنشأ له مصالح متميزة من الجماهير، فينحرف ويتسلط[٧٤].

إلا أن بروز اتجاه في «الحركة» يقبل بتعدد الأحزاب في نظام اشتراكي ظل اتجاهاً متردداً، ورجحت «الحركة» في ذلك الوقت (عام ١٩٦٢) تعدد الأحزاب، لكنها حذرت من الانزلاق إلى صراعات ثانوية في ما بينها بالمقارنة مع التناقضات مع القوى الأخرى[٧٥]. وقد حسمت «الحركة» ترددها في مؤتمرها عام ١٩٦٣ الذي رأى أن قيام عدة أحزاب تعلن نفسها اشتراكية دليل مرض، والتعدد كمرحلة طفولة في الوعي الثوري، لم يكن نتيجة الأخذ بنظريات مختلفة، بل نتيجة غياب النظرية الواضحة التي تضع حداً بين ما هو اشتراكي وما هو ادعاء للاشتراكية، والتعايش مع أحزاب أخرى تعدد مؤقت ينتهي باستيعابها[٧٦]. كما رأت أن ربط الديمقراطية بتعدد الأحزاب يعبّر عن ترسبات فكرية برجوازية. وقد أقر الأمر في المؤتمر على رغم اعتراضات رأت أن لا ضمانة لعدم انحراف الحزب الواحد إلا بوجود حزب آخر معارض، بينما أصر تقرير المؤتمر على أن شروط نجاح الثورة الاشتراكية أن تقودها حركة واحدة ذات نظرية واحدة تنبثق من وحدة المصلحة الطبقية لجماهير المنتجين[٧٧].

---

(٧٣) الهندي والنصراوي، محرران، **حركة القوميين العرب: نشأتها وتطورها عبر وثائقها ١٩٥١ ـ ١٩٦٨: الكتاب الأول ١٩٥١ ـ ١٩٦١**، ج ١، ص ٢٠٢.

(٧٤) ابراهيم، **مناقضات حول نظرية العمل العربي الثوري**، ص ١٩.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٧٦) حركة القوميين العرب، «التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القومي الاستثنائي عام ١٩٦٣،» ص ٨.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٥.

وعلى هذا الأساس النظري، اعتبرت الناصرية التيار الثوري الأساسي الذي يحتوي قيادة وقاعدة العمل الوحدوي الاشتراكي، ودخلت «الحركة» تجارب الحزب الواحد: الاتحاد الاشتراكي العربي. ففي سوريا أعلن عن قيام الاتحاد في تموز/ يوليو ١٩٦٤ من أربعة أحزاب، وأعلنت «الحركة» حل نفسها شكلياً إلا أنها أبقت تنظيمها سراً. ومارست «الحركة» تأثيرها داخل الاتحاد، فتركت بصماتها في نظامه الداخلي: المركزية، وتعيين القيادات، و«نفذ ثم ناقش»، والهرمية وسلطة واسعة للقيادات، وتقيّد الأعضاء بالأوامر، ورفض التكتلات ومنع النقد الفوضوي[٧٨]، والحرية فقط لتحالف الطبقات الكادحة ولا حرية خارجها، على رغم أن الاتحاد الاشتراكي كان في المعارضة حينها.

انسحبت «الحركة» من الاتحاد في عام ١٩٦٦ بعد صراع داخله بدأ منذ تأسيسه، وفسرت أسباب ذلك بصراع فكري بين «يسارٍ» ملتزم بالاشتراكية العلمية تمثله «الحركة»، وقد أراد «الاتحاد» حزباً ثورياً يمثل طليعة تحالف قوى الشعب العامل، و«يمين» تمثله قيادات ركبت موجة التيار الناصري ورفضت الفكر الاشتراكي العلمي[٧٩]. بينما رأت القيادات الأخرى أن «الحركة» لم تخلص للدمج، فلم تحلّ نفسها، وسعت لفرض وصايتها على «الاتحاد»، وادعت التميز واحتكار الثورية، وتعصبت للمنظمة الخاصة ـ وقد اعتبر هذا الأمر في المنهاج المرحلي لـ «الاتحاد» أعلى درجات الخيانة ـ وزايدت في اليسارية، بينما في «الاتحاد» لا يمين ولا يسار ولا وسط[٨٠]. وردت «الحركة» بأنها تفضل جبهة بين القوى الوحدوية لتذويب التناقضات، ثم تبدأ تجربة العمل الموحد، إلا أن القوى الأخرى فضلت البدء فوراً بالاندماج في حركة واحدة[٨١].

لم تختلف التجربة كثيراً في الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق الذي تأسس في تموز/ يوليو ١٩٦٤، وأعلنت المنظمات المشاركة فيه حلّ نفسها شكلياً، على الأقل بالنسبة إلى «الحركة» التي احتفظت سراً بتنظيمها الخاص. عاش «الاتحاد» أزمة تصادم بين جناحي السلطة العارفي والناصري، وبعد سعي عبد السلام عارف إلى الانفراد

(٧٨) انظر النظام الداخلي للاتحاد الاشتراكي العربي الصادر ١٩٦٤.

(٧٩) حركة القوميين العرب، «تعميم داخلي خاص بالأعضاء عن الاتحاد الاشتراكي العربي السوري ١٩٦٦».

(٨٠) انظر بيان المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي العربي الصادر في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٦.

(٨١) حركة القوميين العرب، «بيان مناقشة هادئة لمقررات المؤتمر العام لاتحادهم الاشتراكي،» تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٦.

بالسلطة، انسحبت «الحركة» والناصريون منه بعد سقوطه في يد «اليمين»[٨٢]، حسب التعبير المستخدم عادة. ورأت «الحركة» أن العناصر الثورية في «الاتحاد» لم تستطع تسيير الصراع لصالحها للاستيلاء عليه، لذلك انتهت الأمور بالانشقاق للعمل باسم «الحركة الاشتراكية العربية»[٨٣].

تقويم ونتائج

لا تعتبر نهاية «الحركة» بعد تشققها مأساة، بل أمر طبيعي، فالحزب كالكائن البشري يولد ويموت، لكن الفائدة بأخذ العبر من مسيرته لصالح تجارب تالية. نشأت «الحركة» مع النهوض الجماهيري في المشرق أوائل الخمسينيات، وماتت مع الركود أواخر الستينيات إثر تراجع تدريجي للتيار القومي انتهى لأحزاب ليس لها تقريباً إلا اللافتة، وأحزاب أخرى وصلت إلى الحكم وأصبحت أداة وواجهة للمتحكمين بالسلطة من عسكريين ودكتاتوريين. وتميزت «الحركة» بعدم إنتاج زعامات فردية تحيطها طقوس عبادة مفتعلة، بل قيادات جماعية يتم اختيارها بشكل دقيق تلتزم سلوكاً أخلاقياً مثالياً متشدداً في عملها السياسي وحياتها الخاصة. كما تميزت من أحزاب أخرى عربية بنوعية العضو فيها الذي يتم اختياره بشكل دقيق، ويدرب على الإخلاص للتنظيم والاستعداد للتضحية دون مقابل.

في المرحلة الأولى ـ الخمسينيات ـ لم تكن «الحركة» تلتزم بأيديولوجيا معينة، فالقومية كهوية وحركة سياسية لا تمتلك مفاهيم نظرية شاملة لكل ما يتعلق بالإنسان والمجتمعات والكون، مما مكّن من تطوير بعض أفكارها دون عوائق نسبياً، الا أنه في أوائل الستينيات مع بدء اعتناق بعض قياداتها للأيديولوجيا الماركسية، عانت «الحركة» سلبيات في آليات عملها الداخلية جعلت أي تطوير لفكرها يؤدي إلى هزات تنظيمية، وأصبح التطور الوحيد المقبول هو دفع جميع الأعضاء للالتزام بالماركسية وإلاّ تعرضوا لإرهاب فكري وإقصاء، فالالتزام بالأيديولوجيا الواحدة الشاملة يفترض الوحدة الفكرية والتنظيمية، مما يستدعي إخراجاً دورياً للمخالفين.

تعاني تنظيمات الأيديولوجيا الواحدة الجمود الفكري ومعاكسة الوقائع ومعارضة أي محاولة داخلية للتطوير، فهي لا تضمن وحدة التنظيم وعدم انشقاقه عند أي فعل تغييري، فـ «العقيدة» التي تحولت إلى نوع من الدين تفترض الإيمان

---

(٨٢) **الحرية** (٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥)، ص ١٠ ـ ١١.

(٨٣) انظر التقرير الصادر عن اجتماع اللجنة التنفيذية في آذار/ مارس ١٩٦٦، ص ٤.

بالنصوص بلا نقاش، مما يولد عادة حركة خروج جماعية في التنظيمات الشمولية، فالانشقاق هو الطريقة الوحيدة لطرح الآراء المخالفة لما هو سائد، لتتبادل الأطراف المختلفة تهم «التحريفية» المشابهة في الأديان لتهمة «الكفر». بينما الحزب الديمقراطي لا يحتاج إلى الالتزام بأيديولوجيا واحدة، بل إلى تعايش أيديولوجيات مختلفة، مما يجعله أقل تعرضاً للانشقاقات، فالرابط الأساسي بين أعضائه قناعتهم ببرنامج مشترك بنوده غير مقدسة وقابلة للتطوير. وهذا لا يمنع من وجود خطوط نظرية أساسية مرنة كانعكاس للبرامج والوقائع، تختلف عن الأيديولوجيا التي يجري الالتزام بها مسبقاً لتخضع الوقائع في الحزب والمجتمع لاشتراطاتها.

فرضت الهزّة الفكرية الأهم في «الحركة» في منتصف الستينيات إعادة نظر شاملة بالاستراتيجيات ومناهج التحليل والأحكام والمواقف. ولأن القيادات اليسارية التي طرحت الفكر الجديد تطورت بشكل منفصل عن التنظيم بشكل عام، ولعدم وجود آلية حوار ديمقراطي تضع أي مفاهيم نظرية جديدة أمام مجمل الأعضاء قبل عرضها على المؤتمرات لتأخذ نصيبها من الحوار والنقاش المستفيض، فقد واجهت «الحركة» حالة غير طبيعية كادت تهدد بتفجيرها في مؤتمر عام ١٩٦٤، إذ فوجئت حتى قيادات الأقاليم بالأفكار الاشتراكية المبنية على مطالعات فكرية أكثر منها دراسات للواقع القائم حينها. فجوبهت بالرفض من أغلبية متمسكة بالمفاهيم السابقة على أنها الحقيقة المطلقة، فعند أي منعطف تغييري يقف البعض مع القديم لأنهم تربّوا على حفظه كمبادئ بديهية و«ثوابت»، على رغم أنها قابلة للتطوير أمام وقائع متجددة، في حالة توفر إمكانية دفاع كل تيار عن آرائه بالوسائل العلنية المتاحة وبشفافية كاملة.

ونتيجة غياب الأسلوب السليم لمعالجة الخلافات الفكرية والسياسية الذي يحافظ على تماسك التنظيم، فقد شاب الخلافات الحادة انفعالات أدت إلى التخلي عن الموضوعية والتحول إلى الاتهامات والتصنيفات «اليسارية»، مما سبب جراحات في العلاقات الأخوية، أو الأبوية أحياناً التي كانت تحلّ ضمنها الخلافات السابقة كبديل من العلاقات الديمقراطية. ولعدم كفاية العلاقات الأخوية، فقد جرى تجاوز الخلافات بإيقاف المؤتمر وعدم إصدار تقارير عنه، وتأجيل الموضوع لمؤتمر تالٍ والتكتم عليه بإصدار تعميم لقيادات الأقاليم فقط وليس لعموم الأعضاء، والرد على كل من علم بالخلاف بأنه أصبح في حكم المنتهي، وأن المشكلة لم تتعد الجدل حول القضايا الفكرية والتنظيمية[٨٤]. فالآراء المختلفة والمناقشات كانت تحجب عادة عن الأعضاء.

(٨٤) انظر التعميم الصادر عن المكتب السياسي إلى قيادات الأقاليم فقط في آب/ اغسطس ١٩٦٤.

وبدل أن تكون هذه الأزمة فرصة للتوقف لمراجعة طبيعة العلاقات القائمة في «الحركة» وإرساء ديمقراطية حقيقية داخلها كحل لأزمات قادمة، فقد جرى تكريس المنهج القديم في مواجهة الخلافات. ولكي لا يحدث انشقاق، قبلت القيادات المعارضة الأفكار الجديدة التي تحولت لدى القسم الأكبر إلى ترديد عناوين وتعابير، دون أن تتحول إلى قناعة راسخة وثقافة تترك أثرها في سلوكها وممارساتها. وكان أحد الحلول التي طرحت، توجيه الكوادر إلى مزيد من التثقيف بنصوص النظريات العالمية، بدل دراسة الوقائع المحلية والعالمية واستخراج المبادئ النظرية المناسبة.

ما جرى فعلاً في عام ١٩٦٤ هو تأجيل الانشقاق، إذ تحولت «الحركة» إلى عدة حركات متجاورة مؤقتاً، بعد أن فقدت وحدتها الفكرية «الحديدية». أصبح هذا أمراً واقعاً جرى تجاهله. كان يجب الاعتراف بهذا التعدد رسمياً ووضع الأسس الديمقراطية الداخلية لحركة جدل بين أطرافه للوصول إلى قواسم مشتركة مع احترام الرأي الآخر، والاحتكام في النهاية للتصويت في مؤتمرات عامة وقبول نتائجها مع حق الأقليات في استمرار طرحها العلني لآرائها، وترك الزمن والتجربة لتقرر أي الأفكار هي الأسلم في ملاءمتها للواقع. لقد أدى التكتم على التعدد وعدم إجراء انتخابات في الأقاليم حسب الإصلاح التنظيمي الذي أُقر أوائل الستينيات، إلى تسرب العديد من الأعضاء بشكل فردي، وتصنيف آخرين كيمينيين أو برجوازيين ثم فصلهم، وبدء صراعات مكتومة للهيمنة على التنظيمات خرجت إلى العلن بعد فترة قصيرة.

ترافق مع الأزمة الفكرية أسباب أخرى للانشقاقات، أهمها تضارب السياسات بين ظروف كل إقليم ومركز قومي يضع خططاً عامة لا تراعي الخصوصيات القطرية التي لم يعد من الممكن تجاهلها لصالح قضية عربية واحدة. وكمثال على ذلك انشقاق الفرع اليمني عن «الحركة» وتنصل المركز منه. كان يجب الوعي مبكراً أن الأقطار العربية بات لكل منها طريق يختلف في كثير من جوانبه عن الآخر بعد فشل الأفكار القومية التوحيدية في زحزحة الكيانية القطرية التي أصبحت حقيقة واقعة لم يعد تجاوزها ممكناً بالوسائل القديمة. لقد طُرح الحد من المركزية الشديدة، والتحول إلى فدرالية بين فروع «الحركة» مع تنسيق دوري، بشكل متأخر بعد أن بدأت «الحركة» بالتشقق.

بعد هزيمة حزيران/ يونيو لم يعد أمام التيار الذي اعتبر نفسه «يساراً» من قدرة على انتظار تحول «الحركة» إلى حزب ماركسي يكون الرد الوحيد على النكسة، ورأى أنه من المستحيل أن تتحول «الحركة» بغالبيتها إلى الحزب المطلوب، فافتتح في عام ١٩٦٨ صراعاً أيديولوجياً في صفوفها لفرز عناصر تختار الطريق الماركسي، واختار

«يميناً» من قيادات أخرى متجمعة حول الفرع الفلسطيني ـ الأردني، الذي كان قابلاً بالأفكار الجديدة. لكن التيار «اليساري» رأى أن القيادة التي سماها «يمينية تقليدية» قبلت نظرياً التحليلات حول سقوط قيادة البرجوازية الصغيرة وضرورة قيادة البروليتاريا لحركة التحرر الوطني، لفشلها في التطبيق العملي، بينما في الحقيقة لم يتح لهذه الأفكار أي مجال للتطبيق العملي لأنها كانت تتناقض مع الوقائع الموضوعية القائمة في حينها.

لم تنتبه «الحركة» طوال عملها السياسي إلى أن توفر القوة للمجتمع لمواجهة الاستحقاقات الخارجية والداخلية التي لا يمكن أن تأتي إلا من مجتمع مدني لحمته المواطنين الأحرار الذين يملكون المبادرة غير المقيدة للعمل في شتى المجالات، فقد ركزت في الخمسينيات على أن القوة تأتي من نظام «ثوري» وحدوي بصرف النظر عن دور المواطنين، وفي الستينيات رأت أن القوة تأتي من حزب «ثوري» عقائدي واحد، يجند المواطنين في صفوفه ويخضعهم للنظام المركزي داخله، ويدفعهم إلى المعركة حسب استراتيجيات وتوجيهات وضعتها القيادات العليا للحزب، فالعضو بدلاً من أن يجد في حزبه مجالاً حراً لينتج ويبدع، يصبح تكبيله مزدوجاً في الحزب والمجتمع.

رضيت «الحركة» مثل أحزاب عربية عديدة بوضع السعي من أجل «الديمقراطية» في المجتمع وداخل الحزب في آخر جدول أعمالها، فأجلت الديمقراطية لصالح الوحدة، ثم لصالح الاشتراكية وتحرير فلسطين، وجعلت الأولوية لـ «الوطن» على «المواطن»، بينما المواطن الحر المتمتع بكافة حقوقه هو الأساس في تحقيق هذه الأهداف. فأدى التأجيل بحجة العدو الخارجي والوحدة الوطنية ومعركة البناء الذي دام حتى يومنا هذا لدى العديد من الأنظمة العربية، إلى تراكم الهزائم والكوارث.

أصبح مفهوم الديمقراطية في الستينيات لدى «الحركة» اشتقاقاً من الأيديولوجيا التي لا تقبل بحريات إلا لطبقة واحدة، وعملياً لحزب واحد. مع هذا المفهوم للديمقراطية لم يعد مهماً إن كان نظام الحكم الذي تعمل في ظله غير ديمقراطي، فالأولوية لتغيير النظام لأسباب تتعلق بالوحدة أو الاشتراكية، وليس للديمقراطية. فإذا جاء نظام جديد، فسيكون نسخة عن النظام القديم، فالحرية هي للقادم الجديد للحكم مع حجبها عن كافة الأحزاب الأخرى المخالفة. لم تكن المسألة داخل الحزب «الثوري» إشكالية ممارسة الديمقراطية داخله في ظل نظام غير ديمقراطي، فالإجراءات القمعية للسلطات تحدّ من ممارسة الأحزاب لديمقراطية داخلية واسعة، لكنها لا تلغيها، بينما نرى أن «المركزية» كمبدأ تنظيمي أساسي في الحزب «الثوري»

تتناقض مع أي إجراءات ديمقراطية داخلية، حتى لو سمحت ببعض مظاهرها الشكلية بعد تسميتها «ديمقراطية مركزية».

إن تمسك الأحزاب العربية بنصوص شبه مقدسة توفرها النظريات القومية والإسلامية والماركسية، يفترض التمسك بتنظيمات «مركزية» جوهرها واحد، على رغم تنوع النظريات التي تنتجها، مهمتها حراسة النصوص وعدم تعريضها لجدل حر قد يؤدي إلى تفكيكها. وبصرف النظر عن كون أنظمة الحكم حيث تعمل هذه الأحزاب، ديمقراطية أو غير ديمقراطية، فالمركزية تتحول مع الزمن إلى مصلحة للقيادات أو القائد الفرد، تتمسك بها على رغم تآكلها وإعاقتها للتطور.

تميزت «الحركة» على الأقل بأنها كانت منسجمة في طرحها، فلم تدع مثل أحزاب أخرى إلى حرية واسعة لتنسفها عندما تصل إلى السلطة، فتمسكت بالحزب الواحد خارج السلطة وداخلها. ففي ما عدا اليمن الجنوبي لم تصل إلى أي سلطة، فقد دربت قياداتها وأعضاءها على البعد عن العمل السياسي «الانتهازي» حسب تعبيراتها، الذي يسعى للسلطة على حساب الهدف. لذلك يمكن فهم لماذا قبلت الالتحام بالناصرية عندما وجدت فيها قيادة للثورة العربية نحو الأهداف المشتركة، فالمهم تحقيق الهدف وليس من يحققه. فالنقاء الثوري ميزة تسجل لـ «الحركة» في رأي البعض، بينما يرى آخرون أن «الواقعية» و«البراغماتية» و«المصالح» مرافقة للأحزاب، لا يمكن ممارسة السياسة بالبعد عنها، على أن لا تبرر الغايات الوسائل، وتكون الأولوية للمصالح العامة على الخاصة.

إن أساس المشكلة لدى «الحركة» وطيفٍ واسع من الأحزاب «الثورية» العربية أولوية الأهداف الثورية التي لا تنفع معها الأساليبً البرلمانية والديمقراطية الليبرالية التدرجية والتراكمية، مما افترض بناء حزب ثوري واللجوء للأساليب الانقلابية. و«الثورية» هنا تعني التناقض مع الأساليب الديمقراطية التي هي خطر على السلطة «الثورية».

لم تعلق «الحركة» أهمية على التغيير عن طريق العمل البرلماني وساهمت بدورها في الظاهرة الانقلابية التي قضت على أي بوادر لتطوير التجربة الديمقراطية البرلمانية لما قبل وما بعد الاستقلال. وأبعدت المواطنين عن السياسة وعن التأثير في القرارات المصيرية التي تمس حياتهم ومصالحهم. وقد غرقت في صراعات طاحنة مع غيرها من الأحزاب العربية، على رغم إمكانية الوصول إلى قواسم مشتركة تفرضها المصلحة العامة للشعب التي تعلو على مصالح الأحزاب، وهي صراعات نشبت غالباً بسبب تخوين الرأي الآخر ووضع أصحابه في مصاف الأعداء، ووصلت أحياناً إلى سفك

الدماء. وهذا ما يحدث عادة عندما لا تتم العودة إلى الشعب في انتخابات حرّة تحدد أي الأحزاب تنال ثقته وأيها يتحول إلى المعارضة، ليسعى لاحقاً للعودة إلى السلطة، في تداول سلمي لها.

لاحقاً في تقييم تجربة «الحركة»، رأى أحد مؤسسيها ـ جورج حبش ـ أنه لو فكر بإعادة تأسيسها من جديد، فسيضيف شعاراً أساسياً وهو الديمقراطية.. فلا يجوز أن يكون هناك أي شيء على حساب الديمقراطية.. ولا يمكن للشعب أن يحقق أهدافه الكبرى إلا من خلالها، فهي الشرط للسير نحو الوحدة والتطور والتنمية ومواجهة الأعداء، وليس العكس، كما أن جزءاً كبيراً من مسؤولية فشلنا يعود إلى أننا لم نكن ديمقراطيين، فالديمقراطية هي نظام حياة تشمل الاقتصاد والسياسة[٨٥].

(٨٥) **التجربة النضالية الفلسطينية: حوار شامل مع جورج حبش**، ص ١١٥.

(٢)
في آلية الصراع داخل الأحزاب السياسية العربية: الصراع في الحزب الشيوعي السوري كمثال(*)

شاهر أحمد نصر(**)

تمهيد

عرفت الأحزاب السياسية في البلدان العربية صراعات حادة حول الأيديولوجيا والسياسة، تركت أثرها العميق في مستقبل هذه الأحزاب ودورها في المجتمع.

لقد أخذت هذه الصراعات أشكالاً مختلفة، في ظروف وأجواء تميز فيها الطابع العام للآلية التي سلكتها هذه الأحزاب ببعدها الكبير عن الأشكال الديمقراطية في الممارسة، وفي معالجة الخلاف، وطغيان العصبية، وتضخم العوامل الذاتية، وتغليب أغلب قادتها المصالح الشخصية على مصالح التنظيم والوطن.. ولو اتبعت أساليب حضارية ديمقراطية في معالجة تلك الأزمات، لجنبتها، ولجنَّبت الوطن كثيراً من الخسائر وهدر الوقت والطاقات.. ونظراً إلى التشابه في بنية تلك الأحزاب وفي آلية تعاملها مع أزماتها، نرى أن البحث في أسباب الأزمة، وطرق معالجتها، في أحدها، يساعد في تكوين تصور عن الأحزاب الأخرى.

مما لا شك فيه أنّ الأزمة التي تعيشها هذه الأحزاب أزمة فكرية، وسياسية، وتنظيمية شاملة، كما أنّها أزمة فهم لمتطلبات الواقع، ومتطلبات التطور، والانسجام معها، إذ إنّها أخذت، في أشكالها الحالية، ونهجها وأساليب عملها، تلعب دوراً

(*) في الأصل كتبت هذه المقالة في ١٠/ ٢/ ١٩٩٢، تحت عنوان: «هل يمكن إنقاذ الحزب الشيوعي السوري؟» وأرسلت إلى جريدة **نضال الشعب** (جناح فيصل)، ولم تنشر في حينه. لم يقدم هذا البحث أثناء الندوة ولم تتم مناقشته، وقد تم استلامه بعد انتهاء الندوة.

(**) كاتب سوري.

معرقلاً لمتطلبات التطور، وتزيد من تفاقم الأزمة التي تعيشها مجتمعاتها، فهذه الأحزاب بحاجة ليس فقط إلى معالجة أزماتها فحسب، بل إلى تجديد نفسها باستمرار في جميع نواحي بنيانها.

سنتطرق في هذا البحث إلى آلية الصراع التنظيمية في الحزب الشيوعي السوري، مؤكدين أن مثل هذه الأبحاث تحتاج إلى تضافر جهود كثيرة، والتطرق إليها ينبع من رغبة في رصد تطور العمل السياسي في البلاد، ومعوقاته. وننوه إلى أن اضطرارنا إلى ذكر بعض الأسماء، ناجم عن ضرورة البحث والتوثيق، فنذكرها كما جاءت في الوثائق، مع كل التقدير للجميع، ونتمنى على جميع الأحزاب أن تنظر نظرة علمية نقدية إلى نشاطها بشكل عام.

شيء من التاريخ

يتفق الشيوعيون السوريون، بتنظيماتهم المختلفة، على الأسس والمرتكزات الأساسية لسياسة الحزب الشيوعي السوري، وهي: «وجه الحزب المستقل، والتعاون مع الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، والنضال في سبيل مطالب الجماهير». وهم متفقون على برنامج سياسي واحد، ويعتنقون فكراً واحداً، ويتبنون أسساً تنظيميةً واحدةً لا داعي لتكرارها.

ويُشهد للحزب الشيوعي السوري بمواقفه الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي، وضد الدكتاتوريات والأحلاف المشبوهة، وضد الاحتلال الصهيوني في سبيل تحرير الأراضي العربية المحتلة ومساندة الشعب العربي الفلسطيني لاستعادة حقوقه كاملة.

وللشيوعيين السوريين باع طويل في نشر الفكر الاشتراكي، والتحلي بالأخلاق الوطنية، وحب العمل، والنزاهة، ونكران الذات. وقد تربى العديد من المفكرين، والأدباء، والمثقفين السوريين، والعرب، في مدرسة الحزب الشيوعي، أو تأثروا بها وبالمثل العليا التي يدعو إليها ويضحي العديد من أعضائه في سبيلها. وإن لم تخل مسيرة هذا الحزب، كأي حزب سياسي، من النواقص والأخطاء.

ومع تزايد دور الحزب الشيوعي السوري في البلاد، أخذ يعاني أزمات، ويتخبط في صراعات داخلية تنهكه، وتلهيه عن القيام بمهامه، وتبعد الجماهير عنه منذ عقود من الزمن.

سأحاول في هذا البحث إلقاء الضوء على تطور الصراع التنظيمي في الحزب الشيوعي السوري، وبعض الأشكال التي أخذها هذا الصراع، والأساليب التي اتبعت لمعالجة الأزمة التي يعيشها الحزب، بحثاً عن الاستنتاجات والاقتراحات التي

تساعد في الخروج من هذه الأزمة؛ علماً بأن هذا العمل يستدعي فتح نقاش عام، وتضافر جهود جميع الذين يريدون إنقاذ هذا الحزب الذي يحتاج إلى الخروج من أزمته، وفي الوقت نفسه تجديد نفسه بجرأة وموضوعية، إن أريد له الاضطلاع بدور بناء سليم، مع إعادة التأكيد على أنَّ الأزمة لا تقتصر على هذا الحزب دون سواه، بل إنّ دراستها، والبحث عن الحلول لها، تفيد جميع الأحزاب السياسية في البلاد التي تعاني أزمات ليست أقل حدة.

من أسباب الأزمة

مما لا شك فيه أنّ أسباب الأزمة في الحزب الشيوعي السوري كثيرة، وهي فضلاً عن كونها تعكس بهذا الشكل أو ذاك الأزمة التي عانتها الحركة الشيوعية العالمية، فإنّها تعود إلى أسباب داخلية في الحزب نفسه، وفي الوسط الاجتماعي والوطني الذي نما فيه. وكان للصراع على السلطة، وسياسة تهميش الأحزاب السياسية في سوريا، وتفتيتها، دور في أزمة وانقسام هذا الحزب، وضعفه كسائر الأحزاب والقوى السياسية في سوريا. كما كان للبنية التنظيمية التي نظمت عمل هذا الحزب، وللميزات النفسية والأيديولوجية لقيادته التي تربت في مدرسة عبادة الفرد، دورٌ أساسي لما حصل، أي لا بد من التنويه بضرورة تحميل قيادة الحزب مسؤولية ما جرى، ومسؤولية التقصير في معالجة الأزمة ـ هذا ما سنركز عليه في هذا البحث، وهذا ما تؤكده جميع الوثائق الصادرة عن قيادات جميع الأطراف ـ مع التأكيد على أن النظرة الموضوعية تؤكد عدم نكران جهد أي عضو في الحزب بما في ذلك قادته في بنائه، بل لا بد من التأكيد على دور كل من وضع لبنة في بنائه، أي من الضروري أن ننظر إلى الماضي نظرة نقدية موضوعية لأنه لا يمكن أن ينضج الجديد المقبل إلا في الماضي.

فالإشارة إلى الأخطاء ومرتكبيها إنما تهدف إلى معالجة هذه الأخطاء، وليس الاصطياد، وسيقول التاريخ كلمته عاجلاً أم آجلاً، وكم هو موضوعي ومفيد أن يتمعّن كل واحد، وخصوصاً القيادي، في ما سيقوله التاريخ عنه، والمستقبل هو تاريخ سنعيشه. فمن دواعي الأسف أنه بدلاً من تكثيف الجهود، والعمل على تطبيق برنامج الحزب، والالتفات إلى المهام الحزبية، والجماهيرية والوطنية، انشغلت قيادة الحزب بالعمل التكتلي والصراعات. وتبين الوثائق، المقرّة من قبل جميع الأطراف اعتراف وإقرار القيادات جميعها بمسؤوليتها عن هذه الصراعات العبثية التي لا مصلحة للحزب، ولا للوطن، أو الجماهير فيها، والتي أخذت تتمحور ليس حول كيفية النهوض بالحزب، بل حول كيفية الوصول إلى القيادة (الأمانة العامة) والمحافظة على المناصب، والتشبث بها.

أزمة الستينيات

غداة المؤتمر الثالث للحزب الذي عقد عام ١٩٦٩ أخذت ترتفع أصوات تنادي بالتجديد في فكر وعمل الحزب، وجعله يرتبط جذرياً بالواقع العربي والمحلي. وأخذت هذه الأصوات تشكل خطراً على القيادة القديمة التي استخدمت جميع الوسائل للمحافظة على مراكزها، بما في ذلك الاستنجاد بالدعم الخارجي من الحركة الشيوعية العالمية، وطليعتها الحزب الشيوعي السوفياتي الذي قدم الدعم لتلك القيادة بتقديمه وثيقة أطلق عليها اسم «ملاحظات الرفاق السوفيات»، كما صدرت وثيقة ثانية تدعى «ملاحظات الرفاق البلغار»، جميعها تصبّ في الاتجاه الذي تدعو إليه تلك القيادة التي أصدرت بياناً، وفي وقت لاحق، اعتبره بعض من وقّع عليه بياناً غير شرعي[١]. لقد سمي ذلك البيان «بيان ٣ نيسان» ١٩٧٢، ووقع عليه اثنا عشر عضواً من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب[٢]، فضلاً عن ممثلي منظمات حزبية في المحافظات السورية.

أكد هذا البيان أن الهدف الرئيسي لـ «الكتلة التحريفية»، الانتهازية المغامرة، هو: «تبديل سياسة الحزب عن طريق تبديل قيادته» [٣].

ونظراً إلى التربية القائمة على التقدير والتأثر (بل الالتزام) بكل ما يبدر عن «الرفاق الكبار» ـ السوفيات ـ كان لموقف الحركة الشيوعية الذي أخذ أشكالاً مختلفة بما فيها منح الأوسمة، دور في اصطفاف العديد من أعضاء الحزب إلى جانب القيادة القديمة، كما ساهم ذلك في حصول اصطفاف في معسكر ما سمي بـ «الكتلة» ـ أطلق لقب الكتلة على المطالبين بالتغيير ـ فخرج منها ثلاثة من أعضاء المكتب السياسي[٤]، ليشكلوا مع من وقّع «بيان ٣ نيسان» أغلبية القيادة، وأصبح باستطاعة الحركة «الشيوعية» وطليعتها «السوفيات» أن تعلن أنها مع القيادة القديمة، كونها تمثل «الشرعية»، حسب مبادئ المركزية الديمقراطية الناظمة لعمل الحزب.

في حين رأى العديد من كوادر الحزب، وحزبيون عاديون، مع بقية أعضاء

---

(١) انظر «وثيقة بعض جوانب الأزمة في الحزب الشيوعي السوري» التي صدرت عن المؤتمر السادس للحزب الشيوعي (جناح فيصل).

(٢) وقع على «بيان ٣ نيسان» ١٩٧٢ كل من: خالد بكداش، يوسف فيصل، عمر السباعي، موريس صليبي، خالد حمامي، أحمد فاضل، ملكي عيسى، عبد الوهاب رشواني، وصفي البني، مراد قوتلي.

(٣) انظر «بيان ٣ نيسان» الصادر عن الأمين العام وأعضاء في اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي السوري عام ١٩٧٢.

(٤) التحق كل من: دانيال نعمة، ابراهيم بكري، ظهير عبد الصمد بموقعي «بيان ٣ نيسان» الصادر عن الأمين العام وأعضاء في اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي السوري.

المكتب السياسي، وعلى رأسهم رياض الترك، أن الجمود في فكر الحزب وابتعاده عن ملامسة المهام القومية بشكل سليم، وتمرس القيادة وتمسكها بمراكزها، يعتبر عقبة أمام استمرارهم في التنظيم نفسه، كما أن التعامل مع أعضاء هذا الفصيل ـ على الرغم من بعض الملاحظات على بعض الشعارات التي طرحها ـ لم ينطلق من موقع المسؤولية والغيرة عليهم وعلى بقائهم في الحزب، بل استخدمت أساليب التشهير، والإبعاد (ويتذكر معاصرو تلك المرحلة كيف أن القيادة بحثت آنذاك عن اقتراحات، تقدم للطرف الآخر بحيث يخرج خاسراً إن قبل بها، أو رفضها على السواء)، أي البحث عن طرق للتخلص منهم، ولو نجم عن ذلك خسارة العديد من أعضاء الحزب، وهذا ما حصل، في سبيل المحافظة على المراكز القيادية.

وللخروج من أزمة القيادة هذه، جرى الاتفاق على أن يصبح الأمين العام رئيساً للحزب خلال سنتين، لكنه لم ينفذ هذا التعهد، كما تؤكد وثيقة «بعض جوانب الأزمة» أن عدم تطبيقه للتعهد ترك باب الأزمة مفتوحاً مع ما يرافق ذلك من أعمال ونشاطات تكتلية[٥].

هذا ما يؤكد أن أحد جوانب الصراع والخلاف في الحزب الشيوعي السوري كان يدور حول القيادة والأمانة العامة. وهذا ما كاد يفجر المؤتمر الرابع، وتم تجاوز تلك الحالة الصعبة بأسلوب فريد، وأدخل منصب الأمين العام المساعد[٦]إلى النظام الداخلي. لماذا هذا المنصب؟ ولماذا جرى لاحقاً، في المؤتمر السابع، التخلي عنه؟

أزمة السبعينيات

استمر الصراع في المؤتمر الرابع، وبعده، وأخذ أحد أعضاء المكتب السياسي[٧] الجديد يتصل بمختلف المنظمات الحزبية ويشرح لها «خيوط المؤامرة» التي يحيكها الأمين العام المساعد مع الثلاثة (الذين انفصلوا عن ما سمي بالكتلة) ضد الأمين العام. وأخذ البعض يطرح شعارات مفادها أنّ الأقليات هي ضمانة أممية التنظيم، وأنّ على الرفاق أن يدوسوا على قناعتهم أمام آراء الأمين العام.

واستخدم الأمين العام المساعد خبرة السنوات السابقة لمواجهة الحلف الجديد بين عضو المكتب السياسي «مراد» والأمين العام، لدق إسفين بينهما.. ليرتفع سؤال جديد حول كيفية انتهاء هذه المرحلة التي بدأها عضو مكتب سياسي بالدفاع عن

---

(٥) انظر «وثيقة بعض جوانب الأزمة في الحزب الشيوعي السوري».

(٦) انتخب يوسف فيصل أميناً عاماً مساعداً في المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي السوري.

(٧) عضو المكتب السياسي مراد يوسف.

الأمين العام ليخرجه الأمين العام مع أنصاره خارج الحزب !!

خرج عضو المكتب السياسي وسبعة من أعضاء اللجنة المركزية، ومعهم مجموعة من الأعضاء، من صفوف التنظيم.

وفي هذه الفترة تم تأليب السلطات ضد من خرج من التنظيم.. وزجّ برياض الترك وبعض من رفاقه في السجن.

وتعلن قيادة الحزب الشيوعي السوري، ببساطة، أنها تتحمل مسؤولية في قضية الانقسامات، بالإضافة إلى الموقف المتعنت (حسب الوثيقة أعلاه)[٨] الذي اتخذه الأمين العام. ولكن كيف تحمل أعضاء قيادة هذا الحزب المسؤولية ؟

أزمة الثمانينيات

لقد أعيد انتخاب من قسموا التنظيم، ليتابعوا الطريق نفسه الذي تمرسوا فيه، طريق التكتلات والصراعات. فلم تتوقف الأزمة، ولا النزيف، حتى بعد خروج عضو المكتب السياسي المنافح عن الأمين العام وجماعته، بل استعرت أكثر وتحولت بين الأمين العام ومساعده إلى معركة انتخابية، حول كسب المندوبين إلى المؤتمر السادس.

لماذا كسب المندوبون؟ لانتخاب قيادة جديدة، وأمين عام على وجه الخصوص.

فالصراع في الحزب لم يكن يستهدف تحسين أدائه بين الجماهير، ولا كيفية تطبيق برنامجه، بل احتفاظ القيادة بمواقعها، وإيصال المقرّبين منها إلى المناصب العليا.. وهكذا، بدلاً من تربية أعضاء الحزب على أن يكونوا قدوة ومثالاً في العمل والحياة، وأن يتصفوا بنكران الذات، والاستقامة والصدق والشجاعة والمروءة، داخل الحزب وخارجه، وأن يقدموا دائماً مصالح الوطن على كل مصلحة خاصة ـ كما ورد في النظام الداخلي للحزب ـ اتخذ هؤلاء الأعضاء من القيادة المتصارعة مثالاً، فأخذت تتغذى روح الوصولية والانتهازية، تعززها معركة القيادة في سبيل حصول كل طرف على أكبر عدد من المندوبين إلى المؤتمر، مقدمة الكادر، لا حسب المواصفات الصحيحة، بل حسب الولاءات، بحيث يصل إلى المؤتمر أولئك الموثوقون الذين إن قال لهم القائد عن القمر أنه هو الشمس، يرددون: بل شمس وهَّاجة حارقة.

وهكذا، وعلى الرغم من جميع المحاولات التي جرت، وساهم فيها الحزب الشيوعي السوفياتي، حيث جرى لقاء في موسكو في ٧ نيسان/ أبريل ١٩٨٦ بين

(٨) انظر «وثيقة بعض جوانب الأزمة في الحزب الشيوعي السوري».

إيغور ليغاتشوف عضو المكتب السياسي وسكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي (الشخصية الثانية في الحزب بعد غورباتشوف في ذلك الوقت)، والكسندر ياكوفليف، وكارين بروتنس مع وفد من الحزب الشيوعي السوري مؤلف من الأمين العام والأمين العام المساعد، وستة أعضاء من قيادة الحزب. وجاء في البيان الصادر عن هذا الاجتماع: «تحدث الرفاق السوريون في اللقاء عن استعداد الحزب الشيوعي السوري للعمل على تعزيز تلاحم الحزب...»، وعلى الرغم من كل ذلك، استمرت التكتلات والانقسامات في صفوفه.

وعلى هامش هذه اللقاءات الرسمية، والبيانات، والاتفاقات المعلنة، كانت تجري لقاءات وراء الكواليس، ويعد، ويطبخ ما يشتهى، وما لا يشتهى؛ ويتذكر أحد قدماء منظمة ركن الدين الشيوعية، أنه أثناء هذه اللقاءات والمباحثات تم تطمين الأمين العام أنّه، بعد أن يصبح رئيساً للحزب، كما هو متفق عليه، يمكنه العيش مطمئناً هادئاً في ربوع الاتحاد السوفياتي كغيره من القادة المكرّمين. ومن يعرف الأمين العام، كما يعرفه من أصدر وثيقة «بعض جوانب الأزمة»، يعلم سلفاً ردة الفعل التي سيتركها هذا الاقتراح؛ بل ربما يريدها.

على الرغم من هذه الجهود، وجهود الحلفاء الآخرين، وعلى الرغم من الاتفاقات التي عقدت بين الأطراف، ومنها اتفاقية دمشق، فقد قام الأمين العام بعقد مؤتمر انفرادي، في أواسط تموز/ يوليو ١٩٨٦، قاطعته أغلبية أعضاء اللجنة المركزية، إلى درجة أنّ أقرب عضوين في المكتب السياسي إلى الأمين العام، واللذين كانا موضع حملة تشهير من قبل الآخرين المناوئين للأمين العام، لم يشاركا في هذا المؤتمر، بل وقفا مع الآخرين ليشكلا الأغلبية التي تشكل الشرعية، حسب مبادئ المركزية الديمقراطية، مما سيحقق لهما الاعتراف المرتقب من الحركة الشيوعية العالمية وطليعتها، كما حدث في الأزمة الأولى.

واحتفل بهما وقيل لهما: إنكما لستما رفيقين عاديين في هذا الحزب، بل كنتما وستبقيان قائدين له... وكما سيبقى مجهولاً للكثيرين، ممن لا يتقنون فن اللعبة، كيف رفع عضو مكتب سياسي الأمين العام، كقميص عثمان، ليخرج بسببه، ومن ثم يعود إلى الجهة التي طالما دعاها بالخائنة، كذلك سيبقى مجهولاً أيضاً كيف تجرأ عضوا المكتب السياسي على أن يخالفا الأمين العام وينضويا تحت لواء من لا يثقان به.

لماذا كل هذا؟ لخدمة الحزب والشعب والوطن ؟!

لا شك في أن هناك أسباباً موضوعية، وأخرى ذاتية لما جرى، ويجري في هذا الحزب ـ كما نوهنا ـ وجدت في الحياة التي عاشتها الحركة الشيوعية العالمية مناخاً

ملائماً لاستمرارها واستفحالها، وعدم معالجتها بالشكل السليم، عن طريق تغيير أسلوب العمل وشكل العمل الحزبي، ليتلاءما مع الظروف والمستجدات الجديدة. وأثبتت الأحداث اللاحقة للمؤتمر السادس أن المدرسة القديمة لا تقتصر على شخص بمفرده، بل تشمل الحزب ككل، والقيادات الجديدة ما زالت متأثرة بها، والتخلص منها لا يتم بالتخلص من الأفراد، بل يتطلب نضالاً مع الذات وتضحية وعملاً وممارسة، وأسلوباً تنظيمياً جديداً في العمل والممارسة.

نقاش الطرشان

إن من يدقق في تطور الصراع، والوثائق التي صدرت عن جميع الأطراف لا يجد مبرراً مقبولاً لما جرى، كما لا يلمس الجدية وروح المسؤولية في التعامل معها. ففي الوقت نفسه الذي يقرّ فيه الجميع، خصوصاً بعد المؤتمر السادس، أن القضايا التي تجمع الشيوعيين هي الأكبر والأكثر، وهي الأساس، فإن أية مبادرة من طرف لم تخل من أفكار تطرح ليرفضها الطرف الآخر. فهذا يقول إن هناك لونيات يمينية ولونيات يسارية، والآخر يقول إن هناك جوانب مهمة تشكل خلافاً فكرياً، من أبرزها: عبادة الفرد. فكل رأس يريد أن يبرر ضرورة الانقسام، وعدم وجود ما يستدعيه وما يبرره في الوقت نفسه.

فهذا المؤتمر السادس الذي عقده الأمين العام في تموز/ يوليو ١٩٨٦ يصدر نداءً يدعو إلى وحدة الشيوعيين السوريين، لكنها دعوة مرفوضة سلفاً من الطرف الآخر، إذ إنه يعتبر نفسه هو الحزب والآخرين خارج الحزب، فيقول: «إن أبواب الحزب مفتوحة لجميع الرفاق الذين غادروا الحزب لهذا السبب أو ذاك...». ويزين هذه الدعوة في كلمة الافتتاح التي ألقاها في المؤتمر، والتي لم ينس فيها أن يستشهد بمقاطع طويلة من مؤلفات لينين (المجلد ـ ١٩) ليوضح أن النزعة التحريفية أمر محتم وظاهرة عالمية. ويستطرد «وإن ذلك كان دملاً لا بد له أن ينفقئ فانفقأ»[٩].

وتساءل الطرف الآخر، إن كانت هذه دعوة حارة من أجل تحقيق الوحدة لأنه «لا شيء جدياً يحول دون تحقيق وحدتنا في حزب لينيني واحد» كما ورد في الكلمة.

إذا كان الأمر كذلك، فلماذا بادر إلى عقد مؤتمر انفرادي؟، يتساءل الطرف الثاني.

---

(٩) انظر كلمة خالد بكداش في افتتاح المؤتمر السادس للحزب الشيوعي السوري عام ١٩٨٦.

وقوبل هذا المؤتمر باجتماع استثنائي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري في ١٥ تموز/ يوليو ١٩٨٦ بقيادة الأمين العام المساعد، حضره أغلب أعضائها، وأغلب أعضاء المكتب السياسي، اعتبر قرار الأمين العام بعقد مؤتمر منفرد متعارضاً كلياً مع «الماركسية ـ اللينينية» فكراً وتنظيماً. ويعتبر هذا الموقف استخفافاً واضحاً بآراء الحركة الشيوعية والعمالية العربية والعمالية عموماً، وهو طعنة مؤلمة للحزب... ويتنافى مع طبيعة الأممية وتربيته بروح الصداقة والأخوة مع طليعة الحركة الشيوعية العالمية والالتفاف حول هذه الطليعة»[١٠].

ويظهر هذا البيان محاولة لاستخدام موقف الحركة الشيوعية كسلاح، أسوة بما حصل في المرحلة الأولى من الأزمة، لكن التطورات في الحركة الشيوعية العالمية خيبت الآمال.

وهكذا أخذ كل طرف يستخدم شعار العمل من أجل وحدة الشيوعيين للحفاظ على أنصاره دون أن يتقدم خطوة جدية واحدة، أو يبدي تنازلاً في الاتجاه، بل إن توقيت المبادرات في سبيل الوحدة يبيّن أنها أصبحت وسيلة وليست غاية.

ففي الوقت الذي كان فيه الأمين العام المساعد يستعد لعقد مؤتمره السادس، أصدر الأمين العام نداء في الثامن عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧، في سبيل وحدة جميع الشيوعيين السوريين، جاء فيه: «..إن أموراً كثيرة تجمعنا بصفتنا شيوعيين.. فما الذي يمنعنا من تحقيق وحدتنا؟»، ويضيف قائلاً «.. وإذا كان هناك تباين في الآراء حول هذه القضية أو تلك، فإن ذلك يمكن حله بالحوار الرفاقي في الحزب الواحد»[١١].

لم يصدر هذا البيان عن الهيئات التي انتخبها مؤتمره في تموز/ يوليو، ليبين أن الأمين العام ما زال يعتبر نفسه مسؤولاً عن الجميع، للإيحاء بإمكانية معالجة الأمور دون عقد مؤتمر، إلا أن الآخرين يصرّون على أنه نفسه نقض هذا البيان، بعقده مؤتمره الانفرادي دون حلّ التباين في الآراء، عن طريق الحوار الرفاقي في الحزب الواحد كما يدعو حالياً.

ولم يجد هذا البيان رداً مباشراً لدى الطرف الآخر، لأنه يعتبره ديماغوجياً، بل أصدر المؤتمر السادس المنعقد في ٣١/ ١/ ١٩٨٧ برئاسة الأمين العام المساعد نداءً آخر لوحدة جميع الشيوعيين السوريين جاء فيه: «لقد تأكد لمؤتمرنا أن القضايا التي تجمع

(١٠) انظر وثائق المؤتمر السادس للحزب الشيوعي السوري عام ١٩٨٧ (جناح فيصل).
(١١) انظر بيان خالد بكداش حول وحدة الشيوعيين السوريين عام ١٩٨٧.

الشيوعيين هي الأكبر والأكثر، وهي الأساس.. ويثبت كل ذلك أن الانقسام الأخير الذي جرى في حزبنا لم يكن له إطلاقاً أي مبرر موضوعي»[١٢] أي أنه كرر ما ورد في نداء الأمين العام من حيث التبويب والمواقف الأيديولوجية والسياسية.

رسائل لا طائل منها

وعلى الرغم من كل تلك البيانات بقي حديث الطرشان هو السائد، ويدل على ذلك عمل لجنة الحوار الثلاثية التي ساهمت فيها وفود من الفصائل الثلاثة (الأمين العام، والأمين العام المساعد، وعضو المكتب السياسي).

وفي ٢٣/ ١/ ١٩٨٩ وجّه فصيل الأمين العام المساعد رسالة إلى الأمين العام، تضمنت الاقتراحات التالية:

١ ـ صياغة خلاصة النقاشات التي تمت في لجنة الحوار، وإعلان ذلك للشيوعيين وللجماهير.

٢ ـ البدء بمناقشة التعديلات على النظام الداخلي.

٣ ـ توسيع صلاحيات لجنة الحوار.

٤ ـ الاتفاق على توجيهات موحدة في المناسبات الكبرى.

٥ ـ توجيه اللجان المنطقية في المحافظات إلى رفع مستوى التنسيق في ما بينها... وتنظيم العمل المشترك في مجلس الشعب وفي الإدارة المحلية...

كيف جرى التعامل مع هذه الرسالة من قبل الطرف الآخر؟

لم يأت الرد عليها بشكل مباشر، بل صدر بيان عن فصيل الأمين العام، في أوائل شباط/ فبراير ١٩٨٩، تجاهل تلك الرسالة، وقدم اقتراحات جديدة، بخصوص وحدة الشيوعيين السوريين، تؤكد:

١ ـ ضرورة بدء الوحدة من القواعد، أي من الفِرق الحزبية.

٢ ـ ضرورة الإقرار من قبل الجميع بشكل صريح بمبدأ سيادة المؤتمرات.. بالإضافة إلى عدد من المقترحات الأخرى.

وبالمقابل، وبدلاً من الرد المباشر على هذه الاقتراحات، وبحث إمكانية تطبيقها، أصدرت اللجنة المركزية الجديدة ـ فيصل ـ برنامجاً لوحدة الحزب نشر في

(١٢) انظر وثائق المؤتمر السادس للحزب الشيوعي السوري عام ١٩٨٧ (جناح فيصل).

عدد حزيران/ يونيو ١٩٨٩ من **نضال الشعب**، أعادت فيه طرح الاقتراحات السابقة، وأكدت احترام المؤتمرات الحزبية والالتزام بنتائجها، وأيدت الاقتراح الداعي إلى تشكيل لجنة صياغة نظام داخلي جديد، وحددت الإجراءات التنظيمية اللازمة للتوحيد التنظيمي. إلا أنها لم تؤكد اقتراح الوحدة، ابتداءً من الفرق الحزبية، كما يصرّ فريق الأمين العام، وأكدت بحث تركيب الهيئات القيادية، وتحضير الاقتراحات بذلك. هذا ما كان يعارضه أيضاً الفصيل الآخر، فقد ترك هذا البرنامج باب الخلاف مفتوحاً، وتجاهل فصيل الأمين العام هذا البرنامج أيضاً.

ونتيجة للضغط المتزايد من قواعد الحزب وأصدقائه، والصعوبات الجدية التي يعانيها، واستعداداً للمؤتمر السابع، أرسل المكتب السياسي رسالة جديدة إلى الأمين العام بتاريخ ٨/ ١٠/ ١٩٩٠ نشرت في العدد رقم ٤٤٤ في أواسط تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠ من جريدة **نضال الشعب** مع الرد الإيجابي لمراد يوسف عليها.

هذا ما يدفع إلى الاستنتاج بأن الرد كان معروفاً سلفاً، وتدخل هذه الرسالة في إطار اللعبة نفسها، لإخراج المؤتمر السابع كما يراد له، ولتبقى القيادة نفسها تحت شعار الوحدة الجذاب والمخدر لأعضاء التنظيم الذين برهنوا على أنهم مستعدون لتنفيذ كل ما يطلب منهم، بما في ذلك المحافظة على من مزق وقسّم الحزب في قيادته، تحت شعار جديد قديم، هو وحدة الحزب.

ولم يأت رد اللجنة المركزية بقيادة الأمين العام في ٢١/ ١١ / ١٩٩٠ بأي جديد، بل أكد الاقتراحات السابقة، حيث قدمت مقترحات واقعية وملموسة وخطوات إجرائية في حال الأخذ بها تؤدي إلى السير باتجاه الوحدة دون إبطاء ولا مماطلة، وعتب على عدم الرد بشكل واضح على تلك المقترحات، كي يأخذ الحوار طابعه العملي في السير نحو عملية التوحيد.

في ظل هذه الأجواء من الأخذ والرد البطيء، ومضيعة للوقت في نقاشات سفسطائية ديماغوجية غايتها تضليل أعضاء التنظيم والرأي العام، والإيحاء بأن كل رأس يريد الوحدة، ويقذف الكرة من مرماه، كما يقذفها رئيس فريق كرة القدم المتمرس عالياً بعيداً ليريح فريقه قليلاً، كلما شعر بضعف فريقه؛ في ظل هذه الأجواء استمرت التحضيرات المنفردة، في كل فصيل، لعقد مؤتمراتها المنفصلة في ظل تهديد بعض الكوادر بأنهم لن يحضروا إلاّ مؤتمراً موحداً.

وفي خطوة تكتيكية أخيرة أرسلت اللجنة المركزية في ٢٧/ ٣/ ١٩٩١ رسالة إلى الأمين العام، تدعو فيها إلى عقد مؤتمر موحد. وأخيراً، تؤكد اللجنة المركزية في هذه الرسالة بشكل لا لبس فيه على الإقرار بسيادة المؤتمرات، وأن تبدأ المؤتمرات

اعتباراً من الفرقة، لكنها تترك باب الخلاف مفتوحاً بتنويهها بأن التوحيد من الفرقة يبدأ بعد الاتفاق على الأسس التي يجب أن تقوم عليها الوحدة، فاسحة في المجال للفصيل الآخر بأن يتشبث بمواقفه، ويرفض عقد مؤتمر موحد للحزب، وهذا ما حصل.

وبالفعل جاء رد الأمين العام، كما توقعه، وأراده، مرسلو الرسالة الأخيرة، سلبياً.. مستغرباً كيف يمكن أن تتحقق سيادة المؤتمرات، وأن يكون هناك اتفاق مسبق على نتائجها، وأن تحل اللجنة التحضيرية محلها!؟

وعقد الأمين العام مؤتمره السابع بشكل منفرد أيضاً، وقاطعه عدد من أنصاره، كما عقد الفصيل الثاني ومراد يوسف مؤتمراً أسمياه بالموحد، وغطياه إعلامياً، وكأنّ الحزب الشيوعي السوري أصبح موحداً، بعد أن عقدا مؤتمراً صحفياً في بيروت.

وهكذا ومن جديد أعيد انتخاب الأمين العام من قبل فصيله أمينًا عاماً إلى الأبد، وأعيد انتخاب من وقع على بيان في٣ نيسان/ أبريل وعلى جميع البيانات الانقسامية في هيئات الحزب القيادية.

الجهل والتجهيل من وسائل الصراع

ألا يذكرنا مسلسل الصراع في الحزب الشيوعي السوري، وإعادة انتخاب ـ بل تعيين ـ الأشخاص أنفسهم الذين فتتوا الحزب في مفاصله القيادية، طبقاً للرواية التي ساقها عباس محمود العقاد لتعبّر عن سياسة معاوية التي تستند إلى التجهيل، فقال: «بلغ من إحكامه للسياسة وإتقانه لها، واجتذاب قلوب خواصه، وعوامه، أن رجلاً من أهالي الكوفة دخل على بعير له إلى دمشق بعيد معركة صفّين، فتعلق به رجل من دمشق، فقال: «هذه ناقتي، أخذت مني بصفين»، فارتفع أمرهما إلى معاوية، وأقام الدمشقي خمسين رجلاً يشهدون أنها ناقته، فقضى معاوية على الكوفي، وأمره بتسليم البعير له، فقال الكوفي: أصلحك الله، إنه جمل وليس بناقة». فقال معاوية: «هذا حكم قد مضى». ودسّ في الكوفي بعد تفرقهم، فأحضره، وسأله عن ثمن بعيره، فدفع إليه ضعفه، وبرّه، وأحسن إليه، وقال له: «أبلغ علياً أني أقابله بمائة ألف، ما فيهم من يفرق الناقة والجمل».

ألا يدل استمرار انتخاب القيادة نفسها التي قسّمت التنظيم، لعقود، على ذلك؟ ألا تقدم المعركة التي شنّها الطرفان في سبيل الحصول على مكتب الحزب في دمشق، والتي عتّم عليها، والتي تتحمل مسؤوليتها القيادة نفسها، ألا تقدم مثالاً ودليلاً على سياسة التجهيل هذه؟

أليس ما يجري في الحزب الشيوعي السوري تكراراً بشكل آخر لهذا الأسلوب، فيجري تقسيم وتمزيق التنظيم، ليبقى البعض متربعين على جسده، كما يجري جمع ما فرق للغاية نفسها مع إعجاب وتهليل فارغي الأفواه.

ولكن وعلى الرغم عن سياسة التجهيل داخل الحزب، هناك مؤثرات خارجية وذاتية تجعل الأعمى يبصر والأصم يسمع، وهذا ما أخذ يعبر عن الكثير من كوادر الحزب، فبلغ الاستياء بالكثير منهم حداً جعلهم يقاطعون المؤتمرات المنفردة، والمسبقة الصنع، بل إن أحد أعضاء المؤتمر السابع أعلن قبيل اختتام أعماله بصوت عال مخاطباً القيادة:

«أنتم مجرمون بحق الحزب والشعب والوطن».

فقاطعه الرئيس سائلاً المؤتمر: «أهذه ديمقراطية؟»، فردت القاعة: «نعم»، لكن الرئيس الذي لم يصدق ما سمعته أذناه، أعاد طرح السؤال محاولاً تصحيح رأي أعضاء المؤتمر بالأسلوب التلقيني المعهود قائلاً: «نعم، أم لعن؟»، فأتى الجواب بليغاً من القاعة: «نعم».

تعكس هذه الصورة الكثير الكثير مما يخالج أعضاء الحزب الشيوعي السوري، ولعل مقاطعة العديد من المندوبين المنتخبين للمؤتمرات، وللهيئات الحزبية، يعكس رفضهم للأساليب المتبعة في العمل الحزبي، والعمل السياسي الحالي وفق الآليات المفروضة، والعمل الجماهيري، وفي معالجة أزمة الحزب، والمساومة على المراكز القيادية والمناصب، وتقريب الأنساب وأبناء العشيرة... الخ

لو استعرضنا أسماء بعض من قاطع الحزب الشيوعي، وتاريخهم الحزبي والجماهيري لتوصلنا إلى استنتاج له دلالة خطيرة بالنسبة إلى الحزب الشيوعي السوري. فهذا شيوعي ذو خبرة وثقافة وجرأة لا يجد له مكاناً في هذا الحزب، وهذا أصغر سجين شيوعي في سجن المزة، وهو من أكثر الرفاق تضحية في سبيل الحزب، والذي كان باستطاعته منذ نعومة أظفاره أن يعيش حياة رغيدة هادئة ويأكل بملاعق من ذهب، كما يقال، لكنه آثر طرق التضحية ونكران الذات، ليجد نفسه جندياً مجهولاً ينكره من استفاد من شخصيته في أحلك الظروف، إلى ذاك الذي نذر حياته في سبيل الحزب، وغادر أسرته متطوعاً في العمل الفدائي بناءً على قناعاته وتنفيذاً للمهام الحزبية، والذي رفض أن يطلب من الآخرين الذهاب إلى العمل الفدائي، والتضحية، قبل أن يذهب هو بنفسه أولاً مضحياً بحياته في سبيل الحزب والوطن وقضية العرب العادلة، قضية فلسطين، وهو أول عضو في مجلس الشعب يتبرع بثمن السيارة التي عينت له من المجلس إلى الحزب الشيوعي، على الرغم من وضعه المادي

الصعب، في الوقت الذي لم يقدم على مثل هذا الموقف أولئك الذين يعيشون ببحبوحة . . . وهذا المثقف الطبقي الشاب المرهف الإحساس لا يجد أيضاً موقعاً كالآخرين في صفوف الحزب، وآخرون كثر من هذا الطرف وذاك، جميعهم كانوا شيوعيين غيورين على الوطن والشعب، إنما اعتكفوا العمل الحزبي. ولكي لا يترك موقفهم أي أثر في معنويات أعضاء الحزب وأصدقائه، اعتكف بعضهم بصمت، وهذا بحد ذاته تعبير عن الغيرة على الحزب، واتخذوا مواقف متفاوتة تعبر بهذا الشكل أو ذاك عن عدم موافقتهم على الحياة التي يعيشها الحزب وعلى الأسلوب غير الصحيح في معالجة أزماته. . إن شعور خيرة أعضاء الحزب بعدم تلبية حزبهم لتطلعاتهم مؤشر على عدم سلامة التنظيم، بل إنه أحد أشكال الاضطهاد. إن حزباً يضطهد خيرة أعضائه، لا يستطيع أن يلبي تطلعات الجماهير، ورفع لواء إزالة اضطهاد الإنسان للإنسان.

ـ لماذا لا يستطيع الحزب الشيوعي أن يتوسع ليس فقط تنظيماً، بل لماذا لا يستطيع استيعاب أعضائه ومن ضحّى في سبيله، بما في ذلك من يعد بصدق مثالاً للنزاهة، والتضحية، والتواضع، والغيرة على مصالح الحزب والشعب والوطن؟

ـ لماذا آثر الكثيرون الاعتكاف على العمل داخل التنظيم؟

ـ لماذا يستمر النزيف في هذا الحزب؟

ـ لماذا لم تثمر المحاولات التي جرت لمعالجة الأزمة في الحزب الشيوعي السوري، لماذا لم تثمر الجهود التي بذلت من قبل قوى وأحزاب وتنظيمات محلية وحليفة وعربية وعالمية، على الرغم من الإرادة الصادقة للأغلبية الساحقة من أعضاء الحزب؟

ـ كيف استطاعت هذه القيادات التي تعلن بأعلى صوتها وللملأ أنها عملت على تمزيق الحزب، وإضعافه وأنها تتحمل مسؤولية ذلك، كيف استطاعت البقاء في مواقعها وتعزيز تلك المواقع؟

إنها أسئلة مشروعة، وتحمل الإجابة الصحيحة عنها فائدة للذي يبحث عن مخرج من الوضع المأزوم الذي يعيشه الحزب، ولا يستطيع الخروج منه منذ عقود.

وتتجاهل قيادة الهرم الحزبي هذا النزف ودوافعه معتبرةً الوضع في الحزب على ما يرام، لا ينقصه إلا بعض الصفقات والمساومات لتوحيده. فجميع بيانات اللجان المركزية المنبثقة عن المؤتمرات تتجاهل النزيف، وتتجاهل من قاطع المؤتمرات والهيئات رافضاً أن يجري وراء المهاترات. . معتمداً على حسن إدراك الرفاق وموقفهم من

التطورات، كما يحلو للبعض ربط كل ذلك بأسباب خارجية لا يمكن تجاهلها، إنما الأجدى البحث عن الأسباب من الداخل.

ويتحجج قادة الهرم الحزبي أنهم أتوا إلى القيادة، ويستمرون في مناصبهم، عن طريق الانتخابات، باتباع الأساليب الصحيحة في التنظيم، وعلى الجميع احترام هذه الشرعية والانصياع لها.

لكن من يملك الحس السليم والمنطق القويم يتساءل عن صحة الأساليب التي تكرس الخطأ، ويرى أنه لا بد من وجود خلل تجب معالجته كي لا يكرس جهده وعمله لمصلحة من قسّم الحزب وأنهكه وعمل جاهداً للتمترس فوق جسد الحزب معبّراً عن مصالحه الذاتية ومصالح الأنساب والمقربين.

في أسباب التشرذم

يتفق الكثيرون على أن أهم مفاصل الخلل تكمن في أسباب موضوعية وذاتية، منها:

١ ـ الظروف السياسية التي سادت في البلاد، والتي أفرغت العمل السياسي من محتواه، وضعف المناخ الديمقراطي في الوسط، وفي أغلب المراحل التاريخية التي عايشها الحزب الشيوعي السوري، مما ترك بصماته على التكوين النفسي لأبناء المجتمع ومنهم أعضاء الحزب، إلى درجة أنه يوجد من يتخوف على مستقبله ليس فقط الحزبي، بل الشخصي أيضاً، من مخاطر التعبير عن آرائه داخل التنظيم، وخاصة أن قيادات التنظيم تحاول استخدام مختلف الوسائل المتاحة، ليس فقط تلك المتوفرة لدى الحزب، بل أيضاً الحركة الشيوعية والسلطة وغيرهما للتمثيل بمن تختلف معهم في الرأي.

٢ ـ المدرسة التي تربى فيها قادة الحزب الشيوعي السوري والتي أعلنت إفلاسها؛ مدرسة الأساليب الفردية في القيادة وتسخير كل القوى والإمكانيات لحماية المركز، والدفاع عنه وتنفيذ أوامره، باعتباره معصوماً عن الخطأ.

٣ ـ ضعف الروح الديمقراطية في التنظيم، باتباع الأسلوب التنظيمي الذي يسمى بالمركزية الديمقراطية، والذي برهنت التجربة أنّ أية قيادة تستطيع بواسطته البقاء إلى ما تشاء في الهرم، وتستطيع بالتالي إيصال من تشاء إلى هذا الهرم. هذا السلاح الماضي الذي يستخدم للوصول إلى غايات مختلفة، أصبح يستخدم في مختلف المؤسسات الاجتماعية والأحزاب التي تعتمده لتكريس هيمنة قيادات محددة، في الوقت الذي توحي فيه هذه القيادات لنفسها وللآخرين بأنها شرعية.

٤ ـ النظرة غير الموضوعية للكادر الحزبي وتقديم المقربين المضمونين والأقارب والأنساب.

٥ ـ هيمنة القيادات على مالية الحزب ومكاتبه ومطابعه ومصادر التمويل والمعلومات، مما يبقيها في موقع القوة[١٣].

٦ ـ الجمود الفكري وضعف التثقيف بشكل عام، وسياسة التجهيل والاعتماد في المفاصل القيادية على ضعيفي الثقافة والموالين، وما ينجم عن ذلك، فضلاً عن عدم توفر النهج الصحيح للوسط الذي يعمل الحزب فيه.

سبل النجاة

لمعالجة الأسباب التي ساهمت في وصول الحزب الشيوعي السوري، وغيره من القوى السياسية في البلاد إلى هذه الحالة، وتخليصها من كل ما يسبب تقسيمها وإضعافها، نرى ضرورة:

١ ـ إلغاء الحالة غير السليمة للتطور السياسي في البلاد، والتي يكمن في أساسها قانون الطوارئ، وغياب قانون الأحزاب السياسية، وقوانين النشاط والعمل السياسي. والعمل على إيجاد حالة التعددية السياسية في سوريا، تسمح بوجود قانون لعمل الأحزاب يضمن للحزب الشيوعي، ولباقي الأحزاب، حق النشاط في إطار دستور ديمقراطي متحضر، يعطي أعضاء الحزب دفعاً معنوياً كبيراً لتحسين أدائهم، ليس على نطاق المجتمع فحسب، بل أيضاً في إطار الحزب ذاته، وسيزيد ذلك من شعور الجميع بواجبهم تجاه بناء مؤسسات اجتماعية معافاة، ويساعد كذلك في خروج الحزب من قوقعته إلى نور الشمس. عندها سيقضي على الكثير من الأمراض الداخلية، حيث يضطر الحزب إلى التعامل مع الوسط الاجتماعي ليس بالاعتماد على قوة مستمدة من الآخرين.. حلفاء أو أشقاء؛ بل بالاعتماد على القوى الذاتية، وبتقديم الأكفأ والأجدر بالمسؤولية، والحائز على ثقة الأصدقاء والحلفاء والجماهير، وليس ثقة المقربين فقط.

٢ـ إقرار الجميع بالآثار السلبية للمدرسة القديمة، والإعلان بأن ما حصل لها عالمياً نجم عن أسباب موضوعية تعبّر عن إفلاسها، ومهما كانت النتائج وما ستؤول إليه، فالعودة إلى الوراء غير مبررة، مع التأكيد على أن العدالة الاجتماعية والاشتراكية هي الخيار الصحيح البعيد المدى لمجتمعنا، وهي السبيل لمعالجة الأمراض

(١٣) ظهير عبد الصمد، «دود الخل..»، **دراسات اشتراكية**، العدد ١١٩ ([د. ت.]).

الاجتماعية، ولتقدم المجتمع. الاشتراكية نظام يخدم جميع أبناء المجتمع أغنياءه وفقراءه، مع الإقرار بأنّ التطور الموضوعي الحالي للبلاد هو تطور رأسمالي. ولحماية الشغيلة والمواطن من الآثار السلبية لهذا التطور، تبقى الديمقراطية وسيلة ضرورية ومجربة وحاجة موضوعية للمجتمع وللتطور الاجتماعي السليم.

٣ـ التجديد المستمر في الفكر، وتنوع مصادره وإغنائه، واتباع سياسة تثقيفية صحيحة في الحزب، تربي أعضاءه على المثل الصحيحة ومحاربة الوصولية والانتهازية، لينسجم مع ذاته ومع الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه.

٤ـ إيجاد أفضل السبل لوضع مالية الحزب ومصادر تمويله، لتكون معيناً للحزب وأعضائه في تحسين أدائهم.

٥ـ استبعاد الأسس التنظيمية التي تساهم في خلق أجواء غير طبيعية في الحزب وجعله مطية بيد فئة قليلة في المركز، واعتماد أساليب تنظيمية ديمقراطية تجعل حياة الحزب غنية جذابة.

لقد برهنت التجربة على أن المركزية الديمقراطية سلاح يتم بواسطته اتخاذ أخطر القرارات ويسبب استخدامه بقاء الأجواء الحزبية فقيرة ضحلة بعيدة عن الحياة، كما تهيئ التربة الملائمة لبقاء القيادات الهرمة والجمود. وبالتالي لا بدّ من إعادة النظر في الأسس التنظيمية التي تساعد على الانقسام وجمود التنظيم.

٦ـ اعتماد مبدأ التجديد المستمر دون وجل، هذه المسيرة التي لا تعترف بالجمود والتقوقع، بل تأخذ بالمنهج الديالكتيكي، وهي مرتبطة بالحياة لا بالقياس والقوالب الجامدة. ولا يوجد شيء سرمدي أمام الجدل والتجديد.

هذه بعض الاقتراحات التي نراها ضرورية لخروج الحزب الشيوعي السوري من أزمته، وقد تفيد جميع الأحزاب السياسية في البلاد، وهي تغتني باقتراحات من يهمهم خروج الأحزاب من أزماتها. ويبين تطور الحزب في العقود الأخيرة أنه إذا استمر يعاني تبعات الأمراض فسيبقى ينوس وينوس، ويفقد المجتمع مؤسسة اجتماعية طالما علق عليها الكثيرون الآمال.. إنّ أعضاء التنظيم أنفسهم لن يجدوا فيه ما يجذبهم ويرضيهم.

إن تقديم الاقتراحات لا يكفي، كما أن الوصفة الطبية وحدها لا تكفي، وإن كان لا بد منها، فالأهم هو العمل. وهذا لن يأتي من الفراغ، ولن تحققه قوى أو أشباح خرافية، بل هو مسؤولية تقع على كل من يعزّ عليه مصير حزبه، عملاً وتضحية من قبل أعضائه، بمن فيهم القياديون، فكما أن تصرفات هؤلاء القياديين

أثارت تساؤلات وشكوكاً كثيرة لدى قواعد الحزب وكوادره، فإنّ عليهم التكفير عن ذنوبهم تجاه الحزب والشعب والوطن.

وكما الأعمال العظيمة تحتاج إلى تضحية ومآثر، فإنّ القادة يكفّرون عن آثامهم بإعلانهم الصادق عن تحمل المسؤولية العملية عن كل ما جرى، وما يستتبع ذلك من تضحيات، بما فيها التخلي الطوعي، إن اقتضى الأمر، عن المراكز القيادية. وكما أن أي عمل مسؤول يحتاج إلى قدوة ومثال، يفترض أن تكون القيادة مؤهلة للقيام بهذه المآثر، لتكون مثالاً للآخرين، وستخلق بسلوكها هذا أجواء نقية وصحية لبناء تنظيم معافى.. وتصبح قدوة ومثالاً للقادة السياسيين في الوطن بشكل عام، وتقدم درساً بليغاً إلى الجميع يتلخص في ضرورة التنحي عند الفشل في أداء البرامج والمهام التي تضعها أمامها.

كم كان هيغل مصيباً في فهمه لدور الشخصيات العظيمة في التاريخ، عندما بين أنّ المسألة تكمن في حقيقة أنها بعد أن تؤدي رسالتها «تسقط كما تسقط قشرة حبة القمح أولاً، وثانياً لأن هذه الشخصيات تتحول إلى لا شيء، عاجز، إذا ما رفضت جموع الشعب دعمها، وثالثاً لأنه لا وجود لشخصيات تاريخية لا تعوض، ولا تستبدل... ومن غير الممكن أبداً أن يحوز فرد بذاته على قيمة لا متناهية..».

قد تبدو بعض الاقتراحات أعلاه نظرية وطوباوية، من وجهة نظر البعض، إلاّ أن عدم تطبيق هذه الاقتراحات، والبحث عن السبل الصحيحة لخروج الأحزاب السياسية من أزماتها، وتطبيق ذلك على أرض الواقع، سيفرغها من محتواها، وبذلك يخسر المجتمع والوطن تنظيمات قوية معافاة، ذات بنى طبيعية صحيحة، لتقوم بالمهام التي أقرتها في برامجها في سبيل تحرير الجولان والأراضي العربية المحتلة، وإحقاق حقوق الشعب العربي الفلسطيني، وتعزيز استقلال بلادنا وصمودها ضد المخططات المعادية، وتعزيز استقلالها وتطورها الاقتصادي، وتحقيق مطالب الجماهير في رفع مستواها، وتحقيق الديمقراطية.

إن دراسة التجارب التاريخية والاستفادة منها يساعد كثيراً في تجنب الكوارث.

لن تتحول الأفكار مهما كانت صحيحة إلى قوة واقعية، إن لم يمتلكها الناس. وبالتالي فجميع الاقتراحات والمبادرات المقدمة لخروج الأحزاب السياسية من أزماتها، تحتاج إلى اقتناع أعضاء الأحزاب وقياداتها بها، والى إرادة صادقة لتطبيقها.

(٣)
عرض ورقتي جورج كتن وشاهر أحمد نصر

يوسف الشويري(*)

عندنا ورقتان:

أ ـ الورقة الأولى: للأستاذ جورج كتن.

ب ـ الورقة الثانية: للمهندس شاهر أحمد نصر بعنوان «الحزب الشيوعي السوري».

لقد طلب مني تقديمهما في حدود عشر دقائق لكل منهما:

أ ـ ورقة أ. جورج كتن «إشكالية الممارسة الديمقراطية داخل حركة القوميين العرب»

أبدأ بورقة حركة القوميين العرب، فلحسن الحظ أو لسوء الحظ حركة القوميين العرب لم تعد موجودة، وبالتالي يمكن لأي شخص أن يقول ما يشاء عنها، ولن يتعرض للاغتيال على الأقل. ومن المعروف أن حركة القوميين العرب لم تصل مباشرة إلى السلطة في أي بلد عربي، وهي قد تأسست في أوائل الخمسينيات في أجواء الجامعة الأميركية في بيروت. والذين أسسوها ضموا أشخاصاً مثل: جورج حبش، وهاني الهندي، وأحمد الخطيب، وهؤلاء شكلوا الجيل الأول من حياة القوميين العرب. وأما الجيل الثاني الذي تمرد إلى حد كبير على الجيل الأول، فضم أشخاصاً مثل محسن إبراهيم، ونايف حواتمة، ومحمد كشلي. الحركة تأسست حوالى عام ١٩٥١-١٩٥٢، وبعد سنين قصيرة ارتبطت بقيادة جمال عبد الناصر، وبقيت إلى حد

(*) أستاذ التاريخ العربي الحديث، جامعة اكستر ـ لندن.

كبير تابعة للسياسة المصرية والناصرية في الوطن العربي حتى هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ عندما بدأت تتخلى عن ارتباطها الناصري. أ. جورج كتن، وأنا لا أعرفه شخصياً، ولكن يبدو أنه يتحدث كعضو سابق في حركة القوميين العرب، وبالتالي ورقته تحمل طابع المعرفة المباشرة. يبدأ الورقة بالقول إن هناك فرقاً بين الحزب الديمقراطي الذي يتوخىّ الوصول إلى السلطة وتحقيق برنامج سياسي معين، وبين الأحزاب الثورية التي سمعنا عنها بعض الشيء الآن، وهي على ما يبدو تؤمن جميعها بالديمقراطية المركزية. والديمقراطية المركزية هي صيغة الحزب الثوري.

يقول أ. جورج كتن إن حركة القوميين العرب تبنت في المرحلة الأولى برنامجاً ثورياً قائماً على الفصل بين المراحل؛ أي أن هناك النضال السياسي ثم النضال الاجتماعي، وأن المرحلة الأولى من النضال العربي تتوقف على النضال السياسي من أجل التحرر والوحدة العربية، ومن ثم يبدأ النضال الاجتماعي الذي يحقق الاشتراكية. ولكن اكتشفت أن هذا خطأ خاصة بعد أن تبنت الناصرية الدمج بين العمل السياسي والعمل الاجتماعي. كما أنها في البداية كانت لا تميز بين اليهود والصهاينة، ثم تحت ضغط الجناح اليساري، خاصة محسن إبراهيم، بدأت تميز بين اليهود كشعب أو كفئات اجتماعية مختلفة، وبين الصهيونية كحركة سياسية تود اغتصاب فلسطين. غير أن الحركة على رغم هذه التغييرات الداخلية لم تتوصل إلى تبني الديمقراطية مطلقاً في عملها الداخلي.

ويعتقد كتن بأن هذه الثغرة في الحركة كانت تنبع من ظروف تأسيسها، أي أنها في النهاية تأسست من قبل أشخاص وهم الذين أعطوا الحركة للأعضاء، ومن الملاحظ أن جميع القياديين استمروا في السلطة حتى النهاية. ولكن تميزت حركة القوميين العرب من غيرها من الحركات القومية، لأن القيادة كانت قيادة جماعية ولو أن شخصية جورج حبش سيطرت إجمالاً على الحركة تنظيمياً وفكرياً، ولكن تأثيره بدأ يتناقص في الستينيات. والذي يركز عليه كتن بالدرجة الأولى هو ما يسمى بالمؤتمرات الدورية والتي أخفقت الحركة في عقدها أو كانت تعقد لما يسمى قيادات الأقاليم، أي أنها لم تكن مؤتمرات تمثل قواعد التنظيم ولم ينشأ تقليد داخلي ضمن الحركة يحوِّل هذه المؤتمرات إلى مؤتمرات دورية، وهي التي عادة تنتخب أو تعيد انتخاب القيادات وتتبنى برنامجاً سياسياً مرحلياً أو استراتيجياً. ما يعيب حركة القوميين العرب أيضاً بالنسبة إلى كتن هي أنها لم تلتزم في الخمسينيات أيديولوجية معينة، مما مكن من تطوير بعض أفكارها دون عوائق نسبية. إلا أنه في أوائل الستينيات، وفي بدء اعتناق الأيديولوجية الماركسية، عانت سلبيات في آليات عملياتها الداخلية جعلت أي تطوير لفكرها أمراً صعباً، وأصبح التطور الوحيد

المقبول هو دفع جميع الأعضاء للالتزام بالماركسية وإلاّ تعرضوا للإرهاب الفكري أو للطرد. فتنظيمات الأيديولوجية الواحدة تعاني الجمود الفكري ومعاكسات الوقائع ومعارضة المحاولات التغيرية التي تتهم بالانحراف عن العقيدة، بينما الرابط الأساسي في الحزب الديمقراطي هو برنامج بنوده قابلة للتطوير وخطوط نظريته كانعكاس للوقائع تختلف عن الأيديولوجيا التي تخضع الوقائع باشتراطات. من المعروف أن حركة القوميين العرب في أواخر حياتها تبنت الماركسية، ثم تحولت إلى تنظيمات محلية، فنشأت حركة الاشتراكيين اللبنانيين، وتحولت في ما بعد إلى منظمة العمل الشيوعي، وخرجت الجبهة الشعبية بقيادة جورج حبش، ثم انشقت عنها الجبهة الديمقراطية بقيادة نايف حواتمة. ثم استقل تنظيم القوميين العرب في اليمن وأصبح يعمل ضمن الدائرة اليمنية. وبكلمات أخرى، إن تبنّي الماركسية جاء قناعاً للاعتراف بفشل الحركة في تحولها فعلاً إلى حركة قومية تستطيع أن تعمل من أجل الوحدة العربية. وبالتالي تفسخت إلى منظمات محلية، وكما قلت حلّت الآن، ولم يبق من وحدتها سوى التاريخ.

ب ـ ورقة شاهر أحمد نصر «في آلية الصراع داخل الأحزاب السياسية العربية: الصراع في الحزب الشيوعي السوري كمثال».

يبدو أن هذه الورقة تعاني بعض الحدة في موقف المؤلف، ويبدو أنه أيضاً يتحدث كعضو داخلي في تنظيم الحزب الشيوعي السوري. ومن المعروف أن الحزب الشيوعي السوري كان مع الحزب الشيوعي اللبناني، قد تأسس سنة ١٩٢٤، ثم بدأ يتشكل حزباً منفصلاً عن الحزب الشيوعي اللبناني في أواسط الثلاثينيات. وما يميز الحزب الشيوعي السوري هو سيطرة أمينه العام على حياته الفكرية والسياسية والعملية حتى أواخر القرن العشرين، وهو خالد بكداش. عملياً، تاريخ الحزب الشيوعي السوري في القرن العشرين تلخصه شخصيه خالد بكداش، وخالد بكداش كما يبدو ستاليني في عقليته وممارسته، وكان يصر دائماً على الارتباط بالاتحاد السوفياتي وعدم مخالفة التعليمات أو التوجيهات التي قد تأتي من موسكو، وبالتالي تعرض الحزب الشيوعي السوري للانشقاقات الداخلية نتيجة هذه الممارسات. فخالد بكداش مثلاً قد عارض الوحدة المصرية ـ السورية عام ١٩٥٨، وترك سوريا ولم يعد إلا بعد حركة الانفصال، ثم إن الحزب الشيوعي السوري تعرض للانشقاق مرة أخرى في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، خاصة حول الموقف من القضية الفلسطينية والوحدة العربية والتحالفات الداخلية في سوريا. وهو الآن يتكون من أكثر من فصيل، أحدهما تبع خالد بكداش حتى بعد أن توفي. الأستاذ نصر يلخص نقاط الضعف في الحزب الشيوعي السوري في ست نقاط، وهي نقاط مختصرة

سأقرأها كما يريدها: يقول إنها أسباب موضوعية وذاتية كانت وراء الخلل في ممارسة الحزب الشيوعي السوري.

أولاً: الظروف السياسية التي ساءت في البلاد، ويعني سوريا، والتي أفرغت العمل السياسي من محتواه وضعف المناخ الديمقراطي في الوسط، وفي أغلب المراحل التاريخية التي عايشها الحزب الشيوعي السوري، مما يترك بصماته على التكوين النفسي لأبناء المجتمع ومنهم أعضاء الحزب، إلى درجة أنه لا يوجد من لا يفكر بمخاطر تعبيره عن آرائه داخل التنظيم على مستقبله، ليس فقط الحزبي خاصة، إذ إن قيادة التنظيم تحاول استخدام مختلف الوسائل المتاحة، ليس فقط تلك المتوفرة لدى الحزب، بل أيضاً الحركة الشيوعية والسلطة وغيرهما، للتمثيل بمن تختلف معهم في الرأي.

ثانياً: المدرسة التي تربى بها الحزب الشيوعي السوري والتي أعلنت إفلاسها، مدرسة الأساليب الفردية في القيادة وتسخير كل القوى والإمكانيات لحماية المركز والدفاع عنه وتنفيذ أوامره باعتباره معصوماً عن الخطأ.

ثالثاً: ضعف الروح الديمقراطية في التنظيم والأسلوب التنظيمي الذي تستطيع بواسطته أية قيادة البقاء إلى ما تشاء في الهرم وتستطيع إيصال من تشاء إلى هذا الهرم، واستخدامها سلاح المركزية الديمقراطية.

رابعاً: النظرة غير الموضوعية إلى الكادر الحزبي وتقديم المقربين المضمونين والأقارب والأنساب.

خامساً: هيمنة القيادات على مالية الحزب ومكاتبه ومطابعه ومصادر التمويل والمعلومات، مما يبقيها في موقع القوة.

سادساً: الجمود الفكري وضعف التثقيف بشكل عام وسياسة التجهيل والاعتماد على ضعيفي الثقافة والموالين وما ينجم عن ذلك، فضلاً عن عدم توفر النهج الصحيح للوسط الذي يعمل الحزب فيه.

ثم يطرح الأخ نصر بعض النقاط التي يقول إنها قد تؤدي إلى النجاة من هذا الخلل، وطبعاً يدعو إلى إلغاء الحالة غير السليمة للتطور السياسي في سوريا، ويدعو أيضاً إلى إقرار الجميع بالآثار السلبية للمدرسة القديمة، سواء مدرسة الشيوعية أو المدرسة القومية. كما أنه يدعو إلى التجديد المستمر في الفكر وتنوع مصادره وإغنائه، كما يدعو إلى إيجاد أفضل السبل لوضع مالية الحزب ومصادر تمويله لتكون معينة للحزب وأعضائه في تحسين أدائهم. وأخيراً، يدعو إلى استبعاد الأسس التنظيمية التي

تساهم في خلق أجواء غير طبيعية في الحزب وجعله مطية في يد فئة قليلة في المركز، واعتماد أساليب تنظيمية ديمقراطية تجعل حياة الحزب غنية وجذابة.

ويلاحظ من عرض الورقتين أن ما يتفق حوله كل من نصر وكتن هو أن المركزية الديمقراطية كما تقول بها حركة القوميين العرب أو الأحزاب الشيوعية كانت المقتل الرئيسي للديمقراطية، والتي سمحت بالانفراد بالسلطة من قبل بعض الأفراد المعنيين. وبالتالي لا بد من العودة مجدداً وإعادة مناقشة المركزية الديمقراطية ولماذا تقود إلى الدكتاتورية، أو قادت إلى الدكتاتورية داخل أحزاب عربية، منها الثورية والقومية والإسلامية في هذه الأيام؟ ولماذا، وما هو سر تبني المركزية الديمقراطية؟ لماذا كل الأحزاب العربية رأت أن من واجبها أو من المستحسن ومن الفائدة لها أن تتبنى المركزية الديمقراطية؟

الفصل الثالث

الديمقراطية داخل الأحزاب الانقلابية: الديمقراطية في الحزب الثوري ـ الجماهيري

عبد الحسين شعبان(*)

لا يمكن الحديث عن الديمقراطية في الحزب الثوري أو الحزب الجماهيري دون الحديث عن الديمقراطية كأفكار وحقوق وقانون وآليات وممارسات. فالموضوع على غاية من الأهمية الفكرية والسياسية والعملية، لأنه حسب اعتقادي أحد أركان أزمة الديمقراطية في الوطن العربي. والكثير من الأحزاب والقوى التي تنادي بالديمقراطية وتسطّر العديد من المبادئ الديمقراطية في برامجها، تفتقر إلى الديمقراطية هي ذاتها في حياتها الداخلية وفي علاقاتها مع الآخرين. ويعود الأمر إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية.

المصطلح والدلالات

لعلي هنا أستخدم مصطلح «الحزب الثوري» ومرادفه «الحزب الجماهيري»، فهو المصطلح الأكثر شيوعاً، ويعود هذا إلى جذور الفكرة التاريخية وتطورها، وخصوصاً الفكرة العقائدية للحزب.

انتشر مصطلح «الحزب الثوري» عند صراع لينين مع كل من بليخانوف ومارتوف وروزا لوكسمبورغ، فقد كان لينين يميل إلى بناء «حزب ثوري» مركزي شبه عسكري ومنظمة ثورية ذات ضبط فولاذي (Discipline)، بالضد من المارتوفية التي تحدثت عن كتلة أو تيار بمواصفات أقل صرامة. وظلّت المارتوفية وصمة عار

(*) باحث عراقي، وخبير في ميدان حقوق الإنسان والقانون الدولي.

تلتصق بكل جهة تطالب بالديمقراطية أو بالمرونة داخل الحزب الثوري، وتريد التقليل من الصرامة والمركزية الشديدة.

واستندت «الحركة الثورية» في بناء الحزب والمنظمة الثورية إلى كتاب لينين **ما العمل؟** الصادر عام ١٩٠٣ وأحكامه المتشددة ومعاييره الصارمة، وهو الكتاب الذي تحدث عن حزب من «طراز جديد»، والذي أخذت به الأحزاب الشيوعية، وخصوصاً بطبعتها الستالينية، وكذلك الأحزاب القومية والإسلامية في ما بعد مقتفية أثر الأحزاب والتيارات الشيوعية في حياتها الداخلية.

وإذا كان نمط الحزب والمنظمة الثورية جديداً في عهد لينين، أي قبل قرن من الزمان، فإن تلك التعاليم بخصوص الحزب أصبحت عتيقة وليس لها ما يبررها، وخصوصاً في عهد الثورة العلمية ـ التقنية، وثورة الاتصالات والمعلومات، ناهيكم عن التغييرات التي حصلت على المستوى العالمي سواء ما يتعلق بدور الحزب أو الطبقة، أو «الكتلة الشعبية» التي تحدث عنها ماركس. وهكذا تحولت تجارب الأصل والفرع، وفي التجارب العلنية والسرية (الحاكمة وغير الحاكمة) طبقاً للوصفة الستالينية، إلى بيروقراطية واستبداد وغياب للديمقراطية سواء على المستوى العام أو على مستوى الحياة الداخلية، وفي أحيانٍ كثيرة امتُهن دور الفرد وأُذل؛ في حين جرى التعظيم من شأن الزعيم، البطل، الحكيم، الفيلسوف، الأديب، والأمين العام !!

مفارقات الديمقراطية الداخلية!

وهنا بودي أن استذكر تعبير «التنظيم اللينيني»، فليس المقصود حصره بالأحزاب الشيوعية وحسب، بل يمكن أن يشمل الأحزاب الإسلامية والقومية، تلك التي تعتمد على المركزية الصارمة وتبرر مصادرة الديمقراطية الداخلية أيضاً، وهو الوصف الدقيق الذي أطلقه الكاتب والصحافي اللبناني عبد الحسن الأمين عندما كتب عن **الحركة الإسلامية** واصفاً تنظيمها باللينيني، وذلك في معرض حديثه عن انعدام الديمقراطية داخلها وتعرضها إلى قمع الرأي الآخر، وبالتالي حدوث انشقاقات وانقسامات داخلية في صفوفها، كما استذكر بإعجاب كتاب الكاتب والباحث العراقي فاضل الربيعي المعنون **كبش المحرقة** (مجتمع حركة القوميين العرب) واصفاً الحزب، المجتمع الصغير، بمجتمع المؤمنين، كما يرى نفسه، وبالتالي فهذه الاصطفائية المنشودة لا يمكن ولوجها أو البقاء في كنفها إلا «بوحدة الإرادة والعمل» التي تنبذ كل رأي آخر وتخضعه للضبط الحزبي أو العقوبات الصارمة.

وإذا كانت الأحزاب الثورية قد رفعت شعارات الديمقراطية بحسب الحاجة، خاصة عندما تكون داخل المعارضة أو خارج السلطة، بل حتى إن بعضها اضطر للاستعانة ببعض القوى الأجنبية ضد بلده أحياناً أو التعاون معها بعد احتلالها إياه، كما برر الأمر بزعم الخلاص من أنظمة استبدادية وشمولية، فإن هذه الأحزاب ساهمت في تقنينها سواء كانت أحزاب شيوعية أو قومية أو إسلامية باسم «الديمقراطية الثورية» أو «الديمقراطية الشعبية» أو «الديمقراطية الاجتماعية» أو «قوى الشعب العاملة» أو «الخيار الإسلامي» أو «مواجهة الأعداء والشيطان الأكبر» أو غير ذلك. ويمكن القول إن هذه الأحزاب والحركات غسلت أيديها جميعاً من الديمقراطية سواء عند الوصول إلى الحكم أو في الممارسة الداخلية، وفي أحيانٍ كثيرة في العلاقة مع الآخر، وبخاصة الاختلاف في الرأي.

وإذا كانت الديمقراطية بشكل عام آلية (ميكانيزم) وأسلوباً للحكم والتنظيم والإدارة، فإنها تعني المساواة واحترام إرادة الأكثرية وصيانة حقوق الأقلية، وذلك من خلال المساءلة والشفافية وسيادة القانون أو النظام الذي يحكم العلاقات الداخلية، ولا يمكن إلغاء تلك الحقوق بما فيها حق التعبير وحق الاعتقاد وحق التنظيم السياسي والمهني، وحق المشاركة وتولي المناصب العليا بحجة «مصالح الكادحين» أو «الطبقة العاملة» أو «القوى الثورية العربية» أو «الإسلام» أو «الخطر الخارجي» أو «المخربين» أو غير ذلك. فالديمقراطية بقدر ما هي آليات، هي تطوير تدريجي للواقع وقبول بقواعد اللعبة والامتثال إلى التعددية والتنوع والتداولية.

إن الكثير مما قيل في «الديمقراطية المركزية» وأُسس التنظيم اللينيني في الحزب الثوري بحاجة إلى مراجعة وإعادة نظر، فالكثير منه يعاني عسر الهضم وعدم القدرة على التكيّف مع الحياة. لذلك يتطلب الأمر نقد الواقع والسعي لتغييره بعد أن وصلت التجربة إلى طريق مسدود وانهارت بشكل عاصف، فلم تعد مقولة «نفِّذ ثم ناقش» صالحة لروح العصر وللتفكير الحر والمستقل، ولعصر المعلومات والثورة العلمية ـ التقنية وثورة الاتصالات.

كما لم تعد فكرة «خضوع الأقلية للأكثرية» مقبولة، وخصوصاً أن للأقلية حقوقاً ينبغي تأمينها، ومنها حق التعبير. ولعل بعض الأحزاب الأوروبية تتيح للأقلية، ليس فقط حقها في قول الرأي ونشره بصدد اجتهاداتها الفكرية والسياسية التي هزمتها الأغلبية، بل تقوم هي كقيادة في طبعه ونشره وتعميمه على عموم الحزب ليطلع على هذه الآراء المغايرة، كما تأخذ صحافة الحزب تنظيم الحوار والجدل حوله، في وضع أقرب إلى تكافؤ الفرص، وفقاً لما جاء في مداخلة د. وميض عمر نظمي في ندوة

«أزمة الديمقراطية في الوطن العربي» التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في عام ١٩٨٣.

كما لم تعد مقولة «خضوع الهيئات الدنيا للهيئات العليا » كأساس أعمى للتنفيذ اللاشرطي للقرارات الحزبية مقبولة، فضلاً عن ذلك فقد شهدت التجربة التاريخية الانفصام الحقيقي بين القيادة والقاعدة في أحيانٍ كثيرة، وخصوصاً أن الأولى لم تكن جديرة، ناهيكم عن نقص معلوماتها وشِحَّة ثقافتها وانعزالها عن الحياة أحياناً بسبب ظروف العمل السري.

قصة زينوفييف وكامنييف وتداعياتها

ولعل قصة نشر زينوفييف وكامنييف بيانهما عشية الثورة البلشفية عام ١٩١٧ والذي كشف خطة الثورة لـ «الأعداء»، لم تكن سوى اجتهادات فكرية صفح عنها لينين في مرحلة من مراحل النضال التي اتسمت بنوع من الطهرية، على رغم الكثير من الأخطاء والثغرات، حيث أبقي عليهما كأعضاء في اللجنة المركزية بعد انتصار الثورة البلشفية، واستمرا حتى إعدامهما بقرار من ستالين عام ١٩٣٤، في مرحلة التصفيات الجسدية الهائلة التي شملت مئات القيادات، ناهيكم عن عشرات الآلاف من كوادر وملاكات الحزب، بسبب انعدام الهوامش الديمقراطية وصعود عبادة الفرد والتسلط، واستخدام الولاء قبل الكفاءة والإخلاص.

وثمة من يتذكر الحوارات بشأن صلح بريست ليتوفيسك وآراء تروتسكي ومجموعة المناشفة (Mensheviks) بشأن الصلح وما يترتب عليه من تعارضات حادة وصلت إلى حد الاتهام بـ «الخيانة»، ومع ذلك فإن مثل تلك السجالات ذات الطابع الفكري كانت مقبولة ومسموحاً بها، قبل أن تتكرَّس مسألة عبادة الفرد ويتم تصفيات المعارضة داخل الحزب، بما فيها التصفيات الجسدية واتهامات بالعمالة أو الخيانة أو ما شابه ذلك. لكن الأمر اتخذ منحىً آخر في ما بعد، وأخذ الميل إلى التشدد والرأي الواحد والزعيم الواحد هو الذي يسود، وكان هذا جوهر الممارسة الستالينية اللاحقة، حيث ابتدأت بتصفية الأعداء الخارجيين، ثم الأعداء أو الخصوم الداخليين، وربما بقسوة أشد.

حسبي هنا أن أنقل شهادة مؤثرة بصورة درامية عن مدى احتقار الرأي وامتهان الكرامة حين توافق الضحية على تبنّي أي جريمة يراد نسبتها إليها. يقول مائير غولد في رسالة قبل إعدامه إلى مولوتوف الزعيم الشيوعي السوفياتي (نقلاً عن الشاعر المعروف ممدوح عدوان في كتابه **حيونة الإنسان**): «وجدت نفسي منفصماً إلى

شخصين، الأول يحاول أن يعثر على أثر للجرائم التي يتهم بها فلا يجد، والثاني يخترع الجرائم حين يعجز الشخص الأول عن اختراعها، وفي هذا المجال كان ضابط التحقيق يقدم لي عوناً لا يقدر بثمن حين رحتُ، أنا وهو، نخترع معاً في عمل ثنائي ناجح. وهكذا حين كانت مخيلتي تعجز عن اختراع الجرائم كان المحققون يهرعون لنجدتي»!!!

لينين والقمع

ولعل لينين حسب جورج طرابيشي (كما جاء في مداخلته في جامعة أكسفورد) هو الذي اتخذ قرارات بتدمير «الدولة البرجوازية»، حيث قرر حل الجمعية التأسيسية لأن نسبة البلاشفة لم تصل إلى ٢٥ بالمئة، وتصفية السوفياتات التي لم تكن فيها للحزب اليد الطولى، وحظر النشاط السياسي والحزبي للقوى والأحزاب المعادية للسلطة السوفياتية بمن فيهم حلفاء الحزب البلشفي من الاشتراكيين الثوريين اليساريين، وهو الذي اتخذ قرار اعتقال جميع المناشفة المشكوك فيهم وبولائهم، وقرار إعدام نحو ٢٠٠٠ من قيادات وكوادر المناشفة والاشتراكيين الثوريين اليساريين، بما هيأ الأجواء لاحتكار العمل السياسي والانفراد بالسلطة ومصادرة الرأي الآخر وتجريم الاختلاف.

لقد برر لينين تلك التدابير لـ «حماية الثورة وحماية النفس»، وهو أمر واجب واستثنائي حسب رأي البعض، ولكن الاستثناء تحوّل إلى قاعدة، حيث استمرت الحالة الثورية مهددة، واستمر القمع وتصاعد، وبخاصة في العهد الستاليني ليشمل المجتمع ككل وليطال الحزب أيضاً، وخصوصاً بعد تصفيته الخصوم الخارجيين والفكرة ذاتها وجدت طريقها إلى الأحزاب الثورية الأخرى.

تجربة اليمن ــ رؤية شخصية

ولعل تجربة اليمن الديمقراطية هي إحدى النماذج الصارخة لمأساة الأحزاب الثورية، حيث صفّت «قبائلها» الماركسية بعضها بعضاً الواحدة تلو الأخرى، على نحو درامي مثير يذكّر برواية **الإخوة الأعداء** للكاتب اليوناني غازانتزاكي.

لقد زرت اليمن الديمقراطية في آذار/ مارس ١٩٧٤ لأول مرة، للمشاركة في ندوة دولية حول «ديمقراطية التعليم والإصلاح الجامعي»، والتقيت هناك بالقيادات الأساسية: سالم ربيع علي/ سالمين، الذي هو بمثابة رئيس الجمهورية (رئيس المجلس الأعلى)، وعبد الفتاح إسماعيل (الأمين العام)، وعلي ناصر محمد رئيس الوزراء.

وزرت اليمن للمرة الثانية في شباط/ فبراير ١٩٨٢ ضمن وفد للجنة الوطنية العراقية للسلم والتضامن برئاسة عامر عبد الله وعضوية الدكتورة نزيهة الدليمي، وللمشاركة أيضاً في ندوة دولية نظمها مجلس السلم العالمي حول «الوجود العسكري الإمبريالي في الشرق الأوسط والخليج»، وكان الرئيس حينها علي ناصر محمد، أما سالم ربيع علي فكان قد قتل عام ١٩٧٨ ونفي عبد الفتاح إسماعيل (إلى موسكو).

وفي المرة الثالثة، زرت اليمن في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ بدعوة من القيادة اليمنية في عدن، فإذا بي أشعر بمرارة غياب عبد الفتاح إسماعيل وعلي عنتر ورفاقهما الذين رحلوا بعد أحداث ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ المأساوية. ويتربع على عرش القيادة الرئيس علي سالم البيض، في حين وجد علي ناصر محمد طريقه إلى المنفى (دمشق).

وزرت اليمن (صنعاء ـ تعز) مرة رابعة في ٢٠٠١ ـ٢٠٠٢، لإلقاء محاضرات حول «القانون الدولي الإنساني» و «الإرهاب الدولي» و «ثقافة حقوق الإنسان»، فإذا برئيس الجمهورية السابق ونائب الرئيس بعد الوحدة علي سالم البيض ورفاقه يعيشون في المنفى، بسبب الصراع الداخلي الذي استمر، خصوصاً من جانب قوى التطرف والتعصب، والذي أودى بحياة الصديق جار الله عمر نائب الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني ووزير الثقافة الأسبق (الشخصية العروبية المرموقة ورجل الاعتدال والحوار)، حيث كان يعيش في المنفى (القاهرة). وإذا كان قد نجا من الموت في الاحترابات الداخلية، فإن رصاص الإقصاء والإلغاء لم يخطئه هذه المرة، في وقت بدأت الأمور تتحلحل والعائدون إلى اليمن من القيادات السابقة قد زاد عددهم، وشمل العفو الجميع تقريباً من فرقاء الصراع وبترحيب من الرئيس علي عبد الله صالح.

حزب البعث

أما في حزب البعث العربي الاشتراكي (العراق)، فقد تصارعت قياداته الواحدة ضد الأخرى وانتهت صراعاتها بأعراسٍ للدم لا مثيل لها. ففي صِدام عام ١٩٧٩ صفت القيادة بضربة واحدة ثلث أعضاء القيادة القطرية (٥ من مجموع ١٥)، وبلغ مجموع الكوادر الذين أعدموا في مناسبة واحدة ٢٢ قيادياً، وحكم على ٣٣ آخرين بأحكام ثقيلة لم يخرج منهم حياً بعد أربع سنوات سوى ١٧ شخصاً. وقد روى لي أصدقاء ممن بقوا على قيد الحياة ما كابدوه من تعذيب وظلم وهدر للإنسانية خلال فترة سجنهم، وكيف كان يموت الواحد بعد الآخر بين أحضانهم.

وهناك في تجربة حزب البعث العربي الاشتراكي (سوريا) نماذج أخرى من قسوة الصراع الداخلي واستخدام السلاح لحسم الصراع أحياناً، خاصة حركة ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٦٦، وانشقاق البعث إلى جناحين، عرف أحدهما باليساري (سوريا)، والآخر بـ «القيادة القومية التقليدية» بزعامة ميشيل عفلق، والحركة التصحيحية كما دعيت عام ١٩٧٠، والتي قادها الرئيس حافظ الأسد، حيث أزاح الطاقم القديم في إطار الصراع الحزبي الداخلي الذي حسم عسكرياً.

الحزب الشيوعي وأحزاب المعارضة

أما في الأحزاب السرية أو «المعارضة»، فحدِّث ولا حرج، ففي ضربة واحدة صُفيَّت نصف قيادة الحزب الشيوعي العراقي عشية وخلال ما سمي بالمؤتمر الرابع، وعشرات من كوادر الحزب، بحجة وجود آراء مغايرة واختلافات تتعلق بالموقف من الحرب العراقية ـ الإيرانية، وأساليب الكفاح والتحالفات والاستحواذ على أمور التنظيم والتلاعب بمقدراته وماليته.

ووصف باقر إبراهيم الموسوي أحد أقطاب الصراع في ما بعد قراراً للمكتب السياسي تم اتخاذه في وقت لاحق ممن ظل معلقاً بين القيادة الرسمية و«المخربين»، كما كانت القيادة تطلق عليهم في أدبياتها بالقول بأن خمسة اجتمعوا فطردوا خمسة، مشيراً إلى أن خمسة من أعضاء المكتب السياسي طردوا خمسة قياديين اتهم بعضهم بالعمل لصالح النظام العراقي، وكتابة تقارير عن وظيفتهم إلى الأجهزة الرسمية العراقية، في حين كانوا يرفضون كتابة تقارير مماثلة عن عملهم إلى قيادة الحزب، كما اتهم الآخرون بخرق الانضباط والتشكيك بسياسة الحزب والإساءة إلى سمعته وتسريب أسرار الحزب إلى جهات خارجية.

وتشظى حزب الدعوة الإسلامي إلى خمسة أو ستة أحزاب، ولم يبق من هيكله القيادي سوى أعضاء قليلين وأدنى مستوى من القيادات التي تركت الحزب، إلى درجة أصبحتَ لا تدري من يمثل الحزب ومن يمثل الكتل التي انشطرت عنه. وفي أحزاب قومية عربية عراقية، لم يبق من الحزب سوى اسم الأمين العام، وكانت كثرة الانقسامات والخصومات الداخلية، ناهيك عن أوضاع المنافي بعد عمليات الملاحقة والإرهاب، سبباً في تفتيت وتهميش دور هذه الأحزاب. وشجع انقسام الوضع الكردي إلى حزبين رئيسين، ومن ثم الاقتتال بينهما، إلى صعود عناصر انتهازية ووصولية، خصوصاً لملء فراغات حزبية وإدارية اقتضتها المحاصصة ونسبة الـ ٥٠ بالمئة x ٥٠ بالمئة، وهو ما يحدث دائماً في ظروف الصراع الداخلي والمنافسة السياسية، خصوصاً في غياب الشفافية والرقابة.

وهناك أحزاب نشأت في المعارضة، فبقيت تدور حول اسم الأمين العام الذي بدّل طاقم قيادته كلها ولم يبق منها أحد، ومع ذلك ظل هو بكل خيلاء يتحدث عن حركة وتيار وقوى وأمانة عامة. كما أن هناك أحزاباً غيّرت قيادتها عدّة مرات دون عقد مؤتمر أو مجلس حزبي لاختيار أعضاء هذه القيادات، وكان التذرع دائماً هو ظروف العمل السري والاستثنائي واختراقات العدو.

وكانت إحدى الحركات اليسارية (الشيوعية ـ الاشتراكية الديمقراطية) قد نشأت في أواسط الثمانينيات وطرحت برنامجاً معتدلاً باسم «المنبر» واستقطبت بعض المثقفين والحزبيين، ولفتت الانتباه إليها عربياً، خصوصاً مواقفها إزاء الحرب العراقية ـ الإيرانية والقضية الفلسطينية وغيرها، لكنها بعد سنوات اختفت ولم تبرر ذلك. وترافق ذلك مع تبديل بعض عناصرها ورحيلهم من المعارضة إلى النظام دون مسوغات تذكر، ودون أن يغير النظام قيد أنملة من أُطروحاته وسياسته الدموية ونهجه الاستبدادي.

وهكذا تحول برنامج عقلاني ومراجعة متوازنة للتجربة على الصعيدين الفكري والسياسي إلى حالة أشبه بالمناكفة والمشاكسة بين القيادات السابقة هي أقرب إلى الضياع والعبثية، بعد أن كانت المسألة تبدو وكأنها «مصارعة على الطريقة الرومانية»، حيث كان الفريقان، كل على طريقته يبحث عن مبررات لمواقفه حتى وإن كانت لدى أطراف أخرى، ولكن المهم أن لا يعطي للطرف الآخر أي فرصة لالتقاط أنفاسه قبل أن يرديه قتيلاً بالضربة القاضية، في حين كانت هناك مبررات وطنية وسياسية وتنظيمية دفعت أعداداً واسعة من قيادات وكوادر الحزب الشيوعي للاحتجاج أو الانفصال أو إعلان الموقف المغاير للقيادة الرسمية بصورة علنية.

وهناك من سار على هذه الطريقة من المجاميع اليسارية ـ الشيوعية وغيرها، والتي ظلت معوّمة، فهي مع المعارضة تتحدث بلغتها أحياناً، ومع الحكومة تحط من قدر المعارضة، ولم يكن بمقدورها اتخاذ موقف معلن وصريح بأسمائها، باستثناء بعض المواقف وعلى نحو موسمي ومن دون تبعات تذكر، وليس بمعزل عن حسابات شخصية، إلى درجة أن بعض هؤلاء اعتبروا خصمهم الأساسي هو قيادة الحزب الشيوعي والمعارضة العراقية أحياناً، في حين ظلت خصومات تاريخية دون نقد أو مراجعة. والواقع أن ما هو أساسي وما هو ثانوي كان قد استحوذ على فرقاء الصراع، إلى درجة حدوث تداخل أحياناً بين الأعداء الحقيقيين وبين الأعداء المتخيلين أو الأصدقاء أو الرفقاء، وهو ما يذكرنا بالنحت الذي اشتقه الشاعر وليد جمعة في عنوان قصيدته **الأعدقاء**، أي الاندغام والتماهي بين الأصدقاء والأعداء.

وباستعادة بعض مفردات وعناوين الصراع آنذاك، فإن بعض الجماعات اليسارية وغيرها، ظلت تناصب قيادة الحزب الشيوعي والمعارضة أحياناً العداء، وتتهمها بتهم شتى بما فيها بعض مواقفها بـ «اللاوطنية»، وإن كانت بعض مواقف الحزب الشيوعي ومواقف المعارضة يمكن نقدها بشدة، خصوصاً في التعويل على العنصر الخارجي، إلاَّ أن الأمر يستوجب نقداً ذاتياً أيضاً، فبينما هادنت بعض هذه المجاميع حزب البعث الحاكم، صبّت جام غضبها ولعناتها على قيادة الحزب الشيوعي والمعارضة.

وكذا الحال، فإن قيادة الحزب الشيوعي هي الأخرى اتخذت مثل هذه المواقف المتشددة المصحوبة بالكراهية إزاء رفاقها المختلفين معها، في حين استجابت للتعاون مع الاحتلال وحواشيه، واجدة تبريرات كثيرة لتغيير موقفها من رفضها الحرب والاحتلال، إلى الانضمام إلى مجلس الحكم الانتقالي كأحد نتائج الاحتلال. وإن كان ثمة في الأمر اجتهاد وتبرير، لكنها لم تستطع أن تغفر لرفاقها الذين لديهم آراء وأفكار واجتهادات تختلف عن توجهاتها وعبروا عنها في مفاصل تاريخية مهمة وفي مواقف لا يمكن السكوت عنها، سواء أخطأوا أم أصابوا.

الاستبداد في المعارضة

إذا كان ثمة صراع، فصراعات الديمقراطية لا بد من أن تكون سلمية، مدنية. والمبارزة لا تنتهي عادة بين قاتل ومقتول، بل هي بالنتيجة مناقشة حرة للبرنامج والرأي والخيار والاحتكام إلى الجمهور أو إلى قاعدة الحزب، وليس للأوامر الزجرية والسلطة الفوقية. وللأسف، فإن الرأي في الأحزاب الثورية بما فيها الموجودة في المنافي، كان مكلفاً، وقد لجأت قيادات هذه الأحزاب، وفي ظروف الصراع الداخلي إلى الدول المضيفة بما فيها أجهزتها طالبة منها عدم تشغيل المعارضين لسياساتها، أو إلغاء إقاماتهم، أو طردهم أو منع علاجهم، أو قطع دراساتهم، أو سحب جوازات سفرهم.

وهناك الكثير من الحوادث والمعلومات الموثقة بهذا الخصوص، ولعل رواية الشاعر الكبير سعدي يوسف **مثلث الدائرة** كانت قد خصصت صفحات عديدة تتحدث فيها عن تلك الظواهر الخطيرة ذات الطبيعة البوليسية. ولعلي هنا استذكر أيضاً ما أشيع عن تعرض كوادر «القيادة المركزية» التي انشقت عن الحزب الشيوعي العراقي عام ١٩٦٧ إلى قطع دراسة العديد منهم، ممن كانوا يدرسون في البلدان الاشتراكية، وكذلك العديد من الذين انشقوا عن الحزب الشيوعي السوري في

السبعينيات. وهناك تجارب كثيرة مماثلة استثمرت فيها قيادات الأحزاب الثورية، عناصر خارج إطار الأحزاب لحسم الصراع داخلها، كما حصل من تدخلات للأجهزة السوفياتية بالنسبة إلى الحركة الشيوعية، والمصرية بالنسبة إلى القوميين العرب والتنظيمات الناصرية، والقيادتين السورية والعراقية بالنسبة إلى البعثيين، والأجهزة الإيرانية بالنسبة إلى الإسلاميين، وغيرها.

ماركس والكتلة الشعبية

لم يستطع «الحزب الثوري» بما فيه الأحزاب الشيوعية من استيعاب الفكرة الماركسية القائلة بأن مستقبل الحزب بوصفه «طليعة» إذا جاز التعبير، سيكون رهناً بتحوله إلى «كتلة شعبية»، أي تيار عريض وواسع، وليس قصره على طبقة، إذ إنها ستضيق في نهاية الأمر. وعلى رغم أن لينين أسماها دكتاتورية الـ ٩ بالمئة ضد ١ بالمئة، أو «ديمقراطية الأغلبية» ضد الأقلية المخلوعة في محاولة لتلطيف مفهوم دكتاتورية البروليتاريا (وبهذا المعنى أراد أن يعطي لدكتاتورية الطبقة العاملة والكتلة الشعبية الطابع الديمقراطي ضد الأقلية)، إلا أن مفهومه للحزب ولدور الطليعة، ظل هو المهيمن بما يشمل الطابع القمعي للدولة ووظيفتها الأساسية إزاء الخصوم، وخصوصاً أنه قد اعتبر «مفهوم دكتاتورية البروليتاريا» ركناً أساسياً من أركان «الماركسية ـ اللينينية» في محاولة للرد على أفكار كارل كاوتسكي في كتابه **الثورة البروليتارية**، والمرتد كاوتسكي حين قال في تعريفه للماركسي: الماركسي هو الذي يعترف بالصراع الطبقي وبدكتاتورية البروليتاريا.

إن فكرة ماركس عن الحزب، أي ماركسية القرن التاسع عشر هي غيرها ماركسية لينين وستالين والأحزاب الشيوعية العربية في ما بعد. وينقل الكاتب المجدد فاضل الربيعي كيف تحوّل مفهوم الحزب إلى الرأي الواحد والزعيم الواحد عبر حوار بين إنغلز وتلميذه كارل ليبكخنت، حيث طلب الثاني من الأول برسالة رقيقة كتابة مقالة لصحيفة الحزب. وهذا ما فعله إنغلز على الفور، لكنه فوجئ بمقالته التي نشرت في اليوم الثاني وقد قطعت إرباً... إرباً. وحين تساءل في رسالة عتاب إلى تلميذه عن السبب الذي دعا محرر الصحيفة إلى التلاعب بأفكارها، ردّ هذا مفتخراً: «لقد حذفنا منها كل ما يتعارض مع خط الحزب»، فما كان منه إلاّ أن يهتف: «ومتى علمناكم ماركس وأنا أن السياسة أهم من الفكر؟».

هذه الحادثة التي نتذكرها باستمرار هي حول دور الجماهير في الحزب الثوري، وكيف داهنت قيادات جماهير غوغائية، وخصوصاً أن هذه الجماهير الغفيرة وغير المتعلمة أو القليلة المعارف قد تدفقت إلى الأحزاب لتتبوأ مواقع أساسية ومقررة في

الحياة السياسية والفكرية للأحزاب الشيوعية والثورية، مما أثر في سياساتها وجعل القيادات أسرى هذا الفهم المسطح والساذج لدور الفكر.

قرار تقسيم فلسطين: هل للتاريخ من ذاكرة؟

كنت منذ الستينيات أناقش مع قيادات وكوادر وفي اجتماعات ولقاءات موقف الاتحاد السوفياتي من قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، والعلاقة بين الأيديولوجي: والمقصود هنا هو الجانب الفكري ـ النظري، وبين الجانب العملي والسياسي واليومي، وفي كل مرة كنت أجد تبريرات ربما أشّد خطأً من الفعل ذاته. واكتملت الفكرة في ذهني بقناعات مخالفة كانت تكبر مع مرور الأيام، إلى درجة أصبحت إحدى هواجسي التي كنت أتحسسها باستمرار.

وعندما نضجت فكرتي المخالفة للخط العام، بدأت أطرحها بحذر وتردد أحياناً في أوساط ضيقة، وعلى رغم أنها كانت تلقى ترحيباً لوجود قناعات مشتركة مع أوساط غير قليلة، إلا أن طابع الإحجام عن مناقشتها و«الالتزام» بالخط الأممي كان هو السائد. وعندها لم يكن هناك من بدٍ للمجاهرة بوجهات نظري بصدد الاختلاف. وفي ما بعد أُتيح لي إلقاء محاضرة في كل من دمشق وبيروت عن «المقاربة الجديدة للموقف السوفياتي من قرار التقسيم: الفكري والسياسي» عبر نقد ذاتي وملاحظات تقويمية.

وحاولت أن أغطي الجانب الفكري بالتحليل والعودة إلى النصوص النظرية، بما فيها نصوص كارل ماركس حول «المسألة اليهودية»، وفلاديمير لينين وفكرته عن «الأمة والقومية»، وصراعه مع البوند (BUND) الذين دعوا إلى إنشاء فرع يهودي للحزب البلشفي، وفضحه لجذور الفكرة الصهيونية الرجعية؛ لكي أخطىء القرار في ضوء الماركسية، وأناقش السياسة بأبعادها المختلفة، لكني اكتشف أخطاء أخرى أشدّ خطورة في التطبيق عبر جهاز وزارة الخارجية السوفياتية و«الخبراء المعنيين»، وخصوصاً أن بعضهم (وهم الأساس لصانع القرار) كان يهودياً وربما صهيونياً، وإني لأعتبر ذلك بالنسبة إلينا نحن العرب واحداً من أخطاء القيادة الستالينية التي لا يمكن غفرانها. ولعل تلك الأفكار لم تنضج لديّ دفعة واحدة، كما لم يكن لديّ الشجاعة الكافية لطرحها كلها بصورة علنية، خصوصاً عواقبها التأثيمية، إلا أن إرهاصاتها الأولى ومشاغباتها الفكرية تمتد إلى سنوات بعيدة.

وكانت تلك الآراء قد قال بها أيضاً يفيسييف الباحث السوفياتي المعادي للصهيونية منذ أواسط الثمانينيات، المنكَّل به والمعاقب، والمقتول في ما بعد في أوائل

التسعينيات في ظروف غامضة وفي إحدى ضواحي موسكو أو بالقرب منها. وكانت صحيفة **الثورة** السورية قد أجرت مقابلة مع يفيسييف من جزأين: نشرت الجزء الأول، ولكنها لم تنشر الجزء الثاني. وكان الباحث السوفياتي قد أجرى مراجعة جريئة لموقف الاتحاد السوفياتي والحركة الشيوعية من قرار التقسيم.

لكن مناقشة الموقف السوفياتي ظل مسكوتاً عنه من جانب الغالبية الساحقة من لدن قيادات الشيوعيين والماركسيين، إذ كلما أراد أحد مناقشة هذا الموقف، انبرى له المحافظون من التيار الماركسي بالردّ، وحين ذاك تبدأ المعزوفة التي تتحدث عن مساعدة السوفيات للعرب في الإنذار السوفياتي للعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ (إنذار بولغانين)، وبعد عام ١٩٦٧ في دعم مصر وعبد الناصر في حرب الاستنزاف وإسناد منظمة التحرير الفلسطينية وبخاصة في المحافل الدولية وغير ذلك، دون إبداء أي قدرٍ من الشجاعة والحصافة في مناقشة أكاديمية موضوعية لأخطاء القيادة السوفياتية إزاء قضايانا العربية حتى بعد سقوط الاتحاد السوفياتي.

المفاعل النووي العراقي: رؤيتان أحاديتان

وفي حادثة أخرى واجهت الموقف الذي يحطّ من قيمة الفكر، فعند ضرب المفاعل النووي العراقي في حزيران/ يونيو ١٩٨١، كتبت بحثاً عن تقويم ذلك وما يترتب عليه في ضوء القانون الدولي، وطلب مني المرحوم عامر عبد الله القيادي الشيوعي المخضرم تقديمه للنشر في مجلة **الثقافة الجديدة**، لكنني فوجئت بعدم نشره على مدى عددين متاليين، وخصوصاً أن الموضوع راهني. واعتذر عامر عبد الله لأن الأمر ليس بيده، وكان من المتحمسين لمناقشة هذا الموضوع وللبحث بالذات، وقال إن «التبرير» الذي أُعطي له هو أننا نرفع شعار إسقاط السلطة. وتبين أن البحث قد يعطي انطباعاً بأن ثمة دفاعاً عن الوضع القائم، مما قد يسبب إرباكاً في صفوف قاعدة الحزب وأنصاره البيشمرغة الذين يحملون السلاح في كردستان.

واستغربت الأمر، فما علاقة ذلك بالراهن السياسي والمقالة مكتوبة بلغة حقوقية تندد بموقف إسرائيل وتعريه وتضع مسؤوليات ليس على إسرائيل فحسب، بل على حكومة العراق والبلدان العربية ممن سهل وتهاون في حماية هذا المنجز العلمي ـ السلمي ؟ ورددت مع نفسي نكتة شاعت آنذاك حول قارئ المنبر الحسيني الذي طلب منه صاحب المنزل عدم التعرض إلى من قتل الحسين ومن يقف وراءه ومن يستفيد منه، فما كان منه إلاّ أن ردّد مازحاً «الحسين انتلّ بالكهرباء ومات...!»، (أي بصعقة كهرباء). وهكذا كان الهروب من مواجهة الإشكاليات الفكرية يمر عبر تبريرات وذرائع سياسية ذات طبيعة راهنة وتكتيكية.

وللقصة طرف آخر، فالمقالة العتيدة والمعتقة حملتها ذات يوم إلى بيروت، وطلبها مني مركز الإنماء العربي في بيروت، وسلمتها إلى مديره الذي نادى على مدير تحرير المجلة التي يصدرها، وهي مجلة مرموقة أيضاً، وطلب منه نشر المقالة في العدد التالي لأهميتها، ولكنني فوجئت مرة أخرى بعدم نشرها، وإذا برئيس التحرير، وهو صديق عزيز يتصل بي ليطلب مني مع شديد الاعتذار أن أحذف منها فقرة كانت قد نددت بتهاون الحكومة العراقية في حماية هذه الثروة الوطنية، خوفاً من تفسيرها سلباً، وبالتالي قد يضعف من الحجج والأسانيد التي تدين إسرائيل باعتبارها المرتكب والجاني.

وهكذا قلت مرّة أخرى: هذه هي السياسة التي تهيمن على الفكر الذي يُبتذل في أحيان كثيرة. ونشرت البحث في مجلة **الهدف** الفلسطينية في ما بعد، وعدت وطورته لأنشره كفصلٍ مستقلٍ في كتابي **القضايا الجديدة في الصراع العربي الإسرائيلي** بعنوان: «السلاح النووي والصراع العربي ـ الإسرائيلي».

لقد أخذت أتفهم تدريجياً، وليس دون معاناة أو أخطاء، أن السياسة تعتبر تجسيداً أعلى للثقافة والفكر، لكنها في الأعم الشائع تخضع الأخير لصالحها، بل تزدريه في الكثير من الأحيان، وتلك كانت إحدى الإشكاليات المزمنة التي ساهمت في الافتراق ما بين اليومي والآني، وما بين الإستراتيجي والبعيد المدى؛ فرجل السياسة غير رجل الفكر، والباحث غير الداعية. ولعل في ذلك أحد دروس حياتي المستخلصة.

لقد هيمنت على الأحزاب الثورية فكرة أساسية، وهي كيفية الاستحواذ على الجماهير أو الاستيلاء عليها. وهذه الفكرة المحورية شكلّت هاجساً للحركة الشيوعية وللبعث، ولحركة القوميين العرب والحركة الناصرية والحركة الإسلامية، خصوصاً «الإخوان المسلمين»، وحزب الدعوة والحزب الإسلامي، ومنظمة العمل الإسلامي وغيرها؛ بينما لم يكن كامل الجادرجي أو حسين جميل أو محمد حديد من التيار الوطني الديمقراطي، وجعفر أبو التمن أو محمد مهدي كبة من تيار وطني وعروبي، يفكرون بطريقة الاستحواذ على الجماهير، بقدر ما يعبّرون عن تطلعاتها في إطار حركة النخبة. وكانت تيارات واسعة وكتل كبيرة تنحاز إليهم في إطار شعارات عامة دون التزام أو تنظيم أو أطر؛ في حين أثقلت جماهير الشيوعيين والإسلاميين والبعثيين والناصريين على أحزابها ودفعت قياداتها إلى توجهات لم تكن لتؤمن بها.

وقد عبّر أحد القياديين الشيوعيين العراقيين في حوار معي (المرحوم حسين سلطان)، عن مدى الإيمان بالكفاح المسلح والسير في هذا الطريق، خصوصاً بعد

خسائر وتضحيات كبيرة، فقال بصراحة: «لقد حاولنا الهروب من الأزمة برفع أكثر الشعارات تطرفاً ورنيناً يسارياً، وإذا بنا نكون ضحية ضغط القاعدة، لكننا واصلنا، ويقصد «المكابرة» بينما كانت القاعدة قد غيرّت رأيها ! ! وهكذا جرى تطويعها بإجراءات زجرية وإرادوية بعد أن اختطت القيادة نهجها طبقاً لمتطلبات ومداهنات القاعدة ذاتها التي كانت في المرتين الأولى والثانية هي الضحية.

وكان نتيجة ذلك «العناد الثوري»، بل المراهقة السياسية أيضاً، أن راح عشرات، بل مئات، من الكوادر في حروب جانبية ومعارك لم يكن لها من مبرر في الغالب الأعم، خصوصاً معارك بشتاشان مع قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني عام ١٩٨٣. وحصل مثل هذا الصراع بين القيادات الكردية ذاتها للاستحواذ على مناطق النفوذ وفرض الهيمنة السياسية سواء قبل عام ١٩٩١ أو ما بعده خلال تجربة الحكومة الكردية الإقليمية، إذ بلغ عدد الضحايا حسب تقديرات بعض المنظمات الحقوقية نحو ثلاثة آلاف مواطن كردي في صراع عبثي.

لقد وجد الموديل الستاليني ضالته في أحد الأحزاب القومية، حيث جرى استنساخه بطريقة فظة، بينما ذهبت حركات قومية عربية، بما فيها بعض أجنحة المقاومة الفلسطينية، في اقتفاء أثر الحركة الشيوعية بطبعة الخمسينيات، فبدأت من تجربة كانت قد انتهت. ولعل الانقسامات والتناحرات التي شهدتها المقاومة الفلسطينية وتنظيماتها مبعثها الأساسي استلهامها تجربة «المركزية الديمقراطية» في الحياة الداخلية تيمّناً بالأحزاب الشيوعية التي كانت تجربتها تصل إلى نهاياتها وتتآكل من داخلها، في حين راجعت بعض هذه الأجنحة مساراتها متخذةً من منظمة التحرير الفلسطينية و«فتح» صيغة عريضة وواسعة وكتلة شعبية تجمع تيارات على صعيد هدف مركزي واحد هو «فلسطين».

إن المعضلة هي معضلة فكرية بالدرجة الأولى والأساسية، وهي تتصل بتقديم لأولوية الفكر على السياسة، وليس العكس، فالسياسة في نهاية المطاف هي التجسيد للأفكار وللثقافة. وهذه الإشكالية، أي تقديم السياسة على الفكر والتقليل من شأنه، ظلت تهيمن على تصورات وسياسات سائر أحزاب الوطن العربي الثورية. وهكذا تفجرت في وقت لاحق مشكلات الحزب التنظيمية والموقف من الديمقراطية بسبب إشكالية علاقة الفكر بالسياسة وتقديم الأخيرة على الأولى.

الجبهة الوطنية: الصورة الأخرى

ولم تكن هذه إشكالية الحزب الثوري وحسب، بل إن جبهات وطنية وتحالفات

واسعة قامت عليها أيضاً، مثل التجربة المصرية: «الاتحاد الاشتراكي العربي»، والتجربة اليمنية: «الجبهة القومية»، وفي ما بعد «الحزب الاشتراكي»، والتجربة السورية: «الجبهة الوطنية التقدمية»، والتجربة العراقية، خصوصاً «الجبهة الوطنية والقومية التقدمية» بين حزب البعث والحزب الشيوعي عام ١٩٧٣ والتي انفرط عقدها على نحو مأساوي ودموي أواخر عام ١٩٧٨ وأوائل عام ١٩٧٩. كما شهد عقد الثمانينيات وبداية التسعينيات تجارب جبهوية وتحالفات واسعة، مثل «الجبهة الوطنية والقومية الديمقراطية ـ جوقد» عام ١٩٨٠، و«الجبهة الوطنية الديمقراطية ـ جود» عام ١٩٨٠ (التي تأسست بعد أسبوعين من الأولى)، وجبهة طرابلس (ليبيا) عام ١٩٨٣ التي ضمت ١٩ حزباً وحركة عراقية، و«لجنة العمل المشترك» في ما بعد (أواخر عام ١٩٩٠)، و«المؤتمر الوطني العراقي» في اجتماعيْ فيينا في حزيران/ يونيو ١٩٩٢، وصلاح الدين في أربيل (العراق) في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢.

ولكن هذه الصيغ جميعها عانت ضعف احترام الرأي والرأي الآخر، وضعف الممارسة الديمقراطية، بل انعدامها أحياناً، خصوصاً عندما تنعقد هذه الجبهات بين جماعات حاكمة وأخرى «محكومة». كما أن هيمنة أطراف متنفذة عليها، وعلى قراراتها وتوجهاتها وإدارتها وماليتها، كانت سبباً أساسياً في انفراط عقدها، وبالتالي إظهارها بصورة مشوّهة لنقيضها. لقد سحب وجمد نحو نصف المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي (١٩٩٣-١٩٩٦) نشاطه لأسباب سياسيةٍ جدية، وأخرى تنظيمية وإدارية وغيرها؛ وترك البعض مكانه، خصوصاً أحزاب كبرى، بل ومؤسسة له، ناهيكم عن قيادته «الثلاثية» المؤلفة من: اللواء حسن النقيب، ومحمد بحر العلوم، ومسعود البارزاني، لكنه مع ذلك ظل يحمل الاسم واليافطة نفسهما وكأن شيئاً لم يكن، طالما أراد لها المخرج الاستمرار، وطالما وجد من يواصل المهمة، حتى وإن كان بمفرده وبمعاونة حاشية من الموظفين، لتجهض تجربة تحالفية افترض فيها التنوع والتعددية والمنابر، وليس الرأي الواحد والإجماع المصطنع.

يقول فاضل الربيعي في كتاب جديد صدر له بعنوان: **من أيقظ علي بابا: النهب الاستعماري وعقلية الفرهود العراقي في زمن الاحتلال؟**، وقد نشرت منه حلقات مؤخراً في صحيفة **القدس العربي**: «إن الحزب الثوري (الجماهيري) يعيش عقدة الخوف من الخارج. والخارج ليس سوى الأفكار الهدّامة، المغايرة، المختلفة، التي تهدّد نقاوة النظرية لدى الشيوعيين، وتهدد مصير الأمة لدى البعثيين والقوميين والناصريين، وتعرض الإسلام لمخاطر البُدع عند الإسلاميين. هكذا يجد المرء نفسه في «مجتمع مغلق»، هو الحزب الجماهيري الذي تقلصت جماهيريته إلى أقصى حدّ، ولم يتبقّ سوى العقيدة التبشيرية بالخلاص، وحتى هذه فقدت بريقها أحياناً أمام

منعطفات ومتغيّرات هائلة. وحتى الجدل والحوار أحياناً يجري إخضاعه لبعض القوالب، ولا يسمح عادة بالتبادل الحر والنقاش الخصب للأفكار، فأزمة الحزب الثوري ستنتقل من مجرد أزمة داخلية إلى معضلة فكرية غير قابلة للتسوية، خصوصاً في حق الأعضاء أو أفراد المجتمع في ردّ الاعتبار الحقيقي إلى السياسة وجذرها الحقيقي كفكر، وبين مفهوم السياسة لدى القيادة كبرنامج يفوق في أهميته كل فكر».

ويواصل الكاتب حديثه (في رسالة خاصة للباحث حول الحزب الجماهيري والديمقراطية) حيث يقول: «لقد تلاشى الحزب الجماهيري فعلياً وبدأ يخرج من المسرح السياسي، وذلك بداية لعهد جديد يكون الفكر فيه هو الأساس بزوال عصر المداخن وأيديولوجيته الصارمة، وحلّ محلّه ببساطة عصر جديد يستحيل معه التوفيق بين التصورات القديمة للعالم، وبين التطورات المذهلة الجارية فيه في كل ركن وزاوية من حياة البشر».

الديمقراطية الداخلية: مبررات المصادرة

ثمة سمات مشتركة يعانيها الحزب الثوري الجماهيري، سواء كان ماركسياً أو إسلامياً أو قومياً، وعلى المستوى الموضوعي والذاتي. فمن الناحية الموضوعية، فإن معظم الحركات والأحزاب «الثورية» و «الجماهيرية» اضطرت إلى العمل السري، وذلك بسبب الإرهاب الذي تعرضت له، وقد خلقت ظروف الإرهاب أوضاعاً استثنائية وغير طبيعية ساعدت في التضحية بالديمقراطية الداخلية وبالمناخ الديمقراطي وتعددية الآراء، بحجة «الخطر الخارجي» والخوف من اختراقات العدو. وأدى هذا إلى تعزيز النزعات البيروقراطية وانتعاش الميول الفردية والذاتية، خصوصاً تقليص فرص وإمكانات المساءلة والرقابة والشفافية.

ووفقاً لادعاءات كثيرة بالظروف الشاذة والأحكام العرفية والملاحقات، تمّ تجميد الأنظمة الداخلية في «الأحزاب الثورية» تحت يافطة «الضرورات» والعمل السري وغيرها.

ولا شك في أن استمرار أوضاع وظروف العمل السري قد أدى إلى ظهور قيادات غير كفوءة وغير منتخبة وغير معروفة، من جانب جمهرة الأعضاء. وهذه بدورها قادت هذه الأحزاب إلى سياسات، إما مغامرة أو انعزالية، أي دون تقدير للظروف الموضوعية والذاتية، خاصةً في ظل نقص المعرفة وقلة التأهيل، مما شجع المزاج غير الديمقراطي داخل هذه الأحزاب، أو إلى تقديم تنازلات مجانية، ومرة ثانية بإخضاع الفكر لمساومات سياسية ظرفية وطارئة على حساب القيم المبدئية والفكرية.

وجرى الارتياب من الرأي الآخر الذي نُظر إليه وكأنه عين العدو أو الخصم أو المنحرف داخل التنظيم، مما شجع على تفشي ظاهرة الإرهاب الفكري وقمع الرأي الآخر ومصادرة الحق في التفكير، بل أيضاً تنحية المسؤولين الذين لا يتفقون مع السياسة العامة. وأصبحت تلك الظواهر المرضية بما فيها «الإجماع المصطنع» والحديث عن «وحدة الإرادة والعمل» تعني في ما تعنيه إلغاء الحق في الاختلاف.

وغالباً ما تمّت معالجة هذه الظواهر بالانقسامات والانشقاقات التي رافقتها عمليات تخوين وتأثيم وتجريم وتسريب معلومات كل طرف عن الطرف الآخر، ولا يهمّ في ذلك إن وصلت مثل هذه المعلومات إلى العدو أو الخصم أو جهاز الأمن، بل إن البعض كانوا ضحية لمؤامرات داخلية ودفعوا أثماناً باهظة وعذابات لا حدّ لها بسبب اتهامهم من جانب قياداتهم بالتواطؤ مع العدو أو تقديم اعترافات وإخفاء معلومات عن القيادة، ولعل بعضهم قد أمضى سنوات من عمره ليدفع هذه التهم عنه، وفارق الحياة وعينه على قرار قيادة الحزب لـ «رد الاعتبار» حسب المفهوم السائد.

مذكرات وتأملات: الدروس المنسية!

ومن يقرأ مذكرات هاني الفكيكي **أوكار الهزيمة** أو مذكرات زكي خيري **صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم**، وكذلك مذكرات بهاء الدين نوري ود. رحيم عجيبة **الاختيار المتجدّد**، وكتاب **سلام عادل** من جزأين بقلم ثمينة ناجي يوسف، ومذكرات صالح دكلة **من الذاكرة** ومذكرات محسن دزئي **أحداث عاصرتها** من جزأين، و**مذكرات الجواهري الكبير** من جزأين أيضاً، و**الديوان** لمصطفى جمال الدين، و**مذكرات باقر إبراهيم**، و**مذكرات خالد علي الصالح**، و**أسرار ثورة ١٤ تموز/ يوليو** لإسماعيل العارف، و**مذكرات طالب شبيب عراق ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣**، وغيرها؛ ويمكن إضافة مذكرات: **خالد بكداش يتحدث**، ومذكرات د. نبيه رشيدات **أوراق ليست شخصية**، و**كريم مروّة يتذكر**... الخ؛ من يقرأ هذه المذكرات يتوصل إلى استنتاجات خطيرة حول الطريقة التي كانت تفكر بها القيادات، حيث كان يتم ازدراء الفكر في أحيانٍ كثيرة، وتغلب التكتيكات اليومية، والظرفية، والمصلحية الضيقة، على حساب الاستراتيجي والمبدأي والبعيد المدى، ناهيكم عن الحاضنة الفكرية والأخلاقية التي لا يمكن العمل من دونها.

لقد ساهمت ظروف العمل السري في حبك المؤامرات والدسائس في الأحزاب الثورية، وتغييب الرأي الآخر وإفراغ الديمقراطية من محتواها، وغياب المصارحة وعدم الاعتراف بالخطأ، وتراجع فسحة الحرية في التعبير عن الرأي وتفشي ظاهرة

الشك واختراقات العدو. كما أدت إلى تكريس دور القيادات «الدائمة» أو «التاريخية»، حتى إن بعضها لم يغادر موقعه إلا إلى القبر أحياناً. وهذه الظاهرة ليست عربية، وليست خاصة بالحكام، بل بقيادات العديد من الأحزاب، التي طبعت حياة الحزب كلّها بطابعها. وكل ذلك يعني عدم وجود تداولية في الإدارة أو تناوبية على مستوى المسؤولية، مما يؤدي إلى تكريس عبادة الفرد، خصوصاً بوصول بعض التجارب إلى الحكم.

تجديد الشكل أم تجديد العقول؟

يتحدث البعض بزهو عن التجديد والتغيير والسماح لحرية الرأي داخل التنظيم وبحدود خارجه «شرط» عدم نقد القيادة والشخص الأول، ويتذمر في ما إذا سألته: لماذا لا يوجد مرشح آخر ضد الأمين العام أو الرئيس أو المسؤول الأول، فتلك ستكون من الكبائر. ولعله لا يتردد في الخفاء، وأحياناً في العلن، أن يتهم محدثه أو سائله بالتشكيك أو محاولة التخريب والتأليب. ويختم قائلاً: هذا هو رأي الشعب أو الحزب، وقد انتخب الرئيس أو الأمين العام بشكل ديمقراطي، فماذا تريد... أهي فوضى؟

وكان عدم انتشار المعلومات في مرحلة سابقة أو حرص القيادة على الاحتفاظ بها وتقطيرها قطرة قطرة إلى قواعد الحزب، يساهم في تجهيل القاعدة عما يجري في الحزب وخارجه. وعلى رغم أن مداهمة الثورة العلمية التقنية البيوت بما فيها غرف النوم ووجود الكومبيوتر والإنترنت، إلا أن البعض ما زال على سابق عهده وكأنه لم يسمع بعد بـ «العولمة» وهو ينتظر أخبار الحزب «الموثوقة» التي لا يرقى إليها شك. وإن صحَّحتَ أو أبديتَ له ملاحظة حول دقة المعلومات، وربما ارتباكها، فإنه قد ينظر إليك باعتبارك منحرفاً، وهو مستغرق في قناعته وإيمانه بكل كسل وخمول.

تلكم هي سمات عامة تشترك فيها الحركة الثورية، سواء كانت ماركسية أم قومية أم إسلامية، وخصوصاً في ظروف البلدان النامية، تلك التي عاش قسم كبير منها في ظروف العمل السري، والتي ما زال بعضها مهيمناً.

العلم السياسي وماذا تبقّى منه... هل يمكن استعادة الزمن؟

أخلص إلى القول: إن الديمقراطية داخل الحزب الثوري ـ الجماهيري لا يمكنها أن تتحقق إلاّ إذا أعدنا تركيب المعادلة برد الاعتبار إلى العلم السياسي، إلى الفكر بعيداً عن معاداته أو الذعر أو الهلع منه باعتباره شيئاً قادماً من الخارج، وهو مريب ومشبوه، على حد تعبير الكاتب والصحافي الراحل شريف الربيعي في تعليقه على ما

كتبه القاص محمود البياتي عن «المشبوه» في صحيفة **الحياة!**

ولن يتحقق مثل هذا الأمر إلاّ بتحول الحزب إلى كتلة شعبية تعبّر عن هموم وتطلعات الشعب بكل طبقاته وفئاته، وإعادة السياسة إلى جذرها كنشاط فكري حي. وعند ذلك يمكن للسياسة بوصفها التجسيد الأعلى للفكر والثقافة أن تتحقق. ولعل في ذلك أحد حلول المشكلة الديمقراطية على المستوى الداخلي للأحزاب الثورية ـ الجماهيرية.

وفي ختام هذا البحث، بودي أن أشير إلى أن جوانب النقد التي تعرضت لها في تقييم الديمقراطية داخل الحزب الثوري ـ الجماهيري، لا تنتقص بأي شكل كان من التضحيات الكبيرة التي قدمتها هذه الأحزاب من أجل القضية الديمقراطية ذاتها، ولكن غيابها عن المجتمع وعن الدولة، خصوصاً في ظل أنظمة شمولية وتسلطية، أدى إلى انحسارها داخل الأحزاب ذاتها. وهو ما استهدفه الباحث من عرض وتحليل واستنتاج، مبدياً قدراً كبيراً من احترام تجارب الأحزاب والحركات الثورية ـ الجماهيرية، ودعوتها إلى التجديد والنقد الذاتي واحترام التنوع والاختلاف في الرأي داخلها، وعلى صعيد الدولة والمجتمع عبر قوانين ومؤسسات ضامنة ومساءلة وشفافية، فذلكم هو السبيل للتقدم والارتقاء بالسياسة لتصبح علماً وتجسيداً أعلى للفكر والثقافة.

تعقيـــب

مفيد الزيدي(*)

كان من الأفضل لو أن الباحث أضاف إلى العنوان تطبيقاً على التجربة العراقية، حيث استخدم في أغلب الأحيان أمثلة على التجارب العراقية سواء الشيوعية أو الإسلامية أو القومية البعثية. ثم إن الباحث وضع جل اهتمامه وحديثه عن التجربة الماركسية والصراعات الشيوعية في العهد اللينيني أساساً لفهم تجربة الأحزاب الثورية العربية، وكأنه يريد أن يقول إن هذه الأحزاب استنسخت التجربة الماركسية لتطبيقها على الرغم من اختلاف الجغرافيا وبيئة الفكر بين الجانبين. ثم إن الباحث وصف حالة الأحزاب الثورية العربية، وخاصة العراق، ولم يتوقف عند إشكالية فكرية وسياسية بحاجة إلى تحليل أكثر وتتمثل في تناقض مواقف الأحزاب الثورية العربية من دعم ومساندة تطوير العلاقات العربية ـ السوفياتية عبر مختلف الحقب المعاصرة والتأييد السوفياتي للعرب والمساندة العربية للخط السياسي السوفياتي في ظل الحرب الباردة، وبين الاختلاف الفكري الأيديولوجي بين الأحزاب الثورية العربية والحزب الشيوعي السوفياتي (الأم) من حيث فروعه وجذوره في الساحة العربية، والعنف الذي لحق بالأحزاب الشيوعية العربية من قبل الأنظمة السياسية الثورية (القومية) خلال الخمسينيات والستينيات وما تلاها، بحيث همشت قيادات الأحزاب الشيوعية العربية أو قمعت وغيبت ونفيت. وما تبقى منها إما تحول إلى الاتجاه الآخر بشكل مناقض، حيث تلوّن مع الوضع المستجد متناسياً جذوره الفكرية ومعتنقاً الفكر القائم (الناصري والبعثي)، ومن تبقّى، على قلته، مارس العمل الإعلامي المحدود أوالسياسي غير التنظيمي على نطاق القاعدة الشعبية. ولا بد من الإشارة إلى أن الحزب الشيوعي والدعوة العراقيين واجها خلال الثمانينيات في الحرب العراقية ـ الإيرانية قمعاً من السلطة، وكما ذكر الباحث، مع الانشقاق الذي حصل في صفوفهما، إلا

(*) أستاذ التاريخ المعاصر، جامعة بغداد ـ العراق.

أنهما أيدا الجانب الإيراني في الحرب، مما أدى إلى الخروج عن الهوية الوطنية العراقية، وتشتت موقف الحزبين سواء في الداخل أو في الوسط العراقي الشعبي. ولا بد من الاعتراف عند تقويم تجربة الأحزاب الثورية العربية أنها لم تعرف شيئاً اسمه الديمقراطية على الرغم من رفع شعارات الديمقراطية والحرية، ولكنها في الواقع قمعت كل الأصوات المعارضة داخل الحزب الواحد أو خارجه بقسوة وبطش شديدين، ثم عادت وقمعت الأحزاب المعارضة لها عندما تسلمت مهام السلطة في هذا البلد أو ذاك بحجة القضاء على المتآمرين على الشعب والأمة، والذين يعرقلون مسيرة مواجهة الأعداء من الإمبرياليين والصهيونيين، وبالتالي لم تعرف هذه الأحزاب شيئاً من الديمقراطية، ومارست النهج الماركسي القمعي، بما فيه من استخدام القوة العسكرية، ليس ضد الشعب وحسب، بل ضد الجيران أيضاً.

يمكن أن نخلص من تجربة الأحزاب العربية الثورية بشكل عام، بأنها أحزاب شخصوية دارت في فكرها وممارساتها وهياكلها بالأغلب حول شخصية القائد والملهم والمفكر الأوحد، وصاغت سياساتها بالتالي حول هذا المضمون، ففقدت بذلك الكثير من صدقيتها حتى داخل قياداتها المبدئية التي تخلّت عنها بمرور الزمن. واقتصرت قياداتها الجديدة على الانتهازيين والنفعيين غير المبدأيين الذين أثبتت التجارب أنهم في أول محنة يواجهها البلد ينقلبون بالاتجاه المناقض فكراً وممارسةً، وبالتالي فقدت الأحزاب الثورية رصيدها الجماهيري وقاعدتها الشعبية التي من المفترض أن تدعمها وتؤيدها، وبات البديل هو استخدام الإرهاب الفكري والقمع السياسي كبديل لإسكات الرأي والرأي الآخر، وإلحاق الجميع سواء بالقبول أو الإكراه بمسيرة الحزب، وتحشيد كل الطاقات على أساس: لا للتعددية السياسية أو الحزبية، ولا للرأي الفكري الحر، ونعم من أجل التعبئة ضد الآخر العدو الإمبريالي والصهيوني؛ في حين أن الطرفين الأخيرين لم ينالا شيئاً مقارنة بما أصاب الآخر العربي من تدمير وقتل، أو الشعب من قمع وتجويع وتهجير واستباحة، بدأت ولم تنته إلى الآن.وقد غاب الفكر الحر عن ممارسات الأحزاب الثورية العربية، وجرى النظر بعين من الازدراء واللاجدية، بل الاتهام بالمؤامرة، ضد أي رأي مخالف حتى وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه، وبخاصة التجربة العراقية. وتبيّن أن الكثير مما قاله وصفق له الانتهازيون كان مجرد مرق لا نصيب له في أرض الواقع، فلحقت بالبلدان والعباد والأمة كارثة لم تشهد لها مثيلاً منذ غزو هولاكو لبغداد عام ١٢٥٨ ميلادية، وبقي هذا الشعب والأمة يدفعان الثمن باهظاً في الحاضر والمستقبل.

والسؤال المطروح الآن في علاقة الحزب الثوري بالديمقراطية هو بعدما حصل بالعراق هل يعي الثوريون العرب ما حدث؟ إني أرى أن من تبقّى على الساحة العربية

من أحزاب ثورية وأنظمة ثورية بحاجة وعلى نحو سريع إلى تنظيم لتجاوز محنة العراق والاستفادة من الدرس القاسي والعصيب، وإعادة النظر جدياً وبسرعة وجرأة في الفكر والممارسة. وليس عيباً المواجهة والمكاشفة والاعتراف بالأخطاء قبل فوات الأوان، بل يجب عدم دفن الرؤوس بالرمال كالنعامة. إن الجماهير العربية بحاجة إلى إعادة نظر حقيقية ومصارحة على أساس حرية الرأي والرأي الآخر، وحق الفكر الآخر في طرح آرائه وإبداء وجهات النظر بعيداً عن الإرهاب الفكري والقمع. وبذلك تكتسب الحزبية الصدقية بين الأعضاء وبين الشعب، لتعبّر عن طموحات الشعب والأمة دون مزايدات، ويتم ربط الفكر بالسياسة على أساس الواقعية. فلا بديل من الديمقراطية كممارسة وفكر للعرب اليوم، وخاصة الأحزاب الثورية، وترك النهج الماركسي الدكتاتوري الذي ألحق بالأمة النكبات والكوارث وما زال. وهذا الشعب يدفع الثمن دون أن يكون بيده شيء يفعله سوى تلقي الضربات والكوارث وهو صابر ومحتسب. فكفى العرب مذلةً وهواناً.

المناقشات

١ ــ عبد النبي العكري

أعتقد أن تعاطي عدد من البحوث مع انعدام الديمقراطية في الأحزاب العربية تاريخياً هو تعاط خارج السياق التاريخي، للأسباب التالية:

أ ــ إن الوعي السائد حتى وقت قريب ليس وعياً ديمقراطياً، لا في المجتمع ولا في الأحزاب ولا في النخب السياسية.

ب ــ إن المهام التي تصدت لها الأحزاب حتى الستينيات هي مهام التحرير من الاستعمار أو مقاومة الأنظمة العميلة أو القضية الفلسطينية، وهذه تقتضي أدوات حزبية تنظم المقاومة المسلحة أو حرب التحرير، حيث تُستبعد الديمقراطية هنا برهة.

ج ــ إن هناك قيماً متأصلة في المجتمع العربي: قيم الأبوية والعصبوية، وضعف مؤسسات المجتمع المدني.

إن الديمقراطية كقيم وثقافةٍ وممارسة ومؤسسات جديدة علينا وتحتاج إلى تأصيل؛ وليس ذلك مبرراً لعدم البدء حتى من الصفر بالنسبة إلى أحزاب الإسلام السياسي، فالمشكلة مضاعفة بوجود المرجع، إذ إن المرشد الديني لا يرد له رأي، وفئة رجال الدين لهم الغلبة على رجال السياسة في الحزب.

٢ ــ سعيد محمد الشهابي

ما ذكره الأخ عبد النبي فيه الكثير من الواقعية، ولكن فيه إشكالية أخرى. فنحن عندما نتكلم على الديمقراطية، فإننا نقصد الديمقراطية الليبرالية السائدة حالياً في العالم. إننا نتكلم الآن على الديمقراطية لأن هناك هيمنة سياسية وعسكرية واقتصادية للولايات المتحدة وأوروبا بشكل عام على العالم، وبالتالي فإن ذلك يساعدهما على فرض نظامهما السياسي. فمثلاً في الأيام التي كان فيها توازن سياسي استراتيجي بين الشرق والغرب كانت الشيوعية تعد في نظر الكثيرين بأنها النظام

البديل للديمقراطية الليبرالية، وكان هناك من يتبناها على نطاق واسع في العالم. أقول إن الديمقراطية الليبرالية بتعريفها غير منتمية فكرياً، ويمكن مواءمتها لتناسب أوضاع بلداننا بشرط أن يكون هناك وعي للجانب الأيديولوجي بشكل خاص. فمثلاً الحزب الشيوعي لديه أطروحة أيديولوجية، ولديه نموذج للحياة وتصور لنظام اقتصادي وفق نظام عقيدي، وكذلك الحزب الإسلامي الملتزم عقيدياً، وبالتالي لا أعرف كيف يمكن دمجها في الديمقراطية الغربية إلا على أساس اعتبارها آلية وليس عقيدة. وبالتالي فنحن اليوم نرى الأحزاب الشيوعية تتحدث عن الديمقراطية، وهما في الأساس نظامان متناقضان من الناحية الأيديولوجية ويفترض أن يكونا متناقضين حتى يتخلى الشيوعيون عن شيوعيتهم ويتخلى الإسلاميون عن إسلاميتهم. ما ذكره الأستاذ عبد النبي عن وجود المرجعية هو أيضاً قضية موجودة ولا تزول إلا إذا تخلى الشيوعيون عن شيوعيتهم ولم يعد عندهم مرجعية فكرية وعقيدية. والأمر نفسه ينطبق على الإسلاميين، فإذا تخلُّوا عن عقيدتهم الإسلامية ومرجعيتهم الدينية، عندها من الممكن في تلك اللحظة أن تتحول الليبرالية الديمقراطية إلى نموذج ممتازٍ وجيدٍ بالنسبة إلى كل منهما، ويمكن الالتزام بها. هذه إشكالية حقيقية. أنا لا ادرِّي كيف نخرج منها وكيف نمازج بين ديمقراطية ليبرالية، وأحزاب وانتماءات عقيدية دينية فكرية سياسية، خصوصاً مثل الشيوعية والإسلام.

٣ ــ الصادق الفقيه

الحديث الذي تفضلت به المنصة حول تعريف الحزب مسَّ وضع الحزب الديمقراطي، والنماذج التي قدمت والمداخلات الأخيرة طرحت إشكاليات. أتصور المرجعية لا تنفي في اعتقادي المثال الديمقراطي الذي تحدث عنه الأخ الكواري. إن الذي يختار الانتماء إلى حزب يختار ذلك بحريَّة، ويختار ذلك رغبة في خدمة الهدف الذي يعمل الحزب من أجل تحقيقه لأن اختيار المرء ينبع من عقله. لكن تطور الأحزاب بأشكال مختلفة وظروف مختلفة وأيديولوجيات مختلفة، تتجه اتجاهاً صاعداً نحو فرض الامتثال على العضو الذي يبحث عن المثال داخل هذا الحزب الذي اختاره، سواءً كان شيوعياً أم إسلامياً أو خلافه. قرأت مؤخراً بعض ما سمح بنشره من أوراق المفكر الروسي بليخانوف الذي ذُكر اسمه في ورقة د. عبد الحسين. قرأت الملاحظات التي قال بها حول التجربة اللينينية بعناية كبيرة؛ ولكن بعد إجراء الكثير من المقارنات مع حالات أخرى. وإذا أخذنا فقط المصطلحات التي ذكرها بليخانوف في ما يتعلق بالحزب الشيوعي الروسي، فإننا نجدها تنطبق على كل الأحزاب العقائدية بما في ذلك الأحزاب الإسلامية عندما تصل هذه الأحزاب إلى

السلطة. الاعتراف السياسي بالآخرين يتم من قبل الحكم أو سلطة الحكم، وعندما تصل الأحزاب إلى الحكم تظهر كل الأمراض التي ذكرت في ورقه الدكتور عبد الحسين، فهي أمراض تتشابه فيها كل الأحزاب. ولا اعتقد أن الواقع الاجتماعي الذي تحدث عنه الأخ مؤخراً في تعقيبه هو الحاكم لهذه الحالة اللاديمقراطية، لأننا إذا أخذنا السودان مثالاً نجد أنه مجتمع فيه تنوع يمكن أن يجعله ذا قدرة عالية جداً على العيش مع الحالة الديمقراطية على المستوى الاجتماعي، ولكن هذه الديمقراطية لا تصل بالدفع المطلوب إلى الممارسة السياسية. فنحن ديمقراطيون في كل شيء، فهذه الحالة الاجتماعية الموجودة التي شكلها التنوع الداخلي للمجتمع السوداني تفرض أحياناً سلطتها على هذه الأحزاب، ولكن التكوينات الداخلية للأحزاب الموجودة في السودان جميعاً فيها هذه الأمراض... ديمومة أو استمرارية الزعيم الحاكم، سواء كانت أحزاباً طائفية ديمقراطية، أو أحزاباً أيديولوجية، تتشارك في هذه الأمراض والقسمات المضطربة نفسها، يعني أننا نرى هذه العيوب في كل أحزابنا على رغم أن المجتمع السوداني، مقارنة بالبلدان العربية الأخرى، يعتبر أفضل حالاً. إن حالتنا فيها قدر عالٍ من المثالية، أعني أن يجتمع خمسة رؤساء سابقين في السودان في قاعة واحدة، فهذه حالة غير موجودة في أي مكان آخر في وطننا العربي، لكن هذا وحده في اعتقادي لا يصل بنا إلى مستوى الممارسة الديمقراطية التي نرجوها، ولا ينتقل بنا إلى الممارسة السياسية كممارسة ديمقراطية راشدة داخل الحياة السياسية بشكل عام، وداخل الحياة السياسية داخل الأحزاب المختلفة في السودان.

٤ ـ صباح المختار

أشار الأخوان عبد النبي وسعيد الشهابي إلى ما يفيد أنه قد يكون هناك تعارض بين الديمقراطية ومبادئ الأحزاب الإسلامية مثلاً، أو الشيوعية. كما فهمت القول إنه قد يكون على تلك الأحزاب التخلي عن مبادئها كي تكون ديمقراطية، لأن هناك تعارضاً بين مبادئها والديمقراطية.

إذا صح فهمي لما قيل، فإني بدأت أخشى أن يكون هناك خلط بين مفهوم «الالتزام الحزبي» و«الممارسة الديمقراطية»، ففي تقديري أن الأحزاب لها مبادئ ومفاهيم وسياسات على كافة أعضاء الحزب الالتزام بها والدفاع عنها، وإلا فعليهم أن يتركوا الحزب إلى حزب آخر.

أما الممارسة الديمقراطية فهي أسلوب وآلية للوصول إلى تنفيذ المبادئ والمفاهيم.

٥ ــ حمزة الحسن

عندي بعض الملاحظات في ما له علاقة بالحركات الإسلامية. ابتداءً أود أن أقول إن الحركات الإسلامية مجملاً يبدو أنها استنسخت التجربة اليسارية استنساخاً جيداً، وحسب تجربتي الشخصية أتحدث. إن ما قاله الإخوة قد رأيناه بشكل واضح. إذا كانت التيارات اليسارية غير ديمقراطية فالآخرون مثلها، ولقد أضافوا فقط الصيغة الإسلامية المنبثقة من الحديث ومن التراث الإسلامي على آلية الحزب، وبالذات الحزب الجماهيري. الإخوة تحدثوا أيضاً عن الأحزاب. الأستاذ عبد الحسين، الحركات الإسلامية مجملاً ليست أحزاب نخبة بالمعنى الواسع؛ إن لها امتداداً جماهيرياً، وأنا لا أعلم ما إذا كان من الممكن أن يكون هناك حزب جماهيري، وفي الوقت نفسه حزب ديمقراطي إن صح التعبير.

في الغالب أرى أن الأحزاب التي تعتمد الجماهير وتقوية جماهيرها تعتمد خطاباً مبسطاً، تعتمد لغة مبسطة، تعتمد لغة شعاراتية، تعتمد لغة تحريضية، تعتمد لغة تضليلية أحياناً. طبعاً هذه الأساليب تتبع أحياناً، وحتى إن الأحزاب الديمقراطية تقوم بشيء من هذا. لهذا ظهر عندنا نحن على الأقل في الحركات الإسلامية نمطان: نمط حزب الله، إن صح التعبير، وهذه تجربة حزب الله وجدت كحالة في إيران، وهي حالة حزبية كانت تعتقد بأن بنية الحزب ذاته لا تنسجم على مجتمعاتنا القبلية والمحافظة، فتحركت للبحث عن تفعيل المؤسسات العامة من باب الحسينية والمسجد. ولكن كان عندنا نموذج آخر، وهو حزب الدعوة، وحزب الدعوة في العراق هو حزب قوي وحزب فيه صفة الحزب كآلية.

نجد أيضاً أحزاباً أخرى مثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، رحمة الله على مؤسسه الذي اغتيل. هذا حزب تجد فيه الصفة العائلية، فأنت حين تنتمي إلى حزب الدعوة تكون مختلفاً عما اذا كنت تنتمي إلى المجلس الأعلى حيث عائلة الحكيم. في هذا الموضوع أيضاً، هناك إشكالية بالذات في الأحزاب الشيعية، وهي قضية المرجع والحزب؛ هناك إشكالية فعلاً أدت إلى تفكيك حزب الدعوة، مثلما قال د. عبد الحسين، إلى خمسة أحزاب: إنه الولاء للحزب أو للمرجع، فهل الحزب أداة بيد المرجع أم هو بيد قيادته ويلتزم بآليته الخاصة؟ ولهذا يكون المرجع عادة بديلاً من الحزب، أو يستخدم الحزب كأداة لمشروع مختلف تماماً عما يطرح نفسه لـه. على العموم هناك إشكاليات كثيرة في الحركات الإسلامية، ولكنها في الصفة العامة لا تخرج عن طبيعة الأحزاب العربية عموماً، وعن طبيعة مجتمعاتنا التي هي ليست ديمقراطية، وعن أجوائنا السياسية التي هي أيضاً سلطوية وغير ديمقراطية.

٦ ــ فايز الصياغ

أعتقد أن الإشكالية الكبرى في تناول الديمقراطية داخل الأحزاب العربية ــ وهذا ما تبدى في بعض الكلمات التي استمعنا إليها الآن وأشار إليها د. علي خليفة الكواري في مقدمته أيضاً ــ هي أن للديمقراطية في الأساس مفهوماً محدداً. وهذا المفهوم في ظني يبتعد عن المفهوم الإسلامي أو الحزبي الضيق المرتبط بفئة اجتماعية معينة، فالديمقراطية مفهوم في الأحزاب الإسلامية مرجعيته العليا فوقية وعلوية أيضاً، سواء أكان ذلك باللجوء إلى كتاب الله أو السنّة أو مصدر علوي آخر. والديمقراطيات التي عهدناها أيضاً في الأحزاب العربية هي مرتبطة بفئة اجتماعية محددة، سواء كانت الكادحين أو الشغّيلة في الأحزاب الشيوعية، أو بالجماهير الكادحة مثلما يقال في مناسباتهم. أرجو الإشارة أيضاً إلى أننا نتحدث عن طيف ديمقراطي داخل مختلف الأحزاب والتيارات، وليس هناك حزب أو تيار ديمقراطي شائع، أو سيكون شائعاً في الأحزاب العربية أو حتى في المجتمعات العربية في المستقبل.

٧ ــ علي ربيعة

عند الحديث عن الليبرالية يجب أن نفرق بين الليبرالية التي عهدناها منذ سنين، والليبرالية الجديدة التي يعيشها المجتمع الغربي في الوقت الحاضر. يجب أن نحدد ونفرق بين هذين المفهومين؛ فما يعيشه الغرب في الوقت الحاضر هو الليبرالية الجديدة المفتوحة التي تشهد أعلى مراحل الرأسمالية وطغيان المؤسسات الكبيرة (Corporations) على العمل السياسي في الوقت الحاضر. فلم يعد هناك تأثير للأحزاب السياسية إلا من خلال هيمنة المؤسسات الكبرى في الولايات المتحدة والعالم الغربي. وبالتالي يشهد العالم الغربي عزوفاً عن الأحزاب السياسية التي عهدناها، وتركيز المجتمع الغربي على منظمات المجتمع المدني في الوقت الحاضر. وهذا يعطينا دليلاً على المفارقة العجيبة في الوقت الذي ينفر المجتمع الغربي من الأحزاب على اعتبار أنها تخدم الرأسمالية في الوقت الحاضر من مجتمع الرفاهية. هناك هيمنة فظيعة. ما أود الحديث عنه والتطرق إليه بعد هذه المفارقة بين ما نعيشه في المجتمع العربي والمجتمع الغربي، هو أن أحزابنا السياسية هي نسخة طبق الأصل لأنظمتنا السياسية. وفي الوقت الذي تعيش أحزابنا السياسية مأساة النظم القمعية وهي لم يرتفع مستواها للحديث عن كيفية مجابهة هذه الأنظمة والتصدي لها من أجل الإصلاح والتغيير، نشهد صراعاً شبه مكشوف بين الأحزاب السياسية نفسها، وكأن الأحزاب السياسية في الوطن العربي أصبحت هي الهدف وليست أداةً للتغيير. وهنا

يأتي الحديث عن الكتلة التاريخية التي تطرق اليها عبد الحسين شعبان، فهل يا ترى في قدرة المجتمع العربي الحديث تنمية الكتلة السياسية التي تنشد التغيير وتخلق الجبهة العريضة لمجابهة هذه الأنظمة التي ترفض التغيير؟ أم الحديث يقتصر على الأحزاب السياسية وتطويرها في الوقت الحاضر؟

٨ ــ خالد سليمان

يبدو أن هناك نوعاً من التناسي أو التجاهل لمسألة كون الأحزاب السياسية في المقام الأول، تنظيمات مؤسسية. وعندما نتحدث عن تنظيمات مؤسسية، فإننا نتحدث عن مبادئ وقوانين وعلاقات بيروقراطية مقننة ومنظمة ينبغي على أعضاء التنظيم الالتزام بها، إذ تقف مثل تلك الضوابط حائلاً دون انفلات الأمور وتسيبها في التنظيم، ودون تحوله إلى شلة يحق لكل من فيها أن يغني على ليلاه!. ولا ينبغي أن يعني امتثال تلك التنظيمات بتلك القواعد الباعثة على الاستقرار والنظام وضبط سير العمل، تخلياً عن ممارسة الديمقراطية فيها، لتصبح الديمقراطية هنا بمثابة الآليات التنظيمية التي تنظم عمليات تنفيذ تلك القواعد وتطبيقها، حائلةً دون اللجوء إلى التزمت والتسلط واستغلال السلطة في تفعيل تلك القواعد من جانب، وموفرة قدراً مناسباً من المرونة وإمكانيات الإبداع والتجديد في التنظيم من جانبٍ آخر.

٩ ــ سعيد محمد الشهابي

ما ذكره الأخ الكريم الأستاذ صباح فيه قدر من الصحة، ولكن أعتقد أن فيه إشكالية أساسية. مسألة المرجعية تبقى أساسية، ولكي نوضح نعطي مثلاً: حزب إسلامي قام، وقال مصدر الشرعية لحزبنا أنه هو حكم الشريعة. إذا أردنا أن نطبق الممارسة الديمقراطية كما هي في الغرب، فلنفترض أن هناك مائة شخص صوت منهم ٨٠ على إلغاء الشريعة من الأجندة، فإن هذا الحزب القائم على أساس أن الشريعة هي مرجعيته الأساسية له حق الفيتو، أي أن الأعضاء لا يحق لهم أن يصوتوا على هذه المبادئ. هذا يعني أن كماً كبيراً من المبادئ له علاقة بالشريعة، ولا بد من أن يخضع لهيمنة الدين على الممارسة داخل الحزب. وعندما يصل هذا الحزب إلى الدولة، فالأعضاء ليس لهم الحق في أن يتجاوزوا مبدأ تطبيق الشريعة بهذا المعنى. وبالتالي أنت تصدر الحكم والأكثرية يصوتون عكس هذا الحكم، ويعترضون على تطبيق الشريعة. فهل من حق الجماهير أن تصوت على عدم تطبيق الشريعة أو أنه ليس لهم الحق في ذلك؟ هنا الإشكالية. أنا أعتقد أنها مشكلة كبيرة لأي حزب عقائدي ملتزم إسلامي أو شيوعي. الحزب الشيوعي يواجه الإشكالية نفسها: فإذا أراد أن يطبق

المساواة الاقتصادية، وجاءت الممارسة لتنفي المساواة الاقتصادية، أظن ستكون هناك إشكالية. وبالتالي فما تمارسه أية دولة إسلامية قائمة على أساس الشريعة مثل السودان أو إيران في مجال تطبيق قانون العقوبات الإسلامي، إنما تمارسه على أساس أنها إنما تمارس الديمقراطية. ولكن هذه الديمقراطية لها حدود، ويجب أن لا تتعدى هذا السقف، وبالتالي فالديمقراطية، في نظر الأحزاب العقيدية، تمارَس في المجالات التي تتعارض نتائجها مع أحكام تلك العقيدة وقيمها. وبالتالي فالإشكالية قائمة. أما إذا عدنا إلى الممارسة الديمقراطية، فأنا مع الممارسة الديمقراطية، ولا أقبل أن يكون هناك نظام مستبد، لأن الاستبداد مرفوض في الإسلام أو في الشيوعية أو في أي مكان، ويجب أن يكون مرفوضاً. الاستبداد والقيادات التاريخية التي تبقى مدة خمسين سنة أو ثلاثين مسيطرة، هي من ضمن هذا الاستبداد المرفوض تماماً، ولكن الإشكالية تبقى قائمة.

١٠ ــ أحمد مالكي

في سياق ما ذكر حول المرجعية بالنسبة إلى الأحزاب، أود أن أشير إلى أن مشروع قانون الأحزاب في المغرب ينص على مجموعة من الثوابت يستلزم من جميع الأحزاب المغربية إقرارها قبل ممارسة أي نشاط سياسي. وقد أوردها المشرع في الفصل الثاني كما يلي: «الحزب السياسي هو اتفاق طوعي بين مجموعة أشخاص طبيعيين تحركهم الأفكار نفسها والرغبات نفسها، ويكتسي طابع الديمومة والاستقلالية، بهدف المشاركة في الحياة السياسية الوطنية عبر تمثيل المواطنين في البرلمان وتأطيرهم في إطار احترام نظام الدولة المَلَكي والوحدة الترابية والدين الإسلامي والقوانين السارية المفعول، ونظام الديمقراطية الليبرالية التعددية القائم على الانتخابات الحرة والنزيهة». لذلك، فالاعتراف بالحزب، كتنظيم سياسي، يمر عبر اعترافه هو الآخر بهذه الثوابت، وهو ما يفسر بقاء بعض التنظيمات دون ولوج دائرة الشرعية، كما هو حال «جماعة العدل والإحسان».

١١ ــ علي خليفة الكواري

أود أن أشير إلى عدد من النقاط في سياق النقاش الدائر:

الأولى: نحن في مشروع دراسات الديمقراطية نتحدث ونأمل ونعمل من أجل مقاربة إشكاليات الديمقراطية حتى تصبح الممارسة الديمقراطية ممكنة التطبيق والقبول في مجتمعاتنا العربية. هذه قضية أساسية، وهذا الأساس الذي التقينا عليه. وبالتالي، فإن غير المؤمن بالديمقراطية في الأساس قد يكون مفيداً جداً حضوره ونحن نرحب

به، ولكنه في الحقيقة لا يستطيع أن يساهم كثيراً في مقاربة إشكاليات الديمقراطية. وسعياً منا إلى معرفة التحفظات على الديمقراطية، عقدنا لقاءً خاصاً طرحنا فيه الاعتراضات على الديمقراطية، ودعينا الأشخاص المعترضين وطرحنا مقولاتهم وناقشنا اعتراضاتهم واعتبرنا بعضها إشكاليات لا بد من مقاربتها حتى توطن الديمقراطية في البلدان العربية.

الثانية: إن وجود الأحزاب الديمقراطية قضية أساسية وجوهرية إذا كنا بالفعل نهدف إلى دولة ديمقراطية، ففي الدولة الديمقراطية لا يجوز أن يكون فيها إلا أحزاب ديمقراطية، لأنه من حق أي من تلك الأحزاب أن يصل إلى الحكم ولن يطبق الحزب الفائز على الشعب أكثر مما يطبقه بين أعضائه، وبالتالي في تقديري أن الأمل أو العمل من أجل دولة ديمقراطية هو أساساً يبدأ بالعمل من أجل الحزب الديمقراطي، كما أن قيام الدولة الديمقراطية يتيح الفرصة لقيام أحزاب ديمقراطية. لا شك في أن هناك إشكالية أحزاب ديمقراطية في دولة غير ديمقراطية. ولكن أيضاً هناك إشكالية أن تنشأ دولة ديمقراطية من دون حزب ديمقراطي. وقيام هذا الوضع مثل البيضة والدجاجة، ويؤدي إلى إشكالية، وعلينا مقاربتها أساساً إذا أردنا دولة ديمقراطية.

الثالثة: إن كون الحزب ديمقراطياً أو غير ديمقراطي ليس سُبَّة. قد يكون حزباً ديمقراطياً وقد لا يكون ديمقراطياً باختياره، ولكن لا يجوز أن نسمي غير الديمقراطية ديمقراطية، فكل ما هو غير ديمقراطي غير ديمقراطي وانتهى الموضوع. والديمقراطي عليه أن يلتزم بشروط أساسية وجوهرية لأن الديمقراطية نظام محدد له مبادئ ومؤسسات وآليات، أولها أن لا يكون فيه سيادة لا للفرد ولا للقلة على قرار الجماعة إن كانوا شعباً أو كانوا حزباً أو غير ذلك من التنظيمات السياسية. وربما يعتقد البعض بضرورة وجود سلطة لفرد ما على الجماعة، وفي هذه الحالة وبصرف النظر عن موقفنا من هذا النظام، فإنه بكل تأكيد ليس نظاماً ديمقراطياً. يلي ذلك التأكد من وجود عدد من الضوابط التي يضمنها الدستور، منها حكم القانون وعدم الجمع بين السلطات وضمانات الحريات العامة وتداول السلطة وفق انتخابات حرة ونزيهة بشكل دوري.

الرابعة: إنه ليس من الضرورة أن تكون الديمقراطية مربوطة بالعلمانية. إن العلمانية مصطلح خاص بأوروبا في فترة معينة، والحقيقة أن الكثير من الإخوان الذي يشاركون في حوارات المشروع يرجون عدم تصنيفهم مع الآخرين تحت هذا المفهوم. وإذا كان هناك من يصف نفسه بأنه علماني، فهذا من حقه، ولكن ليس من حقه أن يطلق هذه التسمية على الآخرين. وكذلك لا يحسن بالذين يطلقون العلمانية

ومتشابهاتها، ومثلها الإسلاموية ومتشابهاتها بصيغة الذم، ألاَّ يطلقوها على كل من لا يطلقها على نفسه صراحة. إن استخدام هذه الألقاب أصبحت إلى حدّ كبير ممزقة ومفرقة، وخطابها يعيق جهود بناء نوع من الكتلة التاريخية التي نتكلم عليها. فليس بالضرورة أن تكون الديمقراطية علمانية ومن حق الناس أن يتمسكوا باختيارهم. مثلاً بإمكانهم أن يقيدوا القرار الديمقراطي بما يرون مصلحة أو ضرورة له بموجب دستور ديمقراطي طالما أن مثل هذه القيود تلبّي ثوابت المجتمعات ولا تلغي ثوابت الديمقراطية. وأيضاً ليس بالضرورة أن تكون الديمقراطية ليبرالية بالمعنى الغربي للحريات الفردية المطلقة، فالديمقراطية قابلة للتقييد في هذا الجانب، وبالتالي ليس بالضرورة أن تكون الديمقراطية، سواء كانت في حزب أو غيره، ديمقراطية علمانية وليبرالية. وفي تقديري أن هذه هي من القضايا التي يجب أن نحرر الديمقراطية منها إذا كنا نريد أن نعمل لها أرضية حقيقية في دولنا، وهي مصطلحات لسنا مجبرين على استخدامها. هذا ما أردت أن أقوله. وعلينا تنقية خطابنا منها والحد من تأثيراتها السلبية في عملية الحوار الموضوعي المسؤول.

١٢ ــ خديجة صفوت

إذا كنا نتكلم باعتبار ما كان، فقد كان في مرحلة معينة لا تقاس بما نحن عليه الآن. فقد انقضت تلك المرحلة ومعها الزمن الذي يمكن به أن يتصل بما كان. وحيث كانت كافة المؤسسات والتنظيمات قد خرجت تاريخياً من رحم الدولة القومية، فقد عُصف بالدولة القومية. وكانت الأحزاب في الغرب أحزاب الملك، حتى حزب المعارضة كان يسمى حزب الملك. والأحزاب التي نتكلم عليها حتى الستينيات وحتى السبعينيات كانت أحزاباً قومية. وخرجت عندنا من الدولة القومية الفطيرة الرخوة أو حتى من معطف سلطة الاحتلال بليلٍ عشية «الاستقلال السياسي». فقد أعاد الاستعمار إنتاج السيناريو الأوروبي الغربي، فباتت الأحزاب أحزاب سلطة استعمارية أو أخرى، وبقيت أحزاب سلطة استعمارية إقليمية بالتماس والوكالة (Regional Sub-imperialist Powers)، وصولاً إلى حلول هيمنة الولايات المتحدة عالمياً بصورة معلنة. الآن عندنا احتلال مباشر عنيف وتنويعات عليه.

وتتمأسس المحنة فوق إشكالية أن الأحزاب السياسية نشأت عندنا في الزمن الضائع بين قيام وسقوط الدولة القومية. وكانت الدولة القومية عندنا على حداثتها الشديدة، وبقيت حتى انحلالها تباعاً جملة اعتراضية في الزمان ــ في النص ــ في السردية التاريخية الخاصة بنا وبالعالم. ولذلك، على الرغم من الإرث الحزبي الغني، سواء كانت الأحزاب تعبيراً عن حركة وطنية أو مقاومة استعمار، أو بوصفها صنيعة

الأخير، فقد كانت الأحزاب وبقيت مخلوقات تقف بأقدام مترددة تعبة فوق عتبة الحديث دون أن تعين على التعرف موضوعياً على دروبه خارج علامات مرور المدلسات المفهوماتية المنهجية. دعنا نعترف أن بعض أحزابنا كان مصنوعاً، فقد صنع الاستعمار أحزاباً قبل أن يخرج، وأعطاها اسماً ووضع لها أجندة، وباتت معظم الأحزاب السياسية تراكماً في وتكريساً لما بعد «استقلال سياسي» كتبت له بريطانيا أكثر من ٥٠٠ دستور في جميع مستعمراتها عشية مغادرة المستعمرات، وهي التي لا تملك حتى اليوم دستوراً مكتوباً بهذا الوصف. وهذا ما فعلته أمريكا في اليابان وألمانيا، وفي الفيليبين وماكاو، وفي حوشها الخلفي في أمريكا اللاتينية، وما تفعله أمريكا في العراق وباكستان، وما تهفو إلى عمله في الشرق الأوسط. فقد تعيّن الاختراق الاقتصادي بتنويعاته على تشويه معظم أحزاب الحكومة وأحزاب المعارضة، وتطيح اعتبارات المزيد منه بأحزاب الحكومة وأحزاب المعارضة حسب الطلب!

المهم أن شرط أو مرحلة الديمقراطية الليبرالية الدستورية البرلمانية انقضت بدرجات المقياس في كل مكان منذ منتصف خمسينيات القرن العشرين، وقد تنقضي تلك المرحلة تباعاً. وتتمثل الديمقراطية الآن على نحو غير مسبوق في ما أُسميه بالديمقراطية ما بعد الليبرالية. وتتمأسس الأخيرة على المفهوم الأمريكي للديمقراطية الذي هو الاقتراع كل أربع سنوات على تنويعة من الجمهورية الرئاسية التي تأتي بزعيم مدعوم من المؤسسات الكبرى المالية والأعمال الكبرى في الدول الغنية، وبتواطؤ نظائر تلك المؤسسات في الدول المفقرة. ولا يمنع تدخل الدول الغنية ـ أمريكا بمساعدة بريطانيا ـ مباشرة حد الاجتياح مثلما حدث في التشيلي وهاييتي ولاوس وغرب أفريقيا. . . الخ. فالديمقراطية على الطريقة الأمريكية تنكر أي تنويعة عداها، أو أي ديمقراطية أخرى وتجرمها. إنها حكاية منتهية.

وأتصوَّر أن الحديث عن الديمقراطية الآن ينبغي أن يأخذ في اعتباره العصف المنظم بالديمقراطية، حيث احتلت الديمقراطية ما بعد الليبرالية مكان نظيرتها السابقة، أي الديمقراطية الليبرالية البرلمانية. وقد باتت الأولى عبارة عن تمثل لسلطة تكاد تحتكرها جماعات وأفراد غير منتخبين يقفون خارج الأحزاب والبرلمان وفوق الخدمة المدنية، ولا يخضعون للمساءلة أو المراجعة. وتتساءل إحدى الصحف البريطانية هذا الصباح ما إذا لم يعد واضحاً بصورة كافية من هو رئيس الوزراء ومن هو مستشاره؟ وما إذا كان على توني بلير – الذي بات يبدو في آخر الأمر رهيناً بسلطة مستشاره اليستير كامبيل ـ أن يقدم كشف حساب لاليستير كامبيل أو العكس. فقد كان بلير يبدو وكأنه هو الذي قدم حساباً للمستشار حتى يرضى الأخير فلا يغضب

عليه. تتمثل ظواهر مماثلة في كل اتجاه، وهي ظواهر مهولة وكبيرة إذا ما تمثلت في أمريكا، مما يلاحظه الناس في كل مكان.

ففي ما يخص ما إذا كانت هناك اعتبارات متشاركة بين معظم أحزاب الديمقراطية الليبرالية البرلمانية، وما إذا تعيّن علينا بناء ديمقراطية كمثل الطعام السريع (Fast Food) أو الجاهز (Take Away)، أو نأخذ عن تجربتنا الجمعية في السلطة والمعارضة، نلاحظ كيف يخلق الواقع الموضوعي للمجتمعات المسماة «نامية» ما يشارف حالة من الفِصام الديمقراطي. ويعبر الفصام المذكور عن نفسه بوصفه محصلة لعجز في الموازنة بين ما هو خصوصية تاريخية ثقافية، وما هو مفروض بشرطيات البنك الدولي أو برؤوس الصواريخ المنضبة ذرياً رادعاً. وعلى رغم أننا لم نهدم ديمقراطية كانت موجودة فأحللنا مكانها أنظمة لاديمقراطية، إلاّ أننا نطالب في مصادرة على مطلوب الديمقراطية بديمقراطية غير قابلة للوجود كواجهة مظهرية. فلم تكن هناك ديمقراطية إبان الاستعمار حتى نهدمها. والوقع أننا لا نحاول بناء الديمقراطية من العدم بالمحاولة والخطأ وحسب، وإنما في مواجهة على الرغم من انتفاء شرط بناء الديمقراطية.

المأساة الأخرى أنه حتى المجتمع المدني الذي أُبقي حضرياً ترفَّع عن الريف بوصفه مجتمعاً حضرياً فعلياً، وعلى تراث الريف الذي يعمر بالتعددية ويفيض ـ في ما خلا أوقات الشدة والأزمة ـ بالتسامح وبالأشكال التنظيمية والحكم الشعبية التي عصمت المجتمع على مر آلاف السنين. ويغدو المجتمع المدني في معظمه، وأهمّه تجمعات مدنية حضرية في المدن جاءت من المدينة، كان لدينا نحن سكان المدن أعداد كافية منه لتكوين تراتبات مجتمع مدني يحرس الديمقراطية التي هي أبعد من الأحزاب السياسية. وأُجادل أن تغييب المجتمع المدني الموضوعي يُيسر مصادرة الديمقراطية بمحض حل الأحزاب السياسية بدليل، فما تنفك الانقلابات العسكرية توقف الحركة الشعبية في بيداء التنظيم والفكر الانقلابي في كل مرة. هذا ناهيك عن مسألة الأمية التي لا نتطرق إليها، وهى في ازدياد منذ نهاية الثمانينيات على الأقل. مثلاً في السودان زيادة ما يلبث التسامح الاجتماعي والديمقراطية الاجتماعية ـ اللذان يمارسان بسخاء وغنى خارج العمل السياسي ـ أن يقفا خارج باب الحزب. فإذ يصدر الحزب عما يسمى حديث أو حداثة، يوصد الباب في وجه التقليدي بوصفه تخلفاً. فتغدو الحداثة ضد التقليدية، والعكس صحيح في طلاق بائن. فهو يعني أنه يصادر كل ما هو تقليدي باسم الحديث والدولة الحديثة والحزب الحديث وعضوية التنظيمات الحديثة والقوى الحديثة.

وأزعم أنه لم يتيسر الوقت ولا الجهد ولا قيض الصبر على العمل الشعبي

لتكامل التجربة الديمقراطية بمكوناتها الاجتماعية التعددية الثقافية المتسامحة، والمستعارات التي فرضت عليها و/ أو اخترقتها. ذلك أن معظمنا تعين على تراكمية موروثات من الخارج خطأً على تلك المكونات. فقد كانت تكاملية التجربة الديمقراطية وما تبرح تُقصى في بلادنا إلى حيث بيداء مبادرات وبدائل مستراب بها. ويدرك معظمنا اليوم أن تكاملية التجربة بالوصف أعلاه حَرية بأن تغدو أبعد تطويراً للإرث المحلي وأكثر إغناءً له، فأعمق توفراً على عصمة التجربة. فاستعصاؤها بالمكون المحلي بخصوصياته المحلية حريٌ على الارتهان بما يجتاحها من خارجها ومن خلفها ومن بين يديها.

١٣ ــ ثناء فؤاد عبد الله

أعتقد أننا ونحن نناقش الديمقراطية داخل الأحزاب العربية، فإن خلفية هذا الأمر وهدفه هو بحث الواقع الديمقراطي الحزبي وارتباطه بالتحول الديمقراطي في الواقع العربي حالياً. والنقطة التي أود الإشارة إليها هي: هل نحكم على «ديمقراطية الحزب» من منطلق اعتبار الديمقراطية عقيدة وأيديولوجية وجزءاً أساسياً من فكر الحزب وتوجهاته، أم نحكم على ديمقراطية الحزب من واقع اعتبارها أسلوب عمل وإجراءات معينة تسم أسلوب عمل الحزب داخلياً بالديمقراطية؟ السؤال آلياً جاء من منطلق الشروط التي عرضها د. الكواري حول سمات ومميزات الحزب الديمقراطي.

إن المعيار الذي نحكم به في حدّ ذاته قد يجعلنا نضل أو نتوصل إلى أحكام غير سليمة على الأحزاب. والنموذج الواضح في هذا الأمر هو الأحزاب الإسلامية.

١٤ ــ جورج القصيفي (رئيس الجلسة)

أود أن أبدي بعض الملاحظات:

النقطة الأولى: هل يمكن أن يكون هناك ممارسة ديمقراطية داخل الأحزاب في المجتمعات المتخلفة؟ وهل أن الممارسة الحزبية في البلدان المتقدمة هي ممارسة ديمقراطية دائماً؟ هل أن الممارسة الديمقراطية داخل الحزب الشيوعي الفرنسي مثلاً هي نفسها داخل الحزب الديغولي الفرنسي؟ الجواب عن السؤال الأول هو بالإيجاب، بمعنى أنه يمكن لأحزابنا في مجتمعنا المتخلف أن تكون لها ممارسة ديمقراطية داخلية، وهذا يعود إلى نضج ووعي القيادة الحزبية، ويعود إلى الإرادة الذاتية للقيادة. أما الجواب عن السؤالين الثاني والثالث، فهي بالنفي. ما أود أن أركز عليه هنا هو العنصر الذاتي للقيادة الذي بوسعه أن يتحرك ضمن هامش معين، دون أن يتخطى الإطار العام.

النقطة الثانية: لا أعرف إذا كان د. عبد الحسين قد قدم لنا عرضاً لفكرة الحزب كما طُرحت في الأدبيات العالمية. سؤالي هو: هل هناك من دراسة حول كيفية اتخاذ القرارات داخل المدارس الفكرية/ الحركات العربية كالمعتزلة أو الأشاعرة أو القرامطة؟ هل كان هناك فعلاً استماع للرأي الآخر ومشاركة فعلية في اتخاذ القرارات؟ أطرح ذلك للتأكيد مع ضرورة ربط الحاضر بالماضي؟

النقطة الثالثة: أعتقد أن المسألة ليست «من يقف مع الشريعة ومن يقف ضدها»، فقد طرح الموضوع بهذه الطريقة خطأ. الموضوع الأساس هو كيف نفهم الشريعة وكيف نطبقها؟ وأود أن أشير هنا إلى كتاب للإمام محمد شلتوت، رحمه الله، وهو بعنوان **الإسلام عقيدة وشريعة**. في هذا الكتاب يذكر الإمام شلتوت، بالاستناد إلى الخليفة عمر بن الخطاب، أن يد السارق قد لا تقطع في بعض الحالات.

النقطة الأخيرة: هي أنه مهما اختلفت مشاربنا الفكرية، سواء أكنا قوميين أم إسلاميين أم ماركسيين، علينا أن نتحلى بالفكر النقدي. فعلى سبيل المثال لا الحصر، غيّب الشيوعيون العرب فكرهم النقدي عندما طُرح موضوع تقسيم فلسطين، بينما قام الشيخ عز الدين القسَّام بمقاومة التقسيم. ويمكن انتقاء العديد من الأمثلة في كافة الأحزاب العربية، حيثما ينعدم الفكر النقدي.

١٥ ــ عبد الحسين شعبان (يرد)

أعتقد أن هذه الملاحظات والتعقيبات مهمة وتناولت موضوعات من زوايا أخرى؛ قسم منها إضافات، وقسم منها توافقات، وقسم منها اعتراضات على ما ورد. وأنا سعيد أيضاً أن أسمع وجهات نظر عديدة ومختلفة إزاء تجارب مختلفة أيضاً، سواء شخصية أو نظرية عامة عاشها كل منَّا أو قرأها أو درسها أو بحث فيها. وأتفق مع الأخ عبد النبي العكري حول موضوع دراسة الظاهرة في ظرفها التاريخي في سياق التاريخ، وليس خارج سياق التاريخ نحن الآن في قراءة ارتجاعية للماضي. وبالتالي عندما نقدم مثل هذه القراءة الارتجاعية للماضي، فإننا نقدم أيضاً نقداً للفكر السائد آنذاك انطلاقاً من التطورات والمتغيرات والمستجدات التي حصلت. ولهذا علينا أيضاً مثل ما قال د. جورج القصيفي أن نعلي موضوع الوعي النقدي، وأن نعالج مثل هذه الظواهر برؤية نقدية ضمن هذه القراءة الارتجاعية.

الورقة تحدثت أيضاً عن ظروف موضوعية وذاتية دفعت الأحزاب السياسية اليسارية والإسلامية والقومية إلى سلوك كهذا، ظروف خارجية معروفة، وظروف داخلية معروفة؛ ضمن هذه الظروف الداخلية، دعني أقول بسرعة إن ظروف العمل

السري نفسها، والإرهاب المنظم من قبل دولة يحكم الأحزاب فيها الخوف من اختراق العدو، كان ذلك وباستمرار هاجساً ومبرراً لأن تنتهج هذه الأحزاب أقصى درجات السرية، وأحياناً تغييب فرص بعض المشاورات الضرورية لاتخاذ القرار خوفاً من بعض اختراقات العدو، وهذه عوامل خارجية تضاف إلى العوامل الداخلية التي ساهمت في غياب الديمقراطية داخل الأحزاب السرية.

يضاف إلى ذلك أحياناً وتحت هذه المبررات أن تستخدم القيادة هذه الوسائل ذريعة أو عصا لقمع الرأي الآخر. ونشأت أمراض كثيرة داخل هذه الأحزاب، من الشللية إلى التكتلات، إلى مصادرة الرأي، إلى اتهام الرأي الآخر بطريقة ارتيابية، إلى كون الرأي الآخر يصب في مصلحة العدو إلى آخره. وأعتقد أن هذه المسألة من المسائل التي واجهت بعض جوانب هذه القضية، وأدت إلى صورة من صور غياب الديمقراطية في الأحزاب السياسية.

مسألة أخرى أيضاً، تتعلق بموضوع النفوذ الذي تتولاه أو تحصل عليه القيادات لعدة أسباب: السبب الرئيسي في تقديري هو الذي يحصل عند غياب مسألة التداول أو التناوبية في قيادة هذه الأحزاب. فمثلاً، قيادة حزب تستولي على الحزب لمدة ثلاثين عاماً أو خمسة وثلاثين عاماً، وبالتالي تتكون لها مرجعية ونفوذ على أعضاء الحزب الجدد أو على القيادات الجديدة. قسم من هذه المرجعيات يعتمد على المراتبية التنظيمية وعدم تولي مسألة الإدارة تناوبياً أو تداولياً، والقسم الثاني يعتمد على جوانب تقديسية سواء كانت اجتماعية أو دينية. على سبيل المثال، هناك زعيم ديني مثل السيد محمد باقر الحكيم ابن زعيم ديني، ومرجع أعلى للشيعة في كل العالم العربي والإسلامي. فمكانته ونفوذه وغير ذلك تختلف عن أي قيادي إسلامي في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وجاءت هذه التراكمية تاريخياً ضمن سياق تاريخي؛ أو زعيم مثل البارزاني نفوذه داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني يأتي من سياقات كثيرة: سياقات اجتماعية، وسياقات دينية، وسياقات قبلية، وسياسية. ووزن ذاك السياسي داخل قيادة الحزب السياسي يأتي من أسباب كثيرة، لكن واحداً من الأسباب أيضاً هو الغياب المبدئي للتناوبية والتداولية. ومثلما أشار د. علي، هناك غياب آلية لتنظيم علاقة الأعضاء بعضهم مع بعضهم عبر الشفافية وعبر مبدأ المساءلة، وهذا مبدأ ضروري لمحاسبة القيادات. فعدم تحديد الفترة الزمنية للقيادة بدورتين أو ثلاث دورات على سبيل المثال، يجعل هذه القيادة مفتوحة إلى ما لا نهاية، أي إلى مدى الحياة أحياناً، وهذه الظاهرة ليست فقط موجودة لدى الأنظمة الملكية، بل لدى الأنظمة الجمهورية، بما فيها رؤساء الجمهورية وبجانبها قيادات وأحزاب تتشبث بالقيادة من كيم ايل سونغ إلى خالد بكداش الذي تولّت زوجته مكانه في منصب الأمين العام بعد وفاته.

وبمناسبة الحديث عن خالد بكداش، صحيح أن خالد بكداش كان سوفياتياً أو يعتبر الولاء للاتحاد السوفياتي هو معيار الشيوعية، لكنه كان معتداً برأيه واتخذ مواقف مخالفة للرؤية السوفياتية أحياناً على الأقل، أستطيع أن اذكر منها ثلاثة مواقف:

١ ـ اتخذ موقفاً رافضاً لحل الأحزاب الشيوعية الذي تولاه بوناماريوف عام ١٩٦٤، عندما دعا إلى حل الأحزاب الشيوعية للاندماج في تجربة الديمقراطيات الثورية (المحلية) القومية، كما سميت في الجزائر وفي مصر. أريد أن أقول: عندما نحاكم موضوع الديمقراطية الداخلية، فلنحاكمها من خلال منهجية الأحزاب نفسها. على سبيل المثال، عندما يقول لينين أن لا طريق للوصول إلى الاشتراكية غير طريق الديمقراطية، نحاكم الحزب الداخلي من خلال هذا السياق الذي يفترض وجود رأي ورأي آخر، ويفترض تداولية، ويفترض تناوباً، وهو الذي تحدث عنه أيضاً ماركس في مفهوم الكتلة؛ هذه الكتلة الواسعة الحقيقية. في حوار مع قيادات الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية، وقيادات اليمين الديمقراطية في بداية الثمانينيات، كان همها أن تتحول إلى أحزاب ماركسية بالطبعة السوفياتية. أحزاب كثيرة تذرعت بظروف العمل السري لعدم تبديل القيادة ولعدم إجراء انتخابات. من الذي منع الحزب الشيوعي السوري ولمدة ٢٥ عاماً من ألا يعقد مؤتمرات، أو الحزب الشيوعي العراقي على سبيل المثال، وخصوصاً أنه قد مرت بالعراق وسوريا فترات كان يمكن لهذه الأحزاب أن تعقد مؤتمرات علنية، وليست مؤتمرات سرية حتى وإن كانت أحزاباً سرية؟ المركزية الديمقراطية سواء كانت في أحزاب قومية أو أحزاب إسلامية، فقد جرى اقتباسها من الأحزاب الشيوعية بطبعة متخلفة، وبعد أن وصلت الأحزاب الشيوعية إلى طريق مسدود. نذكر هنا تجربة حزب البعث في العراق عام ١٩٦٣، والتي حلت مسألة الخلاف الداخلي بقوة السلاح، حيث أجبر بعض القياديين من الحزب قيادة الحزب «التاريخية» على الرحيل بطائرة إلى إسبانيا، ثم رحل الجزء الآخر من القيادة الجامعة.

الملاحظة الأخيرة: إذا كنت تسمح لي، أنا مع دراسة الحركات في تأريخنا لحركة الزنج ولمحمد بن علي صاحب الزنج الذي استولى على البصرة بحركة ثورية وحكمها ١٥ سنة بما سمي بشيوعية السلاح والمرأة، وجرى الحديث عنها، وأيضاً ظروف التنظيم الداخلي لمثل هذه الحركات. وهذا يقودنا إلى مجال آخر، يمكن أن يخصص مشروع الدراسات الديمقراطية، يا د. علي، أحد اللقاءات السنوية لدراسة هذا الموضوع في تراثنا العربي والإسلامي، وقضية الديمقراطية ضمن تجربة مثل هذه الحركات.

٢ ـ موقف خالد بكداش من طريقة التطور الرأسمالي الذي دعا إليه المنظرون

السوفيات، حيث اتخذ قراراً بمعارضته علناً، مما اعتبر في أواسط الستينيات تحدياً للمرجع الأممي ولمركز الحركة الشيوعية.

٣ ـ أما الموقف الثالث، فكان معارضة خالد بكداش لفكرة البيروسترويكا التي دعا إليه غورباتشوف في أواسط الثمانينيات، بل إنه كان من أشد المشككين بها، خاصةً وقد رافقها هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل، كما حذر من اختراقات الصهيونية للأجهزة السوفياتية، وبخاصة ما سمي بالتجديد والعلانية.

وإذا كان هذا الموقف يشكل جموداً، فإنه في الوقت نفسه يضع خالد بكداش في إطار الاجتهاد والتحدي، وتلك من سماته، وإن كان متجبّراً ومهيمناً على الحزب الذي كان التمجيد الشخصي وعبادة الفرد اثنتين من سماته الأخرى.

١٦ـ يوسف الشويري (تعقيب ختامي)

أنا غير مسؤول عن الأوراق التي قدمت، وبالتالي غير ملزم بالرد على كل النقاط، إنما أحب أن أعلق على بعض الأوراق والتعليقات. الأخ عبد الحسين شعبان قدم ورقة غنية جداً في معلوماتها، وأحب أن أثني على أسلوب عرضها وتوثيقها، وأنا معه في تركيزه على المركزية الديمقراطية وتأثيرها بالنسبة إلى الحزب الثوري. والفكرة الأخرى هي الخوف من الخارج والتدقيق بكل كلمة يكتبها أو يقولها شخص. ويلاحظ المثقفون العرب عادة أنهم أكثر حرية عندما يذهبون إلى دول في الخليج. مثلاً يمكن أن يتحدثوا مع شيخ أو أمير أو حاكم بكل ما يخطر في بالهم؛ ولكن إذا ظهروا في دولة ثورية أو كانت ثورية في الماضي، فيجب أن يراقبوا كل كلمة يقولونها، وتحمل معاني قد لا تحملها بالنسبة إلى نظام محافظ. وهذه الظاهرة قد تستحق الدراسة. ولكن بالنسبة إلى ورقة الأخ عبد الحسينً، فهناك انطباع عام لكل من تبنى الديمقراطية في هذه الأيام أن عليه أن يتخلى عن كل ثورية وعن كل عنف وعن كل مجابهة مع الطرف الآخر. وأعتقد، أن هذه المسألة يجب أن نتوقف عندها قليلاً لأن الحزب الثوري لم ينته يوماً في التاريخ، ولن ينتهي دوره في التاريخ ما دام هناك احتلال أجنبي، وما دام هناك حركة صهيونية، وما دام هناك استغلال داخلي في بلد عربي. وبالتالي يجب ألا نحول فكرة الثورة إلى إكراميات، وهذا أعتقد أنه خطأ تاريخي، ونواجه الآن عدداً من المستجدات في الساحة العربية، قد لا تجدي معها الديمقراطية. أما بالنسبة إلى ما ذكره الأخ سعيد الشهابي حول الماركسيين والإسلاميين، فإما أن يتبنوا الديمقراطية، وإما أن يبقوا على عقائدهم، وإنه في معظم الأحيان لا يمكن التوفيق بين أيديولوجيات معينة و«ديمقراطية». وأعتقد أن هذا الكلام سليم من الناحية المبدئية، فمثلاً إذا اعتقد أصولي إسلامي وليس مسلماً

بالمطلق أن تطبيق الشريعة هو مسألة منوطة بأمير الجماعة مثلاً، وأن أمير الجماعة يتلقى إلهاماً معيناً من الله بطريقة لا يعلمها أحد، فهنا قد يحدث تصادم بين الديمقراطية وبين الأصولية الإسلامية. ولكن الأيديولوجيات عامة تجري مصالحة مع الواقع. الماركسية أجرت مصالحة مع الواقع، وحدث هذا عملياً في دول أوروبية عديدة، وحدث في السابق في أمريكا اللاتينية. وهناك أحزاب ومنظمات إسلامية أجرت مصالحة مع الواقع وقبلت الديمقراطية واستطاعت أن تعيد تقويم بعض المفاهيم. ومن هذه الزاوية لا أعتقد أن هناك تناقضاً قائماً وعدائياً بين الديمقراطية مثلاً والإسلام، أو بين الديمقراطية والماركسية. والماركسيون والإسلاميون يستطيعون إذا شاؤوا حل هذه الإشكالية لتبني الديمقراطية مع إعادة تأويل المطلقات التي يؤمنون بها. لا أريد أن أتوقف مطولاً عند الحديث عن السودان، ولكني أعتقد أن ما قاله الإخوة السودانيون حول التساهل الاجتماعي في السودان وعدم التساهل السياسي شيء ما آخر. هذه ظاهرة موجودة وقائمة وهي تستحق التوقف عندها، وهذا ما كان دائماً يحيرني كمراقب للوضع السوداني: أفراد سودانيون شيوعيون ومن حزب الأمة ومن الحزب الاتحادي ومن أصحاب حسن الترابي وآخرون، يلتقون اجتماعياً وعائلياً ويتزاورون، وهناك علاقات طيبة ومستمرة في ما بينهم. ولكن مع ذلك تستمر الأحزاب الطائفية في السودان ويستمر العداء، ولا توجد داخل الأحزاب حتى الآن علاقات ديمقراطية سليمة جادة بما فيها الحزب الاتحادي الديمقراطي. وأختم بكلمة أخيرة حول الأوراق التي قمت بعرضها، وأعتقد أن الورقتين تمثلان شهادتين؛ أي أن الشخصين اللذين قدما هاتين الورقتين تكلما عن خبرة شخصية داخلية، ويجب أن نقرأ هاتين الورقتين من هذه الزاوية. مع ذلك أعتقد أن هناك بعض التشدد من قبل الأخوين في معالجة الوضع الداخلي لكل من حركة القوميين العرب والحزب الشيوعي السوري. ولكن يبدو أن هذه المسالة يجب التعايش معها.

القسم الثاني

مـن تجـارب البلـدان العربيــة فـي المغــرب

الفصل الرابع
الديمقراطية داخل الأحزاب وفي ما بينها في المغرب: حزبا الاستقلال والاتحاد الاشتراكي نموذجاً(*)

أمحمد مالكي(**)

مقدمة

حظي سؤال الديمقراطية بقدر وافر من الأهمية الفكرية والسياسية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين(١). فقد بدا الوطن العربي وكأنه يكتشف لأول مرة قيمة الديمقراطية ويسعى إلى اختبار تأثيرها، علماً أن مجتمعات عديدة جعلت منها لازمة التطور منذ قرون.

ولأن كان الاهتمام بالديمقراطية متزايداً على خلفية فهم طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم والسعي إلى إعادة بنائها نظرياً وفكرياً عسى أن تستقيم على صعيد الممارسة والتطبيق، فإن قدراً ملحوظاً ظل بارزاً وملموساً بالنسبة إلى الديمقراطية في غير ثنائية حاكم ـ محكوم، كما هو حال مؤسسات المجتمع من أحزاب ومنظمات وروابط وجمعيات، بسبب أن الثقافة السياسية السائدة حوّلت موضوع الدولة واكتساب السلطة محور اهتمام النخب العربية ومناط تفكيرها، لذلك كان تأخر سؤال الديمقراطية في الدولة والمجتمع مضاعفاً ومعقداً.

(*) نشرت هذه الدراسة ضمن ملف «الديمقراطية والأحزاب في الوطن العربي» في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣)، ص ٩٨ ـ ١٤١.

(**) مدير مركز الدراسات الدستورية والسياسية، وأستاذ العلوم السياسية، جامعة مراكش ـ المغرب.

(١) انظر على سبيل المثال الاهتمام المتزايد بقضية الديمقراطية لدى العديد من الدوائر الأكاديمية ومراكز البحوث والجمعيات الثقافية من قبيل: منتدى الفكر والحوار في المغرب الأقصى، ومركز دراسات الوحدة العربية، ومنتدى العالم الثالث.

تنطلق الورقة البحثية من فرضية انتساب الدول العربية، من حيث قضية الديمقراطية وما يتفرع عنها، للإشكالية نفسها وإن اختلفت مسارات التطور وتباينت تجارب الممارسة. فالوطن العربي يعاني، بدرجات متفاوتة، من عجز بيِّن في موضوع الديمقراطية[٢]، حيث لم تتحول هذه الأخيرة قيمة يتمثلها الناس ويدافعون عن استمرارها، ويعتبرونها جزءاً من كينونتهم وضرورة لوجودهم.

يتأسس على ما سلف أن الأحزاب السياسية، باعتبارها وسائل للمشاركة وآليات للتعاطي مع الشأن العام، تعكس بامتياز واقع سؤال الديمقراطية في النظر والتطبيق العربيين. فباسم التنمية والتحرر هيمن شعار «الثورة» على أداء جل الأحزاب العربية المعارضة، وأصبح طريقها إلى السلطة وامتلاك الدولة[٣]، ولم يدر في خلدها أن هناك بدائل أخرى ممكنة، كما هو حال الانتخابات التنافسية، مما يفسر اكتشافها المتأخر للديمقراطية. ومع اعتمادها هذه الأخيرة خياراً ومقصداً، غدا عصياً عليها الانخراط عميقاً في دينامية التغيير الديمقراطي السلمي، بسبب ثقل ضغط منطق الثورة وصعوبة تجاوزه لامتلاك أسس ثقافة التنافس والمشاركة.

إن انتساب الأحزاب السياسية في المغرب الأقصى إلى الإشكالية نفسها التي أطَّرت سؤال الديمقراطية في الوطن العربي وحكمت أبعاده ونتائجه، لن يحول منهجياً دون إبراز «خصوصيات» التجربة المغربية وعناصر تميزها في هذا المجال. فمن النقط القوية التي تستلزم فرز ما هو خاص عما ينتمي إلى المشترك ويتوحد معه، جذور الفكرة الحزبية في المغرب وأسس ميلادها وطبيعة مسارها وأيلولتها ونوعية العلاقة التي ربطتها بالملكية ومؤسسة الدولة. بيد أن الانتقال من العام إلى الخاص، والتشديد على أهمية فرز الثاني عن الأول حين نروم القيام بمقاربة علمية للأحزاب المغربية من زاوية واقع الديمقراطية داخلها وفي ما بينها، تقتضي تحديد مواصفات الحزب الديمقراطي وشروط وجوده واستمراره.

١ـ عرَّفت **الموسوعة السياسية** الحزب بالقول: «الحزب السياسي هو مجموعة من الناس ذوي الاتجاه الواحد والنظرة المتماثلة والمبادئ المشتركة يحاولون أن يحققوا

---

(٢) انظر: «الحكم والتنمية الإنسانية،» في: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة** (نيويرك: البرنامج، ٢٠٠٢)، الفصل ٧، ص ١٠١ ـ ١١٦.

(٣) انظر: عبد الإله بلقزيز، «أزمة المعارضة السياسية في الوطن العربي،» في: **المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية**، تحرير عبد الإله بلقزيز (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ١٣ ـ ٢٦.

الأهداف التي يؤمنون بها، وهم يرتبطون بعضهم ببعض وفقاً لقاعدة أو قواعد تنظيمية مقبولة من جانبهم تحدد علاقتهم وأسلوبهم ووسائلهم في العمل»[٤].

ينطوي التعريف أعلاه على ثلاثة عناصر هي بمثابة المقومات الضرورية لنشوء الحزب وميلاده: جانب الفكر والأيديولوجيا التي تجمع الأعضاء وتصوغ مشروعهم السياسي، وعنصر الأهداف والمقاصد التي يناضلون من أجلها، ومقوم التنظيم الذي يعضد لحمة الحزب ويضمن تماسكه.

فالحزب، خلافاً لغيره من التنظيمات، يتأسس على جملة تصورات هي في حكم «العقيدة» بالنسبة إلى الأعضاء، كما يقوم على أهداف جوهرها السعي إلى امتلاك السلطة وإدارة دواليب الدولة، علاوة على مبدأ التنظيم الذي يضفي على نشاطه قدراً من العصرية والعقلانية. بيد أن هذه المقومات لا تكفي كي يتمتع الحزب بميسم الديمقراطية ويوصف بها، فالديمقراطية قيمة وجوهر وليست شكلاً أو مظهراً، والحال أن أحزاب كثيرة في الغرب والوطن العربي امتلكت مقومات النشوء، فتطورت وتوسعت دائرة نفوذها، دون أن تنغرس الديمقراطية في ثقافتها وتغدو قيمة مشتركة لدى أعضائها. فقد شهدت أوروبا ـ مهد الظاهرة الحزبية ـ تنظيماتٍ وأحزاباً أعاقت الديمقراطية وأشاعت التفكير الشمولي، وقتلت روح الاجتهاد والاختلاف. والحالة نفسها عاشتها المجتمعات العربية بدرجات متفاوتة، وما زالت تتوق إلى الخلاص منها، والقطيعة مع إرثها.

فكما أن للديمقراطية جوهراً ومعنى، فللحزب الديمقراطي بدوره مواصفات وضرورات. وكما تتأسس الديمقراطية على التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، واحترام حقوق الإنسان، يقوم كيان الحزب الديمقراطي على مبدأ الشرعية والشفافية الداخلية وقاعدة التعددية وآليات التداول على القيادة[٥].

لم تخل الكتابات التأسيسية حول الظاهرة الحزبية من التأكيد على المقومات اللازمة لقيام الحزب ونشوئه والشروط الضرورية لامتلاكه صفة الديمقراطية[٦].

---

(٤) انظر: **الموسوعة السياسية**، تحقيق عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، ٧ مج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤)، ص ٢٢٨.

(٥) إسماعيل صبري عبد الله، «الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية وفيما بينها،» **المستقبل العربي**، السنة ٧، العدد ٦٤ (حزيران/ يونيو ١٩٨٤)، ص١٥٦ وما بعدها.

(٦) انظر: Maurice Duverger, *Les Partis politiques*, sciences politiques (Paris: A. Collin, 1951), et Robert Michels, *Les Partis politiques; Essai sur les tendances oligarchiques des démocraties* ([Paris]: Flammarion, [1971]).

فالجدل الحالي في الغرب تجاوز مستوى التساؤل عن مستلزمات الحزب ومواصفات الديمقراطية فيه، بسبب قدم الفكرة الحزبية في مجتمعاته وانغراس قيمة الديمقراطية في الوعي والممارسة[٧]. موازاة لذلك، نلاحظ وجود حاجة ملحة إلى ضرورة استعادة هذا النقاش في ضوء ما آلت إليه التجارب الحزبية العربية، سواء تلك التي كرست باسم التنمية والتحرر، نظام الحزب الوحيد، أو التي دعت إلى التعددية دون التوفق في توفير شروط الاختلاف والتنافس، أو التي حولت الحزب والدولة كياناً واحداً، فشجعت على خلق قدر كبير من الانصهار والمماهاة بينهما.

ـ فلكي يكتسب التنظيم صفة الحزب الديمقراطي، يحتاج إلى شرعية تبرِّر وجوده وتضفي المشروعية على استمراره. فالتفاف الناس حول حزب ينضوون تحت لوائه، لم يكن مجرد نزعة عفوية أو نزوة دون معنى، بقدر ما كان خياراً إرادياً وواعياً سعوا من خلاله إلى الدفاع عن جملة أهداف ومقاصد ومطالب، هي من قبيل المشروع المجتمعي الذي ترفعه شريحة أو طبقة وتناضل من أجل انتصاره. فالحزب هنا يستمد وجوده من حاجة الناس إليه، غير أن شرعيته تصبح ديمقراطية حين يلتزم على صعيد الممارسة، باحترام أسس التعاقد الذي أعلنت ميلاده، أي الدفاع عن المشروع المجتمعي الذي تكاتف أعضاؤه من أجل بلورته وصياغة محاوره، مما يعني أن الحزب كي يستمر ديمقراطياً ملزم باحترام حق أفراده في المناقشة والحوار والنقد والمساءلة والمحاسبة، وفق قوانينه الأساسية والداخلية، وبحسب التوجهات التي تشكل ثوابت هويته ووجوده.. وما دون ذلك ينزع عن الحزب صفة الديمقراطية ويحوله إطاراً أو تنظيماً ليس إلا.

ـ والحزب حين يطالب بالديمقراطية ـ التي تعتبر التعددية أحد وجوه جوهرها ـ يكون ملزماً بممارستها داخله. صحيح أن الحزب ليس ملتقى للنقاش أو نادياً مفتوحاً، بل هو إطار مؤسس على مبدأ المركزية الديمقراطية التي تخوِّل القيادة صلاحية صنع القرار بعد مناقشته وتداول حيثياته قاعدياً، بيد أن الحزب كي تتوسع دائرته، ويتقوى جسمه، ويتطور تفكيره، مطالب بإطلاق سيرورة الاختلاف داخل هياكله وبين أعضائه، عبر احتضان الاتجاهات ورعايتها وصيانة حقوقها في التعبير وإبداء الرأي، علماً أن هناك فرقاً بين ممارسة الاختلاف داخل الوحدة الحزبية، والاندفاع فيه إلى حد التناقض مع هوية الحزب وثوابت وجوده.. فالحزب

(٧) *Idéologies, parties politiques et groupes sociaux*, études réunites par Yves Mény pour Georges Lavau, références; 26 (Paris: Presses de la fondation nationale des sciences politiques, 1989), pp. 267-343.

الديمقراطي هو الذي يمتلك ثقافة إدارة الاختلاف، والاعتراف بشرعية الاجتهاد.

ـ كما أن من مقاصد الحزب، وهو يروم تحقيق الديمقراطية، إقرار قاعدة التداول على السلطة، فحيث إن السلطة تنبع عند تكوّن كل جماعة أو مجموعة[٨]، والحزب صنف منها، فإنه مطالَب، كي يكون ديمقراطياً، بإعمال المبدأ ذاته على نفسه، مما يعني احترام الحزب لدورية انعقاد مؤتمراته ومسطرة انتخاب قياداته محلياً ووطنياً، وتجديد دوائر صنع قراراته. فالمطالبة بالتداول على السلطة لا تنصب على الدولة ومؤسساتها فحسب، بل تسري بالضرورة على الحزب وهياكله. فالحزب كالدولة مؤسسة مبنية على روح التعاقد، وحيث إن العقد يرتب على صاحبه حقوقاً وواجبات، يغدو التداول على السلطة حقاً يمارسه العضو بشكل شخصي وإرادي، دون تفويت أو تفويض.

٢ ـ يرجع تاريخ الفكرة الحزبية في المغرب الأقصى إلى بداية الثلاثينيات من القرن الماضي (عام ١٩٣٤). ولربما كان المغرب بعد تونس[٩] من الدول العربية الأولى التي شهدت ميلاد الأحزاب ونشوئها[١٠]، بيد أن للحزبية في المغرب ظروفاً خاصة توضح سياق تكونها وطبيعة تطورها ومآلها. فالحزب لم يكن وليد مطلب اجتماعي مدعوم من طرف شريحة أو طبقة اجتماعية كما حصل في الغرب، بل انبثق من ضرورة وطنية اشترطتها ظروف النضال ضد المستعمر والتعبئة من أجل التحرر واسترداد السيادة الوطنية [١١]، الأمر الذي يفسر لماذا حمل أول تنظيم سياسي في المغرب اسم «الحزب الوطني» في كانون الثاني/ يناير ١٩٣٧، قبل أن يتحول إلى «حزب الاستقلال» (عام ١٩٤٣) حين شرعت النخبة الوطنية في إنضاج شعار الاستقلال والاستعداد للجهر به في وجه السلطات الفرنسية (عريضة ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤).

---

(٨) انظر: جورج بالانديه، **الانثروبولوجيا السياسية**، ترجمة جورج أبي صالح (بيروت: منشورات مركز الإنماء القومي، ١٩٨٩).

(٩) نفكر في حزب الدستور القديم في تونس، قبل مؤتمر قصر هلال أواسط الثلاثينيات، ونجم الشمال الإفريقي عام ١٩٢٦ قبل أن يصبح حزب الشعب الجزائري سنة ١٩٣٧.

(١٠) فعلى سبيل المثال تأسس الحزب السوري القومي الاجتماعي، من لدن أنطون سعادة في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٢، وحزب البعث العربي الاشتراكي في٤ ـ ٧ نيسان/ أبريل ١٩٤٧.

(١١) Robert Rézette, *Les Partis politiques marocains*, préf. de Maurice Duverger, cahiers de la fondation nationale des sciences politiques; 70. partis et élections (Paris: A. Colin, 1955), et Jacques Robert, *La Monarchie marocaine*, comment ils sont gouvernés; t. 9 (Paris: Librairie générale de droit et de jurisprudence, [1963]), p. 202 ff.

ثمة عنصران جديران بالإشارة عند تحليل تاريخية بروز الفكرة الحزبية في المغرب الأقصى: يتعلق **الأول** بالطابع التنظيمي الذي حكم شكل الحزب وهياكله، في حين يخص **الثاني** النزوع المبكر لدى النخبة الحزبية إلى الانشقاق. فقبل تأسيس الحزب الوطني الذي سيتحول إلى حزب الاستقلال، أحدثت النخبة الوطنية تنظيماً سرياً (٢٣ آب / أغسطس ١٩٣٠) هو بمثابة النواة الأولى لميلاد الحزبية في المغرب معتمدة هيكلاً تنظيمياً غير مألوف في التنظيمات الحزبية العصرية من قبيل «الزاوية» و«الطائفة» و«لجنة السافر» و«المسيرون»[١٢]. يضاف إلى ذلك عسر النخبة في إدارة اختلافها ودرء اللجوء إلى الانشقاق، حيث بعد سنتين من استبدال «التنظيم السري» بـ «كتلة العمل الوطني» سنة ١٩٣٤، انشقت هذه الأخيرة على نفسها ليبرز مكانها حزبان هما «الحركة القومية» و«الحزب الوطني» دون أن يتأسس الانشقاق على مسوّغات تبرر شرعية اللجوء إليه[١٣].

٣ ـ لقد ظل حزب الاستقلال منذ إحداثه عام ١٩٤٣ محور العمل الوطني ومحركه، كما ارتبط مطلب الاستقلال باسمه ونضال قادته، على الرغم من وجود تنظيمات سياسية إلى جانبه، كما هو حال «الحركة القومية» التي ستتحول إلى «حزب الشورى والاستقلال» (عام ١٩٤٦) والحزب الشيوعي المغربي. لذلك لم يكن عصياً عليه بناء شرعيته على خلفية قيادته معركة الاستقلال واسترداد السيادة الوطنية. . ألم يشدّد زعيمه علال الفاسي في خطاب له في طنجة سنة ١٩٥٦ قائلاً: «ليس في المغرب إلا قوات ثلاث: **أولاً**، قوة الاستقلال، و**ثانياً**، قوة جيش التحرير، و**ثالثاً**، قوة القصر، وإذا اعتبرنا جيش التحرير قوة من الحزب وإليه، كانت هناك في المغرب قوتان لا ثالثة لهما: قوة حزب الاستقلال وقوة القصر أو العرش»[١٤].

٤ ـ نودّ الإشارة، في هذا السياق، إلى أن الشرعية في المغرب الأقصى لم تكن

---

(١٢) اعتبرت «الزاوية» أعلى هيئة في التنظيم السري، بدأت بعشرة أعضاء ثم انتقل عددها إلى عشرين، يشكلون قيادة الحزب وأطره العليا في الأحزاب العصرية، المكتب السياسي أو اللجنة التنفيذية، في حين ضمت الطائفة أربعة أعضاء، للتدقيق انظر: عبد الكريم غلاب، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى بناء الجدار السادس في الصحراء**، ٢مج (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٨).

(١٣) الرواية المتداولة في شأن الانشقاق داخل كتلة العمل الوطني أن خلافاً حول مواقع المسؤولية نشب بين علال الفاسي ومحمد حسن الوزاني خلال اجتماع الكتلة في كانون الثاني/ يناير ١٩٣٧ لاختيار لجنة تنفيذية جديدة بواسطة الاقتراع السري. انظر: علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط ٤ (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٠).

(١٤) نقلاً عن: المهدي المومني التجكاني، **دار بريشة أو قصة مختطف** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٨٧)، ص ٣٠ (التشديد من الكاتب).

حكراً على حزب الاستقلال، بل تقاسمها مع المؤسسة الملكية بسبب قدم اندماج هذه الأخيرة واندفاعها في دينامية النضال الوطني وتعاقدها الضمني مع النخبة الوطنية حول شعار الاستقلال واسترداد السيادة، خلافاً لما حصل في دول أخرى[١٥]. لقد استبعدت الحركة الوطنية الدخول في تفاصيل مشروع الاستقلال وجزئياته، كما استنكفت عن طرح أسئلة المستقبل لأسباب متعددة، قد تتعلق بطبيعة المرحلة التي استوجبت ترجيح مقاومة المستعمر، باعتبارها أولوية قصوى[١٦]، وقد ترتبط بحدود نظر النخبة ونوعية تفكيرها[١٧]. فهكذا لم تتساءل الحركة الوطنية عن طبيعة الدولة المرتقبة بعد الاستقلال، ونوع النظام السياسي، وسيرورة التحالفات بين مكوناتها، ومضمون التعاقد مع المؤسسة الملكية، ليشكل كل ذلك بياضات في تجربة الحركة الوطنية المغربية[١٨] التي مثل حزب الاستقلال محورها، تفكيراً ومبادرة ونضالاً، بيد أن الأسئلة التي استمرت معلقة سرعان ما استعادت أهميتها مع الاستقلال والشروع في إعادة بناء الدولة الوطنية.

لذلك كان عصياً على النخبة الوطنية التي وحّدها النضال ضد المستعمر، أن تظل منسجمة ومتماسكة لحظة التفكير في صياغة مشروع بناء المجتمع الجديد، مما يعني الدعوة إلى استحضار الأسئلة الغائبة خلال مرحلة النضال الوطني والعمل على إيجاد أجوبة عنها. فحزب الاستقلال الذي انتظم الناس حوله وانتصروا لشعاره في التحرر واسترداد السيادة، لم يعد قادراً على تجديد شرعيته في الاستمرار إطاراً للجميع، بل خلق داخل نخبته القائدة ومناضليه وعياً بضرورة التغيير من أجل تمثّل حدث الاستقلال وإدراك أبعاده السياسية، فكان نتيجة كل ذلك الانشقاق الذي حصل في جسم الحركة الوطنية ممحورة في حزب الاستقلال وميلاد «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩، والذي سينشق بدوره صيف

---

(١٥) نفكر في تونس وعلاقة الباي بالنضال الوطني، فمن باب المقارنة، على ضعف عناصرها، قاد حزب الدستور الحركة الوطنية التونسية منذ العقد الثالث من القرن العشرين، في الوقت الذي ظل تأثير مؤسسة الباي ضعيفاً، الأمر الذي لا نرى له مثيلاً في المغرب الأقصى، حيث احتضنت الملكية عريضة الاستقلال (١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤) وتبنت مقاصدها وتعرضت للنفي في شخص الملك بتاريخ ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٥٣. كما كان شرط المغاربة قبل الشروع في المفاوضات من أجل الاستقلال عودة الملكية إلى البلاد، خلافاً لتونس التي أزيحت الملكية فيها في صيف ١٩٥٧ دون توتر أو صعوبة.

(١٦) كان علال الفاسي يردد باستمرار شعار «الاستقلال والاستقلال قبل كل شيء».

(١٧) لم يفت علال الفاسي التنبيه إلى مواطن النقص لدى الحركة الوطنية حين شدد على ضعف النظرية عندها. انظر: الفاسي، المصدر نفسه.

(١٨) انظر: أحمد مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٠، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤).

١٩٧٢ ليخرج منه «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» عقب مؤتمره التأسيسي في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥. لنقرأ فقرة من محاضرة أحد صناع التغيير، وأعمدة الدعوة إلى بناء الحزب الجديد، الشهيد المهدي بن بركة، يقول: «... لقد حصلنا على الاستقلال كوسيلة لتحقيق التقدم والتطور ولبناء مجتمع جديد... ولكن بناء هذا المجتمع يتطلب إيجاد قيادة قوية... لذلك، فإن هذه الأداة لن تكون صالحة إلا بعد إحداث تحوير فيها، لأن حزب الاستقلال الذي صنع الأبطال والمكافحين أثناء معركته مع الاستعمار، يجب أن يصنع الأبطال والمكافحين أثناء معركته من أجل بناء مجتمع جديد... وهذا الواقع يجعلنا نشعر بضرورة إحداث انقلاب داخل حزبنا يجعله قادراً على القيام بمهمته الجديدة... فالواجب علينا أن نعمل لتكوين الأداة الجديدة... وهذه الأداة الجديدة هي حزب الاستقلال بعدما يتجدد في تفكيره وأسلوبه وبرامجه...»[١٩].

الحاصل أن التغيير العمودي لم يتحقق داخل حزب الاستقلال ـ وتلك ميزة ستطبع كل الأحزاب المغربية التي تكوّنت لاحقاً نتيجة توترات وخلافات داخلية، بل وقع التغيير الأفقي الذي بمحافظته على بنية حزب الاستقلال وهياكله وتفكيره وتوجهاته أحدث حزباً جديداً إلى جانبه يقاسمه المشروعية التاريخية والنضالية، وينافسه في مسؤولية بناء مغرب ما بعد الاستقلال. فهكذا، سيشكل حدث انشقاق حزب الاستقلال وميلاد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩) أول شرخ في جسم الحركة الوطنية المغربية، سيقاس عمقه بمقدار قدرة الحزبين على إدارة الاختلاف بينهما، وطبيعة الدور الذي سيقومان به في الحياة الدستورية والسياسية المغربية.

تروم الورقة البحثية تحليل واقع الديمقراطية داخل حزبيْ الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المغربيين وفي ما بينهما، علماً أن اعتماد هذين الحزبين عينة للدراسة لا يتعلق بنوع من الانتقائية التلقائية، بقدر ما يرتبط باختيار أملته ضرورات منهجية وموضوعية. فالحزبان ينحدران من رحم الحركة الوطنية، ويعبّران عن شرائح واسعة من المجتمع المغربي، كما طبعا الحياة السياسية قرابة نصف قرن من داخل المسؤولية أو من موقع المعارضة، علاوة على أن استمرار وجودهما فاعلين في المشهد السياسي المغربي المستقبلي أمر لا يجادل فيه اثنان.

---

(١٩) ألقيت المحاضرة في مدينة تطوان بتاريخ ٣١ تموز/ يوليو ١٩٥٨، والانشقاق حدث في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩. انظر النص الكامل للمحاضرة في: محمد عابد الجابري، **مواقف، إضاءات وشهادات: المهدي بن بركة**، ٢مج (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ٢٠٠٣)، ص ٧١ ـ ٩٦.

كيف ستقارب الورقة موضوعاً على درجة بالغة الأهمية، كما هو حال الديمقراطية؟ نقترح في العنصر **الأول** تحليل واقع الديمقراطية داخل حزبيْ الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عبر سؤالين مركزيين: كيف نظمت النصوص الأساسية والداخلية الديمقراطية وضبطت آليات اشتغالها، **أولاً**؟ ثم ما هو موقع الديمقراطية على صعيد التطبيق والممارسة، **ثانياً**؟ في حين نفحص في العنصر **الثاني** طبيعة الديمقراطية بين الحزبين: كيف تم تمثلها ثنائياً، **أولاً**؟ وكيف مورست في إطار هيئات ومؤسسات العمل المشترك، **ثانياً**؟

العنصر الأول: الديمقراطية الداخلية بين النصوص والممارسة

لم يحظ موضوع الديمقراطية الداخلية من طرف الأحزاب السياسية المغربية بالاهتمام نفسه الذي حظي به مطلب الديمقراطية في الدولة ومؤسساتها. ولربما اعتبر الحديث عن هذا الأمر من قبيل تحصيل الحاصل، الأمر الذي يفسر لماذا ظلت أدبيات الأحزاب المغربية وإنتاجات نخبها في موضوع الديمقراطية الحزبية شاحبة ومحدودة[٢٠]. ومع ذلك، نلمس عند قراءة القوانين الأساسية والداخلية المنظمة للأحزاب ما يفيد وجود مبادئ وقواعد تضمن للعضو إمكانية التعاطي مع الشأن الحزبي بقدر من الديمقراطية في التدبير والتسيير والتعبير عن الرأي، والمساءلة والنقد. بيد أن الديمقراطية تظل قيمة مجردة ما لم تتعزز بالممارسة. فهل تكفي قراءة النصوص الأساسية والداخلية لحزبيْ الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية للإقرار بوجود ديمقراطية داخلية؟ (**أولاً**)، أم أن الأمر يستلزم مقابلة النصوص بما يجري في الممارسة ويعتمل في الواقع ؟ (**ثانياً**).

١ ـ قراءة في النصوص

نسجل بداية أن اعتماد النصوص وفحصها وقراءتها لا تكفي لرصد مكانة الديمقراطية الداخلية لحزبيْ الاستقلال والاتحاد الاشتراكي. فالنص يتعمق فهمه في علاقته بالمحيط الذي يطبق ويمارس فيه، كما قد يحدث في أحيان كثيرة أن تتكون على هامش النصوص ممارسات مكملة ومدققة لهذه الأخيرة، أو مشينة ومناقضة لها،

---

(٢٠) نشير إلى اهتمامات محمد حسن الوزاني بموضوع الديمقراطية الحزبية في كتابات متفرقة. انظر: محمد حسن الوزاني: **حياة وجهاد: التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية**، ٧ ج (فاس: مؤسسة محمد حسن الوزاني، ١٩٨١)، **وحرب القلم**، ٦ ج (فاس: مؤسسة محمد حسن الوزاني، ١٩٨١ ـ ١٩٨٦)، وابراهيم عبدالله: **أوراق من ساحة النضال** (الدار البيضاء: دار الكتاب، ١٩٧٥)، ومقالاته الافتتاحية في جريدة **الاتحاد الوطني**.

وفي الحالتين معاً تستمد القراءة النصية قيمتها من أهمية القانون في تدبير الشأن الحزبي وضبط مؤسساته.

أ ــ حول مبدأ سيادة المؤتمر العام

من الشائع قولاً: « المؤتمر سيد»، مما يعني أن الحزب يستمد شرعية استمراره ومشروعية سلطته من المؤتمر. وحيث إن مؤسسة المؤتمر تتكون من الأعضاء الذين انتخبتهم أجهزتهم الإقليمية والقاعدية، ومنحتهم سلطة التقرير، فإن المؤتمر يصبح نتيجة ذلك المرجعية الأساس في كيان الحزب وحياته، فهو الذي يرسم استراتيجيته، وينتخب هياكله، وينظر في إنجازاته ونقائصه.. إنه السلطة التي لا مراد لقضائها.

١ ــ فمن أصل تسعة وثمانين فصلاً، أفرد القانون الأساسي لحزب الاستقلال ستة فصول للمؤتمر العام، معتبراً إياه، في فصله الخامس والثمانين «السلطة العليا في الحزب، يقرر برنامجه وقوانينه وميزانيته العامة، ونشاط مختلف هيئاته»، كما حدد في الفصل السابع والثمانين دورية انعقاده على رأس كل أربع سنوات، وأجاز فصله التسعون إمكانية عقد مؤتمر استثنائي كلما «دعت الحاجة إلى انعقاده وبجدول أعمال محدد»، باقتراح من اللجنة التنفيذية أو ثلثي أعضاء المجلس الوطني. أما على صعيد تكوينه، فقد قضى الفصل السادس والثمانون بأن «يتركب المؤتمر العام للحزب من: الأمين العام للحزب، اللجنة التنفيذية، واللجنة المركزية، وباقي أعضاء المجلس الوطني، وكتاب الفروع المزاولين لمهامهم سنة انعقاد المؤتمر، والمندوبين المنتخبين من طرف أعضاء المؤتمرات الإقليمية، وأعضاء مكلفين بمهمة من طرف اللجنة التنفيذية بعد مصادقة اللجنة التحضيرية الوطنية على لائحتهم، على أن لا يتعدى عددهم ١٠ بالمئة من عدد المندوبين المنتخبين».

إن تركيب المؤتمر، وإن كان مبنياً أساساً على مبدأ الانتخاب، فقد سمحت مقتضيات القانون الأساسي ببعض الاستثناءات، كما هو حال الأعضاء المكلفين بمهمة، وبعض أعضاء الهيئات القيادية الموأ إليها أعلاه[٢١]. وقد تحدَّثت اللجنة التحضيرية الوطنية المكلفة بالإعداد للمؤتمر العام على أساس الاقتراع، حيث ينتخب

(٢١) من ذلك مثلاً أن «اللجنة المركزية» وتضم ضمن أعضائها رئيس وأعضاء مكتب الفريق النيابي، فهم أعضاء بحكم الواقع وليس الانتخاب، وأيضاً أعضاء مجلس الرئاسة الذين وإن كانوا منتخبين من طرف المؤتمر العام بترشيح من الأمين العام فإن اختيارهم من قبل هذا الأخير يحول الانتخاب إلى مجرد تزكية لعضويتهم، إضافة إلى بعض أعضاء المجلس الوطني الذين لم يكتسبوا عضويتهم فيه عبر الانتخاب، بل باقتراح من الأمين العام ومصادقة المجلس الوطني، تقديراً لدورهم في النضال الوطني.

المجلس الوطني في دورته العادية الأخيرة كافة أعضائها[٢٢]، في حين تناط بالمؤتمر العام، علاوة على ما سبقت الإشارة إليه في الفصل الخامس والثمانين، وظيفة انتخاب الهيئات العليا المقررة في الحزب، كالأمانة العامة، وأعضاء مجلس الرئاسة، ونصف أعضاء المجلس الوطني، والمصادقة على النصف الآخر.

٢ ـ يشترك «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» مع حزب الاستقلال في مضمون بعض الأحكام المنظمة للمؤتمر العام، ويختلف معه في جوانب أخرى. فهكذا، نصت المادة رقم (١٢) من قانونه الأساسي على أن «المؤتمر الوطني هو أعلى هيأة تقريرية للاتحاد الاشتراكي»، مما يفيد أن كل المؤسسات الحزبية مقيدة بقراراته وأحكامه، وأنه يتصدر هرم الهيكل التنظيمي للحزب. أما على صعيد تركيب المؤتمر العام، فقد دقّق القانون الداخلي للحزب المقتضيات المحددة للعضوية في مادته الثانية والسبعين بعد المائة، حين ميّز بين المؤتمرين أصالة، وهم: أعضاء اللجنة الإدارية الوطنية، وأعضاء اللجنة التحضيرية المضافون خارج أعضاء اللجنة الإدارية، والمؤتمرون المنتخبون في أقاليمهم بحسب مقتضيات المواد من رقم (١٧١) إلى رقم (١٧٧) من النظام الداخلي.. منيطاً مسؤولية الإعداد للمؤتمر الوطني والتحضير الأدبي والمادي بلجنة منتخبة من بين أعضاء اللجنة الإدارية الوطنية التي يقابلها عملياً المجلس الوطني في حزب الاستقلال[٢٣].

فمن باب المقارنة بين الحزبين، أولى الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أهمية خاصة لمبدأ انتخاب أعضاء اللجنة الإدارية الوطنية، باعتبارها حلقة وسيطة بين المؤتمر الوطني واللجنة المركزية. فقد أخضعت الفقرة الثانية من المادة رقم (١٦) من القانون الأساسي الأعضاء الـ ١٨٩ للانتخاب بالاقتراع السري من لدن المؤتمر الوطني، أما على صعيد الاختصاصات والوظائف فقد خولته المادة رقم (١٦٣) من القانون الداخلي «صلاحية التقرير في كل ما يهم الحزب وطنياً»، من قبيل «رسم توجهات الحزب وتحديد خطه السياسي» و«تعديل القانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب

---

(٢٢) يتركب المجلس الوطني وفق الفصل ٥٩ من القانون الأساسي لحزب الاستقلال من: «الأمين العام، وأعضاء مجلس الرئاسة و٧٢٠ عضواً منتخبين» وقائمة من قدماء الوطنيين لا يتعدى عددها عشر الأعضاء المنتخبين ولائحة من الأعضاء الجدد لا يتجاوز عددها ثلاثين إذا «فرضت ذلك مصلحة وطنية ملحة وبترشيح من اللجنة التنفيذية».

(٢٣) أفرد الباب العاشر من القانون الداخلي (مواد ١٢٢ ـ ١٣٤) للجنة الإدارية الوطنية، المنتخبة وفقاً للمادة السادسة عشرة من القانون الأساسي، من المؤتمر الوطني والمكونة من ١٨٩ عضواً أناطتها قوانين الحزب بعديد الوظائف كانتخاب المكتب السياسي (القيادة) من بين أعضائها، وتوجيه النشاط السياسي العام للحزب، والسهر على تنسيق النشاط ووحدة التوجيه في المعارك السياسية والاجتماعية على الصعيد الوطني، والمصادقة على الميزانية العامة، ومحاسبة المكتب السياسي.

عند الاقتضاء» و«انتخاب اللجنة الإدارية الوطنية» و«المصادقة على انتخاب المكتب السياسي من لدن اللجنة الإدارية» و«الاستماع إلى تقرير المكتب السياسي.. وتقارير لجان التحكيم الوطنية ولجنة مراقبة الحسابات المالية، ويناقش هذه التقارير ويصادق عليها»، كما يقوم بتقييم « تجربة الحزب» ومحاسبة «أجهزته الوطنية» و«حل المشكلات الكبرى التي تطرأ على حياته».

ب ــ في شأن المركزية الديمقراطية

عرّفت **الموسوعة السياسية** «المركزية الديمقراطية» بأنها « تعبير ابتكره الشيوعيون للتعبير عن المركزية التي تتمتع بها رئاسة الحزب الشيوعي على أعضائه، والديمقراطية التي يتمتع بها الأعضاء في مناقشة القرارات وسياسة الحزب، بحيث تلتزم الأقلية تماما بقرارات الأغلبية» (٢٤).

تنهض قاعدة المركزية الديمقراطية، كمبدأ أساسي في تنظيم الأحزاب الاشتراكية واليسارية، على فرضية وجود تعايش بين مصدرين في تدبير الشأن الحزبي: القيادة كمحور لصناعة قرارات الحزب، والقاعدة كإطار لمناقشة حيثيات القرارات والنظر في مدى شرعيتها. غير أن معادلة المركزية ــ الديمقراطية قلما تحققت بشكل ناجع حتى في مهد ميلادها، حيث أثبتت تجربة الأحزاب الشيوعية والاشتراكية في وسط وشرق أوروبا تحول المبدأ إلى سلطة قهرية رسخت هيمنة القيادة على الأداء الحزبي، وحوّلت ولاء الأعضاء من انتساب إرادي وواعي للأفكار والاستراتيجيات إلى طاعة سديمية للأشخاص والرموز والزعامات.. والحال أن تجارب الأحزاب العربية لم تشذ عن هذا المآل.

١ ــ فهكذا ستشدد قوانين حزب الاستقلال منذ الفصل الأول من الباب الأول على ما يرتبط بالمركزية ويستجيب لروحها. فالفرد لا يصبح عضواً إذا كان «منخرطاً في حزب سياسي آخر أو تنظيم معارض لمبادئ وأهداف الحزب»، كما يشترط فيه «المصادقة على قوانين الحزب وأنظمته» والالتزام «بمبادئه ومقرراته»، علاوة على تعهده بـ «الإخلاص للحزب»، و«العمل على تحقيق مبادئه وأهدافه ويؤدي اليمين على ذلك..»، إضافة إلى التزامه بأن «لا يتولى منصباً يتنافى والعمل داخل الحزب، وألا يتقلد منصباً سياسياً إلا بإذن من اللجنة التنفيذية»، ويمنع عليه «أن يتخذ موقفاً أو يدلي بتصريح إلا في دائرة مقررات الحزب».

---

(٢٤) انظر: **الموسوعة السياسية**، ص ٢٧٥.

إذا كان مفهوماً من المقتضيات المومأ إليها أعلاه حرص الحزب على تماسكه، والسهر على جعل أعضائه ملتزمين بفكره وثوابت أيديولوجيته، فإن ثمة أحكاماً كثيرة ضمن قوانينه لا تسمح بالإقرار بوجود مساحة كفيلة بخلق التعايش المطلوب بين المركزية والديمقراطية. فالنزوع إلى محورة قرارات الحزب في قيادته يفهم إذا كان الانتخاب معمماً على كل مؤسسات الحزب وأجهزته. والحال أن حزب الاستقلال يزاوج بين التعيين والانتخاب، حيث يتلاشى مبدأ الانتخاب ويضعف مفعوله كلما انتقلنا من أسفل الهرم الحزبي إلى أعلاه[٢٥]. فاللافت للانتباه في سياق التأكيد على رجحان المركزية على الديمقراطية، انطواء تجربة حزب الاستقلال على مؤسسة قلما شهدت الأحزاب المغربية نظيراً لها. . .[٢٦] إنها «جهاز المفتشين» الذي أقره الحزب منذ نشوئه وأفرد له مقتضيات خاصة في قوانينه.

فالفصل السادس والثلاثون من القانون الأساسي المصادق عليه من طرف المؤتمر الثاني عشر للحزب (أيار/ مايو ١٩٨٩) والذي أكده نظيره الثالث عشر (شباط/ فبراير ١٩٩٨) في فصله الأربعين، يقضي بأن «تعيّن اللجنة التنفيذية في كل عمالة أو إقليم من بين أعضاء الحزب مفتشاً(ة) يسهر على تنسيق النشاط الحزبي بالإقليم.، وتعيّن كذلك نائباً (ة) أو أكثر». . فسلطة «المفتش» في هذه الحالة لا تنبع من مصدر انتخابي، بل من إرادة اللجنة التنفيذية وتزكيتها، فباستثناء الصلة التي تربطه بهذه الأخيرة، يتمتع باستقلالية واسعة حيال كل الأجهزة الإقليمية والمركزية، الأمر الذي جعل «جهاز التفتيش» محل تساؤل ونقد منذ نشوئه كمؤسسة حزبية، على الرغم من تكريس كل المؤتمرات له والمحافظة عليه ضمن وثائق الحزب وقوانينه. والحال أن نقد هذا الجهاز لا ينبع من كونه غير خاضع لقاعدة الانتخاب، بل يرد أيضاً إلى طبيعة الاختصاصات التي منحتها إياه قوانين الحزب، حيث يضطلع المفتشون ونوابهم بالمهام التالية: «يسهرون على تطبيق قوانين الحزب ويحافظون على مؤسساته، يبلغون تعاليم الحزب ويسهرون على تطبيقها، يسهرون على إحداث فروع جديدة في الأماكن التي لا توجد فيها فروع للحزب، يراقبون سير الفروع وحساباتها ويساعدون على حل مشاكلها الخاصة، يتفقدون بانتظام مختلف الفروع

(٢٥) يسري الانتخاب على المؤسسات السفلى في الهرم الحزبي كالخلية والدائرة والفرع والمكتب الإقليمي، بينما يتراجع هذا السريان ليمتزج بالتعيين بالنسبة إلى الهيئات العليا وانتقاء أطر الحزب، من قبيل «جهاز المفتشين» و«مجلس الرئاسة»، وقائمة الأعضاء السابقين من قدماء الوطنيين في المجلس الوطني.

(٢٦) أخذ بهذا النظام أيضاً حزب الحركة الشعبية حيث نص في الفصل الواحد والعشرين من قانونه الأساسي على ما يلي: «يعين الأمين العام المفتش العام، كما يعين المفتشين الإقليميين ونوابهم باقتراح من المفتش العام بعد المصادقة عليهم من طرف المكتب السياسي».

التابعة لمفتشياتهم، يجمعون المعلومات التي تهم الحزب ويوجهونها إلى المفتش العام، يوجهون إلى المفتش العام كل شهرين تقريراً يشمل نشاط فروع الحزب وهيئاته ومنظماته الموازية في مختلف الميادين، ومظاهر النشاط السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي»[٢٧].

تجدر الإشارة إلى أن «جهاز المفتشين» ليس نظاماً خاصاً بالمؤسسات الحزبية الإقليمية، بل خوّلت قوانين الحزب للجنة التنفيذية صلاحية تعيين مفتش عام على الصعيد الوطني، من مهامه: «يكون على اتصال بالمفتشين والفروع ويراقب نشاطهم»، و«يبلغ تعليمات الحزب ويراقب تنفيذها». وموازاة لهذا العمل التنسيقي والرقابي «يقدم تقريراً إلى اللجنة المركزية كل ستة أشهر... عن مدى نشاط فروع الحزب» و«يسهر على تلخيص تقارير المفتشين وتوزيعها على أعضاء اللجنة التنفيذية»، كما «يطلع اللجنة التنفيذية على نشاط الفروع». إن استفراد حزب الاستقلال خلافاً لغيره من الأحزاب المغربية، بإحداث وتأصيل مؤسسة من قبيل «جهاز المفتشين»، قد لا يضر في شيء قاعدة المركزية الديمقراطية، لو تأسس على مبدأ الانتخاب وخضعت صلاحياته المهمة والواسعة لقدرٍ من التقييد، وهو ما لم تسمح لنا قراءة قوانين الحزب بملامسته، حيث العلاقة منحصرة بين اللجنة التنفيذية وجهاز المفتشين، مما حول هذا الأخير حسب بعض الباحثين إلى «أعين» اللجنة التنفيذية على هيئات الحزب و«آذانها» التي تبلغها بكل ما يروّج داخل حزب الاستقلال في مختلف أنحاء المغرب[٢٨].

٢ ـ يكتسي موضوع المركزية الديمقراطية طابعاً خاصاً في خطاب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. فهو، خلافاً لحزب الاستقلال، انتسب منذ الإعلان عن تأسيسه عام ١٩٧٥ إلى أطروحة «الاشتراكية الديمقراطية»، بكل ما يترتب عن ذلك من نتائج سياسية وتنظيمية. فقد أولت كل الأحزاب التي اعتمدت مشروع البناء الاشتراكي الديمقراطي اهتماماً خاصاً للإشكالية التنظيمية، وفي صدارتها قاعدة «المركزية الديمقراطية»، لذلك ليس غريباً أن يعي التقرير السياسي للمؤتمر الاستثنائي (عام ١٩٧٥) مركزية هذا المبدأ. ويضعه القانون الداخلي ـ كما صادقت عليه اللجنة المركزية للحزب في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٨٦ ـ في التصدير، محدداً معنى المركزية

---

(٢٧) انظر: الفصل السابع والثلاثين من القانون الأساسي للحزب المصادق عليه في المؤتمر الثاني عشر (١٩٨٦)، الذي يقابله الفصل الأربعون في القوانين المصادق عليها في المؤتمر الثالث عشر (١٩٩٨).

(٢٨) محمد شقير، **الديمقراطية الحزبية في المغرب بين الزعامة السياسية والتكريس القانوني** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ٢٠٠٣)، ص ٣١.

الديمقراطية ومبرزاً المقومات المؤسسة لها والإيجابيات التي تنطوي عليها في مجال التدبير الديمقراطي الحزبي[٢٩].

يتضمن كل من القانونين الأساسي والداخلي العديد من المقتضيات التي تكفل التنظيم السليم لإعمال مبدأ المركزية الديمقراطية. فعلى خلفية الاهتمام المتزايد بالمسألة التنظيمية، أفرد القانون الداخلي المصادق عليه من لدن المؤتمر الوطني السادس للاتحاد الاشتراكي المنعقد أيام ٢٨ آذار/ مارس و٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠١ الباب الأول لمبادئ التسيير الديمقراطي الداخلي للحزب كالمساواة بين جميع الأعضاء في «المساهمة في تحديد أهداف وسياسة الاتحاد الاشتراكي ووضع برامجه وتكييف استراتيجيته في الترشُّح لجميع المسؤوليات محلياً ووطنياً»، أو التشديد على ضرورة «اتخاذ القرارات بعد التداول بشأنها بكل شفافية وحرية وبواسطة التصويت ما عدا في حالة التوافق»، كما أولت اعتباراً خاصاً لقضية الاختلاف داخل الحزب والاعتراف بشرعية وجود تيارات في حدود ما لا يتعارض مع « استراتيجية الحزب ووحدته». علماً أن المادة الخامسة من النظام الداخلي حظرت تكوين «تيارات مهيكلة تنظيمياً».. أما في باب المركزية، فقد جاءت المادتان رقم (١٣) ورقم (١٤) صريحتين في هذا المجال. فبينما أكدت المادة الثالثة عشرة على «تخفيف مركزية التنظيم الحزبي مع احترام تراتبية المسؤوليات الحزبية»، شدّدت المادة الموالية لها (١٤) على ضرورة أن «تنضبط التنظيمات المحلية لقرارات التنظيمات المركزية وتخضع لمراقبتها..وينضبط كل تنظيم للتنظيمات الأكثر تمثيلية أو الأعلى منه درجة ويخضع لمراقبتها»، إضافة إلى انضباط «الأعضاء على جميع المستويات للقرارات المتخذة من لدن الهيئات والأجهزة الحزبية المختصة»[٣٠].

ج ـ بخصوص تعاقب النخب على السلطة الحزبية

يعتبر التداول على السلطة مسألة مركزية في التسيير الديمقراطي الحزبي، إذ لا يكفي أن يطالب الحزب بالديمقراطية في الدولة ومؤسساتها، ويستنكف عن تجسيد المطلب نفسه في أجهزته وهياكله. فمما يلاحظ على التجارب الحزبية العربية،

---

(٢٩) من ذلك المساواة بين جميع الأعضاء في وضع سياسة الحزب ومناقشتها، وانتخاب الهيئات بشكل ديمقراطي، وخضوع الهيئات السفلى للهيئات العليا من حيث التراتبية، وتحديد المسؤولية الفردية والجماعية للأعضاء على أساس مبدأ توزيع العمل، والامتثال الواعي لقواعد الالتزام الحزبي في جميع المسؤوليات. انظر: **القانون الداخلي** (الدار البيضاء: دار النشر المغربية؛ منشورات الاتحاد الاشتراكي، ١٩٨٨)، ص٢ ـ ٣.

(٣٠) انظر: **القانون الأساسي والنظام الداخلي** (الدار البيضاء: دار النشر المغربية؛ منشورات الاتحاد الاشتراكي، [د.ت.])، ص ٢٨ ـ ٢٩.

والمغرب جزء منها، ضعف ثقافة التسيير الديمقراطي داخلها، بالمعنى الذي يجعل الترقّي في سلّم الحزب وتراتبية مؤسساته مبنياً على مقاييس لا تضع في صدارتها الكفاءة والاستحقاق وتكافؤ الفرص، ولقلما انتبهت الأحزاب السياسية وهي تعترض على الدولة قيامها بإشاعة قيم «الحماية» (Patronage) والاستزلام (Clientélisme) أنها تعيد إنتاج السلوك نفسه، علماً أن بنوداً كثيرة من قوانينها تقضي بحقوق الأفراد في التدرّج في هرمية السلطة والتعاقب على ممارستها.

لقد شكّل تعاقب النخب على السلطة الحزبية أحد القضايا التنظيمية المهمة في جدول أعمال حزبيْ الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية خلال عقد التسعينيات، كما مثّل أحد المداخل الأساسية للتفكير في إعادة صياغة توجهات الحزبين وتطوير أدائهما، نتيجة التحولات العميقة التي شهدها المجتمع المغربي خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، ولربما لم تتعرض الأحزاب المغربية الأخرى لما تعرض له هذين الحزبين في موضوع دوران النخبة وتجددها وانفتاحها. فالحزبان معاً ولدا من رحم الحركة الوطنية وانتسبا إلى تراثها. والحال أن أكثر من نصف ساكنة المغرب تقل أعمارهم عن ثلاثين سنة، فهؤلاء لم يعايشوا مرحلة النضال الوطني، كما لم يحتكوا برموزها بالقدر الذي يجعل خطاب الوطنية والتضحية والأقدمية في النضال كافياً لإقناعهم باستمرار جيل الحركة الوطنية متصدراً مراكز القيادة ومصادر صنع القرار.

١ ـ هكذا، شكل المؤتمر الثالث عشر لحزب الاستقلال، المنعقد في شباط/ فبراير ١٩٩٨، لحظة مهمة بالنسبة إلى القضايا التنظيمية. فخلاله تم انتخاب أمين عام جديد بعد الانسحاب الطوعي لنظيره السابق محمد بوستة، مشكلاً بهذه المبادرة أول سابقة في تاريخ الأحزاب المغربية، إذ السائد أن يبقى الأمين العام موجوداً على رأس الحزب مدى الحياة، وإن تداركت بعض الأحزاب هذا المطب خلال مؤتمراتها الأخيرة، فحددت عدد الولايات التي لا يحق للأمناء العامين تجاوزها[٣١]. كما أولى الحزب خلال المناسبة نفسها أهمية ملحوظة لتمثيلية المرأة في الهيئات القيادية، وتشبيب بعض أطره في اللجنة التنفيذية، كما حصل في المؤتمر الرابع عشر الأخير المنعقد في آذار/ مارس ٢٠٠٣.

يمزج حزب الاستقلال بين الانتخاب والتعيين في تنظيم المسؤولية الحزبية. فالقوانين أخضعت الهياكل السفلى لمبدأ الاقتراع، حيث يحق لكل عضو الترشح

(٣١) حدد حزب الاستقلال، على سبيل المثال، ولاية الأمين العام في سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة.

لتحمل المسؤولية والترقي في هرمية الحزب، في حين تركت الهياكل العليا للانتخاب والتعيين معاً، مما جعل إمكانيات الانسياب إلى مواقع المسؤولية في القيادة أكثر صعوبة وأقل انفتاحاً. إن التشديد على أهمية مبدأ الانتخاب في تحقيق التسيير الديمقراطي مسألة نسبية، ذلك أن الانتخاب حين لا يكون مؤطراً بثقافة سياسية ديمقراطية لا ينجز مقاصده، كما أن التعيين، وهو نقيض التصويت، ليس رذيلة مطلقة في السياسة، فقد يحقق المراد إذا كان مستنداً إلى إرادات نزيهة ترجح الكفاءة والاستحقاق، في حين يغدو أكثر سلبية إن هو مورس على خلفية الولاء للزعامات والرموز.

٢ ـ خلافاً لحزب الاستقلال، أولى الاتحاد الاشتراكي في مؤتمره الأخير (عام ٢٠٠١) أهمية ملموسة لمسألة التعاقب على السلطة داخل مؤسسات الحزب وهياكله. ولأن القانون الأساسي ورد خلواً من أي تنصيص على قاعدة التناوب وشروط ممارسته، فإن النظام الداخلي أفرد خمس مواد (المواد: ١٥-١٦-١٧-١٨-١٩) لقضية التداول وممارسة المسؤوليات، كما خصص نظيرها (المواد: ٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤) لمسألة التجديد الدوري للهيئات والأجهزة الحزبية، علاوة على تخصيصه حصة لا تقل عن ٢٠ بالمئة لتمثيلية النساء في تحمل المسؤوليات في الأجهزة الحزبية الوطنية المركزية والمحلية.

هكذا، جاء منطوق المادة رقم (١٥) من النظام الداخلي للحزب صريحاً حين قضى بأنه «لا تجوز ممارسة عضوية جهاز تسيير: مكتب الفرع، أو كتابة إقليمية أو لجنة تنسيق قطاعية أو مكتب سياسي في أكثر من ولايتين متتاليتين...»، وإن فتحت المادة رقم (١٧) إمكانية العودة لمن استنفد الولايتين بعد أن تمر عليهما ولاية واحدة، مما يعني أن النظام الداخلي لم يقطع بشكل صارم مع استمرار العضو في الأجهزة التسييرية، وفي الوقت نفسه لم يسمح بأن يبقى حضوره دون نهاية. بيد أن النظام الداخلي استثنى من قاعدة الولايتين المتتابعتين أعضاء المجالس التقريرية المحلية (مجالس الفروع، المجالس الإقليمية والهيئات التقريرية الوطنية «اللجنة المركزية واللجنة الإدارية»)، مما يفيد أن استمرار وجود العضو في هذه المؤسسات غير محدّد بسقف زمني ورهين بإرادة الناخبين الحزبيين. وفي السياق نفسه، تضمَّن النظام الداخلي للحزب مقتضيات جديدة خاصة بحالات التنافي والحد من تعدد المسؤوليات، حيث منع العضو بمقتضاها من الجمع بين عدة مسؤوليات في الوقت نفسه، سواءً داخل هياكل الحزب أو بالنسبة إلى رئاسة أحد قطاعاته الموازية كالشبيبة، والنساء، والمركزية النقابية، والعضوية في مجلسي البرلمان.

٢ ـ مفارقات الممارسة

ينتمي القانون، باعتباره مجموعة قواعد للتنظيم والضبط، إلى حقل العصرنة والتحديث، غير أنه يبقى مرتهناً على صعيد الممارسة بنظام القيم والمرجعية التاريخية والثقافية. ويعني هذا أن ثقافة المجتمع ودرجة وعي مكوناته وطبيعة إرثه التاريخي، أمور على درجة بالغة الأهمية في إنجاح تطبيق القانون وجعله قادراً على المساهمة في إحداث التغييرات الإيجابية المطلوبة. والحال أن هذه المعاينة لا تطال الدولة ومؤسساتها فحسب، بل تنسحب على المجتمع والمنظمات المعبّرة عنه، وفي صدارتها الأحزاب السياسية.

لقد أشرنا سلفاً إلى بعض شروط ميلاد فكرة الحزبية في المغرب الأقصى، حيث شددنا على أن الأحزاب لم تكن وليد مطلب اجتماعي، بقدر ما كانت ضرورة نضالية لمقاومة المستعمر الذي فرض عليها قدراً كبيراً من السرية، بسبب حجم القمع الذي جوبهت به، وهي تتلمس الطريق إلى صياغة مطالبها في التحرر والدعوة إلى استرداد السيادة الوطنية، كما ألمحنا إلى أنه لم يكن غريباً لديها أن تعتمد أشكالاً في التنظيم ملائمة لظروف وجودها، هي أقرب إلى «الزوايا» والهيئات الصوفية منها إلى الأحزاب العصرية، علاوة على توحدها في النضال مع المؤسسة الملكية ونهلها من معين تراثها التقليدي المؤسس على رأس المال الرمزي.

فحزب الاستقلال ونظيره الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية مدينان لهذا الإرث ومرتبطان بمنظومة قيمه، وإن بدا لكثير من متابعي الحياة السياسية المغربية أن مرور قرابة نصف قرن على استقلال البلاد كفيل بإسعافهما في رسم مسافة معه (الإرث)، والقطيعة مع مظاهر الخلل فيه. بيد أن أقل من خمسين سنة لا تمثل حقبة طويلة بالمفهوم التاريخي للزمن، حيث يلعب البناء التدريجي والتراكم المنتظم دوراً مركزياً في إعادة صياغة وعي المجتمع واستقامة ثقافته. كما أن هناك متغيراً أساسياً يصعب فهم واقع ممارسة الأحزاب السياسية المغربية دون إدخاله دائرة التحليل، يتعلق الأمر بطبيعة «المجال العمومي» ومسار تكونه في المغرب الأقصى، وقد تساعدنا المقارنة العمودية مع الغرب على إدراك ثقل هذا المتغير على أداء الأحزاب السياسية المغربية وتجربة تعاطيها مع الشأن العام.

فعلاوة على اقتران ولادة الأحزاب في الغرب بمطالب اجتماعية رفعتها طبقات وشرائح متنوعة، تطورت الظاهرة الحزبية في تماسٍ مع توسع دائرة المشاركة السياسية وتعمق الديمقراطية التي كان من نتائجها المباشرة تكوُّن مجال عمومي سمح بحرية المناقشة والرأي والاختلاف، وشجع على الاجتهاد وصان التنافس على الترقي في

السلم الاجتماعي والتدرج في هرمية مؤسسات الدولة. خلافاً لذلك شهدت الحياة السياسية المغربية على امتداد أربعين سنة (١٩٥٦-١٩٩٦) تجاذباً بين منطقين متباينين قوامهما سيادة ثقافة الإقصاء المتبادل. فباستثناء المشاركة المحدودة لحزب الاستقلال في بعض الحكومات[٣٢]، ظل الاتحاد الاشتراكي خارج مدار السلطة، يمارس المعارضة من موقع المؤسسات المنتخبة وعلى لسان صحافته، علماً أن موقفه من وثيقة الدستور ظل مقاطعاً غير مشارك في التصويت منذ وضع أول دستور للبلاد عام ١٩٦٢ وحتى لحظة التصويت عليه بما يشبه الإجماع عام ١٩٩٦[٣٣].

ترتبت على سيادة الإقصاء المتبادل نتائج عميقة بالنسبة إلى مسار النسق السياسي المغربي وطبيعة العلاقة بين مكوناته، فقد أضاع الفاعلون السياسيون فرصاً ثمينة على طريق تأصيل مفاهيم العمل السياسي وترسيخ ثقافة المشاركة قبل أن يتنبهوا إلى قيمة الاعتراف المتبادل وشرعية الاختلاف في صياغة علاقة طبيعية بينهم، وبناء جسور التواصل مع المجتمع. لذلك لم تستقم الحياة السياسية المغربية، وتترسخ الأسس القادرة على دمقرطة الدولة والمجتمع على رغم قدم فكرة التعددية الحزبية ودسترتها المبكرة في المغرب[٣٤]. فحزبا الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، على رغم الفروقات التي تميزهما من حيث التركيبة الاجتماعية والأفق الفكري والسياسي، بقيا، إلى حد بعيد، منشدين إلى إرثهما التاريخي. ونميل إلى القول إن نزعة التقليد مستحكمة في عمق ممارستهما، وإن كانت أدبيات الحزبين وما يصدر عنهما من خطب تحيل على قيم الحداثة والعقلانية، وتدعو إلى بثها في الحياة الحزبية.

أ ــ في ابتلاء الممارسة بعيب السرية وعسر انغراس مبدأ الشفافية

أسجل بداية أن القول بتفشي السرية في ممارسة حزبيْ الاستقلال والاتحاد الاشتراكي ليس معطىً محسوماً من الناحية العلمية، بقدر ما هو استنتاج مستخلص من انتقادات المناضلين، وتعليقات الصحافة، وانطباعات المتابعين لتطور الحياة السياسية المغربية. فالأمر يحتاج موضوعياً إلى دراسات ميدانية[٣٥] لإثبات علمية هذا

(٣٢) خصوصاً ما بين عاميْ ١٩٧٧ و١٩٨٣.

(٣٣) باستثناء مقاطعة منظمة العمل الديمقراطي الشعبي وحزب الطليعة الاشتراكي الديمقراطي.

(٣٤) نص الدستور الأول (١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢) في فصله الثالث على وظيفة الحزب ومنع نظام الحزب الوحيد.

(٣٥) من قبيل الاستمارات والاستبيانات، واستطلاعات الرأي حول مدى انتقال المعلومات داخل جسم الحزب والتواصل بين مختلف درجات مؤسساته. فعلى سبيل المثال لا الحصر صدر عدد يتيم من النشرة الداخلية منذ انعقاد المؤتمر الأخير للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (٢٠٠١).

الحكم وتأكيد صلاحيته. بيد أن هناك العديد من المؤشرات القادرة على الدفع في اتجاه البرهنة على رجاحة هذا الرأي.

فالطابع السري الذي حكم تجربة الحركة الوطنية المغربية، وتحكَّم في التنظيمات التي شكّلت روافدها السياسية لم تتوفر شروط القطيعة معه، بل استمر ضاغطاً على تفكير وممارسة الأحزاب، كما هو حال الاستقلال والاتحاد الاشتراكي. صحيح أن مرور قرابة نصف قرن على استقلال المغرب مكّن هذين الحزبين من تطوير تجربتهما التنظيمية والسياسية والسعي إلى اكتساب آليات العمل العصري، غير أن عمق الممارسة ظل تقليدياً، و«استمرت السرية في شبه علنية» تنجز الأساسيات في السياسة وتحسم في دائرة «التوافقي» و«السري». أما المجال العام أو العمومي فتمارس فيه الخطب فقط[٣٦]، الأمر الذي يفسر لماذا تتحول اللحظات الانتخابية، دون سواها، إلى أكثر المناسبات علانية وأوسعها تواصلاً مع المناضلين وباقي مكونات المجتمع.

لم يكن من باب الحتمية التاريخية استمرار الأحزاب الوطنية المغربية على خط المماثلة مع تجربتها النضالية، بل كان ممكناً اعتماد مسارات مغايرة من شأنها إعادة صياغة مفهوم العمل الحزبي على قدر يسير من العصرية والشفافية وتمكين المناضلين من الاندفاع الواضح والواعي في استراتيجيات أحزابهم والسعي إلى تحقيق مقاصدها. لذلك، ظل بعض الباحثين يصفون أحزاب الحركة الوطنية بنعت «الزاوية»، ويدافعون عن فرضية قيام الحياة الحزبية على ثنائية «الشيخ» و«المريد»، بكل ما يترتب على هذه العلاقة من نتائج تنظيمية وفكرية وسياسية. فإذا كان المجال الصوفي محكوماً بقوامية الشيخ الذي يشكل المرجعية الأساس، منه تنبع الهيبة والجاه والسلطان، وهو مصدر الهبة، والإكرامات، والمنافع الرمزية. أما المريد فعليه الطاعة والامتثال والولاء المطلق. فكلما توفرت في المريد مثل هذه الخصائص كانت حظوظ اقترابه من الشيخ أوفر، وبالنتيجة كانت دائرة استفادته من المنافع أوسع. ويميل البحث الاجتماعي والأنثروبولوجي إلى تأكيد حصول انتقال عمودي لهذه الثنائية من مجال التصوف إلى حقل السياسة. فكما أن الشيخ في التصوف لا مراد لقضائه، فالزعيم بدوره لا حدود لسلطته في السياسة، على الرغم من انتماء التصوف والسياسة إلى مجالين هما في خط التباعد والتناقض.

---

(٣٦) عبد الله حمودي، «التشكيلات السياسية في المغرب (ملف): الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتنظيمات السياسية في المغرب،» **نوافذ**، العددان ٨ ـ ٩ (تموز/ يوليو ٢٠٠٠)، ص ٦٨.

ب ــ في الحاجة إلى نقد نمط الولاء الحزبي

يفترض في الحزب السياسي ــ باعتباره جهازاً عصرياً ــ أن يؤسس الولاء فيه على قواعد ومبادئ عقلانية بالشكل الذي يجعل فكرة المؤسسة سائدة ومهيمنة. صحيح أن للقيادات والشخصيات الوازنة أدواراً مركزية في تطوير الحزب وتنمية أدائه، بيد أن هناك فرقاً بين أن يكون الولاء لكيان اعتباري يدين الجميع بالانتساب إليه والدفاع عن استراتيجيته، وبين أن تتوزع ولاءات المناضلين على أسماء حزبية هي في حكم «الزعامة» و«المشيخة» منها إلى القيادة. فالولاء لمؤسسة الحزب يحافظ على لحمته دون التفريط في إمكانية الاختلاف والاجتهاد، في حين تذكي «الزعامة» روح التشيّع وتشجع على الاصطفاف وراء ولاءات شخصية سلبية في حياة الحزب السياسية والنضالية.

ولأن تجربة أحزاب الحركة الوطنية المغربية، كما هو حال الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، حملت في ذاتها بعض مظاهر إرث الدولة المغربية، ومؤسساتها التقليدية، فإن للزعيم القائد حظوة خاصة في دائرة الحزب ومؤسساته.

لم يكن غريباً على سبيل المثال أن يصادق حزب الاستقلال في مؤتمره الثالث عشر بالإجماع على «أن يحتفظ برئاسة الحزب للرئيس علال الفاسي..» اعترافاً بمكانته و«تأكيداً على السير في النهج نفسه الذي خطه بجهاده وكفاحه».. والحال أن واضعي القانون الأساسي كانوا واعين أهمية هذا المقتضى حين جعلوه يتصدر هندسة النص قبل الديباجة والتقديم والباب الأول الخاص بالعضوية، كما أن القراءة الفاحصة لقوانين الحزب تحيل على المكانة الخاصة للأمين العام، والأطر القيادية المسيرة للأجهزة المركزية.

يعد الأمين العام حلقة مركزية في داخل الأجهزة القيادية للحزب، فقد سمحت فصول عديدة من القانون الأساسي بأن تكون له مكانة قوية ومقررة في حياة الحزب التنظيمية والسياسية. فهو يترأس من جهة، جميع اجتماعات الأجهزة التقريرية من لجنة تنفيذية، ولجنة مركزية، ومجلس وطني، ولا سيَّما إذا استحضرنا أن قوانين الحزب تخول هذه المؤسسات سلطات واسعة في مجالات رسم سياسة الحزب، وصياغة استراتيجيته، وتحديد مواقفه من القضايا الوطنية. يضاف إلى احتكاره المطلق لتمثيل الحزب والنيابة عنه أمام الدولة ومؤسساتها السياسية، وإزاء القضاء. صحيح أن الفصل الثاني والخمسين من القانون الأساسي حدّد الدائرة التمثيلية، حين قضى بأن «يتحدث الأمين العام باسم الحزب في دائرة البرنامج المقرر من طرف المؤتمر والخطط المرسومة من قبل هيئاته، وهو الناطق الرسمي باسم الحزب». بيد أن

الممارسة أفضت إلى وجود موقع خاص للأمين العام أسعفه في أن يؤثر في أداء الحزب ويكيِّف توجهاته. فالنص نفسه يفتقر إلى الدقة والوضوح، بل تساعد مفرداته العامة والملتبسة على إمكانيات التأويل والسماح بممارسات لم تكن واردة في خلد المشرع الحزبي لحظة وضعه إياه، علاوة على أن القانون الأساسي وإن أناط في فصله السابع والخمسين باللجنة التنفيذية مهمة تقرير النفقات والسهر على المداخيل المالية للحزب، فقد خوّل الأمين العام سلطة التصرف في ممتلكات الحزب بالنيابة عنه، بكل ما يترتب عن هذا الاختصاص المهم والخطير من نتائج تنظيمية وسياسية.. والحال أن مكانة الأمين العام لا تتوقف عند الاستحكام في مصادر القرار السياسي والمالي، بل تتجاوزه إلى سلطة النظر في ملفات التأديب والتحكيم داخل الجسم الحزبي. فحيث إن الفصل الثاني والخمسين جعل منه المحافظ على «كيان الحزب» والساهر على «مبادئه وأهدافه»، فقد خوّله مشروعية التمتع بسلطة معنوية وأدبية على المناضلين تسمح له إلى جانب اللجنة التنفيذية ولجنة التوفيق، وطبقاً للفصل الثامن والسبعين، بحق اللجوء إلى اللجنة الوطنية للتحكيم والتأديب وإحالة ملفات كل من يقدر إخلالهم بكيان الحزب وعدم التزامهم بمبادئه. وحيث إن أحد وجوه جوهر السياسة التنازع حول المصالح والمواقع، فقد تتحول سلطة الإحالة على صعيد الممارسة إلى وسيلة ناجعة لإعاقة الاختلاف والإجهاز على حقوق المناضلين والتنكيل بهم[٣٧]، حتى وإن كفل لهم القانون حق الاعتراض على الأحكام الصادرة في حقهم والتماس إعادة النظر فيها[٣٨].

لم يخل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من وجود مثل هذه الأعطاب في تجربته التنظيمية والسياسية. فقد تعرض أكثر من غيره للنقد والمؤاخذة والتشهير من طرف مناضليه ومن ينتصرون لمبادئه وأهدافه، علماً أن قوانينه تبنّت فكرة التسيير القيادي الجماعي حين أناطت المادة رقم (١٧) من القانون الأساسي باللجنة الإدارية مهمة انتخاب مكتب سياسي مكوّن من واحد وعشرين عضواً من بينهم كاتب أول ونائب له، يصادق المؤتمر على انتخابه أو يترك للجنة الإدارية مهمة القيام بذلك في

(٣٧) نفكر في قضية طرد السيد خالد الجامعي من عضوية اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال استناداً إلى تبريرات خاصة باحترام مبادئ الحزب وكيانه. نشير في السياق نفسه إلى أن الفصل الثمانين من القانون الأساسي حدد المخالفة التي تنظر فيها اللجنة الوطنية للتحكيم والتأديب، في: «مخالفة قوانين الحزب والإخلال بنظامه، الخروج عن برنامجه، المس بمبادئه، عصيان مقرراته، الإضرار بمصالحه».

(٣٨) سمح الفصل السابع والسبعون من القانون الأساسي لحزب الاستقلال بإمكانية استئناف أحكام اللجنة الوطنية للتحكيم والتأديب أمام المجلس الوطني بواسطة «ملتمس» يوجهه المستأنف المعني إلى الأمين العام داخل أجل أقصاه ١٥ يوماً من تاريخ توصله بمقرر اللجنة الوطنية للتحكيم والتأديب.

أول اجتماع لها بعد المؤتمر، كما شددت المادة رقم (١٨) على أن «يقوم المكتب السياسي بصفة جماعية، بالإدارة الفعلية والسياسية والمالية للاتحاد الاشتراكي طبقاً لمقررات اللجنة المركزية واللجنة الإدارية الوطنية».

فالثابت ـ في غياب دراسات ميدانية ذات طابع علمي وتوثيقي ـ أن الجماعية في التسيير، كما نصّت عليها قوانين الحزب، لا تؤكدها الممارسة. وأن الولاء ليس مرتبطاً في إطلاقيته بكيان الحزب ومؤسساته بقدر ما له صلة إلى حدّ بعيد بالأشخاص المتنفذين في القيادة أو من يقومون مقامهم في الأقاليم. ومن الملاحظ استفحال هذه المفارقة كلما كان الحزب على عتبة الاستحقاقات الانتخابية أو لحظة استعداده لعقد مؤتمراته الوطنية قصد الدفاع عن حصيلة أدائه وتجديد هياكله. نحيل في هذا السياق على شهادة أحد مناضلي الحزب وأطره القيادية لزمن طويل في قطاعيْ الشبيبة والطلبة، مع إدراكنا حدود موضوعية الشهادة عندما يتعلق الأمر بتنازع المصالح وتباين الاستراتيجيات، يقول فيها: «. . . ونشير إلى أن من صور تهميش القواعد من طرف المكتب السياسي الطريقة التي أصبحت توضع بها قوائم الترشيح في الانتخابات التشريعية، بحيث تولى المكتب السياسي مباشرة وضع لائحة انتخابات في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧ من دون أن يحيلها على اللجنة المركزية كما كان يجري الأمر في الماضي. ومع إعفاء نفسه من التقيد بالمقترحات الواردة عليه من الأقاليم والتي اعتبرت مجرد «بيانات للاستئناس»، بل إن المكتب السياسي هو نفسه الذي باشر ترشيح أعضائه أيضاً، وفي الدوائر التي يختارونها وبحضورهم!؟»، ليضيف: «وهكذا فإن تحكم المكتب السياسي في آلية الترشيح وسيطرته شبه المطلقة على الدواليب الحزبية خارج أية مراقبة أو تتبع أو مشاركة قاعدية قد أفرز داخل أطر الحزب تياراً جارفاً نحو اختيار التقرب من المكتب السياسي عوض الارتباط بالتنظيمات القاعدية والسعي لكسب ودّ القيادة كبديل من العمل مع المناضلين في القاعدة. وقد عمق ذلك نزعة احتقار القيم التنظيمية والاستهانة بها، ولم يعد رأي المناضلين موضوع أي اعتبار. ولا تظهر صورة التقرب من القيادة في شكل ولاءات وخدمات شخصية واتصالات ووجود في محيط القاعدة الاجتماعي والثقافي والسياسي، بل وصل الأمر إلى حدّ الاقتناع بالإقامة قريباً من القادة»[٣٩].

ليست هذه سوى صورة من صور عديدة عكستها آراء المناضلين وتقديرات

(٣٩) محمد الساسي، «التشكيلات السياسية في المغرب (ملف): الأزمة الراهنة للديمقراطية الداخلية في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، المظاهر ومقترحات للمعالجة،» **نوافذ**، العددان ٨ ـ ٩ (تموز/ يوليو ٢٠٠٠)، ص ٣٦.

المتابعين لتجربة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وأداء مؤسساته الحزبية. فالمؤتمر الوطني السادس المنعقد في الدار البيضاء في ٢٨ آذار/ مارس و٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠١، عكس بوضوح أهمية المسألة التنظيمية وخطورتها على مستقبل الحزب ومكانته في المنظومة السياسية المغربية..فقد تساءل تقرير المكتب السياسي الذي قدمه الكاتب الأول عبد الرحمن اليوسفي لحظة افتتاح المؤتمر عن السبيل إلى الوصول إلى تحقيق إطار حزبي نموذجي يجعل التعايش بين الوحدة والتعددية ممكناً، مجيباً بالقطع : «ليس هناك سبيل آخر غير تنمية الديمقراطية داخل الحزب»، مضيفاً أن «الديمقراطية الداخلية في الحزب ليست أمراً قانونياً، بل هي فعل حقيقي، فنحن إذا عاينا تجربتنا الماضية، سنجد أنفسنا أننا كنا مقصرين في فتح المجال للمناضلين والأطر، وللمتعاطفين مع الحزب وللأصوات المجتمعية، لكي تجد مجالاً للتعبير عن آرائها وتطلعاتها وهمومها»[٤٠]. إن التقرير وإن أمسك بمظاهر العطل في تجربة الحزب وسعى إلى استشراف أفق التجاوز، فإن النقاش الداخلي للمؤتمر كان أكثر حدة وصرامة كما يستنتج من الوثائق التي نشرت أو التي لم تجد طريقها إلى النشر [٤١]، علماً أن الحزب خلال انعقاد مؤتمره الاستثنائي في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥، أقدم على خطوة جريئة حين نشر على صفحات جريدته **المحرر** جزءاً من المناقشات الداخلية بإيعاز كبير من شهيد صحافته عمر بن جلون.

نخلص في خاتمة هذا الشق من الورقة البحثية إلى أن الحزبين المنتميين إلى العائلة الوطنية، وإن اختلفا في المنطلقات والتصورات الفكرية وتباينت تجاربهما التنظيمية والسياسية، ولم يتوحدا حيال القضايا المركزية التي أفرزها التطور الموضوعي للحياة السياسية المغربية على امتداد أربعة عقود، فقد اقتربا من حيث طبيعة الممارسة ونوع القضايا التنظيمية والسياسية المترتبة عنها. صحيح أن حزب الاستقلال، خلافاً للاتحاد الاشتراكي، توفق في المحافظة على تلاحم الحزب ووحدة كيانه، في حين انفرط خيط الاتحاد وتعرض لانشقاقين منذ الإعلان عن خروجه من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية صيف ١٩٧٢، وحتى لحظة انعقاد مؤتمره السادس الأخير ربيع ٢٠٠١، حين انشق فصيل عنه سيكون بدوره حزباً حمل اسم «المؤتمر الوطني الاتحادي». الحاصل أن

---

(٤٠) **المؤتمر الوطني السادس للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ــ الدار البيضاء، ٢٨ مارس ــ ٢ أبريل ٢٠٠١** (الدار البيضاء: مطبعة دار النشر المغربية، ٢٠٠١)، ص ٢٩.

(٤١) يتعلق الأمر أساساً بالقضايا التنظيمية التالية: سؤال الهوية، الإشكاليات والاختلالات التنظيمية، المبادئ والمفاهيم التنظيمية، الهيكلة التنظيمية، أدوات العمل، إدارة الحزب، ماليته وممتلكاته وإعلامه، ثم علاقات الاتحاد..وقد استغرقت ضمن وثائق الحزب خمساً وعشرين صفحة مكونة من عشرات الفقرات.

الاحتقان نفسه الناجم عن ضعف الديمقراطية الداخلية شكَّل مصدر قلق مشتركاً لدى المناضلين في الحزبين معاً، غير أن ثقل الآباء المؤسسين ونوعية الثقافة التي حكمت مسار حزب الاستقلال وأطرت علاقات مؤسساته جنبته مآل الانشقاق، وإن طرحت عليه أسئلة في غاية الدقة منذ انعقاد مؤتمره الحادي عشر سنة ١٩٨٢ كقضية «المجايلة ودوران النخبة القيادية»[٤٢] في الحزب، و«الديمقراطية الداخلية».

إن توحد الحزبين في الأعطاب التنظيمية والسياسية الناجمة عن الممارسة، يحيل على وجود عطل في التفكير والثقافة السياسية لدى المؤسستين.. ونميل إلى القول إن من محددات تفسير العطل الحاصل ضغط ثقل إرث الحركة الوطنية على أداء الأحزاب المتفرعة عنها..فقد ظلت القيادات الوازنة في الحزبين منشدّة إلى التراث العميق للنضال الوطني من حيث نمط التفكير السياسي وثقافة التدبير الحزبي، على الرغم من التغيرات التي طرأت على هيكلة الحزبين وتكوينهما، والتحولات التي طالت بنية المجتمع المغربي[٤٣]. لذلك يعتبر النجاح في تفكيك هذا الإرث والقطيعة مع العناصر السلبية والمعيقة فيه، مفتاح تطور الحزبين وشرط توفقهما في خلقِ ظروف الملاءمة بين النصوص والممارسة، بين القول والفعل في الحياة الحزبية.

العنصر الثاني: الديمقراطية البينية وعبء التاريخ

يرتبط العنصر الثاني مع نظيره الأول ضمن هذه الورقة البحثية، في كون «الديمقراطية» ككل غير قابلة لـ «القسمة» أو التوزيع. فالديمقراطية مع الذات شرط عين لامتدادها إلى الآخر الذي لا يتخذ في هذا المقام معنى «الأجنبي»، كما هو الحال في التناظر بين «الأنا» و«الآخر»، بل ينطوي على طابع المغايرة التي يقتضيها الاختلاف في التفكير، والاستراتيجيا، والتباين في منهجية إدارة السياسة وما يرتبط بها ويتفرع عنها من قضايا وأسئلة.

ولأن حزبيْ الاستقلال والاتحاد الاشتراكي سليلا الحركة الوطنية، وحَّدهما النضال وجمعهما أفق التحرر واسترداد السيادة، وأبعدتهما السياسة باعتبارها فن تدبير

---

(٤٢) نفكر في الجدل الدائر خلال انعقاد المؤتمر الثاني عشر (١٩٨٩) بخصوص مطلب «تشبيب» قيادة الحزب على الصعيدين الإقليمي والوطني وتناول التقرير المذهبي لحيثياته، وردود أفعال بعض الأطر القيادية حيال هذا الموضوع. فقد اعترف أمحمد الدويري، عضو اللجنة التنفيذية للحزب، بفشل المؤتمر في الإجابة عن مطلب التشبيب، كما قدم عبد الكريم غلاب، باعتباره عضواً في اللجنة نفسها، استقالته معلناً «أنه عضو في اللجنة التنفيذية للحزب منذ سنة ١٩٤٨»..وذلك قبل أن يتراجع عنها لاحقاً.

(٤٣) لفهم دلالات التحولات الحاصلة في بنية المجتمع المغربي، انظر: آلان روسيون، في: آلان روسيون [وآخرون]، **التحولات الاجتماعية بالمغرب** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٠)، ص ١٧٣.

المصالح، يكتسب البحث في واقع الديمقراطية بينهما طابعاً خاصاً لعله أقرب إلى التعقيد وصعوبة النظر، منه إلى الاختزال والتعميم والوثوقية. فاللافت للانتباه أن مسيرة الحزبين، بقدر ما عانت عبء التاريخ وثقل جروحه السياسية، ظلت مستجيبة لنداء المستقبل. لعل تبادل الحزبين كل ما يمكن أن يلج قاموس السياسة من نعوت وأوصاف بذيئة، وصلت إلى حدّ التجريح والتخوين والتنكيل، بيد أنهما سرعان ما يتكاتفان حين يتعلق الأمر بمنعطف عميق وخطير، أو حين يلوح في الأفق بريق أمل يؤشر لاحتمالات التغيير..إنها ضرورات السياسة ومستلزماتها.

ننطلق في هذا العنصر الخاص بمعالجة واقع الديمقراطية بين حزبيْ الاستقلال والاتحاد الاشتراكي من أن ضعف الديمقراطية الداخلية أعاق إمكانية امتدادها وصيرورتها سلوكا مُشتركاً بين الحزبين. بيد أن التحليل المطلوب لا يتوقف عند هذه المعاينة، بل يستلزم إدخال متغيرات أخرى كفيلة بتوسيع دائرة المعالجة. لذلك نعتبر حضور التاريخ الوطني واستمرار الاختلاف بشأن توظيفه واستثمار رصيده الرمزي في إعادة إنتاج الشرعية التاريخية، متغيراً أساسياً في إعاقة الديمقراطية بين الحزبين. غير أن الحزبين وإن اختلفا في تأويل التاريخ الوطني واستثمار رمزيته، فإن متغيراً ثالثاً كان له بالغ التأثير في تحديد مساحة الديمقراطية بينهما، يتعلق الأمر بطبيعة النظام السياسي ونوعية المفاهيم التي أطّرت الحياة الدستورية والسياسية المغربية.

١ ـ في العلاقات الثنائية

شددنا سلفاً على أن انشقاق ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩، كان أول شرخ في جسم الحركة الوطنية المغربية. فالمناضلون الذين وحّدتهم مقاومة المستعمر، واستمروا يعتبرون حزب الاستقلال بيت الجميع، وعوا بأن أسئلة الهوية الأيديولوجية، واستراتيجية إعادة بناء الدولة الوطنية، من الحدّة والدقة ما يجعل الاختلاف مشروعاً، والاجتهاد في استجلاء سبل إدارته شرعياً ومطلوباً. بيد أن ضعف ثقافة الاختلاف لم يسعفهم في أن يركبوا طريق التغيير العمودي، فكانت كلفة النزوع إلى التغيير الأفقي بإحداث حزب جديد باهظة من الناحيتين الاستراتيجية والسياسية(٤٤).

ليس مطلوباً منهجياً التفصيل في مسار العلاقات الثنائية بين الحزبين لحظة

(٤٤) يجب قياس الكلفة بالنسبة إلى الأدوار المستقبلية للحزبين في الحياة السياسية، وحدود تقاربهما أو تفاعلهما، وطبيعة التنافس الذي سيسود علاقاتهما، وحجم مسؤوليتهما في استقامة الحياة الدستورية والسياسية المغربية. مع الإشارة إلى أن قرار الانشقاق لم يكن إجماعياً على صعيد النخبة، نحيل من باب المقارنة على محاضرتين متباينتين من حيث تعاطيهما مع فكرة تأسيس الحزب الجديد: الأولى للشهيد المهدي بن بركة، ألقيت في تطوان بتاريخ ٣١ تموز/ يوليو ١٩٥٨، والتي دعا فيها إلى إحداث انقلاب في الحزب، والثانية =

الانشقاق وما أعقبها من تطورات، حيث الصحافة الصادرة وقتئذٍ، والسِيَر الذاتية لثلة من الوطنيين، والروايات الشفهية حبلى بالصور والشهادات والاعترافات[٤٥].

يهمنا في هذا المقام فحص طبيعة العلاقة التي جمعت الحزبين حيال ما يعتمل في الحياة الدستورية والسياسية المغربية.

أ ـ استند مؤسسو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية[٤٦] في الدفاع عن شرعية إحداث الحزب الجديد (عام ١٩٥٩) إلى مقولة «الوضوح الأيديولوجي»، والسعي إلى إقامة قطيعة مع التفكير الذي لف وعي النخبة الوطنية وقاد مسيرتها النضالية داخل حزب الاستقلال. فالأداة الحزبية الجديدة مطالبة بصياغة مشروع سياسي واضح تتكاتف كل مكونات المجتمع من أجل النهوض به وإنجاز مقاصده، بعيداً عن «التعصب الحزبي، والاحتراف السياسي وعدم الشعور بالمسؤوليات»[٤٧]. لذلك، سيجد حزب الاستقلال نفسه وجهاً لوجه أمام نظيره الجديد بخصوص أعقد القضايا التي واجهها المغرب بعد استقلاله.. صحيح أن النضال الوطني لم يتسع وقتئذٍ لقبول الأسئلة المستقبلية بحجة ترتيب التناقضات وإعطاء الأولوية لشعار الاستقلال، بغض النظر عن مضمونه وأبعاده، وصحيح أيضاً أن التعاقد الضمني مع المؤسسة الملكية أعاد تأكيد هذا الشعار وحوَّل عنوان المرحلة إلى ثورة مزدوجة يقودها الملك والشعب[٤٨]، بيد أن استرداد السيادة والشروع في إعادة بناء الدولة ومؤسساتها لم يحظ بالإجماع الذي قاد النضال الوطني وحكم مسيرته، فكانت النتيجة أن تجددت الأسئلة التي ظلت معلقة، وفي صدارتها سؤال الحكم والسلطة ودسترة النظام السياسي.

لم يكن حزب الاستقلال، خلافاً للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، خارج مدار

= للمرحوم عبد الرحيم بو عبيد التي ألقاها في الدار البيضاء بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٨ في موضوع: «ستتان ونصف بعد استقلال المغرب» التي أشار فيها إلى المحاولات الهادفة إلى تشتيت الحزب مشدداً على القول بأن «قوتنا هي وحدتنا»، وإننا نستطيع أن نحقق برنامجنا في الداخل والخارج وأن نبقى موحدين ولا سبيل إلى تردد الشك في صفوفنا»، وإن كنا نستنتج من محاضرة سابقة للمهدي بن بركة ألقيت في الدار البيضاء في ١٩ أيار/ مايو ١٩٥٧ ما يخالف ذلك، حيث دعا إلى ممارسة النقد الذاتي داخل الحزب، والتوحد من أجل مواجهة ما يتعرض له الحزب.

(٤٥) انظر على وجه الخصوص صحيفتي **العلم** و**التحرير**.

(٤٦) الذي سيصبح مع حلول ١٩٧٥ الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

(٤٧) لعلها الجمل التي تصدرت لافتة المؤتمر التأسيسي (٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٩): «أعداء التحرر والتقدم: التعصب الحزبي والاحتراف السياسي وعدم الشعور بالمسؤوليات».

(٤٨) ولا سيما بعد نفي الملك محمد الخامس (٢٠ آب/ أغسطس ١٩٥٣)، حيث طرح الوطنيون عودة الملك من المنفى شرطاً للشروع في المفاوضات من أجل الاستقلال.

تفكير المؤسسة الملكية لما يجب أن يسير عليه النظام السياسي، وإن انطوت كتابات علال الفاسي على قدر مهم من الاجتهاد في تحليل عناصر تأسيس النظام وبناء مؤسساته وضبط السلطة وآليات ممارستها[٤٩]. فالمؤسسة الملكية تغيّت مبدأ التدرج في الارتقاء نحو وضع الدستور ودمقرطة النظام على خلفية أن الشعب ـ لاعتبارات تاريخية وموضوعية ـ لا يمتلك التربية والنضج السياسيين الكافيين بإسعافه في الاندماج في عملية المشاركة المباشرة والسريعة. فهكذا، بينما طالب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بضرورة انتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور والإسراع في صياغة القوانين الانتخابية قصد تكوين برلمان بالاقتراع العام يتولى ممارسة السلطة التشريعية، تجنب حزب الاستقلال الدخول في مناقشة الشكل الذي يجب أن توضع بواسطته الوثيقة الدستورية، معتقداً أن المغرب في حاجة إلى دستور بغض النظر عن أسلوب وضعه طالما أنه سيطرح على الاستفتاء الشعبي[٥٠]، الأمر الذي يفسر مشاركته في عضوية مجلس الدستور (٢٦ أب/ أغسطس ١٩٦٠) الذي عين الملك محمد الخامس كافة أعضائه وأناط بهم مهمة إعداد وثيقة ستكون أول دستور للبلاد، وأيضاً مساهمته في اقتراح إصدار قانون أساسي للمملكة بعد فشل تجربة مجلس الدستور وانتقال العرش إلى الملك الراحل الحسن الثاني في أعقاب وفاة والده في شباط/ فبراير ١٩٦١.

ليس الغرض في هذا المقام متابعة تطور الأحداث الدستورية والسياسية خلال مرحلة مفصلية في سيرورة دسترة النظام السياسي المغربي (١٩٥٦-١٩٦٢)، بل المبتغى إثارة قضية مركزية في العلاقة بين الحزبين وفي علاقتهما معاً بنظرية الحكم وتوزيع السلطة وآليات ممارستها. فالأمر هنا لا يتعلق بمسالة شكلية أو تقنية، بل بجدل سياسي عميق طال إشكاليات السيادة، والمشروعية والتمثيلية. فبينما حسمت الخطب الملكية موضوع السيادة حين أكدت على أن «سيادة البلاد تتجسم في الملك، الذي هو الأمين عليها والحفيظ لها»[٥١]، واستبعدت الفصل العمودي للسلط، الذي كرس سمو المؤسسة الملكية وخولها مكانة سامقة تعلو كل السلط ولا تندرج ضمن

(٤٩) انظر على وجه الخصوص: علال الفاسي، **النقد الذاتي** (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٥٢).

(٥٠) انظر: عبد الكريم غلاب، **التطور الدستوري والنيابي بالمغرب** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٨٨)، ص ١٩٢.

(٥١) ورد ذلك في خطاب ٨ أيار/ مايو ١٩٥٨، الذي اصطلح على تسميته في ما بعد «العهد الملكي». للاطلاع على النص الكامل، انظر: **انبعاث أمة** (المطبعة الملكية)، العدد ٣ (١٩٥٧ ـ ١٩٥٨)، ص ١٩٤ وما بعدها.

دائرة التقسيم المألوف في نظرية مونتيسكيو، بل جعل الفصل مقصوراً على السلطتين التشريعية والتنفيذية (الحكومية)، مقابل ذلك سعى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وتنظيمات أخرى إلى جانبه[٥٢]، إلى الدفاع عن أطروحة مغايرة، قوامها وضع دستور من لدن جمعية تأسيسية منتخبة، تستمد مشروعيتها من الشعب مباشرة، وتنوب عنه عبر التفويض في صياغة أول وثيقة دستورية للبلاد تحدد فلسفة الحكم، ومبادئ الدولة، وتنظم السلطة وتوزعها وتحدد آليات ممارستها.

لقد شكلت المسألة الدستورية أول حلقة مفصلية في الاختلاف حول مغرب ما بعد الاستقلال، وبمنطق السياسة لم يكن الأمر مذهلاً أو غير متوقع، ولربما تحتاج تجربة الحركة الوطنية مزيداً من الجرأة وكثيراً من النقد لتفكيك تاريخها الاتفاقي وإعادة صياغته على أسس أكثر علمية ووضوحاً وعمقاً. ونميل إلى القول إن نجاح شعار «المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي» الذي يتم تداوله الآن بكثافة في الخطاب الرسمي وأدبيات الأحزاب الوطنية، رهين إلى حدّ بعيد بمدى التوفق في إنجاز عملية التفكيك وإعادة البناء. وقد ترتبت عن الموقف من الدستور نتائج سياسية واستراتيجية مهمة في العلاقة بين حزبيْ الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية. فقد دخلت النخبة الوطنية دائرة الصراع حول رسم قسمات النظام السياسي المغربي منقسمة على نفسها مقابل مؤسسة ملكية مستجمعة لكل قواها، مستثمرة واقع الوهن في جسم الحركة الوطنية، فكانت النتيجة أن حظي مشروع الدستور في استفتاء السابع من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢ بنسبة قبول عالية وصلت إلى ٩٧,٨٦ بالمئة من الأصوات المعبّر عنها[٥٣].

ب ـ موازاة لذلك، لم يمنع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ـ الذي عارض الدستور وقاطع الاستفتاء ـ من المشاركة في أول انتخابات تشريعية في البلاد(١٧ أيار/ مايو ١٩٦٣)، علماً أنه تحفظ، إلى جانب حزب الاستقلال على النظام الانتخابي كما أقره ظهير الفاتح من أيلول/ سبتمبر ١٩٥٩ الذي أخذ بأسلوب الاقتراع الأحادي الاسمي الأكثري على دورة واحدة[٥٤]. فقراءة نتائج العمليتين الانتخابيتين اللتين أجريتا لأول مرة بعد الاستقلال توضّح دقة الانشقاق الذي حصل في حزب

(٥٢) نفكر أساساً في الحزب الشيوعي المغربي، وحزب الشورى والاستقلال.

(٥٣) **الجريدة الرسمية** (١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢).

(٥٤) نشير إلى أن حزب الاستقلال طالب وقتئذ بالاقتراع اللائحي الأكثري على دورة واحدة. كما أن التعديلات التي أجريت على القانون التنظيمي الخاص بمجلس النواب عام ٢٠٠٢ جعلت المغرب يأخذ بالاقتراع اللائحي عن طريق التمثيل النسبي حسب قاعدة أكبر البقايا.

الاستقلال وخطورة أبعاده على مكانة الحركة الوطنية ودورها في الحياة السياسية المغربية. فحزب الاستقلال وحده حصل في الانتخابات الجماعية التي جرت بتاريخ ٢٩ أيار/ مايو ١٩٦٠ على ٤٠ بالمئة من المقاعد على الصعيد الوطني، متبوعاً بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية بـ ٢٣ بالمئة، مما يعني أنه لولا الانشقاق لعادلت قوة الحزبين معاً ثلثي المجالس البلدية والقروية، ويفيد في المقابل، أن النظام الانتخابي المعتمد ساهم بشكل قوي في إقامة تعددية حزبية مندرجة ضمن الفلسفة المؤطرة للمفهوم الملكي لدسترة السلطة وبناء مؤسساتها»[٥٥]. والملاحظة نفسها تنسحب على الانتخابات التشريعية لتكوين مجلس النواب، حيث كان نصيب حزب الاستقلال أربعين (٤٠) مقعداً متبوعاً بسبعة وعشرين (٢٧) للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، من أصل ١٤٤ مقعداً المكونة للمجلس، مما يعني أنهما اقتربا من تحقيق الأغلبية المطلقة.

تكمن أهمية استحضار التجربتين الانتخابيتين في إبراز عمق الشرخ الذي طال جسد الحركة الوطنية وتأثيره في ميزان القوى الناظم للصراع حول تأصيل مفاهيم السيادة والمشروعية والتمثيلية غداة الانطلاق في إعادة بناء الدولة الوطنية. فإذا كانت السياسة قد نجحت في انفراط عقد العائلة الوطنية التي وحدها المستعمر ولحمها مطلب الاستقلال، فكيف نفسر عسر النخبة الحزبية في إدارة الاختلاف وترشيد خسائره؟ فهل تسعفنا مفاهيم البحث الاجتماعي وطرائقه في التماس أجوبة شافية عن هذا السؤال وغيره؟ أم أن الأمر يستلزم تنويع مقتربات التحليل لفهم حقبة ظلت سجينة صدور أصحابها، ولم تحظ بعد بالقدر الكافي من البحث والتدقيق[٥٦]؟

ج ـ في مجتمع مركب (Société composite)، كما هو حال المغرب الأقصى، يصعب النظر إلى مثل هذه الأسئلة من زاوية محددة بعينها. فقد هيمن المقترب الانقسامي (Approche ségmentariste) لزمن طويل على مدركات فهم النظام السياسي المغربي وآليات اشتغاله، ودور النخبة ومكانتها السياسية. فحتى وقت قريب استمر

(٥٥) انظر: أحمد مالكي، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية: المفاهيم الأساسية، النظام السياسي المغربي** (مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية، ٢٠٠١)، ص ٢٦١.

(٥٦) يمثل كتاب الباحث المغربي محمد الطوزي محاولة جادة في الموضوع، انظر: محمد الطوزي، **الملكية والإسلام السياسي في المغرب**، ترجمة محمد حاتمي وخالد شكراوي (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٠)، ص٣١٠. والكتاب صادر أصلاً بالفرنسية: Mohamed Tozy, *Monarchie et islam politique au Maroc* ([Paris]: Presses de la fondation nationale des sciences politiques, 1999).

حضور صاحب كتاب **الملكية والنخبة السياسية في المغرب**[٥٧] ضاغطاً على وعي الباحثين المغاربة وطرق معالجتهم لطبيعة نظامهم السياسي، ولربما شجع انسداد دائرة المجال السياسي وضيق أفق المناقشة والاختلاف والنقد على إشاعة فكرة نزوع المغاربة الفطري إلى الانقسام، وميلهم الطبيعي إلى التوحد لحظة الإحساس بالخطر الخارجي[٥٨].

فمن مداخل تفسير واقع الانقسام داخل النخبة الوطنية، نرجح فرضية ضعف المشروع السياسي لديها، وعسر تمثلها قيمة الاعتراف بشرعية الاختلاف وامتلاك القدرة على إدارته وترشيده، مقابل مؤسسة ملكية حاضرة بقوة تستثمر بانتظام موروثها الديني والتاريخي، وتسعى بشكل دؤوب إلى تقعيد عناصر اللعبة السياسية عبر تأصيل فلسفتها الخاصة لمفاهيم الحكم والشرعية والتمثيلية. نلمس ذلك في طبيعة النقاش الذي ساد الحقبة الفاصلة خلال ١٩٥٦-١٩٦٢، والتي أثرنا جوانب منها في الفقرات السابقة.

فقد كان واضحاً لدى المؤسسة الملكية أن الأمر لا يتعلق بقراءة جديدة للتراث الإسلامي والاجتهاد في عناصره ومقاصده، لأن ذلك من شأنه فتح المجال أمام تنافس الشرعيات، وتعدد المستفيدين من رأس المال الرمزي في بناء المشروعية وإعادة إنتاجها، والحال أن الملكية استثمرت جانباً من رصيدها المفقود في سجل الحركة الوطنية وأحزابها، يتعلق الأمر بالدين وما يرتبط به. فقد أكسب النضال ضد المستعمر صفة الازدواجية في الشرعية الوطنية للطرفين معاً، بيد أن الملكية وجدت في الوعاء الديني ما ساعدها على الحفر عميقاً في التراث، لبناء مسوغات كفيلة بتطويع نتائج التفسير والتأويل وجعلها في خط التناغم مع مدركاتها لمفاهيم الحكم والشرعية والتمثيلية، وهو ما يفسر طبيعة علاقتها مع العلماء[٥٩]، وفهمها

---

(٥٧) المقصود هنا الباحث الأمريكي جون واتربوري. انظر: John Waterbury, *Le Commandeur des croyants: La Monarchie marocaine et son élite* (Paris: Presses universitaires de France, 1975).

وللكتاب طبعة عربية: **الملكية والنخبة السياسية في المغرب**، ترجمة ماجد نعمة وعبود عطية (بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٨٢).

(٥٨) استرشاداً بمقولة إرنست غلنر (Ernest Gellner) الشهيرة: «أنا ضد إخوتي، وأنا ضد أبناء أعمامي، أبناء أعمامي، إخوتي وأنا ضد الجميع. لا يجتمع الإخوة تحت سلطة عليا لأخ أكبر إلا خوفاً من أبناء الأعمام، ولا يجتمع أبناء الأعمام تحت سلطة بعض الفرق الكبرى للعائلة إلا خوفاً من العدو الخارجي الذي يهدد باستمرار. إن عامل الالتحام هو العدو الخارجي وليست سلطة الحاكم الداخلي». انظر: Ernest Gellner, *Saints of Atlas*, Nature of Human Society Series (London: Weidenfeld and Nicolson, 1969).

(٥٩) اعتمدت الدولة استراتيجية إدراج العلماء ضمن أسلاك الوظيفة العمومية، واخترقت رابطتهم، وتمت مراقبة المساجد والتحكم في الخطب بداخلها.

للبيعة[٦٠]، ومبدأ فصل السلطات[٦١]، وكل ما له صلة باستراتيجية بناء المشروعية وتحديد قواعد اللعبة السياسية[٦٢].

حين نقرأ إنتاجات النخبة الوطنية واجتهاداتها في هذا المجال[٦٣] نلاحظ نوعاً من التباين في مقاربة العلاقة مع التراث وتحليل حدود الاتصال والانفصال بين الدين والسياسة في صياغة الأسس الفلسفية لنظرية الحكم في المغرب. ومن اللافت للانتباه أنه بقدر ما تباعدت معالجات الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عن حزب الاستقلال وحرصت على فهم علاقة الدين بالدولة خارج دائرة النظر الملكي، اقترب الاتحاد الاشتراكي من هذه الدائرة وانغمس في مسارب تفكيرها. فهكذا تحيل وثائق المؤتمر الاستثنائي (عام ١٩٧٥)[٦٤] على مكامن القطيعة مع الاتحاد الوطني وعناصر الاستمرارية في الاستراتيجية الجديدة للحزب. ولعل المقام لا يسمح بإبراز سعي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من خلال كتابات أبرز رموزه[٦٥] إلى التفكير في السياسة بعيداً عن دائرة العقيدة وتوظيفاتها

---

(٦٠) حين طرح السؤال التالي على الملك الراحل الحسن الثاني: «لماذا طلبتم الموافقة المسبقة من العلماء على اعتلائكم العرش سنة ١٩٦١؟» كان جوابه: «بالنسبة لنا لا يتم طلب موافقة العلماء. فعند وفاة الملك يقوم العلماء وبعدهم الشرفاء المنحدرون من النبي وأفراد العائلة والشخصيات بالتوقيع على وثيقة البيعة معترفين بذلك بوفاة الملك وباعتلاء خلفه العرش». نشير إلى أن جدلاً مهماً حول البيعة والمبايعة وما يرتبط بهما شهدته الحياة السياسية المغربية لحظة التهيؤ لإعداد الدستور الأول (١٩٦٢) الذي حسم فصله العشرون هذا النقاش بتنصيصه على الطريقة التي سينتقل بواسطتها العرش. مما يعني أن البيعة تغدو في هذه الحالة تأكيداً وتكريساً لما نصت عليه الوثيقة الدستورية.

(٦١) شددت الخطب الملكية في أكثر من مقام على أن فصل السلطات لا يسري على الملك بل على السلطتين التشريعية والحكومية. لذلك نميل إلى القول إن نظرية الفصل بين السلطات تفهم في النظام السياسي المغربي في ضوء الأحكام السلطانية لأبي الحسن الماوردي أكثر من روح الشرائع لمونتيسكيو.

(٦٢) Abdelatif Agnouche, «Contribution à l'étude des stratégies de légitimation du pouvoir autour de l'institution califienne: Le Maroc musulman des Idrissides à nos jour,» (Thèse d'état, Université Hassan II, Casablanca, 1986).

(٦٣) انظر: مالكي، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية: المفاهيم الأساسية، النظام السياسي المغربي**، ص ٢٦٣ ـ ٢٨٣.

(٦٤) نفكر أساساً في التقرير الإيديولوجي المقدم لجلسات المؤتمر الاستثنائي، للاطلاع على بعض مقاطعه وتوضيحات عن سياق تحريره، انظر: محمد عابد الجابري، **مواقف، إضاءات وشهادات: المؤتمر الاستثنائي**، ٢ مج (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ٢٠٠٢)، ص ٢١ وما بعدها.

(٦٥) نفكر في كتابات عبد الله إبراهيم ومعالجاته النظرية لقضايا الحكم والسلطة وكيفية تنظيمهما، للاطلاع على المضمون، انظر: عبد الله ابراهيم: **صمود وسط الإعصار: محاولة لتفسير تاريخ المغرب الكبير** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٧٦)؛ **أوراق من ساحة النضال**، و**الإسلام في آفاق ألفين** (الدار البيضاء: دار النجاح الجديدة، ١٩٧٩).

الأيديولوجية[٦٦]. فقد شدّد عبد الله إبراهيم في أكثر من مقام على نظرية الحكم في المغرب منتقداً أساسها الفلسفي المبني على الطاعة المطلقة، والقوة الصارمة، وشخصنة السلطة [٦٧]، الأمر الذي يفسر لماذا أولى أهمية خاصة لفكرة العقد الاجتماعي في سياق مقاربته لعلاقة الدين بالدولة والأسس النظرية لنظام الحكم. فالإشكالية المركزية في فكره «تكمن في طبيعة العقد الاجتماعي الذي يربط بين الغالبية الساحقة من الشعب ومن يقوم بتمثيلهم سياسياً»[٦٨]. إنه يروم إعادة بناء العلاقة بين الدين والدولة بالشكل الذي يساعد على القطيعة مع جذور الثقافة السياسية السلطوية ويفتح المجال أمام المشاركة المؤسسة على الإرادة الحرة والمسؤولة.

تميّز حزب الاستقلال، خلافاً للتنظيمات التي رامت تضييق حيز الدين في السياسة، بقدر كبير من الوضوح في صياغة تصوراته للمجالين الديني والسياسي وطبيعة التقاطعات بينهما. فليس صدفة أن يُنعت زعيمه علال الفاسي بأحد «أساطين السلفية في المغرب»[٦٩]، هذا الذي ساهم بثقافته العربية الإسلامية التقليدية، وانفتاحه الموزون على التراث الفكري الغربي، بدور حاسم في الارتقاء بالعقيدة إلى أولوية الأولويات في المنظومة الفكرية للحزب. قد لا يسمح المقام بالتفصيل في فكر هذا الرجل [٧٠] الذي طبع مسيرة الحزب، دون أن يتوفق في استمالة جل مناضلي تنظيمه وأطره القيادية إلى تمثل فكره وترجمته إلى وقائع على صعيد الممارسة[٧١].

---

(٦٦) ألم يحدد في سياق تشخيصه مصادر استمرار مشكلة التنظيم السياسي في المغرب قائلاً: «...ثم انهار نظام الاستعمار، واسترجع الشعب استقلاله رسمياً ومضت السنون تلو السنين وجرس الخطر يدق باستمرار لأن المشكلة الخالدة مشكلة التنظيم السياسي للشعب المغربي على أساس سيادته ومسؤوليته وكرامته ما تزال قائمة وبشكل مفجع لحد الآن؟،» انظر: ابراهيم، **صمود وسط الإعصار: محاولة لتفسير تاريخ المغرب الكبير**، ص ٩٦ ـ ٩٧.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ١٥ ـ ١٦.

(٦٨) الطوزي، **الملكية والإسلام السياسي في المغرب**، ص ١٥٩.

(٦٩) انظر: عبد الله العروي، **الأيديولوجيا العربية المعاصرة**، ط ٣ (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٩)، ص ٥١ ـ ٥٢.

(٧٠) انظر: علال الفاسي: **النقد الذاتي؛ دفاع عن الشريعة** (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٦٦)؛ **مقاصد الشريعة ومكارمها** (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٦٣)، و**منهج الاستقلالية** (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٦٢). ويحتوي على نص التقرير المذهبي الذي قدمه للمؤتمر السادس للحزب المنعقد في الدار البيضاء ـ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٢.

(٧١) يقول عبد الله العروي في هذا الصدد: «...لهذا السبب بالذات إن استطاع (علال الفاسي) أن يعبئ الجماهير فإنه لم ينجح في ترجمة آرائه إلى واقع سياسي ملموس، حتى عندما كان يمارس سيطرة روحية مطلقة على الحزب كان يرى عناصر ليبرالية تتسلل إلى القيادة متوخية حصر نشاطه في مجال الدعاية والتنظير لتتكلف هي بمسائل التكتيك وبالمناورات اليومية مع الإدارة الاستعمارية... ولما دقت ساعة الاستقلال أخذت بزمام الحزب وأبعدت علال الفاسي الذي أصبح في وضعية معارض مكمم..». انظر: عبد الله العروي، **الأيديولوجية العربية المعاصرة** (الدارالبيضاء: منشورات المركز الثقافي العربي، ١٩٩٥)، ص ٦٧.

فالجوهري عنده حين مقاربة علاقة الدين بالدولة التمييز بين «إسلام ثابت متعال وإسلام حائل مجسد في سلوك الناس. **الأول** وحده حقيقي، فيجب إنقاذه بكل الوسائل ومهما كان الثمن. أما **الثاني** فهو ظاهري فقط فلا يضر نقده والتخلي عنه»[٧٢]، فكأننا به يفصل بين الإسلام السامي، فيدعو إلى النهل من منابعه، والإسلام التاريخي الذي لا يتحمل مسؤولية أصحابه، فينادي بالقطيعة مع تجاربه. والحال أن على خلفية هذا الفهم عالج علال الفاسي مجمل المفاهيم التي شكلت مدار نقاش واختلاف غداة استقلال المغرب، وانخرط في ديناميتها السياسية. ففي باب «مسالك الفكر» من مؤلفه **النقد الذاتي** (عام ١٩٥٢)، حدد معنى السلطة وعلاقتها بالمصلحة العامة ودور أفراد الأمة في الاهتمام بالسيادة. فـ« السلطة كامنة في الأمة، ومنها تصعد إلى أيدي الرؤساء وأولي الأمر، ومن حق الأمة وواجبها أن تظل حارسة على مواطن الاستعمال لما هو منها وإليها»[٧٣]. غير أن منزع التوفيق الذي طبع فكره لم يمهله في أن يذهب بعيداً في الدفاع عن استقلالية الأمة بسيادتها وحقها في التمتع بها واستثمار نتائجها الدستورية والسياسية.

لذلك كان صريحاً في الدعوة إلى الجمع بين المصادر العصرية لمبدأ السيادة والإرث التاريخي للنظام السياسي المغربي، مستخلصاً ضرورة الإصلاح والتنقيح لتطوير «نظامنا العتيق وجعله أكثر قدرة على مسايرة هذا العصر وحاجاته . . .»[٧٤]، وبالقدر نفسه من الصراحة يبدو هذا واضحاً في موضوع الملكية وشرعيتها في قيادة البلاد. فالمغرب عنده لم «يعرف منذ أربعة عشر قرناً شكلاً للحكم غير الملكية، فالعرش بقي رمز وحدته، ودليل ماضيه، والذي سيكون عامل التوازن الاجتماعي فيه. ولكن هذا لا يعني أن الملكية لا تتطور إلى شكل دستوري على غرار ما يجري في إنكلترا أو في البلدان الإسلامية اليوم»[٧٥]، وبالنتيجة يستوجب قبل كل شيء النظر «إلى صاحب العرش (جلالة الملك) كشخصية فوق الأحزاب وسائر الاعتبارات السياسية التي يمكن أن يتناقش فيها الرأي العام بصفته الحارس الأمين لسير السُلط وأعمالها، ويجب أن تتكون من حوله صوفية الاستقرار الحكومي والوعي الوطني والاستمرار الوجودي للدولة . . .»[٧٦]. ونميل إلى الاستنتاج أن تصورات من هذا القبيل ساهمت بقسط وافر في صياغة الفصل التاسع عشر (١٩) من الدستور

---

(٧٢) المصدرنفسه، ص٦٦.
(٧٣) الفاسي، **النقد الذاتي؛ دفاع عن الشريعة**، ص ١٥٢.
(٧٤) المصدر نفسه، ص ١٥٢ ـ ١٥٣.
(٧٥) الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص ١٩٩.
(٧٦) الفاسي، **النقد الذاتي؛ دفاع عن الشريعة**، ص ١٥٣.

المغربي[٧٧] الذي اكتسى مكانة خاصة بفعل التأويلات التي طالت مقتضياته منذ عام ١٩٨٣[٧٨]، والتي لم تستوعب الطبقة السياسية أبعادها على توازنات الفاعلين إلا في السنوات الأخيرة[٧٩]. ففي ظني لم يكن وارداً في خلد علال الفاسي مزاحمة المؤسسة الملكية في احتكارها المجال الديني واستثمار موارده الرمزية، لأن الملكية أولى بالأحقية منه في هذا المضمار، بسبب سجلها المناقبي وانتسابها إلى آل البيت، بل كان أفقه من ركب دعوة الإصلاح وإعادة التواصل مع الإسلام السامي والاجتهاد في مقاصده، السعي إلى نزع العتاقة عن المؤسسة وتطوير مفهومها للحكم عسى أن تصبح الظروف ناضجة لقبول مبدأ السيادة المشتركة (La Co-Souveraineté) التي تعني سياسياً قسمة السلطة وعدم الاستحواذ عليها.

د ـ الحاصل أنه مع الاستفتاء على الدستور الأول (٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢) وإجراء أولى الانتخابات التشريعية (١٧ أيار/ مايو ١٩٦٣)، والشروع في أول تجربة نيابية (١٩٦٣-١٩٦٥)، توضحت معالم النظام السياسي المغربي، والدوائر التي يمكن للفاعلين استثمار مشروعياتهم في نطاقها، والحدود التي يستلزم الوقوف عندها. فالأمر لا يتعلق بعقد سياسي يوضح حقوق وواجبات الفرقاء، يضمنه الدستور وتسهر المؤسسات المنبثقة عنه على احترام بنوده. . .فمفهوم العقد كما أصلته كتابات هوبس ولوك وروسو غير ممكن التطبيق في المجال السياسي المغربي[٨٠]، كما أن الدفاع عن السيادة المشتركة من زاوية الاجتهاد في العقيدة ومقاصدها، غير وارد على صعيد الإنجاز. الممكن والمباح ملكية حاكمة، منتشرة في كل مفاصل النظام السياسي، متمتعة بمكانة محورية خولتها إياها مشروعياتها الدينية والتاريخية والتعاقدية، وكرستها الوثيقة الدستورية وضمنت استمرارها. ولربما كانت هذه

---

(٧٧) بقي رقم هذا الفصل ثابتاً في كل دساتير المغرب (١٩٦٢، ١٩٧٠، ١٩٧٢، ١٩٩٢، ١٩٩٦) مع تعرضه لتعديل جوهري عام ١٩٧٠ حين أضيفت كلمة «الممثل الاسمى للأمة». أما نصه الكامل قيقضي بـ: «الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة، ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي الملة والدين والساهر على احترام الدستور وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات، وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة».

(٧٨) نعتبر خطاب ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣ بداية الشروع في تأويل الفصل التاسع عشر، فخلاله شدد الملك على مكانته كأمير للمؤمنين كما أكد أن وظيفته تقتضي منه ضمان استمرارية الدولة وتسمح له بممارسة سلطات البرلمان. نشير على أنه تم اللجوء إلى الفصل نفسه للحسم في توتر العلاقة بين الملك والمعارضة الاتحادية التي لوحت بالانسحاب من البرلمان عام ١٩٨١.

(٧٩) هناك اهتمام ملحوظ بالفصل التاسع عشر من طرف الفاعلين السياسيين خلال السنوات الأخيرة ولا سيما من جانب تنظيمات اليسار وبعض أطر حزب العدالة والتنمية.

(٨٠) Mohamed Lahbabi, *Le Gouvernement marocain à l'aube du 20ème siècle* (Rabat: Techniques nord africaines, 1958).

النتيجة كافية لإعادة وعي أحزاب الحركة الوطنية ذاتها واستيعاب الدور المنوط بها. لذلك، سيسعى الحزبان إلى تحويل اختلافهما حول القضايا السياسية المركزية المشار إليها إلى مرتكزات جديدة للتقارب والنضال من داخل الاختلاف قصد استعادة حقهما في المشاركة في بناء الدولة الوطنية. فهكذا، أصبح البرلمان واجهة مهمة للعمل المشترك بين الحزبين اللذين شكلا معارضة فعلية في مواجهة «جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية»[٨١] بالنظر للمكانة الوازنة لبعض شخصياته، وبسبب نوعية القضايا المطروحة على البرلمان وقتئذ[٨٢]. بيد أن التدبير السياسي للعلاقة بينهما ستفرضه الوضعية الجديدة التي دخلتها البلاد بعد إعلان الملك حالة الاستثناء في ٧ حزيران/ يونيو ١٩٦٥ التي يقضي بها الفصل الخامس والثلاثون من الدستور. فقد عطل العمل بالدستور وتوقفت الحياة النيابية وحلّ الملك محل المؤسسات الدستورية، وبدا المغرب وكأنه يتواصل من جديد مع مرحلة ما قبل الدستور!

تستمد حالة الاستثناء قيمتها المرجعية من كونها شكلت مؤشراً دالاً على مأزق العلاقة بين أحزاب الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية. فعلى الرغم من التفوق المظهري للملكية في تكريسها الدستوري لمفاهيم الحكم والشرعية والتمثيلية وقدرتها الواضحة على ضبط توازنات الحقل السياسي، فإن حزبيْ الاستقلال والاتحاد الوطني على ضعفهما التنظيمي وصعوبة إدارة اختلافهما استمرا مدافعين عن حقهما في التمتع بحضور منتظم في الحياة السياسية يوازن حجم نضالهما الوطني، كما ظلا متمسكين بضرورة خلق شروط المصالحة الوطنية القادرة على إعادة الاعتبار للعمل السياسي وإكسابه قدراً من الصدقية تخرجه من دائرة الضياع وتمنحه إمكانيات الاستقامة والانتظام. ولعل ذلك ما يفسر صعوبة استجابة الحزبين للعروض الملكية التي سبقت لحظة الإعلان عن حالة الاستثناء. فهل أخطأ المغرب الرسمي في إقرار حالة الاستثناء، ونجح حزبا الاستقلال والاتحاد الوطني بالتحفظ على العرض الملكي؟ أم أن الخاسر الحقيقي هو الوطن المغربي الذي وجد نفسه يلج دائرة الضياع وفقدان التوازن بسبب سيادة نظرية «الفارس الوحيد» (Le Cavalier seul)، ونتيجة ضغط منطق الإقصاء المتبادل؟

---

(٨١) تكونت جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية من الأحزاب التالية: الأحرار المستقلون، الحركة الشعبية، حزب الدستور الديمقراطي لأحمد رضا كديرة قبل أن يتحول عام ١٩٦٤ إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي.

(٨٢) من ذلك قضايا: الإصلاح الزراعي، توحيد المحاكم ومغربة القضاء، تعريب الإدارة، وضعية الموظفين المدنيين، منع بيع الخمور وتوزيعها في الأماكن العمومية، تأميم معامل إنتاج السكر وتأميم المعادن، تعديل قانون الصحافة.

لا يسمح المقام بمناقشة سلامة اللجوء إلى حالة الاستثناء من عدمها، بل يهمنا منهجياً قراءة الحدث من زاوية الاستراتيجيات الجديدة للفاعلين السياسيين. فعلى صعيد الحركة الوطنية، سنلاحظ بروز وعي جديد لدى حزب الاستقلال ونظيره الاتحاد الوطني، قوامه البحث عن أرضية مشتركة تحافظ على مكانتهما وتسمح لهما بتجنب واقع التهميش والإضعاف الذي شكل أحد مقومات استراتيجية المؤسسة الملكية عند الشروع في تطبيق حالة الاستثناء. لعل أوضح إنجاز قام به الحزبان هو تشكيل «الكتلة الوطنية» والتوقيع على ميثاقها في ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٧٠، مباشرة بعد الإعلان عن انتهاء حالة الاستثناء والتصريح بوضع دستور جديد(٨٣).

فهل شكل ميثاق الكتلة منعطفاً نوعياً جديراً بخلق ثقافة جديدة قادرة على تمكين الحزبين من تحويل اختلافهما إلى قوة تنظيمية مؤثرة في الحقل السياسي المغربي؟ لا تسعفنا قراءة ميثاق الكتلة(٨٤)، والمسار الذي آلت إليه في الإجابة بالإيجاب عن هذا السؤال. فإذا تركنا جانباً تصريحات قادة الكتلة(٨٥)، وتقييمات العديد من الباحثين، نميل إلى القول بأن الكتلة لم تؤسس نتيجة مشروع سياسي جهِدَ أصحابه في مناقشة حيثياته بعمق وتفوقوا في إنضاج شروط إنجازه، بسبب أن روح الانشقاق استمرت ضاغطة على وعي قادة الحزبين ومدركاتهم، كما ساهمت وضعية التنظيمين في إذكاء روح التعثر في إنجاز المشروع(٨٦). ومع ذلك، تمكنت الكتلة من صياغة موقف موحد للحزبين إزاء مشروع الدستور (عام ١٩٧٠)، حيث تمت مقاطعته، وحيال الانتخابات التشريعية (آب/ أغسطس ١٩٧٠) التي لم يشارك فيها الحزبان.

---

(٨٣) تم ذلك في خطاب ملكي أذيع في ٨ تموز/ يوليو ١٩٧٠، و للإشارة أصدر الحزبان بيانين منفصلين يوم ١٨ تموز/ يوليو من السنة نفسها ناهضاً من خلالهما مشروع الدستور.

(٨٤) للاطلاع على نص الميثاق، انظر: *Le Maroc politique*, rassemblés et présentés par Claude Palazzoli, la bibliothèque arabe collection textes politiques (Paris: Sindbad, [1974]), p.356.

(٨٥) بينما استبعد علال الفاسي أن تكون الكتلة عملاً مؤقتاً، اعتبرها عبد الرحيم بوعبيد «خطوة نحو إعادة توحيد جناحي حزب الاستقلال الذين انفصلا سنة ١٩٥٩»، أما عبد الله إبراهيم فقد كتب عنها لاحقاً يقول: « كان المخاض بالميثاق الوطني للكتلة عسيراً وطويل الأمد، فقد ابتدأ في خريف ١٩٦٥ في سلسلة من اللقاءات بين الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب الاستقلال، وانتهت هذه اللقاءات في ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٧٠ بالتوقيع الرسمي على الميثاق الذي يعتبر لحد الآن مكسباً من أهم المكاسب للتحرك الوطني بعد الاستقلال..». انظر: **الاتحاد الوطني**، ٢٤/ ١٠/ ١٩٧٦.

(٨٦) أرجع عبد الله إبراهيم، كأحد الموقعين على ميثاق الكتلة، أسباب تعثر المشروع إلى طبيعة المفاوضات المتأرجحة بين المد والجزر غير واضحة الأهداف، والخلافات في العلاقات الثنائية بين حزبي الاستقلال والاتحاد الوطني، والأوضاع السياسية الدقيقة التي واجهها الاتحاد الوطني على المستوى الداخلي بين التيار الجذري وأنصار الحل الانتخابي.

٢ ـ على صعيد العمل المشترك

نقصد بـ «العمل المشترك» أشكال التنسيق ولحظات التقارب التي شهدتها العلاقات الثنائية بين حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، وتنظيمات سياسية جديدة منحدرة من هذين الحزبين أو قريبة منهما(٨٧).

يسود الكتابات التي تناولت بالتحليل الحقل السياسي المغربي ومكوناته تحقيب يتخذ من سنة ١٩٧٤ منطلقاً نوعياً فاصلاً بين مرحلتين في تطور الحياة الدستورية والسياسية المغربية. وقد استمد هذا الرأي قوته المرجعية من مجموعة متغيرات داخلية، أهمها الإجماع الوطني حول استرجاع الأقاليم الجنوبية، ودقة التوترات التي اخترقت مؤسسات الدولة في أعوام ١٩٧١-١٩٧٢-١٩٧٣(٨٨)، والدينامية الجديدة في العلاقة بين المؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية(٨٩). ولأن هذا التحقيب اكتسى قدراً ملحوظاً من قبول الباحثين والفاعلين السياسيين، فإن استراتيجيته في فهم طبيعة المرحلة تبقى نسبية إذا وظفنا مقتربات ومقولات مغايرة من حقل العلوم الاجتماعية، كما فعل باحثون مغاربة وأجانب(٩٠). فقد ساعد مفهوم الباتريمونيالية (Patrimonialisme) والباتريمونيالية الجديدة (Néo-Patrimonialisme) على الاقتراب من تشخيص واقع الدول التي تأسست نظمها السياسية على شخصنة السلطة والنزوع إلى السيطرة الأبوية والنفوذ المعنوي اعتماداً على قدراتها العسكرية واستحواذها على مصادر الثروة وطرق توزيعها.

ففي نظم مؤسسة على مثل هذه الخصائص تظل حظوظ انفتاحها السياسي رهينة وضعها المالي، حيث يتقوى سلطانها كلما كانت مدعمة بما يكفي من الموارد المادية والرمزية، وبمفهوم المخالفة تميل إلى الانفتاح كلما ضعفت شوكتها نتيجة شحّ مواردها وضعف قدرتها على التوزيع. لذلك، نميل إلى ترجيح عام ١٩٨٣ كتحقيب

---

(٨٧) من ذلك حزب التقدم والاشتراكية ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي.

(٨٨) المقصود هنا انقلابا ١٩٧١و ١٩٧٢، والقلاقل التي شهدتها بعض المدن المغربية عام ١٩٧٣.

(٨٩) نفكر أساساً في اللقاء الذي جمع الملك الراحل الحسن الثاني مع المرحوم عبد الرحيم بوعبيد في حزيران/ يونيو ١٩٧٤، والذي قال محمد عابد الجابري في حقه ما يلي: «يجب القول إذن أنه تمت في مقابلة حزيران/ يونيو١٩٧٤موافقة المبدئية من طرف الاتحاد الاشتراكي ممثلاً في كاتبه الأول المرحوم عبد الرحيم بوعبيد على الدخول في تجربة سياسية، قوامها ما يعبر عنه اليوم بمصطلح «التناوب التوافقي»». انظر: الجابري، **مواقف، إضاءات وشهادات: المؤتمر الاستثنائي**، ص ٢٩.

(٩٠) «Réformes institutionnelles et légitimation du pouvoir au Maghreb,» dans: J. Leca [et al.], *Développements politiques au Maghreb: Aménagements institutionnels et processus électoraux*, collection études de l'annuaire de l'Afrique du Nord (Paris: Edition du centre national de la recherche scientifique, 1979), et Abdallah Saaf, *Maroc, l'espérance d'état moderne* (Casablanca: Afrique Orient, 1999).

لبداية تشكل المرحلة الجديدة وفهم طبيعة التحولات التي طالت الحياة السياسية المغربية[٩١].

ومع ذلك يحتفظ تاريخ ١٩٧٤ ببعض مؤشرات التفسير بالنسبة إلى أداء حزبيْ الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، سواء في دائرة ما هو مشترك أو في علاقتهما بالمؤسسة الملكية. ففي هذا التاريخ، فقد حزب الاستقلال زعيمه علال الفاسي (١٩١٠-١٩٧٤)، لينتخب أميناً عاماً خلفاً له خلال انعقاد مؤتمره التاسع (أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤) الذي عكست وثائقه استراتيجية الحزب في الانتقال من المعارضة إلى المشاركة مدشناً ذلك بانضمامه، لأول مرة منذ عام ١٩٦٣، إلى حكومة ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧، وقد أفرد في مؤتمره العاشر (٢١ ــ٢٣ نيسان/ أبريل ١٩٧٨) حيزاً لمسوغات الإقدام على هذا الانتقال[٩٢]. في حين سيشكل المؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (عام ١٩٧٥) قطيعة مع بعض جوانب التجربة الحزبية التي قادها الاتحاد الوطني منذ تأسيسه (عام ١٩٥٩)، وحتى تاريخ انشقاقه (عام ١٩٧٢).

فهكذا، سيفصل عبد الرحيم بوعبيد في لقائه مع الملك الحسن الثاني صيف ١٩٧٤ في اعتماد النضال الديمقراطي اختياراً استراتيجياً قبل أن تتبناه وثائق المؤتمر بالمناقشة والتصديق، مما يعني أن الحزب خرج نظرياً وأيديولوجياً من دائرة التجاذب بين منطق الداعين إلى النضال الجذري ودعوة المنتصرين إلى التوافق في العلاقة مع الدولة ومؤسساتها[٩٣].

---

(٩١) نفكر أساساً في الإصلاحات الاقتصادية التي اقحمت المغرب في سياسة إعادة التقويم الهيكلي مع ١٩٨٣، وما ترتب عن ذلك من نتائج اجتماعية وسياسية.

(٩٢) عددت وثائق الحزب أربعة مبررات للمشاركة، أولها النتائج المهمة التي حصل عليها في انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦ الجماعية، وحزيران/ يونيو ١٩٧٧ التشريعية التي أعطت للحزب المرتبة الأولى من حيث الأحزاب المشاركة، والمرتبة الثانية بعد قائمة الأحرار أو المستقلين، كما أنها جاءت تلبية للدعوة الملكية، في حين يتعلق المبرر الثالث بتضمين الوزير الأول في حكومة ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧ للحد الأدنى من برنامج الحزب، ورابع هذه المبررات اقتناع الحزب بضرورة المشاركة في تعبئة الشباب وباقي مكونات المجتمع من أجل تجاوز حالة الجمود. للمزيد من التفاصيل، انظر: **المؤتمر العام العاشر لحزب الاستقلال**: **[أعمال]** (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٧٨).

(٩٣) يشرح محمد عابد الجابري، كأحد المشاركين في صياغة التقرير الأيديولوجي للمؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي، طبيعة التوجه الجديد للحزب وأبعاده الاستراتيجية. فشعار «الاختيار الديمقراطي» «لم يطرح في التقرير الأيديولوجي كشعار يكفي نفسه بنفسه، بل لقد طرح في ترابط وتلازم شديدين مع شعارين آخرين هما «التحرير» و«الاشتراكية». للاطلاع أكثر، انظر: محمد عابد الجابري، **مواقف، إضاءات وشهادات**: **المؤتمر الاستثنائي**، ص ٢١ ـ ٣٠.

أ ــ في البحث عن صيغ العمل المشترك من داخل المعارضة

من الملاحظ أن المؤشرات المومأ إليها أعلاه لم تدفع حزبيْ الاستقلال والاتحاد الاشتراكي إلى صياغة استراتيجية مشتركة محددة العناصر ومكتملة الأبعاد، وفي الوقت نفسه لم تجعلهما متباينين من حيث طبيعة وعي المرحلة الجديدة وإدراك دقتها السياسية، ولربما شكّل الإجماع الوطني حول ملف الصحراء المغربية مدخلاً مفصلياً لإعادة الاعتبار لإرثهما المشترك واستثماره لإنجاز مشروع تحرير الأرض ودمقرطة المؤسسات. فبينما اندفع حزب الاستقلال في دينامية المشاركة الحكومية طيلة ست سنوات (١٩٧٧-١٩٨٣)، استمر الاتحاد الاشتراكي معارضاً[٩٤] ينتقد أداء المؤسسات ويدعو إلى اعتماد سياسات بديلة كفيلة بتجسير الفجوة بين الدولة والمجتمع، وإعادة الاعتبار لمفهوم المشاركة السياسية. فالحاصل أن الإجماع الوطني، وإن فتح المجال أمام الفاعلين السياسيين لتجاوز روح حالة الاستثناء، فقد تعثر في خلق توافق واضح وملموس حول قواعد اللعبة وضمانات احترامها على صعيد الممارسة. ولربما اقتضى الأمر قدراً من الوقت لإعادة بناء الثقة بين المؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية، ولا سيما حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

١ ــ فعلى الرغم من التصريحات التي أعقبت لقاء حزيران/ يونيو ١٩٧٤ بين الملك الحسن الثاني وعبد الرحيم بوعبيد[٩٥]، بخصوص تكوين المؤسسات التمثيلية وضمان احترام إرادة الجسم الانتخابي، فإن الممارسة جاءت بعيدة عن النيات المعلن عنها، حيث شابت الانتخابات الجماعية (١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٧٦) والتشريعية (حزيران/ يونيو ١٩٧٧) خروقات على الرغم من إحداث مجلس وطني وهيئات إقليمية لتتبع ومراقبة حسن سريانها.

لم تكن تقييمات حزب الاستقلال سلبية حيال انتخابات ١٩٧٦-١٩٧٧، فقد اعتبر نفسه القوة الأولى من بين الأحزاب المشاركة، لذلك ساهم، كما أسلفنا، في حكومة تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧، التي شكل «المستقلون» محورها، هؤلاء الذين سيتحولون إلى حزب سياسي جديد (التجمع الوطني للأحرار)، وسيتبين أنهم لا

---

(٩٤) اللهم إذا استثنينا تعيين عبد الرحيم بوعبيد وزير دولة في ٢ آذار/ مارس ١٩٧٧ إلى جانب الأمناء العامين لأحزاب الاستقلال (بوستة)، والحركة الشعبية (أحرضان) والحركة الشعبية الدستورية (الخطيب). وقد اعتبر بوعبيد مشاركته استمراراً لعضويته في المجلس الوطني لمراقبة الانتخابات، مع الإشارة إلى أنه سيستقيل في أعقاب الانتخابات التشريعية التي لم يتمكن خلالها من الفوز كمرشح في مدينة أكادير.

(٩٥) من ذلك التصريح الملكي الصادر في ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤، وبيانات الاتحاد الاشتراكي في الموضوع كما نشرتها صحافته.

يستمدون شرعية ميلادهم من ذاتهم، بل من استراتيجية المؤسسة الملكية القاضية بخلق حزب أغلبيّ (Parti majoritaire) في أعقاب كل استحقاق انتخابي أساسي. فاللافت للانتباه أن سياسة من هذا القبيل لم تكن غائبة عن حزب الاستقلال، فقد جرب نتائجها خلال الولاية التشريعية الأولى (١٩٦٣-١٩٦٥)، حين وجد نفسه بمعيَّة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أمام كتلة لا تجمع مكوناتها أية شرعية أو برنامج مشترك سوى مواجهة أحزاب الحركة الوطنية والتحكم في التوازنات داخل المؤسسات الدستورية[٩٦]. ولعل من صدف التاريخ أو مكرِه أن يعاد المشهد نفسه عام ١٩٨٣ حين لم تسمح التوترات الداخلية التي طالت «التجمع الوطني للأحرار»[٩٧] باستمراره حزباً أغلبياً، وبدأ البحث عن حزب أغلبيٍّ جديد خلال انتخابات ١٩٨٣ و١٩٨٤ سيحمل، في أعقاب مؤتمره التأسيسي (٩-١٠ نيسان/ أبريل ١٩٨٣) اسم «الاتحاد الدستوري»، وسيسعى إلى الدفاع عن شعار تعاقب الأجيال على تحمل المسؤولية، وسيقدم نفسه حزب الجيل الجديد الذي بدأ «يتأهب لأخذ أمانة المسؤولية من جيل الاستقلال»[٩٨].

٢ ـ ليس الغرض في هذا المقام التدقيق والتفصيل، لأن الحياة السياسية المغربية غنية بالمعطيات والأحداث، بل هدفنا الإمساك بالمفاصل المفسرة لضعف الممارسة الديمقراطية داخل الحقل السياسي المغربي الذي تشكل الأحزاب السياسية أهم مكوناته. فالديمقراطية الحزبية تكتمل ويتعمق مضمونها حين تتوفر شروط الديمقراطية في الدولة والمجتمع. لم يكن ممكناً في غياب رؤية واضحة، مدروسة، ومدققة لمفهوم التوافق، خلق شروط «المغرب الجديد»[٩٩] الذي رفع شعاره الفاعلون السياسيون الذين اعتبروا الانتخابات اختباراً لصدقيته. فالواضح أن استراتيجية المؤسسة الملكية استمرت محافظة على ثوابتها في مجالات التحكم في التوازنات السياسية، وإعادة هيكلة الحقل الحزبي، والاستحواذ على الموارد المالية والرمزية وآليات توزيعها، مقابل أحزاب وطنية أنهكتها التوترات الداخلية[١٠٠]، وتعذر عليها

---

(٩٦) المقصود هنا «جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية» (FDIC) التي تزعمها وقتئذ أحمد رضا كديرة.

(٩٧) نقصد الانشقاق الذي تعرض له التجمع الوطني للأحرار بعد ثلاث سنوات من تأسيسه، حيث نجم عنه تكوين «الحزب الوطني الديمقراطي»، في تموز/ يوليو ١٩٨١.

(٩٨) من الخطاب الافتتاحي للأمين العام للحزب السيد المعطي بوعبيد خلال المؤتمر التأسيسي بتاريخ ٩ نيسان/ أبريل ١٩٨٣. مع الإشارة إلى أنه كان وزيراً أول منذ ١٩٧٩.

(٩٩) تردد كثيراً هذا الشعار في الوثائق الحزبية للاتحاد الاشتراكي ومقالات صحافته.

(١٠٠) نفكر في الأزمة الداخلية للاتحاد الاشتراكي عام ١٩٧٨ التي أسفرت بداية الثمانينيات عن ميلاد حزب جديد حمل اسم «حزب الطليعة الاشتراكي الديمقراطي» (١٩٨٣).

صياغة رؤية جديدة كفيلة بتحويل العمل المشترك إلى أداة مؤثرة في ميزان القوى الناظم للحياة السياسية. غير أن حزبيْ الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، وإن تعثراً فكرياً في تحويل الاختلاف من مصدرٍ للإعاقة إلى ضرورة للفعل، فقد أجبرهما الواقع ــ وهذا هو منطق السياسة ــ على البحث عن المشترك، ولا سيَّما مع توسع دائرة الاحتجاج داخلهما[١٠١]، وتزايد دور المؤسسة الملكية وانتشار حضورها المادي والرمزي[١٠٢].

٣ ـ أسفرت سياسة إعادة التقويم الهيكلي المعتمدة في المغرب مع حلول عام ١٩٨٣ عن نتائج اجتماعية عميقة على الرغم من قدرتها الواضحة على ضبط التوازنات العامة وتخفيض ضغط المديونية. فمن جهة، لم يعد المغرب الاجتماعي قادراً على تحمل حصيلة أداء المغرب السياسي، فكان طبيعياً أن يعبر عن نفسه، كما حصل في أزمات الحواضر الكبرى سنوات ١٩٨١-١٩٨٤-١٩٩٠. ومن جهة أخرى، تراجعت القدرة التوزيعية للمؤسسة الملكية بفعل شح الموارد ونضوب مصادرها. فقد وجد الفاعلون السياسيون في إعادة طرح مسألة الإصلاح الدستوري والسياسي محوراً لتجديد النقاش حول موضوع التوافق وأبعاده، ولربما كانت التغيرات النوعية التي طالت النظام الدولي مصدراً محفزاً لمعاودة التفكير في قضية الانفتاح السياسي وحدوده.

٤ ـ اتَّسم عقد التسعينيات بكثافة دستورية لم يشهدها عقد سابق من قبله. فقد أجريت ثلاثة استفتاءات خلال خمس سنوات (١٩٩٢-١٩٩٥-١٩٩٦)[١٠٣]، كما تميز بديناميات سياسية لافتة للنظر تجلت في توالي المفاوضات بين المؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية، توجت بانبثاق سلطة حكومية جديدة اتخذت في أدبيات الأحزاب نعت حكومة «التناوب التوافقي» (١٤ آذار/ مارس ١٩٩٨)، إضافة إلى حصول انتقال سلس للعرش وفق مقتضيات الدستور والأعراف والتقاليد الجاري بها العمل (٣٠ تموز/ يوليو ١٩٩٩). فقيمة هذا العقد تكمن في نوع التقاربات التي

---

(١٠١) توقف المؤتمر الحادي عشر لحزب الاستقلال (١٩٨٢) عند مشاركة الحزب في العمل الحكومي وانتقد حصيلته العامة، كما طرح الأعضاء مشكلتي الديمقراطية الداخلية وتعاقب الأجيال على القيادة الحزبية (التشبيب). أما بالنسبة إلى الاتحاد الاشتراكي، فإن تأسيس «الكونفديرالية الديمقراطية للشغل» (١٩٧٨) وصعود التيار النقابي داخل الحزب سيكون له تأثير في التوازنات الداخلية والآفاق الاستراتيجية للعمل الحزبي.

(١٠٢) نشدد بالخصوص على التأويلات التي ستطرأ على الدستور، ولا سيما الفصل التاسع عشر ابتداء من ١٩٨٣.

(١٠٣) يتعلق الأمر باستفتاءين عامين في ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ و١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦، واستفتاء جزئي حول تعديل الفصل التاسع والأربعين الخاص بقانون المالية لـ ١٥ ايلول/ سبتمبر ١٩٩٥.

طبعت علاقة حزبيْ الاستقلال والاتحاد الاشتراكي وطبيعة التفاعلات التي حكمت علاقتهما بالمؤسسة الملكية.. فقد بدا الطرفان وكأنهما يجهدان من أجل استدراك حيز مهم من الزمن التاريخي الذي ضاع بسبب نزعة الإقصاء والإقصاء المتبادل[١٠٤]. لقد فهم كل من حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي مغزى التصريح الملكي بشأن الإصلاح الدستوري فبادرا إلى تقديم مذكرة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ عكست تصورهما المشترك لمفهوم الإصلاح في شقيه الدستوري والسياسي، كما سعيا إلى توسيع دائرة المطالبة بإحداث الكتلة الديمقراطية في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٢[١٠٥] كي تكون قوة تفاوضية قادرة على إنجاح ملف الإصلاح. فإذا استثنينا اللحظات المحدودة التي جمعت حزبيْ الاستقلال والاتحاد الاشتراكي ودفعت بهما إلى التنسيق داخل البرلمان أو خلال الاستحقاقات الانتخابية، يبقى حدث تأسيس الكتلة شكلاً متطوراً من أشكال العمل المشترك بين الحزبين وباقي التنظيمات السياسية الوطنية[١٠٦].

ب ــ في ممارسة العمل المشترك من موقع السلطة

شكّل صعود الاتحاد الاشتراكي إلى السلطة وقيادة كاتبه الأول عبد الرحمن اليوسفي حكومة ١٤ آذار/مارس ١٩٩٨ منعطفاً جديراً بالاهتمام العلمي والسياسي. فبغض النظر عن القراءات المتعددة التي تفاعلت مع الحدث وسعت إلى تأويل أسباب نزوله[١٠٧]، نعتبر انتقال الاتحاد الاشتراكي من المعارضة إلى السلطة لحظة مميزة في الحياة السياسية المغربية.

١ ــ فتح ملف الإصلاح الدستوري والسياسي الذي بادر إليه حزبا الاستقلال والاتحاد الاشتراكي أولاً، ثم الكتلة الديمقراطية لاحقاً، ديناميات جديدة للحوار بين

---

(١٠٤) لم يفت الملك الراحل الحسن الثاني التأكيد على هذا الضياع والاعتراف به في سياق تقييمه لمرحلة ١٩٥٦ ـ ١٩٦٢، انظر: **ذاكرة ملك**، ط ٢ ([د.م.]: الشركة السعودية للأبحاث والنشر، ١٩٩٣)، ص ٢٤.

(١٠٥) نشير على وجه الخصوص إلى ملتمس الرقابة (١٩٩٠)، والمواقف المشتركة للحزبين من تزوير الانتخابات.

(١٠٦) تكونت الكتلة من خمسة أحزاب: الاستقلال، والاتحاد الاشتراكي، والتقدم والاشتراكية، ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي انسحب منها بعد مدة. للاطلاع على موقفه من الانسحاب، انظر: عبد الله إبراهيم، **ثورة تقدمية ذات طابع تاريخي تصطدم بقوة رجعية مضادة، ١٩٤٤ ــ ١٩٩٥**، ط ٢ (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٩٥)، ص ٦٥ ـ ٦٩.

(١٠٧) للاطلاع على نماذج من هذه القراءات، انظر: رقية المصدق، **متاهات التناوب** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٩٦)، وأحمد الحليمي علمي، **المسار الديمقراطي في المغرب: رهانات التوافق** (المحمدية: مطبعة فضالة، ٢٠٠٠).

المؤسسة الملكية والحركة الوطنية، غير أن اللافت للانتباه هذه المرة أن المفاوضات التي تأرجحت لعدة سنوات (١٩٩٣-١٩٩٨)، لم يكن قصدها استبدال دستور بآخر، بل إحلال سلطة مكان أخرى، أو بلغة السياسة البحث عن شروط وإمكانيات التناوب بين الأغلبية والمعارضة، وهو ما لم يحصل منذ إقالة حكومة عبد الله إبراهيم في أيار/ مايو ١٩٦٠. فقد تمكن العمل الثنائي بين حزبيْ الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، والجماعي داخل الكتلة الديمقراطية، من بلورة تصورات حول مداخل الإصلاح وأبعاده، عبرت عنها المذكرات الثلاث (١٩٩١-١٩٩٢-١٩٩٦)[١٠٨] المرفوعة إلى الملك والمعززة باللقاءات التفاوضية بخصوص فحوى المطالب وحدود الاستجابة الملكية لها. وقد بدا من الناحيتين الاستراتيجية والسياسية وكأن الطرفين يبحثان عن أرضية مشتركة تؤهلهما لإنجاز مشروع الانتقال التوافقي.

٢ ـ وجد حزب الاستقلال ونظيره الاتحاد الاشتراكي في شعار الإصلاح مناسبة لإعادة التوحد حول إحياء فكرة التعاقد مع المؤسسة الملكية، فقد دافعت أدبيات الحزبين وصحافتهما في أكثر من مقام عن هذا الأمر، مستبعدة أن يكون ذلك تعبيراً عن مرحلة جديدة مفصولة عن التاريخ الوطني، حيث يروم الطرفان تجديد التواصل مع روح عريضة الاستقلال (١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤) التي كرست تعاقد الملك مع النخبة الوطنية حول شعار الاستقلال وأفق بناء الدولة الوطنية. ولئن تميز خطاب الطرفين بالتداول المكثف لمصطلحات التوافق، والتراضي، والتناوب، فإن المضامين الثاوية خلف هذه المفاهيم لا تعكس وجود تصور مشترك واستراتيجية موحدة للإنجاز[١٠٩]، فقد استمر الطرفان يبحثان عن

---

(١٠٨) يتعلق الأمر بمذكرة حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي (٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١)، والكتلة الديمقراطية (١٩ حزيران/ يونيو١٩٩٢، و٢٣ نيسان/ ابريل ١٩٩٦). علماً أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية انسحب من عضوية الكتلة قبل تقديم المذكرة الأخيرة.

(١٠٩) قدمت أحزاب الكتلة، باستثناء الاتحاد الوطني والتقدم والاشتراكية، مذكرة إلى الملك في فاتح تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ حددت من خلالها العناصر الضرورية للمشاركة في الحكومة أهمها التأكيد على إرساء مؤسسات ديمقراطية واحترام نزاهة الانتخابات وتشكيل حكومة مسؤولة وقوية ومنسجمة ومتضامنة. في حين كان الجواب الملكي بعد يومين (٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣) متفهماً لهذه المطالب، غير أنه اشترط المحافظة على أربع حقائب وزارية هي التالية: الوزارة الأولى، الخارجية، الداخلية، والعدل.. مع الالتزام بضمان استقرار وزاري للحكومة الجديدة لمدة ثلاث سنوات. لم تتجاوب الأحزاب الثلاثة إيجابياً مع هذا العرض فأصدرت خلال ذكرى عريضة الاستقلال (١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤) وثيقة أسمتها «بيان من أجل الديمقراطية» أعادت تأكيد تصوراتها لموضوع المشاركة، وفي ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر من السنة نفسها تمت معاودة العرض الملكي، غير أن أحزاب الكتلة طالبت بشروط جديدة مما دفع العاهل المغربي بعد تعثر اللقاء الذي جمع مستشاره أحمد رضا كديرة بالأحزاب الثلاثة في ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥، إلى العدول عن فكرة التناوب.

الواقعي والممكن في العلاقة بينهما، الأمر الذي يفسر تعثر العرض الملكي بشأن التناوب على السلطة عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ [١١٠]. فعلى الرغم من انطواء مذكرات الكتلة الديمقراطية على المطالبة بتعديل الوثيقة الدستورية وإصلاح الوضع السياسي، حظيت قضية الانتخابات بمكانة مركزية في استراتيجية الفاعلين الحزبيين، حيث اعتبرت نزاهة الانتخابات مدخلاً لتكوين حكومة قادرة على العمل بانسجام وتضامن ومسؤولية، ولربما اعتقدت الأحزاب الوطنية أن التزام الإدارة بالحياد في عملية سير الانتخابات سيفضي إلى الفوز المؤكد لمرشحيها، وسيسمح لها عندئذ بالانتقال إلى السلطة، استناداً إلى شرعية انتخابية تقرها صناديق الاقتراع وتكفلها نتائجها.

٣ ـ فمن عناصر ترجيح هذا الافتراض اتساع مساحة التقارب بين حزبيْ الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، وعملهما الوازن داخل الكتلة، وانخراطهما الواسع في الاقتراب من دائرة الممكن في ديناميكية التوافق التي انطلقت منذ مستهل عقد التسعينيات. فلأول مرة في تاريخ الاستفتاءات الدستورية[١١١]، سيصوت الاتحاد الاشتراكي بالإيجاب على وثيقة الدستور (١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦)، كما ستوقع الأحزاب السياسية مع السلطات العمومية على تصريح مشترك (٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٧)، هو الأول من نوعه في تاريخ البلاد، اعتبر وقتئذ بمثابة ميثاق شرف تلتزم الدولة من خلاله بالحياد وصيانة نزاهة الانتخابات، وتتعهد الأحزاب بدورها بعدم التشهير بنتائج الانتخابات والاعتراف بصحتها.

فقد بدا للفاعلين السياسيين وبعض قطاعات الرأي العام، وكأن الأمر حسم بالنسبة إلى أعقد وأخطر قضية في تطور الحياة السياسية المغربية، أي الانتخابات وما يرتبط بها ويتفرع عنها، علماً أن الفهم السليم لإشكالية التغيير في أي مجتمع لا يرتبط بالإعلان عن النيات وإن وقع تضمينها في مواثيق وصكوك، بقدر ما يرتهن بمحددات ذات صلة عميقة بالإرادة السياسية، ودرجة وعي المجتمع، وطبيعة الثقافة السياسية السائدة..ففي أول انتخابات تشريعية أعقبت التصريح الموأ إليه أعلاه وجد المغرب نفسه سجين عش العنكبوت، ولم تتردد أحزاب الكتلة في الاعتراض، بدرجات متفاوتة، على نتائج انتخاب أعضاء مجلسي النواب (١٤ تشرين الثاني/

---

(١١٠) ورد العرض الملكي الأول في خطاب افتتاح الدورة الخريفية لمجلس النواب يوم ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، وتجدد الثاني في ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤.

(١١١) شهد المغرب منذ استقلاله سبع عمليات استفتاء دستورية عامة وجزئية سنوات: ١٩٦٢، ١٩٧٠، ١٩٧٢، ١٩٨٠، ١٩٩٢، ١٩٩٥، ١٩٩٦.

نوفمبر ١٩٩٧) والمستشارين (٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧)[١١٢]. . فهل من الجائز منطقياً أن تشارك هذه الأخيرة في العمل الحكومي وتقوده بعد مرور أقل من أربعة أشهر على الانتخابات المطعون في نزاهتها؟ أم كان حرياً بها الاستنكاف عن كل ذلك؟

٤ ـ ربما لا يلمس «السياسي» ضرورة أو فائدة في طرح مثل هذه الأسئلة، فالسياسة لديه «فعل الممكن»، بخلاف الباحث الذي يجد نفسه وهو يلتمس طريق الحقائق العلمية مضطراً إلى التساؤل والاستفهام. ولربما ليست العلاقة بين «السياسي» و«العلمي» على هذه الدرجة من التباعد، فقد يحتاج الطرفان في لحظات استراتيجية من هذا القبيل إلى قدر من التواصل قصد استجلاء الرؤى وتعميق الفهم. غير أن ذلك قلما يسمح به واقع الممارسة في العديد من الأحزاب المغربية، حيث يهيمن النشاط الحركي على النقاش النظري والفكري، ويحتل المثقفون مكانة هي أقرب إلى التواضع منها إلى نعت آخر. فهكذا دخل دائرة التداول السياسي المغربي مصطلح «التناوب التوافقي» لوصف حالة الحكومة التي عيّن على رأسها عبد الرحمن اليوسفي وقادها فترة تجاوزت الأربع سنوات (١٤ آذار/ مارس ١٩٩٨-٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢). فالتناوب لم تقرره صناديق الاقتراع، حيث لم تفرز انتخابات عام ١٩٩٧ قوة أو تقاطباً قادراً على تكوين حكومة منسجمة، بل جاء نتيجة توافق إرادتين: إرادة الملك، وإرادة أحزاب الحركة الوطنية.

٥ ـ هكذا، حتم سياق التوافق على حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي البحث عن صيغ ملائمة تضمن للحكومة حداً أدنى من الانسجام في التفكير واستراتيجية العمل. وفي غياب توفر الحزبين على أغلبية وازنة داخل المؤسسة التشريعية اضطرا إلى التحالف مع تنظيمات سياسية لطالما انتقدت لحظة تأسيسها، ووقع التشكيك في شرعية ميلادها، يتعلق الأمر أساساً بالتجمع الوطني للأحرار والحركة الوطنية الشعبية. . ولأن الحكومة شكلت في سياق انتخابي غير متوافق على سلامته، فقد بدا عصياً على الوزير الأول انتقاء الأشخاص (قائمة الحكومة) والتقريب بين الأفكار والبرامج، فغدت الحكومة وهي تمارس مهامها وكأنها قطع معزولة في لعبة شطرنج، على الرغم من الصلاحيات الجديدة التي أدخلت على مكانة الوزير الأول في مجالات التنسيق والتنفيذ والمبادرة، بل اللافت للانتباه أن الأحزاب المكوّنة للائتلاف الحكومي

---

(١١٢) تصدر الاتحاد الاشتراكي قائمة انتخاب أعضاء مجلس النواب بـ ٥٧ عضواً من أصل ٣٢٥، في حين حصل حزب الاستقلال على ٣٢. أما في مجلس المستشارين ففاز حزب الاستقلال بـ٢١ مقعداً نظير ١٦ للاتحاد الاشتراكي. لمزيد من التفاصيل، انظر: **الصحراء المغربية**: ١٦/ ١١/ ١٩٩٧، و٧/ ١٢/ ١٩٩٧.

بدت وكأنها غير معنية بالالتزامات التي يقتضيها العمل المشترك وتستلزمها مسؤولية الأداء الحكومي، الأمر الذي ولد لدى الرأي العام أسئلة مشروعة حول بداية ونهاية الانسجام الحكومي!؟

خاتمة

سمحت الورقة البحثية باستخراج العديد من العناصر هي من قبيل الأسئلة المفتوحة أكثر منها استنتاجات قطعية أو نهائية:

١ ـ تتميز التجربة المغربية، خلافاً لغيرها من التجارب، في كون النضال الوطني كان ثمرة مجهود مشترك بين الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية، ولربما اتسم المغرب بميسم الفرادة في كون السلطة فيه عادت بشكل طبيعي إلى الملكية، ولم تكن من نصيب حركته التحريرية .. فقد تمتع الطرفان بالمشروعية الوطنية التي جعلت قضية نزع آثار الاستعمار وإعادة بناء الدولة الوطنية مشروعاً تتقاسمه إرادتان: إرادة الملك، وإرادة الحركة الوطنية. وحيث إن سؤال المستقبل لم يحظ بالأولوية في تفكير النخبة الوطنية ولا في تعاقدها الضمني مع الملك، فقد اكتنف مشروعها السياسي قدر كبير من الإبهام وعدم الدقة، وحتى حين شرعت في استجلاء عناصر البناء بعد الاستقلال، اصطدمت بثقل ضغط بياضات تجربتها، فانقسمت على ذاتها قبل أن تخبو، بالتدريج، مقاصد تعاقدها مع الملكية.

٢ ـ تتميز الأحزاب السياسية سليلة الحركة الوطنية بميزة خاصة، قلما نجد مثيلاً لها في تجارب حزبية مغايرة. فحزب الاستقلال الذي شكل محور النضال الوطني لم ينهل تصوراته ومبادئه من مرجعية مستقلة خاصة به، بل استمد أجزاء مهمة منها من إرث الدولة المغربية ومجموع تراكماتها السياسية والثقافية، وإن سعت نخبته، في حدود معينة، إلى تنويع النظر في هذا الرصيد والاجتهاد في تطويره. لذلك سيكون التحليل غير ذي فائدة إن هو توخى مقاربة تجربة الحزب خارج سياقات هذا الإرث ودور مكوناته، ولا سيَّما الملكية التي تطورت في ارتباط عميق مع الدولة ومؤسساتها.

٣ ـ يتأسس على ما سلف، أن مسار الديمقراطية ومآلها في المغرب مرتبطان بطبيعة العلاقة بين الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية، وبمدى قدرة الطرفين على إعادة صياغة تاريخهما الاتفاقي بما يسمح للمجال السياسي بالتطور، والانفتاح، واكتساب المناعة التي تصون قواعده وتضبط علاقات مكوناته. ونميل إلى القول إن الرهان هنا مشترك بين الملكية والحركة الوطنية، فكما أنهما صنعا حدث الاستقلال وتقاسما

مسؤولية نتائجه، فهما مطالبان باستكمال بناء الدولة وإشاعة قيمة الديمقراطية في مؤسساتها.

٤ ـ غير أن رهان الديمقراطية يظل عصياً على الإنجاز ما لم يتوفق الطرفان في إقامة قطيعة مع التقليد، وإعادة الاعتبار إلى مفهوم الحداثة في الدولة والمجتمع.. ولطالما نعتت الدولة بالعتاقة واتهمت بتوظيف التحديث لخدمة التقليد. والحال أن نزعات تقليدية عميقة ما زالت تلف النخبة الحزبية، وتتحكم في استراتيجياتها، وبالنتيجة تعوق إمكانيات تطورها.. ففك الارتباط مع التقليد والانتقال من الحداثة، قولاً وخطاباً، إلى تكريسها فعلاً وممارسة كفيل بنقل الديمقراطية من مرحلة الشعار إلى مستوى الاختبار والتمثل.. ومع ذلك نميل إلى الاستنتاج أن تغيرات مهمة بدأت في التشكل داخل الأحزاب المغربية سليلة الحركة الوطنية بفعل تعاقب الأجيال، وتغير المعطيات السياسية والثقافية وازدياد الطلب الاجتماعي. والملاحظة نفسها قد تنسحب على المؤسسة الملكية ودائرة منظومتها القيمية والسياسية.. إن الأمر يحتاج إلى رصد علمي موثق ومضبوط لاستشراف اتجاه هذه المؤشرات، وتحليل طبيعة تأثيراتها في واقع ومستقبل الديمقراطية في المغرب.

المناقشات

محمد سعيد طيب (رئيس الجلسة)

الحقيقة ـ أيها السيدات والسادة ـ لقد فاجأني د. علي بترشيحي رئيساً لهذه الجلسة. ومصدر المفاجئة أنني أنتمي لقطر لا يعترف بشيءٍ اسمه «حزب» ولا ينوي أن يعترف بشيء اسمه «حزب».

والحقيقة أن هذا الاختيار أثار استغرابي الشديد. لقد كان آخر عهدنا بالأحزاب ذلك الذي كان يدعى «الحزب الوطني الحجازي»، والذي اندثر بمغادرة آخر ملوك الحجاز ـ آنذاك ـ الشريف الحسين بن علي، ومن بعده، بأقل من سنتين الملك علي بن الشريف الحسين بن علي.. وكان ذلك قبل أكثر من ٨٠ عاماً، وكان ذلك آخر عهدنا بهذا المنتج الذي تتحدثون عنه.

١ ــ ثناء فؤاد عبد الله

في ضوء أن المؤسسة الملكية في المغرب هي المؤسسة الأولى والأعلى والمصدر الحقيقي لمتغيرات المجتمع المغربي على الصعيد السياسي، وفي ضوء أن الأحزاب المغربية هي سليلة الحركة الوطنية كما ذكرت الورقة، لدي سؤال هاجسي يتعلق بتجربة التناوب المغربية والتي كانت لها أضواء استحسانية في عدة دول عربية ومنها مصر: هل العلاقة بين الأحزاب والمؤسسة الملكية كانت سبباً مباشراً أو عنصراً فاعلاً في إفراز تجربة التناوب؟ إن البعض يصف النظم العربية، في ضوء المتغيرات التي تتخذ حالياً على صعيد الإصلاح السياسي المفروض، بأنها أكثر ديمقراطية من مجتمعها. ما مدى صحة هذه الحقيقة في ضوء الحكم الذي أصدرته الورقة على ديمقراطية الأحزاب المغربية؟

٢ ــ عبد الحسين شعبان

أولاً أُحيي هذا العرض الشيق والمحاضرة القيمة، ولدي سؤال للدكتور المحاضر.

هل توسعت أو تعمقت الديمقراطية الداخلية في الأحزاب: في حزب الاستقلال أو حزب الاتحاد الاشتراكي، خلال فترة التناوب أو التداول أو فترة التحول الديمقراطي؟ أم أن هناك إشكاليات حدثت بما فيها انقسامات جديدة داخل الحركة السياسية في ظل فترة التحول الديمقراطي؟

٣ ــ الصادق الفقيه

وردت كلمة «الانشقاق» وتكررت في الجلسة الصباحية عند الحديث حول الأحزاب المغربية، وأتصور أن هذه علامة من العلامات البارزة جداً على ضعف الممارسة الديمقراطية داخل التشكيل السياسي. فالاحتقان ــ احتقان الرأي ــ داخل الحزب يؤدي إلى الانشقاق، وهذه ظاهرة متكررة في كل البلدان العربية. السؤال الذي أود أن أطرحه متعلق بسقف الممارسة السياسية في المغرب بلوغاً إلى مستوى الحكم، إذ إن هذه الأحزاب لا يمكن أن تتطلع إلى القمة لأن الملكية في المغرب ملكية حاكمة. بريطانيا فيها ملكية، ولكن الأحزاب تشكل الحياة السياسية، وعندما تحكم تشكل قسمات العمل السياسي.

أما في المغرب فهنالك سقف منخفض جداً للممارسة السياسية، لأن الملكية تعنى بتفاصيل الحكم. هذا على الرغم من أن هنالك ثباتاً يميزها في شكل الممارسة الديمقراطية في المغرب من الملكية في الأردن مثلاً أو من المملكة الحديثة (البحرين) حين تلغى البرلمانات لسنوات، وكذلك تلغى الأحزاب كلما عنَّ للملك ذلك. هنالك ممارسة سياسية مستقرة في المغرب، ولكن هذه الممارسة محكومة بسقف ــ وسقفٍ منخفضٍ جداً.

٤ ــ يوسف الشويري

لفت نظري عند محاولة شرح الفروق بين حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الوطني أن هناك تغييباً للقاعدة الاجتماعية لكلا الحزبين، وأعتقد أن هذه النقطة مهمة. فالقاعدة الاجتماعية هي التي تميز حزباً من الآخر، إضافة إلى البرنامج السياسي والوضع الداخلي.

٥ ــ علي ربيعة

عندي سؤال: هل هناك ديمقراطية حقيقية في المغرب وتبادل للسلطة تبادلاً سلمياً حقيقياً على غرار ما هو حادث في الغرب؟ أم هي ديمقراطية شكلية على النمط العربي؟

٦ ــ عبد العزيز النويضي

أثمّن الورقة في مجموعها وأقدر المجهود المبذول في التوثيق والتحليل- وأود إبداء الملاحظات التالية:

أ ـ ورد تحت عنوان «مفارقات الممارسة» أن الأحزاب في المغرب لم تكن وليد مطلب اجتماعي بقدر ما كانت ضرورة نضالية لمقاومة المستعمر. . . الخ، والحالة أنه في جميع الحالات كان ظهور الأحزاب في المغرب استجابة لحاجة اجتماعية ملحة، فقد أفرزها الجسم الاجتماعي لمواجهة تحدٍ كان يشكل خطراً على هذا الجسم، فالمطلب الاجتماعي وإن لم يكن صريحاً فهو كامن لأن الحزب يعد في الوقت نفسه استجابة لهذا المطلب وتجسيداً له.

ب ـ تحت العنوان نفسه، ورد أن الحياة السياسية المغربية عرفت على امتداد أربعين سنة (١٩٥٦-١٩٩٦) تجاذباً بين منطقتين قوامه سيادة الإقصاء المتبادل وأنه ترتب عن ذلك أن أضاع الفاعلون السياسيون فرصاً ثمينة عن طريق ترسيخ ثقافة المشاركة. . .الخ، والحقيقة الأقرب إلى الدقة أن الفاعل الرئيسي، وهو المؤسسة الملكية، هي التي عمدت إلى إقصاء أهم الفاعلين المطالبين بالمشاركة، وهو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عن طريق سياسة تعتمد العنف والتقسيم والاحتواء. فلم تختر أحزاب الحركة الوطنية إقصاء الملكية ليمكن الحديث عن إقصاء متبادل، بل سعت إلى تقاسم السلطة معها. وحتى اليوم لم ينتبه كل الفاعلين إلى ضرورة ترسيخ ثقافة المشاركة، حيث إن تجربة التناوب التوافقي أبرزت أن الإرادة السياسية ما زالت لم تترسخ لدى الفاعل الرئيسي في تطوير النظام السياسي نحو ديمقراطية أعمق. وربما يعود ذلك من جهة إلى ضعف الأحزاب الوطنية، وصعود أحزاب ذات مرجعية إسلامية قد يعتبر النظام أنها تشكل خطراً عليه، وأنها قد تكون المستفيد الرئيسي من تعميق الممارسة والشروط الديمقراطية، ناهيك عن إحساس النظام بهشاشته ربما، في محيط دولي مضطرب بعد الأحداث الإرهابية التي ضربت المغرب في ربيع ٢٠٠٣.

ج ـ كان يمكن تطوير تحليل السرية في الأحزاب ومظاهرها (مداولات الأحزاب، ماليتها، كيفية تدبيرها الإداري، بعض مفاوضاتها مع النظام. . . الخ)

وكذلك دور النظام في التزامها أحياناً بالسرية، عندما يطلب منها ألا تعلن على الملأ وقائع اتصالاتها به والنتائج المتوقعة وغير ذلك. . . وإن كان هذا لا يعفيها من المسؤولية، بحكم أن قواعد عملها يجب أن تتضمن ما يسمح على الأقل باطلاع الأجهزة المقررة وباقي القيادات الحزبية بوقائع الاتصالات، والتداول حول المواقف اللازمة، لأنها ترهن الحزب، بل البلاد أحياناً.

د ـ تحت عنوان «الديمقراطية البينية وعبء التاريخ»، أورد الباحث أن متغيراً ثالثاً كان له بالغ التأثير في تحديد مساحة الديمقراطية بينهما (أي بين حزبي الاتحاد الاشتراكي والاستقلال)، ويتعلق الأمر في نظر الباحث بطبيعة النظام السياسي ونوعية المفاهيم التي أطرت الحياة الدستورية والسياسية في المغرب. الملاحظة أن الباحث لم يشرح هذين العنصرين وكيف أثرا في مساحة الديمقراطية بين الحزبين.

هـ ـ أكد الباحث أنه بسبب الصراع داخل النخبة واستجماع المؤسسة الملكية لقوتها، فقد حظي مشروع الدستور في استفتاء ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢ على نسبة قبول عالية وصلت إلى ٨٦ و ٩٧ بالمئة من الأصوات المعبّر عنها. وكان على الباحث أن يوضح أيضاً أن هذه النسبة المرتفعة التي تقارب الإجماع، مثلما يحدث غالباً في الاستفتاءات الدستورية في المغرب وغيره من الأقطار المشابهة، إنما ترجع إلى تجنيد كامل لجهاز الدولة وإعلامها من أجل التصويت المرغوب فيه، وتضييق كامل على الرأي المخالف، ولذلك فإن الحديث عن «نسبة قبول» لا يراعي مختلف التدخلات بما فيها تلك التي تحصل أثناء الإحصاء والغزو وإعلان النتائج، حيث إن العملية تؤطر تأطيراً كاملاً من طرف جهاز السلطة. ولهذا فعلى الرغم من هذه النسب المرتفعة يبقى الواقع السياسي مطبوعاً بالاختلاف وبغياب التراضي لأن فئة كبيرة من المواطنين تبقى خارج اللعبة.

و ـ من الصعب الحديث على كون التناوب جاء نتيجة توافق إرادتين: إرادة الملك، وإرادة أحزاب الحركة الوطنية، ولا سيما إذا علمنا مشاكل الديمقراطية الداخلية داخل هذه الأحزاب، والدور الحاسم الذي لعبه أشخاص، أكثر مما لعبته أحزاب، إضافة إلى كون هذا التناوب يعبّر أكثر عن شروط المؤسسة الملكية، شروط تم الرضوخ لها على أمل تطوير النظام السياسي مستقبلاً. وهنا كان يمكن للباحث أن يحلّل منعرج تعيين وزير أول خارج الأحزاب وخارج الحركة الوطنية إثر انتخابات أيلول/ سبتمبر٢٠٠٢، وهو ما يعني وضع حدّ لتجربة التناوب وإرادة السير في تطوير النظام السياسي نحو ربط السلطة بالمسؤولية.

ز ـ في الخاتمة أورد الباحث ما اعتبره ميزة للأحزاب السياسية المغربية، ولكنه اقتصر على حزب الاستقلال، كما أن هذه النقطة بمجملها تحتاج إلى توضيح. وفي الخاتمة نفسها ، اعتبر الباحث أن مآل الديمقراطية في المغرب مرتبط بطبيعة العلاقة بين الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية. ونحن نرى أنه يجب أن يؤخذ بالاعتبار أيضاً وزن الحركة الإسلامية المتنامي، وتأثير المحيط الدولي لرصد مآل التطور الديمقراطي.

٧ ــ أمحمد مالكي (يرد)

أتفق تماماً مع الملاحظة المنهجية للدكتور الشويري بخصوص اختلاف القاعدة الاجتماعية بين حزبيْ الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وطبيعي أن يكون هذا الاختلاف في أصل تباين سياسة الحزبين واستراتيجيتهما. لذلك، كان لا بد للورقة من أن تأخذ بعين الاعتبار هذا الجانب الاجتماعي، أي التركيبة الاجتماعية للحزبين. وفي ما يتعلق بتساؤل د. ثناء، هل ما حصل كان تعاوناً حقيقياً، وهل كان التناوب ممنوحاً؟ وهل منح الملك للأحزاب الوطنية هذه الفرصة لكي تتناوب على السلطة؟

أعتقد أن ليس في السياسة ما يسمى «المنحة». كل شيء في السياسة يخضع لمفاوضات يحكمها ميزان قوى، وبالتالي ليس هناك ما يسمى «الممنوح»، هناك الصراع المضبوط بميزان قوى، هذا الذي يحدد درجة المفاوضات وطبيعة النتائج المترتبة عنها. فللمؤسسة الملكية استراتيجيتها وتصوراتها، ومن الحق أن يكون لها أهداف، ولعل الشيء نفسه ينسحب على الحركة الوطنية التي لها استراتيجيتها وتصوراتها الخاصة. ففي لحظة معينة، وهي عقد التسعينيات، تداخلت ظروف داخلية مع متغيرات دولية، فكان على الطرفين أن يفهما اتجاه هذه الظرفية ليتفاوضا ويصلا إلى ما وصلا إليه. والحال أن مفاوضات سابقة بدأت منذ أواخر الثمانينيات، إن لم نقل منذ عام ١٩٧٤، غير أن ظروفاً عامة سمحت خلال عقد التسعينيات بانطلاق المفاوضات، وأتاحت فرصاً أكثر لنجاحها. فقد قدم الحزبان مذكرة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١، كما تكونت الكتلة الديمقراطية في أيار/ مايو ١٩٩٢ من خمسة أحزاب، وقدمت مذكرة في حزيران/ يونيو ١٩٩٢ وأخرى في نيسان/ أبريل ١٩٩٦. موازاةً لذلك، تم رفض العرض الملكي بخصوص التناوب مرتين في عام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٤، قبل أن يتم قبوله في عام ١٩٩٨ على رغم انتقاد الحزبين الانتخابات البرلمانية التي جرت في شتاء ١٩٩٧، فشكلت حكومة ائتلافية في ربيع ١٩٩٨. هل كانت قواعد الحزبين راضية عما حصل؟ لعلني أذكر أن اجتماعات تمت داخل هياكل

الحزبين للتداول في أفق المشاركة. فبينما استطاع حزب الاستقلال، لعدة اعتبارات، ضبط حركات الاحتجاج داخله، تعرض الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى رجّة عصفت بوحدته، نتيجة الانشقاق الذي طاله في أعقاب انتهاء مؤتمره الأخير المنعقد في ربيع ٢٠٠١. لعل المراد عندي في هذه المقالة التشديد على أن هذه الأشياء تمت بناء على ميزان قوى، وأعتقد، بالمناسبة، أن المسألة إيجابية إلى حد ما. تكمن الإيجابية بالنسبة إلي كباحث، في كون الطرفين (المؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية) أدركا أهمية التقارب والسعي إلى إعادة بناء الثقة من أجل رفع ضغط تأثير الحاجز النفسي بينهما. . وأعتقد مرة ثانية أن هذا شيء جدير بالإشارة.

أما بخصوص سؤال د. عبد الحسين شعبان الذي أشكره عليه، أعتقد أن التناوب زاد بالعكس في حدة النقاش داخل الحزبين، بسبب بعدهما، وإن بدرجات مختلفة عن السلطة وممارستها. فالاتحاد الاشتراكي لم تعد له صلة بالسلطة منذ عام١٩٦٠، في حين غادرها حزب الاستقلال عام ١٩٨٢، فظلا بعيدين تماماً عن السلطة. بيد أن الأمر سيختلف عند دخولهما دوائر الممارسة، حيث اكتشفا بأن الممارسة من داخل المؤسسات شيء آخر، لم يكونا مستعدين له، أي لم يستعدا بالقدر الكافي لإدارة المؤسسات، حيث هناك ضعف في الوسائل الذاتية، أي في القدرة على إدارة مؤسسات الدولة. هذا الشيء اكتشفاه منذ البداية، إذ لعلكم تعرفون أن الحزب عندما يسعى إلى السلطة يضطر إلى إجراء تراض حول توزيع المسؤولية. فهناك من استفاد، وهناك من لم يستفد، مما جعل الإجماع حول تكوين الحكومة أمراً صعباً.

غير أن الشيء الجديد الذي أود الإشارة إليه هو أن مؤتمريْ حزب الاستقلال (آذار/ مارس ٢٠٠٣) والاتحاد الاشتراكي (آذار/ مارس ٢٠٠١)، أتاحا لأول مرة وضع قوانين أساسية من شأن تطبيقها فتح المجال أمام التسيير الديمقراطي في الحزبين. في ما يتعلق بمسألة السقف، وكما قلت سلفاً، يشكل اقتسام السلطة عملية مستمرة في المغرب. فالصراع الذي وقع بين المؤسسة الملكية والحركة الوطنية كان صراعاً حول قسمة السلطة وكيفية توزيعها بين الطرفين بالدرجة الأولى، إذ إن الطرفين معاً لهما حق إدارة البلاد بعد أن ناضلا سوية من أجل الاستقلال. وحيث إن قسمة السلطة كانت مرتبطة بميزان قوى ما بين عام ١٩٥٦وعام ١٩٦٢، فإن الحركة الوطنية لم تستطع ترجيح معادلة الصراع حول القسمة لصالحها لاعتبارات متعددة، لعل أهمها الانشقاق الذي طالها، وغموض تصوراتها، علاوة على أن الأسئلة التي كان من الممكن طرحها خلال مرحلة النضال الوطني وتم تأجيلها بحجة ترتيب الأولويات، سرعان ما برزت من جديد بشكل ضاغط، من قبيل: كيف يجب أن يكون النضال؟ ما هي طبيعة العلاقة مع المؤسسة الملكية، وما هو نوع النظام المرتقب؟

كلها أسئلة لم تجد مكاناً لها في أجندة الحركة الوطنية. غير أن النخبة الوطنية بعد الاستقلال وجدت نفسها تطرح أسئلة لم تفكر فيها نهائياً، فوقع لديها نوع من الازدحام في التفكير. مقابل ذلك، تمتعت المؤسسة الملكية بموقع قوي لاعتبارات متعددة أيضاً، ربما لا يسمح المقام بالاستفاضة في تفصيلها، فاستمرت قوية إلى عام ١٩٧٤، غير أنها بدأت مع مستهل عام ١٩٨٣ تشعر بتراجع قدرتها التوزيعية سواء في الموارد الرمزية أو المادية التي سمحت لها في السابق بالتحكم في عملية استمالة النخبة، مما اضطرت معه إلى الانفتاح، وهذا ما شرعت فيه منذ هذا التاريخ، وبدرجة أكثر خلال عقد التسعينيات.

الفصل الخامس

الفعل الحزبي وسؤال الديمقراطية في المغرب: قراءة في طبيعة النظام السياسي المغربي وجوهر الممارسة الحزبية(*)

يونس برادة(**)

ملخص

تنشد هذه الدراسة مقاربة منطلقات الممارسة لدى النخبة السياسية المغربية المجسدة في الأحزاب السياسية، استناداً إلى طبيعة النظام السياسي وقواعده المعلنة والمضمرة المؤثرة في الفعل الحزبي في معناه ومبناه. فالارتباط بين الديمقراطية كمنظومة متكاملة الحلقات وجوهر الأداء الحزبي يعتبر جدلياً وحتمياً، بقطع النظر عن اختلاف الأرضيات وتباين الأطر المرجعية المحددة لطبيعة الفعل الحزبي، وخاصة أن الحزب السياسي كمنطلق يعبّر عن هاجس الرغبة في بلورة تصور للمجتمع ولطبيعة التحرك في إطاره، ضمن قناعات معينة تمثل في جوهرها أساس الوجود الحزبي ذاته.

مقدمة للتأصيل

بقطع النظر عن تباين أشكال الأنظمة السياسية في الوطن العربي، يبدو أن نقطة الالتقاء الأساسية تتمثل ـ ولو أن ذلك يتجلى بنسب متفاوتة وحسب سياقات سياسية وأيديولوجية وتاريخية متضاربة ـ في سؤال الديمقراطية التي تعد ليس فقط نموذجاً

(*) لم يقدم هذا البحث أثناء الندوة ولم تتم مناقشته، وقد تم استلامه بعد انتهاء الندوة.

(**) أستاذ العلوم السياسية، جامعة المولى اسماعيل مكناس، المغرب.

نظرياً (براديغم) لضبط نطاق الفعل السياسي، بل كذلك إطاراً جامعاً لفلسفة الحكم ومنطلقات التدبير.

وإذا كانت التنمية في البلدان العربية لا تزال مطلباً وغاية، فإن ركنها الأساسي يتمثل في سندها السياسي والعقائدي المتمثل في إعمال الديمقراطية كأساس تنموي استراتيجي. وهو واقع ما انفك يراوح مكانه في الوطن العربي الذي لم يحسم أياً من مكوناته بعد في الديمقراطية، نهجاً وتمثلاً.

وغني عن البيان أن وجود الأحزاب السياسية يرتبط تاريخياً وواقعياً بالديمقراطية كفلسفة للحكم، وهو ما يطرح إشكالية الوجود الشكلي والوجود الفعلي الوازن في الدينامية السياسية.

من هذا المنطلق، يعد الحديث عن الفعل الحزبي والديمقراطية أساسياً، خاصة على مستوى التأصيل النظري لفهم بعض ملامح الأزمة التي تسم السلوك الحزبي العربي، ومن خلاله جوهر النظام السياسي. فالعلاقة بين الاثنين مطبوعة بالجدلية والتفاعل الحتمي.

وفي هذا السياق، يعني موضوع الفعل الحزبي في المغرب، كمثال شاخص عن مسألة الديمقراطية، ليس فقط كإشكالية متصلة بتضارب التصورات وتباين التمثلات واختلاف أشكال التفعيل، بل كذلك كصيرورة ممتدة تاريخياً ومؤسساتياً.

غير أن التساؤل عن الحزب السياسي في المغرب يظل بالأساس تساؤلاً حول طبيعة النظام السياسي، إذ لا يمكن منهجياً تحليل مواطن الخلل في الفعل الحزبي أو مظاهر التعثر في الممارسة الديمقراطية داخل البناء الحزبي، دون استقراء الأساس الاستراتيجي المهيكل لهذا السلوك، متمثلاً في جوهر السلطة السياسية.

لقد كانت المرحلة الاستعمارية في المغرب (١٩١٢-١٩٥٦) إطاراً لبروز الأحزاب السياسية منذ عام ١٩٣٤، تاريخ انبثاق أول تنظيم حزبي ممثلاً في كتلة العمل الوطني التي كانت جسراً موطئاً لترادف عدد من المكونات الحزبية في المنطقتين: السلطانية الواقعة تحت النفوذ الفرنسي[١] والخلفية الخاضعة للاستعمار الإسباني[٢]، في صيرورة اكتست طابع ردّ الفعل على الحماية[٣] الفرنسية والإسبانية، ارتكازاً على استراتيجية المواجهة وفق أساليب تمايزت حسب هوية الواقفين وراءها

(١) تحدد جغرافياً وسط المغرب.
(٢) تحدد جغرافياً شمال وجنوب المغرب.
(٣) الحماية كإطار قانوني للنموذج الاستعماري الذي خضع له المغرب سنة ١٩١٢.

ومرجعياتهم ومنطلقاتهم السياسية، مرحلياً واستراتيجياً[٤].

وإذا كانت وضعية الاستعمار قد طرحت نفسها كمحدد موضوعي في تفاعل المكونات الحزبية مع الواقع المفروض، فإن مرحلة الاستقلال فرضت رهانات جديدة على مستوى البناء السياسي للبلاد، خاصة على الصعيد المؤسساتي، محاولة إعطاء أبعاد استراتيجية للعهد الجديد من خلال طرح إشكالية القطيعة على مستوى طبيعة النظام السياسي المغربي.

وكانت سنوات الاستقلال في هذا المنحى تجسيداً لتجاذبات مضمون المرتكزات السياسية المراهن عليها، إذ ظهر الاختلاف جلياً حول منطلقات تأسيس مغرب ما بعد الحماية، ،سواء داخل مكونات أحزاب الحركة الوطنية وفي طليعتها حزب الاستقلال، أو بين هذه الأحزاب والمؤسسة الملكية التي راهنت على استثمار شرعيتها لما قبل الحماية، وشرعيتها السياسية في عهد الحماية، للتموقع كفاعل مركزي ومتحكم في السلطة السياسية ما بعد الحماية.

فالاختلاف حول مضمون السلطة السياسية وصيغ الوصول إلى ممارسة تكتسي بعداً ديمقراطياً، والتباين حول الاختيارات الاستراتيجية في مغرب الاستقلال، ظلت عقبات متواترة في تحقيق التوافق السياسي حول المنطلقات والأهداف، ومن خلالها الوسائل والآليات، مما تولد عنه توتر مستمر بين مكونات الطبقة السياسية تبعاً لمراحل تطورها وترتيباً على طبيعة تفاعلاتها.

وشكلت طبيعة السلطة السياسية في هذا الخضم محدداً محورياً في تطور الحياة السياسية في المغرب، إذ لا يقابل تصورات المعارضة الحزبية ـ كما تشكلت تاريخياً وتفاعلت مؤسساتياً ـ لآليات تحقيق الديمقراطية أو على الأقل تسريع وتيرة «الدمقرطة»، إلا تمثل الملكية لدورها المركزي في تحديد قواعد اللعبة السياسية، وضبط المجال السياسي بشكل يجعل السلطة السياسية مغلقة في حقيقتها لاتصالها بآليات لإضفاء الشرعية ترتكز على البنيات التقليدية للحكم في محدداتها التاريخية ـ التراثية والسياسية ـ الدينية، والتي ترتهن بها أشكال التحديث «السياسي» في إطار مفهوم الملكية الدستورية الذي لا يمكن استحضاره إلا داخل النسق السياسي المغربي ووفق الضوابط التي حددت معالمها المؤسسة الملكية في سياق تعاملها مع المسألة

---

(٤) انظر في هذا الصدد: Charles - André Julien, *Le Maroc face aux imperialisms, 1415-1956* (Paris: Edition jeune Afrique, 1978), et Robert Rézette, *Les Partis politiques marocains*, préf. de Maurice Duverger, cahiers de la fondation nationale des sciences politiques; 70. partis et élections (Paris: Presses universitaires de France, 1955).

الديمقراطية منذ الحصول على الاستقلال، وتمثلها لمدى قلب معادلة التغيير والاستمرارية، ومن خلالها العلاقة بين الماضي المؤسسي والحاضر السياسي[٥].

وتطرح في هذا الصدد مسألة الخصوصية السياسية كاستحضار لمرتكزات النظام وهويته العقائدية ومنطلقاته التأسيسية، ومن ثم كمحاولة لإبراز الهوية السياسية[٦] في بعديها الأفقي المتصل بالسلطة السياسية، والعمودي المقترن بالمجتمع المغربي.

وبالوقوف على بعض القراءات التي انبرت إلى استنطاق المحيط السياسي المغربي يلاحظ أن إشكالية الخصوصية ظلت وازنة سواء من حيث طبيعة المقاربات، أو على مستوى التعامل مع الوقائع انطلاقاً من هاجس فهم استمرار النظام السياسي المغربي بمنطق الاستحضار المؤسساتي للموروث السياسي، مع توظيف أشكال التحديث في إطار مجال الملكية الدستورية كمعادلة تلازمية لا تخلو من أزمة بنيوية بين التغيير والاستمرار، إذ إن طرح الخصوصية لا يجد سنده فقط في مقومات مجتمعية محضة، بل كذلك على مستوى خطاب الملكية حول نفسها أو تفاعلها مع باقي مكونات الحقل السياسي في المغرب[٧].

في هذا الاتجاه، حاولت بعض الأطروحات التعامل مع الواقع السياسي المغربي باستكناه محدداته المرجعية في مستوياتها التاريخية والأنثروبولوجية كأطروحة الباحث الأمريكي جون واتربري في نهاية الستينيات «أمير المؤمنين. الملكية المغربية ونخبتها»[٨] التي تعتبر اختزالاً للتعامل مع الواقع السياسي للمغرب خلال العشرين سنة الأولى من الاستقلال، استناداً إلى الطرح الانقسامي الذي ينطلق من المحدد القبلي القائم على جدلية الانشطار والانصهار في خضم التنافس الدائم حول أهداف ومصالح متضاربة ليكون مؤدى المواجهة أو التكتل استمرار التوازن من جهة[٩]، والبحث عن زعيم رمز يجسد الاستمرارية من جهة ثانية. وهو طرح تستحيل معه الأحزاب السياسية إلى امتداد للنسق القبلي بآلياته الانقسامية ـ القائمة على النسب والسلالة ـ وتجلياته

---

(٥) انظر بهذا الخصوص: John Waterbury, *Le Commandeur des croyants, la monarchie marocaine et son elite* (Paris: Presses universitaires de France, 1975), p. 80.

(٦) Guy Hermet [et al.], *Dictionnaire de la science politique et des institutions politiques*, cursus. Séries droit et science politique, 2ème éd. rev. et augm. (Paris: Armand Colin, 1994), pp. 124-125.

(٧) يونس برادة، «وظيفة الحزب في النظام السياسي المغربي،» (أطروحة دكتوراه دولة في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، ٢٠٠٠)، ص ٤.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) Paul Pascon, «Segmentation, stratification dans la société rurale,» dans: *Recherches récentes sur le Maroc moderne: Actes de durham, Bulletin Economique et social du Maroc*, Série documents; 138-139 (Rabat: Publication du bulletin économique et social du Maroc, 1979), pp. 107-108.

السلوكية، إذ يصبح الملك في ضوء ذلك حكماً للفرقاء الذين يعتمدون «استراتيجية دفاعية» تختزل في التموقع إزاء الآخر والاتجاه إلى تكريس الأمر الواقع بعيداً عن المواجهة الاستئصالية ليصبح «نظام العنف المستمر» إفرازاً بنيوياً للمقومات المجتمعية في مستوياتها الدنيا والعليا على حد سواء[١٠].

ولا تختلف أطروحة الباحث الفرنسي ريمي لوفو «الفلاح المغربي حامي العرش»[١١] التي كان لها أهمية على الخصوص في مرحلة الستينيات، من حيث نتيجة الجمود السياسي أو سكونية الحقل السياسي الوطني عن هذا المنحى.

وفضلاً عن أطروحة الجمود التي راهنت انطلاقاً من مقاربة سوسيولوجية على البعد الشمولي لفهم واقع التوازنات السياسية، برزت العديد من الدراسات التي حاولت في مجملها قراءة محددات العمل السياسي في المغرب ارتكازاً على مقاربات متباينة كالمقاربة الدستورية في بعديها الشكلي والسوسيولوجي، والقراءة السياسية التاريخية التي انبرت إلى فهم الحاضر من خلال الماضي في سياق ترابط جدلي يختزل الاستمرارية البنيوية لنظام الحكم في المغرب والقراءة السوسيولوجية التي تموقعت في نقط التقاء الفعل السياسي بالمغرب في مستوياته المتداخلة دينياً وسياسياً، بدءاً بالمرتكزات المرجعية، وانتهاءً بتجليات العلاقة بين الفاعلين.

ويمكن الدفع في هذا المنحى بأن مقاربة الحزب داخل النظام السياسي المغربي قد تسهم في ملامسة طبيعة النظام ووضعية الفاعلين انطلاقاً من رؤية تجزيئية تتجاوز المستوى الجزئي المحدود، لتصبح تشريحية في غاياتها باعتماد التصور الشمولي القائم على الربط بين المكون ومحيطه العام من جهة، ووضعيته داخل النظام من جهة ثانية. فقراءة الفعل الحزبي كمكوّن جزئي في النظام السياسي المغربي تبرز منهجياً، كإطار لتحليل النظام السياسي القائم انطلاقاً من الأحزاب ورصد وضعية الأحزاب انطلاقاً من النظام، ضمن تصور تفاعلي أساسه الوقوف على السياق وفهم المحددات ورصد التجليات.

ولعل طرح الموضوع هذا بهذه الصيغة ما يسوغه منهجياً، إذ إن تنامي الخطاب التشكيكي في الأحزاب السياسية بمختلف مشاربها، خاصة في تسعينيات القرن العشرين ومطلع هذا القرن، بموازاة بداية الحديث عن التحول السياسي وبروز

---

(١٠) Waterbury, *Le Commandeur des croyants, la monarchie marocaine et son elite*, pp. 83-102.

(١١) Rémy Leveau, *Le Fellah marocain, défenseur du trône*, préface du Maurice Duverger, cahiers de la fondation nationale des sciences politiques; 203. Réferences; 12, 2ème éd. rev. et augm. (Paris: Presses de la fondation nationale des sciences politiques, 1985).

الظاهرة الجمعوية التي أضحت رديفة في بعض الكتابات لخلل العمل الحزبي وتعثرات البناء التنظيمي للأحزاب السياسية [١٢]، بل أيضاً انخراط الملكية ذاتها في مساءلة شكل ومضمون الفعل الحزبي[١٣]، لا يقابله موضوعياً إلا إغفال المحددات المركزية للفعل الحزبي في ظل النظام السياسي المغربي وطرح الخلل في العمل الحزبي دون إثارة مسبباته ولا الوقوف على سياقه تاريخياً ومؤسساتياً أو أيديولوجياً.

وتأسيساً على هذه المعطيات المنهجية، تعكف هذه الدراسة على مقاربة الفعل الحزبي في المغرب في قسمين فرعيين: يرصد **الأول** محددات الفعل الحزبي، بينما ينكب **الثاني** على ضبط أهم مظاهره انطلاقاً من طبيعة النظام السياسي المغربي.

أولاً: محدّدات الفعل الحزبي في المغرب

إذا كانت كل سلطة سياسية مهدّدة من الناحية المبدئية في أساسها[١٤] من خلال إمكانية تطور موازين القوى أو تغيّر القواعد الضابطة للعمل السياسي، فإن قراءة مكانة الفاعلين داخل النظام تمر عبر النفاذ إلى الأسس المهيكلة لطبيعة الفعل السياسي، والوقوف على قواعد وأصول اللعبة السياسية واحتمالات تجاوزها أو خرقها.

على هذا المستوى، يمكن الاتجاه بالرأي إلى أن الوقوف عند الأسس المركزية للفعل الحزبي في المغرب تحيل على محاولة سبر أهم المحددات المهيكلة لهذا الفعل، مع ما يستتبع ذلك من انعكاسات على نمط سلوك الأحزاب وتفاعلها أفقياً/ داخل النظام، وعمودياً مع المجتمع.

---

(١٢) انظر في هذا الصدد: Guilain Denoeux et Laurent Gateau, «L'Essor des associations au Maroc: à la recherché de la citoyenneté?,» *Monde Arabe- Maghreb Machrek*, no. 150 (octobre- décembre 1995), pp. 33-37.

(١٣) في خطاب ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٩٧، دعا الملك الحسن الثاني (١٩٦١-١٩٩٩) الأحزاب السياسية المشاركة في المسلسل الانتخابي إلى أن تزيد في تركيز التربية الوطنية وفي الالتزام بالمسؤولية في التكوين السياسي وفي معرفة تحليل الأمور.

وفي خطاب العرش (الجلوس) قال الملك محمد السادس: «أصدرنا توجيهاتنا السامية لحكومتنا لوضع تشريع خاص بالأحزاب السياسية يميزها عن الجمعيات، الهدف منه العقلنة والدمقرطة وإضفاء الشفافية على تشكيلها وتسييرها وتمويلها وتفادي تحول منع الدستور للحزب الوحيد إلى وجود أحزاب وحيدة في الواقع أو الوقوع في خطأ قياس المجتمع الديمقراطي بعدد أحزابه المتفرقة الضعيفة المعبرة عن مطامح ضيقة شخصية بدل أن يقاس بالنوعية الجيدة لأحزابه وبمدى قدرتها الوطنية على التأطير الميداني للمواطنين والتعبير عن تطلعاتهم (٣٠ تموز/ يوليو ٢٠٠١).

(١٤) انظر بهذا الخصوص: Jean Hersh, «La Nature du pouvoir,» dans: *Le Pouvoir* (Neuchatel, Suisse: Editions de la baconnière, 1978), pp. 75-95.

ويمكن في هذا الصدد الارتكاز على محددين محوريين يتجسدان في: **مركزية المؤسسة الملكية** (الفرع الأول)، و**الوظيفة الحزبية** (الفرع الثاني).

١ ـ مركزية المؤسسة الملكية

بتأمل عدد من الكتابات التي انصبت على النظام السياسي المغربي خاصة في عهد الاستقلال، يلاحظ أنها جعلت من المؤسسة الملكية قطب رحى هذا النظام اعتماداً أساساً على المقومات التي ترتكز عليها تاريخياً ودينياً وسياسياً، واستناداً إلى واقع موازين القوى الذي أهل المؤسسة الملكية إلى أن تظل محتكرة لما يمكن وصفه بحقيقة السلطة(١٥).

أ ـ الملكية في الهرم الدستوري

يتصل طرح مكانة المؤسسة الملكية في الهرم الدستوري بإشكالية الديمقراطية التي ظلت مناط السجال المستمر بين الملكية وأحزاب الحركة الوطنية منذ الحصول على الاستقلال، ولخصت إلى حدّ بعيد الاختلافات الجوهرية القائمة على مستوى تصور كل طرف داخل النظام السياسي.

وتنطلق الملكية في تصورها لمكانتها الدستورية من اعتبارات تتجاوز المنطوق الدستوري لتستحضر جوانب مستمدة من الثقافة السياسية السائدة اعتماداً على شرعية تقليدية تمزج بين الدين والتاريخ.

وعلى هذا الأساس، تتجه الملكية إلى الدلالات الدينية لتوظيفها في خطابها السياسي قصد تأكيد سموها السياسي الدستوري، معتبرة أن أمر الحكم في المغرب يتصل برابطة بين الملك وشعبه، والتي تبقى كما يقول الحسن الثاني: «أكبر عامل في صنع تاريخنا المديد، فهي التي كفلت استمرار المغرب طيلة قرون تحت سلطة أسلافنا المقدسين كدولة لها كيان محفوظ وحوزة منيعة ومقومات محترمة» (١٦). كما أن عرش المغرب كان «على الدوام ـ يقول الملك محمد السادس ـ أكثر من رمز للسيادة، لأنه

---

(١٥) اختزل جون وتربوري النظام السياسي المغربي في المؤسسة الملكية. أما ميشيل كامو فلم يجد بداً من الاعتراف بالهيمنة السياسية للعرش فيما ذهب ريمي لوفو إلى أن المؤسسة الملكية تجسد الركن الركين في النظام المغربي. انظر في هذا الصدد: Waterbury, *Le Commandeur des croyants, la monarchie marocaine et son elite*; Michel Camau, Pouvoir et institutions au Maghreb, horizon maghrébin; 2-3 (Alger: Office des publications universitaires; Tunis: Cérès, 1983), p. 81, et Leveau, Le Fellah marocain: Defenseur du trône, p. 263.

(١٦) خطاب العرش، ٣ آذار/ مارس ١٩٦٣.

ظل ولا يزال، قيادة وطنية مسؤولة واعية لأمانتها العظمى ضمن ملكية شعبية، العرش فيها بالشعب والشعب بالعرش»[١٧].

ومن هذا المنظور، اختارت الملكية دستوراً «يتلاءم مع التقاليد المغربية والمزاج المغربي والإنسية المغربية»[١٨]. وهو ما يفسر التداخلات التي تمزج بين المضمر والمعلن، والعرفي والمكتوب، في التعامل مع الشأن السياسي في المغرب.

وبصرف النظر عن الاختصاصات الكلاسيكية لرئيس الدولة، يبدو أن المكانة السياسية ـ الدستورية للمؤسسة الملكية تحتل موقعاً مهيمناً في الهرم الدستوري برمته، كما يجسد ذلك الفصل التاسع عشر الذي ينص على أن الملك هو «أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور. وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات. وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة».

وبذلك يتجلى نظام الحكم في المغرب ملكياً، شكلاً ومضموناً، إذ إن الملكية تسود وتحكم. وهذا ما يذهب إليه الملك الراحل الحسن الثاني بقوله: «إن الشعب المغربي اليوم أكثر من أي وقت مضى في حاجة إلى ملكية شعبية إسلامية، ولهذا يحكم الملك في المغرب، والشعب نفسه لا يستطيع أن يفهم كيف يمكن أن يكون ملكاً ولا يحكم، فلكي يستطيع الشعب أن يعيش .. وتكون الدولة محكومة، يجب أن يعمل الملك وأن يأخذ بين يديه سلطاته ويتحمل مسؤولياته»[١٩].

وإذا كان الفصل التاسع عشر من الدستور مفتاحاً مبدئياً لتبين مركز المؤسسة الملكية في البناء الدستوري، فهو يجسد أيضاً المنطلقات العقائدية الكبرى التي تراهن عليها الملكية لإدارة دفة الحكم في البلاد. وهو ما يفسر استحضار الملك محمد السادس ـ الذي تولى السلطة رسمياً في ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٩٩ ـ لمنطوق هذا النص في خطابه للشعب[٢٠]، تأكيداً بذلك لاستمرارية المؤسسة الملكية الاعتبارية والمادية ومركزية مكانتها الدستورية.

وظلت الملكية منذ دستور عام ١٩٦٢ محافظة على موقعها المحوري في الهرم الدستوري، إذ لم تكن سلطتها محل نقاش أو موضع تقليص فعلي بمناسبة المراجعات

---

(١٧) خطاب العرش، ٣٠ تموز/ يوليو ٢٠٠١.

(١٨) وزارة الإعلام، **خطب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني**، ١٤ مج (الرباط: منشورات وزارة الاعلام، ١٩٩٣-١٩٩٤)، مج ٧، ص ١٨٩.

(١٩) الحسن الثاني، **التحدي** (الرباط: المطبعة الملكية، ١٩٨٣)، ص ٢٤٢.

(٢٠) في خطابه بمناسبة ذكرى «ثورة الملك والشعب» في ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٩٩.

الدستورية الأساسية لسنوات ١٩٧٠و١٩٧٢و١٩٩٢و١٩٩٦.

فإذا كان الملك طبقاً للفصل ٢٤ من دستور أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ـ الذي اعتبرته المعارضة التاريخية الممثلة في جل الأحزاب المنتسبة إلى الحركة الوطنية تطوراً ملموساً في القانون الدستوري المغربي ـ يعين أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الأول، فالفصل ذاته يؤكد أن الملك هو الذي يعينّ الوزير الأول دون تحديد للوضعية السياسية التي يتم على أساسها هذا التعيين. كما أن أمر الإعفاء لا يخرج عن دائرة المبادرة الملكية متيحاً بذلك الدفع بأن الملك يبقى الرئيس الفعلي للجهاز التنفيذي، وخاصة أنه يرأس بحكم الفصل الخامس والعشرين من الدستور نفسه المجلس الوزاري، وهو ما يؤهله عملياً إلى التأثير أو على الأقل المساهمة الوازنة في تدبير الشأن العام وتوجيه السياسة الحكومية.

ويخوّل الدستور أيضاً للملك التدخل المباشر في الحياة البرلمانية ـ ومن خلالها طبعاً الحياة الحزبية في ارتباطاتها البرلمانية ـ ليس فقط بواسطة مخاطبة البرلمان دون أن يكون مضمون الخطاب محل نقاش، بل أيضاً من خلال إمكانية حل البرلمان بعد إجراءات شكلية(٢١).

وتتوفر الملكية دستورياً على سلطة كبرى في مجال التعيين التي تصنف نظرياً في خانة «موارد السلطة»(٢٢)، إذ يعينّ الملك في الوظائف المدنية والعسكرية، كما يعينّ القضاة باقتراح من المجلس الأعلى للقضاء الذي يرأسه شخصياً.

وانطلاقاً من هذه الجوانب، يبدو أن مجالات التحرك السياسي ـ الدستوري تخول للمؤسسة الملكية إمكانية التحكم المبرم في سائر المؤسسات ليصبح المسلسل الدستوري في المغرب «مسلسلاً للمحافظة على السلطة» (٢٣) التي «يضبطها ويوجهها» القصر، حسب تعبير الباحث الأمريكي جون وتربوري(٢٤).

---

(٢١) تتمثل في استشارة رئيسي مجلسي البرلمان، حسب دستور ١٩٩٦ الذي أقر الثنائية البرلمانية، ورئيس المجلس الدستوري وتوجيه خطاب الأمة.

(٢٢) يميز الباحث الأمريكي أنطوني كيدنس على مستوى تدعيم السلطة وفرض السيطرة بين موارد التخصيص وتهم أساساً أشكال القدرة التي تتيح مراقبة الخيرات وموارد السلطة التي ترمز إلى أشكال القدرة التي تمكن من مراقبة الاشخاص والفاعلين. انظر: Anthony Giddens, *La Constitution de la société* (Paris: Presses universitaires de France, 1987), p. 82.

(٢٣) Rkia El Mossadeq, *Consensus ou jeu de consensus?: Pour le réajustement de la pratique politique au Maroc* (Casablanca: Distribution sochpress, 1995), p. 35.

(٢٤) Waterbury, *Le Commandeur des croyants, la monarchie marocaine et son elite*, p. 302.

ب ــ جوهر السلطة في المغرب

عندما تتحدث الملكية عن نفسها، غالباً ما تلجأ إلى تمجيد مكانتها السياسية من خلال استحضار بعدين: بعدٌ ديني ــ سياسي: البيعة والإمامة الشرعية؛ وبعد تبريري براغماتي: ضمان وحدة الشعب والتراب. فعلى المستوى **الأول**، تحرص الملكية في مواجهة باقي مكونات الحقل السياسي على إبراز مصدر وجودها بناء على نظرية الحق الإلهي التي تجعل من السلطة مسألة توقيفية من أجل أن تكون شأناً عاماً، فهي «مسألة ــ يقول الحسن الثاني ــ لا يمكن تفويتها ولا تفويضها» [٢٥]، لأنها تجسيد «لبيعة الإمامة الشرعية التي تطوق عنقنا وعنقك موصولة بما سبقها على امتداد أزيد من اثني عشر قرناً موثقة السند بكتاب الله وسنة رسوله الكريم ومشدودة العرى إلى الدستور المغربي» [٢٦].

أما البعد **الثاني**، فيؤكده خطاب الخصوصية الذي يعد أساساً في تحديد شرعيات النظام السياسي المغربي من خلال الإشارة الدائمة والمكثفة إلى دور الملكية في تاريخ المغرب. فالحسن الثاني لم يتردد في الجزم بأن المؤسسة الملكية هي التي «صنعت المغرب»[٢٧]، وأنها كانت «ضرورة ولزوماً» [٢٨]، إذ ارتبط بها المغرب ارتباطاً يصل إلى درجة الحتمية التي عبّر عنها العاهل المغربي بقوله: «لولا ملكية شعبية لما كان المغرب أبداً»[٢٩].

وفي هذا الاتجاه، تتسم المؤسسة الملكية بحضورها الشامل في المجالات المتصلة بالسلطة السياسية، مباشرة أو بالتبعية، من خلال الاختصاصات الواسعة التي تعود إلى الملكية دستورياً وسياسياً.

ولعل هذا الواقع يجد سنده أساساً في البنية المخزنية للنظام المجسدة في أساليب الحكم التقليدية التي تعتمد على «الإرادة والقرار والتعليمات وموازين القوى في التعامل مع القضايا البشرية»[٣٠]. كما أن عهد الحماية على مدى عقوده الأربعة لم يكن ليستأصل الموروث المخزني على رغم تحويله لدور المخزن التقليدي[٣١] «الذي يظل

---

(٢٥) انظر خطاب الحسن الثاني في ١٧ شباط/ فبراير ١٩٧٢.
(٢٦) انظر خطاب الملك محمد السادس في ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٩٩.
(٢٧) الحسن الثاني، **التحدي**، ص ٢٣٥.
(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٥.
(٢٩) المصدر نفسه، ص ٢٣٥.
(٣٠) محمد جسوس، «وضعية علم الاجتماع في المغرب» **الاتحاد الاشتراكي**، ١٦/ ١١/ ١٩٩٤.
(٣١) Waterbury, *Le Commandeur des croyants, la monarchie marocaine et son elite*, p. 2.

حاضراً مادياً وسوسيولوجياً، وإن كان غير وارد صراحة، قانونياً ومذهبياً»[٣٢].

وبالوقوف على ملامح «السياسة المخزنية» في مغرب الاستقلال، يتضح أنها قامت في مجملها على تدعيم السلطة المركزية[٣٣] من جهة، والتهميش الفعلي للفرقاء السياسيين، خاصة أحزاب المعارضة المشكلة من مكونات الحركة الوطنية من جهة ثانية، إضافة إلى إعادة تشكيل الوسائط التقليدية في البوادي وإعادة تحريك العالم القروي من الناحية السياسية لجعله ذائداً عن حياض العرش[٣٤]، مع الاعتماد على النخب المحلية في المدن والبوادي[٣٥] وإحكام الطوق على «الجهاز البيروقراطي»[٣٦].

وتعتبر الثقافة الرعوية[٣٧] مناط تمثل «النظام المخزني» لعلاقته بالمجتمع[٣٨]، وأيضاً بالطبقة السياسية التي تتحول إلى دعامة إسنادية بدل أن تكون طرفاً وازناً في القرار السياسي الذي يستحيل بذلك إلى قرار شبه مغلق[٣٩].

ويرتكز البعد المخزني للسلطة السياسية على وجود نوع من التماهي بين الحاكم والمحكوم، إذ ملك البلاد هو قبل كل شيء «ملك لرعاياه ـ يقول الحسن الثاني ـ لأن

---

(٣٢) Abdallah Laroui, *Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830-1912*, Textes à l'appui (Paris: F. Maspéro, 1977), p.67.

(٣٣) تقوم الثقافة المخزنية على السعي إلى استقرار السلطة المركزية وتثبيتها وإدماج المجتمع في دائرتها. انظر في هذا الصدد: Abdallah Saaf, «Tendances actuelles de la culture politique des élites marocaines,» dans: *Le Maroc actuel: Une modernization au miroir de la tradition*, études réunites par Jean-Claude Santucci (Paris: Editions du Centre National de la Recherche scientifique, 1992), p. 243.

(٣٤) Leveau, *Le Fellah marocain: Defenseur du trône*.

(٣٥) Driss Ben Ali, «Changement de pacte social et continuité de l'ordre politique au Maroc,» dans: *Annuaire de l'Afrique du Nord* ([s.l.]: Centre de recherches et d'études sur les sociétés méditerranéennes, 1989), p. 52.

(٣٦) يرى عبدالله العروي أن الملك الحسن الثاني ارتكز على البيروقراطية العصرية التي تركتها الحماية لتعزيز واتمام البناء الوطني. انظر: Driss Basri [et al.], *Edification d'un Etat moderne: Le Maroc de Hassan II*, presenté par Georges Vedel (Paris: Albin Michel, 1986), pp. 42-43.

(٣٧) يمكن تحليل السلوكيات السياسية على ضوء ثلاثة أنواع من الثقافات السياسية وهي الثقافة الرعوية القائمة على هامشية المجتمع وثقافة الإذعان وثقافة المشاركة. انظر: Jean-Marie Denquin, *Science politique* (Paris: Presses universitaires de France, 1985), p. 190.

(٣٨) تعتبر الباحثة جولييت بيسيس أن الدولة في المغرب العربي تعززت بعد النجاح في تصفية الاستعمار غير أن المشكل الذي اعترض سبيلها بعد ذلك تمثل أساساً في علاقتها بالمجتمع وبالبحث عن توازن مفقود، انظر في هذا الشأن: Juliette Bessis, *Maghreb, la traverse du siècle* (Paris: L'Harmattan, 1997), p. 520.

(٣٩) Dusan Sidjanski, «Décisions closes et Décisions ouvertes,» *R.F.S.P.*, vol. 15, no. 2 (April 1965), pp. 251-269.

رعاياه يستحوذون على قلبه»[٤٠].

ووفق هذا المنطق، تتحول العلاقة بين الملكية والشعب إلى ارتباط عضوي لا يحول دونه حائل[٤١]، «بما في ذلك المنظمات الوسيطة وفي مقدمتها الأحزاب السياسية. فالعلاقة قبل كل شيء أبوية في كنهها»[٤٢]. وهو ما يفسر ـ نظرياً على الأقل ـ الحضور المكثف للمؤسسة الملكية، سياسياً ودستورياً ومجتمعياً، إلى درجة يتحول معها الشأن السياسي الذي يبقى «فعلاً فوق الأفعال»[٤٣] إلى «شأن ملكي» أولاً[٤٤].

وتعتبر إمارة المؤمنين مستوى ملازماً من حيث الجوهر للبنية المخزنية للنظام مع فارق شكلي يتمثل في التنصيص عليها دستورياً من خلال الفصل التاسع عشر لتضمن بذلك الملكية حضوراً استراتيجياً في المجال الديني عبر التحكم في السياسة الدينية للدولة[٤٥] وقطع الطريق على حركات الإسلام السياسي واللجوء إلى استعمال هذه الصفة على نحو توفيقي في اللحظات الحرجة سياسياً أو حتى في ظروف الفراغ السياسي. وبذلك تبدو الملكية «سلطة دينية وسياسية». وهو ما يؤهلها بداهة إلى إخضاع السلطة السياسية لمنطق ما يمكن الاصطلاح عليه بـ «التأويل الاستراتيجي» الذي يجعلها في حل من كل التبريرات القانونية الصرفة المختزلة في مسألة المشروعية، كما تكون قادرة وفق هذا التصور ـ الذي يكتسي بعداً ميتافيزيقياً حصرياً ـ على وضع التكييفات الملائمة لتصورها للشأن العام في لحظة ما من تطور المغرب السياسي.

٢ ـ تمثل الوظيفة الحزبية

تثير إشكالية مكانة الحزب في النظام السياسي المغربي لزوماً الوضعية التي سطرها المشرع الدستوري للمؤسسة الحزبية ترتيباً على الاختيارات الاستراتيجية

---

(٤٠) وزارة الإعلام، **خطب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني**، مج ٥، ص ١٩٠.

(٤١) اعتبر الحسن الثاني لدى تعيينه الحاجب الملكي في ٣ آذار/ مارس ١٩٨٢ الحجابة ليست حائلاً يحول بين الراعي ورعيته ولا حاجزاً يمتنع معه الاتصال الذي سار على سنته الأسلاف والأخلاف من الملوك وأفراد الشعب، انظر: المصدر نفسه، مج ٧، ص ٢٣٩.

(٤٢) خاطب الحسن الثاني الشعب المغربي اثر محاولة ١٠ تموز/ يوليو ١٩٧١ الانقلابية في الصخيرات قائلاً: «كنت اليوم شعبي العزيز ستمسي يتيماً».

(٤٣) Mohammed Arkoun, *Essai sur la pensée islamique* (Paris: Maisonneuve et Larose, 1984), p. 157.

(٤٤) Michel Foucault, «Le Pouvoir, comment s'exerce-t-il?,» dans: Hubert L. Dreyfus, *Un Parcours philosophique* (Paris: Gallimard, [s.d.]), pp. 313-314.

(٤٥) أي في ميكانيزمات التأطير السياسي للمجال الديني.

للنظام من جهة، وطبيعة الرهانات المتصلة بالأحزاب السياسية في المجال السياسي الوطني مرحلياً واستراتيجياً من جهة ثانية.

أ ــ التعددية الحزبية كمبدأ دستوري استراتيجي

تعتبر التعددية الحزبية مظهراً أساسياً في المشهد السياسي المغربي لمغرب الحماية، إذ أثمر النضال ضد الاستعمارين الفرنسي: المنطقة السلطانية، والإسباني: المنطقة الخليفية[٤٦]، حركة وطنية بدأت موحدة هي «كتلة العمل الوطني» سنة ١٩٣٤ قبل أن تتناسل مكوناتها بموازاة تطور مواجهة الإدارة الاستعمارية وتباين المواقف بخصوص استراتيجيات الكفاح. وظهرت الطريق معبدة في مغرب الاستقلال لتكريس واقع راسخ في طور تاريخي موضوعي مغاير، وخاصة أن ولوج عهد ما بعد الحماية كان إيذاناً باختمار الاختلافات التي كانت مضمرة في الحقبة الاستعمارية، قبل أن تبرز ملامحها مع الدخول في مرحلة متباينة أصبحت فيها السلطة السياسية مناط كل تحرك وموضوع كل سجال. فكان أن بزغ واقع الثنائية في المشهد السياسي الأيديولوجي مجسداً في التنافر البنيوي بين «الثوريين» و«الإصلاحيين» و«المحافظين» و«التقدميين» و«الليبراليين» و«الاشتراكيين».

وجعلت الملكية من التعددية الحزبية مبدأً دستورياً ثابتاً يلخص مراهنتها على واقع سياسي تعددي ينسجم مع طبيعة المؤسسة الملكية الحاكمة والتحكيمية أولاً، ويجسد «الانتصار» السياسي الذي حققته الملكية في صراعها المضمر أو المكشوف مع المكونات الحزبية التاريخية، وخاصة في المرحلة الأولى لاستقلال حزبي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي انفصل عن الأول، وكان يحمل لواء خطاب التقدمية والحداثة والتحول الديمقراطي.

وتجد التعددية الحزبية في المغرب ترجمتها الدستورية في البند الثاني من الفصل الثالث من الدستور الذي ينص على أن «نظام الحزب الوحيد غير مشروع»[٤٧]، كما أن الفصل التاسع يشدد في بنده الثالث على حرية «جميع المواطنين في تأسيس الجمعيات والانخراط في أية منظمة نقابية وسياسية حسب اختيارهم»[٤٨].

---

(٤٦) Rézette, *Les Partis politiques marocains*.

(٤٧) الصيغة الأصلية في دستور كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢ هي «نظام الحزب الوحيد ممنوع في المغرب»، غير أن المعنى يبقى في نهايته واحداً رغم أن الصيغة الحالية تحيل على المستوى القانوني من خلال مفهوم المشروعية أكثر من الصيغة الاولى التي تكتسي طابع القرار ذي البعد السلطوي.

(٤٨) انظر دستور أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦.

وإذا كان هذان الفصلان يلتقيان موضوعياً في تصور التعددية الحزبية كاختيار قطعي في النظام الدستوري المغربي، فإن البند الثاني من الفصل الثالث يثير في منطوقه وعلى مستوى الاحتمالات المتصلة به خمس ملاحظات أساسية:

١ ـ يلغي هذا البند مبدئياً احتمال وجود حزب قادر على اكتساح الساحة السياسية. وهو تصور يتناقض جوهرياً مع التنافس السياسي ولو في حدوده الافتراضية.

٢ ـ لا يعني ـ انطلاقاً من مقاربة وقائعية بعدية ـ حظر نظام الحزب الوحيد، عدم استساغة تنظيم انتخابات بمشاركة حزب وحيد شريطة ألا يكون طرفاً متفرداً في المنافسة السياسية (حالة انتخابات عام١٩٧٠ التشريعية التي شهدت مشاركة حزب الحركة الشعبية واللامنتمين فيما قاطعتها باقي الأحزاب).فالحظر المقصود يبدو متجهاً إلى طبيعة المشهد الحزبي، وليس إلى طبيعة المشهد البرلماني.

٣ ـ بناء على منطق الدستور لا يستساغ سياسياً تشكيل تحالف حزبي استراتيجي ينصهر في شكل تنظيم موحد يماثل « الكتلة التاريخية» ويكون قادراً في مرحلة معينة على جعل الأحزاب الأخرى عاجزة عن المنافسة السياسية.

٤ ـ يعتبر التنصيص على عدم مشروعية الحزب الوحيد تأكيداً باللفظ لما ورد بالمعنى. فالحديث في البند الأول من الفصل الثالث عن الأحزاب بصيغة الجمع مؤداه التعددية السياسية، كما أن إقرار حرية تأسيس الجمعيات السياسية في الفصل التاسع يمثل اعترافاً صريحاً بوجود تعددية حزبية.

٥ ـ يلتقي هذا البند موضوعياً مع المعنى الذي كرسته الملكية لمفهوم الملكية الدستورية التي توجب «حتماً ـ يقول الملك الراحل الحسن الثاني ـ أحزاباً سياسية لا حزباً واحداً»(٤٩).

ب ـ التحديد الدستوري للوظيفة الحزبية

بقراءة الدستور المغربي يتضح أن المشرع الدستوري انتقل على مستوى ضبط التحرك الوظيفي للحزب السياسي من البعد العام (دستور كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢)، إلى مستوى تقليصي ابتداءً من دستور عام ١٩٧٠.

(٤٩) انظر كلمة الملك الحسن الثاني لدى تنصيبه الحكومة في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢.

١ ــ البعد العام للوظيفة الحزبية في الدستور المغربي

حدّد البند الأول من الفصل الثالث من دستور كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢ وظيفة الحزب داخل النظام السياسي المغربي في كون «الأحزاب السياسية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم»، مختزلاً بذلك الوظيفة الحزبية في ثنائية التنظيم والتمثيل السياسي مع إضفاء بعدٍ عام على المجال الوظيفي الحزبي، من خلال عدم إقحام تنظيمات أو هيئات أخرى غير المنظمات السياسية في هذا التحديد.

وبالرجوع إلى القانون الدستوري المقارن، يلاحظ أن الفصل الرابع من دستور عام ١٩٥٨ الفرنسي ينصّ في بنده الأول على أن «الأحزاب السياسية والتجمعات السياسية تساهم في التعبير عن الاقتراع»، كما ينص الفصل ٢١ من القانون الأساسي الألماني على أن الأحزاب السياسية تساهم في «تشكيل الإرادة السياسية والتعبير عنها»[٥٠].

على هذا المستوى يتبين أن الدستور مضى في تحديد الوظيفة الحزبية ارتكازاً على منطقها العام المتعارف عليه في التصنيف الكلاسيكي الذي يحدد ثلاث وظائف للحزب السياسي تتمثل في تشكيل الرأي واختيار المرشحين وتأطير المنتخبين. فتطرق الدستور المغربي لمسألة التنظيم يحيل بداهة على الوظيفة التأطيرية التي تعتبر إحدى الوظائف المركزية للحزب السياسي، خاصة في المنظومة الثالثية[٥١] من خلال الأحزاب الأساسية المرتبطة بمسلسل التحرير الوطني والتعبئة من أجل بناء الدولة الحديثة[٥٢].

ولا يختلف التوجه المبدئي للملكية عن هذا التمثل التعبوي الذي يتعيّن موضوعياً إدراجه في سياقه العام من جهة، وتحديد ملامحه استناداً إلى المقومات الاستراتيجية للنظام السياسي المغربي من جهة أخرى. وهذا واقع يمكن استشفافه من خلال ما ذهب إليه الملك الحسن الثاني الذي اعتبر أن الأحزاب السياسية اضطلعت في عهد الحماية بمهمة «تأطير السكان وإذكاء الحس الوطني لتنظيم الإضرابات والمظاهرات»[٥٣]. أما دورها في عهد الاستقلال، فيجب أن يتجسد ــ من منظور

---

(٥٠) Roger-Gérard Schwartzenberg, *Sociologie politique: Elements de science politique* (Paris: Montchrestien, 1977), pp. 399-400.

(٥١) David E. Apter, *The Politics of Modernization* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1969), pp. 181-182.

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) Hassan II, *La Mémoire d'un roi: Entretiens avec Eric Laurent* (Paris: Plon, 1993).

الملكية ـ في «تأطير السكان من أجل تكوينهم وتنويرهم»[٥٤].

وبذلك تصبح الأحزاب المتماهية مع التصور الملكي للوظيفة الحزبية ناهضة بـ «دورها الوطني» ومرتعاً حقيقياً للتأطير السياسي، على اعتبار أن مجال تحرك الحزب السياسي ومضمون عمله يؤهلانه إلى أن يكون «الإطار السياسي للرأي العام»[٥٥].

وعلى مستوى التمثيلية، يلاحظ أن الدستور المغربي ترك الباب مشرعاً دون أن يربط التمثيلية الحزبية للمواطنين بالمسلسل الانتخابي. فتعامل الملكية مع الأحزاب السياسية لا ينطلق بالضرورة من مبدأ الاقتراع أو مدى تمثيلها لقاعدة انتخابية معينة، كما أن الحياة السياسية المغربية منذ الاستقلال عرفت فترات لم يكن فيها للانتخابات أي موطىء قدم، ومع ذلك تعاملت الملكية مع المكونات الحزبية انسجاماً مع تقييمها الخاص لمكانة كل حزب على حدة ولثقله السياسي.

وترتبط الوظيفة التمثيلية للأحزاب في مقام آخر بمهمة تأمين الوساطة داخل النظام السياسي[٥٦]. وهو ما لا ينسحب من منظور الملكية على منطق النسق السياسي المغربي الذي لا يقر بأي وساطة بين الملك والشعب[٥٧].

ومع ذلك يمكن القول إن دستور عام ١٩٦٢ قد أضفى على الوظيفة الحزبية طابعاً عاماً سرعان ما توارى في خضم تجاذبات الحياة السياسية، خاصة منذ إعلان حالة الاستثناء ما بين حزيران/ يونيو ١٩٦٥ وآذار/ مارس ١٩٧٠.

٢ ـ تسييج الوظيفة الحزبية في الدستور المغربي

لجأ المشرع الدستوري «وهو الملك أولاً وأخيراً» منذ عام ١٩٧٠، وهو الواقع نفسه بالنسبة إلى الدساتير الثلاثة الأخرى المراجعة لسنوات ١٩٧٢ و١٩٩٢ و١٩٩٦، إلى تسييج وظيفة الحزب في النسق السياسي المغربي. وبذلك أصبح الحزب السياسي مجرد طرف في تنظيم المواطنين وتمثيلهم ترتيباً على منطوق البند الأول من الفصل الثالث من الدستور الذي ينص على أن «الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والجماعات المحلية والغرف المهنية، تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم».

ويطرح هذا الإقحام ملاحظات أساسية يمكن إجمالها في أربعة استنتاجات:

---

(٥٤) المصدر نفسه، ص ١٠١.

(٥٥) انظر حديثاً للملك الحسن الثاني في: **الحوادث** (١٥ آذار/ مارس ١٩٧٤).

(٥٦) Alain Touraine, *Qu'est ce que la démocratie?* (Paris: A. Fayard, 1994), p. 222.

(٥٧) HassanII, *La Mémoire d'un roi: Entretiens avec Eric Laurent*, p. 102.

أ ـ مزج التعديل الدستوري في هذا الباب بين التمثيلة السياسية كمعطى لصيق بالأحزاب السياسية من الناحية المبدئية، وتمثيليات أخرى غير مشابهة في جوهرها وفي محصلتها داخل النظام السياسي ككل كالتمثيلية النقابية والمهنية.

ب ـ ربط هذا البند بين التنظيم في مفهومه العام الذي تنهض به نظرياً الأحزاب السياسية، والتنظيم في مفهومه الحصري ومعناه الضيق الذي يتعلق بشرائح معينة كالتنظيم النقابي والمهني.

ج ـ أفرغ هذا البند المسألة التأطيرية من محتواها الحزبي التعبوي بعد أن جعل التنظيم يهم الجماعات المحلية والغرف المهنية، ليصبح التأطير المقصود بذلك تقنياً في مضمونه وإجرائياً في أبعاده.

د ـ بقراءة البند الثاني من الفصل الثالث الذي ينصّ على أن «نظام الحزب الوحيد غير مشروع» يبدو أن المشرع الدستوري كان يروم بتسييجه البند الأول من هذا الفصل التنقيص من أهمية التمثيلية السياسية للأحزاب ودورها في المجتمع السياسي عموماً، على اعتبار أن البند الثاني ظل حكراً على الأحزاب السياسية.

ويلاحظ أن هذا التعديل ـ الذي تبقى مع ذلك دلالاته السياسية أكبر من عواقبه الدستورية ـ جاء بموازاة إدراج صفة جديدة على المؤسسة الملكية، إذ أصبح الملك بمقتضى الفصل التاسع عشر هو «الممثل الأسمى للأمة»[٥٨]، وهو ما يعزز السلطة التقديرية للمؤسسة الملكية في التحكم في التوازنات السياسية العامة وتدعيم إمكانيات «التأويل الاستراتيجي» وفق المنطق الذي ترتئيه الملكية للنسق السياسي المغربي بمختلف مكوناته وأبعاده ومستوياته.

ولعل هذه الصفة تجعل الوظيفة التمثيلية للحزب السياسي ـ والتي لا يمكن فهم وجوده أصلاً في غيابها أو تغييبها [٥٩] ـ في درجة ثانية مقارنة بما يمكن الاصطلاح عليه «التمثيلية العليا» المجسدة دستورياً وسياسياً في المؤسسة الملكية.

---

(٥٨) يرى الباحث الفرنسي ميشيل كامو أن انتقال الملك دستورياً إلى صفة الممثل الأسمى للأمة يعني أنه أضحى أكبر من مجرد مؤسسة وسيطة لممارسة السيادة من طرف الأمة. انظر: Michel Camau, «Caractère et role du constitutionnalisme dans les états maghrébins,» dans: *Annuaire de l'Afrique du Nord*, vol. 16 (1977), p. 383.

(٥٩) يرى الباحث الفرنسي دانيال لويس سيلر أن كل حزب يسعى إلى احتكار التمثيلية الشرعية لجزء من السكان وهو ما يتأتى من خلال وظيفة الوساطة بين المجتمعين المدني والسياسي في إطار مزدوج يلتقي فيه الصراع بوسائل التحكم فيه. انظر: Daniel-Louis Seiler, *Les Partis politiques* (Paris: Armand Colin, 1993), p. 33.

وإذا كانت الملكية تنظر إلى الأحزاب السياسية كشريك ضروري ـ من الناحية المبدئية ـ في خطاب «التحديث السياسي» على الأقل في مستوياته الشكلية ضمن استراتيجية «الملكية الدستورية»، فإن المراهنة على «الأشكال العصرية» لم تكن تعني بتاتاً من منظور الملكية إحداث قطيعة مع البنيات السياسية الموروثة عن عهد ما قبل الحماية، مما أفرز إرثاً مزدوجاً «إرث الماضي بأعرافه وسلوكياته إزاء السلطة، وإرث الحماية مجسداً في بنية مركبة»(٦٠). وهما إرثان حاول المغرب السياسي المزج بينهما للاستمرار في مضمون ما يسمى بـ «الشخصية المغربية»(٦١).

وكانت لـ «سطوة إرث الماضي» اليد العليا في تعامل الملكية مع الأشكال العصرية، ومن بينها الأحزاب السياسية، حيث الرجوع إلى الماضي يظل «نظاماً معيارياً» للتعامل مع الحاضر السياسي.

وانطلاقاً من هذه الوضعية، يمكن الاتجاه بالرأي إلى أن الحقل السياسي المغربي ظل مشوباً ـ على الأقل منذ الحصول على الاستقلال(٦٢) ـ بانحصار بنيوي بدءاً بالمستوى الدستوري، ووصولاً إلى المنافسة السياسية التي ظلت مجالاً مطلبياً للأحزاب التاريخية أو المتموقعة في خانة مطالبة النظام. وهو واقع انعكس جوهرياً على طبيعة الممارسة الحزبية التي وسمت بمختلف أشكال رد الفعل، ضمن نسق مغلق أو دائري يعيد إنتاج نفسه دون أن يسائل ذاته أو يعيد تشكيل توازناته وفق منظور استراتيجي أو انطلاقاً من تصور براغماتي يوازن بين طبيعة النظام ومتطلبات الفعل الحزبي الطبيعي.

ومن هنا، يمكن الوقوف أو على الأقل النبش في بعض ملامح الفعل الحزبي في المغرب، وعلاقة ذلك بالممارسة الديمقراطية عموماً وداخل البناء الحزبي الوطني على وجه الخصوص.

ثانياً: إفرازات الفعل الحزبي والإشكال الديمقراطي

بقراءة الممارسة الحزبية في المغرب ـ على الأقل إلى غاية تولي الملك محمد السادس الحكم سنة ١٩٩٩ـ يتجلى محددان مركزيان في فهم الآليات المتحكمة في السلوك السياسي للأحزاب المغربية: محدد العمل في سياق سياسي عام مأزوم، ومحدد

(٦٠) Waterbury, *Le Commandeur des croyants, la monarchie marocaine et son élite*, p. 80.

(٦١) Abdallah Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse* (Paris: F. Maspero, 1970), p. 351.

(٦٢) انظر: حديث ليونس برادة حول نتائج انتخابات ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ التشريعية في: **الأحداث** (المغرب)، ٢/ ١٠/ ٢٠٠٢.

الانكفاء التنظيمي مع ما يستتبعه من تساؤل حول الديمقراطية الداخلية وخلق الشروط الذاتية لتجاوز انسداد الفعل الحزبي .

١ ــ هيمنة سياق الأزمة

تكمن الإشكالية المركزية في المغرب السياسي منذ الحصول على الاستقلال، في التوفيق بين واقع الملكية الحاكمة، وتحقيق الديمقراطية كما هي متعارف عليها في المنظومة المرجعية، إذ إن التلازم بين الواقع الأول والمطلب الثاني يكتسي بعداً تنازعياً لا جدال فيه. وظل بالنتيجة السمة المهيمنة على المشهد السياسي الأيديولوجي في المغرب حتى في فترة ما اصطلح عليه بحكومة «التناوب التوافقي» ما بين آذار/ مارس ١٩٩٨ وتشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢، كتتويج لمسار تصالحي مع المكونات الأساسية في المعارضة الحزبية المغربية، وخاصة حزبيْ الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

ومما يسترعي الانتباه في هذا الشأن هو اتسام الحياة الحزبية المغربية بالدوران موضوعياً وذاتياً حول المؤسسة الملكية، إما تفاعلاً أو تجاذباً أو تصارعاً، بشكل حوّل الممارسة الحزبية إلى رد فعل مستمر في مستوييه السلبي والإيجابي إزاء الملكية، وخصوصاً إزاء تطورات الحقل السياسي والدستوري الوطني.

وبتجاوز انتخابات ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ التشريعية التي اتسمت بنوع من التزكية الضمنية أو الصريحة من قبل الأحزاب الستة والعشرين التي شاركت فيها وأسهمت نسبياً في بلورة بداية الشرعية الديمقراطية[٦٣]، يمكن إخضاع الفترة السابقة لنوع من التصنيف والترتيب المستساغين منهجياً لفهم بعض تجليات هيمنة منطق وسياق الأزمة على المنافسة السياسية، وتشرذم المشهد الحزبي.

أ ــ أزمة المنافسة السياسية

لعل السؤال الذي يطرح نفسه في ظل النظام السياسي المغربي هو مدى وجود مبدأ المنافسة السياسية ومن خلاله مشروعية الحديث عن تنافس مفتوح بين الفرقاء السياسيين، وخاصة أن المؤسسة الملكية تقر بهذا المبدأ، بل تجعله أيضاً أحد ثوابت سياستها الحزبية. وهو ما يمكن رصده جزئياً من خلال الوقوف على طبيعة المنافسة السياسية من جهة، وعلى الإشكالية الانتخابية من جهة ثانية.

---

(٦٣) في حديث لـ: *Le Nouvel observateur* (25 juillet 1970).

١ ــ طبيعة المنافسة السياسية

يمكن قراءة المنافسة السياسية انطلاقاً من مستويين: يرصد الأول السلطة السياسية، في ما ينكب الثاني على التوازنات السياسية.

أ ـ منافسة خارج السلطة السياسية

بالوقوف على جوهر السلطة السياسية في المغرب، يبدو جلياً أن المؤسسة الملكية جعلت نفسها فوق المنافسة السياسية مع كونها محور كل العمليات السياسية. فالملكية تؤكد طابعها «القدسي» باعتبارها «مؤسسة المؤسسات»، وهو ما يؤهلها انطلاقاً من المنطق السياسي المهيمن إلى أن تكون أكبر من أن تخضع لقواعد التنافس السياسي، كما يجمل ذلك منطوق الفصل ٢٣ من الدستور الذي ينص على أن «شخص الملك مقدس لا تنتهك حرمته».

وتجد قدسية الملكية سندها المرجعي في الانتماء إلى آل البيت الذي شكّل إحدى آليات تثبيت شرعية دولة العلويين. ولعل هذا المنطق هو الذي يقصده الملك الراحل الحسن الثاني بقوله: «ليس الحسن الثاني هو الذي نقدس، ولكن وارث دولة العلويين».

ويرتبط مفهوم قدسية السلطة ــ الذي يصبّ في خانة السعي إلى تحقيق الفعالية السياسية للنظام [٦٤] بمسألة الإمامة المنصوص عليها دستورياً، إذ تصبح «إمارة المؤمنين» تمظهراً مركزياً لطبيعة السلطة السياسية يؤثر ليس فقط على المجال الديني من خلال إخراجه مؤسساتياً من دائرة التنافس السياسي ـ كما يلاحظ ذلك الباحث الفرنسي ريمي لوفو ـ[٦٥] بل بضبط المجال السياسي في كليته بدءاً بالإطار العام للفعل الحزبي، ووصولاً إلى قواعد اللعبة السياسية.

ومما يسترعي الانتباه على هذا الصعيد أن التنصيص دستورياً على الإمامة لا يعني أن المغرب قد دخل مرحلة «الدولة الدينية» من خلال جعل الشريعة المصدر الوحيد[٦٦]، أو على الأقل الأسمى للتشريع بقدر ما يعني نهجاً إغلاقياً للمنافسة

---

(٦٤) حول مفهوم الفعالية السياسية ودور القدس في توطيدها، انظر: Madeleine Grawitz, *Lexique des sciences sociales* (Paris: Dalloz, 1981), p. 288.

(٦٥) Leveau, *Le Fellah marocain: Defenseur du trône*, p. 67.

(٦٦) يرى ريمي لوفو أن المغرب يعيش «لائكية واقعية» في حياته الاجتماعية من خلال الأخلاق العامة والاستعمال المكثف للغة الفرنسية والنهج المتحرر لوسائل الإعلام. انظر: Rémy Leveau, «Islam et contrôle politique au Maroc,» dans: *Islam et politique au Maghreb* ([Paris]: Edition Gellner et Vatin, 1980), pp. 271-280.

السياسية ورؤية حصرية للشأن العام. ومن هنا، فاستعمال الفصل التاسع عشر غالباً ما يتم على نحو توقيفي في إطار سلطة التأويل الاستراتيجي.

وترتيباً على المنطق نفسه، يلاحظ أن الأحزاب السياسية المغربية ـ خاصة منها تلك المصنفة نظرياً على الأقل في خانة المكونات القادرة على التأثير ـ تجد نفسها مسيَّجة بالتصور الأبوي للسلطة السياسية، والذي يجعلها حتماً خارج المنافسة السياسية. فالملك ـ يقول الحسن الثاني ـ هو «فوق الجميع وأب الجميع وراعي الجميع»[٦٧]. وينتقل هذا التصور من دلالة التحكيم إلى دلالة الحكم، إذ يصبح مبدأ فصل السلط الذي يعتبر جوهر النظام الديمقراطي وأساس دولة المؤسسات دون معنى على مستوى السلطة الملكية ويتحول الملك إلى «أب الجميع، أب المشرع وأب المنفذ»[٦٨].

وتحرص الملكية في هذا المنحى على إبراز أن مبدأ فصل السلط ينطبق على المستوى الأدنى[٦٩]، أي دون السلطة السياسية، إذ ينسحب على الحكومة والبرلمان ومن خلالهما أو عبرهما الأحزاب السياسية. كما يجد هذا الواقع تعبيره السياسي لدى المؤسسة الملكية في غياب الفصل بين «سلطة القصر وسلطة البرلمان»[٧٠] لأن ذلك سيجعل الملك مطوقاً بمبدأ فصل السلط، ومن ثم طرفاً في المنافسة السياسية، إذ سيتحول من «مجسد للنظام» إلى «فاعل في النظام».

وفي السياق نفسه، تطرح الاستشارات الاستفتائية كمجال لفهم أسس المنافسة السياسية في المغرب باعتبار وجود المؤسسة الملكية كطرف مباشر، إذ إنها هي التي تقترح مضمون المشروع الذي يتعين إجراء الاستفتاء بشأنه. كما أن تعامل الملكية مع هذه الاستفتاءات تعكس نظرتها الاستراتيجية لطبيعة السلطة السياسية أولاً، ولمضمون التوازنات السياسية الخاصة بالنظام ثانياً.

ويبدو في هذا الصدد أن استفتاء أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ حول المراجعة الدستورية كان مثالاً جلياً عن هذا المنحى، إذ على رغم دعوة أهم أحزاب «الكتلة

---

(٦٧) Rahma Bourquia, «L'etat et la gestion du symbolique au Maroc pré-colonial,» dans: Rahma Bourquia [et al.],eds., *Le Maghreb: Approches des mécanismes d'articulation* (Rabat: Al Kalam, 1991), p. 144.

(٦٨) خطاب بمناسبة انتخابات ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢ الجماعية. يقول الحسن الثاني مخاطباً النواب في ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧ : «بالنسبة لي ليس هناك فصل السلطة، أنا أب الجميع، أب المشرع، أب المنفذ».

(٦٩) وزارة الإعلام، **خطب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني**، مج ٥، ص ٤٧٨ .

(٧٠) المصدر نفسه، مج ٩، ص ٣٤٩.

الديمقراطية» المشكلة للمعارضة لمقاطعة الاستفتاء، لم تخرج النتيجة المعلنة عن النسق شبه الاجتماعي، إذ مثل المؤيدون ٩٩,٩٦ بالمئة، كما كان المشاركون في حدود ٩٧,٤٠ بالمئة، لتصبح المعارضة داخل وخارج البرلمان مشكلة ـ وفق هذا المنظور ـ ما يقل عن ثلاثة بالمئة من الناخبين.

ب ـ منافسة ضمن التوازنات السياسية

تثير مسألة المنافسة السياسية في المغرب من حيث طبيعتها ومؤداها إشكالية موقع الأحزاب السياسية في توازنات الملكية/ الدستورية. فوجود أحزاب متضاربة الرؤى أو متباينة التوجهات لم يكن في حد ذاته إلا ليخدم مفهوم التعددية الحزبية والسياسية في المغرب. غير أن هذا الوجود غالباً ما لا يرتبط بإمكانية «التواجد» انطلاقاً من منافسة مفتوحة تعتمد على قواعد سياسية مضبوطة يمارس في إطارها كل طرف سياسي بعيداً عن منطق «التوازنات المضمرة» التي تحول عدداً من الفرقاء إلى دائرة التهميش السياسي.

وبمقاربة الواقع السياسي المغربي يتَّضح أن العشرين سنة الأولى من الاستقلال غلبت عليها أزمة مستحكمة تمثلت أساساً في الحلقة المفرغة التي وسمت العلاقة بين الملكية وأحزاب الحركة الوطنية، خاصة حزبيْ «الاستقلال» و«الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، من خلال العجز عن تحقيق نوع من التراضي السياسي للخروج بمشروع مجتمعي سياسي يكون أرضية لبناء المجتمع ورسم ملامح هويته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[٧١].

ويتأتى القول بأن سياق التعبئة حول الصحراء المغربية منذ عام ١٩٧٥ نجح بالتخفيف من حدة انعدام التراضي السياسي بين الملكية والمعارضة، كما تجسد عبر انخراط الجزء الأساسي من الحركة الوطنية في المسلسل الانتخابي والإطار المؤسساتي الرسمي وفق الترتيبات الاستراتيجية للنظام.

على هذا المستوى، يبدو واقع «التوازنات السياسية غير المتوازنة»[٧٢] لأزمة العمل السياسي الحزبي في المغرب ترتيباً على مضمون أو مضامين العلاقة بين الملكية وأحزاب المعارضة. وهو ما يؤثر بالضرورة في المنافسة السياسية المفتوحة ويحولها إلى منافسة دائرية مغلقة، أو بالأحرى إلى مجرد بحث عن مواقع داخل النظام. ويتجلى هذا الوضع شاخصاً من خلال ثنائية تنازعية تتمثل في وجود أغلبية حزبية مستمرة تكونها

(٧١) برادة، «وظيفة الحزب في النظام السياسي المغربي،» ص ٩٥.
(٧٢) المصدر نفسه.

الأحزاب المتماهية مع الاختيارات الاستراتيجية للملكية ومعارضة حزبية مستمرة تنخرط فيها ـ بحكم هذه التوازنات ـ المعارضة التاريخية المجسدة أساساً في أحزاب الحركة الوطنية، وذلك في ظل مواقع محددة داخل المؤسسات التمثيلية.

ولتجاوز هذا الواقع، عمدت الملكية في التسعينيات إلى بلورة توازن جديد تمثل في طرح ما وصف بـ «التناوب التوافقي» الذي قام على أساس إشراك المعارضة التاريخية في العمل الحكومي كطرف مركزي، مع تعيين وزير أول من بين صفوفها ممثلاً في الكاتب الأول «الأمين العام» لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. وهي تجربة دامت أربع سنوات ما بين آذار/ مارس ١٩٩٨ وتشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢، وأسهمت في بداية القطيعة مع منطق الاستمرار الحزبي في مواقع محددة سلفاً داخل المؤسسات، دون أن تثمر تحولاً استراتيجياً في معادلة التوازنات السياسية التي تقوم أساساً على قواعد مضمرة لا يمكن للشفافية أن تجد موطىء قدم لها في سياقها.

٢ ـ الإشكالية الانتخابية

اتسمت الحياة السياسية في المغرب بأزمة مستحكمة على صعيد البناء المؤسساتي تجد أبرز تجلياتها في غياب انتخابات محسومة ومعترف بها، ذلك أن التشكيك في المسار الانتخابي ظل لازمة لكل الاستحقاقات التي شهدها المغرب منذ عام ١٩٦٣، وهو ما شكل عقبة أساسية أمام تحقيق التراضي السياسي والحسم في قواعد ما يسمى بـ «المسلسل الديمقراطي».

ويبدو أن وضعية من هذا القبيل تجعل مبدأ المنافسة السياسية في أزمة دائمة، كما تفرض منهجياً تعاملاً حذراً مع مفهوم التمثيلية السياسية ومضمون التعددية الحزبية، إذ تتهاوى بداهة المؤشرات الرقمية «أغلبية وأقلية» ومعها المحددات السوسيولوجية الخاصة بالجوانب المجتمعية المتحكمة في المسار الانتخابي.

ولعل المراحل التي قطعها التشكيك في المسار الانتخابي ترتبط جوهرياً بغياب التراضي السياسي بين الملكية وأحزاب الحركة الوطنية أو «المعارضة التاريخية» بشكل تكون فيه التوازنات الضمنية الخاصة بالاختيارات الاستراتيجية للنظام، ولا سيَّما الحفاظ على «السمو السياسي» للمؤسسة الملكية المحدد الفاصل في التعامل مع الخارطة السياسية بقطع النظر عن التطور التفاعلي «التنازعي أو التصالحي» بين أطراف اللعبة السياسية.

ومع ذلك، يمكن الذهاب بالرأي إلى أن انتخابات أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ التشريعية شكلت في مؤداها تطوراً لا يمكن تجاهله ـ على رغم بعض المواقف ذات

المنحى التشكيكي[٧٣] ـ على مستوى التوازنات السياسية في المغرب، إذ أتاحت توضيح جملة من المعطيات السياسية، وأسهمت نسبياً في إعطاء الفعل الانتخابي مدلولاً معيناً يمكن اختزاله في تجاوز المأزق الانتخابي في مظاهره المعيبة التي تجد سندها في بنية التزوير التي هيكلت الحياة السياسية والنيابية المغربية منذ عام ١٩٦٣[٧٤].

وقبل الدخول في ما سمي بتجربة «التناوب التوافقي»، ظلت أزمة المسار الانتخابي بالنسبة إلى خطاب المعارضة إطاراً لنهج أسلوب «المحاكمة السياسية» إزاء الأحزاب الموالية للحكومة[٧٥]، كما توسلت المعارضة سلوكاً تعويضياً على المستوى السياسي، إذ إن طرح شرعية الأحزاب المرتبطة عضوياً باختيارات النظام، يتجه رأساً إلى وضع حقيقة الخارطة السياسية الانتخابية أمام إشكالية غياب الحسم، ومن ثم الطرح المستمر لشرعية الممارسة السياسية الانتخابية ذاتها كإطارٍ سليمٍ في العمل السياسي في المغرب.

وتمثل السلوك التعويضي في خطاب ازدرائي تتحول معه هذه الأحزاب إلى «تحالف إداري استغلالي انتهازي»[٧٦] و«أحزاب مصطنعة» في «أيدي الفئات الحاكمة»[٧٧].

ب ــ تشرذم المشهد الحزبي

بتأمل طبيعة الفعل الحزبي في المغرب منذ الاستقلال إلى اليوم، يلاحظ هيمنة منطق التشرذم والنزوع إلى التفكك والانشقاق بدل الاتجاه نحو الانصهار أو التكتل. وهو سلوك يعود ـ حسب بعض الدراسات ـ[٧٨] إلى الثقافة السياسية السائدة القائمة على الواقع الانقسامي، وتمثل العمل السياسي ضمن تصور شخصي غائي بدلاً من أن يكون سلوكاً جماعياً أداتياً.

---

(٧٣) Ali El Sarafi, «Tour de vis sécuritaire au Maroc,» *Le Monde diplomatique* (juillet 2003).

(٧٤) يونس برادة، «ضرورة الأحزاب السياسية لمرحلة رد الفعل،» **العمل الديمقراطي** (١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢).

(٧٥) وفي مقدمتها التجمع الوطني للأحرار الذي تأسس سنة ١٩٧٨، والحركة الشعبية ذات التوجه الأمازيغي التي تأسست سنة ١٩٥٨، والاتحاد الدستوري الذي تأسس سنة ١٩٨٣.

(٧٦) انظر وصف الأمين العام السابق لحزب الاستقلال أحمد بوستة في: **الاتحاد الاشتراكي**، (٣١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٣).

(٧٧) الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، **المؤتمر الوطني الخامس** (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٨٩)، ص ٤٦.

(٧٨) وخاصة دراسة جون وتربوري سنة ١٩٧٠.

غير أن توجيه النظام لطبيعة التعددية السياسية وسطوة ما وصف بالتوازنات السياسية يعتبر محدداً أساسياً في فهم دينامية التشرذم منذ الاستقلال[٧٩]، خاصة في ظل غياب منطلقات سياسية استراتيجية وهيمنة المؤقت على كنه العمل السياسي، وعدم الحسم في التوجهات المؤسساتية والدستورية.

واللافت للانتباه في هذا الشأن هو تناسل أحزاب مرتبطة بالسلطة منذ مطلع الاستقلال كرد فعل على أحزاب الحركة الوطنية التي تهيكل جلها في حمأة مواجهة الاستعمار قبل أن تتعرض بدورها لتجاذبات مغرب الاستقلال بتناقضاته السياسية والدستورية، وصراعه حول الاختيارات الاستراتيجية للحكم.

فتعداد ما يربو عن الأربعين حزباً مع مطلع الألفية الثالثة ـ ستة وعشرون منها شاركت في انتخابات أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ التشريعية ـ ينمّ في حد ذاته عن دينامية لا يمكن فهم تجلياتها خارج تطور النظام السياسي المغربي، كما أن مبررات الوجود أو مسوغات الحرص على التموقع تختلف جذرياً عن الإطار الطبيعي للممارسة الحزبية في المنظومة الديمقراطية. وإلا كيف يمكن فهم تناسل أزيد من عشرين حزباً في السنوات الخمس الأخيرة دون أن يكون لجلها السند الشعبي أو الضرورة المجتمعية التي يمكن أن تبرر فعل الوجود[٨٠]؟

وإذا كان انقسام حزب الاستقلال منذ ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩ ـ وظهور الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ـ أهم حدث في تاريخ الانشقاقات الحزبية المغربية[٨١]، فإنه لم يعد فاتحة عهد بسلسلة انقسامات داخل الحركة الوطنية نفسها أدى في النهاية إلى إضعافها وتقزيم قدرتها التفاوضية إزاء المؤسسة الملكية بشأن الإصلاحات السياسية والمؤسساتية.

ومما يسترعي الانتباه ضمن هذه الدينامية هو فشل أهم مكونات اليسار الإصلاحي المغربي في الحفاظ على وحدتها التنظيمية، ذلك أن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية منذ تأسيسه رسمياً سنة ١٩٧٤ في انشقاق عن الاتحاد الوطني للقوات

---

(٧٩) برادة، «وظيفة الحزب في النظام السياسي المغربي».

(٨٠) باستثناء حزب العدالة والتنمية ذي الميول الإسلامية الذي حمل هذا الاسم في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨، بدل حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية المؤسس سنة ١٩٦٧ في انشقاق عن الحركة الشعبية يكاد المتتبع لايفهم أو لا يتفهم مسوغات تأسيس باقي الأحزاب على المستوى المجتمعي في السنوات العشر الأخيرة.

(٨١) انظر في هذا الشأن: Abdelkader El Benna, «Naissance et développement de la gauche marocaine issue du movement national: Le Cas de l'union socialiste des forces populaires,» (Thèse d'état en sciences politiques, Rabat, 1989).

الشعبية، تعرض لانقسامين أثمرا حزبين صغيرين ذوي توجه جذري، هما: «حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي» الذي ينخرط ضمن الأحزاب المقاطعة للمسلسل الانتخابي و «المؤتمر الوطني الاتحادي» الذي تأسس سنة ٢٠٠٢ مباشرة بعد فشل المؤتمر السادس لحزب الاتحاد الاشتراكي في رصّ الصفوف والنجاح في صهر توجه تنظيمي ديمقراطي في ظل تجاذبات المشاركة في حكومة (التناوب التوافقي).

ويرتبط التشرذم أيضاً بغياب الرؤية الاستراتيجية للفعل التكتلي أو الجبهوي الذي يغلب عليه طابع المؤقت ورد الفعل والمواجهة القاصرة للأحداث السياسية. ولعل المصير الذي آلت إليه الكتلة الديمقراطية المشكَّلة أساساً من حزبي الاتحاد الاشتراكي والاستقلال، كان دليلاً على هذا المعطى المعيب في تاريخ الممارسة الحزبية المغربية، إذ بموازاة ظهور الكتلة كقوة تفاوضية في دينامية الإصلاح السياسي والدستوري في المغرب منذ أيار/ مايو ١٩٩٢ تجلت حدودها الطبيعية مع تأسيس حكومة «التناوب التوافقي» بعد أن كانت أهم النزاعات والتباينات متمحورة حول طرفيها الأساسيين، أي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي اللذين فشلا في تدبير اختلافهما، ولم يفلحا في تشكيل حكومة ائتلافية بعد انتخابات أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ على رغم تصدرهما لنتائجها. فكان تعيين وزير أول خارج المرجعية الحزبية بمثابة معاقبة لهما من الناحية السياسية على اعتبار أنهما لم يعطيا أي مدلول لما تحقق في هذه الانتخابات، بل أعادا إنتاج ما كان يشكل ـ إلى ماض قريب ـ قوام استراتيجيتهما المطلبية على مستوى تخليق الحياة السياسية[٨٢].

وتأسيساً على هذه المحددات، يمكن الاتجاه بالرأي إلى أن منطق الأزمة هيكل الحياة الحزبية برمتها منذ الاستقلال، بشكل حوّلها إلى توجه دائري يعيد إنتاج المسببات ذاتها والسلوكيات نفسها والنتائج عينها، دون تصور تجاوزي أو تحولي أو إصلاحي. وهو ما يفسر وجود سلوك حزبي مأزوم.

٢ ـ ممارسة حزبية مأزومة

يعيش الفعل الحزبي في المغرب على مفارقة تكاد تلخص جزءاً أساسياً من ملامح الأزمة الحزبية، وهي بلورة خطاب مكثف تختلف تلويناته ومستوياته وتجاذباته حول ديمقراطية النظام في سياق محكوم بمنطق رد الفعل بموازاة انكفاء تنظيمي يكاد يلغي مسألة الديمقراطية الداخلية، بل أيضاً لا يعطي ـ إلا في حدود نسبية ـ أي مدلول للتطور الداخلي والبحث عن شروط الفعالية السياسية.

(٨٢) برادة، «ضرورة الأحزاب السياسية لمرحلة رد الفعل».

أ ــ عمل حزبي مسيّج برد الفعل

تظهر قراءة العمل الحزبي في المغرب هيمنة منطق رد الفعل استناداً إلى طبيعة النظام السياسي وارتكازاً على توازناته الأساسية التي قامت على غياب المنافسة السياسية المفتوحة وتغييب الأحزاب السياسية الأكثر نفوذاً عن المشاركة في صنع القرار. فطبيعة النظام السياسي المغربي هيكلت مسارات التحرك الحزبي وحكمتها بمنطق رد الفعل داخل النظام، لتظل الحياة السياسية مطوقة بالعلاقة التنازعية أو التصالحية بين الملكية والمعارضة، تارة بالمواجهة المفتوحة، وتارة أخرى بالقبول بالاندماج في الصيرورة المؤسساتية في ظل شروط اقترن فيها الذاتي بالموضوعي وامتزجت في خضمها مواطن الضعف التنظيمية وغياب الرؤية الاستراتيجية وتشرذم الحركة الوطنية بواقع التوازنات الاستراتيجية للحكم في إطار قواعد سياسية يحكمها منطق الرموز وسلطة الضمني وطبيعة التفاعلات وأسس السلطة والتنازع بين الحداثة والتقليد(٨٣).

فثلاثية «التقليد والقمع والاحتجاج»(٨٤) هيمنت على الحياة السياسية المغربية برمتها، وجعلت الفعل السياسي محكوماً بنوع من السكونية من حيث استمرار العلاقات ذاتها في ظل سياق غلب عليه انعدام التوافق في حدوده الدنيا حول المنطلقات والتنازع حول الأهداف والصراع المضمر والمعلن حول الوسائل والغايات.

ويمكن في هذا الصدد النحو إلى أن المجال الحزبي في المغرب تجاذبته نظرتان مركزيتان إلى طبيعة الممارسة الحزبية والى ماهية الفعل السياسي في ظل البنيات القائمة: نظرة متماهية مع طرح الملكية للخصوصية السياسية، ومن خلالها لمضمون وحدود الممارسة السياسية المستساغة في ظل ثوابت السلطة السياسية في المغرب (أحزاب الأغلبية الدائمة)، ونظرة أخرى بنت نسقها على قواعد شبه معيارية للفكرة الديمقراطية قبل أن تصطدم بالواقع القائم وبثوابته السياسية والمؤسساتية لتنتج منها أو تترادف في سياقها رؤى مختلفة وتصورات متباينة لما يمكن الوصول إليه مرحلياً، واستراتيجياً مع ما استتبع ذلك من تشرذم تنظيمي وتجاذب في المنطلقات وركون إلى الدوغمائية الرافضة تارة (نموذج اليسار الجذري)، والى الواقعية التصالحية تارة أخرى (نموذج حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية).

---

(٨٣) انظر بهذا الخصوص: برادة، «وظيفة الحزب في النظام السياسي المغربي».

(٨٤) انظر في هذا الصدد: Alain Claisse, «Le Makhzen aujourd'hui,» dans: *Le Maroc actuel: Une modernization au miroir de la tradition?* (Paris: Edition du Centre National de la Recherche Scientifique, 1992).

وظلت الأحزاب السياسية المغربية على اختلاف مشاربها وتباين منطلقاتها منحصرة في «لعبة المواقع» التي تبقى من حيث شروطها وتجلياتها امتداداً طبيعياً للعبة التوازنات المتصلة برهانات الحكم المركزية وتصوراته المرحلية والاستراتيجية لمعادلة التغيير والاستمرارية. وبات المشهد الحزبي في مضمونه ثنائي البناء ترتيباً على ثنائية المواقع .. أحزاب تطالب وأخرى تدعم في علاقة اكتست في مجملها طابعاً تمتزج فيه السكونية بالانتظارية والترقب تارة، ومحاولة البحث عن الصيغ الممكنة للبديل الديمقراطي تارة أخرى.

فثلاثية المطالبة الإصلاحية أو المطالبة الجذرية أو الدعم اللامشروط اقترنت تلازمياً بالرهانات الأساسية للفعل الحزبي في مختلف مستوياته، غير أنها عكست من حيث دلالاتها السياسية واقعاً انحصارياً يحمل مخاطر شتى في ظل تحولات مجتمعية واقتصادية جارفة ألقت بظلالها بنيوياً وتستحث على مواكبتها وترجمتها مؤسساتياً وسياسياً.

كما أن المسألة الدستورية ـ على رغم تواري الحديث الملح عنها بعد تولي الملك محمد السادس الحكم، ومن ثمة ضمن سياق انتقالي واضح المعالم ـ تطرح عملياً كعقبة في الانتقال من الطور التنازعي إلى المرحلة التصالحية بين المكونات الأساسية في الطبقة السياسية المغربية، وتشكل في مجملها اختزالاً لواقع التضارب في المنطلقات، ليس فقط حول طبيعة السلطة السياسية، بل كذلك حول حدود «التحديث السياسي» بمختلف مستوياته في ظل نظام تشكل بنياته التقليدية إحدى آليات تثبيت استمرارية شرعيته وتدعيم مركزية سلطاته سياسياً ودستورياً، لتبقى الإشكالية الدستورية حبيسة موازين القوى داخل الحقل السياسي المغربي، ومرتهنة بالسياق العام للعلاقة بين الملكية وأحزاب الحركة الوطنية وبالاختيارات المرحلية في ظل التباين بين الممكن والمتعذر والثابت والمتغير في أسس السلطة السياسية.

ولعل التقوقع في وضعية رد الفعل يسهم في عدم مواجهة الأحزاب المغربية لمحك المنافسة وضرورة التطور الداخلي ومساءلة البناء التنظيمي والانخراط في صيرورة إثبات الذات، باعتبارها هدفاً طبيعياً متصلاً في كنهه بإمكانية الوصول إلى السلطة. وتبدو الملكية في ظل هذا الوضع، القوة السياسية الوحيدة في المغرب التي تحمل تصوراً استراتيجياً للحكم، ليس فقط لأنها تمتلك أسباب ممارسته، بل أساساً لانسجامها مع نسق حرصها على التواجد الشامل في البناء السياسي والمؤسساتي، مقابل تشرذم حزبي واضح المعالم واستمرار في منطق رد الفعل وانتظار اختمار شروط الإصلاح.

ب ـ الانسداد التنظيمي وإشكالية الديمقراطية الداخلية

تعتبر الديمقراطية الداخلية البعد الغائب في الممارسة الحزبية المغربية على رغم أن جميع الأحزاب تعطي الانطباع ـ بنسب متفاوتة ـ على حرصها على تفعيل قوانينها الداخلية وممارسة نشاطها السياسي وفق الضوابط التنظيمية، وترتيباً على هاجس سلوك سياسي يوصف بالديمقراطية الداخلية.

والواضح أن تبريرات اللجوء إلى تأسيس أحزاب جديدة انبرت جلها إلى طرح غياب الديمقراطية الداخلية أو البحث عن فضاء تنظيمي أرحب يؤمن بالتعددية، أو إتاحة مجال متطور للفعل السياسي كمحددات محورية للوجود على الساحة السياسية[٨٥]. غير أن هيمنة البحث عن موقع وازن ـ شكلياً على الأقل ـ داخل النظام غيبت عملياً البحث عن السبل الإجرائية لأعمال الديمقراطية الداخلية على المستوى الحزبي، وخاصة أن الأهداف تتباين ترتيباً على المنطلقات.

وإذا كانت الأحزاب المصنفة في خانة «اليمين الإداري» أو التابعة للمصالح الاستراتيجية للنظام تغض الطرف عن الدينامية التنظيمية، وخاصة أن هدفها ـ مهما اختلفت مشاربها ـ يتمثل في المنافحة عن «الملكية القوية والفاعلة والحاضرة»[٨٦]، فإن واقع حال الأحزاب المصنفة ضمن الحركة الوطنية أو اليسار الإصلاحي أو حتى اليسار الجذري، تجد نفسها منتجة لسلوك يبتعد في جوهره عن إعطاء أي مدلول للدينامية التنظيمية أو الديمقراطية الداخلية.

ويلاحظ في هذا الخضم استمرار منطق الزعامة وإنتاج وإعادة إنتاج نموذج «الشيخ والمريد»[٨٧] بشكل يؤدي أحياناً إلى أوضاع تستعصي على الشرح المنطقي أو حتى السياسي المستساغ، وخاصة أن التجربة الحزبية المغربية لم تنتج البتة أي تحول في الزعامة أو القيادة الحزبية خارج الانشقاق الفوقي، أي في ظل غياب الحركية التنظيمية بشكل تتحول معه الممارسة الحزبية إلى ممارسة قيادات أو سلوك نخبة دون أن يكون للقاعدة الحزبية ـ حتى بالنسبة إلى تلك التي تكتسي بعداً جماهيرياً، كالاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والاستقلال ـ أي دور حقيقي في صياغة القرار، وخاصة القرار الاستراتيجي الذي يسم حياة الحزب وموقعه في الخريطة السياسية.

---

(٨٥) الانشقاق الذي حصل في حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية مثلاً سنة ٢٠٠١ وظهور المؤتمر الوطني الاتحادي الذي قاده التيار النقابي في الحزب كان متمحوراً حول الديمقراطية الداخلية.

(٨٦) مجموعة خطب المعطي بوعبيد، الأمين العام للحزب، من سنة ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤، ص ١٦٢.

(٨٧) انظر في هذا الصدد: Abdellah Hammoudi, *Master and Disciple: The Cultural Foundations of Moroccan Authoritarianism* (Chicago, IL; London: University of Chicago Press, 1997).

واللافت للانتباه أيضاً أن الاستمرارية التنظيمية الشكلية تختل أيضاً في ظل وضعيات استثنائية، إذ يلاحظ تجاوز فعلي لضرورة تنظيم مؤتمرات عامة، كما هو الأمر عليه مثلاً بالنسبة إلى الاتحاد الاشتراكي الذي قاد حكومة «التناوب التوافقي»، والذي لم يعقد مؤتمره السادس سنة ٢٠٠١ إلا بعد مرور اثنتي عشرة سنة من مؤتمره الخامس، أي بعد تسع سنوات من موعده الأصلي.

وتعتبر تزكية الشخصيات الحزبية في مواقع المسؤولية على العموم نتاج السلطة التقديرية للزعيم أولاً وللقيادة (المكتب السياسي) ثانياً، ضمن نسق لا يختلف جوهرياً عن النسق العام للنظام، أي وفق منطق ومنطلق العلاقة الشخصية أو الارتباط العاطفي (للتيار السائد داخل الحزب) أو العائلي (خاصة في المناصب الوزارية) في تجاهل شبه تام للاستحقاق ببعديه الحزبي ـ السياسي والتقني ـ الموضوعي. وهو ما يؤثر بداهة في التوازن الداخلي للأحزاب ويحولها إلى مكونات قابلة للتشرذم[٨٨].

ويبدو أن النسق المغلق للنظام السياسي انعكس على المكونات الفرعية المتمثلة في الأحزاب السياسية والتي تحولت بدورها ـ إن لم تكن أصلاً ـ إلى دوائر مغلقة تنتج سلوكاً سياسياً تغلب عليه «لعبة الكواليس» أو سياسة الخفاء.

وفي ظل غياب المد الديمقراطي الضروري على مستوى الممارسة الحزبية، ينتقل الفعل الحزبي إلى ممارسة مصلحية تتغيّا المناصب والمراكز، وتنشد المواقع دون أن يكون لذلك أي تأثير في مستوى العمل السياسي العام، وكأن الأمر متعلق بجماعات ضاغطة محدودة أكثر منها هيئات سياسية عامة.

خاتمة

إذا كان وجود الديمقراطية رهيناً بالأحزاب، فإن الوظيفة الحزبية المركزية المتمثلة في ممارسة السلطة السياسية أو السعي إلى ممارستها لا تتحقق إلا في ظل الديمقراطية التي من دونها تستحيل الممارسة الحزبية إلى بحث مستمر عن صيغة من صيغ «الوهم الديمقراطي»، بل حلقة مفرغة أيضاً يعاد إنتاج مضامينها بفعل اجترار مسبباتها. وبالنسبة إلى حالة المغرب، يمكن الجزم بأن سؤال المراجعة يطرح نفسه أكثر من أي وقت مضى. فالتحولات المجتمعية التي تشهدها البلاد والتحديات المواكبة لذلك، تستحث على ضرورة مراهنة النظام برمته على الديمقراطية كمحدد بنيوي

(٨٨) نموذج الحكومة التي ترأسها التقنوقراطية ادريس جطو منذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢ يجسد هذا المنحى إذ ظهرت الاختلافات خاصة داخل أحزاب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي والتجمع الوطني للأحرار بسبب التعيينات.

للتنمية، وذلك من خلال تأهيل الحقل السياسي وخلق شروط المنافسة الحقيقية والحسم في طبيعة ومضمون وضوابط التوجه الديمقراطي[٨٩]. كما أن الأحزاب السياسية مطالبة بأن تؤسس ثقافة الاختلاف المنتج وألا تنحصر في الخطابات الهامشية والأسئلة المجافية للواقع، وأن تعيد النظر في منظومة حركتها ومضمون خطابها وتتفاعل مع الحركية الاجتماعية مع ما يقتضيه ذلك من دينامية تنظيمية ورؤية استراتيجية للعمل الحزبي والفعل السياسي، بهدف استئصال أطوار الارتياب التي لا تخلق إلا «الأغلبيات الصامتة» وتؤدي إلى ازدراء التسيُّس والمراهنة على المجهول.

(٨٩) انظر مقابلة يونس برادة: «يجب أن يكون مغرب ما بعد ١٦ أيار/ مايو مغرب طرح الأسئلة الحقيقية،» **الأحداث** (المغرب)، ٦/ ٦/ ٢٠٠٣.

الفصل السادس

الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية(*)

نور الدين ثنيو(**)

ما زالت إشكالية الديمقراطية في الوطن العربي تتمثل في البحث عنها وفي أسباب غيابها. فالديمقراطية كمفهوم وتعريف وتجربة معروفة من الناحية النظرية، لأننا نلاحظها ونشاهد تطبيقاتها في العالم الغربي، ولكننا في الوطن العربي نواصل البحث عن أسباب غياب إمكاناتها وتلكؤ السلط ودوائر النفوذ والهيمنة في استمرارهم في وأد التجارب والمشاريع التي تروم الاستنهاض وتجترح قيم الديمقراطية والحريات السياسية وحقوق الإنسان والمجتمع ومؤسسات الدولة العامة. فما زال الوعي العربي بعيداً عن لحظة التماهي مع الحقيقة الديمقراطية كقيمة وجودية يعيشها كلحظة محايثة للواقع الراهن. فمن هذه الناحية، تطرح الديمقراطية على العرب بشكل عام كإشكالية للبحث عنها، ولم تصل بعد إلى تقييم التجربة الديمقراطية لعدم ترسب الحد الأدنى من الرصيد الصالح للتقييم. وعليه، تبقى إشكالية الديمقراطية في الوطن العربي هي البحث في مضاداتها وحوائلها وما تأباه، أي البحث في أسباب التخلف والوقوف على ظاهرة استبعاد الجسد العربي لقيم الحرية والديمقراطية، وعلة الفكر الجماعي العربي في عدم التجاوب الإيجابي مع مقتضيات الديمقراطية، كما تفهم في الفكر السياسي والاجتماعي المعاصر.

وهكذا، تُبرز حالة البحث عن غياب الديمقراطية في البلدان العربية السؤال التالي: كيف استطعنا أن نفهم ونعي ونقبل تعريف الديمقراطية، ونعجز عن تطبيقها، مما يكشف عن مفارقة عصية وصعبة، وهي التعاطي الانفصامي مع مسألة

(*) لم يقدم هذا البحث أثناء الندوة ولم تتم مناقشته، وقد تم استلامه بعد انتهاء الندوة.

(**) باحث في جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة- الجزائر.

الديمقراطية من حيث النظرية والممارسة. ولعّل قوة مفهوم الديمقراطية يدرك في قدرته على كشف وفضح التخلف ومواطن الضعف في الوجدان العربي، وعطالة العقل العربي الذي يستطيع أن يدرك ما يعجز عن تطبيقه.

وحتى لا نعالج الموضوع معالجة ميكانكية، إسقاطية، أي محاولة تطبيق نظرية جاهزة عند الآخرين، نحتاج في الوطن العربي، ومنه الجزائر، إلى الوقوف الملي عند الحوائل والموانع التي حالت دون تطبيق الديمقراطية كسبيل لزرعها واستنباتها وحصد مآثرها والتمتع بفضاءاتها، لأن الديمقراطية هي أفضل آلية لتحرير المجالات والقدرات والإمكانات لتساعد المجتمع والدولة على التعبير عن الحاجة والسعي الدائم لتلبيتها.

إن الوطن العربي لا يزال يتلمس طريقه نحو لحظة التفاعل مع قيم الحرية والتقدم بسبب غياب الإطار الديمقراطي الذي يدلل على الطريق السليم للتنمية والترقية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. والبحث الذي يجري بشأنه هو البحث السوسيولوجي والتاريخي للتخلف، ومحاولة السيطرة، وتحييد آلية التخلف، وتليين بنية المجتمعات العربية التي تشكلت زمن تدهور الحضارة العربية الإسلامية، ثم تكلست زمن الاستعمار الأوروبي واستمرار الحديث عن الثوابت الوطنية في زمن تراجع الأيديولوجيات والأفكار الإطلاقية والمرجعيات الشاملة والخطابات الرسمية الأحادية، كلها حرمت الوجدان العربي من امتصاص قيم الحرية والحق، والديمقراطية، وقيمة الإنسان، ومآثر التقدم السليم، والوعي بحقيقة التخلف والاستبداد والطغيان والفشل والمسؤولية والواجب. وبسبب التقدم الكبير الذي أحرزته شعوب المجتمعات الغربية، والتطور الهائل الذي شهده الفكر السياسي والفلسفي الغربي، أعطى لبقية العالم ومنه العربي، صورة دونية، وينظر بزهد إلى رصيده، وبشيء من عدم الإحفال إلى تجاربه الفاشلة في مجال الديمقراطية ودولة القانون، وأن الوعي العربي لم يتحصن بثقافة الديمقراطية، وأن الجسد العربي ليست له القدرة على المجابهة الحضارية.

وهذا ما يجعلنا اليوم نبحث عن الأسس الشرعية التي تقوِّم السلطة السياسية، أي مدى شرعيتها. ففي الجزائر، كانت مرحلة ما بعد الاستقلال تستند إلى الشرعية الثورية، وهي مرجعية مرنة غير واضحة تماماً، وفي أحيان أخرى أدت إلى تجاوزات لم توفر السلطة وسائل مقاومتها. وبعد مرحلة الشرعية الثورية، دخلت الجزائر بشكل مباغت إلى مرحلة الشرعية الدستورية التي لم يكتب لصاحبها الرئيس الراحل هواري بومدين متابعة إصلاحاته المؤسساتية التي لا تزول بزوال الرجال. فقد قامت محاولة اعتماد الشرعية الدستورية على شخص الرئيس الذي تماهى مع المؤسسات، وبغيابه

دخلت البلاد في أزمة خطيرة استعصت إلى اليوم عن الحل. وهكذا، يبقى السؤال الشرعي يعاند ويطرح نفسه على النحو التالي: ما هي الشرعية التي يستند إليها النظام السياسي في الجزائر؟ يمكن تداول مجموعة السندات إلا سند إرادة الشعب. وعليه، فالنظام ما زال يبحث عن الشرعية، وفقدانه لها يؤجل بطبيعة الحال الحديث وتطبيق الديمقراطية.

الديمقراطية مفهوم معياري، لا يكف عن التقدّم[١]، لأنه ينطوي على قدرة فائقة على إعادة التشكل ومرونة في استيعاب تعاريف جديدة، ولأنه يعد آلية ونظرية ووسيلة إنجاز. والديمقراطية من هذه الناحية تقتضي أن تتطور باستمرار ولا تعرف التراجع، وكل إخفاق يحصل لها هو في التعبير النهائي إخفاق لإطارها الاجتماعي والسياسي. فعندما تسوء أحوال العمّال والموظفين، وتزداد نسبة الأمية الأبجدية والتعليمية وتنعدم وسائل الصّحة والوقاية والعلاج، وتتدهور حالة البيئة سوف تتراجع الديمقراطية لأنها في هذه الحالة هي معيار التقدم أو تخلّف المجتمع والدولة.

وهكذا، فالأزمة التي عصفت بالجزائر منذ سنوات هي الجزء الظاهر من البناء الفاسد برمته الذي افتقر إلى الأسمنت المسلح بثقافة الديمقراطية والقناعة الحضارية لنظرية تداول السلطة. وبسبب ذلك عبّرت الأزمة بعنف عن وجود علاقة توتر بين المشروع الديمقراطي وبنية المجتمع السياسي والاجتماعي، كما عبّرت عن أن كل محاولة لقسر وإجبار تنفيذ المشروع الديمقراطي في غير محلّه، وفي غياب إمكاناته، سوف يفضي لا محالة إلى الكارثة وإلى تدمير عدّة المقاومة والقدرة على المواجهة التي يحتاج إليها المجتمع لكي يخرج من دوامة التخلف والمآزق التي تحل به، كما القدرة على الثبات في المنعطفات الكبرى التي تباغته بين لحظة وأخرى. وبتعبير موجز وصريح، إن الديمقراطية لا تكتفي بذاتها، وإنما تحتاج إلى قدرات فعّالة في وجدان الأمة والمجتمع وإلى قوى ايجابية تعزز الطريق السليم لزيادة التنمية والتقدّم. ومن هنا، فالإخفاق الديمقراطي يرتبط بالجوهر والأساس بتراجع مؤشرات الوضع الاجتماعي والاقتصادي لحالة الأمة[٢].

---

(١) لمزيد من التفاصيل، حول أن الديمقراطية لا تكف عن التقدم، انظر: Claudine Leleux, *La Démocratie moderne: Les grandes théories*, Textes en main (Paris: Cerf, 1997).

(٢) نقصد أن التوظيف غير الملائم للديمقراطية كما حدث في الجزائر، يفضي إلى تدمير المناعة الاجتماعية، والحصانة للشخصية القاعدية للأمة، ويصبح بعد ذلك عاجزاً عن توفير شروط الديمقراطية كأسلوب للحكم والحياة. ولهذا نقول إن مشروع الديمقراطية في الجزائر انتقل من امكانية تحقيقها إلى البحث عن أسباب غيابها والبحث عن إمكانات وشروط صلاحية الحديث عنها. ومشروعية هذه الإشكالية هو أن الوقت قد طال لاستعادة مشروع الديمقراطية. وهذا ما لم يحدث إلى الآن.

منذ أكثر من عقد من الزمن والجزائر تحاول أن تتلمس طريقاً من أجل الخروج من المأزق التي آلت إليه الأوضاع فيها بعد أحداث ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨، ثم إلغاء مسار الانتخابات التشريعية في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢. وقد أفرزت هذه الأحداث من التداعيات والنتائج الجسيمة والخطيرة على حياة الدولة والمجتمع حدّ التساؤل: هل بقي في الإمكان الحديث عن مستقبل الديمقراطية في الجزائر؟

وعليه، فالباحث اليوم مضطر إلى تتبع التطور الذي انتاب مفاصل الدولة وبنية المجتمع[٣] خلال هذه الحقبة الزمنية، وكل شيء يحتاج إلى إماطة اللثام عنه، وتتبع مصادر الفعل السياسي والاجتماعي وعلاقتيهما بالمستوى الذي تحتاج اليه الديمقراطية. ولا يمكن في هذه الحال الاستباق واتهام الباحث بالتحيز الحزبي والذاتية في المعالجة، أو بتقصده الطعن في السلطة ونظام الحكم، أو أن الباحث يولي أهمية أكثر لهذا الجانب من جوانب المجتمع والدولة على حساب نواح أخرى، لأن تعقّد الأزمة واستحكام بنيتها في جميع المستويات والمجالات تملي على الباحث العلمي والتاريخي الإحاطة بكل تجليات الظاهرة ومحدداتها، وكيفية مساهمة الأطراف فيها ونصيب كل واحد فيها. ولأنها أزمة حقيقية، فإنها تقتضي بحثاً حقيقياً لا يمارى ولا يوارب، وتحمل مشقة وعناء الموضوعية والصراحة، حتى لا يساهم الباحث بدوره في التنكر لها والتظاهر بواسطة أجهزة الإعلام بغيابها مثلما تفعل السلطة منذ سنوات.

فالمثقف الباحث له من السلطة والحياد ما يستطيع به أن ينأى عن مغريات النفوذ السياسي، ويستطيع أن يقف خارج هيمنة المال الواصل إلى المجال السياسي والقاطع للنسيج الاجتماعي الذي لا ينفك أن يتعرى يومياً من مناعاته الأخلاقية والمعنوية، ورأسماله الرمزي، علاوة على فقدانه المتوالي لثرواته النفطية مادة الاقتصاد الأولى والوحيدة، من دون أن يعوض ما تحتاج إليه مقوماته الثقافية ومكونات هويته. ولعل هذا هو الوجه الحقيقي الذي يجب أن نجابه به الأوضاع الحالية في السلطة والمجتمع، لأنه في الوقت الذي تواصل فيه السلطة محاربة الإرهاب والعنف، لا تكف عن هدم محصنات ثقافة السلم والاستقرار، وكأن قدر السلطة هو العيش مع الأزمة وتسييرها على أساس أنها قدر محتوم!؟

إن المعضلة الجزائرية الراهنة هي تعبير عن مغامرة الشعب والمجتمع نحو بناء مؤسسات الدولة الجزائرية المستقلة. فقد سبق لهذا الشعب وقيادته أن جازف بمصيره

---

(٣) انظر: Lahouari Addi, *Les Mutations de la société algérienne: Famille et lien social dans l'Algérie contemporaine*, textes à l'appui, série sociologie (Paris: La Découverte, 1999).

في ثورة تحريرية كبرى عام ١٩٥٤ انتهت به إلى الاستقلال، ثم لم يلبث أن دخل في معركة بناء أجهزة الحكم والتسيير لمرافق الدولة على أساس من الديمقراطية .. لكن التجربة باءت إلى حدّ الآن بالإخفاق، ولا يمكن الاطمئنان إلى أوهام السلطة الحالية التي توحي بالحياة العادية أو في أكثر تقدير تعترف بالأزمة وتقيّد الجهة المسؤولة عليها بصيغة المبني للمجهول.

إن تقييم التجربة السياسية الجزائرية، سلطة وأحزاباً، نعتمد فيها على التجربة كلها، أي إدراج سنوات الأزمة كلها كتجربة تاريخية، تتقاسم كل الأطراف فيها المسؤولية، لأنها من صنع الجميع ولم تعد من صنع السلطة فقط. فالديمقراطية التي جاءت بها أحداث ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨ ذاته، ومن ثم فإن إشكالية الديمقراطية، لا تعني السلطة فقط، بل الأحزاب والقوى الاجتماعية والتنظيمات الشعبية أيضاً، علاوة على فساد سلوك الأفراد في حياتهم اليومية والعامة، كما أبدوا تقصيراً فاضحاً في الحفاظ على الأموال العامة، وقدراً كبيراً من هدر إمكانيات المجتمع والدولة.

وهكذا، إن تحليل مسألة الديمقراطية والأحزاب السياسية في الجزائر تنتهي في نهاية المطاف إلى تأكيد الصلة بين السلطة والأحزاب، وأن هذه الأخيرة لا يمكن دراستها دراسة تاريخية مستقلة، لأنها لا تتمتع بتاريخها الخاص، وإنما اعتمدت في البداية والسياق والنهاية على مقتضيات السلطة وشروطها وحاجاتها. . . ولعل مكمن الإفلاس الديمقراطي في الجزائر أن الساحة السياسية لم تتشكل منذ البداية بمجالها الثقافي كشرط لازم لأية ممارسة للشأن العام، وكل ما حدث هو افتراض التعددية في الهوامش والأطراف مع بناء السلطة الفعلية في المركز والنواة.

فقد انطوت الأحزاب السياسية على قصور واضح، لم تتعرف عليه منذ البداية لأنها كانت عاجزة عن إدراكه ثقافياً، كما لم تكن بيدها الوسائل الشرعية للفعل السياسي، وانتهت تجربة الأحزاب السياسية إلى أنها تجارب غير مكتفية بذاتها، ولا يمكن بالتالي كتابة تاريخها الخاص كرافد يصبّ في تاريخ الفكر السياسي الجزائري المعاصر. فإذا كانت معظم الأحزاب من إنشاء السلطة، فإن الباقي ـ عدا حزب القوى الاشتراكية ـ ساهم بقصوره في تأييد نظام الحكم، وبالتالي تفويت فرصة الوصول إلى الديمقراطية عبر وصول المعارضة الحقيقية إلى السلطة، الضامن الحقيقي لبداية المسار الديمقراطي السليم وبداية عدّها التصاعدي الذي يرسّخ رصيدها التاريخي ويعزز مستقبلها.

وتوكيداً لما سبق، نرى أن الديمقراطية طلبها الجميع وأخفق فيها الجميع أيضاً،

ومن هنا مكمن المأزق الذي آلت إليه الأوضاع، ونبّهت الجميع إلى ضعف ثقافة الدولة وهشاشة الوعي السياسي في مسألة خطيرة. وهي زرع الديمقراطية كأسلوب للحكم وإدارة المجتمع. فقد توسلت المعارضة الإسلامية الأسلوب الديمقراطي للوصول إلى الحكم، والتمست السلطة أيضاً أسلوب الديمقراطية لصدّ المعارضة عن الوصول إلى الحكم.

واستمر الوضع على ذلك الحال إلى اليوم، وبقيت الديمقراطية كإشكالية تراوح مكانها في الوقت التي تزيد الأوضاع سوءاً، بل تراجعت مسألة الديمقراطية من سلم الأولويات وحلّ محلّها استعادة الأمن واستمرار مؤسسات الدولة، والبحث عن إسعافات خارجية بسبب الضعف الذي انتاب مفاصل ودواليب نظام الحكم، ونفاد مدخراته الذاتية طوال أكثر من عقد من زمن الأزمة.

وثمة أمر آخر على جانب كبير من الخطورة أفرزته أزمة الديمقراطية في الجزائر، ويتعلق بتقلص فضاء التعبير لأولئك الذين شاركوا بصورة من الصور في إسعاف وإنقاذ السلطة من وصول المعارضة إلى الحكم، فقد وظفت قوى سياسية بسبب قلة صدقيتها وافتقارها إلى التجربة الذاتية التي تبرّر وجودها في ساحة العمل السياسي، وفقدت بالتالي حق الكلام والاقتراح وإدارة الشأن العام. فقد تآكلت أرصدة الأحزاب السياسية في دواليب النظام بالقدر الذي تعرّت فيها نياتها وانطلاقاتها الخاطئة، وصار من الصعب أن يسند إليها إدارة الشأن العام، فضلاً عن أنه ليس بوسع السلطة أن تجدد آليات الحكم نحو توسيع قاعدة المشاركة والمسؤولية. وهذا بالضبط ما عقّد الأزمة السياسية وكشف انسداد الخيال في تقديم وتصور الحلول والبدائل بعد نفاد وسائل وإمكانات يعوّل عليها في اجتراح عتبة الحل السياسي.

إن السلطة، كما يرى الباحث الجزائري هوَّاري عدي، طرحت بعد الاستقلال مباشرة كغاية، ولم تطرح إطلاقاً كوسيلة لترقية العمل السياسي وتكوين طبقة سياسية. فقد شاع تعبير في الأدبيات الفرنسية أن في ما بعد الاستقلال شهدت الجزائر سعياً لاهثاً نحو البحث عن السلطة بكل الوسائل ومهما كانت الطرق، وصارت السلطة المقصد النهائي ومطاف اللعبة السياسية. وبالفعل فقد تبيّن أن مشروع الدولة، في نهاية التحليل السياسي والاجتماعي، هو بناء رأسمالية الدولة التي شكلت أربابها وعرَّابها، وصارت الدولة/ السلطة مصدر وحامية السلطة. وعليه، فالاشتراكية كمشروع بناء مؤسسات لا تزول بزوال الرجال، كما ورد في تصريح بيان ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٥، المتعلّق بالانقلاب الثوري على نظام ما بعد عام ١٩٦٢. فقد دام هذا المشروع قرابة العشر سنوات فقط، مدَّة بقاء الرئيس هوّاري بومدين في سدّة

الحكم؛ أي إلى غاية عام ١٩٧٨. ثم جاءت مرحلة أطلق عليها مرحلة المراجعة والتراجع عن الخط الاشتراكي وبداية العمل بقانون السوق الذي طال أكثر من عشرين سنة ولم تفلح السلطة إلى اليوم في تأسيس وتحرير مجالاته، وتمكين آلياته والتحكم في دواليبه الاقتصادية والتجارية والمالية والسياسية. فقد طالت مدّة البحث عن مجالات السوق ونظامه أكثر من مدّة تطبيق الاشتراكية، ومع ذلك ما زال الجميع تقريباً يكيل تهمة الإفلاس السياسي إلى التطبيق الاشتراكي. وهذا وجه آخر من وجوه المفارقة التي صنعها الإعلام الرسمي ويتغذاها الرأي العام كتقية لتمديد عمر أزمة الديمقراطية في الجزائر. ولعلّ هذا كفيل بأن يفصح من الناحية السوسيولوجية والسياسية والثقافية عن غياب أصلي لفكرة مشروع بناء الدولة ومؤسسات الحكم، تحايث الواقع وتفرزه بشكل يعبّر عن جدلية شرعية بين الواقع التاريخي وفكرة المشروع المراد تحقيقه، أي أن التخلف كان مرافقاً لتصوّر المشروع وينمّ عن حقيقة مروّعة لا يمكن الافتئات عليها وتحتاج إلى وعيٍ حادٍ بها قبل كل محاولة تطمح إلى بناء الديمقراطية.

فقد كشفت الأزمة الجزائرية الأخيرة عن خلفيتها وما قبل تاريخها عندما عبّرت عن أن السلطة حكمٌ مُصادر مستحكم في نواة لا تريد أن تطلق سراحه، وتخاف من أي محاولات للتحرير، لا بل فقد انطوت السلطة على الخوف من الديمقراطية التي تسعى لردم الفجوة السحيقة ما بين السلطة والمجتمع، أي تحرير التواصل لآليات التمثيل ومعايير الاستحقاق والجدارة التي تثري التجربة الديمقراطية، وتزيد من صلابة النواة الحيوية للنظام السياسي.

إن استمرار منطق الشرعية الثورية والكفاح الوطني المسلح ضد الاستعمار، وانبناء نواة الحكم على مصدر عسكري، من شأنه أن يبقي الديمقراطية في حكم المؤجل. لأنه سينهي كل صور وصيغ التلاعب بحتمية الحل الديمقراطي للأزمة الجزائرية التي تعد في جوهرها تعبيراً عن الغياب المتواصل لمقتضيات الديمقراطية، من الفضّ السلمي للنزاعات الاجتماعية والسياسية، وإمكانية تداول المسؤوليات العليا، وليس السيطرة على مؤسسات الدولة أو محاولة امتلاكها، وإلا أخذ النظام السياسي الشكل الاستبدادي. فالسلطة كما يرى المفكر الفرنسي كلود لوفور غير قابلة للامتلاك، ومجالها فارغ غير قابل للاستحواذ. وبتعبير آخر، فالأحزاب الديمقراطية هي تلك التي تسعى إلى الحكم وليس إلى امتلاكه. والدولة بالتعريف هي مؤسسة رمزية يصعب امتلاكها أو استيعابها من قبل حزبٍ واحدٍ أو فردٍ واحد، لأنها تعني الجميع، وفكرة الجماعة هي التي تعطي مدلول العمومية التي تمثل الخاصية الجوهرية للدولة. وأفضل طريق لإضفاء الرمزية والمعنوية على الدولة هو الأسلوب الديمقراطي في إدارة الحكم وتسيير الشؤون العامة للمجتمع والدولة.

جبهة التحرير الوطني: الحزب، الدولة، الأمة

لا مراء في أن جبهة التحرير الوطني هي التي تقدّمت المشهد السياسي والتاريخي للجزائر المعاصرة، بفعل الثورة التحريرية التي نقلت الجزائر من عهد الاستعمار إلى عهد الاستقلال. وقد كان لهذا الفعل قوة إبداع الجزائر ذاتها، وغطى على كل المكونات والجوانب التي لم تكن ظاهرة في الكيان الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي له. فسنوات الثورة، ثم الاستقلال، كانت كافية لكي تستولي جبهة التحرير الوطني على الأداة (الحزب)، ثم المؤسسات (الدولة) والكيان (الأمة). فقد كانت ثورة التحرير الوطني (١٩٥٤-١٩٦٢)، ثورة مؤسسة وفاعلة تجاوبت مع مقتضيات العصر الجديد الذي جاء بعد الحرب العالمية الثانية النابذة للاستعمار والاحتلال، والمتجهة إلى تأسيس الدول على مقومات الأمة والمواطنة. ومن هنا استأهلت جبهة التحرير الوطني صفة صانعة المجد التاريخي للجزائر، وصارت على هذا الأساس المثال الذي يحتذى في العالم الثالث.

غطى حدث الثورة على كل المقوّمات الذاتية والمراحل السَّابقة للحركة الوطنية (١٩٢٦-١٩٥٤) وعلاقتها بالاستعمار، ولم تعبأ إلا بلحظة الثورة، وسيرورتها كفعلٍ كاسحٍ لا يتوقف إلا ليحصد من يعترض عليها أو يروم التوقف لإعادة التفكيرٍ وتحسسٍ الطريق السليم لمنجزات الثورة. فقد استمر منطق الثورة وافتراض الحرب على الأعداء الجدد لكي تتمكن الجبهة من الاستحواذ على الحزب والدولة والأمة طوال فترة الاستقلال في مختلف المراحل، ولم تعرف كيف تتخلص من هذه المؤسسات وتعيدها إلى الجزائر، لا بل اختزلت الأزمة الجزائرية الراهنة في غياب الديمقراطية المقوّم الأساس في حصول عملية استلام المجتمع لمؤسساته الشرعية من سلطة الثورة، وهذا ما أبرزته الانتخابات التشريعية مطلع التسعينيات، عندما عمدت السلطة السياسية إلى إلغاء نتائج الاقتراع بسبب هزيمة جبهة التحرير الوطني، ونبّه الجميع إلى أن الجبهة ما زالت تملك فعلاً الدولة والأمة.

إن الانتصار الكبير الذي حققته جبهة التحرير الوطني على قوة استعمارية كبيرة مثل فرنسا مثَّل أيضاً وضعاً خطيراً، لأن عظمة الانتصار لم تماثله وتوازه قوة في الاستعداد لبناء الدولة ومؤسساتها. فكلما كان الانتصار عظيماً جاء التحدي كبيراً أيضاً، خاصة على مستوى وسائل تحقيق مشروع ومحتوى الاستقلال الوطني. وقد برز هذا التحدي في سوء الانطلاق نحو تحقيق مؤسسات لا تزول بزوال الرجال، ونظام حكم غير قابل للامتلاك. وكان من مضاعفات هذا الوضع، افتقار الدولة إلى عنصر الشعب عندما قدّم أكثر من ثلاثة أرباع أصواته إلى غير حزب جبهة التحرير الوطني في أوَّل انتخابات تشريعية.

إن انتصار الثورة التحريرية غطى على التاريخ الحقيقي للثورة المسلّحة. فقد كان الانتصار كافياً لكي يختزل التاريخ الجزائري الحديث في تاريخ جبهة التحرير الوطني والعناصر الفاعلة فيه. فنشوة الانتصار طالت مدّتها أكثر من اللازم، والشرعية الثورية كمرجعية طالت بدورها أكثر مما ينبغي، وضاعت علينا بسبب ذلك مسألة مهمة جداً، وهي البحث التاريخي العلمي والموضوعي لكي يعاد للثورة معقوليتها وفهم أسبابها وسياق جريانها، وكيف صارت ممكنة، ووجوه الإخفاق والنجاح الذي رافقها؛ أي بتعبير واضح: ماذا أضافت الثورة المسلّحة والحركة الوطنية قبلها إلى علم التاريخ والتاريخ الجزائريّ بشكل خاص؟ لأن مشكلة تحرير التاريخ الجزائري ما زالت معلقة وتعاني عوائق لم يتيسر للجزائريين سبل تجاوزها كإمكانية لظهور مجالات جديدة تعول عليها الديمقراطية عند الشروع فيها. فعلى سبيل المثال، إن تاريخ الجزائر ما زال يكتب بالفرنسية، رؤية ولغة، ولم يتحرّر كما تحررت الثورة المسلحة وحصلت على الاستقلال. ووجه الإخفاق في تحرّر التاريخ وامتلاك الذات والوعي بحقيقة الوطن، هو الكتابة المناسباتية والخطابات الرسمية الظرفية والمفرطة في الاحتفالية والتبجيلية، حيث طمست كل محاولات الكتابة العلمية الجادة التي لا تكتفي بتاريخ جبهة التحرير، وإنما تلتفت أيضاً إلى العناصر التي صنعت التاريخ في كل وجوهه وجعلت الثورة ممكنة. كما يمكن الإشارة إلى غياب التاريخ الآخر لجبهة التحرير، لكي نؤكد على فقر التاريخ السياسي من جوانب مختلفة لم يعرّف بها كحقائق، ولم تتمثلها الأجيال اللاحقة على الاستقلال. فقد كان هناك خلاف بين عدة أطراف وفاعلي الحدث السياسي العام قبل وإبان وبعد الثورة: حكومة باريس ضد الوطنيين الجزائريين، جبهة التحرير الوطني ضد الحركة الوطنية الجزائرية للزعيم مصالي الحاج، الأوروبيون ضد المسلمين الجزائريين، المستوطنون والأقدام السوداء ضد فرنسيي فرنسا، ثم أخيراً وليس آخراً، منظمة الجيش السري ضد الجيش النظامي الفرنسي، فضلاً عن جبهة التحرير التي كانت تقطعها عدة تيارات وتوجهات وأيديولوجيات.

فقد كان لهذا الغياب، أي عدم اعتراف وعدم اكتراث جبهة التحرير الوطني، كحزب في السلطة، بهذا الخلاف والاختلاف، هو الذي أفضى إلى ظهور أزمة الديمقراطية بوجهها الخطير، والتي نعيش آثارها إلى اليوم. فقد ولجت الجبهة/ الحزب العمل السياسي التعددي بالذهنية الأحادية التي تأباها الحياة الديمقراطية في الأصل والمسعى.

كانت الثورة من مميزات الجبهة، وعندما جاء الاستقلال عام ١٩٦٢ كان مشروع الدولة ومتطلبات الاستقلال والسلم الاجتماعي والمرحلة الانتقالية والإجماع الوطني من العوالم التي لم تألفها جبهة التحرير. فقد كان عليها أن تعيد تهيئة النفس

لكي تتجاوب مع حياة تختلف كلية عن عهد الحرب والاحتلال. فوجدت صعوبة كبيرة لأن الاستقلال كان إلى حدّ كبير استمرار للثورة بوسائل أخرى، ولعل أهمّها غياب المستعمر ذاته. واستمر الخطاب الثوري يفترض وجود العدو الخارجي سواء عنى به الطابور الخامس، أو الاستعمار الجديد، أو المتربصين بالثورة. ولعل هذا ما جعلنا نفهم أكثر لماذا أخفقت جبهة التحرير في تحرير مجالها السياسي المدني، وبالتالي انفراد القيادة العسكرية، أي جيش التحرير الذي استولى ـ بسبب فوضى أوضاع الاستقلال[٤] ـ على السلطة، وتحولت مع الأعوام إلى مؤسسة عسكرية بالقوة والقانون والفعل، لها دولة وتتوكأ على مرجعية تحرير الوطن من المستعمر، وتمكنت من الاحتفاظ بنواة السيادة التي تكثف السياسة والاقتصاد والقوة الردعية والقمعية، تجاه الأطراف التي تحاول أن تتموقع خارج إطارها، أو تأتي من غير مجال المؤسسة العسكرية. وهذا وجه آخر من وجوه الإخفاق للجبهة في تجربتها مع الديمقراطية، عندما انفلتت منها السيادة المدنية، وأعطت بالتالي ثنائية لرأس السلطة أفصح عن مأزقه عند أول انتخابات تعددية عام ١٩٩١/ ١٩٩٢.

جبهة التحرير، جبهة استوعبت في صفوفها جميع العناصر التي ساهمت بصورة من الصور في الثورة التحريرية، فقد انطوت منذ البداية على التعددية والاختلاف، لكن داخل إطار الحزب أثناء الجلسات والمؤتمرات. ومن شأن هذا الاختلاف والتعدد أن يحتوي على الطرف ونقيضه، الإسلامي المناهض أصلاً للوطني، والمناهض بدوره للفرنكو-لائكي، والمتمثل للنموذج الفرنسي في الجزائر المناقض للعروبي الذي يولي وجهه نحو المشرق العربي وتياراته البعثية والقومية والعروبية. علاوة على وجود التيار الكبير من القوى الانتهازية التي ليس لها محل من المشهد السياسي العام، وتمثل قوة هلامية، غير واضحة، لا تعرف كيف تبدي مواقفها ولا الدفاع عنها، وليست على قناعة في شيء سوى مصالحها الضيقة واغتنام الفرص والمناسبات والتأثير في مجريات الانتخابات لصالح ممثل السلطة الفعلية. فقد بقيت الجبهة تتفرّج على الأحداث التي جاءت بعد إلغاء الانتخابات مطلع التسعينيات وانفضح أمرها عندما اكتشف الجميع العجز المضمر في جهاز الحزب وأنه مجرد تقية للمؤسسة العسكرية.

أما اللحظة الثانية التي أفصحت عن هلامية حزب جبهة التحرير الوطني زمن التعددية، فتمثل في لحظة انتخاب السيد اليامين زروال رئيساً للدولة عام ١٩٩٥،

---

(٤) انظر بعض الكتب الحديثة التي تؤكد على صعوبة الأوضاع التي انطلقت فيها الجزائر عام ١٩٦٢. Benyoucef Ben Khedda, *L'Algérie à l'indépendence: La Crise de 1962* (Alger: Dahleb, 1997), et Ali Haroun, *L'Eté de la discorde: Algérie 1962* (Alger: Casbah éditions, 2000).

بعد أنٍ رتّب له حزب جديد من رحم جبهة التحرير التي طالها الموقف الفاسد جرَّاء إلغاء الانتخابات التشريعية الأولى. فقد كان الحزب الجديد، حزب التجمع الوطني، نباتاً طفيلياً تخطى جبهة التحرير. ثم تواصلت اللعبة السياسية حصراً في مجال السلطة فقط، أي أنها أصبحت شأناً لا يعني إلا دوائر السلطة والنفوذ. أما الجماهير فلا تأتي إلا لتزكي الرئيس المعيّن الذي عادة ما يحمل على ضرورة التنصل من أي حزب كشهادة لإثبات بعده عن التلوث الحزبي، ويسمح له بالتالي الطعن ونقد كل الأحزاب وحتى الشعب، وتحميلهما مسؤولية فشل وإخفاق البرامج والمشاريع، وهذا ما تأباه بطبيعة الحال الديمقراطية التي تبحث دائماً عن مسؤولية الفشل في حزب الرئيس.

وما يؤجل الديمقراطية في الحياة الحزبية، ومنها حزب جبهة التحدّي هو استمرار الاهتمام بالشأن الداخلي للحزب على حساب الحياة السياسية العامة والحياة الاقتصادية والاجتماعية، وحياة المواطنين بشكل عام. فالمناضل السياسي يمكن أن يكون عرضة لإجراءات عقابية إذا تنافى سلوكه مع توجيهات الحزب ولوائه الداخلي، لكن قلّما يكترث الحزب بالأخطاء والتجاوزات والفشل، في تحقيق برامج التنمية عندما يتسبب فيها أعضاؤه في الحكومة. وهكذا، فالاعتبار الداخلي لصالح الحزب يتفوق على اعتبار المجتمع والدولة، فلا وجود للجرائم السياسية، ولا يخضع المسؤول السياسي لإجراءات الحق العام، لأن السلطة الفعلية التي عيّنته موجودة فوق سلطة الدولة الشرعية.

حزبٌ إسلاميٌ في لعبة الديمقراطية

يمثل حزب مجتمع السلم ـ الإسلامي سابقاً ـ تجربة لحزب إسلامي حاول أن يتعاطى مع الوضع المؤسساتي الرسمي لدولة حديثة النشأة، ويكشف أيضاً عن مدى قدرة هذا التنظيم القائم على أساس ديني، إن على المستوى المنطلق، أو على مستوى الخطاب واختيار الممكن في الحياة العامة. فقد كان حزب مجتمع السلم الحزب الوحيد الذي خاض تجربة مع السلطة وليس ضدّها كرافد لها أنقذها أكثر مما ساعدته على بلورة تصوّرات العمل السياسي الذي يتخذ من الديمقراطية إطاراً ومنهجاً لتوزيع العدل والثروة في المجتمع. ومهما كان من أمر، فإن تجربة حزب إسلامي في الجزائر هي أساساً قاصرة، لأنها تمّت في مجتمع متخلف، يتلمّس طريقه نحو الديمقراطية الحديثة. ووجه المفارقة في هذه التجربة، هو محاولة التغاضي عمَّا تتطلبه الديمقراطية من مستوى حضاري أو محاولة توريط الديمقراطية في مجتمع ما زال يقوم على هياكل اجتماعية وذهنية منافية لروح الديمقراطية، ومنها قيام أحزاب ذات توجه إسلامي سوف تسعى لتوكيد الاختلاف الديني في مجتمع قائم أصلاً على مقوّم جوهري هو

الدين الإسلامي، أي بتعبير آخر، إن انخراط حزب حركة المجتمع الإسلامي مع بقية الأحزاب الأخرى سوف يفضي لا محالة إلى تفتيت عرى الوحدة الاجتماعية والوطنية، لأن مقومات الوحدة والهوّية ليست للامتلاك والمزايدات بعد استردادها من المستعمر، وإنما تندرج في النسيج العام لا نسأل عليها إلا من خارج السياسة ونسعى لتوكيدها عبر الإبداع والخلق والإنتاج الذي يستلهم الهوّية ومقوّماتها.

وهكذا، فحركة مجتمع السلم لا تختلف كثيراً عن باقي الأحزاب الإسلامية في الوطن العربي التي أخفقت في الوصول إلى السلطة، والتحصّن بمزيد من التجربة الديمقراطية وتوكيد رؤية حديثة لفض النزاعات السياسية وإدارة وتسيير الشأن العام دونما خلط لمراحل التاريخ؛ مرحلة المطالبة باستعادة الاستقلال والكفاح المسلح ضد الاستعمار، ومرحلة السلم الاجتماعي والاستقلال الوطني. وتنفرد حركة مجتمع السلم في أن سجلها التاريخي يحتفظ به نظام الحكم لأنه هو الذي دعَّمها منذ البداية بعد أن استنفدت نفسها في أول انتخابات تشريعية جرت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، ولم تعد تقوى على التجديد وتغيير التكتيك السياسي، ولا تعبئة الشعب على يقينيات تتماشى وروح العصر ومعطيات الواقع، بخاصة التعاون مع بقية الأحزاب الأخرى في مواجهة السلطة، كما لم تستطع أن تبلور مواقف سياسية تخدم رصيد الحزب، علاوة على غياب البرنامج السياسي في كيفية الحكم. ولعلّ هذه الأخيرة كانت ملازمة له منذ البداية[٥]، وتمثل في واقع الأمر ثغرة كبيرة لدى جميع الأحزاب السياسية الإسلامية بشكل عام.

دخل حزب حركة مجتمع السلم المعمعان السياسي دونما استعداد يذكر، وتحت ضغط أجبره على الانسياق مع ملابسات وتداعيات لحظة إلغاء الانتخابات التشريعية التعددية الأولى في تاريخ الجزائر عام ١٩٩١، وقبلت التعاطي مع الخارطة السياسية الجديدة التي فرضتها السلطة العسكرية.

ثمة حقيقة أكدتها التجربة الديمقراطية في الجزائر، وتنسحب على جميع الأحزاب ذات التوجه الإسلامي. وهي أنها فعلاً أحزاب دينية بالمعنى الدقيق للكلمة، من حيث التصور والوسيلة والغايات المنشودة، حتى وإن ادعت غير ذلك

(٥) هذا ما يلاحظ مثلاً في منشورات حزب مجتمع السلم الإسلامي منذ تأسيسه عام ١٩٩٠ إلى اليوم. ففي مشروع السياسة العامة الذي قدمه إلى المؤتمر الثالث للحزب، ومشروع القانون التأسيسي، لا نلاحظ أي بلورة لمفهوم الديمقراطية ولا لتجربة الحزب خلال حقبة العقد الأخير، كما لم يقدم أي مساهمة فعالة لمواقفه في القضايا المتعلقة بالوطن، فضلاً عن غياب التفكير في كيفية الخروج من الأزمة الحالية. انظر: منشورات اللجنة الوطنية لتحضير المؤتمر الثالث، نيسان/ أبريل ٢٠٠٣.

وقدمت برامج عادية. وأي تنكّر لذلك دليل آخر على عدم صدقية الحزب وضعف وجوده السياسي. ولعلّ مقتل الأحزاب الدينية أنها جازفت بمقوّم جوهري في المجتمع الجزائري ودخلت به المعترك السياسي بدل أن تبقيه بمنأى عن التلاعبات السياسية، ولا تستغله ضداً على الأحزاب العلمانية والأحزاب الوطنية وغيرها. فقد كان المدخل السياسي لحركة مجتمع السلم يمثل الخطيئة الأصلية التي يصعب معها ترتيب نتائج طيبة، لأنها ولجت العمل السياسي ليس ضداً على الأحزاب غير الإسلامية وليس أيضاً ضد السلطة، وإنما ضد أحزاب إسلامية أخرى، خاصة الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي حلها النظام في أعقاب إلغاء الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩١، لأن الأحزاب السياسية ذات التوجه الديني، كانت منذ البداية قاصرة عن إدراك مجال السياسة، أي استقلال السياسة بحقلها الخاص، وعقلها الذي يحكمه منطق اختيار البدائل الممكنة في التاريخ وليس بعيداً عنه. ولعل عجز هذه الأحزاب، ومنها حركة مجتمع السلم الإسلامي، عن إدراك المجال السياسي وما يقتضيه من طبيعة العمل والنشاط، هو الذي أدى إلى تشرذم داخل الإسلام ذاته، وأن الصورة العبثية التي كان يمكن أن تصدر عن أي انتخابات تشريعية لاحقة في حالة انتصار حزب إسلامي، هي أن هناك إسلاماً في السلطة وإسلاماً في المعارضة، وتختزل المسألة في: عن أي إسلام نتحدث؟

كادت أحداث ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨ أن تفضي إلى الانهيار العام، لولا أن بادرت السلطة إلى فتح مجالات جديدة للتعبير السياسي، وإقرار التعددية السياسية كمشهدٍ جديدٍ في الحياة العامة في دستور جديد وضع في شباط/ فبراير ١٩٨٩. ولكن، وعلى الرغم من ذلك، جاءت أول انتخابات تشريعية تعددية في كانون الأول/ ديسمبر محاولة لخيبة عارمة، كاشفة عن فقر مدقع في الثقافة الديمقراطية، وعن حساسية مرضية للجسد السياسي الحاكم من الحريات ونظرية تداول السلطة، فقلبت الطاولة على الجميع، وتصدّعت على أثرها هياكل ومؤسسات الدولة والمجتمع، بسبب إلغاء هذه الانتخابات، ولا تزال تعاني هذا التصدع، وكل محاولات جبر الكسور ورأب الشقوق باءت بالفشل.

صار الفشل حالة ملازمة لكل هذه المرحلة. وهكذا، فقد دخل حزب محفوظ نحناح اللعبة السياسية في ظل هذا الإخفاق الذريع للديمقراطية، بعدما تخلى وتنكّر لطبيعة التنظيم الاجتماعي الذي كان يتزعّمه، أي جمعية الإصلاح والإرشادالتي كانت تسعى إلى التكافل الاجتماعي والعمل الخيري والنفع العام، ولا تشترط معايير ولا شروط الاستحقاق لخدماتها. فقد تحوّل البرنامج الاجتماعي في لحظة واحدة إلى برنامج سياسي، أدى إلى نسف الرصيد الإجماعي والأخلاقي الديني الذي راكمته

جمعية الإصلاح والإرشاد، وورّط في معارك مرهقة خاصة مع الجبهة الإسلامية قبل وبعد حلّها من قبل النظام القائم. وعلى خلاف برنامج حركة المجتمع الإسلامي، دخلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بخطاب إسلامي احتجاجي ضد السلطة ومن يناصرها، بما في ذلك حماس/ حمس، لا تهادن أحداً. ومن هنا سر اكتساحها الاجتماعي وشعبيتها، ثم تحقيقها الأغلبية المطلقة في أول انتخابات تشريعية.

لكن بعد إلغاء الانتخابات من طرف السلطة العسكرية اختيرت حماس لكي تمثل الوجود الإسلامي في دائرة السلطة كقوة سياسية تسخّر ضد التيار العلماني المتطرف، وفي لعبة سياسية تعتمد على بقاء النواة الفعلية للحكم، كعرَّاب يملك كل خيوط وأوراق اللعبة خلف الستار. وتمثل هذه الخطوة التي أقدمت عليها حماس التورط الثاني في لعبة لا تعرف قواعدها أصلاً، وذلك عندما قبلت التمثيل السياسي على جثة حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ وأشلاء أصواتها التي كانت تعد بالملايين. وكان هذا المصل الذي أتاها من الخارج غير طبيعي، لأنه لم يتبلور ويتطوّر من داخل التجربة الخاصة. أما ثالثة الأثافي التي أدت إلى انكماش الدّور الإسلامي للحزب فهي اكتفاؤه بالتفرّج على الأحداث وقبولها بشكل سلبي، وكل الاعتراضات والاحتجاجات انتهت في نهاية المطاف إلى قبول رأي السلطة والدخول إلى صف الطاعة، على أساس من المساومة القاضية بأن وجود حماس/ حمس يمثل الطرف المسعف لنظام الحكم، وينتهي وجودها بخروج السلطة من الأزمة، كما حدث ذلك في انتخابات الرئاسيات ربيع عام ١٩٩٩، ولم يسمح للشيخ محفوظ نحناح بالترشيح إليها، ثم توالت الحركة في التراجع في الانتخابات اللاحقة تشريعيات ومحليات.

دخلت حركة حماس/ حمس إلى العمل السياسي في إطار محدد لها سلفاً، يحرمها من ممارسة ديمقراطية وحرية المبادرة وإمكانية الاقتراح، بل الصورة العبثية التي قدمتها الحركة هي دخولها الحكومة مع بقاء الإحساس بأنها غريبة وأنها دائماً في المعارضة، مما نمّ في التحليل النهائي عن افتقار مروّع إلى فكرة السلطة وفكرة المعارضة، وعجز عن إدراك المدلول العام، فضلاً عن عدم القدرة على الفصل بين الديني والسياسي وما هو الحد الذي يخدمهما معاً.

وعدم اكتفاء حماس/ حمس بقدراتها وإمكاناتها هي التي جعلتها تفقد القدرة أيضاً على التحالف مع الأطراف السياسية في الأوقات التي تستدعي ذلك، وفي الظروف التي تحتاج فيها المعارضة إلى حالة من الاستقطاب والتوحد. وهكذا، فقد تأخّرت عام ١٩٩٥ عن التوقيع على وثيقة أرضية سانت إيجديو مع مجموعة من الأحزاب المعارضة للسلطة القائمة بالقوة الفعلية، مثل جبهة التحرير الوطني بقيادة عبد الحميد مهري

الذي رضي بالدخول في المعارضة بعد أن تراجع حزبه في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩١/ ١٩٩٢، وممثلين عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وحركة النهضة الإسلامية بقيادة الشيخ عبد الله جاب الله[٦]، وحزب القوى الاشتراكية، وحزب العمل للويزة حنون . . . . فبعد أن شاركت حركة الشيخ نحناح في الاجتماعات الأولى، عدلت عن التوقيع بإيعاز من السلطة وانحازت إلى معارضة قوى المعارضة ورضيت بموقع مشبوه غير محدد سياسياً.

أما هشاشة الحزب في التصدي والمواجهة بسبب الخطيئة الأصلية التي لازمته، فيمكننا أن نذكر على سبيل المثال: إقصاء الشيخ محفوظ نحناح من الترشيح إلى الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٩ بعدما كان قد شارك في انتخابات عام ١٩٩٦، مكتفياً بأداء دور الأرنب في المسابقة الانتخابية، وانصياعه لتغيير اسم الحزب من حركة المجتمع الإسلامي إلى حركة مجتمع السلم، أي تصفيتها من الصلة الإسلامية، وهو ما يعد إجهازاً على بقايا تاريخ الحركة وتمييعاً لمادتها الدينية، كما أن حزب نحناح استقل بدور مشارك شكلي وليس مساهماً في صياغة قرارات الدولة، ولا يخرج إطلاقاً عن التصويت لصالح مشاريع القوانين التي تتقدم بها السلطة، إلا بالقدر الذي تقدر فيه السلطة أنها لا تحتاج إلى صوت حماس داخل البرلمان.

أخيراً، وليس آخراً، ما يؤكد علاقة النزعة الشعبوية لنظام الحكم والنزعة الإسلامية هو أن هذه الأخيرة تشكلت من وحي الخطاب الشعبوي والثقافة الأحدية لجبهة التحرير الوطني طوال حكمها بعد الاستقلال إلى غاية بداية التسعينيات[٧]. فالخطاب الإسلامي، حتى لئن ادعى أنه معارض للسلطة القائمة، فإن معارضته، لا تعدو كونها تنوعاً عن طبيعة واحدة، ولا ترتقي إطلاقاً إلى الاختلاف في التصور والمنهج وإنتاج المعنى المغاير، بل كل ما في الأمر أنه خلاف مزاجي عارض ولا يؤسس لما بعده، ويبقى دائماً رهين الطرف الذي يعترض عليه ويتغذى منه، إلى حدّ يصعب عليه الاستقلال بذاته. ولعل هذا ما جعل التيار الإسلامي، من خلال التجربة الأخيرة، يفتقر إلى الأصالة والثقافة الذاتية. ومن هنا نفهم جيداً إقدام النظام

---

(٦) أطلق على هذه الوثيقة «العقد الوطني» التي وقعت عليها ثمانية تنظيمات حزبية تحت رعاية الكنيسة الكاثولكية سانت ايجديو من ٨ إلى ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥. وقد ضمت الوثيقة البيانات التالية: الإطار: القيم والمبادىء، التدابير التي تسبق المفاوضات، إقامة السلم، العودة إلى الشرعية الدستورية، العودة إلى السيادة الشعبية، الضمانات. انظر النص الكامل للوثيقة في: *Le Monde diplomatique* (mars 1995).

(٧) لمزيد من التفاصيل حول صلة الخطاب الإسلامي بأيديولوجية جبهة التحرير، انظر: Lahouari Addi, *L'Algérie et la démocratie: Pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine*, Textes à l'appui, série histoire contemporaine (Paris: La Découverte, 1995), pp. 97-119.

على إلغاء الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩١/ ١٩٩٢ مخافة أن يقوم الحزب الإسلامي الفائز بعمل السلطة نفسها، أي مصادرة الحريات والخيارات الممكنة، وإعاقة الديمقراطية، لأنه من جنس التيار الأحادي. وعلى هذا الأساس، لا يمكن أن نبتعد عن الحقيقة إذا ربطنا الصلة بين التيار الإسلامي والتيار الشعبوي في علاقة صهرية لا يمكن فصم عراها إلا عند التحليل والبحث العلمي. أما تاريخياً، فقد عبّر التياران معاً عن مضمون واحد: الشعبوية والارتجالية، وغياب النصوص الكبرى، وغياب الوعي التاريخي في إنجاز المشاريع.

مستقبل الديمقراطية في الجزائر

كانت ثورة التحرير الوطني (١٩٥٤-١٩٦٢) ثورة شاملة، وإفصاحاً متقدماً لخلفية تاريخية عن مقومات وهياكل المجتمع الجزائري برمته إلى حدّ لا يصحّ للأحزاب الدينية ولجبهة التحرير كحزب أن تتلمس منها الشرعية السياسية. ويبقى المعوّل الوحيد لهذه الأحزاب وغيرها هو ما الذي تستطيع أن تقدمه زمن السلم الاجتماعي والعمل السياسي القائم على فكرة الإجماع الوطني والقيم الإنسانية والعالمية التي يكتب بها التاريخ الإنساني الراهن. إن النشاط السياسي الرامي إلى الوصول إلى السلطة لإدارة الشأن العام يحتاج إلى الجدارة والاستحقاق والقدرة على الانخراط في الحياة العامة للإجابة عن انشغالات وتساؤلات ومشاكل المواطنين (المواطن الذي له حقوق تبرر وجود الدولة).

ولكن هذا ما لم يستطع أن يحققه حزب حركة المجتمع الإسلامي/ السلم، لأنه بقي يعارض السلطة بالمفاهيم والأفكار ولغة الخطاب الشعبوي نفسها، دون أن يصل إلى الاستقلال بفكره الخاص وبرنامج يكتفي بذاته إن من حيث النشأة والسيرورة ورسم الغايات.

إن المأزق الذي آلت إليه القوى السياسية في الجزائر، ومنها بخاصة جبهة التحرير الوطني، أنها دخلت لعبة المزاحمة في من يستحق الشرعية الثورية والتاريخية، أي أن الكل انصرف إلى التماس استحقاق السلطة من زاوية البحث في الماضي، ولم يستطع أن يبلور برنامجه وخطابه ومفردات قاموسه من الواقع الفوري الذي يتجاوب مع الجماهير التي تبقى دائماً هي المحك الحقيقي لاستحقاق السلطة. وهكذا استمر حزب جبهة التحرير الوطني محملاً بثقل لم يستطع التخلص منه لأنه مثّل مبرر وجوده منذ البداية، وكان عليه أن يفكر تفكيراً حضارياً واعياً لشروط تاريخية جديدة لكي يتجاوز الشرعية الثورية ويؤسس لنفسه مساراً جديداً في زمن الديمقراطية والشرعية الدستورية. وهذا ما لم يحصل، وضاعت فرصة تأسيسية التي تُستدعى لها جميع القوى

السياسية والاجتماعية لتدشين عصر جديد اسمه عصر التعددية لفائدة الوحدة الوطنية.

إن غياب لحظة لقاء الجميع عطلت الخروج من الأزمة وتمادت السلطة في حبك تكتيك الحضور والغياب، كلعبة سياسية تسويفية للاحتفاظ أكثر بالحكم. فالنظام هو الذي يحدّد الأطراف التي يتعامل معها والتي يقصيها حسب مقتضيات الحالة السياسية، ودائماً في أفق الاحتفاظ بالحكم. فقد غاب النظام في اللقاء الذي دعت إليه جمعية سانت أجيديو عام ١٩٩٥، كسبيل لحل الأزمة السياسية، بعد ما تأكدت من جدية مسعى الجمعية والحضور الحقيقي للأطراف الفاعلة في ساحة المجتمع الجزائري.

إن مستقبل الديمقراطية في الجزائر مرهون بشكل حثيث بتوفير لحظة لقاء الجميع، سلطة وأحزاباً، لأن لعبة النظام المتمثلة في التواري خلف الأحزاب وتوظيفهما في الأوقات المناسبة من أجل الاحتفاظ بالسلطة والثروة والخطاب الرسمي لم تعد تجدي بقدر ما صارت تضر ويزيد شرها على الدولة والمجتمع.

الحديث عن الديمقراطية يتم في سياق تطور اقتصادي، وأوضاع اجتماعية تتحسن. وصارت الديمقراطية تتحدد بوجود نسبة مقبولة من التنمية، إضافة إلى الخدمات التي تقدم إلى المواطنين، علاوة على حسن التدبير السياسي لنظام الحكم مثل مبدأ فصل السلطات، ونزاهة الانتخابات، ووجود إجماع عام حقيقي يلتزم به الجميع في الشدائد كما في المسرات. لكن إذا كانت الديمقراطية تقتضي كل ذلك، فإنه في حالة الجزائر، يصعب التنبؤ بتحسن الأوضاع،الشرط اللازم لإمكانية الحديث عن ديمقراطية تتحسن، لأن الجزائر منذ أن ولجت الأزمة في وجوهها المتعددة لا ترى أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تتفاقم وتؤجل بالتالي قدوم لحظة اللقاء مع المسار الديمقراطي السليم.

في السنوات الأخيرة، حرص التاريخ الجزائري أن يكتب سجله بالكوارث والأزمات والمآزق والمشاكل الحادة التي تتعقد يوماً بعد آخر. كيف يمكن الحديث عن الديمقراطية كمفتاح لحل الأزمة السياسية في الوقت الذي يزيد فيه منسوب الفقر والبطالة والفساد المالي والتجاري والاختراق السياسي والقانوني لمؤسسات الدولة؟ ولم يكف الجزائر كل ذلك لتضاف إليها الكوارث الطبيعية بسبب الإهمال الأرعن وغياب الشفافية، كان آخرها الزلزال الذي ضرب مدينتيْ الجزائر وبومرداس في ٢١ أيار/ مايو الفارط، وأسفر عن مقتل أكثر من ٢٠٠٠ شخص وآلاف آخرين من الجرحى. حدث هذا وآثار كارثة الطوفان الذي ألم بحي باب الواد في مدينة الجزائر في ١٠

تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١، لا تزال عالقة بالأذهان، وأسفرت هي أيضاً على قرابة الألف من الضحايا، ناهيك عن الإرهاب والعنف والاغتيال اليومي الذي تأصل في تلافيف ونسيج المجتمع والدولة.

وما يؤشر فعلاً على صعوبة ما يواجه الجزائر في المستقبل القريب هو انسداد الأفق وجمود الرؤية المستقبلية بعد ما تكاثرت المصاعب والمعضلات. فقد ظهرت في الآونة الأخيرة أمراض كانت منقرضة مثل الطاعون والتيفوئيد، فضلاً عن انتشار الأوبئة والتلوث المرعب للبيئة والفساد العمراني المتواصل كالسرطان الذي شوّه المدن والأرياف، والغلاء الفاحش للمعيشة في ظروف اقتصادية تتحكم فيها مافيا المال والأعمال التي برهنت عن قدرتها على تأسيس الإمبراطوريات المالية والتجارية، وهدمها بتصرفات رعناء وإجراءات طائشة غير مسؤولة تسبب دماراً اقتصادياً واجتماعياً آثاره لا تتوقف إطلاقاً.

وهكذا، يصعب ازدهار الديمقراطية في سياق اجتماعي وسياسي مناوىء لها، خاصة، وهنا الخطر القاتل، أن الرأسمال الرمزي الذي يعد القاعدة المعيارية التي يتوكأ عليها المجتمع الجزائري تفقد يومياً قيماً وخصالاً وفضائل ومزايا من دون أن تعوض بأخرى، عدا السلب والنهب وتوهين أواصر النسيج الاجتماعي التي تسبب في ارتفاع معدل الجرائم وحوادث الطرقات والإفلاس الأخلاقي والمعنوي.

ومن هنا التوكيد على حقيقة مفزعة ومزعجة للجزائر. فبعض هذه المظاهر السلبية موجودة في العديد من الدول، وهذا صحيح إلى حدّ كبير، لكن ما تنفرد به الجزائر التي تعيش فقط على ريع النفط هو أن مظاهر الفساد تمثل معطى يومياً يجري التعامل معه كأنه قدر محتوم يجب تسييره، واستمرار قناعة عدم قدرة الدولة على الحل في ما يشبه إعلاناً ضمنياً عن إشهار إفلاس لنظام يبحث أكثر عن مساعدات خارجية لإسعافه وإعادته إلى جادة الطريق الذي سلكته الدول الحديثة.

العالم من حولنا يتطور ويشهد خطوات عملاقة في مجال تطبيق الديمقراطية إلى درجة أنها اجتاحت كافة المجالات والميادين، ولم تعد قاصرة على المجال السياسي، بل امتدت وطالت المجال الاقتصادي والأخلاقي والديني، فضلاً عن اتساع رقعة وإطار تطبيق الديمقراطية لتتعدى إطار الدولة / الأمة وتصل إلى المجموعات الجهوية الكبرى مثل المجموعة الأوروبية، إذا لم نقل إن النظام الدولي يرسي قواعد ديمقراطية تفرض على الجميع وتكون قوة الاقتراح فيها للدول العريقة في التجربة الديمقراطية، والتي كرست مبادىء وقيم الاختلاف، والحكم الراشد وفكرة التناوب والمشاركة وفقاً لمبدأ ومعيار الاستحقاق والجدارة.

الأهم من ذلك أن المجتمع الدولي ينحو إلى إرساء أساليب الحكم الديمقراطي لتكون مثالاً ومرآة لكل الأنظمة الدولانية وتستقبلها في أنظمتها القانونية الداخلية. وعلى هذا الأساس من المتوقع أن لا يترك المجال واسعاً لنظام الحكم في الجزائر لكي يتمادى في محاصرة مقتضيات الديمقراطية وطمس الحريات العامة، وفتح وتحرير المجالات وإبرام علاقات مع المجموعات البشرية الجهوية والدولية بصورة مباشرة، عبر ما يعرف بالديمقراطية الإسهامية[٨] التي تقتضي من جملة ما تقتضي الاحتكام ليس إلى الهيئات القضائية المحلية فقط، بل أيضاً إلى المحاكم والهيئات الخارجية أيضاً.

إن مسار العالم اليوم يسير نحو استبعاد ـ بصورة قطعية ـ الأنظمة الشمولية، وأساليب الحكم الجائر التسلطي. ومن جملة الآليات التي وظفت لمقاومة الأشكال الاستبدادية الحصار الدولي الذي تفرضه الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة الفعلية في العالم، أو هيئات فاعلة على الصعيد الدولي وقادرة على تطبيق إجراءات الردع والتعذيب والحصار كأسلوب لتفادي «النمو الوحشي لأنظمة الحكم الفاسدة» والتي تأباها الديمقراطية العالمية[٩].

هل معنى ذلك أن الجزائر سوف تشهد ازدهار الديمقراطية بسبب السياق الدولي الجديد المؤثر في الدول التي تعاني غياب الديمقراطية، وأن الديمقراطية قادمة فعلاً إلى الجزائر عبر أحزابها؟ بطبيعة الحال، من الصعوبة بمكان الإفراط في الثقة والارتياح إلى مثل هذا التوجه، لأن آليات استبعاد الديمقراطية والالتفاف حولها لا تكفّ هي أيضاً من الظهور بأشكال مختلفة لأن المستفيدين من الأوضاع القائمة التي تغيِّب أشكال الحكم الشفاف والواضح النظيف، سوف يبقون يتصدّون لها، ويقفون لها بالمرصاد. ومع ذلك أو بالرغم من ذلك سوف تؤدِّي العلاقات النوعية للتنظيمات الاجتماعية والثقافية والمهنية والاقتصادية بين الدول إلى تحديد حجم تدخل الدوائر المستفيدة من غياب الديمقراطية.

فالديمقراطية التي سوف تنشأ في الجزائر في الأجل المتوسط على الأقل لن تكون لها الألوان المحلية بسبب التأثير الخارجي فيها، ولأنها تتلقى الفعل أكثر مما تمارسه عن وعي تتفتق عنه عبقريتها، فتكتفي بالحد الأدنى النمطي الذي يعرِّف الديمقراطية بأنها أسلوب إدارة الشأن العام كما تمليه الأعراف والقوانين الدولية، كما

---

(٨) حول معنى هذا المعنى الجديد للديمقراطية، انظر: Antoine Bévort, *Pour une démocratie participative*, la bibliothèque du citoyen (Paris: Editions Presses de sciences, 2002).

(٩) انظر مدلول ومسار الديمقراطية العالمية في: Jean-Yves Ollivier, *Démocratie mondiale: Une logique au service de la paix*, synthèse (Lyon: Chronique sociale, [1994].

جرى للتقاليد الدبلوماسية والبروتوكولات التي يسير عليها المجتمع الدولي.

أما بشأن تقلص النموذج الإسلامي وتراجع فكرة الديمقراطية الإسلامية أو الصورة النمطية التي يتمثلها التيار الإسلامي لإدارة الحكم، فيمكن توقع ذلك بسبب إفلاس التجربة السياسية للأحزاب الإسلامية في الجزائر وعجزها شبه المطلق في تقديم الحل للأزمة، ناهيك عن بلورة مفهوم إجرائي لإدارة حكم راشد يعطي معنى للديمقراطية حتى ولو لم يسمها بالاسم نفسه. فقد كان شعار «الإسلام هو الحل» شعاراً فارغاً من مضمونه، ولا يعني عند التجربة أي معنى ولا يحمل، وهنا بيت القصيد، لأنه لم يستخلص من الواقع والتاريخ. فقدم هذا الشعار في عدة مناسبات من الانتخابات ولوَّح به ضد الأحزاب الأخرى وضد السلطة، ثم تبيّن عدم صدقيته بسبب عدم استناده إلى نصوص اجتهادية فقهية وفكرية وسياسية كبرى، وافتقار الحركة الإسلامية في الجزائر إلى مرجعية أيديولوجية محكمة.

هذا من جانب التجربة الداخلية التي تفصح عن ضمور مدّ الإسلام السياسي، وهناك جانب آخر سوف يؤثر في إشكالية الإسلام والسياسة، هو ما يحدث لتجربة الإسلام في أوروبا التي من المحتمل أن تعيد إنتاج علاقة جديدة بين الدين الإسلامي والحياة المدنية الحديثة، ويتم طرحها في إطار النظام الجمهوري العلماني ومبادىء حقوق الإنسان والمواطن. والجزائر التي كان قدرها دائماً في العصر الحديث الأخذ من الآخر عندما يعني فرنسا بالذات، فإنه من المتوقع أن تتأثر الحركات الإسلامية والمؤسسات والفكر السياسي الإسلامي بما يسفر عنه الجدل القائم اليوم في فرنسا ونوعية تسيير المسلمين الفرنسيين لشؤونهم الدينية، وكذا الدنيوية، عندما يوفقون إلى رسم الحدود المقبولة بين الدين ومبادىء الجمهورية، أي وجود الإسلام ووجود العلمانية، وهو ما سوف يحدّ من غلواء الراديكاليين وأنصار الإسلام الاحتجاجي، ويعيد إليهم الوعي بضرورة تجاوز الطبيعة الصدامية بين الإسلام والفكر السياسي الحديث والمعاصر.

القسم الثالث

من تجارب البلدان العربية في المشرق

الفصل السابع

من تجربة مصر: الممارسة الديمقراطية داخل الحزب الوطني الديمقراطي

ثناء فؤاد عبد الله(*)

مقدمة

تعني التعددية السياسية الإقرار بوجود التنوع، وأن هذا التنوع يترتب عليه اختلاف المصالح والاهتمامات والأولويات.

ويرى هنري كاريل أن التعددية تعني ترتيبات مؤسسية خاصة لتوزيع السلطة الحكومية والمشاركة فيها(١).

وللتعبير عن الاحتياجات المختلفة، غدت الأحزاب السياسية ظاهرة مهمة يصعب التخلي عنها في النظم السياسية الحديثة، حيث استطاع نظام الأحزاب تنظيم ممارسة الشعب لحق الاقتراع العام، وأعطى لهذه الممارسة معناها السياسي، كما منح العمل البرلماني مضموناً سياسياً معبراً عن رغبات وآمال كافة الطبقات ليشكل بذلك «لب الديمقراطية»(٢).

وفي الحقيقة، فإن كل ما يتعلق بالسياسة من قضايا اجتماعية أو أيديولوجية أو تنظيمية يجد متنفساً له في الحياة الحزبية، مما مكّن الأحزاب من الاضطلاع بدور مهم

(*) باحثة عربية من مصر.

(١) Henry S. Kariel, «Pluralism,» in: David L. Sills, ed., International *Encyclopedia of the Social Sciences* (New York: Macmillan, 1968), p.164.

(٢) Leslie Lipson, *La Civilisation démocratique*, tendances actuelles (Paris: Editions internation-als, 1972), p.138.

في الحياة الديمقراطية، وبوجه عام يقول البعض إن الأحزاب هي بالدرجة الأولى «محاولة للتقريب بين الرأي العام والسلطة»[٣].

وبصورة مبسطة ومفصلة، يرى بوردو (Burdeau) أن الحزب «تنظيم يضم مجموعة من الأفراد، تدين بالرؤية السياسية نفسها وتعمل على وضع أفكارها موضع التنفيذ، وذلك بالعمل في آن واحد على ضم أكبر عددٍ ممكنٍ من المواطنين إلى صفوفهم، وعلى تولي الحكم، أو على الأقل التأثير في قرارات السلطات الحاكمة»[٤].

أما ماكس فيبر (Max Weber)، فيرى أن اصطلاح الحزب يستخدم للدلالة على «علاقات اجتماعية تنظيمية، تقوم على أساس من الانتماء الحر. والهدف هو إعطاء رؤساء الحزب سلطة داخل الجماعة التنظيمية، من أجل تحقيق هدف معينّ أو الحصول على مزايا عادية للأعضاء»[٥].

وبمتابعة الفكرة التي يدور حولها البحث، نقول إن التعريف العصري للحزب ينظر إليه باعتباره مجموعة من الأشخاص تجمعهم مبادئ محددة، ويعملون من أجل ترويج هذه المبادئ ونشرها، ويقوم هؤلاء الأشخاص في الغالب بوضع دستور مكتوب لحزبهم يتضمن شروط العضوية وأصول انتخاب المسؤولين وكيفية العلاقة داخل الحزب[٦].

وبالطبع، فإن صورة «التنظيم الحزبي» تختلف من حزب إلى آخر وفقاً للعلاقات القائمة بين المستويات التنظيمية المختلفة، ومدى السلطة المسموح بها في كل مستوى، ومدى التجدد الجيلي في مستويات القيادة، وطبيعة العلاقة بين القوى المختلفة داخل الحزب[٧].

---

(٣) David E. Apter, *The Politics of Modernization* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1965), pp. 181-182.

(٤) Georges Brudeau, *Traité de science politique*, 2ème éd. (Paris: Librairie générale de droit et du jurisprudence, 1967), p.268.

(٥) (Max Weber, *The Theory of Social and Economic Organization*, translated by A.M. Henderson and Talcott Parsons, edited with an introd. By Talcott Parsons (New York: Oxford University Press; Free Press of Glencoe, 1947), p.407.

(٦) رغيد كاظم الصلح وعلي خليفة الكواري، معدان، «تقرير «ورشة عمل»: الممارسة الديمقراطية في الأحزاب العربية،» في: رغيد كاظم الصلح [وآخرون]، **حوار من أجل الديمقراطية**، تحرير علي خليفة الكواري، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٦)، ص ٥٦.

(٧) نبيلة عبد الحليم كامل، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٢)، ص ٧٥.

وإذا كانت موضوعة «الديمقراطية» هي الفكرة المحورية التي تدور حولها هذه الدراسة، وبما أننا نتفق مع برهان غليون في توجهه باعتبار أن إشكالية الديمقراطية من وجهة النظر المجتمعية تتعلق بموضوع الديمقراطية داخل الحركات السياسية، أي «بتحليل نوعية العلاقة التي تربط داخل الأحزاب السياسية، بين القيادة والقاعدة»، وبما أن هذه الدراسة تتناول موضوع الديمقراطية داخل الحزب الوطني الديمقراطي في مصر؛ لذلك كله، نرى ضرورة الإشارة إلى أن محور الدراسة يرتكز على اعتبار مشكلة الحزب الوطني الديمقراطي جزءاً لا يتجزأ من مشكلة العملية السياسية في مصر بوجه عام. فالعلاقة داخل الحزب تعكس العلاقة بين النخبة والمجتمع عموماً وتعبر عنها. وكما يذكر برهان غليون «فالحزب هو مصغر الدولة في المجتمع» وبالتالي فإنه لا انفصال بين مشكلة الأحزاب ومشكلة الدولة[٨].

هذا مع ملاحظة الصعوبات التي تكتنف عملية الدخول إلى العالم الداخلي للأحزاب، وكشف خباياه ومكنوناته. ومع معرفتنا بالاتجاهات التي ترى أن كل حزب، مهما كانت المبادئ التي يعتنقها، وبصرف النظر عن برامجه، يقع في قبضة عدد من القيادات يشكلون عصبه الإداري ويدافعون عن مصالحهم[٩] (القانون الحديدي للأوليغارشية)، ومعرفتنا أيضاً بالاتجاهات الأخرى التي ترى على العكس إمكانية وجود تنظيمات ديمقراطية تنبني على المساواة والمبادرة وتوزيع السلطات والتحرر من ربقة القيود البيروقراطية، فإنه بين التوجهين السابقين، لدينا الحافز للإبحار في عالم الحزب الوطني الديمقراطي في مصر، علّنا نقف على بعض الحقائق التي تمس بصورة مباشرة عملية التحول الديمقراطي في مصر في مرحلتها الراهنة، والتي نجازف بالقول إنها المرحلة الأكثر دقة والأعمق تأثيراً في مسيرة مصر السياسية.

أولاً: الحزب والسياسة والديمقراطية

في كل تجمع إنساني تساهم عدة عوامل في تركيب السلطة فيه، ومن هذه العوامل، المعتقدات السائدة من ناحية، وضرورات الواقع من ناحية أخرى.

ووفقاً لهذا المنطق، فقد رؤي أنه في كل تجمع ـ نقابات اتحادات ـ شركات، وبالتالي في الأحزاب، هناك سمة مزدوجة هي المظهر الديمقراطي، بينما تتحكم قلة في توجيه دفة الأمور.

---

(٨) برهان غليون، «الديمقراطية في المجتمع،» في: الصلح [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٤٩.

(٩) Robert Michels, *Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchial Tendencies of Modern Democracy* (London: Coller Mac., 1962).

وعلى الرغم من أن موريس ديفرجيه (M. Deverger) يحرص على توضيح هذه الرؤية وإثباتها، إلا أنه حرص بصورة أقوى على تأكيد ما سماه «الشرعية الديمقراطية» والتي يراها «لا تزال العقيدة المسيطرة في العصر الحاضر، إذ هي التي تسبغ الشرعية على الحكم»[١٠].

وباعتبار أنه يتوجب على كل الأحزاب أن تولي عناية كبيرة لمسألة اتخاذها مظهر «الإدارة الديمقراطية»، فإن ذلك يقتضي[١١]:

ـ انتخاب القادة على كل المستويات.

ـ تجديد القيادات دورياً.

ـ اتصاف القيادة بالجماعية مع تحديد سلطاتها.

وبالطبع تبقى القضية الأكثر حساسية في ما يتعلق بمسألة الديمقراطية داخل الأحزاب، وهي قضية «السلطة»، «فالذي يمتلك ذرة من السلطة يبذل جهده لأن ينميها دائماً»[١٢].

ومع أن هذه الدراسة لا تستهدف بأي حال من الأحوال التركيز على الجدل الذي أثير بين أصحاب نظريات «النخبة» ومنهم بارتيو، وموسكا، وميشيلز صاحب نظرية «القانون الحديدي الأوليغارشي»، ومن تبنّوا وجهات نظر معارضة لهذه النظريات، فإن إلقاء بعض الضوء على هذه التوجهات قد يجعلنا أكثر قرباً إلى النظرة الواقعية في معالجة الموضوع.

ففي ضوء التوجه العام لهذه النظريات (نظريات النخبة)، وفي أي حزب سياسي، هناك قلة تتولى السيطرة على الحزب وتستحوذ على عملية صناعة القرارات. وتتولى هذه القلة توجيه الحملات الانتخابية، واختيار المرشحين؛ أي أنهم يتصرفون باعتبارهم الأداة التنفيذية الممثلة لإرادة الجماعة الحزبية في مجموعها. ولأن هذه القلة المسيطرة تتمتع باستقلالية عن باقي الأعضاء، فإن الرقابة على أعمال الحزب تكون في أضيق نطاق، ويقوم رئيس الحزب، أو القيادات في قمة الحزب، بالعمل الرئيسي مع الاكتفاء بتوجيه بيانات عامة عن نشاط الحزب إلى باقي الأعضاء[١٣].

---

(١٠) موريس ديفرجيه، **الأحزاب السياسية**، نقله إلى العربية علي مقلد وعبد الحسن سعد (بيروت: دار النهار، ١٩٨٠)، ص ١٤٥.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٤٦.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٨٠.

(١٣) Michels, Ibid., pp. 65-80.

وقد واجهت هذه الرؤية انتقادات من جانب بعض علماء السياسة والاجتماع، على اعتبار أنها تضمنت تعميمات ليس من الحتمي أن تنطبق على كل حالة، كما أن بعض الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظريات قامت على أساس أنه ليس من المؤكد في كل الحالات أن تتعارض وتتناقض مصالح القيادات ومصالح باقي الأعضاء، وأنه حتى في الحالات التي تتوافر فيها إمكانية السيطرة، فإن ذلك لا يعني أن السيطرة قد وقعت بالفعل[١٤].

ومع معقولية هذه الانتقادات إلا أن الفكرة التي تذهب إلى أن المظهر الديمقراطي والواقع الأوليغارشي هو سمة جميع الأحزاب، تظل فكرة لها اعتبارها، خاصة في ضوء ما يطلق عليه «الاعتبارات العملية» أو ما يسميه ديفرجيه «الفعالية العملية». ذلك أنه، إذا كانت الأحزاب المعاصرة تتميز قبل كل شيء بتنظيماتها، فإن القيادة في الأحزاب التي تسعى لإثبات مظهرها الديمقراطي، تسعى للحصول على طاعة وتبعية الأعضاء سواء بالإقناع أو بالإكراه، وذلك عبر أساليب يطورها الحزب. والمهم هنا أن الأحزاب تجهد في أن تحتفظ بـ «المظهر الديمقراطي».

أما بالنسبة إلى قادة الأحزاب، فهم يختارون في الغالب، وفقاً للقواعد الديمقراطية، حيث التعيين يأتي على سبيل الاستثناء.

ومع ذلك، فإن هناك أهمية للاعتراف بأن كل الأحزاب ذات التركيب الديمقراطي تلجأ إلى تطبيق أسلوب الأوتوقراطية «المقنعة»، ومن هنا يقول ديفرجيه إن «نصيب الأوتوقرطية يختلف صغراً وكبراً، ولكنه موجود على كل حال»[١٥].

وبناء على ذلك، ونظراً للاعتبارات العملية، وبالمنظور الواقعي، فإنه يفضل ألا نتصور أن الأحزاب تجمعات نموذجية لتطبيق ديمقراطية مثالية «لم تطبق مطلقاً»، وإنما يظل مع ذلك «الهامش» الذي نتحرك في إطاره، وهو «المساحة» التي تحرص عليها الأحزاب ذات التركيب الديمقراطي، بالمعنى الذي يبعدها تماماً عن سمات الأحزاب الفاشية.

وهنا، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هي العناصر أو الظروف التي تسمح أو تسهل زيادة المساحة الديمقراطية في الأحزاب السياسية؟

وللإجابة عن هذا السؤال، نحيل إلى دراسة حديثة[١٦] رأت أن الديمقراطية

---

(١٤) انظر تفصيلات لهذه الانتقادات في: وحيد عبد المجيد، **الأحزاب المصرية من الداخل ١٩٠٧-١٩٩٢** (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ١٩٩٣)، ص ١٥-٢٠.

(١٥) ديفرجيه، **الأحزاب السياسية**، ص ١٤٩.

(١٦) عبد المجيد، المصدر نفسه، ص ٤-٥.

داخل الأحزاب المعاصرة تتأثر بالعوامل التالية:

ـ مدى رسوخ النظام الحزبي واستقراره.

ـ طبيعة النظام الانتخابي المعمول به في إطار النظام الحزبي.

ـ التباين بين نظام الأحزاب المتعددة، و بين نظام الحزبين.

أما الصورة العامة التي تم طرحها فهي أن الديمقراطية داخل أي حزب تزداد كلما كان النظام الحزبي مستقراً وراسخاً، وفي حالة نظام الانتخاب الفردي، حيث يتاح لعضو الحزب إمكانية أن يتمرد على حزبه وترشيح نفسه بمنأى عنه إذا اختلف مع قيادته، وكذلك في حالة نظام الأحزاب المتعددة، حيث يكون المجال السياسي أكثر اتساعاً، لأن عملية الالتقاء عند الناخب الوسط تكون أقل احتمالاً مما هي في حالة نظام الحزبين.

على أن التنبيه الذي يجب الإشارة إليه هو أن هذه الافتراضات تتباين في مدى صدقيتها، فعلى سبيل المثال، قد يؤدى النظام الحزبي المستقر إلى تزايد قوة قيادات الأحزاب، وبالتالي زيادة هيمنتها على الحزب. كذلك ليس صحيحاً على وجه العموم أن الديمقراطية في نظام الحزبين أقل مما هي في نظام الأحزاب المتعددة[١٧].

أما الافتراض الثاني والمتعلق بطبيعة النظام الانتخابي، فإن الدراسة المشار إليها تعتبره «أهم الافتراضات وأكثرها صدقية، وينطبق على مختلف أنواع التعدد الحزبي».

على صعيد آخر، فإنه مما لا شك فيه أن هناك علاقة بين مدى الديمقراطية داخل أي حزب، ونوعية النظام السياسي الموجود فيه الحزب. وهنا يرى برهان غليون، أنه إذا تعرض حزب ما للقمع «في إطار دولة استبدادية» فإن ذلك يقلل من ميل الحزب إلى اتباع قواعد احترام العمل الديمقراطي داخل صفوفه، وقد يدفعه ذلك إلى التخلي عن، أو استبعاد المناقشة المفتوحة والاجتماعات والانتخابات والمؤتمرات الحزبية... ويتوصل إلى احتمال أنه من الممكن لحزب ما، حسب الموقع الذي يحتله، والجمهور الذي يستند إليه «أن يتحول من حزب شبه ديمقراطي أو مفتوح أو يعتمد على التعددية، إلى حزب فاشي مغلقٍ معادٍ لأية روح مبادرة ذاتية لأعضائه»[١٨].

ولا شك في أن هذا التصور يدفعنا إلى الاهتمام بنوعية العلاقة بين أنماط

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ٥.

(١٨) غليون، «الديمقراطية في المجتمع،» ص ٤٥.

الأحزاب السياسية، ونمط السلطة الحكومية[١٩] فكلما أمكن تحقيق درجة عالية من التشابه أو الانسجام (الديمقراطي) بين هياكل ومنظمات المجتمع ومنها الأحزاب، مع نمط السلطة في الحكومة، أمكن ضمان درجة عالية من الاستقرار.

ثانياً: أحزاب الدول النامية

تثير أحزاب الدول النامية جدلاً واسعاً، حيث لا يعتبرها البعض أحزاباً بالمدلول السياسي العلمي لهذا المصطلح، ذلك أن مجرد تشكيل مجموعة من الأفراد الموجودين في السلطة لتنظيم مسيطر لا يجعل منه حزباً سياسياً. أما بالنسبة إلى ما يطلق عليه «الأحزاب الأيديولوجية»، فإنها في الغالب تكون تنظيمات تردد شعارات سياسية في سياق منظومة شمولية لا علاقة لها بالديمقراطية من قريب أو بعيد.

ومن هنا تأتي بعض الأوصاف التي تطلق على أحزاب الدول النامية والتي تتراوح بين وصفها بالضعف والهشاشة، وبين اعتبارها تنظيمات مؤقتة، قصيرة العمر، ولا تنطوي على أيديولوجيات قوية[٢٠].

من ناحية أخرى، تذهب بعض التوجهات المتشددة نوعاً ما في وصف أحزاب الدول العربية والإسلامية إلى اعتبارها «تعبيرات شكلية عن حقائق اجتماعية ساكنة جامدة لا تتبدل ولا تتغير، والواقع الاجتماعي الذي تمثله هذه الأحزاب قد يكون عشيرة أو طائفة أو غيرها»[٢١].

وفي حقيقة الأمر، فإنه حتى في حالة اعتبار هذه التوجهات تنطوي على نظرة متشائمة ومتشددة في تحليلها لواقع الأحزاب السياسية في الدول النامية، فإننا نرى أنها تنطوي على قدر لا بأس به من الصحة وكثير من الصدقية.

ويعود ذلك في الأساس إلى اختلاف السياق الاجتماعي الذي وجدت فيه أحزاب الدول النامية في ظل واقع سياسي واقتصادي وثقافي مختلف عما هو في الدول المتقدمة. فأحزاب الدول النامية تعيش في ظل مناخ ينوء بالولاءات التقليدية،

---

(١٩) Harry Eckstein, *A Theory of Stable Democracy,* Woodrow Wilson School of Public and International Affairs, Center of International Studies. Research Monograph; 10 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1966).

(٢٠) محمد سعد أبو عامود، «الأحزاب بين الدول المتقدمة والنامية،» **الديمقراطية**، السنة ١، العدد ٤ (خريف ٢٠٠١)، ص ٤٣.

(٢١) الصلح و الكواري، معدان، «تقرير «ورشة عمل»: الممارسة الديمقراطية في الأحزاب العربية،» ص ٥٨.

ويعاني أزمات اقتصادية تجعل نسبة كبيرة من السكان تعاني وربما تعيش على حد الكفاف، هذا فضلاً عن تفشي الأمية وشيوع قيم ثقافية ضد الديمقراطية في ظل أنظمة حاكمة تسلطية أو عسكرية. وكل ذلك يعني ضمن ما يعنيه أن الحياة الحزبية، بمدلولها المعروف في الدول المتقدمة، ليست ممكنة في ظل هذه الظروف المعاكسة.

وبالتالي، فإن قضية الديمقراطية داخل أحزاب الدول النامية هي انعكاس مباشر لظروف الدول التي تعيش فيها. وبالنظر إلى واقع وظروف النظم السياسية في البلدان العربية، فإنه سيكون من السهل علينا معرفة السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لأحزاب هذه الدول. فالبلدان العربية ملكية أو جمهورية ترفض التعددية السياسية الحقيقية، وتنظر إليها على أنها تهديد لسيطرتها. وبالمنظور العام، فإن الأحزاب العربية تعيش في ظل دولة سلطانية لا ترحب بوجود «سياسة شعبية» وتستبعد العديد من القوى السياسية في «اللعبة العامة»[٢٢].

والنتيجة المنطقية لما سبق بالنسبة إلى مدى الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب العربية، أنها تكون في أسوأ حالاتها، فلا تمثيل انتخابياً حقيقياً بين القاعدة والقيادة، والقيادة فردية، يسعى الجميع للإجماع حولها على الدوام، وتقوم القيادات العليا بـ «تعيين» قيادات المستويات الوسطى، والمستويات التالية دون إعمال لآلية الانتخاب. وفي بعض الأحيان قد تلزم الأحزاب أعضاءها التزامات شخصية واجتماعية بما يتجاوز الحدود المطلوبة بين حياة الفرد وواجباته الحزبية[٢٣].

أما عن سلطة القيادة، فإن النموذج الشائع في علاقاتها داخل الأحزاب هو «نموذج السلطة الزعامية المستمدة من القيم الأخوية ومونة الأخ الأكبر»[٢٤]، والذي ينشأ نتيجة ظروف اجتماعية وتاريخية محددة.

وبالطبع، فإنه في ظل دولة تقوم على قاعدة مزدوجة من الاستحواذ والإقصاء ونمو علاقات التطرف والعنف، فإن العلاقة بين الأحزاب ونظرة الأحزاب بعضها إلى بعض لا يمكن أن تكون من طبيعة ديمقراطية. فالحزب وهو «المالك الأوحد للحقيقة ومعايير الصحة»، ينظر إلى الآخرين باعتبارهم جماعات معادية، أو مضللة، أو خادعة. وفي هذه الحالة فليس ثمة منافسة ولا سياسة، وإنما مهاترات ومؤامرات واتهامات متبادلة على الدوام.

---

(٢٢) غليون، «الديمقراطية في المجتمع،» ص ٥٠.
(٢٣) المصدر نفسه، ص ٥٩-٦٠.
(٢٤) المصدر نفسه، ص ٦٠.

وفي المجمل العام، فإننا يمكن أن نشير إلى ملاحظتين أساسيتين:

١ ـ في حالة وجود الحزب في سياق دولة تطلق العنان لأساليب غير ديمقراطية، فإنه ليس من المتوقع أن تكون درجة الديمقراطية داخل الحزب على مستوى يعتد به، والعكس صحيح.

٢ ـ إن غياب الديمقراطية داخل أي حزب لا ينفصل عن مجمل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيش الحزب وأعضاؤه في ظلها.

والحقيقة أن نقاشاً واسع النطاق يدور حالياً في الدول المتقدمة حول مستقبل الأحزاب، في ظل مستجدات عصر الاتصالات والمعلومات وتطور أجهزة الإعلام وتعاظم تأثير التلفزيون الذي أدى في نظر البعض إلى ما أطلق عليه «التراجع التدريجي لدور الآلة الحزبية».

وإذا كان صحيحاً أن دور ومركز وآليات عمل الأحزاب السياسية يمكن أن تشهد تغيرات مستقبلية واسعة النطاق، إلا أنه حتى الآن على الأقل، فإنه بالنسبة إلى مجتمعات الدول النامية، ومنها الدول العربية، فإن الأحزاب السياسية يمكن في حالة وجودها، وتفعيل نشاطها ـ وإصلاحها ـ وتحسين البيئة السياسية التي تعمل في ظلها، أن تساهم في دعم عملية التحول الديمقراطي فيها، وخاصة أن هذه المجتمعات لا تزال تعيش مراحل انتقالية، وتشهد خبرات سياسية جديدة، ولم تترسَّخ فيها بعد تقاليد العمل السياسي.

ومن هنا نقول إن وجود الأحزاب السياسية بمدلولها العلمي المعروف حالياً، ما يزال يمثل ضرورة لدفع خبرة العمل السياسي في هذه المجتمعات في المراحل الراهنة.

إلا أن ذلك لا يعني استبعاد أن تشهد المجتمعات النامية تطورات مماثلة أو قريبة الشبه بما تشهده الدول المتقدمة في ما يتعلق بنشوء ظاهرة الجمعيات الجديدة ذات الأهداف والمضامين المختلفة، حيث إنه من المعروف أن العديد من الظواهر تبدأ في الدول المتقدمة ثم تنتشر إلى غيرها، وهو ما حدث بالنسبة إلى ظاهرة الأحزاب نفسها والتي بدأت في الغرب، ثم توالى انعكاسها في بقية أنحاء العالم.

هذا، على الرغم من أن النقاش الدائر حالياً في الدول المتقدمة يجري على قاعدة ما يطلق عليه مجتمع ما بعد الأحزاب، بينما في الدول النامية، ومنها الدول العربية، يجري في ظل ما يطلق عليه مجتمعات ما قبل الأحزاب.

ثالثاً: الحزب الوطني الديمقراطي

١ ــ ظروف نشأة الحزب الوطني الديمقراطي

ترجع نشأة الحزب الوطني الديمقراطي إلى عام ١٩٧٨، حيث حلّ محل حزب مصر العربي الاشتراكي الذي تطور عن منبر الوسط، ضمن منابر ثلاثة سمح لها بالعمل في إطار تنظيم الاتحاد الاشتراكي الذي كان قائماً آنذاك.

والمعروف أن تيار اليمين مثله تنظيم الأحرار الاشتراكيين؛ وتيار اليسار مثله تنظيم التجمع الوطني التقدمي الوحدوي.

وفي انتخابات عام ١٩٧٦ لانتخاب أعضاء مجلس الشعب، فاز تنظيم الوسط بنسبة ٨١,٨ بالمئة من مقاعد المجلس. وتلا ذلك صدور قرار من رئيس الجمهورية بتحويل المنابر إلى أحزاب سياسية، ثم صدور قانون تنظيم عمل الأحزاب عام ١٩٧٧[٢٥].

وفي عام ١٩٧٨ تأسس حزب العمل الاشتراكي بدعم من رئيس الجمهورية، وسُمح بعودة حزب الوفد، ولكن قيادة الحزب قررت تجميد نشاطه بعد أربعة أشهر احتجاجاً على فرض القيود على الأحزاب السياسية.

ثم توالى ظهور بقية الأحزاب بموجب أحكام قضائية صدرت لصالحها ضد رفض لجنة الأحزاب التصريح لها بالتأسيس.

ويذكر محمد شومان أنه على الرغم من تنوع وتعدد الأحزاب المصرية (١٧ حزباً في عام ٢٠٠٣)، إلا أن النظام الحزبي يدخل ضمن ما يعرف في الأدبيات السياسية باسم «نظام الحزب المهيمن أو المسيطر» والذي على رغم تنوع أو تعدد أحزابه، فإن هناك حزباً واحداً قوياً يسيطر على الحكم لفترة طويلة.

وفي الحالة المصرية، يسيطر الحزب الوطني الديمقراطي على الحكم منذ تأسسه، كما «أنه مندمج في سلطة الدولة التنفيذية وغير قادر على التخلص من روح التنظيم الواحد التي سبق أن سيطرت على الحياة السياسية المصرية منذ عام ١٩٥٢ حتى منتصف السبعينيات»[٢٦].

---

(٢٥) محمد شومان، «أزمة المشاركة من خلال الأحزاب المصرية،» في: **حقيقة التعددية السياسية في مصر: دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية**، تحرير وإعداد مصطفى كامل السيد (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦)، ص ٣٧١.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٣٧٢.

والمعروف أن الرئيس حسني مبارك يجمع بين منصبيه كرئيس للجمهورية ورئاسة الحزب الوطني، وهو ما يعزز التداخل بين الدولة والحزب، فيستمد الحزب نفوذه وتأثيره من كون رئيس الجمهورية الذي يمنحه الدستور سلطات واسعة هو في الوقت نفسه رئيس الحزب. ومن هنا، يذكر شومان أن وظائف الحزب الوطني تقتصر على «التفصيل الفني لخطط الدولة، والتعضيد البرلماني للحكومة والحشد الحكومي في الأزمات والانتخابات»[٢٧].

والمعروف أن الحزب الوطني يواجه الإشكالية نفسها التي واجهتها كل التنظيمات السياسية المصرية السابقة، وهي إشكالية التداخل بين الحزب والدولة، وأيهما يقود الآخر الحكومة أو الحزب[٢٨]؟

ومنذ بدايات تكوين الحزب الوطني الديمقراطي تشكلت قياداته من مجموعات من القيادات الإدارية والفنية التي لعبت دوراً مهماً في الحكومة أو القطاع العام بعد عام ١٩٥٢، وكانت من قيادات التنظيمات السياسية التي أنشئت على أثر قيام ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢ بدءاً من هيئة التحرير، مروراً بالاتحاد القومي، فالاتحاد الاشتراكي.

ويلاحظ أن التركيبة الاجتماعية للحزب غلب عليها تمثيل فئات الطبقة المتوسطة العليا مع تمثيل لا بأس به لعدد من رجال الأعمال.

أما بالنسبة إلى قضية الديمقراطية في برنامج الحزب، فقد أكد البرنامج على «ضوابط التجربة الديمقراطية» وأهمية التطور التدريجي نحو الديمقراطية. وقد أرجع برنامج الحزب الأخذ بهذا الأسلوب إلى الظروف التي تمر بها مصر آنذاك (احتلال إسرائيل لجزء من الأراضي المصرية، والأزمة الاقتصادية)، ومن ثم استلزمت التجربة الأخذ بالأسلوب المتدرج «حتى لا تؤدي الطفرة من خلال ما تحدثه من خلل في علاقات القوى الاجتماعية إلى الإضرار بالاستقرار»[٢٩].

كان لسمات عملية التحول إلى التعددية في مصر أثرها في تشكيلة «الممارسات» التي قام بها الحزب الوطني الديمقراطي. ولا شك في أنه في مقدمة هذه السمات أن

---

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٣٨٨.

(٢٨) علي الدين هلال، **تطور النظام السياسي في مصر ١٨٠٣-١٩٩٩** (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٢)، ص ٢٦٧.

(٢٩) عبد الهادي عبد الحكيم محمد الخطيب، «التحول من التنظيم السياسي الواحد إلى التعددية السياسية في مصر ١٩٧٤-١٩٧٧،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٨)، ص ٢٢٩.

عملية التحول إلى التعددية قادتها النخبة نفسها التي مارست من قبل الحكم السلطوي. ومن ناحية أخرى، فإن سمة التدرج أو نظام الخطوات المحدودة المتتالية التي أخذتها عملية التحول إلى التعددية (تصفية التنظيم السياسي الواحد، دولة المؤسسات، إغلاق المعتقلات وتصفية الحراسات، ورقة أكتوبر، لجنة مستقبل العمل السياسي، إقامة المنابر، والتعددية الحزبية)؛ هذا الأسلوب المتدرج قصد به على وجه التحديد أن تكون التجربة «تحت السيطرة» وفي الحدود والمدى اللذين تسمح بهما «النخبة».

ويذكر عبد الحكيم أن لطريقة ميلاد التعددية السياسية أثرها في مسار السنوات اللاحقة، فالتجربة الحزبية لم تعبّر أبداً عن تعددية حقيقية بسبب «الولادة القيصرية» للأحزاب السياسية، وسيطرة حزب الحكومة على الحكم، واحتفاظه بالأغلبية المطلقة، وعدم الفصل بين الحزب الحاكم والدولة، وعدم الفصل بين رئاسة الحزب ورئاسة الدولة[٣٠].

وتذكر دراسة حديثة نسبياً أن الحزب الحاكم في مصر يقع في «مركز النظام الحزبي»، وهو ليس عرضة لأي تبديل أو تغيير، لأنه يمثل العمود الفقري لأية أغلبية ممكنة، و«مصيره على الأقل نظرياً أن يحكم إلى ما لا نهاية ما بقيت الظروف على ما هي عليه»[٣١].

وتستنتج هذه الدراسة، من ثم، أن الأحزاب التي تقع على جانبي المركز مستبعدة من عملية تداول الأغلبية «ولا أمل لها في ظل هذه الظروف في الفوز بها».

ففي انتخابات عام ١٩٧٩ كانت أغلبية الحزب الوطني الديمقراطي ٧٨,٤٠ بالمئة.

وفي انتخابات عام ١٩٨٤ كانت الأغلبية الحزب الوطني الديمقراطي ٨٧,٣٠ بالمئة.

وفي انتخابات عام ١٩٨٧ كانت الأغلبية ٧٧,٦٠ بالمئة.

وفي انتخابات عام ١٩٩٠ كانت الأغلبية ٨٠,٠٠ بالمئة.

وفي انتخابات عام ١٩٩٥ كانت الأغلبية ٩٥,٥ بالمئة.

وفي انتخابات عام ٢٠٠٠ كانت الأغلبية ٨٥,٨ بالمئة.

---

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٢٥٢.

(٣١) صلاح سالم زرنوقة، **المنافسة الحزبية في مصر ١٩٧٦-١٩٩٠** (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ١٩٩٤)، ص ٧٢-٧٣.

ففكرة المركز في النظام الحزبي في مصر ترادف الأغلبية، ولكن خطاب الحزب الوطني الديمقراطي موجّه إلى الطبقتين الوسطى والعليا.

والمعروف أن الحزب الوطني يحصل على أكبر قدر من التمويل بالمقارنة مع أحزاب المعارضة، وهو يتمتع بسيطرة كاملة على كل وسائل الاتصال الجماهيري، وكل عوائد السلطة أساساً قاصرة على الحزب الوطني[٣٢].

وفي المجمل العام، من الشائع اعتبار الحزب الوطني ممثلاً لتيار الوسط في الشارع المصري سياسياً، ومن هنا فإن الحزب يجمع العديد من التوجهات السياسية.

ولأن الحزب الوطني الديمقراطي هو الحزب الحاكم، فإن توجهاته لا تنفصل عن السياسات الحكومية.

وفي المرحلة الراهنة، فإن التوجهات الرئيسية للحزب تتركز في تنشيط دور القطاع الخاص ومشروعات رجال الأعمال، وقضية التنمية، ومؤخراً «اتخاذ خطوات محدودة في مجال الإصلاح السياسي».

٢ ـ النظام الأساسي للحزب الوطني الديمقراطي

تبدأ وثائق الحزب الوطني الديمقراطي عادة بالحديث عن المبادئ الأساسية للحزب، ويأتي ذلك بعد مقدمة يتم خلالها تناول «تجارب سياسية متعددة جسدت الكفاح الطويل الذي خاضه الشعب المصري» في ثورة عام ١٩١٩، وثورة تموز/ يوليو عام ١٩٥٢، والحديث عن انتصار تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وتحرير سيناء بالكامل عام ١٩٨٢، واستعادة طابا عام ١٩٨٩.

بعد ذلك، يتم الحديث مباشرة عن مرحلة تولي الرئيس حسني مبارك «زعامة الحزب» في عام ١٩٨١ واعتبارها «نقطة تحول في تطوره» ودعم مؤسساته، «وقدرته على التواصل مع الجماهير».

أما عن التحديات التي تواجه مصر حالياً، فهي من وجهة نظر الحزب الوطني الديمقراطي:

تغيّر طبيعة النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط القطبية الثنائية، وانتشار ثورة المعلومات والاتصالات، وسبل نشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وسعي الدول لبناء اقتصادات جديدة تقوم على التكتلات الاقتصادية والثروة المعرفية.

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٠٤.

ومن ثم، فإن هذه التحديات تتطلب «الاستجابة لها بفكر جديد يقوم على تجاوز التقسيمات الأيديولوجية التقليدية والقوالب الجامدة»[٣٣].

وبالنسبة إلى قيم الحزب الوطني الديمقراطي، فقد جاءت تحت عنوان «قيم التقدم» وتضمنت عناوين فرعية هي: «حزب لكل المصريين»، «مركزية الهوية الوطنية المصرية»، «مبدأ المواطنة»، «الأديان والنهضة»، «الوسطية الإيجابية»، «حقوق المواطن»، «الديمقراطية»، «المجتمع الأهلي»، «الدولة والمجتمع»، «مجتمع الفرص المتكافئة»، «الأسرة والتنمية»، «دور المرأة»، و«الشباب والمستقبل».

وبما أن هذه الدراسة تركز بصفة أساسية على المسألة الديمقراطية، فإننا سنعمد مباشرة إلى تناول الجوانب التي تتعلق بها مباشرة أو ترتبط بها بطريقة غير مباشرة.

وفي وثيقة «الإطار الفكري للحزب الوطني الديمقراطي» جاء تحت عنوان: «الموقف الفكري للحزب تجاه القضايا الأساسية»، «قضية الديمقراطية»، تعريف للديمقراطية «كما تعارف عليها فقهاء القانون الدستوري» بأنها «حكم الشعب وبالشعب لصالح الشعب»، وذلك مع الإشارة إلى أنه إذا كان هناك اتفاق على العناصر المكونة لجوهر الديمقراطية، «فإن ذلك لا يمنع من احتمال وجود اختلاف في وجهات النظر حول بعض القضايا التي يثيرها التطبيق العملي لهذه العناصر . . .».

أما بالنسبة إلى موقف الحزب تجاه بعض القضايا التي يثيرها التطبيق العملي، فإن أول نقطة في هذا الموضوع جاء عرضها كالتالي: «من المتفق عليه في الفكر الديمقراطي أن ممارسة حق تكوين الأحزاب منوط باتفاق مذاهبها وبرامجها مع الأحكام الأساسية الواردة في الدستور. ومن ثم لا يجوز لحزب في مصر أن يضمن أهدافه وبرامجه ما يتناقض مع الأحكام الأساسية في الدستور». أما بالنسبة إلى الأحكام الأساسية، فقد جاء تفصيلها حول: القيم الدينية، النظام الجمهوري، الالتزام بالنظام البرلماني الرئاسي، دور القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام والقطاع التعاوني، فكرة الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي.

وهنا يمكن طرح ملاحظتين:

ـ إن الحزب وهو يتناول موقفه الفكري تجاه القضايا الأساسية، يتحدث باسم

---

(٣٣) انظر: **الإطار الفكري للحزب الوطني الديمقراطي** (القاهرة: دار مايو للنشر، [د.ت.])، ص ١، و«وثيقة المبادئ الأساسية والنظام الأساسي للحزب الوطني الديمقراطي». ولكن تضمنت الوثيقة عبارة تقول: «تمت الموافقة على هذا النظام في المؤتمر العام الثامن للحزب الذي عقد في الفترة من ١٥ إلى ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢.

الدولة لحماية «الأحكام الأساسية الواردة في الدستور».

ـ إن الحزب يوجِّه خطابه للأحزاب الأخرى في مسألة اتباع الأحكام الواردة في الدستور «لا يجوز لحزب في مصر أن يضمن أهدافه وبرامجه ما يتناقض مع الأحكام الأساسية في الدستور».

من ناحية أخرى، وانطلاقاً من أن الحزب الوطني يصف نفسه بأنه «حزب لكل المصريين»، فإنه اهتم بتوضيح رؤيته لتأكيد اتفاق توجهاته مع توجهات الأغلبية، وجاء ذلك تحت عنوان «الوسطية الإيجابية» التي تقوم على «قيم المبادأة والمشاركة ـ السعي إلى التغيير ورفض التطرف ـ تبنِّي مواقف تتسم بالاعتدال في العمل وتحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وذلك في إطار الحفاظ على التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع»[٣٤].

وبالطبع، فإن توضيح الحزب لسياق القيم التي تناولها النظام الأساسي تناولت: الحفاظ على حقوق المواطن وضمان احترامها، «الحق في الحياة الآمنة والحرية والمساواة أمام القانون، والحق في الملكية، والعمل والتعليم والرعاية الصحية، واحترام الحياة الخاصة، والمشاركة السياسية وحرية الفكر والتعبير»... ويؤكد الحزب على أهمية «مواصلة مسيرة الديمقراطية واحترام الدستور وسيادة القانون وحرية الصحافة والإعلام والحقوق السياسية للعمال والفلاحين...».

أما في ما يتعلق بالبناء التنظيمي للحزب، فقد جاء في النظام الأساسي، وفي الفصل الأول: الهيكل العام للحزب وأسس تنظيمه، المادة رقم (٥) المستويات التنظيمية، «يتكون البناء التنظيمي للحزب من القاعدة إلى القمة من المستويات التالية:

ـ مستوى الوحدة الحزبية.

ـ مستوى القسم أو المركز.

ـ مستوى المحافظة.

ـ المستوى المركزي، ويشمل الأمانة العامة والمكتب السياسي».

وفي المادة رقم (٨) يتم تناول «سلطة المستوى التنظيمى الأعلى»، «لكل مستوى تنظيمي سلطة الإشراف على المستوى الأدنى ومتابعة نمو عضويته، وعليه تصعيد

(٣٤) انظر: «وثيقة المبادئ الأساسية والنظام الأساسي للحزب الوطني الديمقراطي،» ص ٧-٨.

مقترحات وآراء المستوى الأدنى ونقل تكليفات المستويات الأعلى إليه».

و«للمستوى الأعلى تنظيمياً أن يطلب من المستوى الأدنى إعادة النظر في أي قرار أو توصية سبق له اتخاذها متى رأى أنها مخالفة للنظام الأساسى للحزب أو لمبادئه أو برامجه أو أنها ضارة بالحزب على أي نحو آخر...».

أما عن مؤتمرات الحزب، فقد تناولها النظام الأساسي في المادة رقم (١٠) محدداً انعقاد «المؤتمر العام للحزب كل خمس سنوات بقرار من رئيس الحزب». أما المؤتمر السنوي، فينعقد بقرار منه كل عام باستثناء سنة انعقاد المؤتمر العام، على أن يكون انعقاد أي منهما في شهرأيلول/ سبتمبر[٣٥].

وتتناول المادة رقم (١١) انتخابات الحزب، والتي تتم كل خمس سنوات ميلادية، ولرئيس الحزب أن يدعو إلى عقد انتخابات جديدة لمستوى تنظيمي أو أكثر في أي وقت آخر متى دعت الظروف إلى ذلك...». ويراعى في انتخابات لجان الوحدات الحزبية ألا تقل نسبة العمال والفلاحين فيها عن ٥٠ بالمئة، كما يراعى في كافة انتخابات المستويات التنظيمية تمثيل المرأة والشباب بشكل فعال».

أما المكتب السياسي، فتتناوله المادة رقم (٣٤)، حيث يُشكل من رئيس الحزب وعضوية كل من:

- نواب رئيس الحزب.
- رئيس مجلس الوزراء متى كان عضواً في الحزب.
- رئيسيْ مجلس الشعب والشورى متى كانا من أعضاء الحزب.
- الأمين العام للحزب.
- ثمانية أعضاء آخرين يختارهم المؤتمر العام بناء على ترشيح رئيس الحزب.

ويجتمع المكتب السياسي بدعوة من رئيس الحزب وبرئاسته مرة على الأقل كل ستة أشهر[٣٦].

أما شروط العضوية في الحزب، فتحددها المادة رقم (٥٨) وهي:

- أن يكون مصرياً.

---

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٢-٢٣.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٤٢-٤٣.

ـ أن يكون مؤمناً بمبادئ الحزب.

ـ ألا يكون عضواً في حزب آخر.

ـ أن يكون قد بلغ ثمانية عشر عاماً عند تقديم طلب العضوية.

ـ أن يكون متمتعاً بحقوقه السياسية، ولم تصدر ضده أحكام مخلة بالشرف أو الاعتبار، أو تتخذ ضده تدابير من محكمة القيم ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

ـ أن يكون مقيداً في الجداول الانتخابية.

أما عن نوع العضوية، فهي إما عضوية عاملة أو تنظيمية. وفي المادة رقم (٦٠) تبين العضوية العاملة لمن توفرت فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة رقم (٥٨) من هذا النظام، والعضوية التنظيمية لأعضاء أي من المستويات التنظيمية للحزب.

وتضيف «تبين أساليب العمل حقوق وواجبات الأعضاء، على ألا يتمتع العضو بحقوقه الحزبية إلا بعد مرور ستة أشهر على قبول عضويته ما لم تقرر الأمانة العامة غير ذلك»[٣٧].

ويتناول الفصل الثاني من النظام الأساسي للحزب الوطني موضوع المساءلة الحزبية. وتتناول المادة رقم (٦٣) إسقاط العضوية، حيث للأمانة العامة بناء على اقتراح من هيئة مكتب القسم أو المركز أو المحافظة، وبعد العرض على هيئة مكتبها، أن تسقط عضوية أي من أعضاء الحزب في الأحوال التالية:

ـ إذا فقد العضو شرطاً من شروط العضوية.

ـ إذا ساهم العضو في دعم مرشحين من خارج الحزب في الانتخابات العامة.

ـ إذا أتى العضو بأي عمل أو سلوك يضر بالحزب.

وتسقط العضوية بقرار من هيئة مكتب القسم أو المركز إذا ما امتنع العضو عن سداد رسوم العضوية لعامين متتاليين[٣٨].

وتعالج المادة رقم (٦٤) تظلُّم عضو الحزب في حالة رفض طلب عضويته أو إسقاطها. وتحدد المادة رقم (٦٥) دور أمانة القيم والشؤون القانونية بدراسة تظلمات الأعضاء من قرارات إسقاط العضوية، والمحالة إليها من الأمانة العامة. ولها أن

---

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٦٠-٦١.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٦٣.

توصي باتخاذ أي من الإجراءات التالية:

ـ تنبيه العضو أو توجيه اللوم أو الإنذار إليه.

ـ الحرمان من عضوية مستوى تنظيمي أو أكثر لمدة لا تتجاوز السنة.

ـ تجميد العضوية لمدة لا تتجاوز سنة.

ـ إسقاط العضوية.

ويخطر صاحب الشأن بقرار الأمانة العامة فور صدوره، ويكون القرار نهائياً ونافذاً بمجرد إخطار العضوية[٣٩].

وبالنسبة إلى رئيس الحزب، فإن النظام الأساس يتناول مركزه واختصاصاته في المادتين رقميْ (٣١) و(٣٢). ففي المادة رقم (٣١) بعنوان «انتخاب رئيس الحزب» يحدد النظام أن يكون «اختيار» رئيس الحزب بالانتخاب الحر المباشر، وتشكل لجنة خاصة للإشراف على انتخاب رئيس الحزب بقرار من المكتب السياسي قبل موعد انعقاد المؤتمر العام بفترة لا تقل عن أسبوعين، وتتكون من خمسة أعضاء من غير المرشحين لرئاسة الحزب (كما جاءت في وثيقة النظام الأساسي للحزب) على النحو التالي:

ـ أكبر نواب رئيس الحزب سناً، رئيساً.

ـ أكبر أعضاء المكتب السياسي سناً من غير المرشحين للرئاسة.

ـ رئيس أمانة القيم والشؤون القانونية، أو أكبر أعضاء الأمانة سناً إذا كان رئيس الأمانة مرشحاً للرئاسة.

ـ عضوان سابقان في الهيئات القضائية من أعضاء الحزب، فإذا لم يكن للحزب نائب للرئيس، أو إذا كان نوابه جميعاً مرشحين للرئاسة، انعقدت رئاسة اللجنة لأكبر أعضاء المكتب السياسي سناً على أن يضاف إلى عضويتها التالي له في السن من أعضاء المكتب السياسي غير المرشحين للرئاسة.

ـ أما شروط المرشح لرئاسة الحزب، فهي:

ـ أن يكون مصرياً من أبوين مصريين.

ـ ألا يقل عمره عن أربعين سنة ميلادية.

---

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٦٤.

ـ أن تكون قد مضت على عضويته في الحزب خمس سنوات على الأقل، وألا يكون قد فقد أياً من شروط العضوية.

ـ أن يؤيد ترشيحه ـ كتابة ـ ما لا يقل عن ٢٠ بالمئة من أعضاء المؤتمر العام.

ويتم انتخاب رئيس الحزب في جلسة خاصة في بداية انعقاد المؤتمر العام، يرأسها رئيس لجنة الإشراف، والذي يقوم بالإعلان عن الحاصل على الأغلبية المطلقة من أصوات الحاضرين رئيساً للحزب[٤٠].

أما اختصاصات رئيس الحزب (المادة رقم ٣٢)، فهي:

ـ ترشيح الأمين العام للحزب.

ـ اختيار الأمناء العامين المساعدين، من بين أعضاء الأمانة العامة وتحديد اختصاصاتهم.

ـ إضافة أعضاء إلى الأمانة العامة وفقاً للمادة رقم (٣٦) من هذا النظام (مادة تشكيل الأمانة العامة).

ـ اختيار أعضاء هيئة مكتب الأمانة العامة من بين أعضاء الأمانة العامة للحزب.

ـ إعادة تشكيل المكتب السياسي والأمانة العامة على أن يعرض قراره في هذا الشأن على مؤتمر سنوي أو عام تالٍ.

ـ اختيار أمناء الأمانات المركزية من بين أعضاء الأمانة العامة.

ـ اختيار ممثلي الهيئة البرلمانية للحزب في مجلسيْ الشعب والشورى.

ـ اختيار رئيس وأعضاء أمانة القيم والشؤون القانونية.

ـ دعوة المؤتمر السنوي للحزب ومؤتمره العام إلى الانعقاد.

ـ ترشيح أعضاء المكتب السياسي الثمانية الذين يختارهم المؤتمر العام.

ـ دعوة المكتب السياسي إلى الانعقاد.

ـ اعتماد الهيكل التنظيمي وأساليب العمل التي تضعها الأمانة العامة[٤١].

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٣٩-٤١.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٤١-٤٢.

٣ ــ الممارسة الديمقراطية داخل الحزب الوطني الديمقراطي: مؤشرات واستنتاجات

أ ــ انتخابات الحزب الوطني الديمقراطي

خلال الفترة من ٢٤ حزيران/ يونيو حتى الأول من آب/ أغسطس ٢٠٠٢ أجريت «الانتخابات أو الاختيارات» في الحزب الوطني الديمقراطي. فأجريت أولاً انتخابات لجان الوحدات القاعدية للحزب، وبلغت تشكيلاته القاعدية ٦٧٢٢ وحدة قاعدية. ثم جاءت المرحلة الثانية بانعقاد المؤتمرات الانتخابية للأقسام والمراكز في الفترة من ١٦ تموز/ يوليو حتى ٢٢ تموز/ يوليو لانتخاب لجان الأقسام والمراكز التي تتكون من ٣٠ عضواً، منهم ممثل للمرأة وآخر للشباب. ثم جاءت المرحلة الثالثة، حيث تم انعقاد المؤتمرات الانتخابية للمحافظات من ٢٣ حتى ٢٦ تموز/ يوليو لانتخاب لجان الحزب الوطني على مستوى كل محافظة، وهى اللجنة التي تتكون من ٣٠ عضواً من بينهم ممثل للمرأة وآخر للشباب. وفي المرحلة الرابعة، كان انتخاب الأمانة العامة وتسمية المواقع الرئيسية، واختيار المكتب السياسي «أو تعيينه على وجه التحديد بقرار من رئيس الحزب طبقاً للتفويض الممنوح له»، وكما سبق ذكره في النظام الأساسي للحزب(٤٢).

وانتهت انتخابات الحزب الوطني بالإعلان عن تشكيلات القيادة العليا للحزب بانتهاء المؤتمر القومي الثامن في١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢.

جرت انتخابات الحزب الوطني هذه في ظل خطاب سياسي جديد يسعى للإقرار بأن الحكومة هي «حكومة الحزب» وليس «حزب الحكومة» في ما وصف بأنه محاولة لتصحيح العلاقة بين الحزب والحكومة. كذلك اعتبر أن إجراء الانتخابات في حد ذاتها، بصرف النظر عن شكلها أو طريقتها، هو علامة صحية بعد فترة طويلة لم تجر خلالها أية انتخابات (حوالى عشر سنوات) وباعتبار أن الانتخابات جاءت فرصة لإعادة الاعتبار للأوضاع التنظيمية للحزب وترتيب هيكله التنظيمي من القاعدة إلى القمة.

كذلك اعتبر أن فك الارتباط بين أعضاء البرلمان واحتكار مناصب أمناء الأقسام والمراكز والمحافظات هو إجراء يضمن الاتجاه نحو توسيع فرص المشاركة والقيادة، وتخفيف المركزية التي تتمثل في الجمع بين العديد من المناصب السياسية. وقد أثارت

---

(٤٢) جمال علي زهران، «انتخابات الحزب الوطني الديمقراطي: تجربة جديدة،» **الديمقراطية**، السنة ٢، العدد ٨ (خريف ٢٠٠٢)، ص ١٧٠-١٧١.

هذه الخطوة الأمل في أن يتم أيضاً فك الارتباط بين بعض المناصب التنفيذية والمناصب السياسية داخل الحزب حتى يمكن توفير فرصة التفرغ وإعادة الاعتبار للوظيفة الحزبية، وصولاً إلى بناء حزبي سليم[٤٣].

أما على صعيد الواقع الفعلي، وبالنظر إلى «عملية» الانتخابات نفسها، فإننا نكتشف أنها أجريت على «الأرضية» نفسها التي أجريت عليها الانتخابات التشريعية في عام ٢٠٠٠، حيث لعبت فيها العلاقات الشخصية والقرابية والعائلية الدور الأساسي، فلم تجر الانتخابات «القاعدية» باستثناءات بسيطة، وغلب عنصر «الاختيار» على عنصر «الانتخاب» وصولاً إلى مستوى القمة (المكتب السياسي والأمانة العامة)، وظهر ضعف النواحي التنظيمية في إجراء عملية الانتخابات، وغياب بيئة تنظيمية سليمة كشرط أساسي لإجراء انتخابات سليمة. وقد تعددت الظواهر السلبية في انتخابات الحزب الوطني، وثارت الشائعات حول وجود صراع بين التيارات الجديدة والحرس القديم في مستويات القمة، دون أن يكون لهذا الصراع جذوره أو امتداداته في القواعد الجماهيرية[٤٤]وفي حقيقة الأمر، فإن الحزب الوطني الديمقراطي لم يأخذ قضية الانتخابات الحزبية بجدية منذ تأسيسه وحتى عام ١٩٩١، عندما بدأت أول عملية انتخاب جزئي في صفوف الحزب. وكان الحزب قد استبعد الانتخابات بالمخالفة مع نظامه الأساسي، واتبع أسلوب التعيين، وظل رئيس الحزب يعيّن المكتب السياسي والأمانة العامة، وهو ما استمر حتى اليوم، ويعود ذلك إلى أن الحزب شهد اتجاهين مختلفين بشأن قضية الانتخابات: فقد رأى الاتجاه **الأول** ضرورة إجراء انتخابات حرة في قواعد الحزب، وإتاحة الفرصة للتقدم لهذه الانتخابات دون قيود. ورأى الاتجاه **الثاني** أفضلية الأخذ بأسلوب الاختيار «على أساس أن الانتخاب لا يقرر أفضل العناصر التي قد لا تقبل على ترشيح نفسها»[٤٥].

وفي ما يبدو، إن نخبة الحزب الأكثر نفوذاً كانت من أنصار الاتجاه الثاني الذي اعتقد في عدم وجود ضرورة لإجراء الانتخابات بدعوى أن مبدأ «الانتقاء» في الأحزاب السياسية هو مبدأ سليم، لأنها مؤسسات خاصة وليست من قبيل السلطات العامة.

والخلاصة أن الحزب الوطني الديمقراطي أخذ بأسلوب الانتخابات فقط قبيل انعقاد مؤتمره العام السادس والذي عقد في تموز/ يوليو ١٩٩٢.

---

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٧٢.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٧٢-١٧٣.

(٤٥) عبد المجيد، **الأحزاب المصرية من الداخل ١٩٠٧-١٩٩٢**، ص ١٠٧-١٠٨.

ب ـ البناء التنظيمي للحزب الوطني الديمقراطي

بعد إجراء انتخابات مجلس الشعب في عام ٢٠٠٠، تبنت قيادات الحزب الوطني الديمقراطي خطة عمل لتطوير الحزب «بحيث يستمر في كونه القوة السياسية الأهم والغالبة والأعظم تأثيراً، والتي تضمن الاستقرار المستقبلي لمصر، وذلك من خلال تنظيم متطور يمكنه من ترسيخ قواعده الشعبية على كل المستويات وزيادة فاعليته في الشارع السياسي»(٤٦).

وجاءت صيغة تطوير الحزب مستهدفة «التركيز على تطوير الهيكل التنظيمي للحزب والعمل على ضخ دماء جديدة في شرايين الحزب من خلال العناصر الشابة المتميزة وتصعيد الكفاءات للمناصب القيادية بشكل تدريجي».

وتمحورت رؤية التطوير من جانب نخبة الحزب حول:

(أ) اقتراح التعديلات اللازمة على الهيكل التنظيمي:

ـ تعريف المناصب.

ـ تحديد المسؤوليات.

ـ تقييم مؤشرات الأداء.

(ب) تحديد الموارد من أجل تحقيق الحزب لأهدافه.

ومن قبيل التساؤلات التي شملتها هذه المحاور:

ـ إلى أي مدى ينطبق واقع الممارسة الحزبية مع الهيكل التنظيمي؟

ـ ما هي نقاط القوة والضعف في الهيكل التنظيمي للحزب؟

ـ ما مدى فهم واستيعاب هذا الهيكل من جانب أصحاب المصلحة (الأعضاء ـ القيادات الحزبية ـ المجتمع)؟

ـ ما هو مدى استعداد الحزب لمواجهة المنافسة المتنامية من جانب الأحزاب والتيارات الأخرى؟

ـ كيف يختار الحزب قائمة مرشحيه؟

ـ ما هو دور كل فرد داخل شبكة الاتصال الداخلي في الحزب؟ وما هي سبل

---

(٤٦) انظر: «وثيقة المبادئ الأساسية والنظام الأساسي للحزب الوطني الديمقراطي».

تسهيل الاتصالات بين قواعد الحزب ومستوياته المختلفة؟

كذلك سعت نخبة الحزب القائمة على مهمة التطوير للتعرف على تجارب حزبية في دول أخرى مثل حزب العمال الجديد في بريطانيا (New Labour) والحزب المسيحي الديمقراطي في التشيلي، وحزب فورزا إيطاليا (Forza Italia) الإيطالي.

وفي إطار رسم خريطة نهائية مقترحة للحزب، فقد شملت هذه الخريطة:

- القيادة الحزبية.
- الأمانات واللجان النوعية.
- الأمانات في المحافظات.
- الخطوط التنظيمية والعلاقة مع الهيئة البرلمانية والحكومة والأجهزة التنفيذية.
- الخطوط التنظيمية مع ممثلي الحزب من التنفيذيين (الحكومة).
- التعديلات المقترحة على مصادر ووسائل تمويل الحزب.

وبالنظر إلى مجمل رؤية الحزب الوطني الديمقراطي لعملية التطوير، يلاحظ أنها تركزت بصفة أساسية على الناحية التنظيمية البحتة والتي تتناول هياكل الحزب في المستويات المختلفة، وسياسات وأساليب العمل الحزبي ولجان الحزب وأماناته.

وكان الدافع الأساسي وراء عملية التطوير، بالإضافة إلى النتائج السيئة التي لحقت بأداء الحزب خلال انتخابات عام ٢٠٠٠، التطلع إلى مواكبة التطورات والواقع الجديد في مصر وفي العالم، وكذلك إعداد الحزب لمواجهة المنافسة التي تتصاعد قوتها من جانب التيار الإسلامي من ناحية، والأحزاب المصرية الأخرى التي تسعى لتطوير هياكلها وأساليب عملها، وفي مقدمتها الوفد والتجمع من ناحية، والناصري من ناحية أخرى.

وعلى الرغم من تركيز رؤية تطوير الحزب الوطني الديمقراطي على النواحي التنظيمية البحتة، إلا أن ذلك لم يمنع أن تشمل هذه الرؤية بعض الجوانب الإيجابية جزئياً والتي قد يكون لها مردود ديمقراطي بدرجة ما. ومن ذلك على سبيل المثال:

(١) الاهتمام بتوفير المعلومات المناسبة عن القاعدة العضوية للحزب.

(٢) إثارة القضية المتعلقة بمدى مشاركة أعضاء الحزب في رسم سياساته وبرامجه.

(٣) اهتمام رؤية التطوير بمتابعة أداء القيادات الحزبية من جانب مستويات الحزب التي تلي هذه القيادات.

(٤) محاولة معالجة قضية الاتصالات الداخلية بين مستويات الحزب لتحقيق انسياب واستمرار الاتصال بين القاعدة والقمة.

(٥) طرح اقتراحات محددة لعقد لقاءات حزبية مع قاعدة الحزب للتعرف على مدى رضائها، ومدى تدفق المعلومات من قاعدة الحزب لقمته وبالعكس.

وكثمرة لهذه الرؤية التطويرية، فإنه خلال المؤتمر العام الثامن للحزب في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ طرح ما أُطلق عليه «النظام الأساسي الجديد» للحزب معبراً عن «التحديث» في بنائه التنظيمي. وكان أهم ما استحدثه النظام الأساسي ما يلي:

(١) إدراج الأمانة العامة في الخط التنظيمي للحزب في المستوى المركزي.

(٢) استحداث تشكيلات ومواقع حزبية جديدة تحقيقاً للأهداف الجديدة لإدارة العمل الحزبي، وأهمها:

ـ أمانة السياسات لإدارة أسلوب عمل جديد لصياغة السياسات العامة التي تبناها الحزب.

ـ أمانة الشؤون المالية والإدارية لدعم وتطوير الإدارة المالية للحزب.

ـ أمانة العضوية لتوثيق علاقة الحزب بأعضائه.

ـ أمانة التدريب والتثقيف السياسي لتطوير قدرات الأعضاء وإعداد قادة الحزب للمستقبل.

ـ أمانة المجالس الشعبية المحلية لإدارة العلاقات بكفاءة بين الحزب وقياداته الشعبية.

(٣) استمرار تفعيل العمل الحزبي.

(٤) استحداث فكرة انعقاد المؤتمرات السنوية لكل مستويات الحزب بدءاً من الوحدات الحزبية حتى المؤتمر السنوي للحزب.

(٥) التأكيد على المنهج الديمقراطي للحزب:

ـ تستمر انتخابات الحزب من القاعدة للقمة.

ـ يعاد تشكيل كل مستويات الحزب كل خمس سنوات.

ـ تشترك قواعد الحزب في الوحدات الحزبية والمراكز والأقسام والمحافظات في اختيار ممثلي الحزب لخوض الانتخابات العامة وانتخابات المجالس الشعبية من خلال المجمعات الانتخابية.

ـ يستمر إشراك قيادات الحزب المنتخبة في كل المستويات التنظيمية بحكم مواقعهم النيابية والشعبية.

ـ استحداث قاعدة التجديد السنوي لعدد من أعضاء لجنة الوحدة الحزبية من خلال انتخابات تجري في مؤتمرها، مما يؤدي إلى زيادة تفعيل نشاط قواعد الحزب.

ـ ينتخب المؤتمر العام أعضاء الأمانة العامة وفق الأحكام الجديدة كمشروع النظام الأساسي(٤٧).

وهكذا يلاحظ أن الاهتمام بمشروع تطوير الحزب الوطني الديمقراطي احتل مساحة مهمة في فكر القيادة السياسية، خاصة في السنوات الأخيرة، وبعد أن ظل الحزب يعاني ضعفاً شديداً في بنائه التنظيمي ولعدة سنوات بعد تأسيسه. فالحزب الذي ولد من أعلى معتمداً على الرصيد السياسي للرئيس الراحل أنور السادات، لم يستكمل بناءه التنظيمي، مما دفع أمين الحزب ليصرح في عام ١٩٨٤ بـ «أن التوازنات السياسية بين الأفراد قد تسبق أحياناً عمليات الإصلاح الجادة»(٤٨).

وكما يتضح من متابعة التطورات التي شهدها الحزب الوطني عبر سنوات الثمانينيات والتسعينيات في القرن الماضي، فإنه كانت هناك دوافع للاستغراق في الاهتمام ببنية الحزب الفوقية، أي مستوياته القيادية على حساب الاهتمام بتشكيل وإعادة تشكيل المستويات الوسطى والقاعدية.

وكما هو معروف، فإن الحزب منذ أن قام رئيسه الأول أنور السادات باختيار هيئته التأسيسة، والتي تشكلت من ١٤٤ عضواً، وتعيين الأمين العام والأمناء المساعدين، وعلى رغم أن الحزب الوطني عقد ثماني دورات لمؤتمره العام، فلم يحدث انتخاب للمكتب السياسي في أي منها، وكما يذكر وحيد عبد المجيد، فقد تم تفسير استمرار أسلوب التعيين بأن النظام الأساسي للحزب «تضمن حكماً انتقالياً يقضي بتشكيل مستوياته بالتعيين لحين إجراء الانتخابات»(٤٩).

---

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٣١-٣٣.

(٤٨) عبد المجيد، المصدر نفسه، ص ١٠٢-١٠٣.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٩٥، و زرنوقة، **المنافسة الحزبية في مصر ١٩٧٦-١٩٩٠**، ص ١١٣.

وإجمالاً، على المستوى الرأسي، فإن تعدد الوحدات التنظيمية للحزب تترجم بصورة مباشرة «الهياكل الرسمية للحكومة ووحدات الحكم المحلي». فهناك المكتب السياسي للحزب، والأمانة العامة، واللجان النوعية، والأمانات؛ أما على المستوى الأفقي، فإن الوحدات الفرعية للحزب تغطي على وجه التقريب كل أنحاء الجمهورية. وفي إطار تنشيط دور الحزب، يجري الاهتمام باجتماعات «النادي السياسي» للحزب والذي يحضره الرئيس مبارك كرئيسٍ للحزب.

ويصدر الحزب جريدة أسبوعية هي صحيفة **مايو**، وأخرى أسبوعية دينية باسم **اللواء الإسلامي**.

٤ ـ عضوية الحزب الوطني الديمقراطي وفاعلية نشاطاته

في حديث للرئيس مبارك، باعتباره رئيساً للحزب الوطني، أكد أنه يعرف تماماً ما يقال عن عدم وجود الحزب الوطني الديمقراطي في الشارع المصري[٥٠].

وفي نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ أكد الأمين العام للحزب الوطني صفوت الشريف أن نسبة التغيير في انتخابات الوحدات الحزبية بلغت ٤٥ بالمئة على مستوى ٦٧٠٠ وحدة، وتراوحت نسبة الحضور بين ٢٠٠ إلى ٦٠٠ في كل وحدة، مما ساعد على أن يكون لكل عضو دوره الفاعل» وأكد أمين عام الحزب «أن انعقاد المؤتمرات السنوية للقرية والشياخة في جميع القرى والشياخات على مستوى المدن والنجوع، أنهى العزلة مع الجماهير، وأكد التلاحم بشكل رئيسي، كما أنهى السؤال التقليدي: أين الحزب الوطني في الشارع؟»[٥١].

وهنا يلاحظ أن الانتخابات الحزبية السنوية التي أجريت في ٦٧٠٠ وحدة على مستوى الجمهورية في كل المحافظات، شهدت ظاهرة أساسية تمثلت في أن ٩٩ بالمئة من الوحدات حسمت نتائجها بالتزكية أو بالتسوية، وهو ما فسره مسؤولو الحزب على أنه «أمر يؤكد توحد فكر الجميع والثقة الكبيرة في الكوادر التي تمّ الدفع بها لتتولى المسؤولية»[٥٢].

بالنسبة إلى العضوية الكلية للحزب الوطني[٥٣] قدرتها بعض المصادر أنها تصل إلى مليونين ونصف مليون مواطن (عام ١٩٩٢). والمعروف أن الحزب الوطني يعبّر

---

(٥٠) انظر: **مايو** (٢٢ آذار/ مارس ١٩٨٣).
(٥١) انظر: **مايو** (٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣).
(٥٢) المصدر نفسه.
(٥٣) شومان، «أزمة المشاركة من خلال الأحزاب المصرية،» ص ٣٨٠.

عن شرائح تنتمي إلى الطبقة العليا، والطبقة العليا الجديدة (أي التي نمت خارج جهاز الدولة، كما يعبّر في نظر البعض عن غالبية الطبقة المتوسطة، وإن كان يحرص على إبداء الاهتمام والرعاية بالطبقة الكادحة. وتتولى المناصب العليا في الحزب أسماء كبيرة من رجال الأعمال وكبار الملاك ومن يشغلون مناصب سياسية كبيرة في الدولة(٥٤).

وفي السنوات الأخيرة سعت نخبة الحزب لاجتذاب عناصر جديدة وإفساح المجال لممثلي الشباب وممثلي المرأة للانضمام إليه، ولكن يبقى الاهتمام الرئيسي بالحرص على عضوية رجال الأعمال في الحزب. ووفقاً لما صرحت به النخبة المنتمية إلى قيادة الحزب الوطني، فإن هناك اتجاهات لإعادة تشكيل أمانات المحافظات ومكاتب الحزب فيها وإدخال عناصر جديدة بهدف تنشيط الحزب ودعم اتصاله بالجماهير(٥٥).

ويذكر في هذا الإطار أنه تم التوصل إلى أسلوب جديد لاختيار مرشحي الحزب في الانتخابات التكميلية لبعض دوائر مجلس الشعب، حيث تم تشكيل لجان تتلقى طلبات الراغبين في الترشيح في الانتخابات على قوائم الحزب على أي مستوى (المراكز، المدن، الأقسام، القرى)، وتقوم لجان الاختيار بالمفاضلة بين راغبي الترشيح لتقدم تقريرها إلى «المجمع الانتخابي» على مستوى المحافظة، والذي ينعقد برئاسة أمين الحزب، وعضوية أعضاء مجلسيْ الشعب والشورى، وأمناء هيئات المكاتب والمراكز والأقسام، وأمناء الوحدات القاعدية والأمناء المساعدين، وهيئات مكاتب المحافظات، ويشرف عليها أعضاء الأمانة العامة للحزب. ويجري الانتخاب داخل المجتمع الانتخابي إلى أن يتم الاستقرار على المستويات المحددة.

وعلى الرغم من أن نخبة الحزب تعتبر هذا الأسلوب من قبيل التطور الديمقراطي داخل الحزب الوطني الديمقراطي، إلا أنه من الواضح أن طريقة المجمع الانتخابي تتيح الفرصة لزيادة تحكم أعضاء مجلسيْ الشعب والشورى في اختيار بعض العناصر وإهمال عناصر أخرى. ولذلك، فإنه كان من الأفضل أن تكون الانتخابات

---

(٥٤) أمانى قنديل، **عملية التحول الديمقراطي في مصر ١٩٨١-١٩٩٣** (القاهرة: دار ابن خلدون؛ دار الأمين، ١٩٩٥)، ص ١٢٤.

(٥٥) في ١٨/ ٥/ ٢٠٠٣ أوضح أمين التدريب والتثقيف السياسي بالحزب الوطني أن أمانة السياسات بالحزب تبحث اقتراحاً بتعديل أحد البنود المهمة في «النظام الأساسى للحزب» بحيث يتم تخصيص ٥٠ بالمئة من الوحدات الحزبية الجديدة بحد أدنى ٢٠٠ عضو للشباب والمرأة وذلك لتأكيد وجود كل منهما في جميع تشكيلات الحزب على مستوى الجمهورية. وقد قيل إن الهدف من هذا التغيير هو إفراز قيادات جديدة وكوادر حزبية مؤمنة برسالتها في التغيير الشامل بمختلف القطاعات. انظر: **الأهرام**، ١٨/ ٥/ ٢٠٠٣.

مباشرة من أعضاء الحزب لتسمية المرشحين، وهو الأسلوب الأكثر ضمانة لتحقيق القدر المناسب من نزاهة الاختيار وديمقراطية الممارسة[٥٦].

أيضاً، في إطار الحديث عن عضوية الحزب، فإنه من المقولات التي تجد اتفاقاً بين الباحثين، أن القاعدة الاجتماعية لعضوية الأحزاب المصرية بوجه عام هي من الضيق بحيث تقتصر على دوائر المثقفين وبعض المتعلمين والطلاب، ويندر العثور على فلاحين أو عمال فقراء بين صفوف الأحزاب ومنها الحزب الوطني الديمقراطي[٥٧].

ويشير محمد شومان إلى أن أغلب الأحزاب تعاني أزمة وجود كوادر شبابية في قيادتها، حيث تسيطر عليها قيادات طاعنة في السن، وتنتمي إلى أجيال الأربعينيات أو الخمسينيات.

وبالنسبة إلى الحزب الوطني الديمقراطي ومدى فعاليته، فإنه على الرغم من أن عضويته المسجلة تصل إلى ٢,٥ مليون مواطن، إلا أن وجوده التنظيمي وأنشطته السياسية الحقيقية تبدو أقل بكثير مما يوحي به مسؤولو الحزب، فالنشاط التنظيمي للحزب لا يتناسب مع العضوية الهائلة.

فالحزب الوطني يقدم نموذجاً لعدم التناسب بين العضوية والإمكانات والمميزات الضخمة التي يتمتع بها الحزب، وبين ضآلة نشاطه الجماهيري الذي يبدو أوضح تأثيراً أثناء الانتخابات فقط (والاعتماد الأساسي على أجهزة الدولة والإعلام الرسمي في هذه الأثناء). وهنا يذكر أن ظروف الانتخابات قد تقترن بقرارات أو إجراءات حكومية لتجميل صورة الحزب الوطني (قرارات صورية لتعيين الخريجين ومواجهة مشكلة البطالة).

أما إذا وجهنا النظر إلى عنصر «الالتزام الحزبي»، فإننا سنجد أن الحزب الوطني، كغيره من الأحزاب المصرية، يواجه ما يطلق عليه «ظاهرة المستقلين». وفي انتخابات عام ١٩٩٠ وصلت نسبة المستقلين إلى ٧٤,٦ بالمئة، وفي انتخابات عام ٢٠٠٠ كانت نسبة المستقلين ٧٩,٥ بالمئة. ومن بين إجمالي المرشحين المستقلين في الانتخابات الأخيرة، وجد ١٧٨٥ مرشحاً أطلق عليهم اسم «المنشقون عن الحزب الوطني»، وكتب بعضهم على لافتاته الانتخابية «مستقل ـ وطني».

وفي تفسير هذه الظاهرة بوجه عام، فإن البعض يرجعها إلى أن الانتخابات لا

---

(٥٦) محمد سعد أبو عامود، «تطوير الأداء الحزبي في مصر.. الحزب الوطني نموذجاً،» **الديمقراطية**، السنة ٢، العدد ٦ (٢٠٠٢)، ص ١٧٩-١٨٠.

(٥٧) شومان، «أزمة المشاركة من خلال الأحزاب المصرية،» ص ٣٨٢.

يتم إجراؤها على أساس حزبي أو سياسي، ولكنها ما تزال تجري تحت تأثير المؤثرات التقليدية، مثل الانتماءات العائلية والقبلية، وعلاقات القرابة في القرية أو المدينة.

وبالنسبة إلى الحزب الوطني على وجه التحديد، فإنه يمكن إرجاع ضخامة حجم المستقلين عنه إلى ظاهرة فشل الحزب في بذل مجهودات حقيقية في اختيار المرشحين الذين يمثلونه في الانتخابات، وغياب الأسلوب الديمقراطي في تصعيد القيادات الحزبية.

وترى إحدى الدراسات أن ثمة حقيقة واضحة في ذاك العدد الكبير من المرشحين المستقلين، حيث رشحوا أنفسهم مستقلين «تمرداً» أو «انشقاقاً» على الحزب بسبب عدم ترشيحه لهم، فكان أن تحالفوا في بعض الأحيان ضد مرشح الحزب في الانتخابات. وتطرح هذه الدراسة سؤالاً محدداً هو: هل المستقلون ينتمون حقاً إلى الحزب الوطني[٥٨]؟ والمعروف أنه بعد ظهور نتائج الانتخابات، فإن عدداً كبيراً من المستقلين يسارع بالانضمام إلى الحزب الوطني. وفي انتخابات عام ١٩٩٠ نجح ١٧٧ من المستقلين، انضم منهم ١٣٠ إلى الحزب الوطني، وفي انتخابات عام ١٩٩٥ نجح ١١٢ مرشحاً مستقلاً، انضم معظمهم إلى الحزب الوطني، (١٠٠ مرشح)، وفي انتخابات عام٢٠٠٠ نجح ٢٤٤ من المستقلين، انضم منهم ٢٠٧ إلى الحزب الوطني. وفي هذه الانتخابات فقد كانت المرة الأولى منذ عام ١٩٧٦ والتي لا يحصل فيها الحزب الوطني الحاكم على الأغلبية بواسطة المرشحين على قائمته الرسمية فقط.

وقد أثارت ظاهرة انضمام المستقلين إلى الحزب الوطني بعد ظهور نتائج الانتخابات تساؤلات حول ما إذا كان موقف المستقل المنضم إلى الحزب الوطني يمثل خيانة للناخب الذي اختاره «مستقلاً».

ولكن في مقابل ذلك، فإن البعض يرى أن انتقاد انضمام المستقلين إلى الحزب الوطني ينطوي على رغبة في تقييد حرية «السياسي» للانضمام إلى الحزب الذي يريد، وهذا التقييد من شأنه أن يؤدي في حقيقة الأمر إلى جعل السياسيين خاضعين لـ «قادة الأحزاب» وينتقص من حقهم في الاعتراض على أوضاع حزبية داخلية يرونها سلبية، أو يقيد حريتهم في رفض هذه الأوضاع والانتقال إلى حزب آخر أو تفضيل استمرار موقفهم كمستقلين[٥٩] وبالطبع، فإنه في ظل حالة «التقييد» هذه،

---

(٥٨) يسرى أحمد إبراهيم، «المستقلون والأحزاب،» **قضايا برلمانية**، العدد ٤٥ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠)، ص ١٢.

(٥٩) وحيد عبد المجيد، «المستقلون: أهم ظواهر انتخابات ٢٠٠٠،» **الديمقراطية**، العدد ١ (شتاء ٢٠٠١)، ص ١٠٠-١٠١.

من المتوقع أن تزيد حدة «التسلطية» داخل الحزب.

واستمراراً في تأييد هذا التوجه الذي لا يرى بأساً في انضمام المستقلين إلى الحزب الوطني، يقال إن من يدخل حزباً بإرادته يحق له أن يخرج منه بإرادته، وإن ذلك لا يعني بحال من الأحوال الإطاحة بمبدأ «الالتزام الحزبي».

ومع ذلك، من الناحية النظرية البحتة بالنسبة إلى النظم الداخلية للأحزاب، فإن حالة خروج العضو على قرارات الترشيح تدخل في عداد «انتهاك اللوائح الداخلية للحزب»، هذا الانتهاك الذي يعد في حد ذاته دليلاً على ضعف الاستمرارية التنظيمية للحزب، حيث تتراوح حالات الانتهاك بين الخروج عن الخط السياسي للحزب، والخروج عن قراراته.

وعلى كل، فإنه إذا ما نحينا جانباً كل هذه التفصيلات وما تثيره من نقاش وجدلٍ بين مؤيدين ومعارضين، فإنه يمكن طرح ملاحظات عامة هي من قبيل الإطار العام لإشكاليات العضوية والترشيح ومعايير الاختيار داخل الحزب الوطني الديمقراطي. وهذه الملاحظات تتمحور حول الجوانب التالية:

أ ـ استمرار غياب المشاركة القاعدية والوسطية في عملية تحديد المرشحين مع عدم وجود معايير موضوعية يمكن الاستناد إليها. وفي كثير من الانتخابات التي أجريت كانت قيادة الحزب الوطني المصري تفرض اختيار المرشحين بشكل مركزي وتتولاه القيادة بنفسها. أما أسس الاختيار، فقد كانت تتسم بالعمومية الشديدة، مثل اشتراط الطهارة والنقاء والالتزام بأهداف الحزب، والقدرة على العطاء والحركة وسط الجماهير.

ب ـ انعكاساً لطبيعة البناء التنظيمي للحزب، فإن رئيس الحزب، كما في باقي الأحزاب المصرية، يتمتع بدور رئيس يوفر له السيطرة على عملية صنع القرار.

ج ـ بالنسبة إلى مدى الفاعلية والمشاركة، فإنه على الرغم من أن الحزب الوطني قد عقد ثماني دورات لمؤتمره العام، وهو بالفعل من أكثر الأحزاب المصرية اهتماماً بانتظام عقد المؤتمر العام، فإن مناقشات المؤتمر غالباً ما تكون حول سياسات الحكومة[٦٠]، ومشروعاتها، وهو ما يجعلها تدور حول موضوعات فنية يقوم بها المتخصصون مع استبعاد غير المتخصصين وهم في العادة من المستويات القاعدية. كما

(٦٠) عبد المجيد، **الأحزاب المصرية من الداخل ١٩٠٧-١٩٩٢**، ص ١٤٠-١٤٨. ومما يذكر أن الحزب الوطني كان قد أقر في المؤتمر العام الرابع في عام ١٩٨٦ تعديل النظام الأساسي للحزب، وقرر أن يصبح انعقاد المؤتمر العام كل ثلاث سنوات بدلاً من كل عام.

أن وجود المسؤولين، مثل رئيس الحكومة والوزراء، يحول المناسبة إلى احتفالية للاستماع إلى الخطب والبيانات، والتي تأتي عادة للإشادة بحكومة الحزب الوطني الديمقراطي. وفي الأغلب الأعم فإن انتظام دورات انعقاد المؤتمر العام للحزب الوطني الديمقراطي لم تؤد في حقيقة الأمر إلى تفاعل جاد وحقيقي بين نخبة الحزب وقاعدته، أو إجراء مناقشات حقيقية حول مشاكل الحزب وسبل تطويره.

والمعروف أنه في المؤتمر العام السابع الذي عقده الحزب الوطني الديمقراطي من ٢٠-٢٣ تموز/ يوليو ١٩٩٨، كان شعار المؤتمر «التنمية والقرن القادم»، وانقسم المؤتمر إلى خمس عشرة لجنة في مختلف جوانب السياسات الداخلية والخارجية، وعبّر بيانه الختامي عن «تأييد السياسات العامة التي تتبعها الحكومة، وتم إعادة انتخاب الرئيس مبارك رئيساً للحزب»[٦١].

وفي المؤتمر العام الثامن الذي عقده الحزب الوطني من ١٥-١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، كان شعار المؤتمر «الحزب الوطني ـ فكر جديد»، وناقش المؤتمر أوراق عمل تتعلق بالصحة والتعليم والسكان والشباب والمرأة والتوجه الاقتصادي في المرحلة القادمة، وعلاقة مصر بالعالم الخارجي[٦٢].

د ـ من المعروف أن الحزب الوطني يسعى لتوسيع عضويته، ويطلق البعض على ذلك تعبير «محاولة الحزب الإمساك بكل فرد» (Catch All Party)، ويعتمد الحزب في مزاولة هذا المسلك على «غياب المنهج الفكري المحدد». ومن هنا يقال إن الرغبة في التمثيل السياسي هي المحرك الأول والحقيقي للحزب الوطني الديمقراطي[٦٣].

هـ ـ بما أن الحزب الوطني هو حزب الدولة، فإن الكثيرين ينظرون إليه باعتباره الطريق إلى ضمان الوجاهة الاجتماعية وامتلاك النفوذ ومصدراً للحصول على المكاسب المادية والأدبية. ولذلك يبدو أن الهدف الأساسي للتمثيل السياسي هو الوصول إلى النخبة الاستراتيجية للدولة والارتباط بها، دون امتلاك التكوين السياسي المناسب. ومن هذا المنطلق، فقد أدى التكالب على عضوية الحزب إلى انضمام العديد من العناصر غير المناسبة والتي لا تتوافر لها النزاهة الأخلاقية، ونجح بعضهم باستخدام الحصانة البرلمانية للتغطية على جرائم وصلت إلى حد تجارة المخدرات، هذا

---

(٦١) هلال، **تطور النظام السياسي في مصر ١٨٠٣-١٩٩٩**، ص ٢٦٨.

(٦٢) انظر: «وثيقة المبادئ الأساسية والنظام الأساسي للحزب الوطني الديمقراطي،» ص ٢٧.

(٦٣) جهاد عودة، «الحزب الوطني والديمقراطية.. مدخل للتفكير،» **الديمقراطية**، السنة ١، العدد ٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١)، ص ١٣٢.

بالإضافة إلى العديد من الممارسات المنحرفة التي ارتكبها البعض[٦٤].

هذا ومما يجدر ذكره في هذا السياق أن الحزب الوطني كغيره من الأحزاب المصرية، يشترط شروطاً معينة في طالب عضويته، ومن هذه الشروط، أن يكون طالب العضوية مصرياً، وأن يكون بالغاً من العمر ١٨ سنة، وأن يكون متمتعاً بحقوقه السياسية، وأن يكون مؤمناً بمبادئ وبرنامج الحزب، كما يشترط الحزب الوطني أن يكون طالب العضوية متمسكاً بالقيم الدينية، وأن يكون مواطناً صالحاً. وبالطبع فإن شروط «المواطن الصالح» ليست مما يمكن إدراكه في كل الأحوال.

٥ ـ ملامح تكوين الحزب الوطني الديمقراطي

ليس من السهل القول بأن الحزب الوطني الديمقراطي له أيديولوجية أو فكر سياسي محدد يجري على أساسه انضمام الأعضاء إلى عضويته والانتظام في نشاطاته وخطه الفكري.

فالحزب يضم العلمانيين المنفتحين نسبياً على الفكر الليبرالي، كما يضم عناصر دينية محافظة.

كذلك يضم الحزب من تعاطفوا مع التجربة السياسية الناصرية، ومن أيدوا توجهات الرئيس السابق أنور السادات تأييداً كاسحاً. ويذكر باحث مصري أيضاً أن «هناك التكتل الأكبر من أعضاء الحزب ممن ليست لهم رؤية سياسية محددة» وهم في الغالب «خليط نادر من المتناقضات السياسية والفكرية . . .».

وبالطبع، فإن هذه «الحالة» كان من الضروري أن تنعكس على مدى قدرة الحزب على فرز كوادره، واختيار مرشحيه في الانتخابات، كما انعكست على البناء المؤسسي للحزب ومدى قدرته على تنشئة وتربية الكوادر الحزبية[٦٥].

والسؤال الآن هو:

هل يستوعب البنيان الحزبي للحزب الوطني، وهو حزب الأغلبية، العديد من الفئات الاجتماعية (خاصة المرأة ـ الشباب ـ الأقباط)، فضلاً عن القوى السياسية المحجوبة عن الشرعية؟

---

(٦٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٨** (القاهرة: المركز، ١٩٩٩)، ص ٣٠١؛ إبراهيم، «المستقلون والأحزاب،» ص ١٢، و**روز اليوسف** (٢٦ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣)، ص ٢٨-٢٩.

(٦٥) عمرو الشوبكي، «الانتخابات وضعف المؤسسة الحزبية،» **الديمقراطية**، السنة ١، العدد ١ (شتاء ٢٠٠١)، ص ١١٠.

لقد تعرض الحزب الوطني لانتقادات كثيرة خلال انتخابات عام ١٩٩٥ بسبب ترشيحاته المحدودة للمرأة والأقباط، حيث لم يقم الحزب الوطني بترشيح أي قبطي، كما لم يرشح سوى سبع سيدات من بينهن وزيرة في الحكومة.

ومع ذلك، ففي انتخابات عام ٢٠٠٠، رشح الحزب الوطني ثلاثة أقباط فقط، كما رشح إحدى عشرة سيدة[٦٦].

أما إذا وجهنا النظر إلى نوعية ترشيحات الحزب الوطني في الانتخابات (انتخابات ٢٠٠٠ على سبيل المثال) نجدها ضمت:

٣٥ استاذاً جامعياً، و٤٥ محامياً، و٣٠ مهندساً، و٧ من رجال الأعمال، و٣ من الأقباط، و٥ من رجال الإعلام، و٣٥ قيادة نقابية عمالية، و٩٠ قيادة نقابية تعاونية، و٣٥ قيادة عمالية في الحكومة أو القطاع العام، و١١ سيدة منهن نائبات سابقات، و٧ مرشحات جديدات.

وبالنسبة إلى رجال الأعمال على وجه التحديد، فإن قائمة ترشيحات الحزب الوطني، ضمت العديد منهم خلال انتخابات عام٢٠٠٠ على وجه خاص، وذلك في محاولة من الحزب لضخ دماء جديدة في كوادره، وتنشيط العمل الاقتصادي لتجاوز حالة الركود الاقتصادي في مصر.

٦ ــ معدل التغيير في قيادات الحزب الوطني الديمقراطي

لم يواجه الحزب الوطني مشكلة بالنسبة إلى تولي منصب رئيس الحزب، فبعد اغتيال رئيسه الأول محمد أنور السادات، تولى الرئيس مبارك رئاسة الحزب، حيث استمر الطابع الخاص للحزب والمتمثل في ارتباط رئاسته برئاسة الدولة.

بالنسبة إلى المكتب السياسي للحزب، فإن المادة رقم (٣٤) من النظام الأساسي تحدد تشكيله من رئيس الحزب وعضوية كل من نواب رئيس الحزب، رئيس مجلس الوزراء متى كان عضواً في الحزب، ورئيسيْ مجلسي الشعب والشورى متى كانا من أعضاء الحزب، والأمين العام للحزب، وثمانية أعضاء آخرين يختارهم المؤتمر العام بناء على ترشيح رئيس الحزب، ولكن النظام الأساسي لم يحدّد كيفية اختيار نواب رئيس الحزب[٦٧].

---

(٦٦) هبة قاسم، «المرأة في الانتخابات،» **قضايا برلمانية**، العدد ٤٤ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠)، ص ١٣-١٤.

(٦٧) انظر: «وثيقة المبادىء الأساسية والنظام الأساسي للحزب الوطني الديمقراطي،» ص ٢٩-٣٠.

وقد عقد الحزب الوطني ثماني دورات لمؤتمره العام حتى أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، ولم يحدث انتخابات للمكتب السياسي في أي منها.

وعلى عكس ما يجري في أي نظام حزبي تعددي، ففي مصر يظل الحزب الحاكم بعيداً عن عملية التشكيل الوزاري أو التأثير في هذه العملية. ويعبِّر **التقرير الاستراتيجي العربي** عن هذه الحالة بقوله «لا يعرف رئيس الوزراء في معظم الأحوال شيئاً عن الحزب الحاكم الذي يفترض أنه يرأس الحكومة التي تنتسب إليه. فعندما يقال حزب حاكم، فهذا يعني أنه هو الحزب الذي يقوم بتشكيل الحكومة، أو على الأقل يساهم في تشكيلها. ولكن الوضع القائم في مصر بشأن العلاقة بين الحكومة والحزب الحاكم مختلف»[٦٨]، وبعد أن تتشكل الحكومة من وزراء معظمهم من خارج الحزب الحاكم، فإنه في محاولة للتغطية على هذا الانفصام، يجري ضمّ بعضهم إلى المكتب السياسي للحزب، حتى لو كانوا ليسوا من أعضاء الحزب أصلاً. وبالطبع، فإنه عند حدوث أي تعديل وزاري (وهي حالات محدودة جداً في مصر على الأقل في السنوات الأخيرة)، فإنه يلي ذلك بالتبعية حدوث تعديل في المكتب السياسي للحزب الوطني، وهو ما حدث على سبيل المثال في العامين ١٩٧٩ و١٩٨٤[٦٩].

ولأن نخبة الحزب كانت تتحدث على الدوام عن ضرورة أن يتوافر للحزب «القيادات القادرة على مواصلة مسيرته تعبيراً عن الأغلبية»، فقد جرى تحديد بعض المعايير بهذا الشأن، وتمثلت في: التمتع برصيد في العمل العام، والتمرس في العمل الحزبي، والالتحام بالجماهير، والطهارة والنزاهة[٧٠].

أما بالنسبة إلى معدل تغيير النخبة العليا للحزب الوطني، فيمكن القول إنه من قبيل المعدلات العالية، فقد توالى على الحزب حتى الآن ستة أمناء عامين: فكري مكرم عبيد (١٩٧٨-١٩٨٠)، حسني مبارك (١٩٨٠-١٩٨٢)، صبحي عبد الحكيم (١٩٨٤ ـ ١٩٨٥)، فؤاد محيي الدين (١٩٨٢-١٩٨٤)، يوسف والي (١٩٨٥-٢٠٠٢)، صفوت الشريف (عام ٢٠٠٢)[٧١] أما منصب الأمين العام المساعد، فقد تميّز بدرجة أعلى من الدوران.

وخلال التطورات التي شهدها الحزب الوطني قبل وخلال انعقاد مؤتمره العام

---

(٦٨) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩**، تحرير وحيد عبد المجيد (القاهرة: المركز، ٢٠٠٠)، ص ٢٦٥.

(٦٩) عبد المجيد، **الأحزاب المصرية من الداخل ١٩٠٧-١٩٩٢**، ص ١٦٧.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ١٦٨.

(٧١) المصدر نفسه، ص ١٧٧.

الثامن في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، فإنه لم تجر انتخابات بالترشيح والتصويت للأمانة العامة أو المكتب السياسي، ولكن كل ما جرى هو عملية «تسمية واختيار معلن» وسط دعاية كبيرة، «وشائعات» حول وجود صراعات بين جيل شباب الحزب وجيل الحرس القديم.

وبينما لم يشهد المكتب السياسي تغييراُ عما سبق من أساليب سبق التحدث عنها، فإن الأمانة العامة أصبحت تتكون من ٢٥ عضواً وشهدت تغييراً محدوداً في ٥ أشخاص، وهو ما يمثل نسبة تغيير وصلت إلى ٢٠ بالمئة[٧٢].

ويذكر جمال زهران أن نسبة التغيير في القيادة العليا للحزب الوطني محدودة، ونسبة التغيير في التشكيلات القاعدية محدودة أيضاً، «طالما أنه لم يفسح المجال الحقيقى للشباب والاكتفاء بمجرد نسبة ١٠بالمئة لمن هم دون الأربعين عاماً»[٧٣].

وبالطبع، فإنه مع ظاهرة الجمود الواضحة في مناصب القيادة العليا في الحزب الوطني، أسوة بالأحزاب المصرية الأخرى، وذلك جرياً على قاعدة الاحتكار السياسي الذي تمارسه «القيادات»، فإن هناك ظاهرة أخرى ترتبط بها وتتمثل في عدم إمكانية محاسبة القيادات، أو إحلال قيادات أخرى محلها بناء على رغبة الأعضاء الحزبيين. فمحاسبة القيادات ظاهرة لا تعرفها الأحزاب المصرية أو الحياة السياسية بوجه عام.

ومن ملاحظة «الحياة الحزبية» تتضح محدودية توجيه النقد للقيادات، فإذا ما وجدت «خلافات» مع رئيس الحزب، فإن هذا يعني الخروج من الحزب أساساً. ولأن هناك عناصر عديدة ممن يدخلون في عضوية الحزب الوطني، هم من محترفي «السياسية» ومن يمارسونها من باب «الارتزاق»، فإن هؤلاء لا تتوافر لديهم رغبات قوية لمحاسبة القيادات أو توجيه النقد إلى سياساتهم.

ولأن قيمة «النقد» وإمكانية ممارسته ليست متداولة داخل الحزب، فإنها أيضاً ليست من «شيم» أعضائه داخل البرلمان.

وفي ظل وجود أغلبية آلية للحزب الوطني الديمقراطي في مجلس الشعب، إلى

---

(٧٢) جرى تحريك بعض الأشخاص من مواقعهم وتسكين آخرين على لجان جديدة كالتالي: لجنة السياسات للسيد جمال مبارك، لجنة الموارد والشؤون المالية للسيد زكريا عزمي، لجنة التدريب والتثقيف السياسي للسيد الدكتور علي الدين هلال، لجنة العضوية للسيد المهندس أحمد عز، لجنة المهنيين للسيد مفيد شهاب. انظر: زهران، «انتخابات الحزب الوطني الديمقراطي: تجربة جديدة،» ص ١٧٤.

(٧٣) المصدر نفسه.

الحد الذي يصدق معه وصف المجلس بأنه «هيئة برلمانية للحزب»، هل يمكن تصور ممارسة أعضاء المجلس لرقابة برلمانية حقيقية في مواجهة الحكومة؟

تذكر إحدى الدراسات أنه خلال الفصل التشريعي السابع للمجلس (١٩٩٥-٢٠٠٠) على سبيل المثال، كان لأعضاء الحزب الوطني في المجلس الفضل في طرح العديد من الأسئلة وطلبات الإحاطة بصورة تفوق ما طرحه المستقلون وأحزاب المعارضة. كذلك كانت الغلبة لتقديم طلبات الرقابة التي تعود إلى الحزب الوطني. ولكن مع ذلك، فإنه بالنسبة إلى «نوعية الرقابة» وما اتسم منها بتوجيه نقد حقيقي إلى الحكومة، وممارسة الرقابة القوية ممثلة في طلبات الاستجواب، فتبقى من نصيب المعارضة (مستقلون ـ تجمع ـ أحرار ـ وفد).

هنا نجد أن السبب الحقيقي في ذلك يعود إلى ما أطلق عليه «في هذه الحالة» تحديداً «التماسك الحزبي الشديد» داخل الحزب الوطني «في ظل قيادته الصارمة المتمثلة في أمين التنظيم في الحزب، حيث يتم تهديد الأعضاء بعدم الانتخاب مرة أخرى إذا ما قاموا بتهديد أركان الحزب».

وإذا كانت مسألة التماسك الحزبي البرلماني، موجودة في كل أحزاب العالم، إلا أن ممارستها في مصر، في إطار الحزب الوطني الديمقراطي، قد تكون لصالح العضو أو الحزب على حساب المصلحة العامة(٧٤).

٧ ـ صراعات الحزب الوطني الديمقراطي

لم يعرف الحزب الوطني الديمقراطي في تاريخه انشقاقات أو صراعات فكرية أو سياسية، وكانت نقاط الخلاف داخل الحزب تتركز حول بعض المناصب وفرص الترشيح ضمن قوائم الحزب في الانتخابات البرلمانية والمحلية، وكثيراً ما كانت قيادة الحزب تتعامل بحدة مع غير الملتزمين بترشيحات الحزب وتقوم بفصلهم من دون مناقشة(٧٥).

فالحزب إذاً لم يشهد خلافات جوهرية حول قضايا سياسية أو فكرية، ويعود ذلك إلى عدة أسباب في مقدمتها طريقة تكوين الحزب كامتداد لرؤية التنظيم الواحد.

وخلال المؤتمر العام للحزب في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، وما واكب ذلك من

---

(٧٤) عمرو هاشم ربيع، «الرقابة البرلمانية في الفصل التشريعي السابع ١٩٩٥-٢٠٠٠،» **قضايا برلمانية**، العدد ٤١ (آب/ أغسطس ٢٠٠٠)، ص ١٤-١٥.

(٧٥) شومان، «أزمة المشاركة من خلال الأحزاب المصرية،» ص ٣٨٨.

تغييرات «محدودة» في قيادات الحزب، أشيع أن هناك صراعاً بين الحرس القديم من رجالات الحزب المخضرمين (صفوت الشريف ـ كمال الشاذلي ـ يوسف والي)؛ وبين جيل الشباب، ومنهم نجل الرئيس المصري جمال مبارك. وفي حقيقة الأمر، فإنه من متابعة التطورات اللاحقة التي شهدها الحزب، يتبين لنا أنه لم يكن ثمة أي صراع حقيقي له انعكاساته على القواعد الجماهيرية. وبهدف الحفاظ على الأوضاع القائمة كما هي، فقد أمكن احتواء «الصراع الظاهري» وتم تقسيم المناصب بين الجميع، وبالتالي فليس ثمة انشقاقات كبيرة أو عميقة داخل الحزب الوطني حالياً.

كانت سنوات الحزب الأولى في السبعينيات والثمانينيات قد شهدت «صراعات نفوذ» اتسم بعضها بطابع أفقي ممتد في بعض المحافظات، وفي هذا الإطار برزت ظاهرة التكتلات والشللية ومحاولة تدعيم النفوذ بين بعض القيادات. وقد انقسمت هذا الصراعات بين نوعين: **أحدهما** تعلق بمنصب الأمين العام وباقي نخبة الحزب، و**ثانيهما** تعلق بصراعات بين نخبة الحزب في المحافظات مع المحافظين. وبوجه عام، فقد غلبت صراعات النفوذ داخل الحزب على ما شهده من خلافات سياسية وفكرية محدودة(٧٦).

وحينما أجريت انتخابات عام ٢٠٠٠ البرلمانية، وخسر الحزب الوطني العديد من رموزه الفاعلة «من ذوي الرأي والفكر والخبرة وقياداته القادرة على إثراء الحياة السياسية، كما وصفهم أحد هؤلاء الخاسرين، فقد أعطيت الكثير من الأسباب لتفسير هذه الظاهرة، ومن هذه الأسباب ما جاء على لسان د. مصطفى السعيد، أحد رموز الحزب الذي خسر دائرته التي قام بتمثيلها لأكثر من عشرين عاماً.

ففي نوع من النقد الذاتي لممارسات الحزب الوطني عبّر مصطفى السعيد عن سبب خسارته قائلاً إنها تعود إلى «عدم تماسك وتكاتف المستويات التنظيمية المختلفة للحزب الوطني الديمقراطي، بل وتصارعها وتضاربها على مستوى الدائرة الانتخابية، ووقوف مكتب الأمانة العامة للحزب موقفاً سلبياً تجاه كل ذلك»(٧٧).

وقد رأى مصطفى السعيد أنه وإن وجدت هياكل تنظيمية للحزب الوطني الديمقراطي من مستوى الأمانة العامة ومكتبها، إلى مستوى أمانات المحافظات ومكاتبها وأمنائها وصولاً إلى الدائرة الانتخابية، إلا أنه «لا يوجد تماسك وترابط بين

---

(٧٦) عبد المجيد، **الأحزاب المصرية من الداخل ١٩٠٧-١٩٩٢**، ص ٢١٢-٢١٥.

(٧٧) مصطفى السعيد، «الحزب الوطني.. لماذا فقد رموزه؟ ـ خبرة ذاتية-،» **الديمقراطية**، السنة ١، العدد ٢ (ربيع ٢٠٠١)، ص ١٥٥.

هذه المستويات المختلفة، بل بين أفراد المستوى الواحد. وكثيراً ما يثور الصراع على المناصب القيادية دون أن يحسم هذا الصراع بأسلوب ديمقراطي، ويكتفي باتخاذ قرار فوقي كثيراً ما ينبني على بيانات ومعلومات خاطئة».

كما رأى الرمز السياسي للحزب الوطني سابقاً، أنه من قبيل التمنيات أن يوجد «اللقاء الفكري الواضح والانتماء الحزبي والالتزام بقرارات القيادة الشرعية، وصدور هذه القرارات على أسس ديمقراطية سليمة»، كما أشار إلى أن عدم تماسك المستويات التنظيمية للحزب وصراعاتها، يؤدي إلى تحدي قيادات الحزب على المستوى المحلي لقرار اختيار «الرمز» على قوام الحزب دون إعطاء الاعتبار لعنصر الالتزام الحزبي، وقد يشجعهم على ذلك عدم حماس مكتب أمانة الحزب ووقوفه وراء «الرمز»، وقد يكون ذلك بسبب الاهتمام بتحقيق مصالح وأهداف شخصية ضيقة[٧٨].

خاتمة

قد يكون من قبيل السمات العامة في الأحزاب المصرية الضعف التنظيمي والهيكلي، وعدم الاهتمام بعملية التربية السياسية للكوادر والقيادات. وهذا يعود إلى حداثة التجربة الحزبية بوجه عام (١٩٧٦-٢٠٠٣)، وحداثة بعض الأحزاب التي ظهرت في الحياة السياسية مؤخراً، كما يعود إلى ظروف البيئة السياسية والقيود المفروضة على الحياة الحزبية.

وهذه الظروف في مجملها أثمرت عدة ظواهر منها: عدم التوازن بين الحزب الوطني الحاكم باعتباره حزباً كبيراً، وأحزاب أخرى بالغة الصغر والمحدودية، وغياب الفروق بين برامج وتوجهات الأحزاب السياسية بالشكل الذي يجعلها لا تصلح كبدائل من وجهة نظر الناخبين، وغياب الممارسة الديمقراطية السليمة داخل الأحزاب، وتركيز عملية صنع القرارات فيها في دائرة ضيقة تشمل رئيس الحزب وعدداً محدوداً من نخبته.

وفي المنظور العام، فإن الأحزاب المصرية لم تقم بوظيفتها بدرجة مؤثرة في التعبير عن مصالح القوى السياسية، ولم تطرح السياسات والبرامج التي تحيي الحياة السياسية وتنعشها. ويحدّ من تأثيرها كذلك كثرة الشقاقات الداخلية والمعارك التي تدور أساساً حول النفوذ والمصالح الخاصة داخل هذه الأحزاب.

---

(٧٨) المصدر نفسه.

وبالطبع، فإن الإشكالية بالنسبة إلى الحزب الوطني الديمقراطي تصبح أكثر عمقاً وتأثيراً، باعتباره الحزب الحاكم وصاحب التأثير الأعمق في مسار التجربة السياسية المصرية سلباً وإيجاباً.

وبالنظر إلى القضايا التي تناولتها الدراسة، وبالنظر إلى القضايا التي تمّ تناولها لإلقاء الضوء داخل الحزب الوطني الديمقراطي، فإنه يمكن القول إن هذه الممارسة تشوبها الكثير من النواقص وتحتاج إلى الكثير من التطوير والتغيير والتنقية، سواء على مستوى البنية التنظيمية للحزب، أو على مستوى نوعية السياسات وأسلوب العمل الداخلي.

من ناحية أخرى، يمثل الحزب الوطني في الحياة السياسية نموذجاً للحزب المسيطر والذي تنبع سيطرته من «الهيكل الدستوري البيروقراطي للدولة»؛ فالحزب مندمج في «هيكل الدولة» ويلفت جداً عودة الانتباه إلى ما يطلق عليه «التوحد بين السياسي والحزبي بسبب المنصب البيروقراطي»، فالنموذج الأساسي يتمثل في هيمنة السلطة التنفيذية على مقادير الدولة، ويكمن ذلك في «تنصيب وتمثيل قيادات الدولة التنفيذية في المناصب العليا للحزب (الرئيس ـ الأمين العام ـ أمين التنظيم ـ أمين الإعلام ـ أمينة المرأة ـ أمين العمال ـ أمين الفلاحين ـ أمين الشباب)، هذا إلى جانب أعضاء المكتب السياسي»[٧٩].

ولعل السؤال الذي يمكن طرحه في هذا السياق، هو:

هل هناك علاقة بين الديمقراطية داخل الأحزاب، وديمقراطية النظام السياسي؟

تذكر إحدى الدراسات أن الأحزاب المصرية المعاصرة حققت درجة ملحوظة من الممارسة الديمقراطية، ولو المحدودة، وذلك بالمقارنة مع الأحزاب التي عرفتها مصر في مرحلة ما قبل عام ١٩٥٢، وذلك على الرغم من أن «نظام الديمقراطية المقيدة» الذي تعيشه مصر منذ عام ١٩٧٦، ينطوي على تراجع في مستوى التطور الديمقراطي بالمقارنة مع مستوى الديمقراطية الذي كان موجوداً في الفترة (١٩٢٣-١٩٥٢)[٨٠].

وبناء على ذلك، فقد استنتجت الدراسة أنه «لا توجد صلة ضرورية بين التطور

---

(٧٩) عودة، «الحزب الوطني والديمقراطية. . مدخل للتفكير،» ص ١٣٣.
(٨٠) عبد المجيد، **الأحزاب المصرية من الداخل ١٩٠٧-١٩٩٢**، ص ٢٦٦.

الديمقراطي في نظام الحكم وفي مؤسسات المجتمع، لأنه لا علاقة آلية بين نمط السلطة في كل منهما»[٨١].

والحقيقة أن مثل هذا التحليل، وإن كان يصدق على بعض النماذج السابقة والحالية، إلا أنه بالنسبة إلى الظروف الحالية في مصر، نرى أن هناك علاقة أكيدة ومباشرة بين تعثر ديمقراطية النظام، وهبوط مستوى الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب المصرية.

إن العوائق الرئيسية أمام رفع مستوى الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب تعود الى: محورية دور الرئيس أو الزعامة، وعدم شيوع قيمة المساءلة وتوجيه النقد، وضيق مجال المشاركة في صنع القرار، ومحدودية التغيير في المستويات القيادية، ومحدودية الممارسة الانتخابية المجدية. ولن تختلف كثيراً أسباب تعثر الممارسة الديمقراطية في النظام السياسي عما هي عليه في مؤسسات المجتمع ومنها الأحزاب. على أن درجة التشابه في أسباب التعثر الديمقراطي ليست هي محور العلاقة بين الجانبين، وإنما هناك أيضاً، وفي الحالة المصرية تحديداً، القيود التي يفرضها النظام على النشاط الحزبي، والمناخ السياسي العام غير المشجع على إشاعة قيم ومبادئ وآليات الممارسة الديمقراطية، وذلك كله مما يجعلنا نعود ونتفق مع الدراسة المشار إليها، والتي لم تجد بداً من الاعتراف بأن «انخفاض مستوى التطور الديمقراطي في الأحزاب وفي النظام السياسي معاً يثير مشكلة أكثر عمقاً تتعلق بالتطور التاريخي للمجتمع والدولة إجمالاً»[٨٢]، وإن كنا نضيف على ذلك أن نقطة البدء في التعثر الديمقراطي العام تعود بطريقة مباشرة، سواء في مؤسسات المجتمع ومنها الأحزاب، أو في النظام السياسي، إلى افتقار الاثنين إلى وجود النخب المؤمنة إيماناً حقيقياً ومخلصاً بالديمقراطية، قيمةً وممارسة.

(٨١) المصدر نفسه.
(٨٢) المصدر نفسه.

المناقشات

فايز الصياغ (رئيس الجلسة)

١ ــ خالد الحروب

أود أن أشيد بالبحث وأشكر الدكتورة ثناء على التحليل النافذ والممتاز لتجربة الديمقراطية داخل الحزب الوطني، وهي تجربة معاشة الآن ومستمرة، خلافاً للتجارب التي تعرضت لها الدراسات السابقة. هذه الورقة تشير إلى أن تجربة ما، ما زالت قيد التنفيذ على مختلف الصعد في مصر، وتشير إلى ما قد يحدث في المستقبل وتفسر ما مضى في السابق. وهذه التجربة، والورقة التي تتعرض لها، تستدعي أيضاً العديد من الأسئلة. ولأني أرى الكثير من الأيادي المرفوعة أكتفي بثلاث دقائق فقط حتى تتاح الفرصة أمام زملاء آخرين للتدخل. والآن عليّ أن أقول إنه على الرغم من حذر الدكتورة ثناء ودقتها في اختيار الألفاظ والحفاظ على التوازنات التي ذكرها رئيس الجلسة في البداية، إلا أن الصورة التي بدت خلال عرضها صورة قاتمة جداً ومظلمة وسوف نعفي الدكتورة ثناء ــ من وضع النقاط فوق الحروف ــ وسنساعدها نحن في وضع تلك النقاط من دون تحفظ. أول ما لفت انتباهي هو قضية التعيين الفوقي للهياكل الحزبية العليا، والتي تشير إلى أن الممارسة السياسية الرسمية في المنطقة العربية بارعة في تشويه كل الأمور، وقادرة على أن تجهض كل مجهود وكل عمل مؤسسي. فالعمل الحزبي هنا يتم تشويهه أيضاً وتنقل إليه الممارسات نفسها التي تمارس في الدولة: فليس هناك أصول وممارسات دستورية، تماماً كما في ممارسة الحكومات، فضلاً عن غياب فكرة الديمقراطية الداخلية و«حقوق الإنسان الحزبي» والحياة الحزبية الفعالة. وعندما نتناول ممارسة المنطقة العربية وتداخل آليات النظام الحاكم بآليات الحزب الحاكم، فإننا نكره الناس في كل الممارسة الحزبية. فلنتأمل قضية التعيين: تعيين المكتب السياسي، فمن الذي يعيّن المكتب السياسي للحزب وعلى أي أساس؟ لماذا لا ينتخب هذا المكتب السياسي كما في بقية أحزاب الأرض؟

وكيف يمكن أن يصل بعض الأفراد إلى الحكومة، فيعينون فيها وزراء، ثم ينزلون من هناك عبر مسار غريب كي يصبحوا أعضاء في المكتب السياسي للحزب؟ هذه العملية عكس المسار الطبيعي الذي يصعد الفرد من الحزب إلى المكتب السياسي ثم إلى الحكومة، إن نجح هذا الحزب في الانتخابات بطريقة نزيهة. أما أن يتم العكس، التعيين في الحكومة كشرط لعضوية المكتب السياسي، فهذه العملية عبقرية في تشويه كل الفكرة الحزبية والتنافس السياسي للوصول إلى الحكم.

النقطة الثانية متعلقة بالقاعدة الجماهيرية، حيث ذكرت الدكتورة أن هناك ما يقارب من مليونين ونصف يمثلون قاعدة الحزب. فإن كان لدى الحزب مثل هذه الجماهير الحاشدة، فكيف لا يستطيع أن يخرج تظاهرة تأييد معتبَرة للنظام الحاكم المدعوم من قبل كل الإعلام الرسمي. هذا يعني وجود مشكلة أساسية. وسواء كانت هذه المشكلة تتمثل في سوء تجربة الحزب أو التجربة السياسية العربية برمتها، فإنها تشير إلى أننا نعيش فعلاً فضيحة حقيقية سواء في مصر أو في سوريا أو في تونس. فبهذه الأحزاب الحاكمة ليس هناك أفق سياسي. أعضاء الحزب بماذا يخرجون إلى الشارع، بماذا يقنعون الناس، بماذا يتفاهم مع الحزب العضو الذي لا يستطيع أن ينافس داخل الحزب حتى يصل إلى أي منصب أعلى؟ لأن هذه المناصب محصورة بالتعيين الفوقي وبإغلاق الأفق السياسي الداخلي. ليس هذا فحسب، بل إن الحزب الحاكم ذا الأفق السياسي المقفول داخلياً، يقفل أيضاً الأفق السياسي على المستوى الوطني، إذ ينعدم وجود أي أفق سياسي. فلا يعود هناك أمل بحدوث أي تداول على السلطة، ولذلك نجد الحالة السياسية متكلسة وبائسة ومن دون معنى أو مضمون. الناس وصلوا إلى درجة كبيرة من اليأس، فلماذا ينخرط أي إنسان في حزب، ولماذا يتنافس سواء داخلياً أو خارجياً والأفق السياسي مغلق؟ أريد إذا تكرمت د. ثناء أن تحدثنا بعض الشيء عن قصة التعيين هذه، وكيف يحدث التعيين بالضبط، وكيف وصل جمال مبارك إلى سدة الحكم؟ نعرف أن هناك محسوبيات وأموراً أخرى، لكن السؤال هو حول الآلية. كيف يحدث أن يقفز شخص ما إلى أعلى مرتبة في الحزب بسرعة قياسية، هل هو أفضل من في الحزب حتى يصل إلى هذا المنصب؟

٢ ــ محمد سعيد طيب

يا دكتورة أنا يحسبونني على التيار القومي الناصري.. باعتباري واحداً من القبيلة الناصرية.. هذا شرف أدعيه.

مما يقال ــ وأنا ناقل لكلام العديد من الإخوة المصريين ــ بأن هذا الحزب ــ أعني الحزب الوطني ــ هو حزب تجمع أصحاب مصالح خاصة من مختلف الفئات: تجار،

رجال أعمال، سياسيون، فسدة، إسمحي لي أن أتكلم بصراحة.. وأنا هنا ـ كما قلت ـ ناقل لما أسمع عن إخوة مصريين ـ مثقفون انتهازيون، ضباط مباحث، ضباط مخابرات... عدد لا يحصى من هؤلاء الفئات.. وإن هذه المجموعة مرشحة للاستمرار.. وإنه لا ينتظر من هذا الحزب.. أن لا يسمح بتداول السلطة.. فهو حزب أبدي سرمدي دائم مستمر متصل.. ولا مجال لبقية الأحزاب.. كلهم سيظلون مهمشين.. ولا يتوقع أن يحصلوا ـ في أي انتخابات ـ على أصوات ذات تأثيرٍ في القرار.

٣ ـ علي ربيعة

على الرغم من هيمنة الحزب الوطني الحاكم على الحياة السياسية في مصر، وسوء استغلاله للسلطة بالانتخابات واستخدامه التزوير وتصويت من في المقابر إلى آخره... المساوئ التي نقرأ عنها أحياناً نشاهدها على شاشة التلفزيون.. لكن يبقى السؤال المهم والأخطر، وهو: ما هو دور الأحزاب السياسية الأخرى التي ارتضت التشرذم لنفسها ولم نسمع قط على أي نوع من التحالف.. حتى الحد الأدنى من التحالف بين هذه الأحزاب السياسية في مصر من أجل مقاومة الحزب الحاكم، يعني قانون الطوارئ ظل ١٣ أو ١٤ سنة من دون أي مقاومة تذكر من تلك الأحزاب السياسية. يا ترى إذا كانت المعارضة السياسية للأحزاب السياسية في مصر هي راضية بسياسة الحزب الحاكم وهمها الأول والأخير الدخول في الانتخابات لا أكثر، وهي تعرف ابتداءً أنها لن تفوز بالانتخابات إلا بالعدد اليسير جداً والذي يسمح به الحزب الحاكم. وليس هناك تداول صحيح للسلطة؛ السؤال مرة ثانية: ما هو دور الأحزاب السياسية في مقاومة هكذا نوع من وضع سياسي، وهل يا ترى ستبقى الأحزاب السياسية مهمشة والى متى؟

٤ ـ علي خليفة الكواري

الحقيقة عندما اخترنا الأوراق التي تقدم لهذا اللقاء كان لدينا حوالى ثلاث عشرة ورقة، فكان من الصعوبة أن تقدم كل الأوراق، لذلك اخترنا نماذج بحيث تكون كل ورقة ممثلة لجانب من الموضوع. وبالتالي فإن ورقة مصر هي ليست لمناقشة حالة مصر فقط، وإنما لمناقشة الحالات المشابهة: حالة اليمن، وحالة تونس، وحالة كل الأحزاب الحاكمة في الدول العربية مثلها. وبالتالي يجب النظر إلى ورقة مصر باعتبارها حالة لا تعبّر عن مصر فقط، وإنما تعبّر عن هذا النوع وهذا النموذج من «الديمقراطية» الجديدة، دعونا نسمها المعوقة إلى حد كبير، وهي مرحلة سوف تمر بها

أكثر من دولة عربية. وهذه الحالة على الرغم من عدم رضانا عنها، إلا أنها طبعاً أفضل حالة من أقطار عربية أخرى، وهي طبعاً لم تصل إلى مستوى الممارسة الحقَّة. لذلك أحببت أن أؤكد على هذه النقطة حتى لا يكون نقاشنا مقتصراً على مصر، وإنما على حالة الحزب الحاكم في بلد عربي ما، فيه قدر من الحرية دون أن تكون فيه ديمقراطية.

٥ ــ مصطفى عبد العال

أود أن أؤكد على النقطة التي طرحها الدكتور علي، من أن مسألة الحزبية في الوطن العربي، على سوءتها وعلى تزييفها، تُشير إلى صعوبة أن تحكم الأنظمة بالمفهوم السابق، والذي كان يدعي القدرة على تمثيل الشعب كله من خلال حزب واحد فيه حالة من التعددية، قد تكون تعددية مشوّهة، لكنها حالة من الاعتراف بأهمية الديمقراطية الذي تفضلت به الدكتورة ثناء عن الحزب الوطني الحاكم في مصر. كنت أتمنى لو لديك أرقام عن أعضاء الأحزاب الأخرى. فنحن نعلم أنه خلال الحقبة الناصرية كان أعضاء الاتحاد الاشتراكي ٦ ملايين شخص، وهذا يمثل تقريباً كل من الذين لديهم حق الانتخاب في مصر في هذه الفترة. فحتى مع سوءات الحزب الوطني الديمقراطي، لم يعد هناك حالة التمثيل الأعمى التي تختزل في وجودها كل التيارات. وعندما يدّعون الآن إنهم يمثلون كل الشعب، فإنهم يعرفون أنهم يكذبون ويعرفون أننا نعرف أنهم يكذبون. المسألة التي أتصور أنها يمكن أن تدهشنا في الواقع السياسي المصري الآن هي فكرة التعيين، لأن هذا يظهر السلطة وقدرتها على أن تضرب عرض الحائط بالمظهر الديمقراطي. ولعل مثال الدكتور رفعت المحجوب الذي عيّن ليصبح رئيساً لمجلس الشعب دون أن ينتخب، هو خير مثال، بمعنى أنه كان لدينا مجلس يدّعي الديمقراطية، ورئيسه جاء بقرار من السلطة التنفيذية!

٦ ــ عبد الملك المخلافي

في الحقيقة أحب أن أؤكد على ملاحظة د. علي الكواري، هناك سمة واحدة للأحزاب التي تسمى الأحزاب الحاكمة في الوطن العربي، وخاصة في البلدان التعددية. وفي الحقيقة يحلو لي أن أسميها حزب الحاكم بدلاً من الحزب الحاكم، وأعتقد أنه أفضل تعريف يمكن لطبيعة هذه الأحزاب: بأنها حزب الحاكم، وليست الحزب الحاكم، فهي مجموعة بيروقراطية لحاكم يستعين بها على أمور الدنيا، وعلى الأمور التي تعينه على الإظهار بأن هناك تعددية وهناك أحزاباً. هذا الأمر يكاد يكون، مع فارق خصوصية بين البلدان العربية، أمراً عاماً. أيضاً هذا موجود في اليمن، فالحزب الحاكم هو الذي يتحدث عن أنه أعطى الديمقراطية، فإذا كان هناك من

يطالب بالمزيد من الديمقراطية عليه أن يذكر باستمرار القول بأننا نحن تفضلنا عليك بهذا، فعليك أن تحمد الله ليل نهار.

أما من هم داخل الحزب، فهم لا يطالبون بالديمقراطية، لأنهم قد حمدوا الحاكم ليل نهار، عندما قرروا الدخول في هذا الحزب. حزب الحاكم هو يمثل الشعب كله، وحقيقة يبدو الحزب الوطني مثلاً في مصر متواضعاً عندما يقولون إن عدد أعضائه يبلغ مليونين ونصف في اليمن التي هي ثلث سكان مصر. يقول حزب الحاكم إن عدد أعضائه ثلاثة ملايين ونصف، وهم تقريباً نصف الناخبين. أيضاً نلاحظ بأن حزب الحاكم يساوي بينه وبين الدولة، فهو الدولة والدولة هو. ولهذا عندما تجري انتخابات يقال إنها المعارضة، ولا يوجد معارضة في حقيقة الأمر، بل سباق بين الأحزاب وبين الدولة. فالذي يفوز علينا في الانتخابات دائماً هي الدولة، وليس الحزب، سواء كان اسمه الحزب الحاكم أو حزب الحاكم حسب ما نريد. ومن هنا تجيء جماعة المستفيدين. إذا أردت أن تكون تاجراً مسموحاً لك أن تمارس تجارتك بحرية، عليك أن تكون في حزب الحاكم. إذا أردت أن تعين في وظيفة، عليك أن تكون في حزب الحاكم. إذا أردت أن تحصل على نجاح، فعليك أن تكون في حزب الحاكم. إذا أردت أن تنهب الآخرين، فعليك أن تكون في حزب الحاكم، وكل المستفيدين يجب أن يكونوا في الحزب الحاكم.

أما إذا ذهبت إلى حزبٍ معارض، فحتى التجارة تصبح محرمة عليك والتي هي عمل من الأعمال الحرة، يُفترض أن تكون مشروعة، وليست سياسة. وهذه في الحقيقة إشكالية تضرّ الأحزاب الأخرى. وحتى في موضوع التعيينات مثلاً، في حزب المؤتمر الشعبي العام، الحزب الحاكم في اليمن، يمكن لأي شخص معين أن يقدم طلباً بأنه يريد أن يكون عضواً في اللجنة الدائمة التي تساوي اللجنة المركزية في الأحزاب اليسارية، فيصدر له حوالة بأن يكون عضواً في اللجنة الدائمة، أو شخص يريد استرضاءه فتصدر له حوالة أن يعيّن فلان في اللجنة الدائمة، بحيث يقال إن لا أحد يعلم غير الله سبحانه وتعالى كم عدد أعضاء اللجنة الدائمة، لأنه من كثرة التحويلات لا يوجد عدد معين لهذه الهيئة التي هي الهيئة المركزية في هذا الحزب. وهذا الأمر يجعلنا نتحدث على: كيف يمكن أن نعمل من أجل أن يكون هناك حزب حقيقي قبل أن يكون هناك حزب ديمقراطي، بمعنى أن نحوله أولاً إلى حزب، ثم نتحدث أنه ديمقراطي أو غير ديمقراطي، لأنه لا توجد حياة حزبية حقيقية، لا يوجد إلا جهاز بيروقراطي تابع للحاكم يستخدمه بالطريقة وفي الوقت الذي يريد. فنحن نتحدث عن مرحلتين: المرحلة **الأولى** أن يكون هناك حزب. والمرحلة **الثانية** أن يكون هذا الحزب ديمقراطياً. وأعتقد أن هذه النقطة التي يمكن أن تكون مسار بحث بالنسبة

إلى كل الأحزاب التي ينطبق عليها التعريف التي قلت بأنها حزب الحاكم، وخاصة أنه في تقديري، هناك في هذه الأحزاب حقيقة إشكالية في أن تتحول إلى حزب إذا ظلت هي حزب الحاكم، وإذا لم يتخلّ قادة هذه البلدان أو رؤساؤها أو حكامها عن أن يكون لهم حزبهم الذي يعملون من خلاله، لأنهم لا يمكن أن يعتادوا على ديمقراطية الآخرين، ولا يمكن بالتالي أن يعتادوا على ديمقراطية داخل هذا الجهاز البيروقراطي الضخم الذي يسمى الحزب الوطني في مصر، أو الحزب الدستوري في تونس، أو حزب المؤتمر الشعبي العام في اليمن، أو غيره من البلدان .

٧ ــ صباح المختار

أنا من بلد كنَّا نتحدث عن الديمقراطية المنشودة فيه. والآن شبعنا في العراق، وأصبح عندنا الكثير من «الديمقراطية»، عندنا أكثر من غيرنا. الأمريكيون أعطونا الحرية الكبيرة والديمقراطية في العراق! الحقيقة الغل الذي في قلبي على الأنظمة العربية الحاكمة كلها، نفَّس عنه الإخوان، ولدي سؤال في محاولة للفهم: هل أن الحزب الحاكم في مصر فعلاً يحاول أن يثقف أعضاء الحزب لكي يكونوا أعضاء مفيدين داخل الحزب؟ هل هناك دورات تثقيفية لأعضاء الحزب في محاولة لإفهامهم بضرورة العمل الحزبي وكيفية ممارسته ومحاولة إقناع الشارع بأن ينتمي إلى الحزب بدل أن يجبر على الخروج في مسيرات؟

٨ ــ عبد الحسين شعبان

شكراً دكتورة ثناء على هذا العرض الشيق والعميق، في الوقت نفسه عندي ملاحظة وسؤال. الملاحظة عبَّر عنها د. علي الكواري عندما أشار إلى أن هذه التجربة التي تمثلها حالة مصر ليست مصرية بهذا المعنى، أي كلنا في الهمِّ شرق، وأستطيع القول إن المسألة أبعد من ذلك، يعني دخول الناس الأحزاب عنوة أو قسراً ليست تجربة مصرية وليست عربية، فهي أبعد من ذلك، وهي تجربة امتازت بها الأنظمة الشمولية عموماً، وتجربة بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي دليل على هذا، بل أكثر من ذلك أقول إن هناك أحزاباً صنعت من داخل الدولة، وإن هناك أحزاباً كانت موجودة، وانتفخت بعدما وصلت إلى السلطة لأسباب عديدة. وأتفق تماماً مع عرض د. خالد الحروب حول الأسباب ومدى الحيوية في هذا الحزب، وأخالفه في الاستنتاج، إذ هناك مغريات، وهناك امتيازات يحصل عليها أعضاء الحزب بسبب وجودهم في الحزب، وبسبب احتمال تبوئهم مناصب، حتى وإن كانت الحياة السياسية ميتة في هذا الحزب، أو كان يفتقد إلى الديناميكية، ويفتقد إلى الحيوية.

فحزب من هذا النوع لا يبحث مشكلات المجتمع، لكن المغريات والامتيازات هي التي تدفع هؤلاء إلى ذلك. دعني أقل إذا كان أعضاء الحزب في مصر مليونين ونصف، وفي العراق كان أكثر من مليون ونصف، والرئيس السابق صدام حسين قال في عام ١٩٧٩ إن العراقيين بعثيون وإن لم ينتموا إلى حزب البعث، أي أنه حكم على العراق ككل باعتباره بعثياً، سواء انتمى أو لم ينتم، فالشيء نفسه، لكن الانتماء بحد ذاته يعطيك بعض الامتياز بهذا المعنى، وعليك أن تتسلق المواقف بهذا القدر للحصول على المزيد من المكاسب.

تجربة السافاك في إيران التي هي عبارة عن حزب سياسي كانت تضم أربعة ملايين شخص، وفي الاتحاد السوفياتي كان هناك تسعة عشر مليوناً في الحزب. عندما انهار النظام الشمولي بعد ساعات، فإن ثمانية عشر مليوناً وسبعمائة وخمسين الفاً داسوا على هوياتهم بالأحذية.. السؤال الذي أريد أن أتوصل إليه: إن كانت هذه التجربة في تونس أو الجماهيرية الليبية، أو التنظيم الشعبي في كذا... الخ، فماذا كان حصل؟ الآن الحرس الثوري في إيران وغيره في اليمن، كما تحدث الزملاء، أقول: هل لهذه التطورات العاصفة، وخصوصاً أن رياح التغيير قد بدأت، والبراغماتية تدق ليس فقط على الأبواب وإنما تدق على الرؤوس، هل هناك محاولة لإعادة النظر والتفكير بما حصل، حتى من باب المصلحة الضيقة ليس إلا، سواء كان ذلك في مصر أو في غيرها من البلدان العربية؟

٩ ــ عبد النبي العكري

هل الكلام صار عن امتيازات تعطى للأعضاء في الحزب؟ هل يمكن إعطاء امتيازات لاثنين مليون ونصف(٢,٥)، أم أن هناك شيئاً آخر غير الامتيازات؟ بمعنى أن النفخ الإعلامي المؤدلج يمكن أن يجعل عضو الحزب يفكر نفسه كحاكم وهو على الرصيف؟ هل هناك شيء آخر غير المصلحة؟ هل يمكن تحقيق امتيازاتٍ ومصالح لاثنين مليون ونصف؟

١٠ ــ ناصر قلاوون

عندي سؤالان: واحد جدي، وواحد غير جدي. غير الجدي هو: الأحزاب الحاكمة في الدول التي ذكرها د. الكواري: مصر، تونس، وغيرها، الحزب الحاكم يعين نسبة للمعارضة سواء كانت ضمنية أو مصرحاً بها. فمثلاً، تونس تصرح بها جهاراً نهاراً وتتراوح من١٠ بالمئة إلى ١٥ بالمئة. لكن يصح الاعتقاد أنه مع تقدم الممارسة النيابية بعد ٥٠ سنة مثلاً، هل تصبح النسبة مناصفة بين المعارضة

والحكومة؟ وبما أن هذا الهدف محدد في القانون، فماذا يحصل لو المعارضة قالت «أنا لا أريد أن آخذ حصتي»، هل يضعها الحاكم في السجن؟ أو ماذا يحصل فيها لو فازت بنسبة ٥ بالمئة فقط فيما منحة الحاكم هي ١٥ بالمئة. . تاركة الباقي للحزب الحاكم؟ فهل تحصل أزمة دستورية؟ السؤال الجدي: ما أعرفه عن الحزب الوطني الديمقراطي في مصر من بحوث د. نزيه أيوبي أنه حزب البيروقراطية في الأساس، فكيف يمكن تغييره؟ وفهمت من الزميلة المحاضرة أنه ليست له شريحة اجتماعية في الأساس، حيث لا يعبّر عن شريحة شعبية أو قاعدة جماهيرية. فحتى لو جرى تغيير اسمه ضمن صيغة جديدة للعمل السياسي، مثلما عمل الرئيس السادات في منابر اليسار واليمين والوسط، مع ذلك سيبقى حزباً فوقياً. السؤال هو إذا انقسم الحزب إلى اثنين، بإرادة عليا طبعاً، سوف يكون هناك تكتل مشابه لما هو قائم. ويمكن أن تؤلف حكومة جديدة. النواب المستقلون يبقون مستقلين ولا ينضمون إلى الحزب، التقسيم يحصل من فوق بين كتلتين مواليتين للنظام. نقارن ذلك بلبنان حيث لا يوجد حزب حاكم، لكن فيه أحزاب حاكمة هي الكتل النيابية.

لو قمنا بمراجعة للحكومات اللبنانية على مدى العقود الخمسة الماضية، لوجدنا أن أغلب الوزراء موجودون بشكل شخصي، أو باستنساخ الأبناء والحفدة. والمعنى الذي أرمي إليه هو وجود تقاسم للأحزاب والعائلات في توزيع المقاعد والمناصب، ضمن النخبة الحاكمة، يفضي إلى وجود نوع من الحزب الحاكم بالجوهر، وليس بالشكل. وإن تبادل أدوار المعارضة والموالاة بين الكتل النيابية، أو حتى ضمن العائلات الواحدة مثل المر وفرنجية وكرامي، يأتي بحكومة لتوسيع باب الديمقراطية. لكن تطور هيئات المجتمع المدني والحياة الاجتماعية السياسية لا يوجب ترك الأمور متحجرة ومقفلة أمام مخترقي النخبة باستثناء أعضاء نادي المليونيرات (Nouveaux Riches).

١١ ــ علي خليفة الكواري

المناقشات في الحقيقة تطرح سؤالاً معيناً. هناك بالفعل في البلدان العربية سواء كان فيها أحزاب أو لا، حزب حاكم، وهناك حزب آخر مختلف مع هذا الحزب، وهو عادة يكون ضعيفاً. البلدان التي أصبح فيها حياة حزبية مسموحة وعلنية، في تقديري، من الخطأ جداً التشرذم في أحزاب صغيرة، لأن هذه المرحلة هي مرحلة تكوين حزب الشعب مقابل حزب الحاكم، بحيث تكون كل الأحزاب المعارضة هي عبارة عن أطياف داخل هذا التجمع حتى يؤسس النظام السياسي ويؤسس الدستور. من الأخطاء الأساسية الآن أنه منذ بدء انفتاح الحياة السياسية يجري تطهير عدد كبير

من الأحزاب الصغيرة غير الفاعلة التي تستطيع أن تواجه الحزب الحاكم، سواء كان حزباً معلناً أو غير معلن. السعودية فيها حزب حاكم، إن كان يسمى حزباً، وهناك أحزاب شكلية معه، أو إن لم يكن يسمى حزباً. والأحزاب في ليبيا.. يعني أنه في كل مكان هناك حزب الحاكمين، وهناك أحزابٌ شكلية معه. والأحزاب المعارضة ممنوعة في المغرب، على سبيل المثال. الملك كل فترة ينشىء حزباً ثم ينشىء حزباً ثانياً وثالثاً، فأصبحت هناك منظومتان من الأحزاب: الأحزاب الوطنية، والأحزاب الملكية، أو أحزاب الإدارة، كما تسمى في المغرب. في تقديري أنه يجب بالفعل على الأحزاب العربية المعارضة أن تعيد النظر في وجودها الممزق، وأن تؤسس حركة تاريخية في كل بلد، إلى أن يؤسس النظام السياسي.

١٢ ــ فايز الصياغ

لا أريد يا دكتورة ثناء أن أثقل عليك لأن أمامك الآن أكثر من عشرة أسئلة للرد عليها، ولكن هذا سؤال سريع: في نهاية التحليلات التي قدمت فيها تجربة الحزب الوطني طرحتِ مجموعة مؤشرات، توحي أولاً بأن رياح التغيير بدأت من داخل الحزب لأن مجموعة من الأزمات بدأت تظهر فيه. وأحد مظاهر هذه الأزمات كما ذكرتِ، هو إمكانية انفصال الحزب إلى حزبين. هل بإمكانك أن تعطي مزيداً من التوضيح لمثل هذا التوقع من جانبك لاحتمال الانفصال إلى حزبين؟

١٣ ــ ثناء فؤاد عبد الله (ترد)

اسمحوا لي أن أشير إلى كتاب اطلعت عليه *The Labor Party: Continuity and Change in the Making of New Labor*، ويتعلق الكتاب بحزب العمال البريطاني تحت شعار «فكرٍ جديد» أو توجهٍ جديد، وهذا هو شعار الحزب الوطني الديمقراطي. ونعود إلى ما يتعلق بحزب العمال في بريطانيا، حيث يذكر مؤلفا الكتاب أن لغة الخطاب في الحملات الانتخابية في الحزب تصوره على أنه الإدارة التي تعبّر عن اهتمامات الغالبية العظمى من المجتمع البريطاني، وعلى الرغم من أن أصوات الطبقة العاملة كما نعلم هي العامل الحازم في نجاح الحزب، إلا أنه يسعى لنقل الثقة إلى أطراف أخرى في المجتمع، ويحاول تحقيق ذلك من خلال الإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي. ولغة الحزب تؤكد أنه حزب الكل. هذه لغة تستحق أن نشير إليها. الجانب الآخر الذي أود التذكير به في هذا الكتاب هو أن أعضاء حزب العمال في السابق كما يقول الكتاب، لم يكن لهم من التأثير ما يذكر على توجهات وشؤون الحزب، وأن الأعضاء أكدوا على ذلك منذ عام ١٩٩٧ ونادوا بضرورة أن يكون لهم

دور في صياغة سياسات الحزب، فلا يمكن الاعتماد دائماً على السياسات المتبعة من جانب القيادات وافتراض أنها صحيحة على طول الخط. ويذكر الكتاب أن أعضاء الحزب أصبح لهم صوت مسموع وتأثير في صياغة وتعديل سياسات الحزب، وتتم الإشارة بالطبع إلى البرنامج الانتخابي الأخير، هذا عن حزب العمال البريطاني.

في هذا الإطار نحاول تطبيق بعض الواقعية في تقييم تجاربنا السياسية والحزبية؛ قطعاً هناك مشاكل، وتخلف، وفساد، ولكن أيضاً هناك مؤشرات إيجابية يمكن أن يعتد بها، ولا ننسى أننا نحن في الوطن العربي كله دفعنا أثماناً كبيرة، ودفعنا من استقلالنا ومن سيادتنا ومن استهدافنا على الصعيد الخارجي حتى الآن.

يلاحظ أن الانتقادات للحزب الوطني الديمقراطي تحولت إلى محاكمة للنظام السياسي المصري، وهذا حق. إن مصر قاطرة التغيير في الوطن العربي، وهذه حقيقة لها مؤشرات كبيرة، وليس هذا من باب الانحياز، فمصر بالفعل هي قاعدة عملية التغيير الديمقراطي في الوطن العربي. إنها مسؤولية كبيرة وخطيرة، وكان يجب أن يقوم بها النظام السياسي المصري لإجراء عملية التغيير السياسي الحقيقية في الوطن العربي.

إن العديد من الدول العربية لديها مشكلات بالنسبة إلى عملية التحول الديمقراطي. على سبيل المثال في دول الخليج العربي: أين هي الكتلة السكانية التي ستقوم بعملية التحول الديمقراطي، أين المجتمع المدني الضاغط الذي يمكن أن يعمل على التغيّر في دول الخليج؟ إذاً، المسألة تضع على مصر مسؤولية كبيرة بأن تجري تغييراً سياسياً حقيقياً وليس مزيفاً، وشكلياً، هذا مع مراعاة آثار الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعانيها مصر.

بالنسبة إلى ما قيل عن تعيين المكتب السياسي للحزب الوطني وعملية التكلس واليأس ومشكلة جمال مبارك، الحقيقة أن مصر تعاني في المرحلة الراهنة من حالة انفصالية بين النخبة السياسية والشارع المصري. فالشعب انصرف عما يجري على القمة والمنصة ولديه مشاكله، وهناك من المكبلات وهناك من عوامل القهر الشديدة التي يعانيها الشعب. ولكن واقعية التحليل لا بد أن تجعلنا ننظر إلى احتمالات المستقبل، وعملية التغيير ليست مغلقة تماماً، وهي مفتوحة على احتمالات كبيرة في المستقبل.

بالنسبة إلى أحزاب المعارضة الحقيقية، فهي فريسة للقيود القانونية التي تفرض عليها، وهي من ناحية أخرى دُجنت وخضعت إلى السلطة وأصبحت تلعب الدور الديكوري الشكلي التجميلي الذي يجعل من مصر تعددية حزبية.

ومن هنا أنتقل إلى السؤال الأخير الذي هو الأفق المستقبلي للحزب الوطني وإذا ما كان له أن ينقسم إلى حزبين؛ الحقيقة أن هذه الفكرة تقال على أساس أنها مخرج للأزمة الحالية، يحفظ ماء الوجه للجميع ويحل المشكلة، أو ينقلنا من موقع الأزمة التي نعيشها، وهي أزمة سياسية خانقة جداً. طبعاً لا يخفى التأثير الخارجي والضغوط التي يتعرض لها النظام السياسي المصري حالياً، بالإضافة إلى ذلك هناك عملية الخلافة السياسية ومشكلتها الكبرى. وبالنسبة إلى الحزب، فإنه يمكن أن ينقسم إلى حزبين بقرار فوقي. وفي الفترة الماضية أجريت عمليات تطويرية للحزب، مر بها مؤخراً بعد المؤتمر القومي الثامن الذي عقد في أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٢، وسمعنا عن خلافات داخل الحزب بين من أطلق عليهم الحرس القديم، ومن أطلق عليهم الحرس الجديد أو الشباب. في الحقيقة هي ليست خلافات فكرية، ولا انشقاقات فكرية يعانيها الحزب، وليس لها انعكاسات جماهيرية، ولكنها صراع على المناصب.

في المجمل العام، هناك أمل في الديمقراطية المصرية على رغم كل ما قيل لأن مصر فيها مؤسسات، ويمكن أن نشير إلى حيوية العملية النقابية وتأثيراتها في اللحظات الراهنة. ويمكنني الإشارة إلى انتخابات الصحافيين، والى انتخابات نقابة المحامين التي سبقتها من سنتين، ومن المأمول مستقبلاً أن تتطور العملية السياسية وتؤدي إلى تغير سياسي حقيقي، ،خاصة كما قلنا، فإن مصر فيها مؤسسات، كما أن المجتمع المدني في مصر ناضج فعلاً، أو أصبح على درجة من النضج ممكن أن تشير إلى بعض الأمل في المستقبل.

الفصل الثامن

من تجربة مصر:
صعوبات الممارسة الديمقراطية في حزب العمل(*)

هاني لبيب(**)

مدخل: مواصفات الحزب الديمقراطي مقارنة بغيره من الأحزاب السياسية

لا شك في أن «الديمقراطية» قد أصبحت من المطالب الرئيسية وعلى أولويات الأجندة السياسية العربية في الفترة الأخيرة. وعلى الرغم من الاتفاق على «الديمقراطية» كمفهوم بوجه عام، فإن آليات تنفيذها بوجه خاص تتباين إلى أطروحات عديدة ومتنوعة.

كما أن الحديث عن «الديمقراطية» يرتكز أساساً على أنظمة الحكم، ولا يتطرق بالأهمية نفسها إلى منظمات ومؤسسات المجتمع المتعددة .

على هذا النحو، تهتم هذه الشهادة بمناقشة قضية الديمقراطية والأحزاب العربية (نموذج حزب العمل المصري) في المقام الأول.

وقد آثرنا ـ بالطبع ـ التركيز على أسباب تعثر الممارسة الديمقراطية داخل حزب العمل، مروراً بمحددات أخرى، لنصل إلى توصيف المشهد الحزبي العام وعلاقته بالسلطة.

وقبل أن نتطرق إلى نموذج حزب العمل، لا بد من أن نؤكد على أن تأثير النظام

(*) لم يقدم هذا البحث أثناء الندوة ولم تتم مناقشته، وقد تم استلامه بعد انتهاء الندوة. وقد نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٦ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣)، ص ٨٢ ـ ٩٧.

(**) كاتب وباحث من مصر.

الحزبي في الديمقراطية في الأحزاب المعاصرة، يتحدد في[1]:

ـ العلاقة الطردية بين رسوخ النظام الحزبي واستقراره، وبين توافر الديمقراطية داخل الحزب.

ـ العلاقة بين طبيعة النظام الانتخابي المعمول به في إطار النظام الحزبي، وبين العلاقة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية.

ـ العلاقة بين نظام الأحزاب المتعددة، وتأثيره في الديمقراطية داخل الأحزاب.

وهو ما يترتب عليه تحديد مؤشرات دراسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية على النحو التالي[2]:

- المؤشر الخاص بنمط توزيع السلطة والاختصاص في الأحزاب من خلال:

ـ البناء التنظيمي للأحزاب السياسية.

ـ عملية صنع القرار الحزبي.

- المؤشر الخاص بالعلاقة بين النخبة والأعضاء في الأحزاب من خلال:

ـ الأطر المؤسسية لمشاركة الأعضاء.

ـ استيعاب عناصر جديدة داخل النخبة.

المؤشر الخاص بأنماط التفاعلات داخل النخبة الحزبية:

ـ الصراع على النفوذ داخل النخبة الحزبية.

ـ الخلاف حول قضايا سياسية وفكرية.

أولاً: جذور حزب العمل وبدايته الحديثة

على هذا النحو، نعود قليلاً ـ بإيجاز ـ إلى النشأة التاريخية للحزب عام ١٩٧٨ حينما ضاق الرئيس الراحل أنور السادات ذرعاً بأحزاب المعارضة الثلاثة (التجمع والوفد والأحرار) التي نشأت في بداية التعددية الحزبية. وقرر النزول إلى الشارع السياسي، وتشكيل حزب خاص به معلناً بذلك وفاة حزب مصر العربي الاشتراكي

---

(١) وحيد عبد المجيد، **الأحزاب المصرية من الداخل ١٩٠٧-١٩٩٢** (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ١٩٩٣)، ص٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٠ ـ ٣٤.

الذي كان يتولى رئاسته ممدوح سالم رئيس الوزراء الأسبق. كما أعلن بعد ذلك بتشجيع، قيام حزب يقود المعارضة الصحيحة، وبأنه لا مانع لديه كرئيس دولة من قيام حزب معارض من داخل النظام، حيث استقر على إبراهيم شكري، وكلفه بتشكيل هذا الحزب الجديد.

وكان قانون الأحزاب يشترط لقيام أي حزب جديد انضمام عشرين نائباً من مجلس الشعب إلى عضويته، وأن يتقدم الجميع بطلب التأسيس إلى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي، وليس أمام اللجنة في هذه الحالة غير أن توافق.

وتشكّل الحزب بالفعل، وكان على رأسه محمود أبو وافية (زوج شقيقة جيهان السادات قرينة الرئيس أنور السادات)، وصدر الترخيص بإعلان قيام حزب العمل الاشتراكي. وقد انضم إليه آنذاك عدد من المناضلين الأشداء، منهم على سبيل المثال: الراحل محمود القاضي، والراحل حلمي مراد، والراحل أحمد مجاهد، وممدوح قناوي، وغيرهم. وفي وسط هؤلاء المناضلين لم يستطع محمود أبو وافية السيطرة على الحزب وترويضه كما أراد الرئيس السادات، فاستقال، ثم توفي بعدها بقليل.

وتعرض الحزب في انتخابات عام ١٩٧٩ لهزيمة ساحقة ومدبرة، ولم يفز إبراهيم شكري بعضوية المجلس، كما ضاعت منه فرصة قيادة المعارضة البرلمانية في انتخابات عام ١٩٨٤، والتي فاز بها تحالف حزب الوفد مع الإخوان المسلمين بأكبر مساحة في ذلك الوقت.

وتحول المجلس إلى مصدر توتر وإزعاج للحكومة، ولهذا حرّضت على حله، بتشجيعها لأحد المحامين بتصعيد الأمر ورفعه إلى المحكمة الدستورية العليا، وأسهمت في تقديم الأدلة على عدم شرعيته وأهليته إلى أن صدر قرار الحل بالفعل في عام ١٩٨٧. وهكذا بدأ الإعداد لانتخابات برلمانية جديدة.

ثانياً: أسباب تعثر الممارسة الديمقراطية

١ ــ الأسباب الداخلية

أ ــ التغير في عقيدة الحزب

وبدأ الاستعداد داخل حزب العمل لذلك، وبدأت لجان المؤتمر العام واللجنة التنفيذية في الحزب تعقد اجتماعاتها لمناقشة ما يلي: سُبل دخول مجلس الشعب، وشكل التحالف مع القوى والأحزاب السياسية الأخرى، سواء الرسمية (التجمع، والأحرار، والناصري) أو التي لم تحصل على شرعيتها (جماعة الإخوان المسلمين).

وقد تواكب مع هذه الأحداث سفر حامد زيدان رئيس تحرير صحيفة **الشعب** التي يصدرها حزب العمل إلى دولة خليجية للعمل بها؛ فتولى عادل حسين رئاسة التحرير، وأصبح بحكم موقعه عضواً في اللجنة التنفيذية العليا للحزب. وهي مرحلة تحول مهمة في توجهات الحزب من جانب، وفي توجهات صحيفة الحزب من جانب آخر.

وقد ظهر هذا التحول في حرص عادل حسين واهتمامه بفتح عدة قنوات اتصال مع جماعة الإخوان المسلمين. وبالفعل، تم عقد اجتماع في مكتب إبراهيم شكري (رئيس حزب العمل)، وحضره عن حزب العمل كل من: إبراهيم شكري، وعادل حسين، وأحمد مجاهد، وممدوح قناوي، وجمال أسعد.

وحضر عن جماعة الإخوان المسلمين كل من: مصطفى مشهور ومحمد المأمون الهضيبي، حيث تم التحالف بين كل من: حزب العمل، وحزب الأحرار، وجماعة الإخوان المسلمين، على أن يتم التحالف على أساس ٤٠ بالمئة للعمل، و٤٠ بالمئة للإخوان، و٢٠ بالمئة للأحرار.

إنه تحالف إسلامي له برنامج موحد يشتمل على عشر نقاط.

وكان نتيجة لهذا التغيير الذي طرأ في المؤتمر العام لحزب العمل قبيل انتخابات عام ١٩٨٧ أن تم طرح برنامج له صبغة إسلامية، ويرفع الشعار الانتخابي «الإسلام هو الحل». وقد نتج من هذا التحالف استقالة العديد من الرموز والقيادات الحزبية، منهم على سبيل المثال: أبو الفضل الجيزاوي، وممدوح قناوي، وإبراهيم العزازي.

وعلى الرغم من هذا التحالف، فإنه سرعان ما حدث أول صدام بين حزب العمل وجماعة الإخوان المسلمين، عندما قرر حزب العمل أن يكون جمال أسعد (المسيحي) على رأس القائمة الانتخابية لمحافظة أسيوط في صعيد مصر.

وبعد صراع مرير بين الحزب والجماعة، تم الاتفاق على أن يتم ترشيح محمد السيد حبيب مرشح الجماعة على المقعد الفردي، بينما يتم ترشيح جمال أسعد على رأس قائمة أسيوط. وفي هذا السياق، نذكر الدور التاريخي والسياسي الذي قام به عادل حسين مع حامد أبو النصر (المرشد العام الراحل لجماعة الإخوان حينذاك) قبل الانتخابات بعدة ساعات، حيث أصدر المرشد بياناً يدعو فيه جماعته لانتخاب جمال أسعد.

وتتوالى السنوات، إلى أن جاء الاستعداد الخاص بانتخابات المؤتمر العام لحزب العمل عام ١٩٨٩، والتي ظهر فيه بشدة أن هناك صراعاً وتنافساً بين الاتجاه

الاشتراكي وبين الاتجاه الإسلامي، وهو الصراع الذي حُسم بصعود الاتجاه الإسلامي وسقوط الاتجاه الاشتراكي بعد إنهاء أعمال المؤتمر وإعلان نتيجة الانتخابات صباح الجمعة، وذلك قبل الانتهاء من جدول أعمال المؤتمر الذي بدأ الخميس صباحاً، واستغرق مدة يومين.

على هذا النحو، اجتمع الاتجاه الاشتراكي بعد سقوطه في مكتب أحمد مجاهد (نائب رئيس الحزب)، وقرروا عقد مؤتمر جديد في ١٠ آذار/ مارس عام ١٩٨٩، وهو ما أسفر عن لجنة تنفيذية ثانية جديدة، حيث تولى فيها أحمد مجاهد رئاسة الحزب، وأصبح جمال أسعد نائباً لرئيس الحزب. وقد أثار هذا الأمر الكثير من الخلط في ما بعد بين قيادات حزب العمل وقيادات الإخوان في الهيكل التنظيمي للحزب(٣).

وقد تم الإعلاء من درجة هذا الانشقاق إعلامياً وسياسياً سواء من خلال التدعيم الحكومي لهذا الانشقاق، وذلك من خلال اللقاءات التي جمعت بين المنشقين وبين رئيس مجلس الشعب ووزير الداخلية حينذاك، أو من خلال إصدار صحيفة جديدة باسم الحزب لإضعافه أمام المجتمع وأمام الرأي العام(٤).

ونؤكد مرة ثانية على الدور الذي قام به عادل حسين ـ في ظل كل هذه الأحداث ـ بعد تعديله لمنهجه الفكري من الماركسية إلى الإسلام على المستويين الفكري والتنظيمي في إعادة تشكيل حزب العمل بنسق فكري وسياسي مختلف عما سبق، وبكوادر وبقيادات حزبية جديدة تمثلت في تركيبة حزب العمل الفريدة، بداية من الناصريين والشيوعيين، مروراً بالقوميين، ووصولاً إلى الإسلاميين بمختلف توجهاتهم للانصهار في بوتقة مشروع «الإسلام الحضاري» الذي يُمثل بشكل أو بآخر المشروع الفكري لعادل حسين نفسه.

وعلى الرغم من أن صحيفة **الشعب** التي رأس تحريرها عادل حسين قبل أن يتولى منصب الأمين العام لحزب العمل، قد تناولت أقباط مصر بشكل سيئ، فإن عادل حسين سرعان ما تدارك ذلك الأمر من خلال الحوار الفكري الذي قام به مع العديد من رموز أقباط مصر، وعلى سبيل المثال لا الحصر: جمال أسعد، وهو ما جعله يستطيع أن يكتسب ثقة العديد من رموز الأقباط في ما بعد، لينضموا إلى الحزب

---

(٣) جمال أسعد، **كواليس الكنيسة والأحزاب والإخوان المسلمون: إني أعترف** (القاهرة: دار الخيال، ٢٠٠١)، ص ١٦٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

ولجنته التنفيذية ككوادر حزبية لها مكانتها السياسية والفكرية.

وهنا لا بد من أن نذكر بديهية، وهي أن عادل حسين قد استطاع من خلال قدراته الحزبية وخبراته السياسية أن يسيطر على كافة مقاليد حزب العمل بسهولة شديدة، وبالتالي قدرته على إنجاح مؤيديه وإسقاط معارضيه، وما ترتب على ذلك من تحييده لإبراهيم شكري (رئيس الحزب) في الصراع بينه وبين أحمد شكري (نجل إبراهيم شكري).

ويُمكننا أن نرصد هنا بعض الملاحظات المهمة حول المؤتمر العام السابع لحزب العمل والذي عقد يومي ١٥ و١٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٩[٥]، لما يحمله من دلالات مهمة من جانب، ولكونه المؤتمر الأخير للحزب قبل التجميد من جانب آخر، وهي كالتالي:

ـ التأكيد على وجود عدد كبير من عناصر الشباب داخل اللجنة التنفيذية للحزب وقواعده.

ـ التأكيد على التمثيل المناسب للمرأة، وهو ما تأكد من خلال وجود كل من: أسمهان شكري، ونجلاء القليوبي، وإيمان جعفر.

ـ دخول ثلاثة من الأقباط ـ للمرة الأولى ـ كأعضاء للجنة التنفيذية، وهم: جمال أسعد، وجورج إسحق، وهاني لبيب.

ـ ظهور تنوع كبير بين أعضاء اللجنة على كل من المستويين: الفكري والسياسي، ليكونوا تياراً متجانساً إلى حدٍ ما في قسماته العامة.

ب ـ صراع قيادات الحزب

أما عن أزمة حزب العمل التي تحدث عنها الكثيرون، فهي ـ كما نعتقد ـ الأزمة التي بدأت قبل رحيل عادل حسين (الأمين العام للحزب)، وتفاقمت بعد رحيله[٦]، ثم انتخاب مجدي أحمد حسين خلفاً له[٧]، وفوزه من دون منافسين. وهو ما دعا نجل إبراهيم شكري إلى الزعم بعدم قانونية هذا الانتخاب لأنه لم يُبلغ إلى مجلس الشورى لاعتماده[٨].

---

(٥) **الشعب**، ٢٠/ ٤/ ١٩٩٩.

(٦) وذلك يوم الخميس في ١٥/ ٣/ ٢٠٠١ بالإسكندرية.

(٧) في الاجتماع الذي عقد بمنزل إبراهيم شكري (رئيس الحزب)، وقد امتنع طلعت مسلم (عضو المكتب السياسي) عن انتخابه، ورفض هذا الأمر.

(٨) انظر صفحة شؤون عربية في: **الشرق الأوسط**، ٥/ ٤/ ٢٠٠١.

ومنذ البداية، أبدى مجدي حسين، عقب توليه أمانة الحزب، استعداده لفتح قنوات للحوار مع الحكومة بشأن مستقبل الحزب المجمد، غير أنه رفض المساومة على المواقف الفكرية والإسلامية للحزب[٩].

وفي إجراء مفاجئ ـ كما وصفه البعض ـ لحسم النزاع المتفاقم داخل الحزب، قرر إبراهيم شكري تعيين حامد زيدان رئيساً لتحرير صحيفة **الشعب** خلفاً لمجدي حسين الذي تولى منصب الأمين العام للحزب، وذلك على اعتبار أن حامد زيدان كان أول من تولى منصب رئاسة تحرير صحيفة الحزب، حينما بدأ الحزب نشاطه الرسمي تحت اسم حزب العمل الاشتراكي[١٠]. وهو ما أدى إلى المزيد من الانشقاق والتصدع بعد تفسير البعض لهذا القرار بأنه «صفقة حكومية»، وهو ما نفاه إبراهيم شكري بشدة[١١]. وبرّر قراره بأنه بصدد إجراء تغيير في الصحيفة، ومن غير المنطقي أن يأتي بالشخص (المقصود هو طلعت رميح) الذي كان هو نفسه مسؤولاً عن جزء كبير من أخطاء كان من الممكن ألا تقع فيها الصحيفة والحزب[١٢].

وسارعت الجبهة المضادة لقرار تعيين حامد زيدان رئيساً للتحرير بدعوة اللجنة التنفيذية[١٣] للحزب لاجتماع عاجل[١٤] حضره ٢٢ عضواً من إجمالي ٥٥ عضواً.

وتم اتخاذ قرار بتعيين محفوظ عزام نائباً لرئيس الحزب، وتعيين طلعت رميح رئيساً للتحرير. وهو ما اعتبره طلعت مسلم عصياناً على قرارات رئيس الحزب؛ فأصدر ـ نيابة عن رئيس الحزب الذي كان حينذاك خارج محافظة القاهرة ـ قراراً بإعفاء مجدي حسين ومعه عشرة من القيادات من مناصبهم الحزبية، وإحالتهم على التحقيق الحزبي، وهم: مجدي حسين، محفوظ عزام، عبد الحميد بركات، مجدي قرقر، محمد السخاوي، طلعت رميح، نجلاء القليوبي، عمر عزام، محمد بدر، عامر عبد المنعم، رضا البيطار.

---

(٩) انظر صفحة الحياة العربية في: **الحياة**، ٢٢/ ٤/ ٢٠٠١.

(١٠) انظر صفحة أخبار محلية في: **الأهرام**، ٩/ ٨/ ٢٠٠١، وصفحة شؤون عربية في: **الشرق الأوسط**، ٩/ ٨/ ٢٠٠١.

(١١) انظر صفحة الحياة السياسية في: **الأهالي**، ١٥/ ٨/ ٢٠٠١.

(١٢) سناء السعيد، «ابراهيم شكري لـ «الأسبوع» أناشد مبارك ألا يحرم الحزب وقيادته من المشاركة في هذه المرحلة،» **الأسبوع**، ١٣/ ٨/ ٢٠٠١، صفحة بدون رتوش.

(١٣) انظر: طلعت إسماعيل، «معركة رئيس التحرير،» **العربي**، ١٢/ ٨/ ٢٠٠١، صفحة تحقيقات؛ «كيد النساء ليس بعيداً عن أزمة حزب العمل،» **صوت الأمة**، ١٥/ ٨/ ٢٠٠١، صفحة الشارع السياسي، وأشرف عويس، ««الشعب». صحيفة على كف صراعات اللجان،» **القاهرة**، ٢١/ ٨/ ٢٠٠١، صفحة صحافة وإنترنت.

(١٤) وهو الاجتماع الذي عقد يوم الجمعة في ١٠/ ٨/ ٢٠٠١، كما ورد في: **صوت الأمة**، ١٥/ ٨/ ٢٠٠١.

وكان هذا هو الاجتماع نفسه الذي طالب فيه أحد صحفيي **الشعب** من أعضاء اللجنة التنفيذية بعزل إبراهيم شكري للحفاظ عليه من تشويه صورته واستغلاله.

وبعد عودة إبراهيم شكري إلى القاهرة، قام بعقد لقاء في منزله في الجيزة مع مجدي حسين وعدد من قيادات الحزب منهم: عبد الحميد بركات، وأحمد المهدي، ومجدي قرقر، ومحمد السخاوي. واتفقوا في هذا الاجتماع على دعوة اللجنة التنفيذية والاحتكام إليها في جميع القضايا التي تسببت في اندلاع الأزمة الأخيرة، بالإضافة إلى وقف جميع الحملات الإعلامية المتبادلة(١٥).

ثم فاجأ إبراهيم شكري (رئيس الحزب ورئيس مجلس إدارة صحيفة **الشعب**) الجميع بخطاب(١٦) وجهه إلى كل من: د. مصطفى كمال حلمي (رئيس المجلس الأعلى للصحافة)، وإبراهيم نافع (نقيب الصحافيين)، ينفي فيه الصفة الرسمية الحزبية لما ينشر على موقع صحيفة **الشعب** على الإنترنت، ويطالبهما باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

وكنهاية لهذا المشهد السياسي من الصراع داخل الحزب، وبعد عدة لقاءات مصغرة، تمّ عقد لقاء خاص ومغلق للجنة التنفيذية، حيث توصلوا في نهاية هذا الاجتماع إلى صيغة تفاهم كحل وسط لاختيار كل من: حامد زيدان، وطلعت رميح، في منصب رئيس تحرير صحيفة **الشعب**(١٧)، وذلك بعد رفض إبراهيم شكري اختيار طلعت رميح، وتصميمه على حامد زيدان، بل تهديده أيضاً بالانصراف وترك الاجتماع، وبعد محاولات مجدي حسين بإقناع إبراهيم شكري بالاكتفاء بوضع عبارة «صدرت برئاسة تحرير حامد زيدان» على صدر الصحيفة(١٨).

كما ألغى إبراهيم شكري في هذا الاجتماع القرار السابق(١٩) الذي اتخذه طلعت مسلم نيابة عنه بإعفاء عشرة من قيادات الحزب.

---

(١٥) طلعت إسماعيل، «أسبوع «الكر والفر» في حزب العمل،» **العربي**، ١٩/ ٨/ ٢٠٠١، صفحة وقائع.

(١٦) الخطاب صدر في ٢٢/ ٩/ ٢٠٠١ وموقع من إبراهيم شكري (رئيس الحزب).

(١٧) وهو الاجتماع الذي عقد يوم الثلاثاء في ١٣/ ٢/ ٢٠٠١ في فيلا ابراهيم جميل أبو علي بالمقطم، واستغرق خمس ساعات من النقاش والجدل.

(١٨) ابراهيم شكري عاد إلى أحضان مجدي حسين لإنقاذ «العمل» من وعود الحكومة، انظر صفحة الشارع السياسي في: **صوت الأمة**، ٢١/ ١١/ ٢٠٠١، و«تفاصيل الصلح بين ابراهيم شكري ومجدي حسين،» **الأسبوع**، ٢٦/ ١١/ ٢٠٠١.

(١٩) ومن الملاحظ ان طلعت مسلم لم يحضر هذا الاجتماع الهام، بل وشك في شرعيته بعد ذلك.

على هذا النحو، توالت الأزمات على الحزب ـ بوجه خاص ـ بعد القرار الغريب، بل العجيب أيضاً للمحكمة الإدارية العليا في مجلس الدولة بإلغاء قرار لجنة شؤون الأحزاب السياسية بالاعتراض على تأسيس حزب الجيل الديمقراطي، ووافقت على تأسيس الحزب، وبدأ ممارسة عمله السياسي، وهو الحزب الذي يرأسه ناجي الشهابي، أحد المتصارعين على رئاسة حزب العمل (المجمد) مع إبراهيم شكري[٢٠]. وهو قرار لا يخلو من فعل «الصدمة» لما يحمله من معانٍ ودلالات على الحياة السياسية في مصر، خاصة إذا عرفنا أن عدداً من أعضاء حزب العمل الذين انشقوا عنه في السنوات الأخيرة هم أنفسهم من مؤسسي الحزب الجديد.

نستخلص من كل ما سبق أن هناك أزمتين كان لهما أكبر الأثر في عرقلة الممارسة الديمقراطية داخل حزب العمل وخارجه: إنها الأزمة الداخلية التي أثارها البعض على رغم عدم صلاحيتهم ـ بل أهليتهم أيضاً ـ للتناحر على رئاسة الحزب، وهو ما جعلهم يخفقون بسرعة كبيرة، وذلك بعد أن أثاروا الكثير من الصخب. ولا شك في أن أزمة الحزب منذ زمن لها جانبها الداخلي، وهو ما ظهر بشدة بعد ذلك في أزمته الخارجية.

هذه الأزمة التي برزت عقب إعلان نتائج انتخابات اللجنة التنفيذية الأخيرة عام ١٩٩٩، حينما قام ناجي الشهابي (واحد من القيادات المعارضة لعادل حسين) بالتشويش على الانتخابات، غير أنه ومن معه لم يتمكنوا من تغيير نتائج الانتخابات. ووصل الأمر بهم إلى حدّ تشكيك كل طرف في نزاهة ووطنية الطرف الآخر.

وتفاقمت الأزمة إلى الدرجة التي بدأ بها إبراهيم شكري في التلويح بإصدار صحيفة جديدة للحزب بخلاف صحيفة **الشعب**، وذلك بالتعاون مع مجموعة أحمد شكري وأعوانه. ولكن سرعان ما اتخذ المكتب السياسي موقفاً حاسماً وأجهض هذه المحاولات، وهو ما أكد على أن صلاحيات رئيس الحزب قد تقلصت إلى درجة كبيرة.

٢ ـ الأسباب الخارجية

أ ـ موقف الحكومة من الحزب

أما الأزمة الخارجية، فهي التي تفاقمت بسبب رواية **وليمة لأعشاب البحر** لكاتبها السوري حيدر حيدر. هذه الأزمة التي تلقفها النظام السياسي في مصر ضد

(٢٠) انظر: **الأهرام**، ١٨/ ٢/ ٢٠٠٢؛ **الأسبوع**، ١٨/ ٢/ ٢٠٠٢، و**الأهالي**، ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٢.

حزب العمل، حيث دعم ـ بشكل أو بآخر ـ الانشقاقات الفردية، ثم وجّه إلى الحزب الضربة القاصمة من خلال وقف إصدار صحيفته وتجميد نشاطه، بالإضافة إلى تصعيد المنشقين إلى درجة المنافسين، وهو ما ترتب عليه تهميش حزب العمل من على الساحة السياسية المصرية، وإظهاره مع منطق التكفير وضد العقلانية، خاصة في ظل الإعداد لانتخابات مجلس الشعب حينذاك، وهو ما يعني ـ أيضاً ـ بشكل مباشر موقف النظام السياسي من كافة التيارات الإسلامية التي يضمها حزب العمل تحت برنامجه.

في البداية، قامت صحيفة **الأسبوع** القاهرية بالتنديد بشكل موضوعي بالرواية، وأظهرت مدى ازدرائها للأديان وخدشها للحياء. ولم ينتبه أحد لذلك.

أما ما حدث مع حزب العمل، فإنه في يوم ٢٨ نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٠ نشرت صحيفة **الشعب** مقالةً بعنوان «من يبايعني على الموت» لطبيب يُحسب على التيار الإسلامي. وجاءت المقالة عبارة عن منشور تحريضي على القتل بعد أن أخرج الجميع من الملة والدين بسبب رواية **وليمة لأعشاب البحر**، وتبعها بعد ذلك سلسلة من المقالات تكفّر فيها مجموعة من الكتّاب والشعراء، مما أثار طلاب جامعة الأزهر، فاندلعت التظاهرات[٢١].

والطريف أن الرواية التي هاجمها هذا الطبيب قد نشرت منذ ما يزيد على عقدين من السنوات. غير أنه قد عثر فيها على ثلاث أو أربع جمل يتفوّه بها أحد شخوص الرواية، حيث فهم أنها تحتوي على تعدّ ضد الله والرسول والقرآن. واستغل الطبيب هذا الفهم في كتابة مانشتات ضخمة نشرها في صحيفة **الشعب**، مثل: «إلى شعب مصر اغضب في الله»، ودعا الرئيس المصري وشيخ الأزهر والمفتي إلى إقامة الحدّ على من وصفهم: «الفاجر بن الفاجر، والفاسق بن الفاسق، والكافر بن الكافر .. مؤلفاً وناشراً ووزارة».

ويظهر أن اجتزاء بعض العبارات من سياقها ووضعها في عناوين ضخمة لقارئ عام لهو تحريض على الترويع والقتل. وهو ما وصل إلى ذروته في مانشتات صحيفة **الشعب** يومي الثلاثاء ٢ أيار/ مايو والجمعة ٥ أيار/ مايو سنه ٢٠٠٠.

ومما لا شك فيه أن تلك قضية شائكة ينبغي التعامل معها بمنتهى الحذر، بحيث تتضح فيها الخطوط الفاصلة بين حماية النظام العام والآداب، وبين مصادرة حرية التعبير والإبداع. ويظل التحدي الحقيقي متمثلاً في الكيفية التي يمكن بها احترام

(٢١) «حدث في مصر ابريل ٢٠٠٠ (ملف)،» **العصور الجديدة**، العدد ١١ (تموز/ يوليو ٢٠٠٠).

ثوابت المجتمع وقيمه الأساسية، وبين احترام الحق في التعبير والإبداع.

إن حرية التعبير لا تمارس في فراغ، وإنما تتعامل مع واقع اجتماعي معين لا بد من احترام قيمه الأساسية.

وحينما نسترجع ما حدث، نلحظ أن الصدام بين الإسلاميين والتيارات السياسية الأخرى عاد إلى الظهور على السطح بشكل حاد، فهناك أغلبية احتشدت كمؤيدين لموقف الرواية وصاحبها باسم الدفاع عن حرية الإبداع، وأغلبية الإسلاميين كانوا في المعسكر المضاد، الأمر الذي بدا كاشفاً لحقيقة تتمثل في عجز النخبة عن الاتفاق على طبيعة ثوابت المجتمع وحدود خطوطه الحمراء التي يتعيّن الوقوف عندها.

ثالثاً: إشكالية الممارسة الديمقراطية في الأحزاب المصرية في ظل الديمقراطية المقيدة: حزب العمل نموذجاً

بقي أن نقول إن الأزمة التي تسببت فيها رواية **وليمة لأعشاب البحر** توضح شكل العلاقة بين النظام السياسي والحزب المعارض في مصر من جانب، وعلاقة الأحزاب بالقوى السياسية والمثقفين من جانب آخر[٢٢]، كنموذج للإطار العام الذي يحكم الحياة الحزبية في مصر. أضف إلى هذا، الآلية الداخلية للأحزاب المعارضة بين مواطن القوة ونقاط الضعف، والدور المحوري لكل من رئيس الحزب وأمينه العام.

ومن هذا المنطلق نرصد ـ هنا ـ سريعاً بعض الأحكام القضائية التي حصل عليها حزب العمل، ولم تنفذ:

١ ـ أصدرت لجنة شؤون الأحزاب السياسية في ٢٥ شباط/ فبراير سنة ٢٠٠٠ قراراً يتضمن عدم الاعتداد بأي من المتنازعين حول رئاسة حزب العمل حتى يتمّ حسم النزاع بينهم رضاء أو قضاء، ووقف إصدار صحيفة **الشعب** خلال فترة النزاع.

٢ ـ أقام إبراهيم شكري (رئيس الحزب) الدعوى رقم ٨٣٦٨ أمام محكمة القضاء الإداري في ٢١ أيار/ مايو سنة ٢٠٠٠، حيث طلب في ختامها وقف تنفيذ قرار لجنه شؤون الأحزاب السياسية الصادر في ٢٠ أيار/ مايو سنة ٢٠٠٠، وجميع ما ترتب عليه من آثار.

---

(٢٢) فهمي هويدي، «ليست أزمة أنظمة فحسب. . لكنها أزمة مثقفين أيضاً،» **الشرق الأوسط**، ٢٨/ ٥/ ٢٠٠١، صفحة رأي.

٣ ـ أقام إبراهيم شكري (رئيس الحزب) الدعوى رقم ٨٦٨٧ في ٢٨ أيار/ مايو سنة ٢٠٠٠، وقد طلب في ختامها الحكم بقبول الدعوى شكلاً وبصفة مستعجلة، وبوقف تنفيذ قرار لجنة شؤون الأحزاب السياسية مع ما يترتب على ذلك من آثار، والأمر بتنفيذ الحكم بمسودة ودون إعلان.

٤ ـ أصدرت الدائرة الأولى في محكمة القضاء الإداري في ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٠ حكماً في الدعويين رقم ٨٣٦٨ ورقم ٨٦٨٧ بقبول الدعويين شكلاً، وبوقف تنفيذ القرار المطعون فيه في ما تضمنه من عدم الاعتداد بأي من المتنازعين على رئاسة حزب العمل الاشتراكي، ووقف إصدار صحيفة **الشعب** وغيرها من صحف الحزب، وما يترتب على ذلك من آثار. وألزمت جهة الإدارة مصروفات هذا الطلب، وأمرت بتنفيذ هذا الحكم بمسودته ودون إعلان، وأحالت الدعوى على هيئة مفوضي الدولة لإعداد تقرير بالرأي القانوني في موضوعها.

٥ ـ حين تحقق للجنة شؤون الأحزاب السياسية أن قرارها الصادر في ٢٠ أيار/ مايو سنة ٢٠٠٠ سيصدر الحكم بوقف تنفيذه لا محالة في جلسة ٢٥ تموز/ يوليو سنة ٢٠٠٠، بعد أن استنفدت اللجنة المذكورة دفاعها في الدعوى، صارت إلى عقد اجتماع عاجل وطارىء بجلسة ٢٤ تموز/ يوليو سنة ٢٠٠٠، حيث أصدرت فيه قراراً آخر متضمناً وقف إصدار صحف الحزب ووقف نشاطه.

٦ ـ أقام إبراهيم شكري (رئيس الحزب) طعناً أمام محكمة القضاء الإداري تم قيده برقم ١١٥٢٥ لسنة ١٩٥٤ ق طالباً الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار لجنة شؤون الأحزاب السياسية الصادر في ٢٤ تموز/ يوليو سنه ٢٠٠٠ مع ما يترتب على ذلك من آثار، والأمر بتنفيذ الحكم بمسودته ودون إعلان.

٧ ـ أصدرت محكمة القضاء الإداري حكمها في ٩ أيلول/ سبتمبر سنة ٢٠٠٠ في الطعن رقم ١١٥٢٥ لسنة ١٩٥٤ ق بوقف تنفيذ قرار لجنة شؤون الأحزاب السياسية الصادر في ٢٤ تموز/ يوليو سنة ٢٠٠٠ في ما تضمنه من وقف إصدار صحيفة **الشعب**.

٨ ـ أقام إبراهيم شكري (رئيس الحزب) في ١١ أيلول/ سبتمبر سنة ٢٠٠٠ الدعوى رقم ١٣٨٥٧ لسنه ١٩٥٤ ق ضد رئيس مجلس الشورى بصفته رئيس لجنة شؤون الأحزاب السياسية، حيث طلب في ختامها بصفة مستعجلة الأمر باستمرار تنفيذ الحكمين الصادرين في الدعاوى أرقام ٨٣٦٨ و٨٦٨٧ و١١٥٢٥ مع إلزام جهة الإدارة بالمصروفات والأتعاب.

٩ ـ أصدرت المحكمة الإدارية العليا في ٢٨ أيلول/ سبتمبر سنة ٢٠٠٠ حكمها بالإجماع في الطعن المقدم من رئيس مجلس الشورى بصفته رئيس لجنة شؤون الأحزاب السياسية ضد إبراهيم شكري (رئيس حزب العمل)، والمقيّد تحت رقم ١١٦٠٤ عليا برفض طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه، والصادر في الدعوى رقم ١١٥٢٥ بجلسة ٩ أيلول/ سبتمبر سنة ٢٠٠٠ لصالح إبراهيم شكري (رئيس الحزب) بصفته.

١٠ ـ أصدرت محكمة القضاء الإداري في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر سنة ٢٠٠٠ حكماً في الدعوى رقم ١٣٨٥٧ لسنه ١٩٥٤ ق، والمقامة من إبراهيم شكري ضد رئيس مجلس الشورى بصفته رئيس لجنة شؤون الأحزاب السياسية بقبول الدعوى شكلاً، وبوقف تنفيذ قرار الجهة الإدارية المدعى عليها السلبي بالامتناع عن تنفيذ الحكمين الصادرين في الدعويين ٨٣٦٨ و٨٦٨٧ في جلسة ٢٥ تموز/ يوليو سنة ٢٠٠٠، وما ترتب على ذلك من آثار، وألزمت جهة الإدارة مصروفات هذا الطلب. وأمرت بتنفيذ الحكم بمسودته ودون إعلان وبإحالة الدعوى على هيئة مفوضي الدولة لإعداد التقرير بالرأي القانوني في موضوعها.

١١ ـ تم إعلان الأحكام الصادرة لصالح إبراهيم شكري (رئيس الحزب) للجهة المعنية بتنفيذها، وعلى يد محضر لضرورة تنفيذها خلال الفترة المحددة في المادة رقم ١٢٣ عقوبات لاعتبار المعرقل لتنفيذها مرتكب جريمة الامتناع عن تنفيذ أحكام قضائية واجبة التنفيذ.

١٢ ـ أقام إبراهيم شكري (رئيس الحزب) دعوى جديدة أمام جنح مصر الجديدة ضد رئيس مجلس الشورى بصفته وعن نفسه، ويجري تداولها.

١٣ ـ أقام رئيس مجلس الشورى بصفته رئيساً للجنة شؤون الأحزاب السياسية إشكالين أمام الدائرتين الأولى والعاشرة في محكمة القاهرة للأمور المستعجلة، وقد ضما للنطق بالحكم في جلسة ١ آب/ أغسطس سنة ٢٠٠٠، وهما إشكالان قدما على خلاف القانون، وقصد منهما تعطيل تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح صحيفة **الشعب**. وقد وصفت محكمة القضاء الإداري تصرف هيئة قضايا الدولة بأنه يحيد بركن من أركان الدولة القانونية، مما يتعيّن معه الترفع عن إتيان ما من شأنه الالتفاف حول حجية الأحكام تعطيلاً لتنفيذها ونيلاً من رفيع مكانتها، وقد صدر الحكم في الاستشكالين في جلسة ٨ كانون الثاني/ يناير سنة ٢٠٠١ كما كان متوقعاً بعدم الاختصاص، غير أن الأحكام الصادرة بعودة صحيفة **الشعب** ومن قبلها حزب العمل لم تنفذ أيضاً.

١٤ ـ رفضت محكمة القضاء الإداري في مجلس الدولة في ٢٠ آذار/ مارس سنة ٢٠٠١ الاستشكالات المقدمة من الحكومة المصرية في قضية تجميد حزب العمل وإيقاف صحيفة **الشعب**.

هذه مجرد أمثلة من واقع معاناة حزب سياسي في التأكيد على مقومات وجوده وشرعية بقائه.

ولقد وصل الأمر برئيس الحزب أن صرح بقوله: لقد فعلنا كل ما هو قانوني حتى يعود الحزب إلى ساحة العمل السياسي في مصر، ولكن يبدو أن الأمور تدار بطرق لا نعرفها، ولم نعد قادرين على التعامل معها[٢٣].

شهادة أخيرة

بقي أن نرصد بعض الملاحظات الأساسية حول قضية حزب العمل وعنها، وهي تنقسم إلى:

١ـ ملاحظات خاصة عن حزب العمل

«الإسلام هو الحل» .. شعار سياسي يُعاد تفسيره وتأويله في أكثر من شكل، لأن الإسلام الصحيح/ المعتدل هو الذي يسمح بالشورى والتعددية التي تقر بوجود غير المسلم في المجتمع الإسلامي. أما إذا كان على النقيض من ذلك، فإن الضرر والخطر سيقعان على عاتق الجميع .. سيبدأ بالمسيحي، وسينتهي بالمسلم نفسه. كما أنه شعار لا يعني «الفرز» بقدر ما يشير إلى المظلة الإسلامية للحضارة العربية، والتي تتضمن: المصرية، والفرعونية، والمسيحية.

إن التوجه الإسلامي المعتدل هو الذي يضمن المساواة في الحقوق والواجبات بين كافة المواطنين على السواء. فالإسلام المعتدل هو الذي يضمن للأقباط بل للمصريين جميعاً أمنهم وسلامتهم، وخاصة أن شعار «الإسلام هو الحل» قد ظهر كرد فعل للحداثة في مواجهة ما يسمى بالغزو الفكري الأوروبي الأجنبي من جانب[٢٤]، وبمعنى أن الإسلام هو الحل، أي السبيل الوحيد للإصلاح من جانب آخر[٢٥]. وذلك مع تأكيدنا على أنه إذا كان الإسلام ديناً ودولة، فيجب أن نعي أن الإسلام

---

(٢٣) انظر صفحة الصالون الثقافي في: **الأسبوع**، ١٤/ ١/ ٢٠٠٢.

(٢٤) محمود اسماعيل، «الإسلام هو الحل، شعار بل معنى،» **القاهرة**، ٢٠/ ١١/ ٢٠٠١، صفحة محاورات.

(٢٥) محمد عمارة، «هذا إسلامنا،» **القاهرة**، ١١/ ٩/ ٢٠٠١، صفحة مخطوطات وتراث.

«دولة» بمستوى يختلف عن مستوى العقيدة والشريعة، وهو ما يتطلب فهم البعد السياسي فيه[٢٦] .. ذلك أن شمولية الإسلام لا تعني، ولا يجب أن تعني، خلط المسلمين بين المتمايز والمتغاير من مستوياته، لأنه دين شمل الأشياء ليميز بينها، لا ليخلط بينها. وبالتالي لا يمكن أن نخلط بين ثوابت الدين ومتغيرات السياسة[٢٧].

وهذا ما يجعلنا نميل إلى الرأي الذي يؤكد على أن الإسلام دين وأمة، فالتأصيل النظري والموضوعي يؤكد أن كلاً من: أبي الأعلى المودودي، وسيد قطب، قد دعا إلى فكرة الدولة الإسلامية، بحيث تكون أداة للحاكمية الإلهية، ويعتبر كل ما عاداها جاهلية .. وهو أضيق المعاني. إن قضية الإيمان والكفر قضية فردية تعود إلى صاحبها، وليست من قضايا النظام العام. فقد أراد الله تعددية الأديان ﴿**ولو شاء الله لجعلهم أمة واحدة**﴾[٢٨]، كما أنه ليس من الإسلام في شيء أن تتجادل الأديان أو أن يدّعي بعضها الأفضلية أو الامتياز أو أن يحتكر الهداية. ويتسق مع هذا كله أن القرآن الكريم لم يضع حداً دنيوياً على الردة[٢٩]. بالإضافة إلى أن دولة المدينة أيام الرسول ﷺ هي تجربة فريدة لا تتكرر، ولكن تستلهم، والذي حدث بعد ذلك باسم دولة الإسلام لا يختلف في شيء عن الرأسمالية والشيوعية[٣٠]. وبالتالي نجد أن الأمة هنا ليست مثل الدولة، أي السلطة، بل هي الشعوب والجماهير التي تؤمن بالإسلام. وهذه الأمة ليست من صنع التاريخ/ الجغرافيا، وليست قرار ملك/ فرعون، وإنما من صنع الإسلام[٣١].

إذاً، نعتقد أنه يجب ألا يُثير هذا الشعار خوف المسيحيين وقلقهم تجاه العمل السياسي لحزب العمل صاحب التوجه الإسلامي من المنظور الحضاري العربي، وليس المنظور الديني الطائفي. فحزب العمل يدعو إلى فهم المجتمع بمرجعية إسلامية في إطار حضاري وسياسي عربي معاصر.

---

(٢٦) محمد جابر الأنصاري، «مثال بـ «الجرم المشهود» على ضرورة التمييز بين الدين والسياسة،» **الحياة**، ٩/ ٣/ ٢٠٠١، صفحة الرأي.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) **القرآن الكريم**، «سورة الشورى،» الآية ٨.

(٢٩) جمال البنا، «الإسلام دين وأمة.. وليس ديناً ودولة،» (الحلقة الأولى)، **القاهرة**، ٥/ ٢/ ٢٠٠٢، صفحة دراسات.

(٣٠) جمال البنا، ««دولة» المدينة أيام الرسول تجربة فريدة لا تتكرر ولكن تستلهم،» (الحلقة الثانية)، **القاهرة**، ١٢/ ٢/ ٢٠٠٢، صفحة دراسات.

(٣١) جمال البنا، «شعار «الإسلام دين ودولة» يرفعه الذين لا يعرفون في السياسة،» (الحلقة السادسة)، **القاهرة**، ١٢/ ٣/ ٢٠٠٢، صفحة دراسات.

ـ الدعوة إلى وجود وحدة عربية تكتلية أمام التجمعات الغربية، وهو ما وجدته كأحد المرتكزات الاستراتيجية في الخطاب السياسي لحزب العمل، من خلال موقفه تجاه كل من ليبيا والسودان والعراق، بالإضافة إلى موقفه تجاه المطالبة بالمزيد من التقارب المصري ـ الإيراني، ورفع درجة التمثيل الدبلوماسي بينهما. فهذا التقارب في ظل وجود الرئيس الإيراني محمد خاتمي؛ إنما يمثل في حقيقة الأمر نوعاً من التكتل القوي أمام دول العالم الأول بصورة متوازنة.

ونتساءل:

ـ لماذا تتعامل أنظمتنا العربية مع التظاهرات على اعتبار أنها من المحرمات السياسية؟ وفي الوقت نفسه: متى ترقى شعوبنا في تظاهراتها بعيداً عن عمليات الشغب والتدمير للممتلكات العامة؟!

إنه منطق: اللهم إلا مبدأ الترغيب والترهيب.

وهل في الصالح العام لتطوير الآلية الديمقراطية في بلادنا تجميد الأحزاب؟ خاصة إذا كان هناك حزب يجمع تحت طياته بشكل أو بآخر تيارات عديدة من التيارات السياسية الإسلامية؟ مع التأكيد على أننا لا يمكن أن ننكر وجود التيار الإسلامي، وبالتالي لا يمكن تجاهله أيضاً.

ـ لا أحد يستطيع أن ينكر الدور الذي قامت به صحيفة **الشعب** في الدفاع عن مصالح الوطن العليا، وخاصة في معاركها ضد الوزراء والفساد، غير أن هذا لا ينفي السقطة الكبرى في قضية **وليمة لأعشاب البحر**.

٢ ـ ملاحظات عامة عن المناخ السياسي في مصر

ـ بعيداً عن نظرية المؤامرة التي تستهدف مصر والأمة العربية، فإننا في ظل «العولمة» و«النظام العالمي الجديد» نحتاج إلى الحفاظ على خصوصيتنا والتمسك بها، في ظل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها المدللة الكيان الصهيوني العنصري على مقدرات غالبية دول الوطن العربي.

غير أن هذه الخصوصية لن تتحقق إلا بالمشاركة الفعالة للمصريين (بوجه عام) والشباب (بوجه خاص) على كافة المستويات السياسية والثقافية والاجتماعية، وبالتالي العمل السياسي/ الحزبي، وأيضاً للحد من التفسير الطائفي (الديني) للأحداث الإقليمية والأحداث العالمية حتى لا ننمي التطرف والتعصب في حياتنا السياسية.

إن العمل الحزبي يسمح بمساحة كبيرة من الديناميكية والتفاعل البناء لأعضائه، وذلك ـ بشرط ـ وضوح منظومة الولاء والأهداف.

ـ إن الجمود الفكري الذي نعيش فيه الآن أدى إلى حصر السواد الأعظم من التيار الإسلامي في نفق الأزمة التي تؤدي إلى حالة من التشويش، سواء حينما يطالبون بإنشاء حزب سياسي من أجل الوصول إلى السلطة/ الحكم، أو حينما يؤكدون على أنهم سيكونون جنوداً لأي حكومة تطبق الشريعة الإسلامية، دون التأكيد أو الإشارة إلى مدى كفاءة هذه الحكومة أو فسادها أو دورها في التنمية[٣٢].

ـ إن تجربة «حزب العدالة والتنمية التركي» ذي الخلفية الدينية الإسلامية، وتبنّيه «العدالة» و«التنمية» كشعار، هما ـ في ظني ـ من أهداف الإسلام العليا. وبالتالي، فهي تجربة تستحق التوقف أمامها لأنها لا تتاجر بشعارات الدين، بل تؤكد على قيمه وأهدافه، وما يترتب على ذلك من تقديم نموذج إنساني لخلق مجتمعات عربية تسودها الحرية والتكافل الاجتماعي ويطبق فيها القانون، طالما أننا عاجزون عن منافسة الغرب مادياً واقتصادياً[٣٣].

---

(٣٢) عادل محمد خليل، «ماذا يريد الإسلاميون: الحكم.. أم تطبيق الشريعة؟،» **القاهرة**، ١١/ ٣/ ٢٠٠٣، صفحة معارك ومواقف.

(٣٣) المصدر نفسه.

الفصل التاسع

من تجربة مصر:
أزمة القيادة في الأحزاب السياسية المصرية(*)

عاطف السعداوي(**)

مقدمة

تطرح التجربة الحزبية المعاصرة في مصر العديد من القضايا والتساؤلات، وخاصة أنها لم تحقق الهدف من قيام التعددية في المجتمع، وهو تداول السلطة سلمياً من خلال انتخابات عامة، وذلك على رغم مضي أكثر من ربع قرن على قيام تلك التجربة.

فلا تزال الحياة الحزبية في مصر تعاني العديد من أوجه القصور والسلبيات التي تفاقمت في السنوات الأخيرة، والتي شهدت تراجعاً ملحوظاً في عضوية هذه الأحزاب وحجم وجودها في المنظمات الجماهيرية ومؤسسات المجتمع المدني وحجم تمثيلها في المجالس النيابية ومدى انتشارها الجغرافي في مختلف أنحاء الجمهورية.

وقد انعكس هذا التراجع بشكلٍ ملحوظ على تأثير هذه الأحزاب ونفوذها السياسي في المجتمع إلى درجة لا نبالغ معها إذا قلنا إنها توشك أن تصبح ظاهرة هامشية في الحياة السياسية المصرية.

وكان لهذا التطور السلبي في حجم ونفوذ الأحزاب السياسية أثر سلبي أيضاً في التطور الديمقراطي المصري، حيث لا يمكن لهذا التطور أن يستمر ويتقدم في غيبة تعددية حزبية فاعلة. ومن هنا، فإن أي دراسة جادة لمستقبل التجربة الديمقراطية

(*) لم يقدم هذا البحث أثناء الندوة ولم تتم مناقشته، وقد تم استلامه بعد انتهاء الندوة.

(**) سكرتير تحرير مجلة **الديمقراطية**.

المصرية لا بد من أن تتوقف عند تجربتها الحزبية وأسباب تراجعها، ولماذا لم تحقق المرجو منها بعد ربع قرن، هل يرجع ذلك إلى الإطار القانوني والإداري والأمني الذي يحكم عمل هذه الأحزاب؟ أم أنه يعود إلى قصور في أداء وممارسات تلك الأحزاب نفسها؟ أم أنه يعود إلى السببين معاً؟

سوف نتناول في هذا الفصل أهم أوجه القصور الداخلية التي تعوق عمل الأحزاب والتي تتحمل جزءاً كبيراً من مسؤولية تراجع التجربة الحزبية، ونعني بذلك أزمة القيادة التي تعانيها كل الأحزاب المصرية بدرجة أو بأخرى، ومن هنا نسعى في هذا الفصل إلى تناول مظاهر تلك الأزمة وأسبابها وانعكاساتها على الحياة الحزبية والسياسية في مصر، والمقترحات الكفيلة بالتغلب على تلك الأزمة.

أولاً: مظاهر أزمة القيادة في الأحزاب السياسية المصرية

١ ــ بقاء القيادات الحزبية في مناصبها لفترة طويلة

الملاحظ هنا أن كل الأحزاب تعاني مشكلة تكريس بقاء شخص واحد في قيادة الحزب، فمنذ إقرار التعددية الحزبية عام ١٩٧٦ لم تتغير أغلب قيادات الأحزاب، فمع تأسيس كل الأحزاب رئسها شخص واحد هو مؤسسها، ولم يترك أي منهم هذا المنصب إلا بوفاته، كما حدث في الحزب الوطني والأحرار والوفد والحزب الاتحادي ومصر الفتاة.

وقد أدى هذا إلى استمرار رؤساء بعض الأحزاب في مواقعهم لأكثر من ربع قرن، كما هو الحال في حزبيْ التجمع والعمل، وبعضهم اقترب من ذلك، مثل مصطفى كامل مراد الرئيس الراحل لحزب الأحرار الذي استمر ٢٣ عاماً، والرئيس محمد حسني مبارك الذي اقترب من إكمال العام الثالث والعشرين رئيساً للحزب الوطني الديمقراطي.

وقد أدى طول فترة بقاء رؤساء هذه الأحزاب في مواقعها إلى مظهر آخر من مظاهر أزمة القيادة في تلك الأحزاب، ألا وهو تقدم معظم هذه القيادات في السنّ، وما يخلفه ذلك من جمود في الفكر وعدم إتاحة الفرصة للأجيال الوسط والشباب للمشاركة في قيادة الحزب. فمعظم رؤساء الأحزاب الرئيسية في مصر تجاوزت أعمارها السبعين، كما هو الحال في أحزاب: الوطني والناصري والأحرار والوفد والتجمع والأمة والعمل؛ بل إن بعض الرؤساء تجاوز التسعين، كما هو الحال في حزب الوفد، حين توفي زعيمه فؤاد سراج الدين عن عمر يناهز التسعين عاماً.

ولا يقتصر بقاء القيادات في مواقعها لفترة طويلة على رؤساء الأحزاب وحدهم، ولكن يمتد إلى بقية أعضاء نخبة الحزب، وإن كان بشكل أقل، ونقصد هنا بنخبة الحزب أصحاب المواقع القيادية، مثل نائب رئيس الحزب، ووكيل الحزب، والأمين العام، والأمين العام المساعد، وسكرتير عام الحزب ومساعديه، وأعضاء الهيئة العامة في الحزب.. الخ.

فالحزب الوطني الديمقراطي منذ إنشائه عام ١٩٧٨ وحتى الآن توالى عليه ستة أمناء عامين، والملاحظ أن أياً من هؤلاء الأمناء الخمسة، باستثناء صبحي عبد الحكيم، لم يترك منصبه إلا بالوفاة (فؤاد محيي الدين) أو بتولي منصب أعلى (فكري مكرم عبيد أصبح رئيساً للمجلس الدائم للحزب والذي تم إلغاؤه بعد ذلك، ومحمد حسني مبارك أصبح رئيساً للحزب، ويوسف والي أصبح نائباً لرئيس الحزب بعد أن ظل أميناً عاماً له منذ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥ وحتى أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢)، والشيء نفسه ينطبق على منصب الأمناء العامين المساعدين، حيث تولاه كل من كمال الشاذلي منذ أيار/ مايو ١٩٨٦ وحتى الآن، وصفوت الشريف منذ أيار/ مايو ١٩٨٦ إلى أن أصبح أميناً عاماً للحزب منذ ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢.

وفي حزب العمل استمر محمد حسن درة نائباً لرئيس الحزب لمدة ١٤ عاماً، من كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩ حتى أيار/ مايو ١٩٩٣، في حين استمر د. حلمي مراد في منصب الأمين العام لمدة ١١ عاماً (١٩٨٢-١٩٩٣)، تولى بعدها منصب نائب رئيس الحزب حتى وفاته. والغريب في الأمر أن د. حلمي مراد عندما قرر اعتزال العمل الحزبي احتجاجاً على مد العمل بقانون الطوارئ في آذار/ مارس عام ١٩٨٨، قامت اللجنة التنفيذية باعتباره في إجازة حزبية، ثم قررت عدم شغل منصب الأمين العام الذي ظل شاغراً حتى عودته إلى الحزب خلال المؤتمر العام الخامس عام ١٩٨٩، وقد فسر مساعدوه عدم اختيار بديل له خلال تلك الفترة، بأن المنصب موقع سياسي، وليس تنظيمياً، ولذا كان من الضروري استمراره والتمسك به حتى عندما أراد اعتزال العمل الحزبي، لأنه من الصعب تعويضه. وخلف عادل حسين حلمي مراد في منصب الأمين العام، وذلك في أيار/ مايو ١٩٩٣ وحتى وفاته في آذار/ مارس ٢٠٠١.

وفي حزب الوفد اقتصر الدوران في نخبته العليا على الإحلال محل المتوفين أو المستقيلين من الحزب. ففي منصب نائب الرئيس، ظل د. وحيد رأفت متولياً هذا المنصب منذ إنشاء الحزب في عام ١٩٨٤ وحتى وفاته في عام ١٩٨٨، ثم خلفه د. نعمان جمعة منذ شباط/ فبراير ١٩٨٨ حتى انتخابه رئيساً للحزب في آب/ أغسطس ٢٠٠٠.

وفي منصب السكرتير العام المساعد، تتجلى ظاهرة البقاء بشكل واضح، حيث يتولى علي سلامة هذا المنصب منذ نشأة الحزب حتى الآن، وقد تولى كرم زيدان المنصب نفسه منذ نشأة الحزب أيضاً، في حين تولى كل من فؤاد بدراوي وإبراهيم الدسوقي أباظة المنصب منذ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩ وحتى الآن. والأمر نفسه ينطبق على منصب السكرتير العام للحزب، حيث احتكره إبراهيم فرج منذ عام ١٩٨٣، ثم أعيد انتخابه عام ١٩٨٩، واستمر في موقعه حتى حل محله سعد فخري عبد النور الذي ظل في موقعه أيضاً حتى توفي عام ٢٠٠٣.

وفي حزب الأحرار استمر د. أحمد السيد درويش نائباً لرئيس الحزب منذ تأسيسه عام ١٩٧٦ وحتى عام ١٩٩٢؛ أي أنه استمر في منصبه لمدة ١٦ عاماً، في حين استمر صلاح الدين الرفاعي في المنصب نفسه منذ عام ١٩٧٩، حيث كان يشغل قبل ذلك منصب وكيل الحزب. أما بقية أعضاء نخبة الحزب، فقد كان رئيس الحزب يحركهم في ما بين مناصب هذه النخبة، كذلك الحال في حزب التجمع، حيث استمرت النخبة نفسها لفترات طويلة، وإن تحركت بين مناصب هذه النخبة، أو بتغيير مسمى المنصب الذي يتولونه مع ممارسة الاختصاصات نفسها، مثل التعديل اللائحي عام ١٩٩٣ الذي استحدث منصب رئيس الحزب ليقوم بالمهام نفسها التي كان يقوم بها الأمين العام. وفي الوقت نفسه أصبح الأمين العام يقوم بالمهام نفسها التي كان يقوم بها أمين عام اللجنة المركزية، وبهذا أصبح خالد محيي الدين رئيساً للحزب بعد أن كان أمينه العام، وأصبح رفعت السعيد أمين عام الحزب بعد أن كان أمين عام اللجنة المركزية منذ عام ١٩٨٥. ومن هنا يكون حزب التجمع قد استحدث نظاماً للأعضاء من القيادات نفسها، ولكن مع تغيير مسمياتها.

ويثبت بقاء القيادات الحزبية في مواقعها لفترة طويلة أن الخروج من أحد المناصب يرتبط بالأساس بالخلاف مع رئيس الحزب، وليس بحدوث تغيير في اتجاهات جماهير وأعضاء الحزب، ولعل خير دليل على هذا هو ما حدث في حزب الوفد منذ تولى نعمان جمعة رئاسة الحزب. فالتغيير الذي طال معظم المناصب العليا، لم يكن بسبب الرغبة في التغيير، ولكن بسبب الخلاف ما بين رئيس الحزب من ناحية، والجبهة المعارضة له داخل الحزب من ناحية أخرى.

ولا شك في أن طول فترة بقاء تلك القيادات، ولا سيَّما رؤساء الأحزاب في مواقعها، يجعل هناك ارتباطاً وثيقاً بين الحزب ورئيسه، وهو ما يُطلق عليه ظاهرة «شخصنة السلطة» أو أحزاب الأشخاص. وهذا ما يؤدي إلى العديد من مظاهر أخرى لأزمة القيادة، فكلما زاد دور شخص معين أو مجموعة من الأشخاص في إنشاء

حزب وإدارته، ضعفت إمكانيات تطور الديمقراطية داخل هذا الحزب. أيضاً، فإن ارتباط الأحزاب بأشخاص بعينهم، يجعل تلك الأحزاب تعاني مشكلة كبيرة بمجرد وفاة مؤسسها، أو تلك الزعامة التاريخية، فبمجرد رحيل تلك الزعامة تدخل الأحزاب في أزمة عميقة يسببها النزاع الشرس على رئاسة الحزب، وهذا ما يقودنا إلى المظهر الثاني من مظاهر أزمة القيادة في الأحزاب، وهو التنافس على رئاسة الحزب وما يصاحبها من انشقاقات ونزاع.

٢ ـ الصراع على رئاسة الحزب والانشقاقات الحزبية

أدت ظاهرة شخصنة السلطة أو الزعامة التاريخية إلى تفجر صراع رهيب داخل أحزاب المعارضة بمجرد رحيل الزعيم المؤسس للحزب، أو حتى قبل رحيله؛ في حين تشهد الأحزاب التي لا يزال رؤساؤها على قيد الحياة العديد من الاتجاهات الانفصالية يفجرها عادة استئثار رئيس الحزب بكل الصلاحيات والسلطات وطول فترة بقائه في منصبه، ومن هنا أصبحت معظم هذه الأحزاب مهددة بالانفجار من الداخل، أو أنها انفجرت بالفعل.

ولعل أبلغ الأمثلة على أثر وفاة القيادات التاريخية للحزب، وعلى استقراره بعد ذلك، هو ما حدث في حزب الأحرار، فقبل مرور ٤٠ يوماً على رحيل رئيس حزب الأحرار مصطفى كامل مراد في آب/ أغسطس ١٩٩٨، انفجر الصراع حاداً ومسلحاً ومشبعاً بكل سمات عدم الديمقراطية والتخلف على رئاسة الحزب. ووصل عدد المتنازعين على رئاسة الحزب إلى ما يقرب من ٩ رئاسات و٩ جمعيات عمومية، يمارس كل منهم رئاسة الحزب على الورق فقط، ويتخذ قرارات بإحالة الآخر للتحقيق بتهمة ارتكاب مخالفات. وكان أهم المتنازعين على الرئاسة: رجب هلال حميدة، وعلي سالم، وطلعت السادات، وسليم عزوز، ومحمد فريد زكريا، والحمزة دعبس الذي تمكن من توجيه دفة الصراع لصالحه إلى أن توفي. فانفجرت الأوضاع مرة أخرى ووصلت إلى الاشتباك بالمسدسات والصنج.

ويكتسب انفجار حزب الأحرار دلالة تتجاوز حجم هذا الحزب وموقعه، وهي أن وصول الصراع على قيادة الأحزاب إلى حدّ الاشتباك شبه المسلح ليس مقصوراً فقط على الأحزاب الهامشية، وإنما يمكن أن يمتد إلى أحزاب كبيرة لها باع طويل في الممارسة السياسية.

أيضاً يعاني حزب العمل الانشقاقات والتنازع على رئاسته منذ عام ١٩٨٩، وذلك عندما تبنى في مؤتمره الخامس الاتجاه الإسلامي. ومن هنا حدث خلاف شديد

بين أنصار هذا الاتجاه الأقرب إلى الإخوان المسلمين وبين أنصار الاتجاه الاشتراكي أدى إلى انشقاق أنصار الاتجاه الأخير بقيادة أحمد مجاهد الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الحزب، والذي أعلن نفسه رئيساً للحزب. ووصل الأمر إلى تنازع بين أنصار إبراهيم شكري، وبين أنصار أحمد مجاهد على مقرات الحزب، وقد أدى هذا الانشقاق إلى فصل عدد كبير من أعضاء اللجنة العليا للحزب، ومنهم أحمد مجاهد نفسه، وفؤاد هدية، وحامد زيدان، وشوقي خالد الذي قاد انشقاقاً آخر عن الحزب عام ١٩٩٢، وكان يشغل منصب الأمين العام المساعد للحزب حتى عام ١٩٨٩.

وشهد الحزب انشقاقاً آخر قاده ناجي الشهابي الذي كان أميناً عاماً مساعداً للحزب منذ تأسيسه، وظل على خلاف مع سياسة التحالف الإسلامي منذ عام ١٩٨٩ حتى خرج عن الحزب ومعه عدد كبير من قيادته، وقام بتأسيس حزب جديد هو حزب الجيل الديمقراطي، وقدم أوراقه إلى لجنة شؤون الأحزاب.

وكان آخر تنازع على رئاسة حزب العمل هو الذي حدث بعد تفجر أزمة رواية **وليمة لأعشاب البحر** والتي قادتها صحيفة الحزب، حيث حدث صراع رهيب على رئاسة الحزب بين كل من إبراهيم شكري، وأحمد إدريس، وحمدي أحمد، وإزاء هذا التنازع ما كان من لجنة الأحزاب إلا أن جمدت عمل الحزب وقررت عدم الاعتداد بأي من المتنازعين على رئاسته، وذلك حتى يتم حسم النزاع بينهم رضاءً أو قضاءً، وما يترتب على ذلك من آثار، منها وقف إصدار صحيفة **الشعب** وغيرها من صحف الحزب خلال فترة النزاع.

أما الحزب الناصري، فقد صحبت ظاهرة الانشقاق والصراع على رئاسة هذا الحزب منذ السماح له بمزاولة عمله بين جبهتين: الجبهة **الأولى**، وتسمى «مجموعة مايو» برئاسة ضياء الدين داود، رئيس الحزب، وتسيطر هذه المجموعة على مقر الحزب (طلعت حرب)، والمجموعة **الثانية** تسمى مجموعة «عابدين» بقيادة فريد عبد الكريم، وتسيطر على مقر الحزب في منطقة عابدين. وشهد الصراع بين المجموعتين العديد من الاتهامات المتبادلة وصلت إلى حد اتهام جبهة فريد عبد الكريم لجبهة ضياء الدين داود بتهمة العمالة لأمريكا ومشاركتها في اجتماع للمعارضة العراقية تحت رعاية الاستخبارات الأمريكية.

وفي عام ١٩٩٩ شهد الحزب الناصري خروج مجموعة من قيادته الشابة، شكَّل بعضها مشروعاً حزبياً جديداً أطلق عليه حزب «الكرامة» في الوقت الذي شرعت فيه مجموعة فريد عبد الكريم في تكوين مشروع حزب جديد يسمى «الإنقاذ القومي». وقد جاء الانشقاق في أعقاب فترة قصيرة لم تتجاوز الثلاث سنوات من التعايش

السلمي بين فصائل جيل الوسط الناصري وباقي أجيال وأجنحة الحزب الناصري، إلى أن وصلت الخلافات الشخصية والتنظيمية والسياسية إلى المصير المحتوم، وهو الانشقاق.

أما الأحزاب الصغيرة والهامشية، فقد ظلت الصراعات والانشقاقات هي الظاهرة الأساسية المميزة لهذه الأحزاب. وفي بعض هذه الأحزاب وصل الصراع إلى مدى غير مسبوق، وفي بعضها الآخر اتخذ الصراع على رئاسة الحزب شكل المسلسلات الهزلية أو الكوميدية، كما هو الحال في حزب العدالة الاجتماعية. وقد أدى كل هذا إلى تجميد معظم هذه الأحزاب من جرَّاء تدخل لجنة شؤون الأحزاب وإصدارها قرارات بهذا التجميد إلى حين الفصل في النزاع على رئاسة الحزب.

فحزب الخضر الذي تأسس عام ١٩٩٠ يشهد صراعاً على الرئاسة منذ عام ١٩٩٤ عندما اندلع النزاع بين كمال كيرة رئيس الحزب وعبد الحميد نونو أمين عام الحزب، بسبب اتهام الأخير للأول بالدكتاتورية منذ توليه رئاسة الحزب. ومن هنا قام كيرة بإقالة نونو، مما دفع الأخير إلى إقامة دعوى قضائية ضد كيرة في حزيران/ يونيو عام ١٩٩٥ يتهمه فيها بإهدار أموال الحزب. ولم تؤد وفاة كمال كيرة في أيار/ مايو ١٩٩٦ إلى تهدئة الأمور، حيث أعلن الجناح الموالي له عن عقد مؤتمرٍ في اليوم نفسه لرحيله، وقرر اختيار د. عبد المنعم الأعصر رئيساً للحزب، لينحصر النزاع على رئاسة الحزب بين الأعصر ود. بهاء بكري. ثم دخلت عناصر أخرى في الصراع على رئاسة الحزب، مثل سمير طاهر الذي أعلنت مجموعة من أعضاء الحزب اختياره رئيساً للحزب، وحتى الآن لا يزال منصب الرئيس غير محسوم لأي من المتنازعين عليه.

أما حزب مصر العربي الاشتراكي، فيوجد فيه منذ عام ١٩٩٦ صراعات عدة حول رئاسة الحزب، وكان الصراع الأول بين عضو الهيئة العليا للحزب محمد مصليحي ورئيس الحزب جمال ربيع، حيث رفع الأول دعوى قضائية ضد الثاني لإقصائه من رئاسة الحزب بزعم ارتكابه مخالفات عدة، وفي مقدمتها عدم دعوة المؤتمر العام ولا الهيئة العليا للحزب إلى الاجتماع، وفصل أمين الصندوق والمراقب المالي، وسحب أموال الحزب من البنوك ووضعها في مكان غير معلوم وانفراده في إدارة شؤون الحزب. وبعد وفاة جمال ربيع دخلت عناصر أخرى في الصراع على رئاسة الحزب، من بينها عناصر لم تكن منتمية أصلاً إلى هذا الحزب، مثل النائب الوفدي السابق أيمن نور، مما زاد صراع الرئاسة حدة، وقد انتهى بتجميد الحزب من قبل لجنة الأحزاب.

وقد شهد حزب مصر الفتاة أيضاً العديد من الصراعات على رئاسته انتهت

بتجميد الحزب وإغلاق كافة مقراته في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤. ففي نيسان/ أبريل ١٩٩٢ استطاع عبد الله رشدي عزل علي الدين صالح من رئاسة الحزب وتنصيب نفسه رئيساً، ولكن علي الدين صالح استطاع استعادة رئاسة الحزب بحكم قضائي، وبعد رحيل علي الدين صالح استمر الصراع بين المتنافسين على رئاسة الحزب بين فصائل عبد الله رشدي وأحمد عز الدين وشريف الفضالي.

ويشهد حزب التكافل الاجتماعي أيضاً صراعاً على رئاسة الحزب بين د. أسامة شلتوت رئيس الحزب وعبده مغربي الذي أقام دعوى تنظر فيها محكمة القضاء الإداري ويطالب فيها بأحقيته في رئاسة حزب التكافل الاجتماعي مؤكداً أنه انتخب لهذا الموقع في المؤتمر العام الأول الذي عقد في ١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠.

كما شهد حزب الأمة صراعاً أيضاً على الرئاسة بين أحمد الصباحي رئيس الحزب وحامد عمارة رئيس تحرير جريدة الحزب، والذي نصّب نفسه رئيساً للحزب.

كما يشهد حزب الشعب الديمقراطي صراعاً ثلاثياً على الرئاسة بين كل من أنور عفيفي رئيس الحزب، وكل من محمد سعد، ومحمد عبد الله، ومحمود الصاوي. وكان هذا الحزب قد شهد صراعاً آخر على رئاسته منذ حصوله على الشرعية بين أنور عفيفي الذي كان وكيل المؤسسين وأبو الفضل الجيزاوي الذي كان يقود مهمة الترافع أمام القضاء لكي ينال الحزب الشرعية. واستمر الصراع بينهما ووصل إلى ساحة القضاء، الأمر الذي أدى إلى تجميد نشاط الحزب سبع سنوات أعلن بعدها أنور عفيفي استئناف نشاط الحزب في آب/ أغسطس ١٩٩٦ وحسم الصراع على رئاسته لصالحه. ولكن ما لبث الصراع أن انفجر مرة أخرى عام ١٩٩٨، حيث عقد المحامي محمود الصاوي مؤتمراً وأقال فيه أنور عفيفي وتولى رئاسة الحزب. فعقد الأخير مؤتمراً آخر وأقال الصاوي وأتهم كل منهم الآخر بأنه زوَّر في أوراق المؤتمر، ولا يزال الصراع مستمراً.

أما حزب العدالة الاجتماعية، فقد اتخذ الصراع على رئاسته أبعاداً مثيرة. فقد شهد هذا الحزب العديد من الصراعات كان منها الصراع بين رئيسه محمد عبد العال ونائبه يوسف البدري على منصب الرئاسة، ووصل النزاع إلى حدته قبل انعقاد المؤتمر العام للحزب في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦، حيث طالب البدري بإقصاء عبد العال من رئاسة الحزب بدعوى دكتاتوريته في إدارة الحزب. ولكن الصراع الآخر هو ذلك الذي اندلع عام ١٩٨٨ وأسفر عن تجميد النشاط الوحيد للحزب الذي كان يتمثل في إصدار جريدة أسبوعية هي **الوطن العربي**، حيث انفجر الصراع على رئاسة الحزب في نيسان/ أبريل ١٩٩٨ بين محمد عبد العال، وعبد الرشيد أحمد، أمين

الشباب بالحزب، حيث أعلن الأخير نفسه رئيساً للحزب، ورد عليه عبد العال بالطريقة نفسها، وأعلن رئاسته للحزب. ووصل الأمر إلى القضاء وتخطاه إلى الصدامات والمعارك الطاحنة، حيث حققت النيابة العامة في بلاغ قدمه عبد الرشيد أحمد ضد محمد عبد العال ذكر فيه أن الأخير خطفه واحتجزه في مقر صحيفة الحزب، وقام بمساعدة زوجته وبعض العاملين في الصحيفة بالاعتداء عليه وتجريده من ملابسه، ثم أحضروا سيدة وصوروه معها في أوضاع مخلة بالآداب. وقال إن عبد العال ومساعديه أجبروه على توقيع إقرار بأنه تواطأ مع وزير الداخلية السابق حسن الألفي، وبعض رجال الأعمال، في تنظيم مؤتمر عام للحزب عام ١٩٨٨، تم خلاله عزل عبد العال وإعلان عبد الرشيد أحمد رئيساً للحزب. وأكد أنه بعد ذلك ألبسوه ملابسه وطلبوا منه التوجه وحده إلى قسم الشرطة لتقديم إقرار والاعتراف بأن المؤتمر لم يكن قانونياً، وهددوه بنشر الصور وتوزيع الأفلام وتوصيل وثيقة الزواج إلى أفراد أسرته إذا لم ينفذ الأمر. وبغض النظر عن مدى صحة هذه الواقعة من عدمها ـ وهذا ما تحقق فيه النيابة العامة حالياً ـ فإن هذه الواقعة تعكس مدى التردي والتدهور الذي وصلت إليه أحوال الأحزاب السياسية في مصر، ولا سيَّما تلك الأحزاب الهامشية التي تفتقد أي آلية لإدارة الخلافات داخل الحزب. ولعل ما يؤكد على هذا الحال هو ما انتهى إليه وضع رئيس حزب العدالة الاجتماعية، والذي تم الحكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات، ليس بسبب قضية رأي، ولكن بسبب تهمة جنائية، وهي الفساد وتلقي الرشوة.

٣ ـ ظاهرة الأحزاب العائلية

على الرغم من بروز العديد من الروابط والصلات العائلية في العديد من الأحزاب الكبيرة، مثل حزب الوفد الذي يعتمد على العائلات الكبيرة مثل عائلة سراج الدين، وعائلة أباظة، وعائلة برواوي، وعائلة فخري عبد النور؛ ومثل حزب العمل الذي تلعب فيه عائلة حسن وآل حسين ـ كما يحلو للبعض أن يسميهم ـ دوراً كبيراً، إلا أن تلك الأحزاب ليست هي المعنية بوصف الأحزاب العائلية، على الرغم من أن العامل العائلي يلعب فيها دوراً بارزاً، وإنما الأحزاب العائلية هي تلك الأحزاب التي يبرز فيها دور الصلات العائلية كمحدد أساس لتشكيل الهيكل الأساسي للحزب. وهنا يبرز حزب الأمة باعتباره حزباً عائلياً، حيث تسيطر عليه عائلة الصباحي، فيتولى أحمد الصباحي رئاسة الحزب، ويتولى نجله سمير أحمد الصباحي منصب نائب رئيس الحزب، كما تضم تشكيلات الحزب الرئيسية العديد من أقارب رئيس الحزب. كذلك الحال في الحزب الاتحادي الديمقراطي، حيث خلف إبراهيم ترك والده محمد ترك في رئاسة الحزب.

ويصنف حزب التكافل الاجتماعي أيضاً ضمن فئة الأحزاب العائلية، ففي الدعوى التي أقامها أحد المتنازعين على رئاسة الحزب، ويدعى عبده مغربي، ضد رئيس الحزب د. أسامة شلتوت، اتهمه فيها بالعديد من التهم، منها: أن شلتوت قام بتعيين أقاربه في المناصب القيادية للحزب، فمثلاً عيّن زوجته نائباً لرئيس الحزب وأمينة المرأة، وقام بتعيين شقيقها أميناً عاماً للحزب، كما عيّن صهره أميناً مساعداً للحزب، وأحد أبنائه أميناً للصندوق، وابنه الآخر أميناً لشباب الحزب، حتى سائقه الخاص فقد قام بتعيينه أميناً لعمال الحزب. ولعل ما يثبت صحة هذه الادعاءات أنه عندما قامت إحدى الصحف المستقلة بنشر كل التهم الموجهة إلى رئيس الحزب في تلك الدعوى، قام أمين عام الحزب بالتفنيد والرد على كل الاتهامات في العدد التالي من تلك الصحيفة، باستثناء تهمة تعيين الأقارب في المناصب القيادية، حيث لم ينف هذه الواقعة. وهذا ما يدل على أنها صحيحة.

وتؤدي الصلات إلى العديد من الظواهر السلبية، مثل إنشاء الشللية والمصالح الشخصية وانتشار الفساد داخل تلك الأحزاب، كما أنها تؤدى إلى إغلاق كافة سبل الصعود أمام الشخصيات التي ترغب في لعب دور أكبر داخل تلك الأحزاب، حيث تصبح آلية الصعود تعتمد فقط على تلك الصلات العائلية كما رأينا. وهذا بدوره يمكن أن يفجر العديد من الصراعات داخل تلك الأحزاب عندما يصبح الصراع هو السبيل الوحيد للصعود .

ثانياً: أسباب أزمة القيادة في الأحزاب السياسية المصرية

تتعدد أسباب تلك الأزمة وتتراوح ما بين أسباب داخلية تعود إلى قصور في أداء الأحزاب نفسها، وأسباب خارجية ترجع إلى القيود القانونية والإدارية والضغوط الأمنية التي تحيط بعمل الأحزاب السياسية وتشكل بيئتها الخارجية.

١ ــ الأسباب الداخلية

أ ــ احتكار عملية صنع القرار الحزبي

لا تتضمن أنظمة الأحزاب المصرية تحديداً مباشراً لكيفية صنع القرار الحزبي، حيث يسود الغموض في هذا المجال بدرجات متفاوتة، وإن كان الحزب الوطني وحزب الأحرار أقل تلك الأحزاب قصوراً في تلك الناحية، فالنظام الأساسي لحزب الأحرار يجعل المكتب السياسي صاحب الحق في اتخاذ القرار في المواضيع المحالة إليه من سائر الأجهزة في ما بين أدوار انعقاد المؤتمر العام، كما أناط بالمجلس الدائم دراسة

المواضيع المحالة إليه من المكتب السياسي واتخاذ القرار فيها. ولكن يتضح من هذا النص أنه يتجنب تبيان موضوعات محددة يقوم المكتب السياسي أو المجلس الدائم باتخاذ القرار فيها، كما أن النظام الأساسي للحزب الوطني يكلف الأمانة العامة بتنفيذ ما يقدره المكتب السياسي من قرارات. وهذا ما يعني أن المكتب السياسي هو المخول باتخاذ القرارات، لكن دون إيضاح كيفية ذلك، وبسبب هذا الغموض أتيح لرؤساء الأحزاب القيام بدور أساسي يصل أحياناً إلى حد الانفراد بهذه العملية، وينطبق ذلك على الأحزاب المصرية كلها. وساعد على ذلك تمتع رؤساء الأحزاب المعاصرة بصلاحيات واسعة للغاية بمقتضى الأنظمة الأساسية نفسها، على رغم تباين الصياغات المستخدمة فيها لبيان تحديد تلك الصلاحيات. فعلى سبيل المثال، ينص النظام الأساسي لحزب الأحرار على أن الرئيس يحافظ على أمن الحزب ونظامه، ويعلن ما يقدره الحزب من قرارات وتوصيات، ويشرف بوجه عام على حسن سير أعمال الحزب، ويستعين في ذلك بأجهزته المختلفة أو لجانه أو مستشاريه حسب الحاجة.

في حين تنص اللائحة الداخلية لحزب التجمع على أن الأمين العام ـ الرئيس وفقاً لآخر تعديل ـ هو المسؤول عن متابعة الإدارة اليومية لشؤون الحزب وتنظيماته المختلفة من خلال الأمانة العامة والمركزية، وله الحق في اتخاذ القرارات في حالة تعذر انعقاد الأمانتين على أن يعرض ذلك عليهما. وينص النظام الأساسي لحزب الوفد على أن الرئيس يشرف على جميع أنشطة الحزب ولجانه وصحفه، ويعينّ ويقيل الموظفين اللازمين للحزب ويحيلهم إلى التأديب.

كذلك ينص النظام الأساسي للحزب الوطني الديمقراطي على أن لرئيس الحزب سلطة الإشراف والتوجيه والمتابعة بالنسبة إلى كافة تشكيلات الحزب ومستوياته. كذلك ينص النظام الداخلي لحزب العمل على أن الرئيس يعبّر عن فكر وإرادة الحزب، وهو المسؤول عن مراعاة أحكام نظامه والمشرف العام على نشاطه وقيادة حركته. كذلك تنص لائحة النظام الأساسي لحزب العدالة الاجتماعية، على أن رئيس الحزب يمثل الحزب في كل ما يتعلق بشؤونه أمام القضاء أو أية جهة إدارية أخرى، ودعوة جميع هيئات الحزب وتشكيلاته ولجانه إلى الاجتماع ورئاسة هذه الاجتماعات وإقرار جدول أعمال جلساتها، ومراقبة تنفيذ قراراتها وتوصياتها، والإشراف على جميع أنشطة الحزب وصحفه وتعيين الموظفين اللازمين للحزب، وتحديد اختصاصاتهم وإحالتهم إلى التحقيق وإقالتهم.

ومن هنا يتَّضح أن اللوائح الداخلية تتيح لرؤساء الأحزاب مركزاً مميزاً يتيح لهم القيام بالدور الأساسي في عملية صنع القرار داخل الأحزاب والحد من مشاركة

المستويات التنظيمية الأخرى بما فيها المستوى القيادي إذا رغبوا في ذلك.

فباستثناء لائحة النظام الداخلي لحزب التجمع والتي تنص على أن رئيس الحزب يمارس صلاحياته في إطار قواعد القيادات الجماعية وبالتشاور المستمر مع أعضاء الأمانة العامة، لا يوجد نص بمثل هذا المعنى في أنظمة الأحزاب الأخرى. ومع ذلك، ففي حزب التجمع، وبالرغم من النص المشار إليه، هناك وزن معنوي هائل للرئيس في عملية صنع القرار، حيث تلعب شخصيته والاحترام الذي يحظى به دوراً محورياً في هذه العملية، كما ساعد على ذلك حرص نخبته على أن تكون القرارات تعبيراً عن توافق عام، وليس عن أغلبية في معظم الأحيان، وخاصة عندما تكون الأغلبية المحتملة تعبيراً عن تيار محدد. كما أن الأمانة العامة التي يفترض أن يقوم الأمين العام ـ الرئيس ـ بالتشاور معها لا تتمتع بالصلاحيات المحددة في عملية صنع القرار، وكل ذلك يتيح لرئيس الحزب سلطات أوسع مما توحي به اللائحة.

أما في حزب الوفد، فعلى الرغم من نص لائحته على أن رئيس الحزب يلتزم بالسياسة التي يضعها الحزب، فقد خلا هذا النظام من تحديد المستوى التنظيمي الذي يقوم بوضع هذه السياسة، فالمكتب السياسي للحزب يتولى فقط تنفيذها والتحقق من اتساقها مع وثائق الحزب، ويقوم المجلس الدائم بالمهمة نفسها. أما الأمانة العامة، فدورها إشرافي عام على نشاط الحزب اليومي، ومعاون لجميع أجهزته.

أما الحزب الوطني، فإن نظامه الأساسي ينص على أن المكتب السياسي هو الذي يختص برسم السياسة العامة، ولكن مع ذلك هناك نص آخر يعطي لرئيس الحزب سلطة الإشراف والتوجيه والمتابعة لكل المستويات التنظيمية بما فيها المكتب السياسي. وهذا ما يعطي لرئيس الحزب القدرة للسيطرة على هذه العملية. وعلى رغم أن النظام الداخلي لحزب الوفد يشير إلى أن هيئته العليا تصدر قراراتها بأغلبية عدد الحاضرين، فليس ثمة ما يوضح نوع القضايا التي ينبغي أن تعرض عليها لاتخاذ قرارات بشأنها.

ولا يتضمن النظام الداخلي لحزب العمل أيضاً سوى إشارة قصيرة إلى ضرورة موافقة الأغلبية المطلقة للحاضرين في اجتماعات مستويات الحزب على القرارات التي تصدر عنها، لكن دون أي تحديد لصلاحيات كل مستوى في هذا المجال، والاختصاصات التي يتمتع بها المستوى القيادي (اللجنتان التنفيذية والعليا) تخلو من أي اختصاص محدد يتعلق بعملية صنع القرار.

ومن هنا يلاحظ في كل الأحزاب السياسية أن هناك مساحة تنظيمية واسعة بين الرئيس وبين أعضاء النخبة الحزبية في المستوى القيادي، بما في ذلك نواب الرئيس

والوكلاء والأمناء العامون والسكرتيرون العامون ومساعدوهم. ففي حزب الأحرار يوجد رئيس، وبعده نائب للرئيس، ووكلاء، ثم أكثر من نائب وأربعة وكلاء، لا توجد صلاحيات واضحة لهم. فبخلاف عضويتهم في الأمانة العامة ـ والتي لا تضمن لهم أي تميز من بقية أعضائها ـ هم لا يمارسون دوراً آخر إلا عندما يحل النائب الأقدم مكان الرئيس عند غيابه، أما بالنسبة إلى السكرتير العام، فيتمثل اختصاصه الرئيسي في إعداد جدول أعمال الأمانة العامة عند اجتماعها.

كذلك لا يتضمن النظام الداخلي لحزب الوفد أي صلاحيات لنواب الرئيس باستثناء عضويتهم في المكتب التنفيذي، وقيام النائب الأكبر سناً بعمل رئيس الحزب عند غيابه. أما السكرتير العام للحزب، فيقتصر دوره على مباشرة سير العمل في جهاز السكريتارية العامة، ويكون مسؤولاً أمام رئيس الحزب عن ذلك، وعلى رغم تمتعه بحق الإشراف على مقر الحزب وموظفيه، إلا أنه لا يملك حق تعيينهم أو إقالتهم، حيث يحتفظ رئيس الحزب لنفسه بهذا الحق .

أما الحزب الوطني الديمقراطي، فإن نظامه الأساسي يجعل مهمة الأمين العام هي العمل على تنفيذ توجيهات رئيس الحزب وقراراته مع حصر دور الأمانة العامة في متابعة النشاط اليومي للحزب. أما نواب رئيس الحزب الذين يختارهم بنفسه، فلا يحدد النظام الأساسي أي اختصاص لهم.

أما حزب العمل، فلا توجد اختصاصات لنائبيْ الرئيس المنتخبين من اللجنة التنفيذية سوى قيام أحدهما بالحلول محل الرئيس عند غيابه، أما الأمين العام فيقوم بمتابعة تنفيذ قرارات الحزب دون إيضاح لدوره في صنعها، وإن كان هذا المنصب شهد في عهد عادل حسين توسيعاً لمهامه من الناحية العملية فقط، نظراً للدور الكبير الذي كان يلعبه في الحزب، مما جعله الرجل الثاني، وربما أكثر من ذلك.

لم تحدد اللائحة الداخلية لحزب العدالة الاجتماعية أيضاً أي مهام محددة لنائب الرئيس سوى القيام بأعمال الرئيس في حالة غيابه بقرار يصدره الرئيس، بالإضافة إلى المهام التي يفوضه فيها رئيس الحزب. و الشيء نفسه بالنسبة إلى وكيل الحزب، حيث قصرت اللائحة مهامه على القيام بمهام نائب الرئيس عند غيابه، فضلاً عن المهام التي يفوضه بها رئيس الحزب.

ومن هنا تتَّضح محورية دور المستوى القيادي في عملية صنع القرار الحزبي بالمقارنة بدور الرئيس، وهذا ما يعني أن دور كل من المستوى الوسيط والمستوى القاعدي يكاد يكون معدوماً في صناعة تلك القرارات، حيث لا تخول الأنظمة الأساسية لأحزاب المؤتمر العام اتخاذ القرار بشأن قضايا محددة، باستثناء قضية حل

الحزب أو دمجه في حزب آخر. أما المستوى القاعدي، فقد اقتصرت مشاركته على بعض قرارات تحديد مرشحي بعض الأحزاب للانتخابات العامة.

الخلاصة أن البناء التنظيمي للأحزاب المصرية يرسخ الدور المحوري والمميز لرئيس الحزب في عملية صنع القرار، حيث أعطت لوائح تلك الأحزاب رؤساءها صلاحيات واسعة جوهرها اعتباره المسؤول الأول عن كل ما يتعلق بالسياسة العامة للحزب، في الوقت الذي اتسمت فيه صياغة آلية صنع القرار نفسها بقدر من الغموض في هذه اللوائح.

ولا شك في أن هذا التركيز الشديد للسلطة في يد رئيس الحزب، قد أدى إلى العديد من الآثار السلبية التي أدت بدورها إلى تفاقم أزمة القيادة داخل هذه الأحزاب، بحيث أدى ذلك إلى صراع شديد على النفوذ داخل المستوى القيادي، وإلى رفض العديد من تلك القيادات لاستئثار الرئيس بكل الصلاحيات، مما أدخلهم في صراع مباشر مع رئيس الحزب. فعلى سبيل المثال، واجه رئيس حزب الأحرار أول تحدٍ مباشرٍ له في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠عندما تقدم نائبه صلاح الدين الرفاعي باستقالته، وكان واضحاً أنها راجعة إلى اعتراضه على تركيز كل السلطات في يده. ثم كان أول انشقاق كبير مرتبطاً بمواجهة ما أطلق عليه «جبهة الأحرار» في الحزب، والتي ضمت في قائمتها أربعة من أعضاء النخبة العليا حينئذ، وهم عوني يس، وزغلول شلبي، وأحمد القليني، وعلي سالم ـ وكلهم من الذين أبعدهم رئيس الحزب عن مناصب النخبة العليا ـ وذلك احتجاجاً على الأسلوب غير الديمقراطي في إدارة الحزب. وكان ردّ فعل رئيس الحزب هو إحالتهم إلى لجنة النظام للتحقيق معهم، وتكررت ظاهرة تشكيل جبهة معارضة لرئيس الحزب في آب/ أغسطس ١٩٨٩ تحت اسم «الجبهة الاشتراكية» بهدف تقييم مساعي الحزب الذي تحول إلى ما سماه بعضهم «ضيعة يمتلكها رئيس الحزب». كذلك شهد حزب العمل احتجاجات عدة من بعض أعضاء نخبته، على احتكار رئيسه للسلطة. كما تردد أن الأمين العام للحزب ونائب الرئيس بعد ذلك، د. حلمي مراد، اشتكى من احتكار رئيس الحزب لكل شيء حتى لا يتيح له ممارسة اختصاصاته.

وفي الحزب الناصري كان لجيل الوسط والشباب تحفظات على أداء الحزب وطريقة إدارته، وكثيراً ما كان يعلن أن المساحة التي أعطيت له داخل الحزب كانت مثل المساحة التي تعطيها الدولة للمعارضين، أي لـ «التنفيس السياسي» فقط، وأن فرص التعبير الداخلي أو المساهمة الفعالة في صنع القرار، كانت مغلقة أمام هذا الجيل. ومن هنا شهد الحزب تصاعد الصراع بين تيارين: تيار الشباب بزعامة حمدين

صباحي عضو المكتب السياسي الذي يرى أن إخفاق الحزب سببه الإدارة القاصرة للحرس القديم الذي يسيطر على دفة الأمور في الحزب؛ أما التيار الثاني فهو تيار القيادة أو ما يطلق عليه جيل الشيوخ ويقوده رئيس الحزب، وانتهى هذا الصراع بتجميد عضوية خمسة أعضاء من المكتب السياسي، هم: حمدين صباحي، وأمين اسكندر، وشفيق الجزار، وصلاح الدسوقي وعلي عبد الحميد، كما تم إلغاء لجنة التثقيف في الحزب التي يرأسها أمين اسكندر. كما شهدت الأزمة المزيد من التصاعد بعد قيام الحزب بإغلاق بعض مقراته التي يسيطر عليها معارضو ضياء الدين في كفر الشيخ والغربية .

يشهد حزب الوفد أيضاً منذ انتخاب د. نعمان جمعة رئيساً له في آب/ أغسطس ٢٠٠٠ العديد من الإقالات والاستقالات لأعضاءٍ في نخبته العليا، حيث تمت إقالة ياسين سراج الدين نائب رئيس الحزب ورئيس لجنة القاهرة، كما تمت إقالة سعيد عبد الخالق رئيس تحرير جريدة الحزب، كما استقال د. عاطف البنَّا من عضوية الهيئة العليا بمذكرة تفصيلية كشفت عن أن الوضع الداخلي للحزب ينذر بعواقب وخيمة. وقد فسر الكثيرون موجات الإقالة والاستقالة هذه برغبة د. نعمان جمعة في الاستئثار بالسلطة وتصفية المقربين من الراحل فؤاد سراج الدين. وكانت آخر الإقالات هي فصل كل من النائبين أيمن نور، ومحمد فريد حسنين، في آذار/ مارس ٢٠٠٢ من عضوية الحزب ومن هيئته البرلمانية. وقد صدر هذا القرار من نعمان جمعة مباشرة مع أن الهيئة العليا للحزب هي المسؤولة عن قرارات الفصل. وقد أرجع د. أيمن نور قرار فصله من الحزب إلى الانتقادات العنيفة التي وجهها إلى نعمان جمعة وسياسة الحزب الحالية.

في حين أكد محمد فريد حسنين أن قرار فصله جاء قبل ساعات من إعلان استقالته من الحزب احتجاجاً على ممارسات د. نعمان جمعة، وإصراره على الانفراد بالقرار وتجاهل تاريخ الحزب في إدارة الخلافات والصراعات بالحوار والوسائل الديمقراطية.

وكانت هذه الأزمة الأخيرة هي أخطر أزمة تواجه حزب الوفد العريق منذ سنوات طويلة، ويمكن إرجاعها إلى أنها تمثل صراعاً خفياً حول السلطة وتدعيم النفوذ داخل الحزب بعد رحيل زعيمه التاريخي فؤاد سراج الدين.

وإذا كان هذا قد حدث في أحزاب من المفترض أنها أحزاب عريقة ولها تاريخ طويل في العمل السياسي والحزبي، فما بال الأحزاب الصغيرة والهامشية والتي شهدت جميعها وبلا استثناء صراعاً محموماً على السلطة نتيجة لاستئثار الرئيس

بصلاحيات لامحدودة؟ ولعل ما يزيد الأمور تعقيداً في هذه الأحزاب هو ارتباط منصب الرئيس بالعديد من المنافع والامتيازات التي لا حصر لها، الأمر الذي يجعل الصراع على هذا المنصب أكثر شراسة ويجعل الاعتراضات على طريقة عمل الرئيس وإدارته لشؤون الحزب أكثر، من ذلك على سبيل المثال الصراع الذي شهده حزب الخضر عام ١٩٩٤ بين رئيس الحزب كمال كيرة، وأمين عام الشباب في الحزب محمد عوض، حيث اتهم الأخير رئيس الحزب بأنه لم يجر أي انتخابات منذ إنشاء الحزب، ولم يعقد أي جمعية عمومية أو مؤتمر عام، وأنه استولى على رئاسة الحزب بالمخالفة للائحة، حيث لم يتم الإعلان عن خلو منصب الرئيس، وبالتالي لم يتقدم إلى الترشيح للمنصب، وإنما فوجئ الجميع ـ كما يؤكد ـ بأن كمال كيرة يعلن أنه رئيس للحزب. كما أشار إلى مخالفة رئيس الحزب لبرنامج الحزب ولائحته الداخلية، وذلك بالتعديل عليها دون الرجوع إلى الجمعية العمومية، وهذا الأمر نفسه تكرر في بقية الأحزاب الصغيرة التي يواجه رؤساؤها تحدياً مباشراً لسلطاتهم الكثيرة.

ب ـ ضعف قنوات التجنيد

يعتبر الأخذ بأسلوب الانتخاب أحد معايير ديمقراطية البناء التنظيمي للأحزاب، وأحد الأساليب العامة التي تساعد على الإحلال والتجديد في الحزب، حيث تتاح الفرصة للوجوه الجديدة للصعود وممارسة العمل السياسي في الحزب. وعلى رغم أن الأنظمة الأساسية لمعظم الأحزاب المصرية نصَّت على الانتخاب كأسلوب لبنائها. وإن أجاز بعضها اللجوء إلى التعيين مؤقتاً في المرحلة الأولى، فقد ظلت معظم هذه الأحزاب تعتمد أسلوب الاختيار من أعلى أو التعيين في مختلف المستويات التنظيمية، حتى تلك الأحزاب التي أخذت بأسلوب الانتخابات في المستويات العليا، مثل الأحرار والعمل والتجمع، إلا أن نتائج الانتخابات كانت لا تعكس منافسة حقيقية بسبب سيطرة رئيس الحزب على كافة تشكيلات الحزب وعلى عملية التجنيد فيه، بغض النظر عن نصوص اللوائح الأساسية.

فحزب الأحرار اعتمد على شغل كل مستوياته التنظيمية بالتعيين الذي يقوم به رئيس الحزب، وظلت قيادة الحزب تبرر ذلك بأنه إجراء مؤقت حتى تتوفر الظروف التي تتيح عقد المؤتمر العام. وقد أدى هذا إلى إطلاق يد رئيس الحزب في تعيين القيادات، وظل أسلوب التعيين قائماً حتى انعقاد المؤتمر العام الأول للحزب عام ١٩٩١، حيث تم إدخال أسلوب الانتخاب، وإن اقتصر ذلك على المستوى القيادي. ولكن يلاحظ أن اختيار رئيس الحزب والأمانة العامة خلال ذلك المؤتمر تم بشكل صوري وبطريقة أقرب إلى الاستفتاء، نتيجة انسحاب المرشح المنافس لرئيس الحزب،

ثم انسحاب جميع المرشحين الزائدين عن العدد المطلوب لعضوية الأمانة العامة. وقد شهد المؤتمر العام الثاني للحزب أيضاً في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤ فوز مصطفى كامل مراد برئاسة الحزب بالتزكية، بعد انسحاب رفعت خالد أمين الحزب في المنزلة، ومحمد عاشور أمين التنظيم في مركز الفشن في بني سويف، من الانتخابات؛ كما فاز عبد الفتاح الشوربجي بمنصب الأمين العام، والحمرة دعبس، وفريد زكريا عفيفي، وكيلي الحزب بالطريقة نفسها. وعلى الرغم من اعتماد أسلوب انتخابات المستويات القيادية، وإن كان ذلك بطريقة شكلية، إلا أن رئيس الحزب ظل يمارس دوره في تعيين بعض القيادات. وهذا ما تجلى في الصراع الذي شهده الحزب بعد إجراء انتخابات عام ١٩٩٤ على منصب الأمين العام الذي فرغ بوفاة المهندس عبد الفتاح الشوربجي، حيث قام كل من محمد زكريا وعلي سالم بمحاولة إثبات أحقية كل منهما في هذا المنصب، إلا أن رئيس الحزب فاجأ الجميع بتعيين رجب هلال حميدة الأمين العام المساعد ليقوم بأعمال الأمين العام.

أما الحزب الوطني، فإنه لم يأخذ بأسلوب الانتخاب في بنائه التنظيمي، فقد استمر الحزب في استبعاد هذا الأسلوب في مختلف مستوياته التنظيمية بالمخالفة لنظامه الأساسي الذي جعل حق اللجوء إلى التعيين أمراً مؤقتاً. فقد ظل رئيس الحزب يعيّن المكتب السياسي، وكذلك الأمانة العامة التي قامت بتشكيل لجان وهيئات مكاتب المحافظات وما دونها بالتعاون مع المكتب السياسي، وبالتالي استمر بناء الحزب من أعلى بالتعيين، بما يعكس السيطرة الكاملة لقيادة الحزب بين كافة تشكيلاته القيادية والقاعدية.

أما حزب الوفد الجديد، فقد تميز باتباع أسلوب الانتخاب في ما يتعلق بالمستوى الأعلى فقط، أي الهيئة العليا. وقد تم ذلك للمرة الأولى في آذار/ مارس عام ١٩٧٨، ثم كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨، لكنه لم يكن انتخاباً مفتوحاً تنافسياً في المرة الأولى، حيث تم التصديق على قائمة معدة سلفاً على نحو أقرب إلى الاستفتاء، وفي المرة الثانية كان الانتخاب مفتوحاً، وإن كان رئيس الحزب قد قام بدعم قائمة بعينها فاز جميع أعضائها بعضوية الهيئة العليا.

أما المستوى الوسيط والقاعدي، فقد اعتمد الحزب على الاختيار والتعيين من أعلى، ومن هنا يتَّضح أنه على الرغم من النص على اعتماد مبدأ الانتخاب كوسيلة وحيدة لشغل المناصب الإدارية العليا، إلا أن التعيين المباشر كان هو المبدأ المتبع عملياً، حيث اتخذت تلك الانتخابات شكل الاستفتاء على قائمة أعدها رئيس الحزب سلفاً، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى المكانة التاريخية التي يتمتع بها فؤاد سراج الدين

والتقاليد الوفدية العريقة الخاصة بسيطرة الزعيم المطلق على شؤون وتنظيمات الحزب، الأمر الذي ترجم فعلياً في إدخال تعديلين على لائحة الحزب: كان التعديل **الأول** في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ ونصَّ على أن يقوم رئيس الحزب بتعيين ١٠ أعضاء في الهيئة العليا وانتخاب ٤٠ عضواً، ويعطي هذا التعديل الحق لرئيس الحزب في اقتراح أسماء أعضاء جدد في الهيئة في حال شغور أي مقعد فيها، وذلك بدلاً من النص الأصلي باختيار جميع أعضاء الهيئة الـ ٥٠ بالانتخاب وإحلال من حصل على أكثر الأصوات في آخر انتخابات في حالة شغور مقاعد في الهيئة. أما التعديل **الثاني**، فكان في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٩٦، بحيث يتم تعيين ٢٠ عضواً من قبل رئيس الحزب في الهيئة العليا إضافة إلى الـ ٤٠ المنتخبين.

ولم يختلف حزب التجمع عن حزب الوفد كثيراً، فعلى الرغم من أخذه بأسلوب الانتخابات، إلا أن الانتخابات في المستوى الوسط والقاعدي كانت تأتي أكثر تنافسية منها عن المستوى القيادي، ففي المستوى الأخير الذي يتكون من المكتب السياسي والأمانتين العامة والمركزية، يتم التوافق على قائمة معينة يراعى تمثيلها لمختلف التيارات، وغالباً ما تضم مرشحاً واحداً لكل منصب، ويجري التصديق عليها في عملية أقرب إلى الاستفتاء منها إلى الانتخاب، وكثيراً ما كان رئيس الحزب يضغط بكل قوته لتحديد القائمة بأكملها.

كذلك في ما يتعلق بمنصب رئيس الحزب، حيث ينتخب دائماً وبالإجماع. وفي المرة الأخيرة خلال المؤتمر العام الأخير في ٢٢/ ٧/ ١٩٩٨ اختتم المؤتمر أعماله بانتخاب خالد محيي الدين رئيساً للحزب بالإجماع، وكان هو المرشح الوحيد، حيث لم يتقدم أي مرشح آخر على الرغم من فتح باب الترشيح لمدة عشرة أيام.

أما حزب العمل، فقد اعتمد على أسلوب الانتخابات لشغل كافة المستويات القيادية والوسيطة والقاعدية، واتسمت هذه الانتخابات بالتنافسية خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٩ وهذا ما جعل الحزب يمتص العديد من الأزمات التي يسببها الصراع على المناصب. ولكن على الرغم من ذلك، فإن التعيين ظل معمولاً به في بعض الظروف، كذلك تتأثر العملية الانتخابية بشدَّة برغبات رئيس الحزب وأمينه العام، حيث نجح كلاهما بفرض الشخصيات التي يريدها، بغض النظر عن شعبية هذه الشخصيات أو دورها السياسي والحزبي السابق.

الأمر نفسه تعانيه الأحزاب الصغيرة التي تعتمد أسلوب الانتخاب. فعلى سبيل المثال عقد حزب الأمة مؤتمره العام الثامن في ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ وشهد ظاهرة الفوز بالتزكية في جميع المناصب، فاستمر أحمد الصباحي رئيساً للحزب بالتزكية، كما

فاز سمير أحمد الصباحي بمنصب نائب رئيس الحزب بالتزكية أيضاً، وكذلك الحال في منصب الأمناء المساعدين، أما الهيئة التنفيذية فقد فاز أعضاؤها الـ ١٦ بالتزكية أيضاً .

ويلاحظ من العرض السابق أن الاعتماد على أسلوب الانتخاب كأنسب وسيلة للتجنيد والصعود السياسي لم يتضمن بعد في البناء التنظيمي للأحزاب المصرية، على رغم ما نصت عليها لوائحها الداخلية من اعتماد هذا الأسلوب، ولجأت بدلاً منه إلى التعيين الذي يعتمد بالأساس على مدى ولاء الشخص لرئيس الحزب، الأمر الذي يفتح الباب أمام العلاقات الشخصية والشللية كأساس لشغل المناصب القيادية داخل الأحزاب، ويرسخ احتكار رؤساء الأحزاب لعملية شغل المناصب، ويقطع الصلة بين هذه العملية والقاعدة الجماهيرية للحزب. وحتى تلك الأحزاب التي أجرت بالفعل انتخابات للمستوى القيادي تمت فيها هذه الانتخابات بشكل صوري، حيث شهدت العديد من التدخلات من جانب رؤساء الأحزاب لترجيح كفة مرشحين بأعينهم، الأمر الذي جعل هذه الانتخابات مجرد شعار يخفي وراءه أسلوب التعيين.

ج ـ التراخي في إعداد قيادات جديدة

فشلت جميع الأحزاب المصرية في حل مشكلة الصف الثاني من القيادات ـ وإن تعمدت ذلك في أحيان كثيرة ـ ولم تقدم للمجتمع قيادات جديدة بالقدر الكافي على الرغم من مضي أكثر من ربع قرن على تأسيسها. وتتأكد هذه الحقيقة إذا استعرضنا قوائم القيادات الحزبية الشابة في مختلف المجالات السياسية والنقابية والثقافية والاجتماعية. وما زالت هذه الأحزاب تعتمد بشكل أساسي على قيادات تكونت فكرياً وسياسياً ونضالياً قبل تأسيس هذه الأحزاب. ويلاحظ في هذا الصدد أن الأحزاب المصرية لا تمتلك سياسات محددة ومستمرة لاكتشاف القيادات وإعدادها ومتابعة تطورها، كما أنها لا تمتلك مؤسسات حزبية لإعداد القيادات مثل معاهد إعداد القادة، ولا تزيد الجهود المبذولة في هذا الصدد على بعض الأنشطة الموسمية والمتقطعة والتي لا تستطيع أن تقدم للحزب احتياجاته من القيادات الجديدة التي تمكنه من التوسع في ممارسة أنشطته الحزبية والجماهيرية.

د ـ غياب الأساس الاجتماعي والطبقي للأحزاب

يلاحظ على معظم الأحزاب المصرية عدم وضوح الأساس الاجتماعي والطبقي وعدم وضوح البدائل الأيديولوجية، فمن الصعب للغاية التعرف على الأساس الاجتماعي أو الشريحة الاجتماعية التي يعبّر عنها أي من الأحزاب المصرية، فجميعها

تطرح نفسها كأحزاب شعبوية تعبّر عن الشعب بأسره. كما أن أغلبيتها تعلن انتماءها إلى ثورة ٢٣ تموز/ يوليو١٩٥٢ومبادئها وتعبيرها عنها والتزامها بخطها، ولا يستثنى من ذلك سوى حزب الوفد الذي يرفع راية الليبرالية السياسية والاقتصادية، ومع ذلك لم يجرؤ على إعلان عدائه لثورة تموز/ يوليو، وإنما كل ما قام به في هذا الصدد هو حصر سلبيات وأخطاء الثورة نافياً عن نفسه أنه يسعى إلى العودة بمصر إلى ما قبل تموز/ يوليو ١٩٥٢. وعلى الرغم من أن الوفد يرفع رسمياً شعار الليبرالية، إلا أنه لا يعبّر عن قطاع واسع من المجتمع، فلا تزال الشعارات والأفكار الليبرالية ذات طابع نخبوي غريب عن ثقافة وتوجهات قطاعات واسعة من الشعب، حتى وإن تحمست لبعض شعاراتها وأفكارها في لحظة أو أخرى. فالكثير من تلك الشعارات الليبرالية، ولا سيَّما على الصعيد الاقتصادي هي شعارات غير شعبية حتى وإن كانت في جوهرها تعبّر عن الطريق الأكثر جدوى للتقدم والإصلاح.

ونتيجة للمد الإسلامي الذي شهدته مصر منذ السنوات الأخيرة من السبعينيات، والشعبية التي تحظى بها الأفكار الإسلامية أو العناصر التي تعلن انتماءها للتيار الإسلامي، فإن جميع الأحزاب بشكل أو بآخر تعلن عن تأييدها للشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع، كما أعلنت بعض تلك الأحزاب عن تبنيها رسمياً للخط الإسلامي، كما أن بعض تلك الأحزاب تحالفت مع حركة الإخوان المسلمين على الرغم من أنها محجوبة عن الشرعية، وذلك لإدراك تلك الأحزاب ما لتلك الحركة من شعبية ونفوذ في الشارع المصري، يرجع إلى تعبيرها عن قطاعات واسعة من الجماهير. وهذا ما تفتقده تلك الأحزاب، حتى حزب الوفد الذي كان ينتظر منه أن يكون أقوى قطاعات العلمانية، وحزب التجمع ذو التوجهات اليسارية، أوردا في برامجهما نصاً يؤكد على الدور المميز للشريعة الإسلامية كمصدر للتشريعات والقوانين في البلاد، بل إن حزب الوفد دخل في تحالف انتخابي مع جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٨٤على رغم الفجوة الشاسعة التي تفصل بين مواقف واتجاهات الطرفين.

ومن هنا يكون أحد جوانب أزمة الأحزاب هو عدم ارتباطها بقوى اجتماعية، أي أنها مؤسسات سياسية لا تستند أو ترتبط بتيارات اجتماعية وثقافية فعالة في المجتمع، واقتصر بالتالي وجود تلك الأحزاب على مقر الحزب وجريدته. أما وجودها في الشارع السياسي، فيكاد يكون معدوماً. ففي دراسة للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية أثبتت أن ٣ بالمئة فقط هم القادرون على تحديد أسماء الأحزاب السياسية بالكامل، في ما لا تتجاوز نسبة القادرين على معرفة عشرة أسماء من رؤساء الأحزاب ٣,٠ بالمئة. وتبدو المشكلة أكثر تعقيداً بالنسبة إلى الأحزاب الصغيرة التي

تفتقد بالإضافة إلى ما سبق مبادىء وتقاليد معينة تقوم عليها، بما يجعلها أحزاب أشخاص بالأساس يستفيد رئيسها من عدة مزايا توفرها الدولة للأحزاب، مثل اكتساب النفوذ وتوفير رخص إصدار الجريدة التي تباع بأسعار عالية، وتأشيرات الحج والعمرة والتمويل الحكومي. وهذه التجارة أصبحت شائعة ورائجة جداً في العديد من تلك الأحزاب، ولذلك عندما يغيب أو يختفي رئيس الحزب لا توجد شرعية لأحد بعده، ويصبح التكالب على السلطة بين أفراد ذوي مصالح متساوية ومستعدين للقتال حول هذا المنصب بكافة أشكال الصراع للحصول على أكبر قدرٍ من المنافع والمغانم.

٢ ـ الأسباب الخارجية

تتحد مصائر الأحزاب السياسية وقدرتها على الازدهار والنضج أو الضعف والذبول، بما توفره البيئة الاجتماعية المحيطة من شروط سياسية وقانونية واجتماعية لنمو هذه الأحزاب، أو بما توجده من عوامل معاكسة لذلك.

وبالنسبة إلى مصر، فقد نشأت التعددية بقرار من السلطة التنفيذية التي تهيمن على السلطات الأخرى وعلى المجتمع أيضاً، ولا تسمح بمزيد من التطور في نشاط الأحزاب السياسية، وتحرص على محاصرتها باستمرار وعدم تجاوزها الحدود المرسومة لها سلفاً، وهي أن تكون مجرد كيانات صغيرة معزولة عن الجماهير تحيط بحزبٍ كبيرٍ يحتكر الحكم. ولإحكام الحصار حول هذه الأحزاب وحرمانها من تداول السلطة مع الحزب الحاكم من خلال الانتخابات العامة، تلجأ السلطة إلى سلاح التشريع وتستخدم أجهزة الدولة، ولا سيَّما الأمن والإعلام، لعزل هذه الأحزاب عن الجماهير وتجميد تنظيمها الحزبي عند الحد الأدنى من الوجود والنشاط الجماهيري. ومن هنا تمارس هذه الأحزاب نشاطها في بيئة معادية للديمقراطية تسهم في تأجيج الصراع في داخلها وزيادة احتدام مشاكلها الداخلية. ومن أهم سمات هذه البيئة ما يلي:

أ ـ القيود القانونية المفروضة على تكوين الأحزاب

تحفل القوانين القائمة بالعديد من النصوص والأحكام التي تحول دون ازدهار التعددية السياسية ونضجها، وتشل حركة أحزاب المعارضة وتحول دون فاعليتها، وتحد من درجة الحراك فيها، مثل قوانين مباشرة الحقوق السياسية ونظم الانتخابات وقانون الجمعيات. ولكن أهم هذه القوانين هو القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ والمعروف باسم قانون الأحزاب،

والذي وضع العديد من الشروط الموضوعية المغالى فيها لتكوين الأحزاب السياسية، بل إن تعديلات القانون جعلت استمرار تلك الشروط أساساً لاستمرار أي حزب في مزاولة نشاطه السياسي.

ومن هذه الشروط عدم تعارض مقومات الحزب أو مبادئه أو أهدافه أو برامجه وسياساته أو أساليبه في ممارسة نشاطه مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومع مبادئ ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ و١٥ أيار/ مايو ١٩٧١، والحفاظ على الوحدة العربية والسلام الاجتماعي والنظام الاشتراكي الديمقراطي والمكاسب الاشتراكية، وضرورة تميز برنامج الحزب وسياسته وأساليبه في تحقيق هذا البرنامج تميزاً ظاهراً، وعدم قيام الحزب في مبادئه أو برامجه أو في مباشرة نشاطه أو اختيار قيادته أو أعضائه على أساس يتعارض مع أحكام القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي، أو على أساس طبقي أو طائفي أو فئوي أو جغرافي، أو على أساس التفرقة بين الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة.

ومن هنا يلاحظ أن العديد من هذه القيود التي صيغت بطريقة فضفاضة تسمح بمصادرة حق أي جماعة في تكوين حزبها. وبالإضافة إلى هذه الشروط الموضوعية لتكوين الأحزاب، أضاف قانون الأحزاب وتعديلاته العديد من الشروط الإجرائية لتكوين الأحزاب، مما زاد الأمور تعقيداً، حيث أرست تلك القيود خضوع الأحزاب لنظام الترخيص بدلاً من نظام الإخطار. فعلى الرغم من أن القانون قد استخدم مصطلح الإخطار، إلا أنه ربط ذلك بجملة من الشروط الموضوعية التي سبقت الإشارة إلى بعضها، فضلاً عن القيود الشكلية، وترك للجنة شؤون الأحزاب سلطة التحقق منها. وقد رهن المشرع تمتع الحزب بالشخصية الاعتبارية بقرار لجنة شؤون الأحزاب بالموافقة على تأسيسه، ثم جاءت تعديلات قانون الأحزاب بالمزيد من التعقيدات على إجراءات إشهار الحزب وزودت من صلاحيات لجنة شؤون الأحزاب في هذا الصدد. ومن الجدير بالذكر أن هذه اللجنة رفضت منذ قيامها وحتى الآن أكثر من ٥٥ طلباً لإنشاء أحزاب جديدة. ولا شك في أن فقدان العديد من النشطاء الحزبيين أضاع الأمل في إنشاء حزب جديد يعبر عن أفكارهم، وجعل الصراع في الأحزاب القائمة حاداً وعنيفاً للغاية، لأن الجميع يدرك أنه لا أمل في تأسيس حزب جديد لمن يخسر الصراع. وهذا ما يمثل جزءاً مهماً من جوهر الأزمة التي تهدد بانفجار الأحزاب الرئيسية. فعدم إمكانية تأسيس حزب جديد يؤدي إلى زيادة الطلب على المعروض، وبالتالي لا بد من أن تحدث الأزمة. ولو كان تأسيس أحزاب جديدة ممكناً، لما كان وصل النزاع على حزب الأحرار مثلاً إلى ما وصل إليه ولاتخذ الصراع منحنىً آخر. كما أن تكوين حزب مصر الفتاة كان هو الوسيلة التي أنقذت حزب العمل من

الانشقاق والصراع على رئاسته فور تأسيسه مباشرة، حيث سعت مجموعة من أعضاء حركة مصر الفتاة القديمة إلى تدعيم نفوذها في حزب العمل على حساب غيرها عقب تأسيس الحزب مباشرة، وأدى ذلك إلى صدام بين إبراهيم شكري رئيس الحزب، وعدد قليل من أعضاء مصر الفتاة، وعلى رأسهم علي الدين صالح الذي ترك حزب العمل عام ١٩٨١ وقام بتأسيس حزب مصر الفتاة الجديد الذي حصل على حكم قضائي لصالحه عام ١٩٩٠. وضم هذا الحزب بعض أعضاء نخبة حزب العمل الذين تركوه في فترات مختلفة، مثل محمود المليجي، ويوسف الحوانكي، وصلاح عطية، وجلال ندا. ومن هنا كان إنشاء حزب مصر الفتاة بمثابة إنقاذ لحزب العمل في عمره المبكر.

ومن هنا يتضح كيف أصبحت القيود على تأسيس أحزاب جديدة عاملاً مغذياً للاختلالات الداخلية في الأحزاب.

ب ــ أزمة القيادة في الأحزاب جزء من أزمة القيادة في المجتمع

لا تقتصر أزمة القيادة بمظاهرها وأسبابها التي سبق ذكرها على الأحزاب السياسية وحدها، بل إن تلك الأزمة هي جزء من أزمة أكبر يعانيها المجتمع المصري في جميع مؤسساته وبجميع أبعاد تلك الأزمة، من كبر سن القيادات واستمرارها في مناصبها لفترة طويلة، وتركيز السلطة في أيد قليلة، وانخفاض معدل دوران النخبة وعدم نفاذية قنوات التجنيد. . . الخ.

فهناك نسبة كبيرة من القائمين على النظام المصري في مرحلته الحالية، كانوا جزءاً من النظام في مراحله السابقة. ومن ثم فقد اكتسبوا خبرات معينة في نطاق تلك المراحل السابقة ويحاولون استخدامها في نطاق المرحلة الحالية للنظام السياسي المصري. وهم في هذه الحالة يفضلون أساليب الحفاظ على الأوضاع القائمة بدلاً من الاتجاه نحو التغيير، ويؤكد هذا ما يطلق عليه جمود النخبة السياسية، والذي اتسم في الحالة المصرية بقيام نوع من التحالفات داخل تلك النخبة، بما يجعل من الصعوبة بمكان دخول عناصر جديدة.

وإذا بدأنا بمؤسسة الرئاسة، نجد أن الدستور لا يحدد الحد الأقصى لعدد مرات تولي منصب الرئيس، حيث جعل مدة الرئاسة ٦ سنوات قابلة للتجديد لدورات مختلفة. ومن هنا كرس الدستور بقاء رئيس الجمهورية في منصبه حتى وفاته، وهذا ما يؤدي من ناحية أخرى إلى تقدم تلك القيادات في السن مع استمرارها في منصبها لفترة طويلة. فالرئيس عبد الناصر ظل في منصبه لمدة ١٨ عاماً انتهت بوفاته؛

والرئيس السادات استمر ١١ عاماً انتهت باغتياله؛ والرئيس مبارك أكمل حتى الآن ٢٢ سنة في رئاسة الجمهورية.

أما عن طريقة اختيار رئيس الجمهورية، فإنها أيضاً غير مفتوحة أمام المواطنين من خلال انتخابات عامة، وإنما تتم من خلال الاستفتاء على الشخص الذي يختاره مجلس الشعب لهذا المنصب.

تعاني تلك المؤسسة أيضاً مشكلة غياب الرجل الثاني، ونقصد هنا نائب رئيس الجمهورية، فمنذ توليه الحكم في عام ١٩٨١ لم يعيّن الرئيس مبارك أحداً في هذا المنصب، وهذا ما جعل الأحاديث تكثر عن الأسباب التي تدفع الرئيس مبارك إلى ذلك. أما عن الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الجمهورية، فهي كثيرة ومتعددة وفي كل المجالات التنفيذية والتشريعية والقضائية، بحيث لا يوجد توازن بين السلطات الممنوحة لرئيس الجمهورية وتلك الممنوحة لأي سلطة أخرى في البلاد. وتعاني النخبة الوزارية أيضاً من المشكلة نفسها، والتي تتجلى في العديد من المظاهر، منها: استمرار العديد من الوزراء في مناصبهم لفترة طويلة لمدة تزيد على عشرين عاماً، وبعضهم من العهد الساداتي. فوزيرة الشؤون الاجتماعية آمال عثمان ظلت في منصبها ٢١ عاماً، ووزير النقل سليمان متولي ظل في منصبه للمدة نفسها تقريباً، ووزير الكهرباء ماهر أباظة ظل في منصبه لمدة ١٩ عاماً، كذلك المهندس حسب الله الكفراوي وزير الإسكان والتعمير ظل ١٦ عاماً، وكمال الجنزوري ١٧ عاماً، ولا يزال صفوت الشريف وزيراً للإعلام منذ ٢٢ عاماً.

وخلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٨) أجريت ثلاثة تعديلات وزارية فقط شملت تغيير ٢٠ وزيراً فقط. فعلى سبيل المثال، شهد التعديل الوزاري الذي أجري في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦ دخول ٦ وزراء جدد فقط، في حين شهد التعديل الوزاري في تموز/ يوليو ١٩٩٧ دخول ٤ وزراء فقط. وهذا ما يعني أن التعديلات الوزارية تكرس انخفاض معدلات التغيير، وهو ما قد يؤدي من ناحية أخرى إلى كبر سن معظم هؤلاء الوزراء نتيجة لاستمرارهم في مناصبهم لفترة طويلة. ففي دراسة عن النخبة السياسية في مصر في الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٥، أثبتت أن متوسط السن عند تولي الوزارة بلغ حوالى ٥٥ سنة مع ارتفاع عدد الوزراء في الفئة العمرية (٥٠-٦٠)، إذ بلغ عدد من تولوا المناصب الوزارية في هذه الفئة ٦٢ وزيراً بنسبة ٦٢,٦ بالمئة، في حين تولى ٢٤ وزيراً في سن تقترب من الخمسين بنسبة ٢٤,٢ بالمئة، بينما شغل ١١ وزيراً منصبهم بعد سن الستين بنسبة ١١,١ بالمئة. ويلاحظ أن عهد الرئيس مبارك لم يشهد خروج أي وزير مستقيل، عكس فترة السادات التي شهدت العديد من الاستقالات.

ومن واقع الممارسات الفعلية للنخبة الوزارية المعمرة، سواء من حيث السن أو من حيث مدة البقاء في المنصب، فقد أدى ذلك إلى جمود النخبة الوزارية والسياسية عموماً، وارتفاع احتمالات ممارسة استغلال الوظيفة العامة والفساد السياسي والإداري والاقتصادي، كما يدل على ذلك العديد من القضايا التي اتهم فيها وزراء بعد خروجهم بإساءة استعمال السلطة والتربح من الوظيفة العامة، سواء تحولت هذه القضايا إلى محاكمات، أم حفظت النيابة التحقيق بشأنها. هذا فضلاً عن أن جمود النخبة السياسية، فتح الباب أمام بروز مراكز قوى وتجمعات شللية ومصلحية في ما بين أعضائها، ونشوب صراعات، كان نتيجتها تضارب السياسات والقرارات.

٣ ـ طريقة نشأة الأحزاب

لا شك في أن الطريقة غير الطبيعية التي نشأت بها هذه الأحزاب أثرت في تماسكها وطريقة عملها. فالحزب الحاكم نشأ في حضن الدولة بقرار من رئيسها، ومن ثم تسلم السلطة، ولم يحصل عليها بالنضال الجماهيري. ولذلك يصعب الحكم على وزنه وثقله الحقيقي في ظل الواقع الحالي الذي لا يرسم حدوداً واضحة بين جهاز الدولة وحزب الأغلبية، خصوصاً مع استمرار الجمع بين رئاسة الدولة والحزب الحاكم. ولا تقتصر النشأة غير الطبيعية على الحزب الحاكم فقط، وإنما تشمل معظم أحزاب المعارضة، وخاصة أحزاب العمل والأحرار والتجمع التي نشأت كلها بقرارات رئاسية. وقد أثرت تلك النشأة غير الطبيعية ـ والتي جعلت د. فرج فودة يطلق على تلك الأحزاب «أحزاب الأنابيب» ـ في شكل الخريطة السياسية الحالية، حيث جعلت تلك النشأة أن جوهر المشكلة يكمن في طبيعة العلاقة بين طرفي النظام: الحزب، أي الحزب الحاكم من ناحية، وأحزاب المعارضة من ناحية أخرى. فالحزب الوطني يحتكر الحكم، وأحزاب المعارضة تحتكر المعارضة، وقد أفرز هذا الاحتكار للحكم وللمعارضة ومن دون أي فرصة لتداول حقيقي للسلطة، أحزاباً تعارض للمعارضين، وحزباً يحكم للحكم. ومن هنا يبدو سلوك الطرفين مفهوماً، فأحزاب المعارضة التي تعلم علم اليقين أنها لن تشارك في السلطة يوماً ما، تتطرف في انتقاداتها وترفع أكثر الشعارات تبسيطاً ومثالية، وهي لذلك لا تطرح دائماً سياسات أو برامج مدروسة، وبالتالي لا تقدم كوادر جديدة قادرة على صياغة هذه اللوائح والسياسات والتعبير عنها. وفي المقابل، فإن الحزب الوطني الديمقراطي الذي يعرف على أساس أنه مرتبط بالسلطة وجوداً وعدماً، يسير في تجاهل آراء المعارضة، ويخضع اختيار كوادره لمعايير لا ترتبط بالضرورة بالكفاية السياسية أو

الفنية طالما لا تتعرض إلى تحد من جانب المعارضة. ولا شك في أن هذا يؤدي إلى تفاقم أزمة القيادة سواء في أحزاب المعارضة أو الحزب الحاكم .

ثالثاً : أثر أزمة القيادة في الأحزاب في الحياة السياسية والحزبية

لا شك في أن أزمة القيادة الحزبية بمظاهرها وأبعادها وأسبابها التي سبق ذكرها كان لها تأثير في الحياة الحزبية والحياة السياسية بشكل عام، وذلك من خلال تأثير تلك الأزمة في أداء النظام الحزبي وقدرته على القيام بالوظائف التقليدية التي يفترض أن تقوم الأحزاب لأدائها. ولا شك في أن أداء الأحزاب لا بد من أن ينعكس سلباً أو إيجاباً على الحياة السياسية بجميع أبعادها، لأن فاعلية النظام الحزبي معناها قدرته على تطوير أداء النظام السياسي ككل، بما يمكن من الوفاء بالمهام الملقاة على عاتقه، والعكس صحيح.

فمن ناحية، نجد أن تلك الأزمة قد تركت تأثيرها في قدرة الأحزاب المصرية على القيام بوظائف من قبيل المشاركة السياسية والتنشئة السياسية والقيام بعملية تجميع المصالح والتعبير عنها.

فالمشاركة السياسية من خلال الأحزاب تتسم بالعنف والمحدودية، بحيث لم تنجح تلك الأحزاب بجذب الجماهير للتصويت على أساس حزبي في الانتخابات. وقد يكون ذلك عائداً إلى أسباب كثيرة أخرى مثل أن يكون ذلك رفضاً أو احتجاجاً سلبياً على طبيعة الإطار القانوني والسياسي، الا أن ضعف فاعلية الأحزاب في الحياة السياسية مسؤول بشكل أساسي عن تلك الظاهرة أيضاً، حيث تعاني الأحزاب السياسية ضعف العضوية، وذلك يرجع في جزء منه إلى أن معظم هذه الأحزاب أحزاب أشخاص غير واضحة في برامجها ولا تعبر عن القضايا الحقيقية للمجتمع، فكيف يمكن لشخص أن يعلن انضمامه إلى حزب يتنازع على رئاسته أكثر من عشرة أشخاص؟ وكيف يمكن لشخص أن ينضم إلى حزب يعلم جيداً أن فرصة الصعود فيه تكاد تكون معدومة؟

ومن ناحية قدرة الأحزاب على القيام بمهمة التنشئة السياسية، فعلى الرغم مما تنص عليه وثائق معظم الأحزاب من تأكيدها على دورها في عملية التنشئة السياسية، إلا أنه من الصعب القول إن أحزاباً بتلك المواصفات يمكن أن توفر مناخاً ملائماً أو بيئة مناسبة للإسهام في تنشئة المواطن ورفع وعيه السياسي. وهذا ما يتجلى في الطابع الموسمي للأنشطة التثقيفية للأحزاب، وعلى الرغم من أن ذلك يعود في جزء منه إلى عدم توافر الاعتمادات المالية اللازمة للقيام بهذه المهمة، إلا أن ذلك يعود أيضاً إلى

مشكلات توفير الكوادر التثقيفية. فالقيادات الأساسية القادرة على التثقيف بشكل مفيد متقدمة في السن ومشغولة بأعمال مهنية وأكاديمية، أو مهام سياسية. وعلى الرغم من أن الصحف الحزبية من المفروض أن يكون لها دور في عملية التنشئة السياسية هذه، ولكن قيامها بهذا الدور كان محدوداً، حيث تقصر تلك الأحزاب أو معظم الأحزاب نشاط صحفها على مهاجمة الأحزاب الأخرى، وتتبع أنباء خلافاتها وانشقاقاتها والرد على ما يرد في صحفها.

وفي ما يتعلق بوظيفة تجميع المصالح والتعبير عنها، تواجه الأحزاب إشكالية حقيقية في القيام بهذه الوظيفة. فالملاحظ أن هناك ضعفاً شديداً في الوجود الجماهيري للأحزاب وسط الفئات والقوى الاجتماعية التي تعلن انحيازها لمصالحها وقضاياها. فآراء الأحزاب وتوجهاتها لا تصل إلى قطاعات عريضة من هذه الفئات. فمعظم الأحزاب المصرية لم تستكمل بناءها التنظيمي على المستوى القاعدي، بحيث يضعف وجودها في الأقاليم والمناطق الريفية. كما أن معظم تلك الأحزاب لا يتوافر لديها هيكل تنظيمي قادر على التفاعل مع قضايا المواطنين، فضلاً عن تخلف برامج الأحزاب عن مواكبة الواقع المصري. ومن ثم أصبحت معظم هذه الأحزاب تعمل وتعبّر عن المصالح الشخصية لقادتها أكثر مما تعبّر عن المصالح العامة للفئات الاجتماعية التي تعلن أنها تمثلها.

ومن هنا يتضح مما سبق، ضعف فاعلية الأحزاب السياسية في القيام بوظائف تجميع المصالح والمشاركة السياسية والتنشئة السياسية، وهذا كله يعود إلى العديد من الأسباب، أهمها بلا شك ما تعانيه هذه الأحزاب من أزمة في القيادة السياسية.

ولا شك أيضاً في أن ضعف فاعلية الأحزاب في القيام بهذه المهام يسهم في ضعف الحياة الحزبية الذي يصبّ في النهاية في ضعف الحياة السياسية التي من المفترض أنها تقوم في النهاية على التعدد، وفي تطوير أدائها وتحسين قدراتها والتغلب أولاً بأول على ما يظهر فيها من نواحي الضعف أو القصور، ونجاحها بالتالي في تسيير شؤون المجتمع والدولة. ومن هنا يمكن القول إن ما أتاحه النظام الحزبي في مصر هو إتاحة الفرصة لبعض القوى السياسية للتعبير عن نفسها ومصالحها بشكل منتظم ومشروع، ولكنه لم يسهم في تطوير أداء النظام السياسي وتحسين قدراته، وهذا مما كان لأزمة القيادة في تلك الأحزاب دورٌ بارزٌ فيه، بجانب عوامل أخرى لا تقل أهمية.

فمن ناحية، أدت المظاهر المتعددة لأزمة القيادة التي تعانيها تلك الأحزاب، إلى إضعاف وعدم مصدقية كثير من الشعارات والمطالب التي ترفعها تلك الأحزاب في

وجه النظام السياسي، من قبيل دعوات الإصلاح السياسي والدستوري بما يتضمنه من ضرورة استبدال طريقة اختيار رئيس الجمهورية، لتكون بالانتخاب العام المباشر بدلاً من طريقة الاستفتاء، وضرورة الحد من الصلاحيات اللامتناهية لرئيس الجمهورية، وضرورة وقف العمل بقانون الطوارئ ورفع القيود عن حرية الرأي والتعبير، وغير ذلك من دعوات الإصلاح السياسي والدستوري.

فكيف يمكن لحزب ظل شخص واحد على قمته أكثر من ٢٥ عاماً ـ أي أكثر مما بقي رئيس للجمهورية ـ أن يكتسب الصدقية في مطالبه بتحديد فترة رئاسة الجمهورية؟ وكيف يمكن لحزب يستأثر رئيسه بكل شيء في الحزب أن يطالب بالحد من صلاحيات رئيس الجمهورية أو السلطة التنفيذية؟ ففاقد الشيء لا يعطيه. ومن هنا لا يمكن أن تكتسب دعاوى الإصلاح السياسي والدستوري التي ترفع شعاراتها أحزاب المعارضة أي صدقية، ما لم تكن هذه الأحزاب نفسها قد طبقت ما تطالب به في داخلها أولاً، أي أن الإصلاح يجب أن يبدأ من داخل الأحزاب حتى يكتسب ما تطالب به صدقيته المطلوبة، لأنه ما لم يتم ذلك فسيكون بمقدار من ترفع في وجهه هذه المطالب أن يرد بسهولة بالغة عليها، بل أن يتجاهلها كلية. ولأن معظم أحزاب المعارضة تدرك ذلك، فإن الكثير من أوجه النقد التي توجهها تلك الأحزاب إلى السياسات العامة لا يفيد في اتجاه تطويرها، بل يجري التعامل مع هذا النقد وكأنه مجرد نوع من التنفيس عن الغضب. ومن ناحية أخرى، لم يفلح النظام الحزبي التعددي في مصر في تقديم عدد من الكوادر والقيادات الموهوبة الجديدة إلى حلبة العمل السياسي، ولا يزال تجنيد الكوادر السياسية واختيار القيادات التنفيذية يعتمد على معايير متباينة وغير واضحة. ففي الحزب الحاكم تهبط القيادات على الحزب من جهاز الدولة أكثر مما تكون في ظروف العمل الحزبي. كما أن الكوادر التي تنشأ في داخل الحزب تؤول في النهاية إلى مجموعات من الأشخاص التي تتزاحم لتقديم نفسها كقيادات في الدولة أكثر مما تمارس عملاً حزبياً حقيقياً. وهذا ما يؤدي إلى نفور واستبعاد كثير من العناصر القادرة والمميزة. والشيء نفسه نجده في أحزاب المعارضة، فوجود شخصيات أو زعامات تاريخية على رأسها، وسيادة نمط القيادة الأبوية وتفشي الشللية والعلاقات الشخصية والعائلية، لا تزال أسباباً قوية تحول دون ظهور كوادر سياسية جديدة في الوقت الذي تزخر فيه مصر بالعقول والكفاءات المميزة والشابة في جميع المجالات، فإن ذلك ينعكس على نمط القيادات والكوادر السائدة فيها. وهذا ما يؤثر بشكل كبير في فاعلية الحياة السياسية. فمن ناحية، يؤدي إلى إحباط عددٍ كبيرٍ من تلك الكفاءات عندما تجد الطرق أمامها مسدودة؛ ومن ناحية ثانية يصبح نمط القيادة السائدة ضعيفاً ومهلهلاً ولا يعتمد على الكفاءة، في الوقت الذي تحتكر فيه تلك القيادة صناعة القرار.

ولا شك في أن لكل ما سبق تأثيره الشديد في النظام السياسي في مجمله. فالنتيجة الوطيدة في كل ما سبق هو تركيز النظام السياسي وضعف قدرته باستمرار على القيام بالأعباء الملقاة على عاتقه. فقدرة النظام السياسي على استقطاب أو تفريغ الكوادر والكفاءات السياسية تتقلص بسرعة وتصبح الساحة مفتوحة فقط أمام متوسطي المواهب والموظفين الذين يرتبطون بالبقاء في مناصبهم قبل أي شيء آخر، كما أن قدرة النظام السياسي على طرح وتنفيذ سياسات عامة رشيدة وفعالة، تظل مرهونة فقط برؤية وإدارة المسؤولين الحكوميين طالما أن الرؤى الناقدة أو المصححة الآتية من أحزاب المعارضة تظل محدودة في تأثيرها أو فاعليتها، كما أن قدرة النظام السياسي على اقتحام المشكلات من جذورها، مثل إجراء إصلاح دستوري، يحدّ منها الحرص الشديد على الاستقرار وإبقاء الأوضاع القائمة على ما هي عليه، حتى ولو كان لذلك آثارٌ وخيمة على المدى الطويل.

خاتمة: أزمة القيادة ومستقبل الأحزاب السياسية في مصر

يتضح من خلال ما تقدم أن أزمة القيادة في الأحزاب المصرية ليست مسؤولية طرف واحد، بل إنها مسؤولية مشتركة بين طرفيْ النظام السياسي، فالقيادات التاريخية للأحزاب السياسية لعبت دوراً كبيراً في اختفاء نجوم العمل السياسي وعدم ظهور صف ثان، واختفاء الكوادر الشابة القادرة على الاتصال بالقواعد الجماهيرية من خلال تهميش أكثر من جيل، وعدم إتاحة الفرصة للتطلع إلى منصب قيادي، وتركيز السلطات داخل الأحزاب في أيدي أصحاب الثقة وليس أصحاب الموهبة، كما أن الكثير من هذه الأحزاب تحول إلى إرث عائلي يتبادل عليه الأبناء والحفداء، وعدم الاعتماد على أساليب ديمقراطية في الصعود إلى قمة العمل الحزبي، الأمر الذي أدى إلى صراع حادٍ على المناصب القيادية داخل معظم الأحزاب السياسية. وكانت النتيجة هي حدوث انشقاقات رهيبة داخل الأحزاب فور اختفاء رئيس الحزب، وأحياناً أخرى قبل اختفائه، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تجميد سبعة من تلك الأحزاب.

ومن هنا، فإنه إذا كان لتلك الأحزاب أن تتجاوز تلك الأزمة وتداعياتها على الحياة السياسية، فلا بد من إصلاح العديد من أوجه الضعف التي تعتري تلك الأحزاب، وأوجه القصور التي يعانيها النظام الحزبي في مجمله. ومن هنا يمكن اقتراح ما يلي :

١ ـ البناء التنظيمي للأحزاب هو أول ما يستوجب التغيير والتحديث، فكل الأحزاب المصرية ارتبطت بأشخاص بعينهم، وارتفع هؤلاء إلى مراتب التقديس

والتبجيل، فكان منهم المجاهد الكبير وزعيم الأمة والمناضل العظيم لكونهم يحتكرون السلطة والقيادة الحزبية. ومن هنا لا بد من قيام تللك الأحزاب بإعادة النظر في لوائحها الداخلية، بحيث تنص على عدم جواز بقاء رئيس الحزب في منصبه أكثر من دورتين. وكذلك الأمر في ما يتعلق ببقية المناصب القيادية لإتاحة الفرصة لكل أعضاء الحزب وتجديد الدماء ومنع الشللية من السيطرة على مقدرات الحزب، والنص على ضرورة أن تكون كل تشكيلات الحزب من القاعدة إلى القمة بالانتخاب وليس بالتعيين، دون تدخل من جانب رئيس الحزب. وحتى المرشحون للمجالس النيابية يمكن اختيارهم من خلال انتخابات تمهيدية، وأن تكون هناك صلاحيات محددة لكل مستوى تنظيمي في الحزب، والحد من السلطات الواسعة التي تتيحها اللوائح الداخلية في تلك الأحزاب للرئيس والتي تجعله ينفرد بصنع القرار.

كما أنه من الضروري وضع آلية محددة لمحاسبة ورقابة كل مسؤولي الحزب بما في ذلك رئيسه. وهذا هو الأسلوب الوحيد للحفاظ على تلك الأحزاب من خطر انفجارها من الداخل، والحد من خلافاتها التي تتلقفها الحكومة للقضاء على تلك الأحزاب من خلال الترويج لرأي مؤداه أن هذا هو حال أحزاب المعارضة التي تحمل مطالب الديمقراطية وحقوق الإنسان للمجتمع والدولة. ولعل التجربة الرائدة التي قادها حزب التجمع بمراجعة لائحته الداخلية، بحيث تنص على عدم جواز بقاء أي مسؤول حزبي في منصبه أكثر من مدتين، يمكن أن تكون تجربة تحتذى في هذا المجال، لأنها ستفتح الطريق أمام اختفاء الزعامات التاريخية للأحزاب بطريق آخر غير الوفاة.

٢ ـ إن برامج معظم هذه الأحزاب قد تجاوزها الزمن بكثير، ولم تعد تتلاءم مع متطلبات العصر الجديد الذي نعيشه، ومن ثم فإن هذه البرامج في حاجة إلى المراجعة والتعديل والتنقيح بما يجعلها تستجيب للتحديات الجديدة المطروحة. فليس من المعقول أن تتجاهل كافة برامج هذه الأحزاب دور المجتمع المدني، وبخاصة الجمعيات الأهلية وغيرها من المنظمات غير الحكومية في دعم الديمقراطية، كما أنه من غير المعقول أن يتحدث برنامج أحد هذه الأحزاب عن عدم الانحياز والعلاقات مع المعسكرين الشرقي والغربي، وعن المقاطعة العربية لمصر باعتبارها أموراً لا تزال قائمة. ومن هنا فإن الحاجة ماسة وضرورية إلى أن يشكل كل حزب من تلك الأحزاب المعنية لجنة خاصة تعكف على دراسة برنامج الحزب وتنقيحه من كل ما تجاوزه الزمن، وتضمينه رؤى جديدة تتناسب مع العصر، حتى تستطيع هذه الأحزاب مواجهة القضايا الحقيقية التي يعيشها المواطن، على أن يخصص بعد ذلك مؤتمرٌ عام لكل حزب لمناقشة ما انتهت إليه لجنة تطوير البرنامج واعتماده كبرنامج جديد للحزب. وأول الأحزاب المدعوة إلى مراجعة برنامجها هو حزب الأمة، تليه

أحزاب: مصر العربي الاشتراكي، ومصر الفتاة والشعب، والاتحادي، والعدالة الاجتماعية، والخضر المصري.

ولعل ما يدعو إلى ضرورة مراجعة وتعديل برامج تلك الأحزاب، بالإضافة إلى خلوها من مطالب ومبادرات حقيقية للإصلاح، هو ما يشوب تلك البرامج من تناقض في بعض الأحيان، ومن التعرض لمسائل أصبحت في عداد التاريخ. فلا يعقل أن يتحدث برنامج حزب عن العلاقة مع المعسكرين الشرقي والغربي، وعن المقاطعة العربية لمصر، باعتبارها أموراً لا تزال قائمة. كما أن هناك العديد من المفارقات والتناقضات التي تزخر بها برامج تلك الأحزاب، ومنها ما هو مثير للسخرية، فليس من المعقول مثلاً أن ينص برنامج حزب الخضر في المقومات الدستورية والسياسية التي يؤمن بها الحزب على «ضرورة سيادة القانون عن طريق الرقابة على دستورية القوانين واللوائح من خلال المحكمة الدستورية العليا»، في حين ينص برنامج الحزب في الجزء الخاص برؤيته للإصلاح القضائي على إحالة الرقابة على دستورية القوانين إلى إحدى هيئتيْ محكمة النقض وإعادة سائر اختصاصات المحكمة الدستورية العليا إلى القضاء. وهذا يستتبع إلغاء الفصل الخامس من الدستور وقانون المحكمة الدستورية العليا، حيث يرى برنامج «الخضر» أنه لا مبرر لقيام هذه المحكمة في دولة موحدة. ومن تلك المفارقات أيضاً أن تكون فلسفة حزب الشعب الديمقراطي هي «اشتراكية» تعاونية، ديمقراطية، وأن يكون أحد أهدافه العشرة هو المحافظة على المكاسب الاشتراكية، في حين أنه يدعو إلى تدعيم سياسة الانفتاح الاقتصادي وتحويله من انفتاح استهلاكي إلى انفتاح إنتاجي. كذلك حزب مصر العربي «الاشتراكي» الذي يدعو أيضاً إلى تدعيم سياسة الانفتاح الاقتصادي مع أن المضمون الذي يحمل اسمه يدل على غير ذلك. أما آخر هذه المفارقات فهو ما اختتم به حزب الأمة برنامجه، ففي بيان البرنامج للفارق بين حزب الأمة وبقية الأحزاب، أكد أن «حزب الأمة هو حزب الله» و«الانضمام إليه والعمل فيه لتحقيق أغراضه عبادة نتقرب بها إلى الله تعالى».

ولا شك في أن القيام بمهمة المراجعة هذه يتطلب وجود كوادر محترفة ومدربة على صياغة الأفكار والبرامج وخطوط العمل المستندة إلى معايشة الواقع، وإلى بحوث علمية حقيقية تجريها مراكز بحوث متطورة ترتبط بهذه الأحزاب. فالهروب الشائع في تلك الأحزاب إلى الماضي والشعارات الأيديولوجية يعود في كثير منه إلى غياب تلك الأحزاب عن الحاضر والمستقبل.

٣ ـ بالإضافة إلى تحديث برامجها ولوائحها، فإن تلك الأحزاب مطالبة أيضاً

بتحديث أدائها السياسي، بحيث تخلق لها قواعد جماهيرية تتجاوز بها ما تعانيه من أوجه قصور ونقص.

فلا يكفي أن تتضمن برامج تلك الأحزاب مطالب معينة للإصلاح، ولا يكفي أن تكون لوائحها وأنظمتها الأساسية متسقة مع هذه المطالب، وإنما لا بد من عملٍ جادٍ ومقنعٍ لتحقيق ما تؤمن به من أفكار ورؤى. فالأفكار العظيمة على مدى التاريخ لم تتحقق من تلقاء ذاتها وبمجرد طرحها، وإنما بعد جهاد عظيم من قبل القائمين عليها ضد قوى عاتية تقف دائماً ضد ما قد يهدد مكانها ومكانتها. ومن هنا، فإن تلك الأحزاب مطالبة بأن تخوض معارك صعبة في ظل مناخ سياسي رافض لكل ما هو إصلاحي، إلى أن يتم الاستجابة لمطالبها.

ولعل الداعي إلى هذا الكلام وهو ما تجلى في غياب معظم الأحزاب المصرية عن كل مبادرات الإصلاح السياسي التي طرحتها قوى وطنية في السنوات الأخيرة، واقتصار تلك المبادرات على أحزاب المعارضة الأساسية وبعض القوى السياسية الأخرى، مثل وثيقة أحزاب المعارضة حول الإصلاح الدستوري عام ١٩٧٧، واللجنة الوطنية التي تتم تشكيلها العام الماضي للمطالبة بتحقيق الإصلاح السياسي في البلاد.

والمفارقة هنا هو أنه في حين غابت تلك الأحزاب عن المشاركة في مثل هذه المبادرات على الرغم من المشروعية القانونية التي تتمتع بها، إلا أن قوى سياسية أخرى محظورة قانوناً، وبالتالي لا تتمتع بهامش الحركة المتاح لتلك الأحزاب، إلا أنها شاركت بفاعلية في صياغة مثل تلك المبادرات، مثل جماعة الإخوان المسلمين، والحزب الشيوعي المصري، الأمر الذي قد يثير سؤالاً محرجاً (لتلك الأحزاب وللنظام الحاكم): أيهما أولى بالوجود القانوني؟

وهذه الدعوة إلى مراجعة البرامج واللوائح الداخلية وتطوير الأداء يجب أن تؤخذ على محمل الجد، لأنه من دون هذه المراجعة لن تستطيع هذه الأحزاب أن تقوم بوظائفها التقليدية، مثل أن تكون حلقة اتصال بين المواطنين والحكومة وإدارة الصراع في المجتمع بالطرق السلمية وتقنين الممارسة السياسية، إلى جانب دورها في بلورة توجهات فئات اجتماعية وجماعات سياسية مختلفة، والتعبير عن مصالحها من خلال القنوات السياسية الشرعية وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية والتأثير في الرأي العام.

هذا بالإضافة إلى أن عدم قيام تلك الأحزاب بالمراجعات المطلوبة لن يمكنها من لعب أهم أدوارها، وهو طرح بدائل للسياسات القائمة، اقتصادية وسياسية وغيرها، وبالتالي ستظل قدرة النظام السياسي على طرح وتنفيذ سياسات عامة رشيدة وفعالة

مرهونة فقط برؤية وإدارة المسؤولين الحكوميين، طالما أن الرؤى الناقدة أو المصححة الآتية من أحزاب المعارضة تظل محدودة في تأثيرها أو فعاليتها. كما أن قدرة النظام السياسي على اقتحام المشكلات من جذورها، مثل إجراء إصلاح دستوري، يجد منها الحرص الشديد على الاستقرار وإبقاء الأوضاع القائمة على ما هي عليه حتى ولو كان لذلك آثار وخيمة على المدى الطويل. كما أن الجمود وعدم التطور سيفقد الأحزاب القدرة على القيام بوظائفها الأخرى التقليدية.

٤ ـ ضرورة تصحيح الاختلال في العلاقة بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، فكما سبق القول، إن جوهر هذا الاختلال هو احتكار الحزب الوطني للحكم واحتكار بقية الأحزاب المعارضة دون أمل حقيقي في المشاركة في الحكم. فأحزاب المعارضة تمارس السياسة وليس لها رصيد سوى قدرتها كأحزاب على تعبئة وحشد الجماهير؛ أما الحزب الوطني، فرصيده بالأساس أنه يحكم بالفعل. ومن هنا فالتنافس السياسي يتم فعلياً بين حزب وحكومة، وبالتالي لا بد من أن يكون التنافس الصحيح هو بين حزب وأحزاب، ويمكن أن يتم ذلك من خلال عدة أساليب، مثل الفصل بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب الوطني، والفصل بين إمكانيات الحزب الحاكم وإمكانيات الدولة، والحد من نفوذ السلطة التنفيذية في الانتخابات، مثل إلغاء القيود المفروضة على عمل الأحزاب، وإلغاء حالة الطوارئ . . . الخ. وإذا تم ذلك، فإنه يمكن أن يكون هناك نظامٌ حزبيٌ تعدديٌ تنافسيٌ أكثر قوة وأكثر فاعلية وأكثر قدرة على تحسين أداء النظام السياسي وتطوير قدراته، لأنه من خلال المنافسة الحقيقية وإمكانية الوصول إلى السلطة لا بد من أن يخلق ذلك قيادات حزبية قادرة على أن تخوض بأحزابها تلك المنافسة، وأن تصعد بها إلى قمة السلطة. وهذا لا بد من أن يفرز قيادات سياسية خلاقة جديدة على المستوى القومي، وأن تتم عمليات مراجعة وتقييم فعلية للسياسات العامة أولاً بأول، كما يمكن لنظام الحزب أن يبلور جمعاً عاماً حول الحل الجذري للمشاكل والأزمات.

٥ ـ تخفيف القيود المفروضة على إنشاء أحزاب جديدة، حيث أثبتت التجربة الحزبية الحالية عدم استيعابها لبعض التيارات الفاعلة بشكل أساسي في المجتمع. فلا توجد على سبيل المثال أحزاب مستقلة للتيار الإسلامي المعتدل مع أن هذا التيار أثبت من خلال جماعة الإخوان المسلمين أنه أكثر فاعلية بكثير من كل أحزاب المعارضة مجتمعة، وأنه يحظى بجماهيرية وشعبية كبيرة، وهذا ما تجلى في الانتخابات التشريعية الأخيرة التي حصل خلالها على ١٧ مقعداً. وقد أدى هذا الوضع إلى قيام تحالفات غير طبيعية أسهمت في تمييع الأساس الاجتماعي والفكري للأحزاب، وظهور مناخ يساعد على البلبلة ويحول دون تنشئة سياسية سليمة، أو إعداد كوادر سياسية واضحة

الأفكار والمواقف لا تتنقل بسهولة من حزب إلى آخر. كما أن الكثير من القيادات عندما تفشل في تكوين حزب جديد، فإنها تتصارع بشراسة على السلطة في حزبها القائم، وبالتالي فإن حرية تأسيس الأحزاب السياسية على اختلاف تياراتها الفكرية والسياسية، ما دامت غاياتها مشروعة ووسائلها سلمية، يمكن أن يساهم في تخفيف ما يعانيه النظام الحزبي من مشاكل، ومنها أزمة القيادة.

مراجـع الدراسـة

(١) **الأحزاب السياسية في مصر: الواقع، المستقبل: أوراق ومداولات**. تحرير أحمد المسلماني. القاهرة: جماعة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٩.

(٢) عاطف السعداوي، «برامج الأحزاب المصرية: قراءة نقدية،» في: هاشم، عمرو (محرر). **الأحزاب الصغيرة والنظام الحزبي في مصر**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣.

(٣) عاطف السعداوي، «خطاب الاصلاح السياسي في برامج الأحزاب المصرية،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر خطابات وبرامج الاصلاح في عالم متغير الذي نظمه مركز دراسات وبحوث الدول النامية في جامعة القاهرة في أيار/ مايو ٢٠٠٢.

(٤) عبد المجيد، وحيد. **الأحزاب المصرية من الداخل ١٩٠٧ ـ ١٩٩٢**. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ١٩٩٣.

(٥) نافعة، حسن [وآخرون]. **التطور الديمقراطي في مصر: قضايا ومناقشات**. تحرير علي الدين هلال. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٦.

الفصل العاشر

من تجربة الأردن:
الممارسة الديمقراطية داخل حزب جبهة العمل الإسلامي(*)

خالد سليمان(**)

تقديم نظري

لقد درجت العادة لدى الكثير من المعنيين بالديمقراطية على القول إن المقومات الجوهرية التي تميز الحزب الديمقراطي من غيره تعبّر عن ممارسةٍ عمليةٍ في التحليل الأخير، غير أن هذا لا يحول دون القول إنها تعبّر في أصلها، وقبل أن تكون ممارسةً عمليةً متجسدة، عن مفهوم أو أنموذج مثالي مجرد، يتسم بجملة من الخصائص التي تمنحه هويته الخاصة وتميزه من غيره من النماذج أو المفاهيم. ومن ثم، فإن الحكم على ممارسة ما باعتبارها ممارسة ديمقراطية حقاً يوجب أن تتمتع بما يسوغ إلحاقها بنسب عائلة ذلك المفهوم ـ النبيل ـ الذي لا يمكن إصداره ما لم تعبّر تلك الممارسة عن الشخصية الحقيقية لذلك المفهوم أو الأنموذج، وما لم تلتزم بترجمة خصائصه الماهوية بشكل فعلي على أرض الواقع. وخلاف ذلك، يعني التورط في تجسيد أنموذج شائه ممسوخ ليس له من سمات الأنموذج المزعوم تشخيصه إلا المظاهر السطحية الشكلية التي لا تنفذ إلى حقيقته أو تعبّر بصدق عن جوهره.

غير أن من المهم الاستدراك بالقول إن النماذج والمفاهيم، ومن بينها مفهوم

(*) لم يقدم هذا البحث أثناء الندوة ولم تتم مناقشته، وقد تم استلامه بعد انتهاء الندوة. ونشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٦ (تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠٠٣)، ص ٥٣ ـ ٨١.

(**) باحث عربي.

الديمقراطية، تظل تعبّر في آخر المطاف عن أفكار ذهنية وبناءات نظرية مجردة لا وجود لها على أرض الواقع. ومن هنا تأتي استحالة تجسيدها بحذافيرها على أرض الواقع؛ الأمر الذي يجبرنا على تبنّي النظرة النسبية عند تعاطينا مع مسألة تطبيق تلك المفاهيم، بحيث لا يمكننا إلا أن نسلّم بوجود هامش من الاختلاف بين مقومات المفهوم النظري من جانب، وتطبيقاته العملية المتبلورة من جانب آخر.

ولما كانت الورقة الراهنة تتناول قضية ممارسة الديمقراطية الداخلية في واحد من التنظيمات الحزبية في الأردن «حزب جبهة العمل الإسلامي»؛ فإن علينا أن ننبه إلى أن هناك هامشاً محتملاً من الاختلاف، قد يضيق أو يتسع، يمكن أن ينشأ بين أولئك الذين قد يتصدّون للبحث في القضية ذاتها، وذلك في ما يتعلق بطبيعة المقومات والأركان والعناصر التي ينبغي أن تتوافر، ولو بالحد الأدنى، لدى ذلك التنظيم، حتى يكون بالإمكان الخلوص إلى حكم صائب، أو أقرب إلى الصواب، حول مدى التزامه بممارسة الديمقراطية داخل أجنحته. بيد أن ذلك لا يتعارض مع القول إن هناك عدداً من المقومات الرئيسة ـ التي لا نظنها موضع اختلاف أحد من المعنيين ـ التي لا بد من تلمسها لدى أي تنظيم حزبي حتى يمكن القول إنه يجعل من مبادئ الديمقراطية القاعدة التي ينطلق منها في توجيه تفاعلاته الداخلية.

وتتمثل تلك المقومات في ما يلي[1]:

١ ـ وجود دستور أو نظام أساسي للتنظيم ينص على مختلف القواعد التي تضمن ممارسة الديمقراطية الداخلية في التنظيم. ومن المفترض أن يتمتع دستور التنظيم أو نظامه الأساسي بجملة من العناصر التي تضمن له قدراً معقولاً من التوازن والفعالية والجدية، كالشمولية والوضوح والإلزام، ما يعني ضرورة اشتماله، وبتفصيل واضح لا لبس فيه، على سائر الجوانب والأبعاد الملزمة المتعلقة بوجوب ممارسة الديمقراطية الداخلية فيه، بحيث لا يترك الأمر نهباً للتقديرات والاجتهادات الذاتية التي قد يجانبها الصواب، وقد تطبعها التحيزات الذاتية بطابعها في كثير من الأحيان؛ من جانب آخر، ينبغي أن يتمتع دستور التنظيم أو نظامه الأساسي بالمرونة والقابلية للتعديل والتطوير، وذلك بصورة ديمقراطية تتناسب مع آراء أعضاء التنظيم وقناعاتهم.

٢ ـ ممارسة مبادئ حرية الرأي والتعبير الفردي والجماعي، إضافة إلى الإقرار بالتعددية الحزبية المعبّرة عن حرية التعبير؛ بحيث لا تصدر القرارات في التنظيم إلا بناء على رأي الأغلبية، وبعد مناقشات صريحة مستفيضة يشارك فيها سائر المستويات التنظيمية المختلفة، ويسمح خلالها للأصوات المعارضة بالتعبير عن ذاتها. ويشكل

(١) انظر: عبد الإله بلقزيز، «نحن والديمقراطية الغربية،» **الطريق**، العدد ٤ (١٩٩٨)، ص ٤ ـ ١٢.

هذا الأسلوب المنهج «الوحيد لإنضاج الفكر السياسي للحزب وتطوير برامجه، ولا يتأتى ذلك إلا إذا ارتقى مستوى المناقشة عن تبادل الاتهامات وإلصاق مختلف النعوت بهذا الرأي أو ذاك، وإلا إذا انتفى من الجدل كل إرهاب فكري وكل محاولة لقمع اتجاه أو إقصاء أصحابه من مواقع المسؤولية»[٢].

٣ ـ تفعيل مبدأ تداول السلطة واعتماد نظام تمثيلي حقيقي يكفل لسائر الأعضاء الحق في المشاركة في صنع القرار. ويقتضي هذا التشديد على وجوب احتكام عملية تشكيل جميع المستويات القيادية في التنظيم إلى قواعد الانتخاب السري، وتأكيد ضرورة إجراء الانتخابات لاختيار الكوادر القيادية على شتى المستويات بصورة دورية منتظمة، ما يضمن إثراء المواقع القيادية بكوادر أكثر قدرة على خدمة التنظيم وأكثر تعبيراً عن توجهات منتسبيه، وما يضمن أيضاً ضخ عروق التجدد والتطور في التنظيم بدماء جديدة بشكل مستمر؛ الأمر الذي يكفيه خطر الوقوع تحت هيمنة قيادات «تاريخية أبدية ملهمة» قد تقف عقبة كأداء في طريق تقدمه وتفعيل دوره.

تأسيساً على ما تقدم، يمكن القول إن ما يجعل بالإمكان إدراج تنظيم حزبي ما ضمن قائمة التنظيمات الديمقراطية ـ بحق ـ هو استدخاله لتلك المقومات التي لا تقوم لمفهوم الديمقراطية ـ في ما نزعم ـ قائمة من دونها، والتعبير عنها عيانياً في تفاعلاته العملية المشاهدة. ومن ثم، فإننا في هذا الفصل سنحاول التحقق من مستوى حضور تلك المقومات في التفاعلات الداخلية التي يشهدها البيت الداخلي لحزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن.

التنظيمات الحزبية الإسلامية في الأردن: جبهة العمل الإسلامي أنموذجاً

يتزاحم على الساحة السياسية الأردنية عدد وافر من التنظيمات الحزبية التي تتباين في ما بينها في الحجم والدور والمكانة والنفوذ. وتختلف، بطبيعة الحال، الأسس التي يمكن اعتمادها في تصنيف تلك التنظيمات، إذ يمكن إدراج بعضها ضمن حظيرة ما يعرف بأحزاب اليمين، في ما يمكن إلحاق بعضها الآخر بعائلة أحزاب اليسار، كما يمكن اعتبار بعضها أحزاباً ذات طابع قومي، وأخرى ذات صبغة قطرية، وثالثة ذات نزعة أممية، ورابعة ذات توجه إسلامي... الخ. ويتبوأ حزب «جبهة العمل الإسلامي» ـ موضع تركيز هذا الفصل ـ وفقاً لما يؤكده المراقبون

(٢) إسماعيل صبري عبد الله، «الديمقراطية في الأحزاب الوطنية العربية،» **الأردن الجديد**، السنة ٧، العددان ١٧- ١٨ (١٩٩٠)، ص ١٥٦.

للتجربة الحزبية الأردنية كافة، موقعاً متميزاً على الخريطة الحزبية الأردنية، بل يمكن القول إنه يتصدر موقع الصدارة من بين قائمة التنظيمات الحزبية القائمة على اختلاف توجهاتها، سواء على صعيد الإمكانات أو الحجم أو الشعبية الجماهيرية[٣].

وبحكم علاقته العضوية بجماعة الإخوان المسلمين، حيث تشكل هذه الأخيرة العمود الفقري له[٤]، تفيأ حزب جبهة العمل الإسلامي منذ قيامه تحت ظلال المكانة المعتبرة التي تحتلها الجماعة، فحظيَ بشعبيةٍ واسعةٍ جعلته يجسد ـ كما أشرنا آنفاً ـ التعبير الأمثل عن التطلعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لنسبة مرتفعة من المواطنين الأردنيين[٥].

---

(٣) نورد في ما يلي، على سبيل المثال لا الحصر، عدداً من الشواهد التي تؤكد المكانة الرفيعة التي يشغلها حزب جبهة العمل الإسلامي في المشهد السياسي والاجتماعي الأردني، إذ عبر ما نسبته ٧٠,٤٥ بالمئة من جملة المستجيبين لاستطلاع أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية حول الديمقراطية في الأردن في العام ٢٠٠٠ عن اعتقادهم أن حزب جبهة العمل الإسلامي، بما يطرحه من رؤى وأفكار، يمثل الجهة المعبرة عن تطلعاتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما ظفر مرشحو جبهة العمل الإسلامي بحوالى ٧٩ مقعداً من مقاعد المجالس البلدية في الانتخابات التي أجريت على مستوى المملكة عام ١٩٩٩، كما حظي أعضاء الجبهة بترؤس مجالس أربع بلديات ذات كثافة سكانية مرتفعة في الانتخابات نفسها. انظر: خالد سليمان، «قراءة تحليلية في خصائص الرأي العام: الأردن نموذجاً،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر الأول للباحثين الشباب العرب، الجامعة الأردنية، مركز الدراسات الاستراتيجية، آذار/ مارس، ٢٠٠١، ص ٢٠. وللوصول إلى تصور واضح بشأن المكانة التي يشغلها حزب جبهة العمل الإسلامي في المسرح السياسي الأردني مقارنة ببقية التنظيمات السياسية، انظر: خالد الشقران، «الحركة الإسلامية والتحول الديمقراطي في الأردن،» في: حمدي عبد الرحمن، محرر، **التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينيات**، ([عمان]: منشورات جامعة آل البيت، ٢٠٠٠)، ص ٦٠٥ ـ ٦٥٦. وعلى الرغم من احتكام الانتخابات النيابية الأخيرة التي أجريت في حزيران/ يونيو من العام ٢٠٠٣ إلى قانون الصوت الواحد الذي أقر في الأساس لتحجيم المعارضة، وبخاصة الإسلامية، فقد حصل الحزب في تلك الانتخابات على ١٧ مقعداً من مقاعد المجلس التي يبلغ عددها ١١٠ مقاعد، انظر: **الدستور**، ١٩/ ٦/ ٢٠٠٣. مع أن هناك من يذهب إلى القول إنه سيكون للإسلاميين في المجلس كتلة نيابية يتراوح عدد أفرادها بين ٢٨ و٣٠ عضواً، انظر: غادة عناب، «العمل الإسلامي أبرز كتلة معارضة تحت القبة وغياب ملف لليسار والقومي وحضور واسع للوسطيين،» **الرأي** (الأردن)، ١٩/ ٦/ ٢٠٠٣. وفي الانتخابات نفسها، حصل نواب الحزب السبعة عشر على ١٣٩٢٢٩ صوتاً، أي بمعدل ٨١٩٠ صوتاً لكل منهم، وقد حاز أربعة من هؤلاء على المراكز التالية: الثاني والثالث والخامس والثامن من بين العشرة الأوائل على مستوى المملكة. وقد احتل ١١ نائباً المركز الأول في دوائرهم، واحتل ٤ نواب المركز الثاني، واحتل نائب المركز الثالث، بينما احتل آخر المركز الرابع، انظر تعقيب الأستاذ حمزة منصور، أمين عام حزب جبهة العمل الإسلامي على هذه الورقة ضمن وقائع هذا الكتاب ص ٣٧٤.

(٤) عزمي منصور، «مواقف بعض الجماعات والأحزاب الإسلامية في الأردن من الديمقراطية والتعددية السياسية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٤)، ص ٧٥.

(٥) انظر في هذا السياق، كمثال سريع، أن حوالى ٧٠ بالمئة من المواطنين قد أفادوا بأن حزب جبهة العمل الإسلامي يعبر عن توجهاتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك وفقاً لنتائج الاستطلاع الذي أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية حول الديمقراطية عام ٢٠٠٠.

وخلافاً لحزب جبهة العمل الإسلامي، فإن هناك عدداً من التنظيمات الحزبية الأخرى المرخصة التي تتبنى التوجه الإسلامي، من مثل: حزب الوسط الإسلامي، والحركة العربية الإسلامية الديمقراطية (دعاء)، غير أن تلك التنظيمات لا تشغل في واقع الأمر تلك المكانة التي يعتدّ بها على المسرح السياسي الأردني، سواء على صعيد الحجم أو التأثير؛ الأمر الذي يجعلنا نزهد في إرهاق صفحات الفصل بالتوقف عندها، مكتفين بإحالة القارئ المهتم على عدد من المراجع التي أولت بعض عنايتها للتعريف بتلك التنظيمات والتوقف عند تجاربها[٦].

وفي المقابل، سنولي بعض عنايتنا لإلقاء الضوء على حزب جبهة العمل الإسلامي ـ محط تركيز هذا الفصل ـ متوقفين عند الملابسات العامة التي رافقت نشأته وعلاقته بجماعة الإخوان المسلمين، إضافة إلى التوقف عند القسمات الرئيسة لهيكله التنظيمي.

١ ـ حزب جبهة العمل الإسلامي

جاء إعلان وزير الداخلية الأردني في الثامن من كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٢ عن التسجيل الرسمي لحزب جبهة العمل الإسلامي[٧] تتويجاً للجهود الكبيرة التي استنفدتها المرحلة التحضيرية لإنشاء الحزب، والتي امتدت قرابة العامين[٨]. وثمة من يذهب إلى القول إن حزب جبهة العمل الإسلامي، الذي عقد مؤتمره التنظيمي لهيئته التأسيسية في كانون الثاني/ يناير من عام ١٩٩٢، قد جاء ليعبر عن عملية توسيع للإطار السياسي والنشاطي لجماعة الإخوان المسلمين[٩]. ففي أعقاب السماح باستئناف الحياة الحزبية في البلاد بإصدار قانون الأحزاب عام ١٩٩٢، كان من الحكمة أن تعمد جماعة الإخوان ـ التي مارست العمل السياسي منذ تأسيسها

---

(٦) انظر على سبيل المثال: نظام عساف، **الأحزاب السياسية الأردنية، ١٩٩٢ ـ ١٩٩٤** (عمان: مركز الريادة للمعلومات والدراسات، ١٩٩٨)؛ موسى زيد الكيلاني، **الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين: دراسة وتقييم جماعة الإخوان المسلمين**، ط ٢ (عمان: دار البشير، ١٩٩٥)؛ ناصر المعايطة، **نشأة الأحزاب السياسية الأردنية: دراسة الأحزاب الأردنية من ١٩٢١ ـ ١٩٩٣** (عمان: مؤسسة البلسم للنشر والتوزيع، ١٩٩٤)، وحسين أبو رمان، محرر، **دليل منظمات المجتمع المدني في الأردن**، سلسلة المجتمع المدني والحياة السياسية الأردنية (عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات؛ دار سندباد للنشر، ٢٠٠٠).

(٧) الكيلاني، المصدر نفسه، ص ١٠١.

(٨) منصور، «مواقف بعض الجماعات والأحزاب الإسلامية في الأردن من الديمقراطية والتعددية السياسية،» ص ٧٦.

(٩) مصطفى الحمارنة وسعد الدين إبراهيم، **مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: الأردن** (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية؛ دار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ص ٦٧.

أواسط أربعينيات القرن المنصرم كجمعية خيرية[١٠] ـ إلى تأطير نشاطها السياسي وتقنينه وتوسيعه ضمن إطار المؤسسة الحزبية، دون أن يعني ذلك إلغاءً لجماعة الإخوان المسلمين التي ظلت موجودة على الساحة إلى جانب ربيبها حزب جبهة العمل الإسلامي. وعلى الرغم من ذهاب الأمين العام السابق للحزب الدكتور إسحق الفرحان إلى نفي «وجود علاقة بين حزب جبهة العمل الإسلامي وجماعة الإخوان المسلمين، حيث إن حزب الجبهة مستقل مالياً وإدارياً وخاضع لقانون الأحزاب السياسية»[١١]؛ الأمر الذي قد يمكن عزوه إلى عوامل تكتيكية ارتبطت ببدايات تأسيس الحزب الذي جاء بدوره محاولة لاحتواء مختلف التنظيمات الإسلامية تحت جناحه؛ على الرغم من ذلك، إلا أن الأوساط السياسية الأردنية قد دأبت، لأسباب لا تنقصها الوجاهة[١٢]، على النظر إلى الحزب بوصفه الذراع السياسي للجماعة[١٣]. وأياً تكن حقيقة العلاقة بين الجانبين، فإننا نميل في هذا الفصل إلى التعامل مع حزب الجبهة بوصفه الصيغة الأكثر تسييساً لجماعة الإخوان المسلمين، إذ كانت العلاقة بينهما وما انفكت «علاقة إيمان بالفكرة، ودعم لإخراجها إلى حيز الوجود، وفق المعطيات السياسية، هذا في المراحل التحضيرية؛ وفي المراحل التي تلت إنشاء الحزب، علاقة تكامل وتعاضد لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للعمل الإسلامي، وعلاقة تنسيق وتعاون في البرامج والآليات. وذلك يتم عن طريقين: **الأول**، الالتزام بالثوابت الأيديولوجية نفسها، و**الثاني**، السماح للراغبين من الإخوان بدخول الحزب

---

(١٠) خلافاً لما هو شائع من القول بأن جماعة الإخوان المسلمين في الأردن وجدت كجمعية خيرية تعمل تحت إطار قانون الجمعيات الخيرية، يشير الأستاذ حمزة منصور الأمين العام الحالي لحزب جبهة العمل الإسلامي «إن جماعة الإخوان المسلمين لم تكن يوما جمعية خيرية، وإن كان عمل الخير من أهدافها، فقد كانت وما زالت هيئة إسلامية شاملة معنية بقضايا الحياة جميعاً السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وهي لم تنشأ بموجب قانون الجمعيات الخيرية، وترفض أن تصنف على أنها جمعية خيرية، بل خاضت الانتخابات النيابية خلال النصف الثاني من القرن المنصرم باسم الجماعة، وشاركت في الحكومة باسم الجماعة، واعترف لها من أعلى المستويات الرسمية بهذا الدور، ولم يجر الحديث عن الجماعة باعتبارها جمعية خيرية إلا في ظل مناكفة بعض رؤساء الوزارات للجماعة في فترة ما بعد توقيع معاهدة وادي عربة، حيث ضاق هؤلاء الرؤساء ذرعاً بدور المعارضة الذي تقوم به الجماعة»، انظرتعقيب حمزة منصور ص ٣٧٤ من هذا الكتاب.

(١١) المعايطة، **نشأة الأحزاب السياسية الأردنية: دراسة الأحزاب الأردنية من ١٩٢١ ـ ١٩٩٣**، ص ١٠٥.

(١٢) من العوامل الرئيسة التي ترجح الاعتقاد بأن حزب جبهة العمل الإسلامي يشكل الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين اشتمال المستويات القيادية للحزب على عدد كبير من قيادات الجماعة، إذ يشير نائب الأمين العام في الحزب الأستاذ جميل أبو بكر، خلال مقابلة أجراها الباحث معه في ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٣، أن ما لا يقل عن ٧٥ بالمئة من أعضاء مجلس الشورى في الحزب هم من جماعة الإخوان في الأصل. هذا بالإضافة إلى تطابق مواقف الجانبين في ما يتعلق بمعظم، وربما جميع، القضايا الكبيرة موضع الاهتمام في البلاد.

(١٣) أبو رمان، محرر، **دليل منظمات المجتمع المدني في الأردن**، ص ٢٤٢.

والإسهام في تحقيق الأهداف المشتركة»[١٤]؛ الأمر الذي سيجعلنا نتحدث عن الجبهة ونحن نضع الجماعة في خلفية الصورة، إذ نرى صعوبة فهم كثير من المسائل المتعلقة بالجبهة إذا ما تم تناولها بمعزل عن سياق علاقتها الحميمة بالجماعة.

أ ــ الديمقراطية الداخلية في حزب جبهة العمل الإسلامي

كنا قد أشرنا في ما مضى إلى وجود عدد من المقومات الأساسية التي لا بد من توافرها في أي تنظيم سياسي حزبي حتى يمكن القول إن ذلك التنظيم ينحو منحىً ديمقراطياً في توجيه تفاعلاته الداخلية.

ويمكن، كما سبقت الإشارة، اختزال تلك المقومات في ثلاثة مقومات أساسية، تتمثل في ما يلي:

(١) وجود نظام أساسي ديمقراطي السمات للتنظيم، ينص صراحةً وتفصيلاً على الأسس التي تحدد حقوق الأعضاء وواجباتهم، وتضمن تفيؤ جميع كوادر التنظيم تحت مظلة قواعد الديمقراطية ومقتضياتها.

(٢) تفعيل مبادئ التعددية والحوار وإمكان اختلاف الآراء داخل التنظيم.

(٣) التطبيق العملي لمبدأ تداول السلطة بصورة سلمية ومنتظمة، بما يعبّر عن وجود نظام تمثيلي حقيقي.

وسنشرع في ما يلي بمناقشة الكيفية التي تحضر بها تلك المقومات في خطاب وممارسة حزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن؛ علّنا نتمكن في نهاية المطاف من الخروج بحكم سليم بشأن الدرجة التي يحرزها الحزب على صعيد الالتزام بممارسة الديمقراطية داخل معاقله.

ب ــ ملامح من النظام الأساسي لحزب جبهة العمل الإسلامي

يضع حزب جبهة العمل نصب عينيه تحقيق غايات وأهداف عامة كبرى، متمايزة من أهدافه الخاصة التي يطمح إلى تحقيقها في سياق سعيه لبناء المجتمع الأردني والنهوض به. ويبدو اعتناء الأهداف الاستراتيجية العامة للحزب بالشأن الديمقراطي ممثلاً في نصٍ واحدٍ فقط في النظام الأساسي الذي يشير إلى سعي الحزب إلى «ترسيخ الوحدة الوطنية، وترسيخ المنهج الشوري والديمقراطي، والدفاع

(١٤) الكيلاني، **الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين: دراسة وتقييم جماعة الإخوان المسلمين**، ص ١١٠.

عن كرامة الإنسان وحقوقه وعن الحريات بصورة عامة». أما الأهداف الخاصة للحزب، فتفرد عناية أكبر وأكثر تفصيلاً للشأن الديمقراطي، فنجدها تؤكد ضرورة «تحقيق مبدأ الحرية المسؤولة للجميع، وترسيخ أركان الشورى وضمان التعددية السياسية وحماية الإنسان، كما يؤكدها الإسلام»، كما تؤكد أهمية «ضمان حرية الرأي والتعبير لكافة المواطنين»، إضافة إلى وجوب «احترام كيان المرأة وحقوقها المشروعة ودورها في تطوير المجتمع في إطار الفضائل الإسلامية، وإفساح المجال أمامها للمشاركة في الحياة العامة، وإتاحة الفرص لبروز القيادات النسائية في العمل السياسي».

ويقف النظام الأساسي للحزب عند الوسائل والأساليب التي يعتمدها في ممارسة أنشطته وتحقيق أهدافه، فيشير إلى ما يلي من وسائل وأساليب:

ـ تنظيم العمل الجماهيري، في شتى قضايا الأمة، في إطار إسلامي، بهدف تعميق المشاركة الشعبية الواعية، في بناء الوطن والدفاع عنه أمام الأخطار.

ـ إلقاء المحاضرات وعقد الندوات والمؤتمرات واللقاءات العامة والمهرجانات.

ـ إصدار الكتب والنشرات والصحف والمجلات، وإنشاء المؤسسات والكوادر اللازمة لذلك.

ـ إنشاء مراكز الأبحاث العلمية المتخصصة لإعداد الأبحاث والدراسات اللازمة لتنفيذ أهداف الجبهة.

ـ الاهتمام بأندية الشباب، والمراكز الثقافية، والتجمعات الرياضية، والكشفية، التي تعنى بتربية الشباب.

ـ الاهتمام بالنقابات والاتحادات والهيئات الشعبية والتعاون معها لخدمة الوطن، والارتقاء بمستواها، وخدمة المنتسبين إليها في كافة المجالات.

ـ إعداد مشاريع قوانين لتعديل التشريعات الحالية عبر القنوات الديمقراطية بما يتلاءم مع أهداف الجبهة.

ـ التعامل مع الحكومات في ضوء أهداف الحزب، واتخاذ المواقف التي تحقق هذه الأهداف، سواء من موقع المعارضة أو المشاركة، بما يخدم مصلحة الوطن واستقراره.

ـ دخول الحزب إلى جميع مجالات العمل العام على المستويين المحلي والوطني، والعمل على تزويد مؤسسات العمل العام بالروح الإسلامية الواعية، لتصبح قادرة

على أداء مهامها على أكمل وجه، وذلك من خلال المشاركة في الانتخابات البلدية والبرلمانية والنقابية وغيرها، والعمل على المشاركة في بناء الأجهزة التنفيذية.

تبدو تلك الوسائل والأساليب التي يعلن الحزب، عبر نظامه الأساسي، عن انتهاجها لتحقيق أهدافه وغاياته، متناغمة مع التوجهات الديمقراطية إلى حد بعيد، بل يمكن القول إن تنفيذ معظمها يرتهن بالضرورة بامتثال الحزب إلى قواعد الديمقراطية وأشراطها. والواقع أن الحزب لا يملك، في واقع الحال، إلا أن يلتزم بمثل تلك الوسائل الديمقراطية؛ إذ تعي قياداته ـ وهي المتمرسة في العمل السياسي ـ إنها لن تتمكن من الاستمرار الفاعل في الحياة السياسية مع تجنب الصدام مع الحكومة واتقاء بطشها في الوقت ذاته ما لم تظهر التزاماً جاداً باحترام تلك القواعد؛ إذ تدرك أن في التزامها بقواعد الديمقراطية تقليصاً من حجم الذرائع التي يمكن للحكومة أن تستغلها للنيل من الحزب، وهي التي لن تتورع عن استغلال أي شيء للتقليص من نفوذه وطيه تحت جناحها، كما تدرك أيضاً أن في التزامها بتلك القواعد سحباً للبساط من تحت أقدام الحكومة، وإحراجاً لموقفها أمام الرأي العام الداخلي والخارجي إذا ما تورطت هذه الأخيرة في انتهاك تلك القواعد. وقد أبرزت الوقائع صحة هذا الطرح أكثر من مرة، فعلى سبيل المثال، وجدت الحكومة الأردنية نفسها محرجة للغاية أمام إقدام الحزب على ممارسة حقه الديمقراطي ومقاطعة الانتخابات النيابية عام ١٩٩٧ احتجاجاً على انتهاكاتها المستمرة تجاه التوجهات الديمقراطية في البلاد[١٥]. وبطبيعة الحال، لنا أن نرجح أن التزام الحزب بالديمقراطية في تعاملاته الخارجية من شأنه أن ينعكس إيجاباً على مستوى التزامه بالديمقراطية الداخلية، وذلك بحكم الترابط المتين الذي لا يمكن حل عقده بين الممارسة الديمقراطية بشقيها، الداخلي والخارجي.

---

(١٥) عمدت الحكومة الأردنية في النصف الثاني من عام ١٩٩٣، وفي غياب مجلس النواب، إلى إصدار القانون المؤقت ذي الرقم ١٥ للانتخابات النيابية، وهو ما عرف بقانون الصوت الواحد. وقد ذهب كثيرون من المراقبين إلى اعتبار القانون نكسة حقيقية لحقت بالعملية الديمقراطية، انظر على سبيل المثال: طاهر المصري، «واقع وآفاق تطور العملية الديمقراطية في الأردن،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٥٠ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩)، ص ١٠، و**نحو قانون انتخاب ديمقراطي ملائم: وقائع الندوة التي نظمها مركز الأردن الجديد للدراسات بالتعاون مع مركز الدراسات الأردنية في جامعة اليرموك، إربد، ١٣ تشرين الثاني، ١٩٩٦**، تقديم هاني الحوراني؛ تحرير حسين أبو رمان (عمان: دار سندباد، ١٩٩٧). كما دأب كثير من المعنيين في الاتجاه الإسلامي على القول إن القانون قد جاء ليكون في الأساس ضربة موجهة إلى الحركة الإسلامية ممثلة بجماعة الإخوان المسلمين وذراعها السياسي المتجسد في جبهة العمل الإسلامي، وذلك بعد النجاح الكبير الذي أحرزه كوادرها في الانتخابات النيابية لعام ١٩٨٩، انظر: إبراهيم غرايبة، **جماعة الإخوان المسلمين في الأردن: ١٩٤٦/ ١٩٩٦**، برنامج دراسة الحركات السياسية الإسلامية؛ ٣ (عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات؛ دار سندباد للنشر، ١٩٩٧)، ص ١٢٨.

ويأتي الشعار الذي اتخذه حزب جبهة العمل الإسلامي لنفسه، والمتمثل في الآية القرآنية الكريمة ﴿**وأمرهم شورى بينهم**﴾[١٦] ليصب في سياق تدعيم القول بوجود توجه لدى الحزب لتبني مفاهيم تتناغم مع المفاهيم الديمقراطية، وإشاعتها ضمن مدار التفاعل الحزبي.

وتنبري التصريحات التي تدلي بها الكوادر القيادية للحزب لتقديم بيانات إضافية تدعم ما جاء في النظام الأساسي من ميول ديمقراطية، وترجح القول بنزوع الحزب إلى الانضمام تحت مظلة التنظيمات التي تؤمن بالديمقراطية وتتخذ من مفردات قاموسها إطاراً مرجعياً يوجه تفاعلاتها الداخلية والخارجية، إذ يؤكد الأمين العام الأسبق لحزب جبهة العمل الإسلامي د. إسحق الفرحان في محاضرة عامة ألقاها: «عدم الحساسية من استخدام مصطلح الديمقراطية في أدبياتنا السياسية المعاصرة، ما دمنا نعني به جوهر الشورى، واستنبات ديمقراطيتنا الأردنية في ضوء قيمنا العربية الإسلامية، مع الانفتاح على التجارب الإنسانية في هذا المجال»[١٧]. ويضيف الأمين العام للحزب، فيؤكد «الحرص على ترسيخ مسيرة الشورى والديمقراطية في الأردن، والتعاون مع جميع القوى السياسية في هذا المجال، وهو من أولوياتنا السياسية، ومبدأنا في هذا الحرية لجميع المواطنين، وحق جميع المواطنين في المشاركة السياسية»[١٨].

وبوجه عام، تتردد في أحاديث قادة حزب جبهة العمل الإسلامي ونشراته، مقولات تعلن «تمسك الحزب بالشورى والديمقراطية في عمله والتأكيد على مشاركة أعضائه مشاركة فعالة في رسم نهجه السياسي. وحتى يكون الحزب فاعلاً في ترسيخ الديمقراطية في المجتمع، لا بد من أن تكون جبهة العمل الإسلامي ذاتها نموذجاً شورياً وديمقراطياً في طريقة رسم سياساتها بنفسها واتخاذ القرارات الصادرة عنها»[١٩].

وفي سياق تناولنا للنظام الأساسي لحزب جبهة العمل الإسلامي، يبدو مهماً الوقوف عند الهيكل التنظيمي للحزب، والتعرف إلى الهيئات المشكلة له، وطبيعة

---

(١٦) **القرآن الكريم**، «سورة الشورى،» الآية ٣٨.

(١٧) انظر النص الكامل للمحاضرة التي ألقاها الدكتور إسحق الفرحان، الأمين العام السابق لحزب جبهة العمل الإسلامي، بدعوة من الجمعية الأردنية للحرية والنهج الديمقراطي، في: **قراءات سياسية** (مركز دراسات الإسلام والعالم، الولايات المتحدة الأمريكية)، السنة ٤، العدد ٢ (١٩٩٤)، ص ١١٥ ـ ١٢٤.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) الكيلاني، **الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين: دراسة وتقييم جماعة الإخوان المسلمين**، ص ٩٩.

الصلاحيات المنوطة بكل من تلك الهيئات، التي تتكون مما يلي:

(١) الهيئة التأسيسية

تألفت الهيئة التأسيسية للحزب من ٣٥٣ عضواً التأم شملهم للعمل على إقرار النظام الأساسي للحزب ومتابعة إجراءات تسجيله الرسمي وإبرازه إلى حيز الوجود. وفور الإعلان عن التسجيل الرسمي للحزب انعقد المؤتمر التنظيمي الأول في نهاية كانون الثاني/ يناير من عام ١٩٩٢، حيث عمدت الهيئة التأسيسية إلى انتخاب مجلس مؤقت للشورى قوامه ١٢٠ عضواً لمدة عام واحد، ليعمل هذا الأخير بدوره على انتخاب مكتب تنفيذي مؤقت من بين أعضائه، تعداده ١٧ عضواً، لمدة عام واحد أيضاً[٢٠].

(٢) الهيئة العامة

وتضم، بالإضافة إلى الهيئة التأسيسية المشار إليها، سائر الأعضاء الذين يتم قبول عضويتهم الحزبية حسب النظام الداخلي. وللهيئة العامة اجتماع يعقد مرة في السنة، أو بقرار من المكتب التنفيذي، أو بدعوة من الأغلبية المطلقة لمجلس الشورى[٢١]. ويكون اجتماع الهيئة العامة قانونياً بحضور الأغلبية المطلقة للأعضاء، وإذا لم يكتمل النصاب القانوني في الجلسة الأولى، يؤجل الاجتماع لمدة أسبوعين ويعد قانونياً عند انعقاده الثاني مهما بلغ عدد الحضور. هذا، ويعلن عن موعد اجتماعات الهيئة في صحيفتين محليتين على الأقل. وتتمثل صلاحيات الهيئة العامة في مناقشة السياسة العامة للحزب وإقرارها، التي يتم تقديمها من جانب مجلس الشورى[٢٢].

(٣) المؤتمر العام

إذا زاد عدد أعضاء الهيئة العامة عن ألف عضوٍ، يقوم المؤتمر العام بمهام الهيئة العامة، ويتشكل على النحو التالي:

---

(٢٠) نشير إلى أن عدد أعضاء المكتب التنفيذي للحزب قد قلص إلى ١٣ عضواً بدلاً من ١٧ عضواً، وذلك في تعديل على النظام الأساسي أقره مجلس الشورى بتاريخ ١٣/ ٩/ ١٩٩٦، انظر: عساف، **الأحزاب السياسية الأردنية ١٩٩٢ ـ ١٩٩٤**، ص ٧٤، و تعقيب حمزة منصور على هذه الورقة في ص ٣٧٤ من هذا الكتاب.

(٢١) هاني الحوراني [وآخرون]، معدون، **الأحزاب السياسية الأردنية (عرض موجز)**، سلسلة المجتمع المدني والحياة السياسية الأردنية (عمّان: مركز الأردن الجديد للدراسات؛ دار سندباد للنشر، ١٩٩٧)، ص ٤٦.

(٢٢) الكيلاني، **الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين: دراسة وتقييم جماعة الإخوان المسلمين**، ص ١٠٤.

ـ جميع أعضاء مجلس الشورى.

ـ جميع أعضاء الهيئات الإدارية الممثلة لفروع الحزب.

ـ نسبة عددية من مجموع أعضاء الهيئة العامة لكل فرعٍ من فروع الحزب، حسب ما تحدده اللائحة الداخلية، ويتم انتخابهم سنوياً.

(٤) مجلس الشورى

يتكون من ١٢٠ عضواً من ممثلي المناطق المنتخبين حسب التمثيل النسبي، على أن يكون رئيس الفرع عضواً في مجلس الشورى. والمجلس يجتمع دورياً كل ستة أشهر، أو بقرار من المكتب التنفيذي، أو بدعوة من ثلث أعضائه. ويكون الاجتماع قانونياً بحضور الأغلبية المطلقة للأعضاء، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للحضور، إلا ما قيد منها بنصٍ في هذه اللائحة «النظام». وإذا لم يتوافر النصاب في الاجتماع الأول، يدعى المجلس إلى اجتماع ثانٍ بعد أسبوع، وإذا لم يكتمل النصاب يدعى إلى اجتماع ثالثٍ بعد أسبوع آخر، فإذا لم يكتمل النصاب في الأسبوع الثالث يعتبر المجلس منحلاً. وعلى المكتب التنفيذي إجراء انتخاب لمجلس الشورى خلال شهرين من تاريخ موعد الاجتماع الثالث. ويفقد العضو عضويته في مجلس الشورى إذا تغيب، من دون عذر مقبول عن حضور جلسات المجلس لثلاث مرات متتالية، وفي هذه الحالة ينتخب بديل له من منطقته[٢٣].

(٥) المكتب التنفيذي

يتكون المكتب التنفيذي حالياً من ١٣ عضواً، بمن فيهم الأمين العام، وينتخب مجلس الشورى الأمين العام أولاً، وعلى حدة، ثم ينتخب ١٢ عضواً آخر للمكتب التنفيذي. ويقوم المكتب التنفيذي بانتخاب أشخاص لمراكز أخرى من بين أعضائه:

---

(٢٣) تشمل صلاحيات ومسؤوليات مجلس الشورى الذي تستمر مدته أربع سنوات، وفقاً للنظام الأساسي للحزب، ما يلي:

رسم سياسة الحزب ومراقبة تنفيذها ـ انتخاب رئيس مجلس الشورى ونائبه ومساعديه «مكتب المجلس» ـ انتخاب الأمين العام، ثم أعضاء المكتب التنفيذي بالاقتراع السري من بين أعضاء المجلس ـ مناقشة ميزانية الحزب والموازنة العامة والتصديق عليها.

تعديل النظام الداخلي للحزب بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس وإقرار اللوائح والتعليمات الداخلية ـ إعفاء المكتب التنفيذي أو أي من أعضائه من مهامهم ـ محاسبة أعضاء مجلس الشورى وإعفاء أي منهم من عضويته ـ إقرار أية أمور أخرى يعرضها المكتب التنفيذي ـ بحث جدول الأعمال وإقراره.

نائبيْ الأمين العام، ومساعدَيه، كما يشكل اللجان المختصة لمختلف أنشطة الحزب[٢٤].

يتراءى لنا ـ بوجه عام ـ أن هناك قدراً بيِّناً من الالتزام بقواعد الديمقراطية في ما يتعلق بتشكيل المستويات التنظيمية المختلفة للحزب، وآليات انعقادها وصلاحيات أعضائها، إذ نلمس توافر المقومات الأساسية الضرورية، لضمان ممارسة مستوى مقبول من الديمقراطية داخل التنظيم، حيث يتم اعتماد مبدأ الانتخاب السري أساساً لاختيار الكوادر القيادية على شتى المستويات، كما يتم اتخاذ القرارات الحزبية ضمن قنوات رسمية ديمقراطية وبموافقة الأغلبية المطلقة (٥٠ بالمئة+١)، دون أن تحرم أصوات الأقلية المعارضة من التعبير عن رأيها.

كما يسجل للهيئة التأسيسية للحزب إقدامها، عند تشكيل الحزب، على انتخاب مجلس الشورى والمكتب التنفيذي لفترة انتقالية مؤقتة مدتها عام واحد، ومسارعتها عقب انتهاء تلك الفترة إلى إجراء انتخابات جديدة للهيئتين المشار إليهما؛ الأمر الذي يعد بادرة ديمقراطية طيبة وفرت الإمكان لتداول السلطة وعدم احتكارها في يد الكوادر المؤسسة، كما نلمس في كثير من التنظيمات السياسية الحزبية.

غير أننا، في المقابل، نجد أنه من المفيد أن نتوقف عند بعض النقاط في النظام الأساسي للحزب التي يحسن بهذا الأخير العمل على توضيحها بصورة أكبر، تجاوزاً لإساءات الفهم ـ البريئة أو المغرضة ـ التي يمكن أن توجه إلى نصوص ذلك النظام.

فهناك ذلك النص المتعلق بصدور القرارات في مجلس الشورى، والذي يفيد بأن القرارات تصدر بالأغلبية المطلقة للحضور، إلا ما قيد منها بنص في هذه اللائحة «النظام». وفضلاً عن أنه يذكرنا بذلك الاستدراك ـ البغيض ـ الذي يصفع أنظارنا في معظم دساتيرنا العربية، والذي يقيَد ممارسة الكثير من الحقوق المشروعة بأحكام هذا القانون أو ذاك، فإن ذلك النص قد يوحي، إذا لم يقترن بالتوضيح، أن هناك نصوصاً في النظام الأساسي للحزب ـ وهو محض نظام تنظيمي ـ تحمل من القداسة ما يجعلها عصية على التعديل أو التبديل[٢٥]. من جانبٍ آخر، لا يوضح النظام الأساسي

---

(٢٤) تشتمل صلاحيات المكتب التنفيذي، وفق النظام الأساسي للحزب، على ما يلي: الإدارة اليومية لشؤون الحزب ـ تنفيذ قرارات الهيئات الأعلى ـ قبول الأعضاء الجدد وإسقاط العضوية ـ تأسيس فروع مؤقتة للحزب واعتماد اللجان المنتخبة ـ إعداد الموازنات وإقرار الصرف المالي على أنشطة الحزب ـ تعيين الموظفين وفصلهم ـ إعداد التعديلات المقترحة على النظام الأساسي، وكذلك اللوائح والتعليمات الداخلية ـ دعوة الهيئة العامة ومجلس الشورى وإعداد جدول أعمالهما ـ عقد مؤتمرات الحزب واستثمار أمواله.

(٢٥) أفاد نائب الأمين العام للحزب الأستاذ جميل أبو بكر في المقابلة التي أجراها الباحث معه إلى أن ذلك التقييد يتعلق بثلاث مواد فقط من مواد النظام الأساسي، تتمثل في: تعديل النظام الأساسي، وحل الحزب، ودمجه مع حزب آخر. ولا تتم إحدى تلك الإجراءات الجذرية إلا بأغلبية الثلثين بدلاً من الأغلبية =

للحزب، صراحة، في ما إذا كانت آلية الاقتراع السري هي الآلية الرسمية الواجب اعتمادها لانتخاب سائر المستويات القيادية في التنظيم[٢٦]، وإن كان هناك العديد من المؤشرات التي تومىء، وبوضوح، إلى ذلك.

على صعيد آخر، وفي سياق تعداده للوسائل والأساليب التي يعتمدها الحزب في نشاطه، لا يؤكد النظام الأساسي صراحة احتكام سائر تلك الوسائل والأساليب إلى قواعد الديمقراطية. وهو الأمر الذي يحسن التنويه إليه، ما دام الحديث يتناول السبل والآليات التي ينتهجها الحزب في تحقيق غاياته.

٢ ــ حزب جبهة العمل الإسلامي والتعددية السياسية

كثيرة هي النصوص والتصريحات التي يمكن تتبعها لدى حزب جبهة العمل الإسلامي، والتي تؤكد التزام الحزب بقضية احترام الرأي الآخر وعنايته بتيسير سبل الحوار الديمقراطي المنفتح، ليس فقط على المستوى الداخلي للحزب، وإنما على المستوى الوطني برمته أيضاً، وكنا قد أوردنا عدداً من تلك النصوص والتصريحات في سياق آخر من هذا الفصل. بيد أن علينا التحقق في ما إذا كان الخطاب النظري للحزب، والمفعم بتأكيدات امتثاله لمبادئ تفعيل الحوار الديمقراطي وتعميمه، قد ظل خطاباً شكلياً يزين سطور البيانات الحزبية ويؤمن مادة رتيبة لصفحات الصحف والمجلات، أم أنه تبلور على شكل ممارسات عملية ذات طابع مؤسساتي منتظم ومنظم؟

نبدأ بإطلالة عاجلة تسعى إلى استقصاء مدى التزام الحزب بتطبيق مبدأ احترام التعددية والحوار على مستوى تفاعلاته الخارجية، لنجد أن عدداً من قيادات الحزب، حتى قبل إنشائه، قد انتظموا إلى جانب أقرانهم من نشطاء العمل السياسي على اختلاف تياراته، للعمل على إصدار ما عرف بالميثاق الوطني الأردني (عام ١٩٩٢)، الذي جاء وثيقة تعاقدية توافقية تعبّر عن ائتلاف سائر أطياف العمل السياسي الوطني حول جملة من الثوابت والمرتكزات[٢٧]. كما سبق للحزب أن بادر إلى إطلاق العديد

= المطلقة، وذلك نظراً لأهميتها وتأثيرها الكبير في حياة الحزب ومسيرته. انظر تعقيب حمزة منصور ص ٣٧٤ من هذا الكتاب.

(٢٦) تبين بالرجوع إلى الأستاذ نائب الأمين العام للحزب في المقابلة المشار إليها في الهامش السابق أن سائر العمليات الانتخابية وعلى شتى المستويات التنظيمية تخضع لآلية الاقتراع السري.

(٢٧) تتمثل الثوابت والقواسم المشتركة التي وردت في الميثاق الوطني الأردني، التي تحظى بدعم حزب جبهة العمل الإسلامي في: تأكيد هوية الأمة وثقافتها العربية الإسلامية، واعتبار الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع، والتشديد على ترسيخ احترام الحريات العامة، وإقامة دولة القانون، وتدعيم الديمقراطية.

من الدعوات للحوار مع الحكومة، إلا أن هذه الدعوات لم تجد التجاوب المطلوب، بل أدارت الحكومة لها ظهرها، كما يؤكد الأمين العام للحزب أ. حمزة منصور الذي يشير إلى أن الحوار الذي يدعو إليه حزبه هو «حوار من خلال مؤسسات دستورية، ولا تصنع بدائل بعد أن تقتل الأصل. . . الحكومة قتلت مجلس النواب الذي كان نموذجاً يحتذى به في المنطقة العربية بعد أن استؤنفت المسيرة النيابية عام ١٩٨٩»[٢٨].

ضمن حيزٍ آخر، يدور ضمن فلك الإقرار العملي بمبادئ التعددية والحوار، لعب حزب جبهة العمل الإسلامي دوراً بارزاً في تشكيل عدد من اللجان الوطنية المهمة وتفعيل عملها، كلجنة تنسيق أحزاب المعارضة، واللجنة التنفيذية العليا لحماية الوطن ومجابهة التطبيع، ولجنة التعبئة الوطنية للدفاع عن العراق؛ هذه اللجان التي ضمت، بالإضافة إلى الحزب، سائر أطياف الحركة الوطنية الأردنية التي جمع بينها الموقف المشترك من بعض القضايا الوطنية المهمة، كحماية الهوية الوطنية، ومقاومة التطبيع، والدفاع عن العراق. ويؤكد الأمين العام الحالي للحزب أ. حمزة منصور أن هناك درجة عالية من التنسيق والتعاون بين الأحزاب المشكلة للجنة التي تلتقي لمدة ثلاث ساعات أسبوعياً. ويضيف الأمين العام للحزب بقوله: «إن درجة التنسيق بين الأحزاب عالية، وهي غير مسبوقة في تاريخ الأردن والوطن العربي. . صحيح أنها تحتاج إلى تطوير، لأن كل حزب أصلاً بحاجة إلى تطوير، بل كل شخص يحتاج إلى تطوير، لأن من لا يؤمن بالتطوير يبقى جامداً. أما قصة الهيمنة ـ أي هيمنة حزب الجبهة وفق ما يشيع البعض على بقية الأحزاب المنخرطة في لجنة تنسيق أحزاب المعارضة ـ فأعتقد أن علينا أن نتجاوز مثل هذا الكلام. فحزب جبهة العمل الإسلامي تقبَل بالتناوب على رئاسة اللجنة، ولو كنا نريد الهيمنة لرفضنا إلا أن تكون رئاسة اللجنة لنا على الدوام. لكن نحن لا نبحث عن مغانم، إنما نؤمن بالعمل المشترك، وأن لكل منا دوره، وأن هذه الأدوار تتكامل ولا تتصادم»[٢٩].

ويتفق هذا التوجه لدعم التنسيق والتعاون الديمقراطي مع سائر القوى والتنظيمات السياسية، على اختلاف مشاربها وتوجهاتها، مع ما أعلنه الأمين العام السابق للحزب، د. عبد اللطيف عربيات من تقديره واحترامه وتأييده، من حيث المبدأ، لفكرة خوض الانتخابات النيابية ضمن قائمة موحدة تضم القوى اليسارية

---

(٢٨) انظر نص المقابلة مع الأمين العام للحزب الأستاذ حمزة منصور في: **الحدث** (الأردن) (٢٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٣).

(٢٩) انظر نص المقابلة مع الأمين العام للحزب الأستاذ حمزة منصور في: **الحدث** (٣ آذار/ مارس ٢٠٠٣).

والقومية، شريطة أن تخضع تلك الفكرة للتدارس العميق والتوافق الديمقراطي[٣٠]. وفي لفتة ذات دلالة ديمقراطية واضحة، أعلن الحزب، ممثلاً بأمينه العام السابق د. عبد اللطيف عربيات عن فتح الباب لانتساب المسيحيين للحزب، وذلك انطلاقاً من النظر إلى المسيحي بوصفه «مواطناً له حقوق مثل أي مواطنٍ آخر، والمسيحي العربي هو مسلم بفكره وحضارته، وهذا ما لا ضير فيه، ونحنُ نعتز بوجود هذه الفئة من الناس، ونرحب بأي أخ مسيحي ينتسب لدينا»[٣١].

أما في ما يتعلق بالمجال الداخلي لتفاعلات الحزب، ومكانة مبادئ التعددية وحرية الحوار واحترام الرأي والرأي الآخر في تلك التفاعلات، فيمكننا القول إن حزب جبهة العمل يمثل حالة متقدمة جديرة بالاعتبار على صعيد احترام تلك المبادئ وتكريس ممارستها؛ فلقد بات بحكم السنَّة الراسخة، كما تؤكد قيادات الحزب، عدم اتخاذ القرارات إلا بالأغلبية المطلقة، وبعد مناقشتها وإقرارها، وفق قواعد الديمقراطية، من جانب سائر المستويات التنظيمية في الحزب.

ودعونا نقدم لحديثنا بمثال يوضح الإجراءات الديمقراطية التي واكبت عملية اتخاذ قرار مقاطعة الانتخابات النيابية من جانب جماعة الإخوان المسلمين لعام ١٩٩٧ ـ مع تذكر العلاقة الحميمة ووضعية التطابق في المواقف بين الجماعة والحزب في ما يتعلق بمعظم القضايا، ومنها قضية الانتخابات النيابية بالطبع ـ حيث نجد أن ذلك القرار قد اتخذ، حسب ما أفاد به أ. عماد أبو دية أحد القيادات البارزة في الجماعة والحزب، وفق السياق التالي: «يعتبر مجلس الشورى المؤسسة الأعلى في جماعة الإخوان المسلمين، ويتكون من ٣٠ عضواً ينتخبهم أعضاء الجماعة من الشعب والمناطق، وينتخب مجلس الشورى من بين أعضائه مراقباً عاماً للجماعة، والمكتب التنفيذي الذي يدير الجماعة ويتولى جميع شؤونها القيادية والمالية والتنظيمية. وقد قرر مجلس الشورى في جلسة سابقة تفويض المكتب التنفيذي للجماعة باتخاذ ما يراه مناسباً بشأن المشاركة في الانتخابات القادمة، وكانت أغلبية أعضاء المكتب التنفيذي ترى مقاطعة الانتخابات. وفضَل المكتب أن يعيد الأمر لقواعد الجماعة ولمجلس الشورى، وذلك بعد سلسلة من اللقاءات والمدارسات بشأن الانتخابات مع أهم فعاليات الحركة الإسلامية. وعقد المكتب التنفيذي سلسلة من اللقاءات والمشاورات مع المستويات الوسطى في قيادة الجماعة، ثم أجرى استفتاءً بين جميع أعضاء

(٣٠) انظر نص المقابلة مع الأمين العام السابق لحزب جبهة العمل الإسلامي، الدكتور عبد اللطيف عربيات في: **الدستور** (الأردن)، ٨/ ٧/ ٢٠٠١.
(٣١) المصدر نفسه.

الجماعة، وكانت أغلبية أعضاء الجماعة تدعو إلى المقاطعة، ثم طرح الموضوع في مجلس الشورى في لقاءٍ خاص عقد لهذا الغرض، وقرر المجلس بأغلبية أعضائه مقاطعة الانتخابات، واعتبر هذا القرار من المجلس ملزماً للمكتب التنفيذي للجماعة»[٣٢].

ويؤكد نائب الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي أن هناك تقليداً راسخاً يقضي بإخضاع سائر أمور الحزب إلى مناقشة جميع أعضائه واستمزاج آرائهم بشأنها، وقد بات هذا أمراً روتينياً أساسياً واعتيادياً، وفي صميم عمل الحزب[٣٣].

وفي سياق اعتنائه بإخضاع شؤون الحزب لمبضع المناقشة والتشاور المستمر، يبدي حزب جبهة العمل الإسلامي عناية مركزة بمسألة انتظام انعقاد هيئاته المختلفة، إذ يجتمع مجلس الشورى، وفق ما يقرره النظام الأساسي للحزب، مرتين في العام، إضافة إلى الاجتماعات الطارئة التي تقتضيها الحاجة، وذلك بدعوة يتم الاتفاق عليها بين المجلس والمكتب التنفيذي للحزب. أما هذا الأخير، فيجتمع مرة على الأقل في الأسبوع، فضلاً عن اجتماعين ينعقدان أسبوعياً لما يعرف بالمكتب المصغر الذي يضم بدوره الأمين العام ونائبيه ومساعديه، وذلك للنظر في الأمور الروتينية والعاجلة، ومناقشة المواقف المختلفة المتعلقة بآخر الأحداث والمستجدات. وفي ما يتصل بالمؤتمر العام للحزب الذي قام مقام الهيئة العامة بعد أن تجاوز عدد أعضائها الألف عضو، وفقاً للنظام الأساسي، فإنه ينعقد تبعاً للنظام نفسه مرة كل أربع سنوات، أو عند الحاجة، بدعوة من مجلس الشورى والمكتب التنفيذي. ويبدو أن الحزب لا ينظر إلى المؤتمر العام بوصفه إحدى الهيئات الأساسية فيه، انطلاقاً من افتراض قيام مجلس الشورى في واقع الأمر مقامه، وذلك بحكم اشتمال المجلس على عدد كبير من الأعضاء (١٢٠ عضواً) تم انتخابهم بصورة ديمقراطية ليمثلوا سائر أعضاء الحزب وكل هيئاته[٣٤].

على صعيد آخر، كنا قد أشرنا إلى أن أعضاء جماعة الإخوان المسلمين قد شكلوا منذ تشكيل حزب جبهة العمل الإسلامي العمود الفقري للحزب، إذ كانت الجماعة هي المخرج الحقيقي الذي وقف خلف إخراج ذلك الحزب إلى النور. في ضوء ذلك،

---

(٣٢) مقابلة أجريت مع الأستاذ عماد أبو دية، نائب المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين حالياً، وعضو مجلس الشورى في حزب جبهة العمل الإسلامي، والذي كان يشغل منصب رئاسة قسم التخطيط في الجماعة عند إجراء المقابلة في: **الأمة** (الأردن)، العدد ٣ (١٩٩٧)، ص ٣٥.

(٣٣) من وقائع المقابلة التي أجراها الباحث مع الأمين العام للحزب الأستاذ جميل أبو بكر.

(٣٤) المصدر نفسه.

وفي ضوء الثقل التاريخي الكبير الذي تشغله الجماعة من بين تنظيمات الحركة الإسلامية في المملكة، كان من الطبيعي أن يستأثر عناصرها بنصيب الأسد من مقاعد مجلس الشورى للحزب، وهو الأمر الذي أثار حفيظة العديد من الإسلاميين المستقلين الذين سارعوا إلى الإعلان عن استقالتهم من الحزب جرَّاء شعورهم بالغبن من استحواذ كوادر الجماعة على ما يزيد على ٨٥ بالمئة من عضوية مجلس الشورى[٣٥]. ولا ندري إذا كان بالإمكان اعتبار هذا انتقاداً للحزب نفسه، وهو الذي أعلن منذ بداياته عن هويته، وعلى لسان أمينه العام الأول د. إسحق الفرحان، بوصفه جبهة مؤسسية «هي جبهة أفراد وليست جبهة جماعات أو جمعيات أو أحزاب، ولو كانت كذلك لواجهنا في المستقبل إمكانية حدوث انشقاقات إذا تم الاختلاف في الرأي بين جماعة وأخرى، أو حزبٍ وآخر»[٣٦].

وتجدر الإشارة إلى أن الحزب قد شهد عدداً من حالات الاستقالة أو الإقالة منذ بدايات تأسيسه، وتبدي قيادة الحزب فهماً عميقاً لهذه الظاهرة، إذ يحللها نائب الأمين العام للحزب أ. جميل أبو بكر بقوله: «ظاهرة الاستقالة أو الخروج من التنظيمات الحزبية ظاهرة قديمة، وستستمر في كل الأحزاب، لكنها تزداد في مواسم معينة، والذي يحصل بين الفينة والأخرى هو اختلاف على موقف أو سياسة أو مصلحة. في هذا الصدد، نؤكد أن القرارات في الحزب كانت دائماً وأبداً تؤخذ بالاستناد إلى قواعد الشورى والديمقراطية التامة. فعلى سبيل المثال، تم تصعيد المرشحين للانتخابات النيابية الأخيرة من القواعد إلى اللجنة المركزية للانتخابات، إلى المكتب التنفيذي للحزب، ثم إلى اجتماع مشتركٍ بين أعضاء المكتب التنفيذي وممثلين عن جماعة الإخوان المسلمين، حيث تم الإقرار النهائي للترشيحات وإعلام القواعد بما انتهت إليه القيادة. وننوه إلى أن الترشيح من جانب القواعد يتم بشكل انتخابي، وغالباً ما يتم إقرار أغلب الترشيحات التي تأتي من القواعد، إلا في حالات محدودة يتوافر فيها للقيادة من المعلومات والتقديرات ما يجعلها تتجه اتجاهاً آخر، إذ نؤمن بوجوب احترام رأي القواعد في ترشيح ممثليها واختيارهم، لأنها ستتولى مسؤولية العمل على إيصال هذه الكوادر إلى مواقع العمل العام، فضلاً عن خبرة تلك القواعد بتفاصيل الواقع الشعبي بحكم تفاعلها المباشر معه. وفي نهاية المطاف، لا بد من التزام الجميع بقرار الحزب المستند إلى الشورى والديمقراطية، غير أن ما يحدث في

---

(٣٥) عساف، **الأحزاب السياسية الأردنية، ١٩٩٢ ـ ١٩٩٤**، ص ٧٤.

(٣٦) المعايطة، **نشأة الأحزاب السياسية الأردنية: دراسة الأحزاب الأردنية من ١٩٢١ ـ ١٩٩٣**، ص ١٠٥.

بعض الحالات هو إصرار بعض الأخوة، في منطقة أو دائرة انتخابية ما، على الخروج عن القرار الديمقراطي للحزب أو مخالفته، وتغليب صوت الطموح الشخصي والهوى الذاتي؛ الأمر الذي يجبر الحزب على اللجوء إلى اتخاذ إجراء تنظيمي بحق ذلك الموقف المنفرد، وفقاً للوائح الحزب وأنظمته. وعلى أية حال، وقياساً على حجم الحزب وعدد الأعضاء فيه، فإن عدد المستقيلين منه أو المقالين يعتبر محدوداً للغاية. فعلى سبيل المثال، اضطر الحزب إلى اتخاذ إجراء تنظيمي قضى بفصل ما لا يزيد على ٥ أعضاء كانوا قد أصروا على مخالفة الإجماع الحزبي بشأن الترشيحات في مختلف الدوائر في الانتخابات النيابية الأخيرة»[٣٧].

ترتيباً على ما تقدم؛ قد يكون من المغالاة تحميل الحزب وزر نزوع البعض إلى الخروج عن قرارات الشرعية والأغلبية، وقد يكون من غير الإنصاف الانزلاق إلى وسمه بسمة التعسف ومصادرة حرية أعضائه في التعبير عن الرأي المختلف، لمجرد عجزه عن مسايرة رغبات بعض الأعضاء الذين قد تأخذهم العزة بالإثم ويأبون إلا فرض اجتهاداتهم، أو الذين تحركهم مطامحهم الشخصية الجامحة، حتى ولو كان ذلك على حساب الحزب ومصالحه.

٣ ــ المرأة والديمقراطية الداخلية في حزب جبهة العمل الإسلامي

لا نظن أن الحديث عن الديمقراطية الداخلية في حزب جبهة العمل الإسلامي، وبخاصة في ما يتعلق باحترامه لمبدأ التعددية والقبول بالآخر، سيستقيم ما لم نتوقف عند اتجاه الحزب نحو المرأة ونظرته إلى حقوقها، إضافة إلى ممارساته العملية على صعيد تمكينها من تعزيز أدائها للأدوار التي يمكن أن تلعبها لمساعدته على تحقيق رسالته وإحراز أهدافه، إذ قد يشكل الاتجاه من الفئات المهمَّشة والمضطهدة في العادة، كالمرأة على سبيل المثال، معياراً أكثر دقة وصلاحية للحكم على حقيقة ذلك الاتجاه ودرجة صدقيته.

نبدأ بالنظام الأساسي، فنجده يؤكد عبر إحدى الأهداف الخاصة للحزب السعي إلى «احترام كيان المرأة وحقوقها المشروعة، ودورها في تطوير المجتمع، في إطار الفضائل الإسلامية، وإفساح المجال أمامها للمشاركة في الحياة العامة، وإتاحة الفرص لبروز القيادات النسائية في العمل السياسي». ونجد تفصيلاً لما جاء في النظام الأساسي بخصوص المرأة ودورها في تصريح للدكتور إسحق الفرحان أول أمين عام

(٣٧) يستند هذا النص إلى وقائع المقابلة التي أجراها الباحث مع نائب الأمين العام للحزب الأستاذ جميل أبو بكر.

للحزب، حدّد فيه الأسس الشرعية التي ترتكز إليها نظرة الحزب إلى المرأة، والتي تتمثل في ما يلي[٣٨]:

أ ـ إن المرأة مساوية للرجل على مستوى الإنسانية والكرامة، وهي نصف المجتمع الذي لا بد من اشتراكه المنسجم المتعاون مع النصف الآخر لضمان بناء المجتمع ونهضته على أسس سليمة.

ب ـ إن المرأة مخاطبة بالتكليف الشرعي حالها حال الرجل، ومحاسبة ومجزية على عملها في الدنيا أسوة به.

ج ـ الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع، وفضلاً عن أن المرأة هي نصف المجتمع، فهي المسؤولة الأولى عن تربية نصفه الثاني، ما يعظم من محورية دورها التربوي في الأسرة، دون أن يعني هذا الانتقاص من حقوقها أو الإخلال بواجباتها المتعلقة بأدوارها على الصعيد المجتمعي.

د ـ تضطلع المرأة بأداء دورها في خدمة المجتمع وبنائه في شتى المجالات، شأنها في ذلك شأن الرجل، تحت مظلة الالتزام بقيم الإسلام وآدابه وأخلاقه.

هـ ـ ليس ثمة خلاف حول حقوق المرأة في التعلم والتعليم والعمل والتملك والإرث... الخ، وهي الحقوق التي أثبتتها نصوص الشريعة. وللمرأة أيضاً حقوقها السياسية التي تتضمن كل عمل من شأنه التأثير في سياسة المجتمع وفي ثقافته، ويشمل ذلك: حرية التعبير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والانخراط في المشاركة السياسية بأوسع معانيها، من الترشيح للمجالس التمثيلية، والاقتراع، والانخراط في تنظيمات ما يعرف بالمجتمع المدني، وتقلد المناصب العامة على اختلاف مستوياتها، باستثناء الرئاسة العليا للدولة، وما كان بمستوى ذلك من خطورة المسؤولية وجسامتها، مثل ولاية الحرب[٣٩].

---

(٣٨) انظر: خالد سليمان، «المرأة والتنمية في الأردن: علاقة مختلة/ قراءة أولية،» في: «مشروع إعادة التشكيل الاجتماعي للمسألة النسوية» (القاهرة: المركز الثقافي الفرنسي، ٢٠٠٣) (تحت النشر).

(٣٩) هناك بعض القراءات التي تؤكد حق المرأة في تقلد رئاسة الدولة الإسلامية، وترى في حرمانها من ذلك الحق تعارضاً مع روح التشريع الإسلامي. انظر على سبيل المثال: أحمد صبحي منصور، «حق المرأة في رئاسة الدولة الإسلامية،» **رواق عربي** (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان)، العددان ١٥ ـ ١٦ (١٩٩٩)، ص ٦٤ ـ ٩٩. وقد يكون من المفيد لحزب جبهة العمل الإسلامي الإطلاع على مثل تلك الاجتهادات؛ عله يتخذ منها أرضية يعيد على أساسها النظر في موقفه من رئاسة المرأة للدولة. وعلى أية حال، تبقى المطالبة بالتركيز على مناقشة تلك القضية في الآونة الراهنة مما يمكن اعتباره نوعاً من حرق المراحل والاشتغال بقضية ليست ضمن قائمة الأولويات ـ دون أن يعني ذلك بالطبع الانتقاص من أهمية البحث في تلك القضية ـ إذ لم تنل المرأة بعد حقوقها الأساسية الدنيا في كثير من المجالات، ومن ثم فقد يكون مجافياً للحكمة والنزعة العملية استنزاف الوقت والجهد والقفز مرة واحدة إلى الحديث عن توليها رئاسة الدولة!

وندع النصوص جانباً الآن، ونتوقف عند الممارسات العملية لحزب الجبهة تجاه المرأة، والدور الذي تشغله بالفعل في التنظيم:

تبلغ نسبة الكوادر النسائية في حزب جبهة العمل الإسلامي حوالى ٢٠ بالمئة من جملة الكوادر المنتمية للتنظيم[٤٠]. ويضم مجلس الشورى في عضويته ٦ نساء، أي بما نسبته ٥ بالمئة من النسبة الكلية لأعضاء مجلس الشورى، البالغ عددهم ١٢٠ عضواً. أما المكتب التنفيذي للحزب الذي يتألف من ١٣ عضواً، فيخلو حتى الآن من العنصر النسائي. وفي ظل الوعي بتواضع تلك النسب؛ عبَّر أ. جميل أبو بكر نائب الأمين العام للحزب، خلال المقابلة التي أجراها معه الباحث، عن الطموح الجدي للحزب لرفع تلك النسب وزيادة مستوى فعالية النساء الأعضاء المؤلفات لها[٤١].

ويسجل لحزب جبهة العمل الإسلامي أنه الحزب الأردني الأول الذي بادر، في خطوة قد تكون غير مسبوقة حزبياً، إلى ترشيح سيدة لخوض الانتخابات النيابية، إذ قام بترشيح د. حياة المسيمي لخوض الانتخابات النيابية الأخيرة التي جرت في حزيران من العام ٢٠٠٣[٤٢]. وقد فازت د. المسيمي مرشحة الحزب في مدينة الزرقاء، ثاني مدن المملكة في عدد السكان، بالفعل، حاصلة على أعلى الأصوات من بين ٥٤ مرشحة للانتخابات على مستوى المملكة؛ الأمر الذي عدّه نائب الأمين العام للحزب أ. جميل أبو بكر، في حديثه إلى الباحث، مشجعاً على ترشيح المزيد من النساء في الدورات الانتخابية المقبلة.

والواقع أن على الحزب أن يسارع بالفعل إلى تدعيم وضع المرأة فيه، وتهيئة السبل الكفيلة بزيادة أعداد اللواتي يتقلدن مواقع قيادية في هيئاته المختلفة، ورفع أعداد اللواتي يرشحهن لتبوؤ المناصب العامة في مؤسسات الدولة ودوائرها المختلفة، إذ لم يعد من المنطقي، بعد النجاح الكبير الذي أحرزته مرشحة الحزب في الانتخابات النيابية الأخيرة، أن يتذرع الحزب، على وجه الخصوص، بالأسباب التقليدية نفسها[٤٣] التي درجت العادة بين أوساط التنظيمات السياسية المختلفة على إيرادها،

---

(٤٠) تستند البيانات التي سيتم إيرادها في ما يتعلق بالمرأة في حزب جبهة العمل الإسلامي إلى المقابلة التي أجراها الباحث مع نائب الأمين العام للحزب، الأستاذ جميل أبو بكر، ما لم يتم الإشارة لخلاف ذلك.

(٤١) تجدر الإشارة إلى أن المكتب التنفيذي للحزب قد دعا في تقريره المقدم إلى المؤتمر العام الأول، الذي عقد في ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠١، إلى «توفير الظروف المناسبة للارتقاء بالعمل النسائي من حيث التوسع في العضوية، وأخذ دور أكبر في المواقع القيادية،» انظر تعقيب حمزة منصور ص ٣٧٤ من هذا الكتاب.

(٤٢) مها الشريف، «المرأة النائبة،» (زاوية آراء) **الدستور**، ٢٤/ ٦/ ٢٠٠٣.

(٤٣) حول الأسباب (الذرائع) التي يتم إيرادها في العادة لتبرير الإحجام عن دعم المرأة للانخراط الفاعل في الحياة السياسية، انظر على سبيل المثال: فادية أحمد الفقير، «نساء ديمقراطيات بدون ديمقراطية؟ =

في معرض تبرير نكوصها عن دعم المرأة ومنحها فرصة ترشيح نفسها والاشتراك الفاعل في مجريات العمل السياسي.

هذا، وقد وقف الحزب موقفاً سلبياً من قضية الكوتا النسائية التي أقرت منح ٦ مقاعد للنساء في المجلس النيابي، إذ يشير الأمين العام السابق للحزب د. عبد اللطيف عربيات إلى أن «الكوتا أولاً تعكس حالة تخلف سياسي ولا تأخذ بها في العالم إلا الدول المتخلفة، وهي مخالفة دستورية، حيث إن دستورنا الحالي الذي أقر عام ١٩٥٢ ألغى الكوتا عن عمد، ولكن المخالفات للدستور أبقت الكوتا كما هي. نحن نريد نائباً للوطن كله، يتحدث باسم الوطن، ونؤيد مشاركة المرأة ناخبة ومنتخبة، ونريدها نائباً للوطن...»[٤٤]. ونشير إلى أن مرشحة الحزب د. حياة المسيمي في الانتخابات النيابية الأخيرة قد وصلت إلى قبة البرلمان تحت مظلة نظام الكوتا، مع أن عدد الأصوات الكبير الذي أحرزته كان يؤهلها، بكل بساطة، لإشغال مقعد في البرلمان عن طريق نظام التنافس العادي.

بوجه عام، يمكن القول إن حزب جبهة العمل الإسلامي يتبنى موقفاً منفتحاً لا تنقصه عناصر التقدمية، على الرغم من نزوعه العام إلى المحافظة، وذلك بخصوص الدور الذي يمكن للمرأة أن تلعبه في مجال المشاركة السياسية. غير أن ذلك الموقف قد يحتاج إلى المزيد من التطوير والتعميق، باتجاه المزيد من الديمقراطية والانفتاح، وبما لا يتعارض مع منطلقات الحزب وثوابته الرئيسة. وعلى أية حال، لا نملك إذا ما وظفنا النظرة النسبية في تعاطينا مع المسألة، إلا أن ننحني للحزب تقديراً لموقفه التقدمي ذاك من المرأة، مقايسة بكثير من الأحزاب السياسية التي لا تزال تقصي المرأة من حيز اعتبارها الجدي، وكأن هذه الأخيرة ليست أكثر من موضوع هامشي مجرد، يمكن استحضاره وتوظيفه لأغراض صوغ البيانات الحزبية والبرامج الانتخابية.

٤ ــ حزب جبهة العمل الإسلامي وتداول السلطة

يعد تداول السلطة، بشكل فعلي ومنتظم وسلمي، في أي تنظيم سياسي من أقوى المعايير التي يمكن توظيفها في سياق الحكم على مستوى انفتاح ذلك التنظيم وإيمانه الجدي بمبادئ الديمقراطية ومقتضياتها. ونظن أن المفكر الفرنسي جان بول

= النسوية والديمقراطية والمواطنة: حالة الأردن،» ورقة قدمت إلى: **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية** (ندوة)، تحرير علي خليفة الكواري، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ١٨١ ـ ٢١٥.

(٤٤) انظر نص المقابلة مع الأمين العام السابق لحزب جبهة العمل الإسلامي الدكتور عبد اللطيف عربيات في: **الدستور**، ٨/ ٧/ ٢٠٠١.

سارتر لم يعمد إلى القول ذات يوم إن السلطة هي شر كلها، إلا لأنه كان يرى النتائج المرعبة والتبعات المفجعة لاصطراع الناس على السلطة وتكالبهم على الظفر بها واستماتتهم للاحتفاظ بها؛ فالسلطة قد تستحيل، في كثير من الأحيان، إلى وحش مفترس لا يرعوي عن الفتك حتى بأقرب المقربين إليه، ما لم تتوافر الضوابط الكافية والكفيلة بلجم جماحها، وتجريدها من إمكانات التغول وشهوة الطغيان.

في تصريح له، أعلن أول أمين عام لحزب جبهة العمل الإسلامي، د. إسحق الفرحان أن الحزب ينظر إلى الديمقراطية بوصفها «فكرة، ومؤسسات، وممارسات، وحتى نكون ديمقراطيين بحق، ينبغي أن لا نكتفي بالتلفظ بالديمقراطية أو ادعاء الإيمان بها، بل ينبغي أن تتبدى في المؤسسات، وتمارس في الحياة العملية كسلوك»(٤٥). ويظهر أن الحزب قد آلى على نفسه بالفعل أن لا يبقي إيمانه بالديمقراطية مجرد كليشيهات لفظية يتم ترديدها والتشدق بها لأغراض دعائية وانتخابية، بل سعى جاداً إلى ترجمتها إلى صيغة آليات عملية منظمة ومقننة وقابلة للرصد والمساءلة. ويبدو هذا المسعى واضحاً في تعامل الحزب مع قضية تداول السلطة، إذ وضع من القواعد المحكمة في نظامه الأساسي التي تمت بلورتها عملياً من خلال الممارسة ما يحول دون تجميد السلطة وتقييدها بأيدي أي من هيئاته أكثر من المدة المحدودة التي أقرها النظام الأساسي. فقد نص هذا الأخير على أن ولاية مجلس الشورى، وهو من أهم الهيئات الفاعلة في الحزب، لا تتجاوز أربع سنوات شمسية. وعلى الرغم من الصلاحيات الواسعة لمجلس الشورى، إلا أنه لا يشكل تلك الهيئة العصية على المحاسبة أو التغيير، إذ إن المجلس يعد منحلاً، وفق النظام الأساسي، إذا لم يكتمل النصاب لإحدى اجتماعاته ثلاث مرات متتالية، تفصل كلاً منها عن الآخر مدة أسبوع واحد. هذا، مع التذكر بأن انتخاب سائر أعضاء مجلس الشورى وما يتفرع عنه من هيئات ومواقع قيادية يتم بالاقتراع السري(٤٦).

وفي ما يتصل بالمكتب التنفيذي، وهو المعبّر عن السلطة التنفيذية في الحزب إذا جاز التعبير، فإن مدته لا تزيد، بأي حال من الأحوال، على سنتين. وعلى الرغم من أنه يتم انتخاب أعضاء المكتب التنفيذي من بين أعضاء مجلس الشورى، إلا أنه لا

---

(٤٥) ورد في: الكيلاني، **الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين: دراسة وتقييم جماعة الإخوان المسلمين**، ص ١١٨.

(٤٦) أفاد نائب الأمين العام للحزب الأستاذ جميل أبو بكر خلال المقابلة التي أجراها معه الباحث أن الانتخابات على شتى المستويات تتم وفق الآلية التالية: يتم اختيار المرشحين للموقع القيادي بتزكية الأعضاء الآخرين، ومن ثم يتم حصر أولئك الذين يرغبون بالفعل بترشيح أنفسهم ممن تمت تزكيتهم، وعقب ذلك تجري انتخابات تعتمد طريقة الاقتراع السري للاختيار من بين المرشحين، وفق الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين.

يجوز الجمع، حسب النظام الأساسي للحزب، بين عضوية ذلك المكتب وعضوية مكتب مجلس الشورى[٤٧]. وتخضع القرارات الصادرة عن المكتب التنفيذي، شأنها شأن جميع القرارات الصادرة عن مختلف الهيئات الإدارية، إلى إمكان النظر فيها من جانب المحكمة المركزية والمحكمة العليا للحزب.

أما الأمين العام للحزب، فإن النظام الأساسي لا يبيح انتخابه لأكثر من دورتين متتاليتين، لا تزيد مدة كل منهما على العامين. وقد كرس الحزب، في واقع الأمر، تقليداً راسخاً وسنة ديمقراطية حميدة، عبر التزامه بعدم التجديد أو التمديد لأمنائه العامين، كما درجت العادة وجرى العرف في كثير من الأحزاب والتنظيمات السياسية العربية. فمنذ خروج الحزب إلى النور عام ١٩٩٢، تعاقب على أمانته العامة ثلاثة من أبرز قيادات الحركة الإسلامية الأردنية[٤٨]. ويسري على الأمين العام للحزب كافة اللوائح والأنظمة التي تسري على سائر أعضاء الحزب، الأمر الذي يقيه، إلى جانب التواضع النسبي لصلاحياته[٤٩]، فضلاً عن محدودية مدة ولايته، خطر التفكير في إساءة استعمال السلطة أو السعي إلى التشبث بها. وقد بات من المتعارف عليه في الحزب أن يتبوأ الأمين العام بعد انتهاء ولايته منصب رئاسة مجلس الشورى، اعترافاً بفضله وجهوده في خدمة الحزب من جانب، وسعياً للإفادة من خبراته العميقة وكفاءاته الواسعة من جانب آخر. غير أن هذا لا يتم أيضاً بطريقة التعيين، وإنما يتم بالرجوع إلى صناديق الاقتراع، وبطريقة سرية ديمقراطية[٥٠].

وتعبيراً عن استدخاله قواعد الديمقراطية وتقيده بالتعبير عن جوهرها، وفقاً لما أكده نائب الأمين العام أ. جميل أبو بكر للباحث، حرص الحزب على أن يوجد ضمن هياكله ما يمثل السلطات الثلاث المنفصلة اللازمة لوجود أي نظام ديمقراطي، ونعني

---

(٤٧) يتولى مكتب مجلس الشورى، وفق النظام الأساسي للحزب، المسؤوليات والمهام التالية: ـ التنسيق مع المكتب التنفيذي في إعداد جدول أعمال مجلس الشورى ـ متابعة اللجان المنبثقة عن مجلس الشورى، ودراسة تقاريرها والتنسيب إلى مجلس الشورى بما يلزم ـ إعداد محاضر اجتماعات مجلس الشورى، وإعداد التقرير النهائي لكل اجتماع، بما في ذلك توصيات المجلس وقراراته ـ متابعة تنفيذ قرارات مجلس الشورى، وتقديم التقارير اللازمة بشأنها للمجلس ـ دعوة مجلس الشورى للانعقاد.

(٤٨) تعاقب على منصب الأمانة العامة للحزب ثلاثة أمناء هم على التوالي: الدكتور إسحق الفرحان، والدكتور عبد اللطيف عربيات، والأستاذ حمزة منصور.

(٤٩) تشتمل مهام الأمين العام للحزب، وفقاً للنظام الأساسي، على ما يلي: ـ تمثيل المكتب التنفيذي لدى الدوائر الرسمية والشعبية والقضائية ـ رئاسة جلسات المكتب التنفيذي ـ الناطق الرسمي باسم الحزب ـ الإشراف العام على سائر مؤسسات الحزب وأعماله ـ القيام بالمهام التي يفوضه بها المكتب التنفيذي.

(٥٠) انظر نص المقابلة التي أجراها الباحث مع نائب الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي الأستاذ جميل أبو بكر.

هنا كلاً من السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية، إذ يأتي المكتب التنفيذي في الحزب وما يرتبط به من الهيئات الإدارية في الفروع ليعبّر عن السلطة التنفيذية، بينما تتجسد السلطة التشريعية في مجلس الشورى، في حين يقف النظام القضائي للحزب موازياً لما يعرف بالسلطة القضائية.

ويستحق النظام القضائي للحزب بعض التأمل، نظراً إلى متانة الضوابط التي تتوافر فيه، والتي نرجح قدرتها على ضمان حقوق الأعضاء والحيلولة دون إساءة الكوادر القيادية لاستعمال سلطاتها، إذ يشتمل ذلك النظام على ثلاثة أنواع من المحاكم[٥١]:

أ ـ **المحاكم الفرعية**: تشكل المحاكم الفرعية من أربعة أعضاء تنتخبهم الهيئة العامة للفرع، وينتخب هؤلاء من بينهم رئيساً ونائباً للرئيس، شريطة أن لا يكون عناصر هذه المحاكم من أعضاء الهيئة الإدارية للفرع. وتنظر هذه المحاكم في جميع المخالفات المحالة عليها بحق أي عضو في الفرع، باستثناء المخالفات المنسوبة إلى أعضاء مجلس الشورى.

ب ـ **المحاكم المركزية**: تشكل المحاكم المركزية من خمسة أعضاء ينتخبهم مجلس الشورى من بين أعضائه، وينتخب المجلس من بينهم رئيساً لها، وتنتخب من أعضائها نائباً للرئيس، شريطة أن لا يكون عناصر هذه المحاكم من أعضاء المكتب التنفيذي. وتنظر هذه المحاكم في استئناف القرارات الصادرة عن محاكم الفروع، وفي الاعتراضات المقدمة على القرارات الإدارية الصادرة عن المكتب التنفيذي والهيئات الإدارية، وفي القضايا المحالة من المكتب التنفيذي أو مكتب مجلس الشورى.

ج ـ **المحاكم العليا**: تتشكل المحاكم العليا من ستة أعضاء ينتخبهم مجلس الشورى من بين أعضائه، وينتخب المجلس من بينهم رئيساً، وتنتخب هذه المحاكم من بين أعضائها نائباً للرئيس، شريطة أن لا يكون أحد عناصرها من أعضاء المكتب التنفيذي أو المحكمة المركزية. وتنظر هذه المحاكم في القرارات التي تستأنف عن المحكمة المركزية، وتعد القرارات الصادرة عنها قرارات قطعية.

وتجدر الإشارة إلى أن انتخاب أعضاء تلك المحاكم ورؤسائها يتم بطريقة الاقتراع السري، كما تتخذ جميع قراراتها بالأغلبية، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس.

---

(٥١) انظر نشرة اللوائح القضائية لحزب جبهة العمل الإسلامي.

خاتمة

في كثير من الأحيان، تغدو بعض الصور النمطية رائجة ومهيمنة إلى الدرجة التي تصبح معها بمثابة الحقائق الثابتة التي لا يمكن النقاش بشأنها، مع أنها قد لا تكون في حقيقتها أكثر من مجرد أحكام وتعميمات جزافية سطحية، قد تنقصها البراءة في بعض من الأحيان، وقد تثقلها نوازع التعصب والتحيز الواعية وغير الواعية في أحيان أخرى. والواقع أن الكثيرين قد انزلقوا إلى مصيدة صورة نمطية مختلقة تشكك، على أضعف تقدير، إن لم تبالغ في الشطط، وتقطع بعدم إمكان الالتقاء بين التنظيمات الإسلامية على اختلاف مشاربها من جهة، ومبادئ الديمقراطية وقواعد ممارستها من جهة أخرى. وتستند تلك الصورة إلى «منظور استشراقي يستلهم نظرة غربية تقليدية ترسخ صورة نمطية متخيلة عن الشرق. ووفقاً لذلك المنظور، فإن المفهوم الغربي للديمقراطية مفهوم علماني حداثي يتضاد مع الطابع الديني التقليدي للتنظيمات الإسلاموية التي يسمها بسمة الاعتقاد باحتكار الحقيقة المطلقة، ويدفعها إلى إقصاء غيرها من التنظيمات ـ حتى الإسلاموية منها ـ من دائرة المشروعية والصواب، وذلك بالرجوع إلى التضارب معها في التوجهات والرؤى. وهذا يفضي إلى القول بشمولية (توتاليتارية) التنظيمات الإسلاموية، وبوجود تناقض صارخ بين المطلق الديني الذي تدعي تمثيله، وتتوج نفسها من خلاله فوق منطق النقد العقلاني أو التاريخي؛ أي إلغاء الفكر الآخر والحجر عليه، وبين مفهوم الديمقراطية الذي يشير في إحدى دلالاته إلى أحقية الآخر في التعبير عن أفكاره وتصوراته، بمنتهى الحرية والانفتاح، دون التعرض إلى أي شكل من أشكال القمع والترهيب»[٥٢].

والحق أن تلك الصورة النمطية المفبركة التي تستمد ألوانها من ذلك المنظور الاستشراقي المشوه قد طالها التهشم وفقدت كثيراً من بريقها أمام معطيات الواقع العملي وشواهده الآخذة بالتراكم، فلم يعد بالإمكان اليوم وضع سائر التنظيمات الإسلامية في سلة واحدة والنظر إليها كما لو كانت وحدة واحدة لا يمكن أن تدخل الديمقراطية في عناصر تركيبتها، كما لم يعد بالإمكان أيضاً توجيه أصابع الاتهام إلى سائر التنظيمات الإسلامية بوصفها تشكل الخطر الأكبر على التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية، كما درج بعض الكتابات الكلاسيكية على القول[٥٣]، إذ إن هناك

---

(٥٢) ورد في: غازي الصوا وخالد سليمان، «الإسلاميون والتحول الديمقراطي: دراسة إمبريقية لحالة الأردن،» **المجلة الفلسفية العربية**، السنة ٦، العدد ١٢ (٢٠٠٠)، ص ٦٤.

(٥٣) انظر على سبيل المثال: R. Hrair Dekmejian, *Islam in Revolution: Fundamentalism in the Arab World*, Contemporary Issues in the Middle East (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1985).

من التنظيمات الإسلامية من بات يثبت، قولاً وعملاً، التزاماً مثيراً للإعجاب بالديمقراطية ومستلزمات تطبيقها، وذلك بالمقارنة مع العديد من تنظيمات العمل السياسي التي تنطلق من مرجعيات يسارية أو قومية أو حتى ليبرالية. ويمكن، بالاستناد إلى البيِّنات والوقائع المثبتة التي خلصنا إليها في هذا الفصل، إدراج الحركة الإسلامية في الأردن بوجه عام، ممثلة هاهنا بحزب جبهة العمل الإسلامي، ضمن قائمة تلك التنظيمات التي تفرد حيزاً فسيحاً للمفاهيم والممارسات الديمقراطية ضمن أجواء تفاعلاتها، الداخلية والخارجية.

وتأتي هذه النتيجة متسقة، إلى قدر كبير، مع ما انتهت إليه الدراسات التي اتخذت من الحركة الإسلامية في الأردن ـ ممثلة بجماعة الإخوان المسلمين التي لا يمكن عزلها عن حزب جبهة العمل الإسلامي ـ موضوعاً لاهتمامها، إذ خلصت الدراسة التي أجراها ليونارد روبنسن إلى القول بالتزام أغلبية المنتمين إلى الحركة الإسلامية في الأردن بعملية الانفتاح السياسي التي شهدتها البلاد عام ١٩٨٩، مع ما اقتضاه ذلك من الإقرار بمفاهيم الخطاب الديمقراطي والعمل على ممارستها(٥٤). وأيدت دراسة أخرى نفذها لورانس التل النتيجة نفسها، فأشارت، في ما أشارت إليه، إلى أن نجاح النظام الأردني في التعامل مع التنظيمات الإسلامية المعتدلة وإشراكها في السلطتين التشريعية والتنفيذية، قد انعكس إيجاباً على مواقف أعضاء تلك التنظيمات من الديمقراطية ومؤشراتها(٥٥).

وجاءت دراسة عزمي منصور لتصبّ في تيار الطروحات التي ترجح انضواء حزب جبهة العمل الإسلامي تحت راية التنظيمات الديمقراطية الحقيقية، بقولها: «يتضح من خلال ما يطرحه حزب جبهة العمل الإسلامي، ومن خلال ثوابته، ومن خلال أسلوب التفاعل مع الجماهير بأسلوب ديمقراطي ـ كما يقول إسحق الفرحان ـ ومن خلال التقدم بحصول على ترخيص للحزب على قاعدة الميثاق الوطني، أن لدى حزب جبهة العمل الإسلامي توجهاً حقيقياً نحو الديمقراطية والقبول بالتعددية»(٥٦). ولم تشذ النتائج التي خلصت إليها دراسة الطحلة عن ذلك

---

(٥٤) ليونارد روبنسن، «الدولة والإسلاميون والانفتاح السياسي في الأردن،» ترجمة مازن النجار، **قراءات سياسية**، السنة ٤، العدد ٢ (١٩٩٤)، ص ٥٣ ـ ٥٤.

(٥٥) ورد في: غازي الصوا وزكي الطحلة، «اتجاهات المنتمين للحركات الإسلامية في الأردن نحو الديمقراطية ومؤشراتها،» **مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية والتربوية**، السنة ١٧، العدد ١ (٢٠٠١)، ص ٢٣٢.

(٥٦) منصور، «مواقف بعض الجماعات والأحزاب الإسلامية في الأردن من الديمقراطية والتعددية السياسية،» ص ٧٨.

السياق، وقد أشارت بدورها إلى ارتفاع نسبة الرضى عن تطبيق الديمقراطية داخل حزب جبهة العمل الإسلامي، إذ عبَّر ما يزيد على ٩٠ بالمئة من أعضاء الحزب الذين عمدت الدراسة إلى مقابلتهم عن رضاهم في ما يتعلق بتطبيق الحزب لقواعد الديمقراطية في اختيار القادة، وإتاحة المجال لحرية التعبير عن الرأي، وإتاحة الفرصة للأعضاء للمساهمة في اتخاذ القرارات السياسية(٥٧).

ونختم استشهاداتنا المعززة لنتائج هذه الدراسة بإيراد ما توصلت إليه دراسة الصوا وسليمان من القول بأن معظم أعضاء التنظيمات الإسلامية الأردنية الذين استقصيت آراؤهم، بما يتضمن عدداً من أعضاء جبهة العمل الإسلامي، قد أثبتوا انحيازهم الواضح للتوجهات الديمقراطية التي انتعشت في البلاد منذ عام ١٩٨٩، ليس على الصعيد الخطابي الشكلي فحسب، وإنما على الصعيد العملي الجوهري أيضاً(٥٨).

والواقع أن هناك عدداً من العوامل التي تضافرت في ما بينها لتعمل على تمكين حزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن من الاصطباغ بتلك الصبغة الديمقراطية المثيرة للإعجاب، خلافاً للكثير من الأحزاب والتنظيمات السياسية العربية، الإسلامية وغير الإسلامية التي انزلقت إلى التورط في إنتاج وإعادة إنتاج علاقات التعسف والقمع، وربما العنف. وتجد الدراسة أن من واجبها التنويه بتلك العوامل؛ لعلها تسهم في تقديم فائدة أو عبرة ما لتنظيمات العمل السياسي العربي من جانب، ولأنظمة الحكم العربي من جانب آخر؛ هذه الأنظمة وتلك التنظيمات التي ما يزال معظمها يضرب بعيداً في بيداء الأمية الديمقراطية، مبدياً عجزاً فاضحاً عن استيعاب أبجديات الخطاب الديمقراطي، في عالم نأمل أنه لن يصبر طويلاً على أولئك الذين يأبون التعلم، ويصرّون على التخبط في مجاهل الجهل والاستبداد.

ومن أبرز تلك العوامل التي أسهمت في اتشاح حزب جبهة العمل الإسلامي بمئزر الديمقراطية في تفاعلاته، وبخاصة الداخلية:

١ ـ ورث حزب الجبهة تجربة جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، تلك التجربة التي استطاعت تطوير حالة راسخة متقدمة من الشورى والديمقراطية في عمل الجماعة. ولطالما كان الإخوان، بحكم طبيعة تربيتهم، ومعاناتهم في مجتمعاتهم،

(٥٧) زكي الطحلة، «مواقف الحركات السياسية الإسلامية في المجتمع الأردني من قضية الديمقراطية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٦)، ص ١٣٩.

(٥٨) انظر: الصوا وسليمان، «الإسلاميون والتحول الديمقراطي: دراسة إمبريقية لحالة الأردن،» ص ٧٥.

وبالرجوع إلى منهجهم الإسلامي القائم على الإصلاح والدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، لطالما كانوا ينفرون بشدة من الاستبداد والفردية. وهذه القناعات الديمقراطية أصبحت راسخة في الحركة الإسلامية الأردنية، ومنظمة عبر ممارسات راشدة متقدمة[٥٩].

٢ ـ تشكل قيمة العدل قضية عقيدية في ما يؤمن الحزب، وكذلك الأمر بالنسبة إلى قيمة الحرية التي يعد احترامها فريضة إسلامية، وليس ثمة من يقبل التنازل عن هاتين القيمتين أو الإخلال بهما تحت أي ذريعة[٦٠].

٣ ـ التشديد على مبدأ فصل السلطات في الحزب، وذلك من خلال إيجاد هيئة تنفيذية، وأخرى تشريعية، وثالثة قضائية. وقد تم وضع الضوابط القانونية الكفيلة بعدم تداخل صلاحيات الهيئات الثلاث، وعدم هيمنة إحداها على الأخرى، أو على مقدرات القوة والنفوذ في الحزب[٦١].

٤ ـ تفرض هيمنة الاستبداد السياسي في الوطن العربي ومعاناة الشعوب على الأحزاب الاستجابة لتطلعات الجماهير في تحكيم مبادئ الشورى والديمقراطية لطرح منهج معاكس لما هو قائم؛ منهج يرفض طغيان الاستبداد والتفرد بالسلطة واحتكارها، ورفض ما ينجم عن ذلك من فساد وظلم وتخلف[٦٢].

٥ ـ تمتع حزب جبهة العمل الإسلامي، باعتباره «ابناً شرعياً» لجماعة الإخوان المسلمين[٦٣]، بعلاقة تاريخية إيجابية مع نظام الحكم في الأردن، إذ مالت تلك العلاقة في معظم الفترات إلى التواؤم والانسجام، وربما التعاون في عدد من الحالات، وإن لم يخل الأمر من بعض التوترات المحدودة النطاق[٦٤]؛ الأمر الذي جعل من الجماعة، التنظيم الأردني الوحيد الذي يحظى بحرية الحركة، والتنظيم العلني على

---

(٥٩) انظر نص المقابلة التي أجراها الباحث مع نائب الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي الأستاذ جميل أبو بكر.

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) المصدر نفسه.

(٦٢) المصدر نفسه.

(٦٣) انظر: الكيلاني، **الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين: دراسة وتقييم جماعة الإخوان المسلمين**، ص ١١١، وتعود العبارة على الأرجح؛ إذ لم يوضح المرجع ذلك بصورة دقيقة، إلى الأمين العام السابق للحزب الدكتور إسحق الفرحان.

(٦٤) للوقوف على طبيعة علاقة جماعة الإخوان المسلمين، بما يتضمن الحديث عن جبهة العمل الإسلامي، بالنظام السياسي الأردني منذ نشأتها في أواسط أربعينيات القرن المنصرم وحتى أواخر التسعينيات من القرن ذاته، انظر: مخلد عبيد مبيضين، «الإخوان المسلمون والنظام السياسي في الأردن،» **مجلة العلوم الاجتماعية** (جامعة الكويت)، السنة ٢٧، العدد ٤ (١٩٩٩)، ص ٧ ـ ٤٣.

امتداد سنوات طويلة، وإن كان ذلك تحت مظلة عملها كجمعية خيرية. ويبدو أن الجماعة قد تمكنت من استثمار ذلك الهامش الواسع من حرية العمل بصورة بناءة، إذ نجحت بفرض حضور كثيف ومؤثر لمؤسساتها الخدماتية في المجال العام للمجتمع، وفي ما يعرف بمؤسسات العمل الأهلي، ما انعكس في إثراء الخبرات التنظيمية لأعضائها، وإغناء قدراتهم على تفهم احتياجات الناس ومعايشة مشكلاتهم الحقيقية، ومن ثم تعمَق حسهم الإنساني بضرورة تبنّي وتطوير آليات ديمقراطية شفافة وجدية لتأمين استمرارية تواصلهم وتفاعلهم المثمر مع الناس.

والواقع أن تلك العلاقة التي تميل إلى الدفء والتوازن بين جماعة الإخوان المسلمين من صوب، والنظام السياسي الأردني من صوب آخر، والتي يمكن عزوها لأسباب عديدة من أهمها حكمة الجانبين واعتدالهما وبعد نظرهما السياسي؛ الواقع أنها تصلح كي تكون أنموذجاً جديراً بالاحتذاء لطبيعة العلاقة التي ينبغي أن تقوم بين أنظمة الحكم العربي، وتنظيمات العمل السياسي العربي على اختلاف توجهاته؛ فالاعتدال يولد الاعتدال، والديمقراطية تثمر الديمقراطية، بينما التطرف ينجب الاقتتال، والعنف يفرخ العنف.

٦ ـ مشاركة الإخوان «في الحياة النيابية التي عززت تواصلهم داخلياً مع مختلف شرائح المجتمع، وخارجياً مع قوى وتيارات سياسية متباينة الرؤى والاجتهادات، كما أنها أوجبت عليهم التعامل وفقاً لآليات العملية الديمقراطية»[٦٥]، هذا بالإضافة إلى «شبكة العلاقات التي يقيمها الحزب مع قيادات فكرية وسياسية، عبر مؤتمرات، وتبادل زيارات ومطبوعات»[٦٦].

٧ ـ كانت سنوات العقد الأخير من القرن العشرين مسرحاً لسلسلة من الأحداث الكوبرنيكية الطابع على المستوى العالمي، التي جعلت صورة العالم تختلف، جذرياً، عما كانت عليه قبل انطلاق مسلسل تلك الأحداث؛ فقد سقطت المنظومة الاشتراكية الجبارة بقضها وقضيضها سقوطاً مدوياً مثيراً للذهول، ليبرز المعسكر الرأسمالي إلى الساحة معلناً انتهاء التاريخ عند قيم الليبرالية والديمقراطية[٦٧]، واندحار معسكر القيم الشمولية إلى الأبد. كما شهد الوطن العربي كارثة حرب الخليج الثانية التي وجهت بأصابع الاستبداد وكف التعسف وقبضة التسلط ضربة موجعة إلى

---

(٦٥) انظر تعقيب حمزة منصور ص ٣٧٤ من هذا الكتاب.

(٦٦) المصدر نفسه.

(٦٧) انظر: فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ والإنسان الأخير**، ترجمة حسين الشيخ (بيروت: دار العلوم العربية، ٢٠٠٠).

قلب الأمة العربية، ما زالت آثارها وتداعياتها المؤلمة تتفاقم حتى اليوم، موجهة الأنظار، بكل قسوة ومباشرة، إلى المصير المظلم الجاثم في نهايات طريق الانفراد بالسلطة وإساءة استعمالها. كما قدر لتلك السنوات أن تحضر مشهد استحالة العالم قرية صغيرة، كما يقال، بفعل الثورة المعلوماتية الهائلة التي اجتاحت الدنيا، وفتحت قنوات عريضة تتدفق منها البيانات والأخبار بكثافة وتنوع لا يصدق، وضيقت إمكانات احتكار المعلومات والتعتيم عليها. هذه التغيرات الجسيمة وغيرها حدت الكثير من الجهات على التوقف وقفات مراجعة جدية وحاسمة. ويبدو أن جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، ومولودها الفتي «حزب جبهة العمل الإسلامي»، كانا في مقدمة تلك الجهات التي أدركت ضرورة التوقف وإمعان النظر في تلك الأحداث المتسارعة.

وبالإضافة إلى ما تقدم من عوامل أسهمت في اتجاه جبهة العمل الإسلامي إلى انتهاج خط ديمقراطي منفتح، يتمثل العامل الأبرز ـ وفقاً لما يرتئيه الأمين العام الحالي لحزب الجبهة ـ في «صلة قيادات الحزب وأعضائه بمصادر الفقه الإسلامي، وفي مقدمتها القرآن العظيم والسنة النبوية المطهرة والسيرة النبوية الشريفة، ولا سيما من خلال الدراسات الحركية للسيرة التي شكلت النموذج الذي يحتذى في التعامل مع الآخر، سواء أكان الآخر من داخل التنظيم أم من خارجه، حتى أصبح من العبارات التي تتردد على ألسنة التنظيم «شكراً لمن أهدى إلى عيوبي» و«لا خير فيكم إن لم تقولوها ولا خير فينا إن لم نسمعها» و«رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب» والذي يؤكد السعي الدؤوب للحزب في أن يحقق في ممارساته قدوة حسنة لما يدعو إليه ويؤمن به»[٦٨].

ويعبّر الاقتباس الطويل الذي سنورده في ما يلي، بإحاطة واختزال، عن أبرز التحولات التي اعترت جماعة الإخوان المسلمين على خلفية تأثرها بتلك الأحداث، الذي نقرأ فيه: «أبدت جماعة الإخوان المسلمين تغييراً كبيراً في خطابها وبرامجها وقياداتها إلى درجة تعني أنها تراجع كثيراً من المسائل والمواقف التي استقر عليها العمل عقوداً طويلة. فقد انتخبت قيادة جديدة للجماعة مختلفة عن القيادة السابقة في الأعمار والخلفيات والتوجهات، وغيّر المراقب العام للجماعة محمد عبد الرحمن خليفة الذي ظل في موقعه أكثر من أربعين سنة. وأبدت الجماعة منهجاً جديداً في التعامل مع القيادات والشخصيات السياسية مختلفاً عن منهجية التعامل معها طوال السنوات الأربعين الماضية. فهي تشارك في التنسيق مع كل قوى المعارضة السياسية،

(٦٨) انظر تعقيب حمزة منصور ص ٣٧٤ من هذا الكتاب.

أو تشارك في تحالفات وتجمعات مؤقتة تكتيكية لأغراض انتخابية، وشمل هذا التعاون والتنسيق رؤساء حكومات وفريقها . . . وأحزاب وشخصيات قومية ويسارية ووسطية، وشخصيات ليبرالية وعامة . . . وينحو الجيل الجديد من الإخوان منحىً أكثر ليبرالية واعتدالاً من السابق، وهو أمر يمكن ملاحظته في أسلوب ومنهج عمل الاتحادات الطلابية للجامعات الأردنية التي يقودها شباب الإخوان. فيلاحظ على أنشطتهم الثقافية طابع الاختلاط والانفتاح على جميع الاتجاهات الأخرى في المجتمع، فيدعى إلى المحاضرات والندوات والدورات التي تنظمها الاتحادات شخصيات عامة غير إسلامية. وكانت مجلة **المنبر الطلابي** التي يصدرها مجلس طلبة الجامعة الأردنية مختلفة عن كل ما استقرت عليه مطبوعات ونشرات الحركة الإسلامية، كنشر إعلانات فيها صور نساء، ونشر مقالات تبدو مغرقة في الليبرالية والعلمانية. وتدل مطالعة أعداد نشرة **الصف** الداخلية للجماعة بعد عام ١٩٩٠ على تحولٍ كبير في مسار هذه النشرة التي كانت عبارة عن توجيهات وأفكار وعظية وتعليمية محددة ثابتة، ولكنها أصبحت تنشر مقالات عن النقد الذاتي والديمقراطية، وتربية الأولاد والحوار والتنظيم، ومعظمها مستمد أو مترجم من مصادر غربية»[٦٩].

نعم، لقد شهدت الحركة الإسلامية في الأردن، ممثلة بجماعة الإخوان المسلمين وذراعها السياسي المتجسد في حزب جبهة العمل الإسلامي، تغيرات جذرية لا يمكن إنكارها أو تجاهلها. وباتت تمثل، في آليات عملها ووسائل تنظيمها وطرائق تفاعلها الداخلي والخارجي، أنموذجاً ديمقراطياً جديراً بالاحترام والاحتذاء. ونستحضر ما قاله أحد المراقبين للمشهد السياسي الأردني من غير أصحاب التوجهات الإسلامية، فنقرأ: «شئنا أم أبينا، فإن حزب جبهة العمل الإسلامي هو الحزب السياسي الوحيد الذي يشكل نواة لبناء حياة حزبية ديمقراطية. وبغض النظر عن الظروف السياسية المتراكمة والتي أوصلت الحزب إلى هذه المكانة، فإن تجربته جديرة بالدراسة من قبل الأحزاب الوطنية الأخرى إذا أردنا تغيير تركيبة البرلمان المقبل من تركيبة عشائرية بحتة إلى تركيبة سياسية يكون للتوجه السياسي وللحزب تأثير وتوجيه واضح فيها»[٧٠].

ونضيف من عندنا فنقول: إن دراسة تجربة حزب جبهة العمل الإسلامي في ممارسة الديمقراطية والسعي إلى الإفادة منها، وربما تنكّب خطواتها، لن تفضي إلى

---

(٦٩) انظر: إبراهيم غرايبة، «الحركة الإسلامية في الأردن: المسار؛ المستقبل؛ والاحتمالات،» **الأمة**، السنة ١، العدد ٧ (١٩٩٨)، ص ٩.

(٧٠) موسى حوامدة، «عشائرية وإسلامية،» (زاوية حال الدنيا) **الرأي**، ١٩/٦/٢٠٠٣.

تغيير تركيبة البرلمان الأردني المقبل أو المساعدة على إنعاش حياة حزبية ديمقراطية في البلاد فحسب، بل إن ذلك قد يسهم في رفد التوجهات والمساعي الديمقراطية في الأردن، وربما في المنطقة العربية كلها، بطاقة دفع خلاقة متوثبة، ربما كان من شأنها المساعدة على إيقاظ المشروع النهضوي العربي من قيلولته، ومده بما يفتقر إليه من وقود ديمقراطي يعينه على الانطلاق نحو غاياته القومية المنشودة التي طال انتظارنا جميعاً لتحقيقها. فهل من يسمع النداء ؟!

تعقيب(*)

حمزة منصور(**)

ابتداءً أُقدر لمجلة **المستقبل العربي** رصانتها المألوفة وفتحها المجال للبحث في هذا الموضوع المهم، وأشكر للباحث السيد خالد سليمان تناوله لهذه القضية «الممارسة الديمقراطية داخل حزب جبهة العمل الإسلامي» التي تأتي في مرحلة يزداد فيها الحديث بشأن الديمقراطية في الوطن العربي بغض النظر عن دوافع هذا الحديث. إن تسليط الضوء على نماذج قائمة في الوطن العربي، يتيح الفرصة للحزب موضع الدراسة رؤية نفسه من الخارج على قاعدة «شكراً لمن أهدى إلى عيوبي»، كما يقدم نموذجاً لأحزاب تعيش حالة مراجعة، فتستفيد من الإيجابيات والسلبيات التي تكشف عنها الدراسة، كما تتيح الفرصة لأقطار ما زالت تتخوف من الأحزاب أن تطَّلع على تجارب الأحزاب الأخرى. غير أن هذه الفوائد لا تتحقق إلا بمقدار ما يعطي الباحث من نفسه ووقته للقضية المبحوثة لسبر أغوارها والإحاطة بجميع جوانبها. ولعل الأقدر على الاضطلاع بهذه المهمة هو الحكومات والجامعات ومراكز البحث، ومما يؤسف له أن هذه الجهات ـ مع بعض الاستثناءات ـ لم ترتق بعد إلى الحد الأدنى من مسؤولياتها، فما زالت البحوث والدراسات في الوطن العربي تحتل نسبة ٠,٤ بالمئة من حجم الإنفاق في الوطن العربي، وهو قدر ضئيل جداً إذا ما قورن بحجم الإنفاق على الدراسات والبحوث في الدول التي قطعت شوطاً كبيراً في التقدم. ومع تقاعس المؤسسات الرسمية عن النهوض بمسؤوليتها، يعظم دور الجهود الفردية وغير الرسمية، فتحية إلى الباحث خالد سليمان والى مركز دراسات الوحدة العربية.

غير أن التقدير للباحث وبحثه لا يمنع من الإشارة إلى بعض الهنات التي اعترت البحث، أو الإضافات الضرورية التي تفرضها الحقيقة، وفي معرض سوق

(*) أرسل هذا التعقيب مكتوباً بعد اللقاء.

(**) أمين عام حزب جبهة العمل الإسلامي.

الشواهد على أن حزب جبهة العمل الإسلامي يتصدر موقع الصدارة من بين قائمة التنظيمات الحزبية القائمة على اختلاف توجهاتها، سواء على صعيد الإمكانات أو الحجم أو الشعبية الجماهيرية، أشار الباحث في مقالته في مجلة **المستقبل العربي**[1] إلى أن حزب جبهة العمل الإسلامي ظفر بحوالى ٧٩ مقعداً من مقاعد المجالس النيابية في الانتخابات التي أجريت على مستوى المملكة عام ١٩٩٩، وفي ذلك وهم أو خطأ طباعي. فهذه المجالس بلدية وليست نيابية، إذ ليس في الأردن إلا مجلس نيابي واحد، وقد أجريت الانتخابات له في عام ١٩٩٧ وليس في عام ١٩٩٩، وقد قاطع الحزب الانتخابات حينها. أما عام ١٩٩٩ فهو عام الانتخابات البلدية التي شارك فيها الحزب، وترأس أربع بلديات كبرى هي الزرقاء وإربد والرصيفة والطفيلة، وليس سبعاً كما ورد في البحث. كما أن الباحث أورد خطأً آخر في عدد مقاعد مجلس النواب الرابع عشر الذي جرت انتخاباته في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، حيث ذكر أن حزب جبهة العمل الإسلامي حصل على ١٧ مقعداً من ١٢٠ مقعداً، والصواب أنه حصل على ١٧ مقعداً من ١١٠ مقاعد، وهي مجموع المقاعد بما في ذلك ٦ مقاعد خصصت لما سمّي بالكوتا النسائية. وكان حرياً بالأخ الباحث ألا يكتفي بإيراد هذا الرقم دون الإشارة إلى قانون الانتخاب الذي فصّل أصلاً لتحجيم المعارضة، وفي مقدمتها حزب جبهة العمل الإسلامي، دون الإشارة إلى نسبة الأصوات التي حصل عليها مرشحو حزب جبهة العمل الإسلامي، والمراكز التي احتلها نواب الحزب في دوائرهم، حيث حصل هؤلاء النواب الـ ١٧ على ١٣٩٢٢٩ صوتاً، بمعدل ٨١٩٠ صوتاً، وقد حصل أربعة نواب من حزب جبهة العمل الإسلامي على المراكز التالية: الثاني والثالث والخامس والثامن من بين العشرة الأوائل على مستوى المملكة، وقد احتل ١١ نائباً المركز الأول في دوائرهم، واحتل ٤ نواب المركز الثاني، واحتل نائب المركز الثالث، بينما احتل نائب المركز الرابع، وهي أرقام ومواقع ذات دلالة كبيرة.

وفي الحديث عن نشأة حزب جبهة العمل الإسلامي، ذكر الباحث أن الإعلان عن تشكيل الحزب في الثامن من شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ جاء في أعقاب السماح باستئناف الحياة الحزبية في البلاد بإصدار قانون الأحزاب عام ١٩٩١، والصواب أن إصدار قانون الأحزاب رقم ٣٢ كان عام ١٩٩٢، وليس عام ١٩٩١.

كما أشار الباحث إلى أن الحزب جاء بهدف تأطير النشاط السياسي لجماعة الإخوان المسلمين وتقنينه وتوسيعه، ضمن إطار المؤسسة الحزبية التي مارست العمل

---

(١) انظر: خالد سليمان، «الممارسة الديمقراطية داخل حزب جبهة العمل الاسلامي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣)، ص ٥٦، الهامش رقم ٣.

السياسي منذ تأسيسها في أواسط أربعينيات القرن المنصرم كجمعية خيرية، والصواب أن جماعة الإخوان المسلمين لم تكن يوماً جمعية خيرية، وإن كان عمل الخير من أهدافها، فقد كانت وما زالت هيئة إسلامية شاملة معنية بقضايا الحياة جميعاً، السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وهي لم تنشأ بموجب قانون الجمعيات الخيرية، وترفض أن تصنف على أنها جمعية خيرية، بل خاضت الانتخابات النيابية خلال النصف الثاني من القرن المنصرم باسم الجماعة، وشاركت في الحكومة باسم الجماعة، واعترف لها من أعلى المستويات الرسمية بهذا الدور. ولم يجر الحديث عن الجماعة باعتبارها جمعية خيرية إلا في ظل مناكفة بعض رؤساء الوزارات للجماعة في فترة ما بعد توقيع معاهدة وادي عربة، حيث ضاق هؤلاء الرؤساء ذرعاً بدور المعارضة الذي تقوم به الجماعة.

وأحسب أن الباحث وفق أيما توفيق في توصيف العلاقة بين الحزب والجماعة، حين خلص إلى القول «فإننا نميل في هذه الدراسة إلى التعامل مع حزب الجبهة بوصفه الصيغة الأكثر تسييساً لجماعة الإخوان المسلمين، إذ كانت العلاقة بينهما وما انفكت علاقة إيمان بالفكرة، ودعم لإخراجها إلى حيز الوجود وفق المعطيات السياسية، هذا في المراحل التحضيرية، وفي المراحل التي تلت إنشاء الحزب علاقة تكامل وتعاضد لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للعمل الإسلامي وتنسيق وتكامل في البرامج والآليات».

وفي الحديث عن المكتب التنفيذي، أشار الباحث إلى أن عدد أعضاء المكتب التنفيذي عام ١٩٩٢ كان ستة عشر، والصواب أن العدد كان سبعة عشر، وتم تعديله بقرار مجلس الشورى الثاني بتاريخ ١٣/ ٩/ ١٩٩٦ إلى ثلاثة عشر عضواً.

وفي الحديث عن عضوية المؤتمر العام، أغفل الباحث أعضاء الحزب في مجلس الأمة بشقيه: النواب والأعيان، الذين أشارت الفقرة (ج) من المادة ٣/ ٣/ ١ من النظام الأساسي إلى عضويتهم، وهي إضافة لها دلالتها.

وفي الحديث عن المكتب التنفيذي، أشار الباحث إلى أن أعضاء المكتب التنفيذي المنتخبين من مجلس الشورى يقومون بانتخاب نائب الأمين العام ومساعديه، والصواب أنهم يقومون بانتخاب نائبيْ الأمين العام ومساعديه، حيث نص النظام الأساسي في المادة ٣/ ٥/ ٢ على انتخاب نائب أول ونائب ثانٍ ومساعد للشؤون الإدارية ويتولى أمانة السر العامة، ومساعد ثانٍ للشؤون المالية.

لقد توقف الباحث عند عبارة «تصدر قرارت مجلس الشورى بالأغلبية المطلقة للحضور، إلا ما قيد منها بنص في النظام الأساسي» محاولاً الربط بين هذا النص

والنصوص المشابهة في الدساتير العربية، حيث وصف هذه النصوص بأنها «تصفع أنظارنا»، وكنت أود لو تعمق في دراسة جميع النصوص الواردة في النظام الأساسي، ليدرك أن القيد المشار إليه هو المتعلق بتعديل النظام الأساسي وحل الحزب أو دمجه مع حزب آخر، حيث إن النظام الأساسي للحزب هو أعلى تشريعات الحزب منزلة، ومن غير العقول أن يتم تعديل نصوصه وهو بمثابة الدستور بأغلبية الحاضرين، لأن ذلك يتيح تعديل النظام الأساسي بربع أعضاء مجلس الشورى. ومن هنا جاء النص المتعلق بتعديل النظام الأساسي «تعديل النظام الأساسي للحزب بأغلبية أعضاء المجلس»، أي أن تعديل مواد النظام الأساسي يحتاج إلى موافقة ٦١ عضواً، كما جاء النص المتعلق بحل الحزب أو دمجه على النحو التالي: «يتم حل الحزب طوعياً أو دمجه مع حزب آخر بقرار من ثلثي أعضاء المؤتمر العام»، وأعتقد أن قضية مصيرية مثل حل الحزب تحتاج إلى أغلبية كبيرة يؤمن معها من عدم اتخاذ قرار مصيري من مجموعة قليلة.

وفي إشارة الباحث إلى انتخاب المستويات القيادية في التنظيم، ذكر أن النظام الأساسي لم يوضح في ما إذا كانت آلية الاقتراع السري هي الآلية الرسمية الواجب اعتمادها، وأعتقد أنه محق في ما ذهب إليه، وإن كانت الممارسة العملية تؤكد أن الآلية المعتمدة هي الانتخاب السري في كل المستويات القيادية، سواء في ما يتعلق بالمكتب التنفيذي أو مجلس الشورى أو تشكيل المحاكم أو انتخاب الهيئات الإدارية.

وأرى أن ثمة بعض الجوانب المهمة على صعيد الالتزام بالديمقراطية في مؤسسات الحزب وأجهزتها لم يشر إليها الباحث، وفي مقدمتها الفصل بين السلطات؛ فنظام الحزب يقوم على سلطة تنفيذية ممثلة بالمكتب التنفيذي، وسلطة تشريعية ممثلة بمجلس الشورى، وسلطة قضائية ممثلة بالمحاكم، وهي على ثلاثة مستويات: محاكم الفروع، والمحكمة المركزية، والمحكمة العليا، ولا يجوز الجمع بين عضوية المكتب التنفيذي وعضوية مكتب مجلس الشورى، ولا بين عضوية المكتب التنفيذي وعضوية المحكمة.

وثمة مسألة توقف عندها الباحث حين ذكر أن النظام الأساسي لا يؤكد صراحة احتكام سائر الوسائل والأساليب التي يعتمدها الحزب لتحقيق أهدافه إلى قواعد الديمقراطية، وهي مسألة لا أتفق معه بشأنها ولا أرى أهمية للتأكيد عليها، ما دامت الأهداف العامة والخاصة قد أكدت الالتزام بقواعد الشورى والديمقراطية.

كما أن الوسائل والأساليب المشار إليها من تنظيم العمل الجماهيري، وإلقاء المحاضرات، وعقد المؤتمرات، وإصدار الكتب والنشرات، وإنشاء مراكز الأبحاث

والمراكز الثقافية والشبابية، والاهتمام بالنقابات والاتحادات، وإعداد مشاريع القوانين، والمشاركة في مجالات العمل العام، كل هذه الوسائل والأساليب المرجعية فيها للمكتب التنفيذي أو الهيئات الإدارية، وقد نصّ على أن قرارات هذه المرجعية تؤخذ بالأغلبية.

ومع وضوح هذه المسألة بجلاء، فقد جاء في الوسيلة رقم ٢/ ٧ «إعداد مشاريع القوانين لتعديل التشريعات الحالية عبر القنوات الديمقراطية بما يتلاءم مع أهداف الجبهة».

وفي الكلام المنسوب إلي في الصفحة السادسة والستين، وردت العبارة «إنما نؤمن بالعمل المشترك، وأن لكل منا دوراً، وأن هذه الأدوار تتكامل أو تتصادم» والصواب تتكامل ولا تتصادم، لأننا لا نؤمن بالصدام بين القوى الوطنية.

وقد وفق الباحث حين أشار إلى لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة، والارتقاء بمستوى التنسيق بينها، وتداول الرئاسة فيها، وليته أشار إلى لجان أخرى مثل اللجنة التنفيذية العليا لحماية الوطن ومجابهة التطبيع، المنتخبة من مؤتمر شعبي ضم الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والاتحاديات النسائية والطلابية والشخصيات الوطنية، والى لجنة التعبئة الوطنية للدفاع عن العراق، الممثلة للحركة الوطنية الأردنية بكل مكوناتها، وكل هذه اللجان مؤشر على احترام حزب جبهة العمل الإسلامي للتعددية، والمشاركة الفاعلة مع كل القوى، وقد غدت هذه المشاركة نموذجاً يحتذى في المنطقة العربية. واعترافاً للأردن بهذا الدور، فقد أسند للأردن رئاسة مؤتمر الأحزاب العربية والأمانة العامة لها.

وقد عرض الباحث إلى ما سماه مسلسل الاستقالات والإقالات، وأنا لا أعتبر أن هنالك مسلسلاً، لأن كلمة مسلسل توحي بوجود حلقات متتابعة، وأنا اعتبرها حالات محدودة، بعضها لأسباب أشار إليها الباحث، وبعضها لأسباب ترجع إلى الضغوط الأمنية التي ترى في العضوية الحزبية مانعاً من الوظيفة أو الارتقاء الوظيفي أو حتى الحصول على شهادة حسن السلوك.

إنني أقدر للباحث دعوته إلى أن يسارع الحزب إلى تدعيم وضع المرأة فيه وتهيئة السبل الكفيلة بزيادة أعداد اللواتي يتقلدن مواقع قيادية في هيئاته المختلفة، وهي دعوة تتفق مع ما دعا إليه المكتب التنفيذي في تقريره المقدم إلى المؤتمر العام الأول، الذي عقد في ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠١، حيث ورد في السياسات العامة «توفير الظروف المناسبة للارتقاء بالعمل النسائي من حيث التوسع في العضوية، وأخذ دور أكبر في المواقع القيادية»، مع مراعاة قلة حضور المرأة عالمياً على المستويين الرسمي والشعبي

مقارنة بحضور الرجل، ونظرة إلى الحكومات والبرلمانات تكشف قلة نسبة مشاركة المرأة عالميا لأسباب لا مجال للتوسع فيها.

كما اتفق مع ما ذهب إليه الباحث من أن الموقف قد يحتاج إلى المزيد من التطوير والتعميق باتجاه المزيد من الديمقراطية والانفتاح، بخصوص الدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة في مجال المشاركة السياسية، بما لا يتعارض مع منطلقات الحزب وثوابته الرئيسة، ولكن تحقيق هذا الهدف يحتاج إلى مزيد من الحريات العامة في البلد، وترسيخ الديمقراطية، لتعزيز قناعة الرجل والمرأة على حد سواء، للمشاركة في الحياة السياسية بفعالية أكبر.

وفي الحديث عن المحكمة المركزية، ذكر الباحث أنها تنظر في قرارت مجلس الشورى، وهذا وهم، حيث إن مجلس الشورى أعلى مرجعية في الحزب، وإنما تنظر المحكمة في استئناف القرارات الصادرة عن محاكم الفروع والهيئات الإدارية والقضايا المحالة من المكتب التنفيذي أو مكتب مجلس الشورى، كما ورد في المادة الرابعة من الفصل الثاني من لائحة تشكيل المحاكم.

وقد أشاد الباحث بالنهج الذي اختطه حزب جبهة العمل الإسلامي في تداول السلطة، وفي القرارات المؤسسية، حيث لا يجوز أن يستمر الأمين العام في موقعه أكثر من دورتين، مدة كل منهما سنتان، وتتبدى قيمة هذا النهج، حين نرى كثيراً من الأحزاب العربية تستمر ولاية الأمين العام فيها من المهد إلى اللحد، وبصلاحيات واسعة جداً، بحيث يصدق عليه مقولة «أنا الدولة والدولة أنا»، وهو نهج يعكس تمسك الحزب بمبدأ تداول السلطة، والحزب الذي لا يعمل هذا المبدأ داخله ليس من حقه أن يطالب الحكومات بتفعيل هذا المبدأ.

ويختم الباحث دراسته بمحاولة استقصاء الأسباب التي تقف وراء التزام الحزب النهج الشوري الديمقراطي، أو ما عبّر عنه بقوله «اتشاح حزب جبهة العمل الإسلامي بمئزر الديمقراطية في تفاعلاته، وقد عزا تلك الأسباب إلى استناد الحزب إلى إرث جماعة الإخوان المسلمين، وهو إرث ثري، والى قيم العدل والحرية في الإسلام الذي يلتزمه الحزب، والى نظام الحزب الصارم بشأن الفصل بين السلطات، واستفادتهم من النتائج التي تحملتها الأمة ودفعت ثمنها غالياً، المترتبة على استبداد الأنظمة العربية، والى إدراكهم الواعي لنتائج حرب الخليج، وأرى أن يضاف إلى ذلك مشاركتهم في الحياة النيابية التي عززت تواصلهم داخلياً مع مختلف شرائح المجتمع، وخارجياً مع قوى وتيارات سياسية متباينة الرؤى والاجتهادات، كما أنها أوجبت عليهم التعامل وفقاً لآليات العملية الديمقراطية. وأضيف أيضاً شبكة

العلاقات التي يقيمها الحزب مع قيادات فكرية وسياسية، عبر مؤتمرات، وتبادل زيارات ومطبوعات، وكثير من هذه القيادات رأت في مسيرة الحزب أملاً واعداً، من حقه عليهم أن يرفدوه بالمعلومة والنصيحة. وكثيراً ما تكون عصارة تجربة مريرة، كما حصل في أكثر من قطر عربي، وإن كان يتصدر هذه الأسباب والعوامل جميعاً صلة قيادات الحزب وأعضائه بمصادر الفقه الإسلامي، وفي مقدمتها القرآن العظيم والسنة النبوية المطهرة والسيرة النبوية الشريفة، ولا سيما من خلال الدراسات الحركية للسيرة التي شكلت النموذج الذي يحتذى في التعامل مع الآخر، سواء أكان الآخر من داخل التنظيم أم من خارجه، حتى أصبح من العبارات التي تتردد على ألسنة التنظيم «شكراً لمن أهدى إلى عيوبي» و«لا خير فيكم إن لم تقولوها ولا خير فينا إذا لم نسمعها» و«رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب»، والذي يؤكد السعي الدؤوب للحزب في أن يحقق في ممارساته قدوة حسنة لما يدعو إليه ويؤمن به.

وختاماً، وأنا أقدر للباحث هذا الجهد الطيب، وأتفق معه في ما خلص إليه، إذ يقول: إن دراسة تجربة حزب جبهة العمل الإسلامي في ممارسة الديمقراطية، والسعي للاستفادة منها، وربما ترسّم خطواتها، لن تفضي إلى تغيير تركيبة البرلمان الأردني المقبل، أو المساعدة على إنعاش حياة حزبية ديمقراطية في البلاد فحسب، بل إن ذلك قد يسهم في رفد التوجهات والمساعي الديمقراطية في الأردن، وربما في المنطقة العربية كلها، بطاقة دفع خلاقة، ربما كان من شأنها المساعدة على إيقاظ المشروع النهضوي العربي من قيلولته، ومده بما يفتقر إليه من وقود ديمقراطي، يعينه على الانطلاق نحو غاياته القومية المنشودة، التي طال انتظارنا جميعاً لتحقيقها.

وهي دعوة لمراكز الدراسات، وأساتذة الجامعات، للتوجه نحو دراسات عميقة وجادة لمؤسسات المجتمع المدني، وفي مقدمتها الأحزاب السياسية لتسليط الضوء على واقعها، وإبراز جوانب الضعف والقوة فيها. وفي ذلك خدمة جليلة للأحزاب موضع الدراسة لمراجعة مسيرتها، وخدمة للأحزاب الأخرى للاستفادة من تجارب غيرها، وخدمة للناشئة الذين يمثلون أمل الأمة ومستقبلها الواعد، بالاطلاع على واقع الأحزاب والهيئات، ليكون بعض زادتهم في السعي لتحقيق المجتمع النموذج، مجتمع المشاركة لا مجتمع التصفيق للسيد المطاع.

الفصل الحادي عشر

من تجربة اليمن

(١)

الديمقراطية الداخلية للأحزاب اليمنية(*)

بلقيس أبو إصبع(**)

يزداد الإدراك بأن ثمة علاقة حميمة بين الحياة الداخلية للأحزاب وبين دورها في المجتمع وسلوكها في السلطة. فقضية العلاقة بين الديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية وبين ديمقراطية النظام السياسي، بدأت تحظى بقدر من الاهتمام في الفكر العربي في الآونة الأخيرة، فقد عبّر أحد الكتّاب عن أهمية هذه العلاقة بتأكيده على أنه من غير المتصور أن يكون الحزب ديمقراطياً في تعامله مع الأحزاب الأخرى أو المنظمات الجماهيرية، أو حتى الجماهير ذاتها، ما لم يكن يمارس الديمقراطية في حياته الداخلية، لأن فاقد الشيء لا يعطيه(١).

ويرى أحد الكتّاب أنه لا يمكن بناء الديمقراطية بقوى وتنظيمات غير ديمقراطية، الأمر الذي يجعل من الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية ضرورة لاستكمال التطور الديمقراطي، وأوضح أن الديمقراطية في الأحزاب لا تعني مجرد الانتظام في عقد الاجتماعات، ولكنها تتضمن القدرة على التعامل مع التعدد الفكري داخل الأحزاب، وعلى تسوية النزاعات التي تحدث بطريقة ديمقراطية،

(*) لم يقدم هذا البحث أثناء الندوة ولم تتم مناقشته، وقد تم استلامه بعد انتهاء الندوة.

(**) أستاذة العلوم السياسية ـ جامعة صنعاء، اليمن.

(١) إسماعيل صبري عبد الله، « الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية وفيما بينها، » **المستقبل العربي**، السنة ٧، العدد ٦٤ (حزيران/يونيو ١٩٨٤)، ص ١٥٦ ـ ١٧٢.

دون أن يضطر أحد الأطراف إلى الاستقالة، أو أن تقوم قيادة الحزب بفصله، كما أن الديمقراطية داخل الأحزاب هي أعمق من مجرد التصويت على القرارات، لأن هناك أساليب (تأمين الأغلبية وتربيط الاجتماعات) من خلال الترتيب لأي اجتماع، لضمان حضور المؤيدين والمشايعين. وإذا جاز ذلك في وقت الانتخابات، فإنه لا يجوز ويصبح عدواناً على الديمقراطية، إذا كان الهدف هو بحث موضوع ما، وإثارة الآراء المختلفة حوله، وتمحيص كل منها وطرح البدائل المتنوعة بخصوصها.

ومن المستحيل أن يكون حزب ما ديمقراطياً في تعامله مع أحزاب أخرى، إذا لم يكن يمارس الديمقراطية في حياته الداخلية، ولا يمكن أن ينمو الحزب ويتزايد نفوذه إلا إذا كان يسمح بتعدد الآراء والاتجاهات في داخله، وبالتالي يصبح للانتخابات الدورية في الحزب دلالتها السياسية، ومن دون احترام هذه الممارسات الديمقراطية يكون الحزب مهدداً بالانقسام[٢].

وفي هذا القسم من الفصل الحادي عشر، سوف يتم تناول التطور المؤسسي والديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية، كما سيجري الاهتمام بصفة خاصة بدراسة وتحليل الديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية اليمنية التالية:

١ ـ المؤتمر الشعبي العام.

٢ ـ الحزب الاشتراكي اليمني.

٣ ـ التجمع اليمني للإصلاح.

كما سنحاول الإجابة عن تساؤل رئيسي:

ـ ما مدى ممارسة الأحزاب السياسية اليمنية للديمقراطية الداخلية فيها باعتبار أن درجة التزام الأحزاب السياسية بالديمقراطية في داخلها تعتبر من العوامل المهمة المؤثرة في قدرتها على المساهمة في إرساء نظام ديمقراطي أكثر استقراراً وفاعلية؟

وتقدم دراسة الديمقراطية داخل الأحزاب مجموعة مؤشرات يمكن الاستفادة منها في هذا القسم، وهي:

ـ نمط توزيع السلطة والاختصاص داخل الأحزاب.

---

(٢) وحيد عبد المجيد، **الأحزاب المصرية من الداخل ١٩٠٧ ـ ١٩٩٢** (القاهرة: مركز المحروسة للنشر، ١٩٩٣)، ص٣٧.

ـ العلاقات بين النخبة والأعضاء داخل الأحزاب.

ـ أنماط التفاعلات داخل النخبة الحزبية[٣].

أولاً: توزيع السلطة والاختصاص في الأحزاب السياسية اليمنية

١ ــ البناء التنظيمي للأحزاب السياسية اليمنية

سوف يتم دراسة البناء التنظيمي للأحزاب بمستوياته العليا والوسيطة والقاعدية، وتحليل مشكلة استكمال هذا البناء، وذلك من خلال تناول تطور البناء التنظيمي للأحزاب موضع الدراسة. وتعود أهمية دراسة الهيكل الرسمي إلى عدة عوامل، أهمها:

ـ إن وجود الهيكل يعطي الحزب نوعاً من الصدقية في عملية التنافس مع الأحزاب الأخرى.

ـ إن تحقيق أهداف الحزب ـ وفي مقدمتها الفوز في الانتخابات ـ يمكن إنجازه بشكل أفضل، عندما يعمل أعضاؤه في ظل هيكل محدد بوضوح.

ـ إن الهيكل الرسمي يقوم بدور مهم في تحديد وتدعيم الولاء الحزبي، وإكسابه طابعاً مؤسسياً.

ـ إن اتساع نطاق الأحزاب الجماهيرية الحديثة يزيد من مشكلة الاتصال التي قد يساعد وجود قنوات تنظيمية منتظمة يحددها الهيكل الرسمي على حلها بأشكال مختلفة ودرجات متفاوتة من حزب إلى آخر. والملاحظة التي قد تثيرها هذه العوامل هي أن أهمية الهيكل الرسمي ربما تتباين في مستواها وفقاً لدور الحزب في النظام السياسي. فقد تكون الأحزاب القزمية أو ذات الدور المحدود أو التي لا تطمح للوصول إلى الحكم أقل حاجة إلى هيكل رسمي محدد، وربما يرجع ذلك إلى أن بعض هذه الأحزاب لا تملك الموارد اللازمة ـ سواء المالية أو البشرية ـ التي تمكنها من الانتشار التنظيمي الواسع، لكن الأرجح أن تباين أهمية الهيكل الرسمي يتوقف على طبيعة النظام الحزبي نفسه ونوع مكوناته. ففي بعض هذه الأنظمة تظهر أحزاب نخبة أو كادر تكون أقرب إلى جماعات المصالح منها إلى الأحزاب السياسية، وقد بات من الصعب

---

(٣) وحيد عبد المجيد، «الديمقراطية الداخلية في الأحزاب السياسية المصرية: دراسة مقارنة، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٧،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣)، ص ٨٠-٩٣.

عليها الاستغناء عن هيكل رسمي يوضح توزيع السلطة والاختصاص داخلها[٤]. وفي النظام اليمني الذي تعمل في إطاره الأحزاب موضع الدراسة، يشترط لتأسيس أي حزب أن يكون له نظام أساسي أو لائحة داخلية ضمن الوثائق التي يتقدم بها للحصول على المشروعية[٥].

أ ـ تطور البناء التنظيمي للمؤتمر الشعبي العام

يمكن تحديد مرحلتين بارزتين في حياة المؤتمر الشعبي وتطورات هياكله التنظيمية؛ تمتد **الأولى** منها منذ تأسيس المؤتمر عام ١٩٨٢ وحتى منتصف عام ١٩٩٠، وتبدأ المرحلة **الثانية** بانتهاء الأولى وحتى مطلع عام ٢٠٠١ وهي الفترة الزمنية المحددة للدراسة.

(١) التطور التنظيمي في مرحلة ما قبل التعددية الحزبية

تأسس المؤتمر الشعبي بانعقاد مؤتمره الأول في عام ١٩٨٢[٦] وذلك كإطار مؤسسي للعمل السياسي يضم كل القوى والاتجاهات داخل الدولة، وذلك تعويضاً لها عن حظر الحزبية والعمل الحزبي، وهو الحظر القانوني الذي لم يمنع ـ عملياً ـ من وجود قوى سياسية منظمة تعمل في إطار من السرية، كالناصريين والبعثيين والماركسيين[٧]، ضمن منهج فكري عام يجسده الميثاق الوطني[٨].

أسفرت أعمال المؤتمر عن إصدار مجموعة من القرارات والتوصيات أبرزها: إقرار الميثاق الوطني كوثيقة سياسية للمؤتمر؛ وإقرار النظام الأساسي[٩].

---

(٤) عبد المجيد، **الأحزاب المصرية من الداخل ١٩٠٧-١٩٩٢**، ص ٨٩.

(٥) انظر: قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم (٦٦) الصادر في ١٦/ ١٠/ ١٩٩١.

(٦) حضر المؤتمر ١٠٠٠ عضو، تم انتخاب ٧٠٠ منهم كممثلين للشعب عن طريق الاقتراع السري المباشر للعضو في دائرته الانتخابية وفقاً لقانون الانتخابات رقم ٩ لعام ١٩٨٠، وتعيين ٣٠٠ آخرين، انظر: «المحضر التقريري عن اجتماع الدورة الأولى للمؤتمر الشعبي العام،» ورقة قدمت الى: **وثائق المؤتمر الشعبي العام في دورته الاعتيادية الثانية** (صنعاء: أمانة سر اللجنة الدائمة، ١٩٨٤)، ص ٨٧.

(٧) حسن أبو طالب، **الوحدة اليمنية: دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص ١٤٦.

(٨) حيث تم تشكيل لجنة الحوار الوطني في عام ١٩٨٠، والتي تكونت من ٥٠ شخصية، جمعت مختلف الاتجاهات السياسية آنذاك بما فيها الجبهة الوطنية المعارضة، حيث مثلها يحيى الشامي، ومحمد الشيباني، وقامت بإعداد الصيغة النهائية للميثاق الوطني، لمزيد من التفاصيل حول نشأة المؤتمر الشعبي العام وتكويناته، انظر: **وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول** (صنعاء: أمانة سر اللجنة الدائمة، ١٩٨٢)، ص ٢١٥.

(٩) «المحضر التقريري عن اجتماع الدورة الأولى للمؤتمر الشعبي العام،» ص ٨٥-١٠٠. ولمزيد من التفاصيل حول مراحل إعداد الميثاق الوطني، انظر: حسن الظاهر، «السياسة الخارجية اليمنية في ضوء الميثاق الوطني، خمس ركائز وخمس دوائر،» **المستقبل العربي**، السنة ٧، العدد ٦٥ (تموز/ يوليو ١٩٨٤)، ص ٦٠.

وقد تكوّن الهيكل التنظيمي من ثلاثة مستويات رئيسية، هي[١٠]: المؤتمر الشعبي العام[١١]، واللجنة الدائمة[١٢]، والمؤتمرات الفرعية للمحافظات التي تتكون من مجموع أعضاء المؤتمر الشعبي العام الممثلين لكل محافظة. وفي الدورة الثانية للمؤتمر الشعبي العام، والتي انعقدت في الفترة ٢١-٢٣ آب/ أغسطس ١٩٨٤، حدث تطور ملموس في هيكلية البنية التنظيمية له، فقد تم استحداث تكوينات جديدة، مثل اللجنة العامة [١٣]، وأمانة سر اللجنة الدائمة[١٤]، كما تم تشكيل أربع لجان متخصصة من بين أعضاء اللجنة الدائمة، وهي اللجان السياسية والثقافية والاقتصادية، ولجنة الإدارة والخدمات العامة [١٥].

وفي الفترة ٢٥-٣٠ آب/ أغسطس ١٩٨٦، عقد المؤتمر العام الثالث الذي أبدى اهتماماً كبيراً بالجانب التنظيمي، باعتباره وسيطاً فعالاً بين عمليتيْ التنظير والتنفيذ[١٦]، فقد تم فيه استحداث لجنة التكوين التنظيمي والعلاقات الخارجية، لتفعيل نشاط المؤتمر وانتشاره داخلياً وخارجياً. وفي إطار المؤتمرات الفرعية تم التوسع الأفقي بإضافة ثلاث وحدات تنظيمية على مستوى النواحي والمدن ومراكز المحافظات والأحياء في أمانة العاصمة، لاستيعاب الزيادات المطردة في عضوية المؤتمر والتي بلغت في عام ١٩٨٦، ٢٣١٠٠ عضو.

وفي الفترة ١٢-١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨، عُقد المؤتمر العام الرابع الذي

---

(١٠) انظر: «تقرير لجنة تصور العمل السياسي،» ورقة قدمت الى: **وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول**، ص ٩٣ ـ ٩٦.

(١١) لم يتم التمييز بين المؤتمر العام - كاجتماع دوري لإحدى الهيئات التنظيمية ـ والمؤتمر الشعبي العام بوصفه إطاراً تنظيمياً شاملاً لكل الهيئات، إلا بعد انعقاد المؤتمر العام الثالث عام ١٩٨٦، ويعقد المؤتمر العام اجتماعًا دورياً كل سنتين، ويعاد تكوينه كل أربع سنوات، انظر: **تقرير لجنة الشؤون التكوينية المكلفة بدراسة مشروع تعديلات النظام الأساسي واللائحة الداخلية** (صنعاء: أمانة سر اللجنة الدائمة، ١٩٨٦)، ص ١١٩.

(١٢) وتتكون من ٧٥ عضواً من أعضاء المؤتمر الشعبي العام وينتخب المؤتمر الشعبي العام بطريقة الاقتراع السري ٥٠ عضواً وتعين القيادة السياسية ٢٥ عضواً، انظر: **وثائق المؤتمر الشعبي العام في دورته الاعتيادية الثانية**، ص ٢٧٥.

(١٣) التي تكونت من الأمين العام للمؤتمر رئيساً للجنة وثمانية أعضاء بحكم مناصبهم في هيئات المؤتمر والمؤسسات الحكومية، انظر: المادة ٢٠ من اللائحة الداخلية للمؤتمر الشعبي العام وتكويناته المقرة من المؤتمر الشعبي العام الثاني، صنعاء ٢٣/ ٨/ ١٩٨٤.

(١٤) تكونت من أمين سر اللجنة الدائمة ومساعده واللذين يتم انتخابهما من قبل أعضاء اللجنة الدائمة، فهي الجهاز الإداري والفني الذي يعنى بمساعدة اللجنة الدائمة على أداء مهامها.

(١٥) انظر خطاب الرئيس علي عبد الله صالح في الجلسة الختامية للمؤتمر الشعبي العام الثالث، وهي ورقة قدمت الى: **وثائق المؤتمر الثالث للمؤتمر الشعبي العام** (صنعاء: أمانة سر اللجنة الدائمة، ١٩٨٦)، ص ٣٣٠.

(١٦) «تقرير الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام،» ورقة قدمت الى: المصدر نفسه، ص ٥٦.

كانت أهم قراراته إنشاء لجنة الرقابة التنظيمية، ولجنة الدفاع والأمن، إلى جانب اللجان المتخصصة. وفي إطار ممارسة النشاط السياسي تم توسيع عضوية لجان المؤتمرات الفرعية على مستوى المحافظات وأمانة العاصمة، وتشكيل مجموعة العمل المصغرة في النواحي والقرى، وإقرار برنامج العمل السياسي بصيغته المعدلة ضمن أعمال المؤتمر العام الرابع[١٧].

(٢) التطور التنظيمي في مرحلة التعددية الحزبية

جاءت الوحدة لتشكل منعطفاً جديداً للمؤتمر الشعبي العام، فقد انسلخت العناصر الحزبية عن عضويته، لتعلن عن أحزابها الحقيقية، وقد أدى ذلك إلى نوع من الخلل في البنية الهيكلية للمؤتمر عوضها بضم الكثير من الشخصيات البارزة في الجهاز الإداري للدولة، وعدد من قيادات الحزب الاشتراكي التي انتقلت من صنعاء إثر أحداث ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ في عدن (جناح علي ناصر محمد)، ثم بعد ذلك انضم إلى المؤتمر حزب التجمع الوطني اليمني بقيادة محمد علي هيثم الذي نشأ مع قيام دولة الوحدة[١٨].

وعلى رغم انعقاد المؤتمر العام الرابع التكميلي بعد قيام دولة الوحدة، إلا أنه لم يكن مهيئاً لإحداث تغييرات ملموسة في إعادة البناء التنظيمي وتطويره.

وفي الفترة ٣٠/ ٦ ـ ٢/ ٧/ ١٩٩٥، عُقد المؤتمر العام الخامس الذي يعتبر أهم محطات المؤتمر الشعبي العام وأخطرها على الإطلاق. ففيها حشد المؤتمر كل طاقاته ليتحول إلى حزب، فقد افتقر إلى القواعد من غير السلطة، حيث تم إقرار هيكلية جديدة تماماً، وجرت محاولات لبناء كيان حزبي منضبط[١٩] وقد قام المؤتمر بإقرار التعديلات التالية:

ـ تعديل الميثاق الوطني لأول مرة منذ إقراره في عام ١٩٨٢، وأبرز ما شمله التعديل: استيعاب نصوص الميثاق لحث وحدة الوطن وتغيير موقفها المناهض

---

(١٧) انظر ورقة البيان الختامي التي قدمت الى: **المؤتمر العام الرابع للمؤتمر الشعبي العام** (صنعاء: أمانة سر اللجنة الدائمة، ١٩٨٦)، ص ١.

(١٨) بلقيس أبو إصبع، «البناء التنظيمي للأحزاب السياسية اليمنية،» ورقة قدمت الى: **المجتمع المدني في اليمن** (ندوة) (صنعاء: المركز اليمني للدراسات والبحوث والإصدار، ٢٠٠٠)، ص ٨.

(١٩) عبد الله سعد، «المؤتمر الشعبي العام تحديات انتقال المؤتمر إلى الأحزاب وانتقال السلطة من الحكام إلى الشعب،» **شؤون العصر**(المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية)، السنة ٢، العدد ٣ (١٩٩٨)، ص ٣٤.

للحزبية، وإقراره نظام التعدد الحزبي، والتداول السلمي للسلطة[٢٠].

ـ تعديل النظام الداخلي، وشمل ذلك استحداث عدة مناصب قيادية (رئيس، ونائب للرئيس، وأمين عام، وأمناء عامُّون مساعدون)[٢١]، وإضافة شرط جديد إلى شروط العضوية، وهو ألا يكون العضو منتمياً إلى حزب أو أي تنظيم سياسي آخر[٢٢]. وتم إلغاء صلاحية القيادة السياسية بتعيين نسبة ٣٠ بالمئة من أعضاء هيئاته القيادية والقاعدية، وتطبيق نظام الانتخاب كوسيلة لتشكيل هيئاته التنظيمية من القاعدة إلى القمة[٢٣].

وفي الفترة ٢٤-٢٧/ ٨/ ١٩٩٧، عُقدت الدورة الثانية للمؤتمر الشعبي العام الخامس وتم فيها مناقشة التعديلات المتعلقة بالنظام الداخلي، من حيث إيجاد آلية يتم عبرها تعزيز عملية الاتصال والتواصل، واستحداث قيادات وسيطة تقوم على أسس ومعايير جغرافية وسكانية، وإيجاد علاقات ترابط واتصال بين تكوينات الحزب القيادية والقاعدية[٢٤]، وتوسيع قاعدتيْ الانتساب إلى عضوية المؤتمر، والمشاركة في هيئاتها القيادية.

فقد تم إقرار إضافات جديدة إلى قوام عضوية المؤتمر العام، منها: عمداء المعاهد التخصصية، وقيادات المجالس المحلية المنتخبة، وحملة الدكتوراه من أعضاء المؤتمر الشعبي، وقيادات النشاط الشبابي النسوي، والقيادات النقابية من أعضاء المؤتمر[٢٥]. كما أقر المؤتمر إجراء دورة انتخابية شاملة لكل تكوينات المؤتمر ابتداءً من المراكز التنظيمية باعتبارها الحلقات الأساسية للعمل الاتصالي والتنظيمي، وانتهاءً بالقيادات التنظيمية على مستوى الدوائر والمحافظات.

---

(٢٠) يرى عبد الله سعد إن تعديل مادة في الميثاق الوطني تقر بالحزبية لا يعني بحال من الأحوال تحول وانتقال المؤتمر الشعبي إلى حزب سياسي أو تنظيم وإن تعديل وثيقة مثل الميثاق الوطني تم الاستبيان عليه من قبل الشعب في (ج. ع. ي.) سابقاً هي أقرب لممارسات سلطوية وليست حزبية. انظر: المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٢١) وقد تم انتخاب الرئيس علي عبد الله صالح رئيساً للمؤتمر الشعبي العام، وعبد ربه منصور هادي نائباً للرئيس، والدكتور عبد الكريم الأرياني أميناً عاماً، وتم انتخاب عبد الملك منصور، وعبد الله البار، ويحيى المتوكل، ويحيى الراعي أمناء عامين مساعدين. انظر: «البيان الختامي،» ورقة قدمت الى: **وثائق وأدبيات المؤتمر العام الخامس للمؤتمر الشعبي العام، الدورة الأولى، ٢٥ يونيو ـ ٢ يوليو ١٩٩٥** (صنعاء: المؤتمر، ١٩٩٥)، ص ٢١٧.

(٢٢) **الوسط** (٣ تموز/ يوليو ١٩٩٥).

(٢٣) عبد العزيز الكميم، «التعددية الحزبية في الجمهورية اليمنية: واقع التشريع وأبعاد الممارسة،» (أطروحة دكتوراه غيرمنشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ٢٠٠٠)، ص١٥٠.

(٢٤) **الشرق الأوسط**، ٢٦/ ٨/ ١٩٩٧.

(٢٥) انظر: «النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام،» ورقة قدمت الى: **المؤتمر العام الخامس، الدورة الثانية** (صنعاء: اللجنة العامة للمؤتمر، ١٩٩٧).

وفي الفترة ٤-٧ تموز/ يوليو ١٩٩٩، عُقد المؤتمر العام السادس، وكما كان عنصر التجديد في عضوية المؤتمر وقياداته الوسطية[٢٦] السمة المميزة للمؤتمر العام السادس، فقد امتد ذلك التجديد إلى وثائق المؤتمر ونظمه ولوائحه. وقد أشار تقرير الأمين العام إلى تحقيق نتائج إيجابية في الجانب التنظيمي على الواقع العملي، أثناء تنفيذ الدورة الانتخابية لإعادة تشكيل التكوينات القاعدية للمؤتمر، ابتداءً من المراكز التنظيمية ووصولاً إلى مندوبي هيئة المؤتمر العام السادس[٢٧]، وتم انتخاب رئيس المؤتمر ونائبه والأمين العام، وأعضاء اللجنة الدائمة.

ولقد أفضت نتائج أعمال المؤتمر إلى إقرار تقديم الرئيس علي عبد الله صالح مرشحاً عن المؤتمر للانتخابات الرئاسية وإقرار برنامجه الانتخابي[٢٨]، وإقرار النظام الداخلي الذي تكوّن من ثلاثة مستويات[٢٩].

(١) **المستوى التنظيمي الأعلى** الذي يتكون من مستويين، هما: الأمانة العامة[٣٠]، وهي القيادة التنفيذية المباشرة والمسؤولة عن تسيير أعمال المؤتمر ومهامه اليومية في كافة الجوانب، واللجنة العامة[٣١] التي تختص برسم السياسة العامة للحزب.

(٢) أما على **المستوى التنظيمي الوسيط**، فقد عرف المؤتمر الشعبي جهازين في

---

(٢٦) تم تنفيذ دورة انتخابية لإعادة تشكيل التكوينات القاعدية للمؤتمر، ابتداء من المراكز التنظيمية ووصولاً إلى مندوبي هيئة المؤتمر العام السادس، انظر: «تقرير اللجنة الدائمة،» ورقة قدمت الى: **المؤتمر العام السادس في الدورة الأولى، ٤ ـ ٧ يوليو ١٩٩٩** ([صنعاء]: المؤتمر الشعبي العام، دائرة الفكر والثقافة والإعلام، ١٩٩٩)، ص ١٤ ـ ١٨.

(٢٧) انظر: «تقرير الأمين العام،» ورقة قدمت الى: المصدر نفسه، ص ٩٢.

(٢٨) انظر: «البيان الختامي،» ورقة قدمت الى: المصدر نفسه، ص ٤ ـ ٦.

(٢٩) انظر: «النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام،» ص ٤٣ ـ ٧٨.

(٣٠) وتتكون من الأمين العام والأمناء العامين المساعدين، ورؤساء الدوائر المتخصصة، ويتم انتخابهم من قبل أعضاء اللجنة الدائمة في أول اجتماع لها عن طريق الاقتراع السري المباشر، وتعمل على دراسة التقارير الواردة من مختلف الفروع، وفق توجيهات الأمين العام، والإعداد والتحضير لاجتماعات اللجنة العامة واللجنة الدائمة، ووضع الإطار العام للخطط السنوية الخاصة بكل مستوى تنظيمي من المستويات القاعدية، لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٦٠ ـ ٦٢.

(٣١) وتتكون من واحد وثلاثين عضواً، من بينهم رئيس الحزب ونائبه والأمين العام، والأمناء العامون المساعدون ورئيس هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش، ومن يمثل المؤتمر في هيئة رئاسة مجلس النواب، ورئيس الهيئة البرلمانية، ورئيس الهيئة الوزارية للمؤتمر، والأعلى في هيئة رئاسة المجلس الاستشاري وبقية الأعضاء تنتخبهم اللجنة الدائمة من بين أعضائها بالاقتراع السري المباشر. وتختص اللجنة كذلك بإقرار الموازنة السنوية الخاصة بالمؤتمر بناءً على عرض الأمانة العامة، وإقرار مرشحي المؤتمر في عضوية الحكومة وتسمية مرشحي المؤتمر لانتخابات مجلس النواب بالتشاور مع قيادات الفروع، انظر: المصدر نفسه، ص ٥٧ ـ ٦٠.

هذا المستوى، هما: اللجنة الدائمة[٣٢]، وهي التكوين المسؤول عن قيادة وتوجيه أعمال وسياسة المؤتمر العام بين دورات انعقاده، والمؤتمر العام[٣٣] الذي يختص بإقرار النظام الداخلي للمؤتمر وتكويناته والنظام الأساسي.

(٣) أما على **المستوى التنظيمي القاعدي**، فيبدأ بالمركز التنظيمي، وهو الوحدة التنظيمية الأساسية في التنظيم القاعدي للمؤتمر، ثم فرع المديرية الذي يتكون من مجموع المراكز التنظيمية الواقعة في نطاقه، ثم القيادات الوسيطة التي تنشأ لمساعدة فروع المؤتمر في المحافظات وفروع المديريات، وأخيراً فرع المؤتمر الشعبي في المحافظات الذي يتكون من مجموع فروع المؤتمر في الدوائر والمديريات الواقعة في نطاق المحافظة. والملاحظة الجديرة بالذكر في هذا المستوى هي التركيز على تشكيل ما يسمى بالقيادات الوسطية الجغرافية والتنظيمية، ثم مراعاة البعد الجغرافي والنسائي والشبابي في تكوينات المؤتمر، وهي أبعاد ذات أهمية كبيرة في المجتمع اليمني[٣٤].

ب ــ تطور البناء التنظيمي للحزب الاشتراكي اليمني

منذ تأسيسه في عام ١٩٧٨[٣٥] عاش الحزب الاشتراكي أربعة مؤتمرات رئيسية ومر بسلسلة من الصراعات والأزمات حولت في معظم الحالات عملية تبادل القيادة ومؤتمراته العامة إلى انقلابات وتصفيات عنيفة.

(١) مرحلة ما قبل التعدد الحزبي

عُقد المؤتمر العام الأول للحزب خلال الفترة ١١-١٣ تشرين الأول/ أكتوبر١٩٧٨، وقد أقر في ختامه وثيقتيْ البرنامج السياسي والنظام الداخلي، فقد

---

(٣٢) وتتكون من خمسمائة وواحد من الأعضاء ينتخبون من بين أعضاء المؤتمر العام الرابع بالاقتراع السري المباشر، وتعمل اللجنة الدائمة على توجيه الدعوة لانعقاد المؤتمر العام، ومتابعة وتنفيذ قراراته، وانتخاب الأمناء العامين المساعدين وأعضاء اللجنة العامة عن طريق الاقتراع السري المباشر، وإقرار الاتجاهات العامة لبرامج وخطط مختلف التكوينات القيادية للمؤتمر الشعبي العام، ولها حق إصدار قرار بحل قيادة من قيادة التكوينات القاعدية للمؤتمر في حالة عدم التزامها بقراراتها، وإقرار السياسة الإعلامية لصحافة المؤتمر، انظر: المصدر نفسه، ص ٥٤ ـ ٥٦.

(٣٣) يقوم المؤتمر العام بانتخاب رئيس المؤتمر الشعبي ونائبه والأمين العام، وهيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي، وأعضاء اللجنة الدائمة ودراسة أية مقترحات أو مواضيع تعرضها اللجنة الدائمة واتخاذ القرارات بشأنها، وينعقد كل أربع سنوات.

(٣٤) لمزيد من التفاصيل حول النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٣ ـ ٧٩.

(٣٥) لمزيد من التفاصيل حول نشأة الحزب الاشتراكي، انظر: علي الصراري، «الحزب الاشتراكي اليمني: نبذة تاريخية،» **دراسات المستقبل** (صنعاء)، العدد ٥ (صيف ٢٠٠٠)، ص ١٠ ـ ١٦.

أعلن أن هدفه الرئيسي هو مواصلة بناء الاشتراكية على الأرض اليمنية[٣٦]. وفي الجانب التنظيمي أقر المؤتمر الأول نظاماً داخلياً لا يختلف عن بنية الأحزاب الماركسية، ولا سيما الحزب الشيوعي السوفياتي[٣٧]، وبُنيت الحياة الداخلية للحزب على الالتزام الصارم بنظامه الداخلي القائم أساساً على مبدأ المركزية الديمقراطية والقيادة الجماعية[٣٨]. وقد تم انتخاب الهيئات القيادية ابتداءً باللجنة المركزية التي تكونت من واحد وخمسين عضواً، ومن بينهم تم انتخاب أعضاء للمكتب السياسي، وأربعة أعضاء لسكرتارية اللجنة المركزية. أما الوحدات القاعدية للحزب، فتبدأ بالخلية ثم لجنة المركز، ثم لجنة المديرية، ثم لجنة المحافظة.

وخلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٦، عقد الحزب الاشتراكي ثلاثة مؤتمرات عامة لم يتضح من وثائقها حدوث تغييرات فكرية أو سياسية جوهرية عن الأسس المنهجية التي وضعها المؤتمر الأول. وكان آخر تلك المؤتمرات المؤتمر العام الثالث عام ١٩٨٦، الذي تفجر على أثره الصراع المسلح بين أقطاب الحزب والتي أدت إلى فصل وإقصاء جملة من العناصر القيادية في الحزب[٣٩]. وقد أدى ذلك إلى إعلان قادة الحزب ما سمي بـ «مراجعة وتقويم مسار الحزب»، وقد ظهرت أولى مؤشرات اعتراف الحزب، وهي أن غياب الديمقراطية بمعناها التعددي كان سبباً جوهرياً في الطابع الدموي العنيف والصراع على السلطة، في مناقشته للوثيقة التحليلية النقدية لتجربة الحزب والدولة في تموز/ يوليو١٩٨٧[٤٠]، ووثيقة مشروع الإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل في آب/ أغسطس ١٩٨٩[٤١]. وأعطت نتائج إعادة التقييم هذه مؤشراً لبداية تحول تدريجي في سياسة الحزب والدولة، فقد أقرت اللجنة المركزية في دورتها الثامنة عشرة القوانين التي تتعلق بإفساح المجال للتعددية السياسية والحزبية، وكذلك

---

(٣٦) انظر: «وثائق المؤتمر الأول للحزب الاشتراكي اليمني، أكتوبر ١٩٧٨،» في: علي الصراف، **اليمن الجنوبي: الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة** (بيروت: دار رياض الريس، ١٩٩٢)، ص ٢٨١.

(٣٧) الكميم، «التعددية الحزبية في الجمهورية اليمنية: واقع التشريع وأبعاد الممارسة،» ص ١٦٠.

(٣٨) «النظام الداخلي للحزب الاشتراكي اليمني،» ورقة قدمت الى: **وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول**، ص ١٤٠ ـ ١٩٨.

(٣٩) للاطلاع على أبعاد الصراع بين أقطاب الحزب الاشتراكي، انظر: شاكر الجوهري، **الصراع في عدن** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٢)، ص٤٢-٥٢، وأبو طالب، **الوحدة اليمنية: دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة**، ص ١٥٤.

(٤٠) **الكونفرنس الحزبي العام للحزب الاشتراكي اليمني، ٢٠ ـ ٢٢ يونيو ١٩٨٧** (عدن: دار الهمداني للطباعة، ١٩٨٧)، ص ٧.

(٤١) **محاضرة الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني أمام الهيئات والكوادر الحزبية** (عدن: سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، ١٩٨٨)، ص ٣١.

القوانين والأنظمة ذات العلاقة بنشاط القطاع الخاص، مثل قانون تشجيع الاستثمار وقانون ضريبة الدخل والجمارك.

(٢) مرحلة التعدد الحزبي

بعد قيام دولة الوحدة تم إعداد وصياغة مشروعيْ النظام الداخلي وبرنامج العمل السياسي، وأقرتهما اللجنة المركزية في دورة انعقادها الرابعة والعشرين في شهر آذار/ مارس ١٩٩١، كوثيقتين يعتمدهما الحزب في نشاطه السياسي ونظام عمله الداخلي حتى يحين موعد انعقاد المؤتمر العام الرابع للحزب. وفي برنامج العمل السياسي تخلى الحزب عن استناده إلى نظرية الاشتراكية العلمية. فقد ورد في تعريف الحزب بأنه حزب الوحدة والديمقراطية والعدالة[٤٢]، ولكن لم يحدث تغيير كبير في البنية التنظيمية للحزب ابتداءً من شروط العضوية وتوزيع الوحدات التنظيمية، وانتهاءً بتحديد مكوناتها ونمط تشكيلها. وقد كان انفجار الحرب في عام ١٩٩٤، وقرار إعلان الانفصال الذي ترك آثاراً سلبية بالغة أشد وقعاً على الحزب الاشتراكي من الأحداث والصراعات الداخلية السابقة التي اعترضت مسار حياته السياسية. فمن جهة، جاء قرار الانفصال مناقضاً لأهداف ومبادئ الحزب الوحدوية، وقد أحدث تفرد مجموعة من قيادات الحزب بإعلان الانفصال باسم الحزب شرخاً عميقاً وانفصاماً في بنيته التنظيمية ووحدة القرار المؤسسي. ومن جهة أخرى، أدى ذلك إلى إبعاد الحزب الاشتراكي عن السلطة وصنع القرار السياسي في مؤسسات الدولة، وتحوّل إلى طرف في المعارضة.

(٣) البناء التنظيمي للحزب في أعقاب حرب عام ١٩٩٤

بعد أن وضعت الحرب أوزارها في٧/ ٧/ ١٩٩٤ مارس الحزب نشاطه تحت اسم «لجنة التنسيق والاتصال» التي اتخذت مجموعة من الإجراءات الأولية بهدف إعادة ترتيب أوضاع الحزب، وتولت عملية التنسيق والاتصال بين القيادات والكوادر الحزبية داخلياً وخارجياً، بهدف متابعة تطورات الأحداث، ودراسة الأوضاع القائمة لتحديد وإعلان مواقف الحزب إزاءها. وشكلت الكتلة البرلمانية للحزب مصدر الشرعية والحماية للنشاط الحزبي خلال تلك المرحلة. وقد مر نشاط الحزب بمرحلتين:

(أ) المرحلة الأولى (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ــ آذار/ مارس ١٩٩٧)

تم عقد دورة استثنائية للجنة المركزية للحزب الاشتراكي خلال الفترة ١-٦/ ٩/

---

(٤٢) **مشروع برنامج العمل السياسي للحزب الاشتراكي اليمني** (صنعاء: سكرتارية اللجنة المركزية، ١٩٩١)، ص٥.

١٩٩٤ في العاصمة صنعاء بحضور غالبية أعضاء اللجنة الموجودين داخل اليمن. وقد نجحت بتحقيق ما يلي[٤٣]:

ـ إعادة الحزب الاشتراكي اليمني إلى الحياة السياسية، ومنع حدوث انشقاق في صفوفه، وإعادة المشروعية لنشاط الهيئات الحزبية، واستئناف صدور صحيفة الحزب المركزية الثورية.

ـ تم منح أعضاء الكتلة البرلمانية عضوية اللجنة المركزية، وكذلك جعل سكرتيريْ منظمات الحزب في المحافظات أعضاء في اللجنة المركزية إذا لم يكونوا أعضاء فيها. وتم انتخاب مكتب سياسي جديد للحزب الاشتراكي، وانتخاب أمين عام بدلاً من الأمين العام السابق، وتم انتخاب سكرتارية للجنة المركزية.

أما على الصعيد التنظيمي، فلقد كانت المهمة المركزية هي إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية للحزب وفقاً لمحتويات النظام الداخلي. فقد تم إجراء حوار مع المنقطعين، وتشكيل وإعادة تشكيل المنظمات واللجان الحزبية، وتوزيع البطاقة الحزبية الجديدة، وإجراء عملية الإحصاء الحزبي، وإنزال وثائق المؤتمر العام الرابع.

وقد أفضت هذه الإجراءات إلى نجاحات مهمة ساهمت في تحسين الآليات التنظيمية والإدارية لنشاط الحزب وتعميق الصلة بين الهيئات الحزبية المختلفة، وتعزيز المضامين الديمقراطية للعملية التنظيمية برمتها[٤٤].

وقد انتهت المرحلة الأولى من إعادة البناء التنظيمي للحزب الاشتراكي بانعقاد الدورة الرابعة والثلاثين للجنة المركزية، أو التي اتخذت بالأغلبية قرار مقاطعة الانتخابات النيابية الثانية في ٢٧/ ٤/ ١٩٩٧[٤٥].

(ب) المرحلة الثانية (من أيار/ مايو ١٩٩٧ إلى ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨)

تم التحول من إعادة البناء التنظيمي لهياكل الحزب نحو تطوير النشاط الحزبي التنظيمي على مستوى منظمات الحزب في المحافظات، وتوثيق الصلات بين المنظمات والوحدات المحلية في المحافظات وسكرتارية اللجنة المركزية من خلال الدائرة الحزبية.

---

(٤٣) انظر التقرير السياسي المقدم من الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني المؤتمر العام الرابع المنعقد خلال الفترة ٢٨ ـ ٣٠/ ١١/ ١٩٩٨، الدورة الأولى، ص ٢٨.

(٤٤) انظر: التقرير السياسي المقدم من المؤتمر العام الرابع للحزب الاشتراكي اليمني ـ دورة البردوني، ٣٠ آب/ أغسطس ـ ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، ص ١٦.

(٤٥) **الثوري** (صنعاء) (٦ آذار/ مارس ١٩٩٤).

فقد شهدت عملية البناء الحزبي دفعة إيجابية نتج منها عودة المزيد من أعضاء الحزب إلى النشاط الحزبي وترتيب أوضاعهم الداخلية والتنظيمية، كما شهدت الحياة الحزبية الداخلية نشاطات حيوية، كان أبرزها استكمال قوائم المندوبين إلى المؤتمر العام الرابع[٤٦].

ويعتبر المؤتمر الرابع للحزب الاشتراكي اليمني أكبر بدايات التحول للحزب نحو الديمقراطية، وترجع أهميته كونه أول مؤتمر ينعقد بعد تحقيق الوحدة اليمنية، وبمشاركة مندوبيْ منظمات الحزب في جميع المحافظات بصورة علنية. وقد كانت أهم نتائج المؤتمر:

إنشاء مجلس استشاري للحزب واستحداث منصب أربعة أمناء عامين مساعدين من دوائر اللجنة المركزية[٤٧]، وإجراء دورة انتخابية كاملة داخل الحزب، وإقرار البرنامج السياسي والنظام الداخلي الذي حدّد البناء التنظيمي للحزب، والذي تكوّن من ثلاثة مستويات[٤٨]:

ـ **المستوى التنظيمي الأعلى** للحزب، ويشمل ثلاثة أجهزة: المكتب السياسي الذي يتحمل مسؤولية قيادة وتوجيه النشاط السياسي العام للحزب[٤٩]، والأمانة العامة[٥٠]، واللجنة العليا للرقابة والتفتيش[٥١].

---

(٤٦) انظر: التقرير السياسي المقدم من المؤتمر العام الرابع للحزب الاشتراكي اليمني، ص ١٦.

(٤٧) **التقرير الاستراتيجي السنوي اليمني، ١٩٩٨** (صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٩)، ص٥٥.

(٤٨) **النظام الداخلي للحزب الاشتراكي اليمني المقر في المؤتمر العام الرابع للحزب، الدورة الأولى** (صنعاء: الحزب، ١٩٩٨)، ص ١٦ ـ ٣٠.

(٤٩) يقوم المكتب السياسي أيضاً بمتابعة تنفيذ قرارات اللجنة المركزية والتحضير بالاشتراك مع الأمانة العامة لاجتماعاتها، وتنفيذ توجيهات اللجنة المركزية في ما بين دورتيها، وتنتخب اللجنة المركزية من بين أعضائها بواسطة المنافسة بين أكثر من مرشح، وعبر الاقتراع السري مكتباً سياسياً، ويقدم المكتب السياسي إلى اللجنة المركزية تقارير دورية حول مختلف أوجه نشاطه ويعقد اجتماعاته على الأقل مرة كل شهرين، بناء على دعوة الأمين العام أو الأمانة العامة في حالة غيابه أو بطلب أكثر من نصف عدد أعضائه، انظر: **الثوري** (٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠).

(٥٠) تتكون الأمانة العامة من كل من الأمين العام والأمناء المساعدين ورؤساء الدوائر المتخصصة، وتحدد مهامها في التحضير لاجتماعات اللجنة المركزية والمكتب السياسي ومتابعة تنفيذ قراراتهما وتوجيهاتهما، ويتم انتخابها من بين أعضاء اللجنة المركزية بواسطة المنافسة ولأكثر من مرشح وبواسطة الاقتراع السري، انظر: «النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام،» ص ٢٢.

(٥١) تتكون اللجنة العليا للرقابة والتفتيش من رئيس ونائب وآخرين حسب الضرورة وتعقد اجتماعاتها مرة كل أربعة أشهر، ويحق لرئيس هيئة الرئاسة أو نائبه حضور اجتماعات المكتب السياسي والأمانة العامة للجنة المركزية بصوت استشاري، وتقوم الهيئة بمراقبة تطبيق برنامج الحزب ونظامه الداخلي والأنظمة واللوائح الصادرة عن اللجنة المركزية وفحص وتقييم نتائج تنفيذ قرارات الهيئات واللجان الحزبية القيادية، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٤.

ـ أما **المستوى التنظيمي الوسيط**، فيتكون من ثلاثة أجهزة، هي: المؤتمر العام[٥٢]، ولجنة الرقابة والتفتيش، واللجنة المركزية[٥٣].

ـ أما **المستوى التنظيمي القاعدي**، فيتكون من: المنظمة القاعدية، وهي الخلية الأساسية للحزب التي تنشأ في أماكن وجود الأعضاء الجغرافي الإداري أو الانتخابي، ثم المنظمات الحزبية المحلية، وهي الأطر والمراتب التنظيمية حسب التقسيمات الجغرافية الإدارية والدوائر الانتخابية البرلمانية على مستوى المحافظات والمديريات واللجان الحزبية.

ج ـ التجمع اليمني للإصلاح

أُعلن عن تأسيس التجمع اليمني للإصلاح في ١٣/ ٩/ ١٩٩١، من اندماج مجموعتين أساسيتين: تضم **الأولى** قوى قبلية يتزعمها الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر وعدد من مشايخ القبائل، وتتألف المجموعة **الثانية** من تنظيم جماعة الإخوان المسلمين. ويعبّر هذا الاندماج عن صيغة نهائية لتحالفات سابقة بين الطرفين تمتد جذورها إلى منتصف ستينيات القرن العشرين[٥٤]. وقد تولت قيادة التجمع اليمني للإصلاح هيئة عليا انبثقت عن اللجنة التحضيرية، وعُدت أعلى سلطة تنفيذية في الإصلاح، وانبثق من بين أعضائها رئيس للهيئة، وأمين عام، وأمين عام مساعد[٥٥].

---

(٥٢) وهو الهيئة المقررة والمرجعية العليا لسياسات وتوجهات الحزب التنظيمية والعامة وينعقد مرة واحدة كل أربع سنوات، وتدعو اللجنة المركزية لانعقاده ويقوم المؤتمر بمناقشة وإقرار التقرير السياسي للجنة المركزية حول نشاطها في فترة ما بين المؤتمرين، وإقرار النظام الداخلي والبرنامج السياسي للحزب وإجراء أية تعديلات عليهما، وإقرار القوام العددي للجنة المركزية ولجنة الرقابة والتفتيش المركزية، وانتخاب اللجنة المركزية ولجنة الرقابة والتفتيش، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٥٣) تعد اللجنة المركزية أعلى هيئة قيادية تنفيذية بين مؤتمرين، ولها حق انتخاب اللجان والهيئات الفرعية المتفرعة عنها وتحديد المسؤوليات في المواقع القيادية العليا وفق صلاحياتها، وتعقد دورتها مرة واحدة كل أربعة أشهر بدعوة من الأمين العام أو الأمانة العامة في حالة غيابه، على ضوء تكليف من المكتب السياسي أو بموجب طلب أكثر من نصف عدد أعضاء اللجنة المركزية، وتحدد صلاحياتها في فترة ما بين انعقاد المؤتمر وتعمل على قيادة نشاط مختلف هيئات الحزب على أساس برنامج الحزب، وانتخاب ممثلي الحزب إلى الحكومة في حالة تشكيل الحزب لها أو مشاركته فيها ويحق لها سحب ممثلي الحزب من الحكومة واستبدالهم بآخرين بقرار منها، والمصادقة على ممثلي الحزب المرشحين للانتخابات النيابية بعد التشاور مع المنظمات الحزبية في الدوائر الانتخابية، وإقرار ميزانية الحزب ومشاريعه، انظر: المصدر نفسه، ص ٢١.

(٥٤) انظر مقابلة أحمد قاسم، دماج رئيس اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، مع الباحثة في صنعاء، ٥/ ٢/ ٢٠٠١.

(٥٥) كان مقرراً أن تستمر هذه الهيئة التأسيسية (اللجنة التنفيذية) ستة أشهر ولكن ظلت هذه الهيئة التأسيسية من ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠ إلى ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤، وقد تكونت اللجنة التنفيذية من ستين عضواً انبثقت عنها هيئة عليا اختارت من بين أعضائها الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيساً لها وعبد الوهاب =

المؤتمر العام الأول للإصلاح في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤

لا يمكن الحديث عن محاولات بناء مؤسسي لكيان الإصلاح إلا منذ مؤتمره العام الأول عام ١٩٩٤، فلأول مرة تُقدم في هذا المؤتمر أطر وتكوينات الإخوان المسلمين التنظيمية ضمن أطر وتكوينات التجمع اليمني للإصلاح، بما في ذلك أعضاء مجلس النواب للإخوان الذين انضموا معاً إلى مجلس شورى الإصلاح بعد أن ظل معظمهم بعيداً عن الأنظار طوال الفترة التي سبقت عقد المؤتمر في عام ١٩٩٤[٥٦]. وكانت أهم نتائج المؤتمر ما يلي: إقرار برنامج العمل السياسي، وإقرار النظام الأساسي الذي حدد البناء التنظيمي للحزب من ستة مستويات تنظيمية متدرجة، هي: المؤتمر العام، ومجلس الشورى، والهيئة العليا، والأمانة العامة، وأجهزة القضاء التنظيمي، فهيئات وأجهزة الوحدات التنظيمية المحلية[٥٧].

وقد تم تقسيم هيئاته ووحداته إلى مستويين رئيسيين: **الأول** مركزي، و**الثاني** محلي، فبينما تكونت الهيئات القيادية المركزية من المؤتمر العام ومجلس الشورى والأمانة العامة، تكونت على الصعيد المحلي في كل محافظة في الجمهورية اليمنية وأمانة العاصمة هيئات قيادية مناضرة للهيئات المركزية تسمى بالمؤتمر المحلي وهيئة الشورى المحلية والمكتب التنفيذي المحلي. وتتولى هيئات التنظيم المحلي في حدود نطاقها الجغرافي المهام نفسها والمسؤوليات والصلاحيات التي تباشرها نظيراتها المركزية، وتتخذ منها نمطاً في أسلوب تشكيلها[٥٨].

في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦ انعقدت الدورة الثانية للمؤتمر العام الأول للحزب، وكان إقرار مشروع اللائحة العامة للتنظيم من أهم إنجازات أعمال الدورة الثانية في الجانب التنظيمي[٥٩].

= الإنسي أميناً عاماً، محمد عبد الله اليدومي أميناً عاماً مساعداً، كما تشكلت لجنة عامة مكونة من خمس لجان متخصصة سياسية وتنظيمية وإعلامية واقتصادية ولجنة السكرتارية والمتابعة، وعلى النمط نفسه تشكلت لجان مناصرة لها في مختلف المحافظات، لمزيد من التفاصيل حول أسلوب تشكيل المستويات التنظيمية المؤقتة وحماية نشاطها انظر: محمد عبد الرحمن المقرمي، **التجمع اليمني للإصلاح: الرؤية والمسار، دراسة في النشأة والتطور من ١٩٩٠ ـ ١٩٩٨** (صنعاء: التجمع اليمني للإصلاح، ١٩٩٨)، ص٢١ ـ ٣٠.

(٥٦) محمد المقالح، «التجمع اليمني للإصلاح من الجماعة إلى الحزب،» **شؤون العصر**، العدد ٣ (خريف ١٩٩٨)، ص ٨٥.

(٥٧) انظر: «البيان الختامي،» ورقة قدمت الى: **المؤتمر العام الأول للتجمع اليمني للاصلاح ٢٠ ـ ٢٤ سبتمبر ١٩٩٤** (صنعاء: التجمع اليمني للإصلاح، ١٩٩٤)، ص ٢.

(٥٨) انظر: «النظام الأساسي لحزب التجمع اليمني للإصلاح،» ورقة قدمت الى: **المؤتمر العام الأول** (صنعاء: الأوقاف للطباعة والنشر، ١٩٩٤) ص ٣٤.

(٥٩) انظر: «البيان الختامي،» ورقة قدمت الى: **المؤتمر العام للتجمع اليمني للإصلاح في دورته الاعتيادية الثانية** (صنعاء: التجمع اليمني للإصلاح، ١٩٩٦).

وفي الفترة ٦-٨/ ١٠/ ١٩٩٨ عُقد المؤتمر العام الثاني للتجمع اليمني للإصلاح[٦٠] الذي تم فيه استحداث دائرة جديدة في الأمانة العامة هي دائرة التوجيه والإرشاد، وتم إلحاق المهمات الثقافية بالدائرة الإعلامية، وأصبحت تسمى دائرة «الإعلام والثقافة». وأُقر إنشاء أمانة عامة للتنظيم النسائي، ومكتب طلابي يشرف على العمل في قطاع الطلاب، وذلك في إطار المكاتب التنفيذية المحلية، وكذلك التغييرات الهيكلية لبعض الدوائر في التنظيم[٦١]، ولأول مرة تدخل المرأة في مجلس شورى الإصلاح، حيث تم انتخاب سبع نساء[٦٢].

وتوضح لائحة النظام الداخلي للحزب أن المستوى التنظيمي الأعلى للحزب يتكون من جهازين هما: الهيئة العليا[٦٣]، وهي القيادة السياسية العليا للإصلاح، والأمانة العامة، وهي الجهاز التنفيذي المباشر في الإصلاح.

أما المستوى التنظيمي الوسيط، فيتكون من جهازين هما: المؤتمر العام[٦٤]، ومجلس الشورى[٦٥].

---

(٦٠) للاطلاع على ملامح النشاط الفكري والتنظيمي والسياسي للتجمع اليمني للإصلاح خلال الحقبة ١٩٩٤-١٩٩٨، انظر: نص تقرير رئيس الهيئة العليا المقدم إلى المؤتمر العام الثاني للتجمع اليمني للإصلاح في: **الصحوة** (صنعاء)، العدد الوثائقي الخاص بفعاليات المؤتمر العام الثاني للإصلاح (١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨)، ص ٧ ـ ٩.

(٦١) انظر: سعيد ثابت سعيد، في: **وثائق وأعمال المؤتمر العام الثاني للتجمع اليمني للإصلاح، الدورة الأولى ٦-٨/ ١٠/ ١٩٩٨** ([صنعاء]: التجمع اليمني للإصلاح، الأمانة العامة، ١٩٩٨)، ص٤٠.

(٦٢) **المستقلة** (لندن)، ٥/ ١٠/ ١٩٩٨.

(٦٣) وتتكون من، رئيس الهيئة العليا ونائبه، ورئيس مجلس الشورى، والأمين العام والأمين العام المساعد، وعشرة أعضاء منتخبين من مجلس الشورى، ورئيس كتلة الإصلاح النيابية، وتختص بمتابعة الأمانة العامة في تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر العام ومجلس الشورى، والإشراف على سير العمل في الأمانة العامة وتوجيهها وتقويم أدائها، وإقرار البرنامج الانتخابي والمصادقة على مرشحي الإصلاح في الانتخابات، وتسمية ممثلي الإصلاح لدى مختلف الهيئات والمنظمات ومناقشة مشروع الميزانية، انظر: **النظام الداخلي للتجمع اليمني للإصلاح** ([صنعاء]: التجمع اليمني للإصلاح، ١٩٩٤)، ص ٢٠ ـ ٢٤.

(٦٤) ويتكون من أعضاء منتخبين بالتمثيل النسبي المباشر لعضوية الإصلاح في وحدات التنظيم المحلي، وأعضاء مجلس الشورى ورئيس وأعضاء الهيئة العليا والأمانة العامة، ورئيس أعضاء الدائرة القضائية وأعضاء كتلة الإصلاح النيابية، ويختص المؤتمر العام بصلاحية إقرار النظام الأساسي وإدخال التعديلات عليه، ومناقشة وإقرار خطط وسياسات الإصلاح، وانتخاب رئيس الهيئة العليا ونائبه، وأعضاء مجلس الشورى، ورئيس الدائرة القضائية، والبت في الطعون والاحتسابات والشكاوى والدعاوى المتعلقة برئيس الهيئة العليا أو نائبه أو برئيس الدائرة القضائية، وينعقد المؤتمر العام كل عامين، لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٤ ـ ٢٦.

(٦٥) أما مجلس الشورى فيتكون من ١٣٠ عضواً ينتخبهم المؤتمر العام، ورؤساء هيئات الشورى المحلية، وقيادة كتلة الإصلاح النيابية، وهو الجهة المسؤولة عن بلورة أهداف الإصلاح وقرارات وتوصيات المؤتمر العام، ويختص بانتخاب الأمين العام، والأمين العام المساعد، وأعضاء الدائرة القضائية، وعشرة أعضاء لعضوية الهيئة العليا، ومناقشة وإقرار الميزانية السنوية، ويعقد دورة عادية كل ستة أشهر، لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٨ ـ ٣٠.

ويمثل المستوى التنظيمي القاعدي وحدات التنظيم المحلي، وهي وحدات تنظيمية فرعية تغطي كافة وحداتها الإدارية الحد الأدنى وتمارس وظائفها وصلاحياتها، ويتحدد نطاقها الجغرافي أو الفئوي وفقاً للوائح خاصة يقرها المؤتمر المحلي.

ويوجد للتجمع اليمني للإصلاح مكتب خاص للتنظيم النسوي يتبع الأمانة العامة للإصلاح ويختص بالشؤون التنظيمية للمرأة(٦٦).

تدل متابعة الحركة التنظيمية للأحزاب ـ موضع الدراسة ـ على عجزها جميعاً بدرجات متفاوتة عن استكمال بنائها التنظيمي، ولذلك ظلت هنالك فجوة بين الإطار الذي حدده النظام الأساسي لكل منها، وبين الواقع الفعلي للتنظيم الحزبي.

وبالنظر إلى الأحزاب ـ موضع الدراسة ـ فإن المؤتمر الشعبي العام لديه وعي منذ البداية لمشكلة عدم استكمال البناء التنظيمي، وهذا ما أقرته توصيات المؤتمر العام الخامس التي حثت على ضرورة استكمال البناء التنظيمي في هياكل المؤتمر، ووضع الخطط والبرامج العملية الكفيلة بتنشيط عملية الاتصال بين مختلف تكوينات المؤتمر وتوسيع نطاق المشاركة السياسية فيها(٦٧)، واستمرار هذا التوجه في الدورة الثانية للمؤتمر العام الخامس، ٢٤-٢٦ آب/ أغسطس ١٩٩٧، والمؤتمر العام السادس في دورته الأولى، ٤-٧ تموز/ يوليو ١٩٩٧، والتي سنشير إلى أبرز التطورات التنظيمية في وثائقهما كالتالي:

فقد أكدت وثائق الدورة الثانية للمؤتمر العام الخامس أن محور نشاط الهيئات القيادية العليا للمؤتمر ـ بين مرحلتيْ انعقاد الدورتين الأولى والثانية ـ تركزت حول تحديث آليات وأساليب العمل التنظيمي، وتوسيع قاعدتي الانتساب إلى عضوية المؤتمر، والمشاركة في هيئاته القيادية. وقد تبلورت أبرز مظاهره في ما يلي:

(١) في مجال تحديث اللوائح التنظيمية وإعادة صياغاتها، أُقر في الدورة الثانية

---

(٦٦) ويتكون الهيكل التنظيمي للتنظيم النسوي من، مجلس أمانة التنظيم الذي يتكون من ممثلات في المؤتمر العام، وممثلات في المؤتمر المحلي، واللجنة التنفيذية، والدائرة النسوية في الإصلاح هي دائرة معزولة مستقلة، لها قيادات نسائية على حدة، وتقوم بأعمالها بفصل كامل عن الدوائر الأخرى، ولا تشارك في مجلس الشورى ولا في الهيئة العليا ولا في الأمانة العامة وإنما هي ذات اختصاصات نسوية صرفة.

(٦٧) انظر: «توصيات المؤتمر العام الخامس في البيان الختامي،» ورقة قدمت الى: **المؤتمر العام الخامس للمؤتمر الشعبي العام**، ص ٨ ـ ١٢، واستمر هذا التوجه في الدورة الثانية للمؤتمر العام الخامس ٢٤-٢٦ آب/ أغسطس ١٩٩٥، والمؤتمر العام السادس في دورته الأولى.

للمؤتمر العام الخامس مشروع تعديلات النظام الداخلي[٦٨]، ووضع خطط وبرامج لتشكيل القيادات الوسطية المساعدة في فروع المحافظات بهدف تفعيل النشاط التنظيمي[٦٩]. فقد تضمن التقرير السياسي المقدم من اللجنة الدائمة إلى الدورة الاعتيادية للمؤتمر العام السادس نقداً ذاتياً للقصور التنظيمي للحزب أثناء انتخابات السلطة المحلية، فأشار التقرير إلى ضعف عملية الاتصال والتواصل بين بعض قيادات الفروع وقيادات المراكز التنظيمية، وعدم متابعة انتظام اجتماعاتها ومناقشة القضايا والإشكاليات التنظيمية والسياسية التي تحقق الارتباط التنظيمي بقيادات المراكز، والاضطلاع بمسؤولياتهم التنظيمية وتعزيز جانب التضامن بين أعضائها.

إضافة إلى غياب التوعية التنظيمية بين أوساط قيادات المراكز والأعضاء، تم تشكيل عدد من المراكز التنظيمية بطريقة غير سليمة، مما أدى إلى خلل تنظيمي أثناء تأدية المهام التنظيمية الميدانية الانتخابية، وإغلاق بعض الفروع، وغياب قياداتها منذ انتخابها حتى بداية التحضير، والذي ترك أثراً سلبياً في صفوف أعضاء وأنصار المؤتمر في العملية الانتخابية، وأسفر عن تعدد جهات اتخاذ القرار التنظيمي وقنوات الاتصال والتواصل أثناء العملية الانتخابية من الأعلى للأدنى أو العكس، وعدم إعطاء الشباب والمرأة الدور الذي يتناسب مع أهميتهما في تنفيذ المهام التنظيمية الميدانية الانتخابية[٧٠].

(٢) وفي جانب توسيع إطار المشاركة في عضوية الهيئات التنظيمية للمؤتمر الشعبي، تم إقرار إضافات جديدة إلى قوام عضوية المؤتمر العام شملت عدداً من وظائف العمل التنظيمي، وعمداء المعاهد المتخصصة، وقيادات المجالس المحلية

---

(٦٨) اشتملت التعديلات على توسيع قاعدة مشاركة أعضاء جدد في تكوينات المؤتمر لم تكن تشملهم النصوص السابقة، إما لحداثة التكوينات التي هم من أعضائها مثل، المجلس الاستشاري والهيئات التنفيذية، والمجالس المحلية المنتخبة، وإيجاد آلية لمعالجة القصور في عملية الاتصال بتشكيل مجالس الفروع والهيئات التنفيذية، واستحداث قيادات وسطية لإيجاد حلقة ترابط وقنوات اتصال بين تكوينات المؤتمرالقيادية والقاعدية بما يُفعل دور الأعضاء في تنفيذ سياسات وتوجهات المؤتمر، وبما يتواءم مع حجم المؤتمر، خاصة بعد حصوله على أغلبية أعضاء مجلس النواب في انتخابات ١٩٩٧، وتوليه قيادة الحكومة، انظر: «مشروع التعديلات في بعض نصوص ومواد النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام،» ورقة قدمت الى: **المؤتمر العام الخامس، الدورة الثانية**، ص ١ ـ ٣.

(٦٩) **وثائق أعمال الدورة الثانية للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام، صنعاء ١٠ ـ ١١ مايو ٢٠٠١** (صنعاء: المؤتمر الشعبي العام، ٢٠٠١)، ص ٣٧.

(٧٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: «تقرير اللجنة الدائمة،» ورقة قدمت الى: **الدورة الاعتيادية الثانية للمؤتمر العام السادس، أغسطس ٢٠٠٢** ([صنعاء]: المؤتمر الشعبي العام، اللجنة الدائمة، ٢٠٠٢)، ص ٢٩ ـ ٣٢.

المنتخبة، وحملة الدكتوراه من أعضاء المؤتمر وقيادات النشاط الشبابي والنسوي، والقيادات النقابية، وتوسع نطاق اللجنة الدائمة لتشمل إلى جانب أعضائها السابقين كلاً من أعضاء الهيئتين البرلمانية والوزارية، ورئيس للمجلس الاستشاري ورؤساء الجامعات، وعمداء الكليات، ورؤساء المعاهد العليا من أعضاء المؤتمر، وذلك بحكم مواقعهم في تلك المناصب الوظيفية.

أما الآليات التي تم استحداثها فهي القيادات الوسطية والجغرافية والتنظيمية، والهيئات التنفيذية ومجالس فروع المؤتمر في التكوينات القاعدية [٧١]. كما أقر المؤتمر إجراء دورة انتخابية شاملة لكل تكوينات المؤتمر[٧٢].

ويحدد البناء التنظيمي للمؤتمر الشعبي العام بمجموعة من العوامل أهمها: اعتبار المؤتمر الشعبي العام ـ بحكم إمكاناته وتداخله مع أجهزة الدولة ـ أبرز الأحزاب من حيث امتلاك المقومات في الوحدات الإدارية الصغيرة. وكذلك لديه نظرياً على الأقل تشكيلات متشعبة في كل المحافظات والمديريات بلا استثناء. وقد استطاع المؤتمر الشعبي العام أن يحشد كل طاقاته وأفراده في الانتخابات بالذات، وعلى رغم ما يتمتع به المؤتمر من مزايا لا تتحقق للأحزاب الأخرى، فإنه ظل موضع انتقاد بسبب قصور بنائه التنظيمي، وعدم التغلغل في الوحدات القاعدية، فضلاً عن وجود الكوادر الحزبية وصعوبة تدرج القيادات والحراك التنظيمي في مستويات القمة، فضلاً عن أن بعض الأنشطة المفتوحة للمؤتمر لا تتحقق لها صفة العلاقة المباشرة مع المواطنين، وإنما تتم من خلال وسائل الإعلام التي يسيطر عليها الحزب باعتباره الحزب الحاكم.

أما الحزب الاشتراكي، فقد واجه العديد من المشكلات التنظيمية، بعد حرب عام ١٩٩٤، وأهمها ما يلي:

ـ انتقال غالبية أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية وعدد كبير من الكوادر الحزبية إلى الخارج، وخلال الفترة أيار/ مايو ١٩٩٧ ـ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨، أشار التقرير السياسي العام المقدَّم إلى المؤتمر العام الرابع للحزب إلى تعرض عملية إعادة البناء الحزبي لمؤثرات سلبية أضعفت من النتائج والجهود الكثيرة المبذولة خلالها، منها:

ـ تعثر نشاط اللجان القيادية العليا نتيجة لتباين الآراء بين أعضاء المكتب السياسي، حيث لم تعقد اللجنة المركزية سوى دورة واحدة خلال عام كامل،

---

(٧١) انظر: «النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام».

(٧٢) انظر: «البيان الختامي،» ورقة قدمت الى: **المؤتمر العام الخامس، الدورة الثانية**، ص ٨.

وتعثرت خلاله أعمال المكتب السياسي.

ـ قيام أجهزة الأمن باعتقال الناشطين من أعضاء الحزب في معظم محافظات الجمهورية، إلى جانب ناشطين من أحزاب المعارضة.

(٣) أظهرت مؤشرات الإحصاء ونتائج العملية التنظيمية خلال الفترة الماضية أن أعداداً كبيرة من الحزبيين قد انتظموا في إطار الحزب بمختلف هياكله. وبالمقابل هنالك أعدادٌ لا بأس بها قد حافظت على بقاء عضويتها في الحزب، ولكنها لم تنخرط في إطار العملية التنظيمية وفق الأسس المحددة في النظام الداخلي.

(٤) عزوف العديد من كوادر الحزب وأعضائه عن مواصلة نشاطهم الحزبي[٧٣].

أما التجمع اليمني للإصلاح، فنتيجة لسرية البيانات التنظيمية، وعدم نشره تقارير دورية، فسنعتمد على نتائج الانتخابات النيابية لعامي ١٩٩٣ و ١٩٩٧. وتدل النتيجة الرسمية لعدد الأصوات التي حصل عليها التجمع على حجم وجود وتأثير التجمع اليمني للإصلاح في كافة المحافظات، وأن وجوده التنظيمي وثقله السياسي قد تضاعف بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٧ (انظر الجدول رقم (١١ ـ ١)).

الجدول رقم (١١-١)
عدد الأصوات التي حصل عليها التجمع اليمني للإصلاح على مستوى محافظات الجمهورية في الانتخابات النيابية عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٧

المحافظة	في عام ١٩٩٣	في عام ١٩٩٧	الزيادة عام ١٩٩٧
أمانة العاصمة	٣٦٧٦٢	٤٩٣٨٨	١٢٦٢٦
عدن	٦٤٠١	١٤٠٩٧	٧٦٩٦
تعز	٧٤٠١٧	١٦٢١٥٦	٨٨١٣٩
لحج	١٤٣٤	١٨١٢٢	١٦٦٨٨
إب	٥٨٨١٠	٩٧١٤١	٣٨٣٣١
أبين	٣١٦٤	٩١١٨	٥٩٥٤
البيضاء	١٠٨٢٦	٢٢٤١٢	١١٥٨٦
شبوه	٢٢٠٦	١٣٦٨٤	١١٤٧٨

يتبع

(٧٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: التقرير السياسي العام المقر من المؤتمر العام الرابع للحزب الاشتراكي اليمني، دورة البردوني، ٣٠/٨-٢/٩/ ٢٠٠٠، ص ٦.

تابع

حضرموت	٢٢٩٣٠	٢٧٩٨٣	٥٠٥٣
المهرة	صفر	١٩٩٨	١٩٩٨
الحديدة	٤٣٦٥٢	٤٥٤٥٧	١٨٠٥
ذمار	٢٩٥٦٣	٤٠٢٥٥	١٠٦٩٢
صنعاء	٤٥٢٣	٥١٧٠٩	٦٢٨٦
المحويت	٧٧٥١	١٩٨٩١	١٢١٤٠
حجة	٣٠٨١٥	٤١٧٨٥	١٠٩٧٠
صعدة	٤٥٢٧	٤٦٢٦	٩٩
الجوف	٢٦٦٠	٨٥٠٩	٥٨٤٩
مأرب	١٦٠٤	٩٣٩٧	٧٧٩٣

المصدر: محمد الفرح، **مدى تعبير نتائج انتخابات ١٩٩٧ عن الحجم الواقعي للأحزاب السياسية**، مركز دراسات المستقبل؛ العدد ٤ (صنعاء: مركز دراسات المستقبل، ١٩٩٨)، ص ١٨٣.

من خلال العرض السابق، يمكن طرح عدد من الملاحظات، منها:

أ ـ إن الأحزاب السياسية اليمنية محل الدراسة لم تستكمل بناءها التنظيمي على المستوى القاعدي، وكان هذا أحد المؤثرات السلبية في الممارسة الديمقراطية داخلها من منظور توزيع السلطة التي ظلت مؤثرة في المستوى القيادي الأعلى، ولذلك ظلت هناك فجوة ملموسة بين الإطار الذي حدده النظام الأساسي لكل منها، وبين الواقع الفعلي للتنظيم الحزبي.

فعلى الرغم من أن استكمال بناء المستوى القاعدي لا يؤدي ـ آلياً ـ إلى تغيير في توزيع السلطة والاختصاص، فهو يؤثر تدريجياً في هذا التوزيع من خلال تزايد احتمالات توليد الضغوط من أسفل. فكلما كان المستوى القاعدي أوسع نطاقاً، أمكن توقع ضغوط أكثر ـ وربما أقوى ـ على المستوى القيادي، وبالتالي اضطرار المستوى القيادي لأن يأخذها في الاعتبار بدرجة أو بأخرى. ويمكن إرجاع ذلك إلى نشأة الأحزاب السياسية ذاتها، فقد نشأت بعد أكثر من عقدين من تحريم الحزبية، وأدى ذلك إلى معاناة النخب التي تصدّت لإقامة الأحزاب من نتائج إلحاق المجتمع المدني بالدولة في ظل نظام سلطوي، مما ترك آثاراً سلبية في قابلية الغالبية الساحقة من المواطنين للتفاعل مع العملية السياسية الجديدة ذات الطابع التعددي.

وفي الوقت نفسه، استمرت القيود الأمنية على حركة أحزاب المعارضة لتمثل

قيداً لا يمكن الاستهانة به على إمكانات تفاعل المواطنين معها. وفي هذا السياق، كان من الصعب على الأحزاب أن تصل ببنائها التنظيمي إلى جميع الوحدات الجغرافية الأساسية على المستوى الرأسي، كما عانى بعضها صعوبة الوصول إلى بعض الأقاليم النائية على الصعيد الأفقي.

ب ـ إن اللوائح الداخلية للأحزاب المعاصرة لا تساعد على معرفة دقيقة بطبيعة العلاقة بين المستويات التنظيمية الرئيسية لأي حزب (القيادي، والوسيط، والقاعدي)، فهذه اللوائح تتشابه في الحرص على توزيع السلطة والاختصاص بين المستويات الثلاثة. والإيحاء بأن المستوى الوسيط الذي يمثله عادة المؤتمر العام هو صاحب السلطة الرئيسية، ومن ثم إخفاء حقيقة هيمنة المستوى القيادي، بل رئيس الحزب أيضاً، عن هذه السلطة في الغالب.

ج ـ يتسم المستوى التنظيمي الأعلى للأحزاب ـ موضع الدراسة ـ بدرجة عالية من التشابه في طبيعة واختصاص هذا المستوى على رغم اختلاف الاسم الذي يطلق عليه، وعدد الأجهزة التي يتكون منها، بينما يضم المستوى التنظيمي الوسيط أهم الأطر المؤسسية للتفاعل بين المستويين الأعلى والقاعدي للأحزاب، وقد أخذت بعض الأحزاب ـ موضع الدراسة ـ في أنظمتها الأساسية بجهازين في هذا المستوى، بينما أخذت بقيتها بجهازٍ واحد.

ويعتبر المستوى التنظيمي القاعدي موضع أهم قصور في البناء التنظيمي للأحزاب السياسية (موضع الدراسة)، حيث تعذر بدرجات متفاوتة استكماله، الأمر الذي انعكس بأشكال مختلفة على مجمل التفاعلات الحزبية الداخلية، على رغم تميز الأنظمة الأساسية لهذه الأحزاب بالطموح الشديد في أن يغطي هذا المستوى الوحدات الجغرافية الأساسية على امتداد إقليم الدولة.

٢ ـ عملية صنع القرار الحزبي

تُحدد الآن وتُرى أربعة عوامل تؤدي إلى تدعيم سيطرة القادة على الأحزاب وعزلهم عن قواعدهم، وهي:

أ ـ هيكل الحزب نفسه في أحزاب النخبة، ويعتبر من أهم العوامل التي تحرم الأعضاء من المشاركة في إدارة شؤون الحزب.

ب ـ ما يؤدي إليه التنظيم نفسه من احتمال خلق قلة حاكمة.

ج ـ ما يؤدي إليه الوصول إلى الحكم من عزل قادة الحزب، وتزايد الحاجة إلى وحدته للاستمرار في الحكم. وتدل الخبرات على أن الأحزاب تصبح أقل عرضة

للانقسام عندما تصل إلى الحكم بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل ذلك.

د ـ التقنية الجديدة للحملات الانتخابية، والتي تساعد على مركزة هذه الحملات، بل على شخصنتها أيضاً إلى حد أن المعارك الانتخابية أصبحت تدور بين المرشحين المتنافسين، وليس بين الأحزاب التي ينتمون إليها(٧٤).

أما بالنسبة إلى عملية صنع القرار الحزبي في الأحزاب (موضع الدراسة)، فيسود الغموض صنع القرار الحزبي بدرجات متفاوتة، حيث لا تتضمن أنظمة أي من الأحزاب السياسية ـ موضع الدراسة ـ تحديداً مباشراً لكيفية صنع القرار الحزبي، وبالتالي أتيح لرؤساء الأحزاب دور يصل أحياناً إلى الانفراد بهذه العملية وفي هذا الإطار، يمكن طرح عدد من الملاحظات حول عملية صنع القرار في الأحزاب موضع الدراسة:

أ ـ تمتع رؤساء الأحزاب (أو الأمين العام في الحزب) بمركز متميز يتيح لهم القيام بالدور الرئيسي في هذه العملية، والحد من مشاركة المستويات التنظيمية بما فيها المستوى القيادي إذا أرادوا ذلك. فالنظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام ينص على أن رئيس الحزب هو المسؤول عن التوجيه والإشراف العام على أعمال نشاطات هيئات المؤتمر الشعبي وكافة تكويناته، بما يحقق أهدافه في تطبيق الميثاق الوطني وبرنامج العمل السياسي للمؤتمر، وفقاً لقرارات المؤتمر العام وتوصياته. ولرئيس الحزب تعيين من يشغل المناصب القيادية العليا الشاغرة في المؤتمر، وله إصدار التعليمات والتوجيهات حول مجمل نشاطات المؤتمر، والمصادقة على تسمية مرشحي المؤتمر، وتعيين من يشغل المناصب القيادية العليا الشاغرة في المؤتمر(٧٥). ويحظى رئيس المؤتمر الشعبي العام بوزن معنوي هائل في عملية صنع القرار، حيث تلعب شخصيته والاحترام الذي يحظى به دوراً محورياً في هذه العملية. وهذا ينبع من إدراك مختلف تيارات الحزب أنه الضامن الرئيسي للوحدة الداخلية. ويعتبر الرئيس أيضاً المرجع النهائي لأي خلاف داخل الحكومة أو داخل المؤتمر، أو في ما بينهما. وضبط الإيقاع والمواءمة بين التيارات والأجنحة داخل المؤتمر لعب دوراً أساسياً في الحفاظ على تماسك المؤتمر(٧٦).

---

(٧٤) عبد المجيد، «الديمقراطية الداخلية في الأحزاب السياسية المصرية: دراسة مقارنة، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٧،» ص ٩٤.

(٧٥) «النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام،» ص ١٧٢.

(٧٦) أبو بكر القربي، «المؤتمر في عقده الثاني: المؤتمر الشعبي العام الماضي والمستقبل،» **الثوابت**، العدد ١٥ (١٩٩٦)، ص ٣٦.

أما النظام الداخلي للحزب الاشتراكي فلا يعطي الأمين العام أي اختصاصات محورية سوى إدارة اجتماعات اللجنة المركزية والمكتب السياسي والأمانة العامة[٧٧]، على رغم أن الأمين العام في الحزب الاشتراكي يحظى بصلاحيات كبيرة لم يتطرق إليها النظام الداخلي.

أما في التجمع اليمني للإصلاح، فرئيس الهيئة العليا هو رئيس المؤتمر العام والمسؤول الأول عن رعاية وتوجيه أعمال وأنشطة الإصلاح وتكويناته وتمثيله أمام الآخرين، وتصدر قرارات وتوصيات وتوجيهات الهيئة العليا باسمه[٧٨].

وقد أدى هذا الغموض في تحديد الاختصاصات إلى إتاحة الفرصة لرؤساء الأحزاب للقيام بدور أساسي يصل أحياناً إلى حد الانفراد بهذه العملية.

ب ـ محدودية دور المستوى القيادي في عملية صنع القرار الحزبي بالمقارنة بدور الرئيس، فالأمين العام في المؤتمر الشعبي مهمته هي العمل على تنفيذ توجيهات رئيس الحزب وقراراته، وحصر دور الأمانة العامة في متابعة النشاط التنظيمي اليومي للحزب. أما نائب رئيس الحزب، فلا توجد له أية مهمات سوى الحلول مكان الرئيس عند غيابه، والقيام بما يكلفه به الرئيس من أعمال. أما الأمناء العامون المساعدون فليس لديهم أية مهام سوى الإنابة عن الأمين العام عند غيابه، كل في نطاق اختصاصه وبتفويض محدد، وبالتالي لا تتاح لهم الفرصة إلا نادراً[٧٩]. وعلى رغم مما هو مفترض من أن يكون للأمين العام للمؤتمر صلاحيات أكبر بحكم انشغال رئيس الحزب بمهام منصب رئيس الجمهورية، فإن النظام الأساسي يجعل مهمة الأمانة العامة ـ إجمالاً ـ هي العمل على تنفيذ توجيهات رئيس الحزب وقراراته، مع حصر دورها في متابعة النشاط اليومي للحزب. أما نواب رئيس الحزب، فليس لديهم أية اختصاصات.

أما الحزب الاشتراكي، فتخلو لائحته من تحديد أية اختصاصات للأمناء العامين المساعدين، بخلاف عضويتهم في الأمانة العامة التي لا تضمن لهم أي تميز من بقية أعضائها. والمهمة الوحيدة الموكلة إليهم في حالة غياب الأمين العام تتلخص في اختياره من ينوب عنه من أحد الأمناء المساعدين بتكليف منه[٨٠].

---

(٧٧) «النظام الداخلي للحزب الاشتراكي اليمني،» ص ٢٣.
(٧٨) «النظام الأساسي لحزب التجمع اليمني للإصلاح،» ص ٣٥.
(٧٩) انظر: «النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام،» ص ١٧٣ ـ ١٨٥.
(٨٠) «النظام الداخلي للحزب الاشتراكي اليمني،» ص ٢٣.

أما في حزب الإصلاح فالأمين العام هو المسؤول عن سير العمل في الأمانة العامة ودوائرها وأجهزتها وفي وحدات التنظيم المحلي، وله أن يتخذ كافة الإجراءات اللازمة لذلك، ويتولى الأمين العام المساعد مساعدته عند حضوره والقيام بعمله عند غيابه [٨١].

ومن هنا يتضح محدودية دور المستوى القيادي في عملية صنع القرار الحزبي مقارنة برئيس الحزب أو الأمين العام.

ج ـ إذا كان واضحاً مما سبق محدودية دور المستوى القيادي في عملية صنع القرار الحزبي بالمقارنة بدور الرئيس، فبديهي أن يكون دور المستويين الوسيط والقاعدي أقل، حيث تعطي الأحزاب السياسية اليمنية دوراً مهماً ومحورياً للمستوى الوسيط المتمثل بالمؤتمر العام. فالمؤتمر العام في المؤتمر الشعبي العام هو الذي يقوم بانتخاب رئيس المؤتمر الشعبي ونائبه والأمين العام، وإقرار مشروع النظام السياسي، وانتخاب أعضاء اللجنة المركزية، وانتخاب هيئة الرقابة والتفتيش، وانتخاب أعضاء اللجنة الدائمة من بين أعضائه كل أربع سنوات[٨٢].

أما المؤتمر العام في الحزب الاشتراكي فيقوم بمناقشة وإقرار التقرير السياسي للجنة المركزية حول نشاطها في فترة ما بين المؤتمرين، وانتخاب اللجنة المركزية، ولجنة الرقابة والتفتيش المركزية[٨٣].

أما التجمع اليمني للإصلاح فالمؤتمر العام يقوم بانتخاب رئيس الهيئة العليا ونائبه بأغلبية الأعضاء الحاضرين، كما يجوز عزلهما بموافقة ثلثي الأعضاء، وكذلك انتخاب أعضاء مجلس الشورى من بين أعضائه، وانتخاب رئيس الدائرة القضائية، ويتم كذلك إقرار برنامج العمل السياسي وتعديلاته[٨٤].

ولكن يثار تساؤل حول قدرة المؤتمر العام فعلياً على توجيه سياسات الحزب ورسم أهدافه، ففي المؤتمر الثاني لحزب الإصلاح كانت هناك قضايا نوقشت في قاعة المؤتمر، وأغفل البيان الختامي الحديث عنها نهائياً، وكذلك حول آلية الحوار الداخلي في المؤتمر العام، حيث لم يتسم النقاش بطابع النقاش الحي وإنما بالملاحظات المكتوبة سواء في مناقشة التقرير السياسي أو أثناء طرح قضايا البلاد ومستقبلها. وقد اكتفى

---

(٨١) «النظام الداخلي لحزب الإصلاح،» ص ٤٠.

(٨٢) «النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام،» ص ٢١٥.

(٨٣) «النظام الداخلي للحزب الاشتراكي اليمني،» ص ٢٠.

(٨٤) المقرمي، **التجمع اليمني للإصلاح: الرؤية والمسار، دراسة في النشأة والتطور من ١٩٩٠ ـ ١٩٩٨**، ص ٤٩.

المؤتمرون بالملاحظات المكتوبة إلى السكرتارية، وذلك يجعل الديمقراطية الداخلية محددة ومحاطة بالكثير من القيود[٨٥]. وكذلك تمت تزكية الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس التجمع اليمني للإصلاح، وياسين عبد العزيز في المؤتمر العام الثاني للتجمع اليمني للإصلاح[٨٦]. وفي الحزب الاشتراكي تمت تزكية انتخاب الأمين العام علي صالح عباد (مقبل) [٨٧]. كذلك، تمت انتخابات رئيس المؤتمر الشعبي العام ونائبه والأمين العام من المؤتمر العام بالتزكية.

الخلاصة أن البناء التنظيمي للأحزاب اليمنية يرسخ الدور المحوري والمميز لرئيس الحزب في عملية صنع القرار الحزبي، حيث أعطت لوائح تلك الأحزاب رؤساءها صلاحيات واسعة، كان جوهرها اعتباره المسؤول الأول عن كل ما يتعلق بالسياسة العامة للحزب، في الوقت نفسه الذي اتسمت فيه صياغة آلية صنع القرار نفسها بقدر كبير من الغموض في هذه اللوائح. ولا شك في أن هذا التركيز الشديد للسلطة في يد رئيس الحزب قد أدى إلى العديد من الآثار السلبية التي أدت بدورها إلى تفاقم أزمة القيادة داخل هذه الأحزاب.

ثانياً: العلاقة بين النخبة والأعضاء في الأحزاب السياسية اليمنية

١ ـ التجنيد السياسي ودوران النخبة الحزبية

سوف يتم تناول الأساليب التي تتبعها الأحزاب السياسية موضع الدراسة في اختيار أعضاء نخبتها في المستوى القيادي الرئيسي، ومعدل دوران هذه النخبة. ويعتبر أسلوب اختيار النخبة الحزبية أحد مؤشرات ديمقراطية الأحزاب والقدرة على الصراع داخل الحزب.

أ ـ التجنيد السياسي

يعنى هذا المؤشر أساساً بمدى انفتاح النخبة الحزبية، مما يتيح إضافة أعضاء جدد إليها، وخروج أعضاء منها بشكل دوري من خلال انتخابات تنافسية وليس بحكم الإحلال محل المتوفين أو المستقيلين. ولذلك، فهو يبحث في أسلوب التجنيد

---

(٨٥) مثل قضية الاختطافات التي تصاعدت حدتها، وقضية التعذيب في السجون اليمنية، والعلاقات اليمنية الأمريكية التي أفرزت بعض اتفاقيات التدريب ومنح تسهيلات للحربية الأمريكية في السواحل اليمني، وذلك نتيجة لاتفاقه مع المؤتمر الشعبي العام على ذلك، لمزيد من التفاصيل، انظر: **المستقلة**، ١٩/ ١١/ ١٩٩٨.

(٨٦) **وثائق وأعمال المؤتمر العام الثاني للتجمع اليمني للإصلاح، الدورة الأولى ٦ ـ ٨/ ١٠/ ١٩٩٨**، ص ٣٤.

(٨٧) **الثوري** (٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠).

لهذه النخبة وما إذا كان يتم بالانتخاب أم بالتعيين من أعلى، ومدى حدوث تغيير في هذا الأسلوب طوال فترة الدراسة، وبالتالي فإن التجديد القائم على انتخابات دورية تنافسية يعكس مشاركة قاعدية منتظمة في اختيار النخبة الحزبية، وهو أكثر ديمقراطية من التجنيد القائم على التصويت على قائمة معدة سلفاً، في ما يشبه أسلوب الاستفتاء، ومن ذلك المعتمد على التعيين حتى إذا ترتبت عليه درجة عالية من الدوران على النخبة. لكن تجدر ملاحظة أن التجنيد بأسلوب الانتخاب يمكن أن يتعرض لتدخل قيادي يوجهه نحو تدعيم فرص مرشحين بعينهم، عن طريق عملية تربيط الانتخابات التي قد تتم بأحكام تجعل الانتخاب شكلياً، وتتيح توقع نتائجه مسبقاً. ففي هذه الحالة يصبح الانتخاب محاولة لاستيفاء الشكل الديمقراطي، لكن دون المضمون الديمقراطي الذي لا يتحقق إلا عبر التنافس الحر المفتوح[٨٨].

ب ـ أسلوب التجنيد للنخبة الحزبية

تضم النخبة الحزبية، بالإضافة إلى رؤساء الأحزاب، الأمناء العامين، بالإضافة إلى أعضاء المستوى التنظيمي الأعلى أو القيادي لكل حزب، والمقصود بذلك اللجنة العامة في المؤتمر الشعبي العام، والمكتب السياسي في الحزب الاشتراكي اليمني، والهيئة العليا في التجمع اليمني للإصلاح.

ج ـ أسلوب اختيار رئيس الحزب

يتشابه النظام الأساسي للمؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح في النص على أن رئيس الحزب ونائبه ينتخبان من قبل المؤتمر العام[٨٩]، ويعطي النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي الحق لرئيس المؤتمر في تعيين من يشغل المناصب القيادية العليا في المؤتمر[٩٠]، أي أن النظام الداخلي يجيز الانتخاب للهيئات القيادية العليا، وكذلك التعيين، على رغم أن النظام الداخلي لم يوضح ما هي هذه المناصب.

أما النظام الداخلي للحزب الاشتراكي اليمني، فينص على أن تختار اللجنة المركزية ـ من بين عدد من المرشحين يتقدم بهم المكتب السياسي ـ رئيساً للحزب من

---

(٨٨) عبد المجيد، «الديمقراطية الداخلية في الأحزاب السياسية المصرية: دراسة مقارنة، ١٩٧٦-١٩٨٧،» ص ٢٢٦.

(٨٩) انظر: «وثائق المؤتمر العام الخامس،» ورقة قدمت الى: **المؤتمر الشعبي العام الدورة الثانية، ٢٤ - ٢٦ أغسطس (١٩٩٧)** (صنعاء: الأمانة العامة للمؤتمر العام، دائرة الفكر والثقافة والإعلام، ١٩٩٨)، ص١٧، والمقرمي، **التجمع اليمني للإصلاح: الرؤية والمسار، دراسة في النشأة والتطور من ١٩٩٠-١٩٩٨**، ص ٤٩.

(٩٠) «وثائق المؤتمر الشعبي العام الخامس،» ص١٧٢.

بين الشخصيات التي تحظى بالتقدير الوطني على المستويين الحزبي والشعبي، ولكنه يحصر مهمته في رئاسة المجلس الحزبي الوطني الذي يقيّم نشاط اللجنة المركزية فقط، ولجنة الرقابة والتفتيش، أي ليس له دورٌ محوريٌ في قيادة الحزب. وموقع رئيس الحزب منصوص عليه في النظام الداخلي فقط، دون أن يظهر في الواقع، فالأمين العام في الحزب الاشتراكي هو الذي يقود النشاط العام للحزب[٩١].

أما بالنسبة إلى الأمين العام للحزب فتتشابه الأنظمة الأساسية للأحزاب في النص على أن انتخاب الأمين العام يتم من قِبل مجلس الشورى في التجمع اليمني للإصلاح، واللجنة المركزية في الحزب الاشتراكي. ويختلف عن ذلك المؤتمر الشعبي العام الذي ينص نظامه الأساسي على أن المؤتمر العام هو الذي ينتخب الأمين العام[٩٢]. وقد حدد حزب الإصلاح الفترة الزمنية لولاية رئيس الهيئة العليا ونائبه والأمين العام والأمين العام المساعد ورئيس مجلس الشورى ورئيس الدائرة القضائية بثلاث دورات انتخابية فقط[٩٣]، وكذلك المؤتمر الشعبي العام الذي أقر فترة أربع سنوات فقط لشغل المناصب القيادية ابتداءً من رئيس المؤتمر ونائبه والأمناء العامين المساعدين، على أن تكون قابلة للتجديد لأربع سنوات أخرى[٩٤]، بينما لم ينص النظام الداخلي للحزب الاشتراكي اليمني على ذلك.

وقد التزمت جميع الأحزاب بهذه النصوص التزاماً شكلياً، حيث لم يكن هذا المنصب موضع تنافس في أي منها، فقد ظل أمناء ورؤساء الأحزاب كما هم منذ نشأة هذه الأحزاب. فالرئيس علي عبد الله صالح يترأس المؤتمر الشعبي العام منذ نشأته في العام ١٩٨٢، وظل د. عبد الكريم الأرياني هو الأمين العام طوال فترة الدراسة.

وكذلك شأن حزب الإصلاح، فالشيخ عبد الله بن حسين الأحمر بقي رئيساً للحزب منذ نشأته في عام ١٩٩٠ حتى الآن، وظل محمد اليدومي الأمين العام في المؤتمرين الأول والثاني للتجمع اليمني للإصلاح، وكذلك عبد الوهاب الأنسي الأمين العام المساعد[٩٥].

---

(٩١) «النظام الداخلي للحزب الاشتراكي اليمني،» ص ٢١.

(٩٢) «النظام الداخلي للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري،» ص ١١٧.

(٩٣) المقرمي، **التجمع اليمني للإصلاح: الرؤية والمسار، دراسة في النشأة والتطور من ١٩٩٠-١٩٩٨**، ص ٥٨، و«البرنامج السياسي والنظام الداخلي للحزب الناصري الديمقراطي،» ص ١٠٠.

(٩٤) انظر: نص البيان الختامي للدورة الاعتيادية الأولى للمؤتمر الشعبي العام السادس في: **الميثاق** (صنعاء) (١٠ تموز/ يوليو ١٩٩٩).

(٩٥) **الصحوة** (١٣تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨).

أما الحزب الاشتراكي، فلم يحدث فيه أي تداول حقيقي لقيادته حتى بعد عقد الدورة الثانية للمؤتمر العام الرابع للحزب (الدورة الانتخابية)، فقد ظل علي صالح عباد (مقبل) هو الأمين العام.

ويعتبر الأخذ بأسلوب الانتخاب أحد معايير ديمقراطية البناء التنظيمي للأحزاب، وأحد الأساليب العامة التي تساعد على الإحلال والتجديد في الحزب، وعلى رغم أن الأنظمة الأساسية لمعظم الأحزاب اليمنية نصت على الانتخاب كأسلوب لبنائها، فقد ظلت معظم هذه الأحزاب تعتمد على أسلوب الاختيار من أعلى أو التعيين في مختلف المستويات العليا، إلا أن نتائج الانتخابات كانت تسفر عن فوز وجوه معينة، حيث يسيطر رئيس الحزب على كافة تشكيلات الحزب وعلى عملية التجنيد فيها، بغض النظر عن نصوص اللوائح الأساسية.

د ـ أسلوب اختيار بقية نخبة الحزب

تتشابه الأنظمة الأساسية للأحزاب موضع الدراسة في النص على اختيار المستوى القيادي في الأحزاب، وإن تباينت التسميات في ما يتعلق بالجهاز الذي يتولى صلاحية هذا الانتخاب.

فوفقاً للنظام الأساسي للمؤتمر الشعبي العام، تتولى اللجنة الدائمة انتخاب أعضاء اللجنة العامة من بين أعضائها وعددهم واحد وثلاثون عضواً، ولكن يشير النظام الداخلي إلى أن هناك أعضاء في اللجنة العامة بحكم مراكزهم(٩٦). أما الحزب الاشتراكي اليمني، فقد نص في نظامه الأساسي على أن تنتخب اللجنة المركزية من بين أعضائها ـ بواسطة المنافسة لأكثر من مرشح، وعبر الاقتراع السري ـ مكتباً سياسياً يتحمل مسؤولية قيادة وتوجيه النشاط السياسي العام للحزب(٩٧). وفي المؤتمر العام الرابع للحزب، تم انتخاب مندوبي المؤتمر لأعضاء القيادة الحزبية في الأمانة العامة والمكتب السياسي واللجنة المركزية، بالاقتراع السري والترشيح التنافسي، كما حصل لكامل أعضاء المكتب السياسي وحوالى ثلثي أعضاء اللجنة الدائمة، أو بواسطة التصويت برفع اليد وتزكية القائمة، كما حصل بالنسبة إلى الأمين العام

(٩٦) وهم، رئيس المؤتمر، ونائب رئيس المؤتمر، والأمين العام للمؤتمر، ونائب رئيس هيئة الرقابة والتفتيش المالي، والأمناء العامون المساعدون، ومن يمثل المؤتمر في هيئة رئاسة مجلس النواب، ورئيس لهيئة البرلمانية للمؤتمر، ورئيس الهيئة الوزارية للمؤتمر، والأعلى في هيئة رئاسة المجلس الاستشاري، انظر: «النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام،» ص ١٧٩.

(٩٧) «النظام الداخلي للحزب الاشتراكي اليمني،» ص ٢٠.

ومساعديه وبقية أعضاء اللجنة المركزية[٩٨]. أما التجمع اليمني للإصلاح، فينص نظامه الأساسي على أن تتكون الهيئة العليا من ستة عشر عضواً، يتم انتخاب عشرة منهم من قبل مجلس الشورى الذي ينتخب من المؤتمر العام، أما الستة الباقون فهم أعضاء في الهيئة بحكم مراكزهم[٩٩].

وعلى رغم تشابه جميع الأحزاب بالأخذ بأسلوب الانتخاب، فإنها لم تلتزم بذلك، ويمكن القول إن هنالك تقدماً ملموساً في هذا المجال. فالتجمع اليمني للإصلاح لم يعرف الانتخابات إلا بعد أربع سنوات من تأسيسه، جرى العمل خلالها بأسلوب التعيين؛ فقد تم اختيار ستين شخصاً ليشكلوا لجنة تحضيرية، قامت بإعلان تأسيس التجمع اليمني للإصلاح، واختيار قيادته العليا[١٠٠]. ولم يستكمل حزب الإصلاح بناء مؤسساته التنظيمية إلا مع الانتهاء من المؤتمر العام الأول، الدورة الثانية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦.

والملاحظ أن رموز الإخوان المسلمين لم تظهر أثناء الفترة التأسيسية التي امتدت نحو أربع سنوات، فلم يكن لتنظيم الإخوان المسلمين أي وجود من خلال القيادات (قيادات الصف الأول) في تكوينات التجمع اليمني للإصلاح. فالأستاذ ياسين عبد العزيز (الرجل الأول في التجمع اليمني للإصلاح) والشيخ عبد المجيد الزنداني لم يكن لهما أي منصب في حزب التجمع اليمني للإصلاح، وكذلك أعضاء مجلس شورى الإخوان المسلمين، وقيادات الفروع في المحافظات لم يكن لهم وجود في أي منصب من مناصب حزب التجمع اليمني للإصلاح، وكذلك نجد أن الأمين العام كان عبد الوهاب الانسي، ومحمد اليدومي الأمين العام المساعد يحتل المرتبة الثانية في الأمانة العامة، مع أنه في القاعدة التراتبية للإخوان المسلمين يتقدم محمد اليدومي على عبد الوهاب الأنسي، وهكذا ظل الإخوان المسلمين يحتفظون، ولا يزالون، بتنظيمهم الخاص وقياداتهم الخاصة.

ولكن بعد انتخابات المؤتمر العام الأول للإصلاح، والتي جرت بقواعد خاصة

---

(٩٨) **الشورى** (٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠).

(٩٩) وهم، رئيس الهيئة العليا، ونائب رئيس الهيئة العليا، رئيس مجلس الشورى، والأمين العام، والأمين العام المساعد، ورئيس كتلة الإصلاح النيابية، انظر: المقرمي، **التجمع اليمني للإصلاح: الرؤية والمسار، دراسة في النشأة والتطور من ١٩٩٠-١٩٩٨**، ص ٦٦.

(١٠٠) تكونت الهيئة القيادية من الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيساً للهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح، وعبد الوهاب الآنسي، أميناً عاماً، ومحمد عبد الله اليدومي أمين عام مساعداً، انظر: **التجمع اليمني للإصلاح في سطور** (صنعاء: الأمانة العامة للتجمع اليمني للإصلاح،[د.ت.])، ص ٣.

جداً غير متعارف عليها من مثل عدم جواز الترشيح، سيطر على الانتخابات التالية الإخوان المسلمون، مما أفرز نتيجة معروفة سلفاً ومخططاً لها من قبل. فظهر الشيخ ياسين عبد العزيز ليتولى منصب نائب رئيس الهيئة العليا، أي أنه فعلياً الرجل الأول، ويناظر ذلك منصبه في الإخوان المسلمين، وتقدم محمد اليدومي على عبد الوهاب الأنسي ليصبح الأمين العام، ويتراجع عبد الوهاب الأنسي ليصبح الأمين العام المساعد. وقد تولى الشيخ عبد المجيد الزنداني أيضاً منصب رئيس مجلس الشورى، وانضم إلى عضوية مجلس شورى الإصلاح الكثير من أعضاء مجلس شورى الإخوان المسلمين[١٠١].

ويمكن القول إن التجمع اليمني للإصلاح من أكثر الأحزاب قدرة على تجنيد أعضاء جدد للحزب، فقد استطاع الحصول على عدد ثمانمائة ألف صوت في الانتخابات النيابية عام ١٩٩٧، حيث استطاع مضاعفة الأصوات التي حصل عليها في الفترة بين انتخابات عام ١٩٩٣وانتخابات عام ١٩٩٧، ولا سيما في المحافظات الجنوبية التي حصد فيها أكثر من مائة ألف صوت مقابل عشرة آلاف عام ١٩٩٣[١٠٢].

أما الحزب الاشتراكي اليمني، فقد تأخر عقد مؤتمره العام الرابع لمدة اثني عشر عاماً، يرجعها الحزب إلى ظروف سياسية غير طبيعية يعمل الحزب في ظلها منذ حرب ١٩٩٤، ومنها استمرار حجز ممتلكات ومقرات ووثائق وأموال الحزب من قبل السلطة، وتوقيف الآلاف من الكوادر وأعضاء الحزب عن أعمالهم بصورة غير قانونية، ووجود أعداد كثيرة من قيادات وكوادر الحزب نازحة خارج البلاد[١٠٣]، وبالتالي لم يعقد مؤتمر الحزب إلا في عام ١٩٩٨ (الدورة الأولى) التي لم تكن دورة انتخابية[١٠٤]، وبالتالي كان هناك مركزية في اختيار المندوبين إلى

---

(١٠١) ما زال الإخوان المسلمون محتفظين بتنظيمهم في إطار محدود يتولى الإشراف عليه قيادات أخرى متفرغة لهذا العمل، إضافة إلى الشيخ ياسين عبد العزيز الذي لا يظهر في أية نشاطات تنفيذية أو أساسية تتعلق بنشاطات وتحركات وبرامج وخطط حزب التجمع اليمني للإصلاح، وهو النشاط الذي تتولاه الأمانة العامة ورؤساء الدوائر المختلفة، انظر: فارس السقاف، «المؤتمر العام الثاني للتجمع اليمني للإصلاح المتغيرات التنظيمية: دخول الإخوان وتجربة السنوات الأربع الماضية،» **الشاهد الدولي**، العدد ٩٣ (آذار/ مارس ١٩٩٩).

(١٠٢) «التقرير السياسي المقدم إلى الدورة الـ ٣٥ للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني» **الثوري** (٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨).

(١٠٣) انظر مقابلة مع سيف صائل، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، في: **الثوري** (١٨ أيار/ مايو ٢٠٠٠).

(١٠٤) لمزيد من التفاصيل حول جدول أعمال المؤتمر العام الرابع للحزب، الدورة الأولى، انظر: **جدول أعمال المؤتمر العام الرابع للحزب، الدورة الأولى** (صنعاء: اللجنة التحضيرية للمؤتمر، ١٩٩٨)، ص ٢.

المؤتمر، ولم تكن هناك أية انتخابات[١٠٥].

أما الانتخابات، فقد تمت في الدورة الثانية للمؤتمر العام للحزب، وقد تم فيها انتخاب المندوبين إلى المؤتمر العام، كما تم انتخاب مائة وثلاثين عضواً إلى اللجنة المركزية من بين قائمة المرشحين البالغ عددهم ٢٦٠ مرشحاً[١٠٦]. وضماناً للتجديد، يشترط النظام الداخلي ألا يكون بين أعضاء اللجنة المركزية المنتخبين من المنظمات الحزبية أعضاء في اللجنة المركزية الحالية[١٠٧]. كذلك انتخبت اللجنة المركزية بواسطة الاقتراع السري المكتب السياسي، وتم انتخاب أمين عام وأمينين عامين مساعدين[١٠٨].

وأخيراً، يمكن القول إن الاعتماد على أسلوب الانتخاب كأنسب وسيلة للتجنيد والصعود السياسي لم يترشح بعد في البناء التنظيمي للأحزاب اليمنية، على رغم ما نصت عليه لوائحها الداخلية من اعتماد هذا الأسلوب. فالأحزاب التي أجرت انتخابات بالفعل للمستوى القيادي، تمت هذه الانتخابات فيها بشكل صوري، حيث شهدت العديد من التدخلات من جانب رؤساء الأحزاب لترجيح كفة مرشحين بأعينهم، الأمر الذي جعل هذه الانتخابات مجرد شعار يخفي وراءه أسلوب التعيين. ولا شك في أن عدم نفاذية قنوات التجنيد هذه تعتبر مسؤولة بشكل كبير عن أزمة القيادة في تلك الأحزاب.

هـ ــ دوران النخبة الحزبية

يقصد بدوران النخبة الحزبية تغيّر تولي الأفراد أو مجموعات من الأفراد في مواقع القوة[١٠٩]. وترى سوزان كيللر (Suzanne Keller) أن صعود وهبوط الأفراد والجماعات إلى داخل أو خارج مواقع النخبة الاستراتيجية هو أمر لا نهائي يتسارع في

---

(١٠٥) انظر: **الثوري** (٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨).

(١٠٦) تم انتخاب أعضاء اللجنة المركزية وعددها ٣٠١ في إطار قائمتين الأولى وتشمل ثلث العدد تم انتخابهم مباشرة من مؤتمرات منظمات الحزب في المحافظات إلى جانب أعضاء اللجنة المركزية الموجودين في الخارج والذين زكاهم المؤتمر العام عن طريق التصويت العلني المباشر بسبب الموانع القسرية التي حالت دون حضورهم. أما القائمة الثانية وتبلغ الثلثين من قوام اللجنة المركزية وقد تم انتخابهما من قبل المؤتمر العام عن طريق الاختراع السري المباشر، انظر: **الثوري** (٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠).

(١٠٧) **الثوري** (٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠).

(١٠٨) تم انتخاب كل من علي صالح عباد مقبل أمين عام، وجار الله عمر وسيف صائل أمناء عامين مساعدين، انظر: **الثوري** (٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠).

(١٠٩) Thomas Casstevens and Harold Casstevens, «The Circulation of Elite: A Review and Critique of Class Models,» in: John Scott, ed., *The Sociology of Elites*, Schools of Thought in Sociology; 1, 3 vols. (Aldershot, Hants, England; Brookfield, VT: Elgar Pub., 1990), p. 249.

منطقة ويتباطأ في منطقة أخرى، ويتزايد عندما يزيد التجنيد السياسي على أسس الكفاءة الفردية[١١٠]. ويمكن التمييز في هذا المجال بين مستويين فرعيين للنخبة في الأحزاب السياسية موضع الدراسة:

أولهما، النخبة العليا التي تشمل رؤساء الأحزاب (أو الأمناء العامين) أو رئيس الهيئة العليا، كما في التجمع اليمني للإصلاح ونوابهم، والأمناء العامين المساعدين.

و**ثانيهما**، النخبة العامة التي تشمل أعضاء المستوى القيادي الأعلى للأحزاب موضع الدراسة.

(١) معدل دوران النخبة العليا

يلاحظ من الجدول رقم (١١-٢) أنه خلال فترة الدراسة لم يحدث أي تغيير في منصب رئيس الحزب[١١١] (المؤتمر والإصلاح) أو الأمين العام للحزب الاشتراكي، والمؤتمر، والإصلاح، فقد ظل الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه عبد ربه منصور هادي، والأمين العام د. عبد الكريم الأرياني في مناصبهم منذ انتخابهم في المؤتمر العام الخامس، وتم التجديد لهم في المؤتمر العام السادس، وما زالوا في مناصبهم حتى الآن.

أما التجمع اليمني للإصلاح، فقد ظل الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر ونائبه أ. ياسين عبد العزيز والأمين العام محمد اليدومي في مناصبهم منذ انعقاد المؤتمر العام الأول للإصلاح، وتم التجديد لهم في المؤتمر العام الثاني، وما زالوا في مناصبهم حتى الآن[١١٢].

أما الحزب الاشتراكي اليمني، نتيجة لحرب صيف ١٩٩٤، فقد تم انتخاب أمين عام جديد للحزب[١١٣] هو علي صالح عباد (مقبل) أثناء انعقاد الدورة الاستثنائية الموسعة للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في عام ١٩٩٤، وأعيد انتخابه أثناء انعقاد المؤتمر الرابع للحزب، وما زال أميناً عاماً حتى الآن (انظر الجدول رقم(١١-٢)):

---

(١١٠) Suzanne Keller, *Beyond the Ruling Classes*, Perennial Works in Sociology (New York: Arno Press, 1977), p. 228.

(١١١) تم استحداث منصب رئيس الحزب ونائبه في المؤتمر الشعبي العام أثناء انعقاد المؤتمر العام الخامس للحزب.

(١١٢) تم التجديد لرئيس الحزب ونائبه والأمين العام عند عقد المؤتمر العام الثالث للحزب خلال الفترة.

(١١٣) تم انتخاب صالح عباد مقبل بدلاً عن علي سالم لبيض الأمين العام السابق.

الجدول رقم (١١ـ٢)
معدل دوران رؤساء الأحزاب

اسم الحزب	رئيس الحزب	تاريخ تولي المنصب	تاريخ ترك المنصب	ملاحظات
المؤتمر الشعبي العام	علي عبد الله صالح	١٩٨٢	ـ	ما زال رئيساً للمؤتمر حتى الآن
الحزب الاشتراكي اليمني	علي صالح عباد (مقبل)	بعد حرب عام ١٩٩٤	ـ	تم انتخابه أميناً عاماً للحزب في المؤتمر العام الرابع للحزب
التجمع اليمني للإصلاح	الشيخ عبد الله ابن حسين الأحمر	١٩٩٠ تاريخ إنشاء التجمع اليمني للإصلاح	ـ	تم التجديد له في المؤتمر العام الأول والثاني للتجمع

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بناءً على بيانات أولية قامت بجمعها عن مؤتمر الأحزاب السياسية.

ويمكن القول إن رؤساء الأحزاب استطاعوا المحافظة على مواقعهم منذ نشأة أحزابهم حتى الآن، وهذا قد يؤدي إلى أزمة قيادة، فطول بقاء القيادات الحزبية في مناصبها، ولا سيما رؤساء الأحزاب، يؤدي إلى ارتباط وثيق بين الحزب ورئيسه، وهو ما يطلق عليه ظاهرة «شخصنة السلطة» أو أحزاب الأشخاص. وهذا ما يؤدي إلى العديد من مظاهر أخرى لأزمة القيادة، حيث إنه كلما ازداد دور شخص معينّ أو مجموعة من الأشخاص في إنشاء حزب وإدارته، ضعفت إمكانيات التحول الديمقراطي داخل هذا الحزب، وأيضاً فإن ارتباط تلك الأحزاب بأشخاص بعينهم، تجعل تلك الأحزاب تعاني مشكلة كبيرة بمجرد وفاة مؤسسها أو تلك الزعامة التاريخية.

أما بقية أعضاء النخبة العليا للأحزاب، فقد تفاوتت معدلات دورانهم من حزب إلى آخر. ويعتبر الحزب الاشتراكي أقلها في هذا المجال، لأنه لم يعقد سوى مؤتمر واحد في فترة الدراسة، وهو المؤتمر العام الرابع للحزب، ولكن مستوى التجديد في نظمه ولوائحه وانتخاباته تفوق بقية الأحزاب[١١٤].

(١١٤) محمد العبري، «مستقبل التعددية الحزبية في الجمهورية اليمنية،» ورقة قدمت الى: مستقبل اليمن في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية: أعمال المؤتمر العام الخامس لكلية التجارة والاقتصاد،» صنعاء ٢٢-٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، ص ١٤.

الجدول رقم (١١ـ٣)
معدل دوران الأمناء العامين المساعدين للمؤتمر الشعبي العام

الأمناء العامون المساعدون	تاريخ تولي المنصب	تاريخ ترك المنصب	ملاحظات
عبد الملك منصور	المؤتمر العام الخامس	المؤتمر العام السادس	أصبح وزيراً للثقافة
عبد الله البار	المؤتمر العام الخامس	المؤتمر العام السادس	ـ
يحيى المتوكل	المؤتمر العام الخامس	ـ	ما يزال في المؤتمر إلى الآن
يحيى الراعي	المؤتمر العام الخامس	ـ	في هيئة رئاسة مجلس النواب
صادق أبو راس	المؤتمر العام السادس	ـ	وزيراً للإدارة المحلية
محمد العيدروس	المؤتمر العام السادس	ـ	ـ

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بناءً على معلومات أولية تم جمعها عن المؤتمر الشعبي العام.

على الرغم من انعدام معدل دوران النخبة في الهيئات القيادية العليا، اتسم منصب الأمين العام المساعد بارتفاع هذا المعدل، كما يتضح من الجدول رقم (١١-٣)، فقد شغله ستة أعضاء، وكان الانتخاب الدوري هو الأسلوب المتبع منذ انعقاد المؤتمر العام الخامس للحزب. وكانت نسبة التجديد في المؤتمر العام السادس ٥٠ بالمئة، وقد تم انتخاب الأمناء العامين المساعدين من بين سبعة مرشحين[١١٥].

وباستعراض التشكيلة القيادية التنفيذية للمؤتمر الشعبي العام التي نتجت من المؤتمر العام الخامس سنجد أن التنوع السياسي والفكري مجسد في الأمانة العامة للمؤتمر، فباستثناء رئيس المؤتمر (رئيس الجمهورية)، سنجد أن الأمين العام يمثل توجهاً في السياسة اليمنية.

أما الأمناء العامون المساعدون، فهم يمثلون الأحزاب التاريخية اليمنية، ثقافة وانتماء، فالعميد يحيى المتوكل كان بعثياً سابقاً ومن كبار العسكريين، وعبد الملك منصور كان قيادياً بارزاً في الإخوان المسلمين. أما عبد الله البار، فهو قيادي اشتراكي التحق بالمؤتمر بعد أحداث ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦، كما أن العقيد يحيى الراعي

(١١٥) **الميثاق** (١٢ تموز/ يوليو ١٩٩٩).

شخصية عسكرية وأمنية واجتماعية معروفة. هذا التنوع يشكك من جهة في زوال ازدواجية الانتماء، ومن جهة أخرى يجعل التناقضات الداخلية مستمرة وأكثر حدة، وخصوصاً في حالة تخلي الرئيس علي عبد الله صالح عن موقعه في المؤتمر[١١٦].

(٢) معدل دوران النخبة العامة التي تشمل أعضاء المستوى القيادي الأعلى للأحزاب

تميزت الأحزاب بمعدل دوران أعلى للنخبة القيادية عن النخبة العليا، فقد تم انتخاب عشرة أعضاء جدد في الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام من أصل عشرين عضواً، بينهم امرأة واحدة، أي أن نسبة التجديد بلغت ٥٠ بالمئة[١١٧]. ويتساوى في ذلك مع المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الذي تشكل من ستة وعشرين عضواً، بينهم أربع نساء في المؤتمر العام الرابع للحزب، وبلغت نسبة التجديد فيه ٥٤ بالمئة[١١٨]. أما الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح، فقد بلغت نسبة التجديد فيها ٢٥ بالمئة، حيث تم انتخاب خمسة أعضاء جدد[١١٩] في الهيئة العليا. أما المكتب التنفيذي في التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، فقد بلغت نسبة التجديد فيه ٥٠ بالمئة من الأعضاء، وتم حصول المرأة على ستة مقاعد[١٢٠].

ويلاحظ أن تمثيل المرأة في الهيئات القيادية للأحزاب ضعيف ومتواضع للغاية، إذ لا يوجد امرأة واحدة تشغل منصب رئيس حزب أو أمين عام لأي حزب أو حتى أمين عام مساعد في كافة الأحزاب اليمنية. كما أن مشاركة المرأة في الهيئات القيادية ضعيفة للغاية، حيث وجدت امرأة واحدة في اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام، بنسبة ٥ بالمئة فقط، وأربع نساء أعضاء فقط في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، بنسبة ١٤ بالمئة من إجمالي أعضاء الحزب البالغ عددهم تسعة وعشرين عضواً.

يمكن القول إن معدل دوران النخبة القيادية في أحزاب المؤتمر الاشتراكي هي أعلى من معدل دوران النخبة القيادية العليا؛ أما التجمع اليمني للإصلاح، فقد

---

(١١٦) **المستقلة**، ٢٦/ ٨/ ١٩٩٦.

(١١٧) **الميثاق** (١٢ تموز/ يوليو ١٩٩٩).

(١١٨) **الثوري** (أيلول / سبتمبر ٢٠٠٠)، وكان قد تم انتخاب مكتب سياسي جديد للحزب من ثلاثة وعشرين عضواً عقب حرب صيف ١٩٩٤، لمزيد من التفاصيل، انظر: **البيان الختامي للجنة المركزية الصادر عن الدورة الاستثنائية الموسعة للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، للفترة ١-٦/ ٩/ ١٩٩٤**([صنعاء]: اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، ١٩٩٤)، ص١٤.

(١١٩) هم، عبد الله صعتر حمود الذارحي محمد حمود الخميسي اسماعيل الأكوع محمد يحيى مطهر بدلاً من محمد بن اسماعيل العمراني ونجيب سعيد غانم ومحمد حسن دماج وعبد الرحمن بكير ومحمد علي عجلان.

(١٢٠) **الشاهد الدولي**، العدد ٣ (أيار/ مايو ١٩٩٩).

اتسمت نخبته بدرجة عالية من الثبات، لأنه تم التجديد في النخبة القيادية نتيجة لتولي أعضاء النخبة القديمة لمناصب وزارية أثناء الائتلاف الحكومي (١٩٩٤ ـ ١٩٩٧) بين المؤتمر والإصلاح، ولم يتم نتيجة للتجديد في إطار النخبة العامة للحزب.

أما على المستوى التنظيمي الوسيط، فقد بلغ معدل التجديد في اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام في المؤتمر العام السادس نسبة ٦٠ بالمئة[١٢١]، ويقلل الكثير من المهتمين بالخريطة الحزبية والسياسية في اليمن من أهمية اللجنة الدائمة بتشكيلاتها في تحديد سياسة المؤتمر ورسم مستقبله، إذ يعتبر وجود الرئيس علي عبد الله صالح على رأس هذا المؤتمر هو أكبر مؤشر على بقاء سياسة التوازنات، ومراعاة التوجهات الفكرية التي تعجّ بها جنبات اللجنة الدائمة[١٢٢]. أما في ما يخص اللجنة المركزية في الحزب الاشتراكي، فقد تم انتخاب ٣٠١ عضو في المؤتمر العام الرابع في إطار قائمتين:

الأولى: انتخاب ثلث أعضاء اللجنة المركزية مباشرة من مؤتمرات المنظمات الفرعية في المحافظات بما يتيح تمثيلاً جغرافياً كافياً، ودوراً مباشراً للمنظمات القاعدية في المحافظات في تشكيل جزء من اللجنة الدائمة، وضماناً للتجديد يشترط النظام الداخلي ألا يكون بين أعضاء اللجنة المركزية المنتخبين من المنظمات الحزبية، أعضاء في اللجنة المركزية الحالية.

الثانية: انتخاب أعضاء اللجنة المركزية في الخارج، القائمة الوطنية، وكانت نسبة التجديد في اللجنة المركزية ٥٣ بالمئة[١٢٣].

ومن خلال ما سبق، نلاحظ أن تمثيل المرأة في الهيئات القيادية للأحزاب ضعيف ومتواضع، أما عن وجود المرأة في التنظيمات الوسيطة للأحزاب فلا يوجد سوى خمس وثلاثين امرأة عضو في اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام من أصل سبعمائة عضو. ويضم مجلس شورى الإصلاح سبع نساء أعضاء، فقط أنتخبن في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨ من أصل ١٦٠ عضواً، وتضم اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ثلاث عشرة امرأة عضواً من أصل ٣٠١ عضو.

خلاصة ما تقدم، أن معدل دوران النخبة الحزبية كان منعدماً في المستويات

---

(١٢١) **الميثاق** (١٢ تموز/ يوليو ١٩٩٩).
(١٢٢) **المستقلة**، ٩/ ٥/ ١٩٩٥.
(١٢٣) **الثوري** (١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠).

القيادية العليا (رئيس الحزب، أمين عام الحزب، نائب رئيس الحزب)، ومنخفضاً إلى حد ما في المستويات القيادية الأقل، بدليل بقاء الأشخاص نفسهم في مناصبهم منذ الإعلان عن نشوء الحزب، وبالتالي يمكن القول إن هذا الجمود والبطء الذي يميز حركة دوران النخب في اليمن يهدد في الحقيقة بتحول هذه النخب على حد تعبير برهان غليون إلى «طوائف مغلقة على نفسها بدلاً من أن تكون جزءاً من طبقات مفتوحة حساسة للتغيرات الإيجابية وقابلة للتبدل مع تبدل علاقات القوة»، أي أن تتحول إلى «عوازل ثابتة ومقدسة»، مقاومة لأي حراك اجتماعي جدي.

إن محافظة النخبة على التركيبة نفسها لفترة طويلة يعتبر عاملاً من عوامل تعطيل عملية التحول الديمقراطي، فعلى رغم تبني النخب القديمة ـ في وقت من الأوقات ـ لمشروع التحول الديمقراطي، فإن استمرارها في المحافظة على مواقعها الريادية دون منافسة نخب جديدة يؤول إلى نوع من «روتينية النخبة» (Routinization) والمحافظة على أساليب قديمة في الاختيار لعضوية النخبة.

إن بطء أو جمود دوران النخب الحزبية وسلوكها المحافظ ـ بل السلبي أيضاً ـ أفقدها الصدقية في عيون الناس، إذ يبيّن هجر الجمهور للأحزاب السياسية إلى أي حدّ لم تعد السياسة رهاناً حقيقياً وجذاباً بالنسبة إلى الأجيال الشابة. أكثر من ذلك، فإن هذا الميل المتزايد إلى هجر السياسة، بعكس ما تحاول أن تؤكد عليه التفسيرات المبسطة لقادة الأحزاب السياسية، لا يشكل تعبيراً عن افتقار الجمهور الواسع إلى الروح المدنية، أو عدم انشغاله بالهم والشؤون الوطنية، أو استمراره في الأخذ بالتصورات التقليدية المعادية للسياسة، بل إنه يجسد ـ بالأحرى ـ النضج السياسي، فليس من الصعب على المراقب أن يدرك أن السياسة لم تعد تشكل اليوم، في الشروط الراهنة لممارستها في الوطن العربي، استثماراً عقلانياً ومجدياً.

ثالثاً: أنماط التفاعلات داخل النخبة الحزبية

تشهد النخبة الحزبية صراعات متعددة ترتبط بالنفوذ والاختلافات السياسية والفكرية، والتي قد تؤثر سلبياً في تماسك الحزب، مما يؤدي إلى حدوث انشقاقات واستقالات، كما يوجد تباين بين طبيعة الخلافات السياسية والفكرية في الأحزاب ـ موضع الدراسة ـ حيث لم تظهر داخل المؤتمر الشعبي خلافات جوهرية حول قضايا سياسية وفكرية. ويرجع ذلك إلى أنه الحزب الحاكم، ولا يعني هذا عدم وجود خلافات سياسية داخل المؤتمر الشعبي العام، وإنما يعني تركز هذه الخلافات على تفاصيل وجزئيات في الغالب الأعم.

أما الأحزاب الأخرى ـ موضع الدراسة ـ فقد شهدت خلافات أساسية حول قضايا سياسية وفكرية، وظهرت اتجاهات متعارضة تجاهها. ويمكن تناول هذه التفاعلات من خلال ما يلي:

١ ــ قرار الحزب الاشتراكي بمقاطعة الانتخابات النيابية عام ١٩٩٧

فقد شرع الحزب الاشتراكي اليمني بعد دورة اللجنة المركزية في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ في إقامة تحالف وطني عريض يجمع صفوف المعارضة، ويوحد قواها، حيث تم الاتفاق على قيام مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة في بداية عام ١٩٩٥[١٢٤].

وفي إطار مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة، تقدم الحزب الاشتراكي بورقة الضمانات السياسية والقانونية التي تكفل إجراء انتخابات حرة ونزيهة ومتكافئة. وكانت أحزاب مجلس التنسيق للمعارضة تتبنى أيضاً المطالب ذات الطابع الخاص بالحزب الاشتراكي اليمني، والمتصلة بما يمكن تسميته بمعالجة بعض الآثار والنتائج التي ترتبت بعد فترة الحرب ومحاولة الانفصال في صيف ١٩٩٤. وكانت تلك المطالب تشمل:

أ ـ إعادة مقرات وممتلكات الحزب الاشتراكي التي فقدها بعد حرب ١٩٩٤، وإعادة الأملاك الشخصية والخاصة بقيادات الحزب الاشتراكي.

ب ـ تصحيح الأوضاع الوظيفية لكوادر الحزب الاشتراكي، وبتعبير آخر إعادة الكوادر العسكرية والمدنية المبعدة من أعمالها بعد حرب ١٩٩٤ إليها، واستكمال تطبيق قرار العفو العام الذي أصدرته الحكومة بعد الحرب.

ج ـ ضمان توفير مناخ يتيح للحزب الاشتراكي الفوز بدوائر انتخابية من خلال التنسيق، وإلا فستكون مشاركته في الانتخابات في ظل الأوضاع الراهنة غير ذات قيمة[١٢٥].

وقد تكوّنت وجهتا نظر لدى قيادات الحزب الاشتراكي حول المشاركة في الانتخابات، فهناك وجهة نظر ترى ضرورة المشاركة في الانتخابات للأسباب التالية[١٢٦]:

---

(١٢٤) التقرير المقدم إلى المؤتمر العام الرابع للحزب الاشتراكي اليمني، ص ١٢.

(١٢٥) **الطريق** (١٨ شباط/ فبراير ١٩٩٧).

(١٢٦) مثل وجهة النظر هذه كل من السكرتارين الخمسة للحزب الاشتراكي وهم: جار الله عمر، وسيف صائل، وعبد الباري طاهر، ويحيى الشامي، وعبد الغني عبد القادر.

ـ قناعتهم بأن النظام ليس في حاجة ماسة إلى الانتخابات، لأنه يستمد شرعيته من وجوده المادي في الواقع. إن ميزان القوى ـ الذي كان الحزب الاشتراكي أحد أطرافه ـ قد اختل بعد عام ١٩٩٤، وعلى الحزب أن يدرك ذلك، ويبحث لنفسه عن موقع في ظل موازين قوى سياسية وعسكرية واجتماعية جديدة[١٢٧].

ـ إن الانتخابات فرصة مغرية للحزب الاشتراكي لبث النشاط السياسي بين أنصاره وبين الجماهير، وإعادة الصلة معهم بعد الانقطاع والحظر غير المعلن على نشاطه بعد حرب عام ١٩٩٤.

ـ إن الحزب سيخسر جمهوره إذا ما قاطع الانتخابات، لأن غيابه عن الانتخابات سيفقده الصلة معهم، كما أن المقاطعة عمل انكفائي له تأثير سلبي في نشاط الحزب وديمومته، وسيندم الحزب إذا قاطع الانتخابات.

ـ إن كل مفاوضات الحزب مع النظام منذ ما بعد حرب ١٩٩٤ لم تكن بهدف أن يحصل الحزب على شيء جديد بقدر ما يطالب بالحد من دفع فواتير عام ١٩٩٤، كما أن الإصرار على مطالبة النظام بتطبيق وثيقة العهد والاتفاق كشرط للاشتراك في الانتخابات، هو من السذاجة السياسية، فمن غير المنطقي أن يقبل بها في ظل موازين القوى الحالية.

ـ إن إعادة مقرات وممتلكات الحزب الاشتراكي، وتصحيح الأوضاع الوظيفية لكوادره، ومعالجة أوضاع كوادره النازحة في الخارج، وإعادة الأملاك الشخصية والخاصة، هي أمور أساسية للمشاركة. وإن الحزب الاشتراكي اليمني يتوخى من اشتراكه في الانتخابات أن ينجح بتوقيف أو التخفيف من سيل الفواتير التي يدفعها منذ ما بعد حرب عام ١٩٩٤[١٢٨].

أما وجهة نظر دعاة المقاطعة، فتمثلت في ما يلي[١٢٩]:

ـ يرى دعاة المقاطعة أن النظام في حاجة لإجراء الانتخابات لإضفاء شرعية على نتائج حرب صيف ١٩٩٤.

---

(١٢٧) انظر مقابلة يحيى منصور أبو اصبع عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، عضو مجلس النواب، مقابلة شخصية مع الباحثة، ٢٠/ ٢/ ٢٠٠١.

(١٢٨) محمد الفرح، **مدى تعبير نتائج انتخابات ١٩٩٧ عن الحجم الواقعي للأحزاب السياسية**، مركز دراسات المستقبل؛ العدد ٤ (صنعاء: مركز دراسات المستقبل، ١٩٩٨)، ص ٦٣.

(١٢٩) مثل وجهة نظر المقاطعة كل من علي صالح عباد مقبل الأمين العام للحزب، ومحمد حيدره مسدوس، وعبد الواحد المرادي.

ـ إن نتائج الانتخابات، سواء اشترك فيها الحزب أو قاطع، ستكون لغير صالحه، وفي الحالتين سيجد خصومه ـ مع فقدانه لحجمه الحالي في البرلمان ـ حجة قوية لعزله عن الجماهير، باعتبار أن تمثيل الحزب في البرلمان بعد الانتخابات هو حجمه الحقيقي، وأن ما كان عليه يعود إلى وجوده في السلطة، ولذا يجب عليه مقاطعة الانتخابات، لأن اشتراكه يعني رضاه عن نسبة تمثيله المستقبلية.

ـ إن مقاطعة الانتخابات من جانب الاشتراكي وأحزاب المعارضة ستعزل النظام، وستدفعه إلى المصالحة والاستجابة لكل المطالب، وإن الضغط الدولي (أي الضغط الخارجي) على النظام ـ الى جانب المقاطعة ـ يمكن التعويل عليه.

ـ إن على الحزب الاشتراكي التزامات يجب أن يتحملها بمسؤولية، ومنها: أوضاع قيادته وكوادره النازحة في الخارج، وإعادة كوادره في الداخل إلى وظائفهم المدنية والعسكرية، وإعادة أملاك الحزب ووثائقه المصادرة مذ ٧/ ٧/ ١٩٩٤، وإعادة الأملاك الشخصية والخاصة لقياداته، والتي هي بيد الآخرين منذ ٧/ ٧/ ١٩٩٤.

ـ إلغاء محاكمة الـ ١٦ باعتبار أن الاستمرار فيها يعني محاكمة غير مباشرة للحزب الاشتراكي نفسه، وتنفيذ وثيقة العهد والاتفاق، وأن تكون نقطة الارتكاز الرئيسية لأي حوار مع السلطة على أرضية إيفاء السلطة بالتزامات الحكومة التي وجهها العطار إلى الأمم المتحدة في ٧/ ٧/ ١٩٩٤.

ـ إن مقاطعة الانتخابات ستكون رداً على نتائج حرب عام ١٩٩٤ ومواقف الائتلاف من الحزب الاشتراكي.

وفي أوائل الأسبوع الثاني من شباط/ فبراير قدم الرئيس علي عبد الله صالح، رئيس الجمهورية، مبادرة إلى قيادة الحزب الاشتراكي تتضمن استجابة لبعض متطلبات وآمال الحزب الاشتراكي وشركائه في مجلس التنسيق للمعارضة. وتتكون هذه المبادرة من سبع نقاط [١٣٠]، منها:

ـ استكمال إعادة مقرات الحزب الاشتراكي وممتلكاته إلى قيادة الحزب، واستكمال ترتيب أوضاع من تبقى من كوادر الاشتراكي ـ المدنية والعسكرية ـ المجمدة من أعمالها بسبب الحرب والصراعات السياسية، وإعادتها إلى الوظائف والمواقع المناسبة.

ـ التنسيق في الانتخابات، وذلك بتحديد دوائر تنسيق للحزب الاشتراكي لكي

(١٣٠) **الطريق** (١٣ شباط/ فبراير ١٩٩٧).

يقوم المؤتمر والإصلاح بدعم مرشحي الحزب الاشتراكي للفوز فيها [١٣١].

وقد رحب المكتب السياسي بمبادرة الرئيس وصرح الأمين العام للحزب بأن الحزب سيناقش مع شركائه في مجلس التنسيق المبادرة[١٣٢].

وفي لقاء رئيس الجمهورية والشيخ عبد الله بن حسين الأحمر بأمين عام الحزب الاشتراكي وأعضاء المكتب السياسي في ٢١/ ٢/ ١٩٩٧، أكد الرئيس على أهمية وجود الحزب الاشتراكي في الحياة السياسية، وأكد على أن قرار المشاركة والمقاطعة يظل خاصاً بالحزب الاشتراكي وهيئاته لاتخاذ ما يرونه مناسباً[١٣٣] ولقد استمرت مناقشات المكتب السياسي للموقف بشأن الانتخابات على امتداد زهاء أسبوعين تخللتها حوارات واتصالات مع الدولة من جهة، ومع شخصيات ورموز الحزب الاشتراكي في القاهرة وأبو ظبي ودمشق[١٣٤]، من جهة أخرى.

وقد اتخذ الحزب الاشتراكي قراراً بمقاطعة الانتخابات، حيث صوت للمشاركة في الانتخابات ٣٢ عضواً، بينما صوّت للمقاطعة ٥٧ عضواً (أغلبية)[١٣٥].

وقد أدى قرار المقاطعة إلى قيام العديد من كوادر وقيادات الحزب الاشتراكي بخوض الانتخابات وترشيح أنفسهم بصفة مستقلين، ومن بينهم ثلاثة من أعضاء المكتب السياسي[١٣٦]، وسبعة من أعضاء اللجنة المركزية[١٣٧]، وخمسة وثلاثون من كوادر الحزب في المحافظات المختلفة، وقد فاز اثنان من المرشحين المستقلين المنتمين إلى الحزب الاشتراكي[١٣٨].

وقد برر الحزب الاشتراكي مقاطعته للانتخابات بأنه أُجبر عليها بسبب إصرار السلطة على عدم تصفية آثار الحرب، واستمرارها في الحظر على ممتلكات وأموال ومقرات الحزب، ورفضها المصالحة الوطنية الشاملة، وتطبيق وثيقة العهد والاتفاق،

---

(١٣١) الفرح، المصدر نفسه، ص ٦٨.

(١٣٢) **الشورى** (١٦ شباط/ فبراير ١٩٩٧).

(١٣٣) الفرح، المصدر نفسه، ص ٧٠.

(١٣٤) لمزيد من التفاصيل حول هذه المشاورات، انظر: المصدر نفسه، ص ٦٤ ـ ٦٦.

(١٣٥) انظر مقابلة الباحثة مع أحمد صالح السلامي، نائب سكرتير اللجنة المركزية للدائرة السياسية، صنعاء، ١٥/ ١/ ٢٠٠١.

(١٣٦) أعضاء المكتب السياسي هم يحيى منصور أبو أصبع، أحمد السلامي، عبد الله مجيديع.

(١٣٧) وهم أحمد عبد الباقي الشهاري، أحمد ناصر الفضلي، محمد حسين العيدروس، منى باشراحيل، أحمد ناصر فضل، صالح علي مبارك، عبد الله حسن مثنى (انسحب).

(١٣٨) يحيى منصور أبو أصبع، أحمد عبد الباقي الشهاري، لمزيد من التفاصيل، انظر: الفرح، **مدى تعبير نتائج انتخابات ١٩٩٧ عن الحجم الواقعي للأحزاب السياسية**، ص ٤٩.

وأيضاً بسبب الخروقات الواضحة في جميع مراحل العملية الانتخابية ورفض السلطة تصحيح تلك الخروقات[١٣٩]، بل إن بعض قيادات الحزب تؤكد على أن الحزب أُخرج بالقوة من السلطة، وأُجبر قسراً على المقاطعة والابتعاد عن السلطة التشريعية[١٤٠].

ويمكن القول إن الضغط الذي مارسه الأمين العام للحزب شخصياً على المكتب السياسي واللجنة المركزية بتقديم استقالته[١٤١] إذا لم يتخذ الحزب قرار المقاطعة، أما آخرون فيرون بأن السلطة كانت سبباً من أسباب المقاطعة لأنها لم تنفذ ما وعدت به.

٢ ـ قرار حزب الإصلاح بدخول المرأة في مجلس شورى التجمع اليمني للإصلاح

كانت قضية المرأة ودخولها مجلس شورى التجمع اليمني للإصلاح (اللجنة المركزية) من أسخن القضايا في المؤتمر العام الثاني للتجمع، والتي انتصر فيها جناح التجديد في الحزب بانتخاب سبع مرشحات لمجلس الشورى، على رغم عدم القدرة على حسم هذا الموضوع بقرار صريح للمؤتمر، على اعتبار أن القضية شرعية، وليست خاضعة للتصويت.

وقد تمت مناقشة رأيين متضادين حول دخول المرأة مجلس الشورى أعدتهما لجنة فتوى مكونة من سبعة عشر فقيهاً، كلفها حزب الإصلاح بذلك قبل أكثر من عام ونصف العام من المؤتمر. فأصحاب الرأي الأول يرون بعدم جواز دخول المرأة إلى مجلس الشورى، ويرون أن عضوية المجلس تدخل في الولاية العامة، والتي لا يجوز فيها ولاية المرأة، واعتبروا أن القوامة من الخصوصيات التي اختص الله بها الرجل، والقوامة حسب هذا الرأي هي الولاية[١٤٢].

أما أصحاب الرأي الآخر (وهو الجواز)، فيرون أن عضوية هذا المجلس لا تدخل ضمن الولاية العامة وإنما هي من قبيل الولاية الخاصة التي لا يوجد دليل شرعي يمنع

---

(١٣٩) انظر البلاغ الصادر عن اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، في: **الثوري** (٦ آذار/ مارس ١٩٩٧)؛ مقابلة مع الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني، في: **الثوري** (٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧)، ومقابلة جار الله عمر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية مع الباحثة، صنعاء ٣٠/ ١/ ٢٠٠١.

(١٤٠) مقابلة مع سيف صائل الأمين العام المساعد للشؤون التنظيمية، في: **الشرق الأوسط**، ٧/ ٩/ ١٩٩٧.

(١٤١) **التقرير الاستراتيجي السنوي اليمني، ١٩٩٧** (صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٨)، ص ٥٨.

(١٤٢) تزعم هذا الرأي الشيخ عبد المجيد الزنداني، والشيخ عبد الوهاب الديلمي، والشيخ محمد الصادق، والشيخ محمد علي عجلان.

المرأة من المشاركة فيها. ويرى هذا الفريق أن مفهوم الشورى في الإسلام جاء على وجه العموم للرجال والنساء، ولا يوجد دليل يخرج المرأة من هذا العموم[١٤٣].

وفي جلسة اليوم الثاني للمؤتمر العام الثاني للإصلاح، طرح الرأيان على أعضاء المؤتمر، ليس للتصويت، ولكن ليأخذ كل واحد منهم بالرأي الذي يطمئن إليه. وتم التأكيد على أن الأمر مطروح ليختار كل عضو أحد الرأيين، واللذين هما تعبير عن الاختلاف في فهم النصوص، ولكل دليله واجتهاده[١٤٤]، وبالتالي يمكن لأعضاء الحزب الأخذ بأحد الرأيين دون الوقوع في محظور شرعي. وترى الباحثة أن ذلك لا يدل على شيء سوى التهرب من تحديد دقيق لموقف الإصلاح من قضايا المرأة، وبالتالي يمكن القول إن هناك ثلاثة اتجاهات داخل الإصلاح تمثل بصفة عامة هذا الخلاف: الاتجاه **الأول** يرى أن القضية مرتبطة بتطور المجتمع اليمني[١٤٥] الثاني هو اتجاه وسط[١٤٦] يتلخص رأيه في جواز تولية المرأة، ولكن في مواقع غير قيادية كأن تكون عضواً في مجلس الشورى أو نائبة في مجلس النواب، على أن لا تؤدي طبيعة العمل إلى محظور شرعي، والاتجاه **الثالث** يمنع توليتها إطلاقاً[١٤٧] ومع هذا الاختلاف يتفق الفريقان الأولان مع الأخير على عدم جواز تولية المرأة مواقع محددة بصفة مطلقة، مثل وظائف السلك الدبلوماسي، والعمل العسكري، والقضاء.

ويرى المراقبون أن سياسة الانفتاح النسبي في توجّه الإصلاح تستهدف في المقام الأول (البقاء في موقع معتدل بين الجماعات السلفية والأحزاب العلمانِية)[١٤٨]، ودخول المرأة يعتبر من أهم النقلات في تاريخ الحركة الإسلامية ككل.

وقد خاض الحزب السياسي الجديد ـ الذي بدأت تتكون معالمه منذ اليوم الأول لتأسيس التجمع ـ صراعاً غير متكافئ مع رموز المكوّن التاريخي للتجمع والأطراف المعبرة عنه. إنه صراع حاد وخفي يتأسس على الجدلية الثنائية بين ما هو حزب سياسي مدني، وبين ما هو جماعة سرية ونسيج اجتماعي يرفض التحديث وينفر منه.

---

(١٤٣) تزعم هذا الرأي الأستاذ ياسين عبد العزيز، والشيخ محمد اسماعيل العمراني، والشيخ أحمد القميري.

(١٤٤) لمزيد من التفاصيل حول تقرير لجنة العلماء حول الحقوق السياسية للمرأة، انظر: سعيد، في: **وثائق وأعمال المؤتمر العام الثاني للتجمع اليمني للإصلاح، الدورة الأولى، ٦ ـ ٨/ ١٠/ ١٩٩٨**، ص ١٥٩ ـ ١٧٦، و**الصحوة** (١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨).

(١٤٥) يؤيد هذا الاتجاه رئيس الدائرة التنظيمية محمد قحطان.

(١٤٦) يمثله الأمين العام محمد اليدومي.

(١٤٧) يمثله الشيخ عبد المجيد الزنداني، وعبد الوهاب الديلمي.

(١٤٨) **الوسط** (١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨).

ويمكن ملاحظة تأثير الإرث التاريخي الذي حملته الجماعة إلى داخل التجمع اليمني للإصلاح من خلال التوقف أمام محطات ثلاث:

المرحلة الأولى: الموقف من دستور دولة الوحدة الانتقالي واتفاقية ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ الوحدوية، وهو الموقف الرافض الذي عبّر عنه من خلال رموزه، وبواسطة أشرطة الكاسيت والصحافة ومنابر المسجد، وحشد معه في هذا الموقف العديد من شرائح المجتمع في الريف والمدينة من خلال الحملات الواسعة ضد ما أسماه بالدستور العلماني.

المرحلة الثانية: الموقف من توحيد التعليم وخوض معركة سياسية إعلامية في البرلمان والشارع السياسي ومنابر المساجد، وهي المعركة التي كانت تشير إلى تخوف الإخوان من مخاطر دمج المعاهد العلمية في مرحلة التعليم الأساسي، مع مدارس التربية والتعليم منهجاً وإدارة، وما لذلك من تهديد للمكاسب الهائلة التي حصلت عليها الجماعة من خلال هذه المؤسسة المهمة، سواء على مستوى القرارات والإمكانيات المالية، أو على مستوى مخرجات هذه المؤسسة التعليمية، من كوادر التنظيم وأعضائه وأنصاره، ومن ذلك كادر المدرسين العرب الذين كان لهم الدور الأساسي في صياغة النشء والمناهج، بما يتوافق مع التطورات الإسلامية لحركة الإخوان المسلمين في اليمن والوطن العربي.

المرحلة الثالثة: وهي الموقف من الأحزاب الإسلامية الأخرى التي نشأت بعد الوحدة، وقد كانت حملات الدفاع عن الثورة والجمهورية التي تصدرت لها صحيفة **الصحوة** تحديداً، واتهام هذه الأحزاب بمعاداة الثورة والعمل لإعادة النظام الملكي البائد، يافطة تغطي خلفها الموقف من الآخر الإسلامي باعتبار أن وجوده يهدد الفكرة الأساسية التي يقوم عليها نهج الإخوان، ألا وهو تمثيل الإسلام، والتعبير عنه دون غيرهم من الجماعات والأحزاب الأخرى[١٤٩].

وأخيراً، يمكن القول بأن ضعف تطور مؤسسات المجتمع في اليمن، وغياب نخب سياسية ملتزمة بالديمقراطية، هما العاملان الأكثر أهمية في تفسير أزمة التطور الديمقراطي سواء داخل الأحزاب أو في نظام الحكم. ولذلك يتوقف تجاوز هذه الأزمة على وجود نخب تؤمن بالديمقراطية وتلتزم بها وتتحلى بثقافتها، وبخاصة في الأحزاب السياسية التي بإمكانها تقديم نموذج مشع يؤثر في منظمات المجتمع الأخرى وفي نظام الحكم في آن معاً.

---

(١٤٩) المقالح، «التجمع اليمني للإصلاح من الجماعة إلى الحزب،» ص ٤٨.

(٢)
الديمقراطية في عينة من الأحزاب اليمنية(*)

سمير الشميري(**)

مقدمة

مرادي في القسم الثاني من هذا الفصل تقديم تصور لأهم ملامح الحزب الديمقراطي، وهذه الملامح الديمقراطية كانت أساساً لتقديم شرح لأهم الفعاليات السياسية في المجتمع اليمني ومحاولة استقصاء ممارساتها الديمقراطية بوجه عام. وفي ثنايا النص حاولنا تقديم تصنيف لأنواع الأحزاب السياسية الرئيسية اليمنية، مع التأكيد أن هذه الأحزاب في مجملها تفتقر إلى الديمقراطية الحزبية، وإن كانت الشعارات والمناشط الاحتفالية هي البارزة أكثر من بروز الممارسات الديمقراطية العميقة.

لقد قدمنا في هذا البحث ثلاثة نماذج حزبية (المؤتمر ـ الإصلاح ـ الاشتراكي)، تعتبر من أقوى الأحزاب في الساحة اليمنية، وتمثل اتجاهات الطيف السياسي في اليمن. وهذه النماذج تغني الدارس عن معرفة بقية الأحزاب السياسية اليمنية والتي هي في معظمها أحزاب لا ترتقي إلى مستوى الحزب السياسي بطابعه الحديث والمعاصر.

١ ــ مفهوم الحزب السياسي

الحزب السياسي جماعة اجتماعية تطوعية واعية ومنظمة ومتميزة من حيث الوعي السياسي والسلوك الاجتماعي المنظم، ومن حيث الطموحات والآمال

(*) لم يقدم هذا البحث أثناء الندوة ولم تتم مناقشته، وقد تم استلامه بعد انتهاء الندوة.

(**) أستاذ علم الاجتماع المشارك، كلية التربية، جامعة عدن ـ اليمن.

المستقبلية، ولها غايات قريبة وبعيدة. وتهدف هذه الجماعة إلى الاستيلاء على السلطة (إذا كانت في المعارضة)، وإلى تغيير سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وحياتي يتساوق مع قناعاتها واتجاهاتها.

والحزب يمثل شريحة اجتماعية في المجتمع أو ربما كتل اجتماعية متناغمة، ويدافع عن مصالح الكتل الاجتماعية التي يمثلها، ويجاهد من أجل انتصار أهدافه وغاياته التي يصبو إليها.

وكل حزب من الأحزاب السياسية له مبادئ تنظيمية وفكرية واجتماعية، وله قوانينه الداخلية التي يحتكم إليها (النظام الداخلي)، وله برنامج محدد يبسط فيه هويته الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٢ ــ مفهوم الحزب الديمقراطي

الأحزاب الديمقراطية هي تلك الأحزاب التي نشأت في مناخات ديمقراطية ملائمة، وتعمل بشفافية في الضوء لا في الغرف المظلمة، وترتكز في مناشطها وبنائها التنظيمي وهيكلتها على الديمقراطية، فتكون الديمقراطية حاضرة في مؤسساتها وقيمها وسلوكها اليومي. ويتساوق نشاطها مع النظام والقانون واحترام الهيئات والكفاءات والتخصصات وعدم دمج السلطات أو الالتفاف على المؤسسات، ولها قيادات وهيئات حزبية واعية ومنتخبة، ويتم تناوب السلطات في الأجهزة الحزبية بطريقة ديمقراطية بعيداً عن العقلية الشمولية والتآمرية، وتمشياً مع روح ومضمون النظام الداخلي والوثائق الحزبية الملتزمة بالديمقراطية. والكل في هذه الأحزاب يخضع لحقوق وواجبات متساوية، والكل يخضع للقانون، والمساءلة والعقاب (في حالة الخروج عن جادة الصواب)، ويلعب النقد دوراً محورياً في تصويب وتعرية السلبيات.

فالديمقراطية في الأحزاب الديمقراطية تتجسد في:

ــ المؤتمرات الحزبية الدورية من القاعدة إلى القمة.

ــ في الوثائق الديمقراطية (البرنامج والنظام الداخلي والوثائق الحزبية الأخرى):

(١) الانتخابات للقيادات الحزبية.

(٢) عدم احتكار السلطة في الهيئات، والتغيير الدوري للقيادة.

(٣) الفكر الديمقراطي وسيادة روح التسامح والإخاء والإنصاف.

(٤) المناقشات والحوارات الديمقراطية في إطار الحزب والمجتمع بوجه عام.

(٥) القواعد الحزبية المشاركة في صنع القرار.

(٦) المؤسسات الديمقراطية المنتخبة .

(٧) العلاقة الديمقراطية والشفافة مع الجماهير والسلطة والمعارضة .

(٨) احترام الرأي والرأي الآخر.

(٩) الإعلاء من شأن العقل والعقلانية في النهج والممارسة.

(١٠) المواطنة الواحدة للجميع، وعدم التمييز في حقوق العضوية .

(١١) ممارسة النقد على مستوى واسع ومسؤول للحد من التجاوزات.

(١٢) إطلاق الحريات وتشجيع المبادرات الفردية المبدعة وإبرازها.

(١٣) نبذ العنف والإقصاء والتصفيات الجسدية والقمع المادي والمعنوي.

(١٤) التسليم بمبدأ التعدد والتنوع والاختلاف.

(١٥) القبول بالحلول الوسطية غير المتطرفة.

(١٦) احترام الأقلية وعدم تصفيتها أو تضييق الخناق عليها.

(١٧) اعتماد مبدأ الثواب والعقاب.

(١٨) شيوع روح الحرية والاستقلال والجرأة والشجاعة.

(١٩) نمو الثقافة الديمقراطية.

(٢٠) قلة الانقسامات والتشظيات الحزبية.

(٢١) عدم احتكار إمكانيات الحزب (السلطة، المال، الإعلام)، من قبل نخبة حزبية متسلطة.

(٢٢) التميز بخطاب ديمقراطي متزن، وسياسة إعلامية منفتحة.

٣ ـ أنواع الأحزاب

أغلب الدراسات في علم الاجتماع السياسي والسياسة تؤكد على وجود نوعين من الأحزاب: أحزاب أيديولوجية، وأحزاب مصلحية.

ويمكن أن يوجد نوع ثالث يمكن تسميته بالأحزاب الانتقالية.

٤ ــ نماذج من أنواع الأحزاب

وامتداداً لأنواع الأحزاب، نقدم ثلاثة نماذج من أشهر وأقوى الأحزاب في الساحة اليمنية:

أ ــ المؤتمر الشعبي العام

تأسس في ٢٤/ ٨/ ١٩٨٢، وكان تأسيسه عبارة عن قرار سياسي من الأعلى، على أن يضم المؤتمر كافة اتجاهات الطيف السياسي في الجمهورية العربية اليمنية (سابقاً)، حيث كان الحزب الحاكم هناك قبل الوحدة اليمنية. وقد لعب دوراً رئيسياً في إعادة تحقيق الوحدة اليمنية مع شريكه الحاكم في الجنوب (ج.ي.د.ش) الحزب الاشتراكي اليمني.

منذُ عام ١٩٩٧وحتى اللحظة يقود هذا الحزب السلطة منفرداً ويفوز بنصيب الأسد في الانتخابات النيابية كان آخرها في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣.

ومنذُ قيام الوحدة وحتى اللحظة يعقد مؤتمراته الحزبية بانتظام. ويتميز المؤتمر الشعبي العام بركاكة بنائه التنظيمي والفكري، حيث يضم في إطاره أغلب الكوادر المسؤولة العليا والسفلى في جهاز الدولة، ويعتمد على جيش من الموظفين الحكوميين الذين ترنو أعينهم للارتقاء في سلم الوظائف العليا.

تؤكد وثائق المؤتمر أن القيادة (اللجنة الدائمة)، شطر منها يُنتخب، والشطر الآخر يُعيّن.

يعتمد المؤتمر في نشاطه على المركزية والموسمية، ويستند في ممارساته وأسلوب عمله إلى الشرعية الكاريزمية. وميكانيزم عمله لا يرتكز على فعالية مؤسساته ونشاط أعضائه ولا على الجماهير، وإنما يستند بشكل محوري إلى جهاز السلطة.

والمؤتمر الشعبي العام يحافظ على الوضع القائم وعلى الأجهزة والمصالح والمؤسسات كما هي عليه اليوم. ويمكن تصنيفه ضمن أحزاب المصلحة حسب التقسيم السوسيولوجي.

ب ــ التجمع اليمني للإصلاح

تأسس في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠، ويعتبر امتداداً لحركة الإخوان المسلمين في اليمن، حيث انضم الإخوان المسلمون إلى جماعات قبلية وتقليدية ذات وزن سياسي وعسكري واجتماعي مهم وأسسوا هذا التنظيم.

وعند قيام الوحدة اليمنية كان لبعض الأجنحة في التجمع آراء في الوحدة والدستور.

يعتمد التجمع اليمني للإصلاح على الشرعية التقليدية، وهو حزب عقائدي، ويتميز بقوة فكرية وتنظيمية، ويجمع ما بين السرية والعلنية. وإذا أخذنا هذا التنظيم بطابعه العقائدي، سنجد أنه من أقوى الأحزاب السياسية اليمنية على الإطلاق، فهو يمتلك قوة أيديولوجية وتنظيمية وجماهيرية واسعة. تتميز بنيته الداخلية بمركزية شديدة وبانضباط صارم شأنه شأن الأحزاب العقائدية.

ارتبط هذا الحزب بعلاقة حميمة بالمؤتمر الشعبي العام، وهو يكن العداء للحزب الاشتراكي اليمني، وسرعان ما تغيّرت هذه العلاقة بتغيّر الظروف والمناخات، فأصبح أكثر مرونة في مواقفه وطروحاته في الفترة الأخيرة، ويبدو من الناحية الظاهرية أنه قد غيّر جملة من مواقفه المتشددة.

لقد أجاد هذا الحزب في السابق استخدام سلاح الدين ضد خصومه السياسيين وكفَّر بعض القوى السياسية رافضاً الحوار والمصالحة معها إلا بعد أن تعلن توبتها، تحت ستارٍ سميك من الشعارات، وحشدٍ كثيف للجمل والعبارات المنبرية الرنانة.

ج ـ الحزب الاشتراكي اليمني

تعود جذور الحزب الاشتراكي اليمني إلى حركة القوميين العرب التي تشكلت في بيروت في عام ١٩٤٨. وكان الحزب قد أُسس في عام ١٩٧٨ كامتداد للجبهة القومية وفصائل يسارية أخرى في الساحة اليمنية، مؤمنة بالفكر الاشتراكي.

ولقد أضعفت الصراعات والتشظيات الحزبية من البُنية الفكرية والتنظيمية والجماهيرية للحزب، وكان للمقتلة الشهيرة في ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ في جنوب اليمن الدور الأعظم في تفكيك بنية الحزب وإضعاف موقعه القيادي في «ج. ي. د. ش».

وعند قيام الوحدة اليمنية في أيار/ مايو ١٩٩٠، كان شريكاً فاعلاً في الوحدة، ولكنه ظل يعيش على رصيده النضالي السابق، ولم يقدم جديداً على المستوى الحزبي والديمقراطية الداخلية، أو على المستوى السياسي بوجه عام، بل انفرد بخطاب سياسي جديد، وممارسات سلطوية عتيقة، ولم يقدم أنموذجاً في الحياة السياسية.

يعتبر الحزب الاشتراكي من أكثر الأحزاب ممارسة للنقد إلى درجة جلد الذات، أما المعضلة الخطيرة التي يعيشها فهي تكرار الأخطاء، مما يضعف من صدقيته.

يمكن القول بعريض العبارة إنه يشهد تحولاً إلى حد ما صوب الديمقراطية، ولكن ليس باللغة الخطابية نفسها التي يتبناها. فالأسس التنظيمية والأيديولوجية والاجتماعية التي أسس عليها الحزب تتلاشى تدريجياً مع مرور الزمن، بحيث نستطيع القول إن الحزب الاشتراكي اليمني اليوم هو حزب انتقالي من الاتجاه العقائدي إلى حزب المصلحة.

٥ ـ أهم الملامح غير الديمقراطية

هناك ممارسات شمولية في الأحزاب السالفة الذكر، فكل حزب في الساحة اليمنية بوجه عام يعتبر نفسه الحزب الجماهيري الأوحد في الساحة، وإن كل مناشطه وأطروحاته أنضج وأصوب من الأحزاب الأخرى. وأحزاب كثيرة في الساحة اليمنية تتجنب الاندماج أو حتى التحالف مع الأحزاب الأخرى، حتى لا يطغى الحزب الآخر على شخصيتها وجماهيريتها. وأغلب الانقسامات التي تقع في إطار الأحزاب هي في مجملها امتداد لخلافات شخصية حول الزعامة الحزبية وحول اقتسام أموال الحزب ما بين الصقور الحزبية. فالحزب الذي لا يمارس الديمقراطية الحزبية في إطاره، لا يمكن أن نصدق أنه سيمارسها في المجتمع، فمن لا يعترف بالديمقراطية لا يمكن أن يكون ديمقراطياً. ولعل كبت الديمقراطية وتقنينها في الحياة الداخلية للأحزاب تعدّ من المسببات الأساسية للتشظيات الحزبية. فهناك سمات للأحزاب السياسية اليمنية تعدّ ملمحاً من ملامح الطفولة الحزبية، وهي تفتقر إلى الديمقراطية والى البناء المؤسسي الحديث، وذلك للأسباب التالية:

أ ـ ضعف البناء المؤسسي للأحزاب وغلبة النشاط العفوي في الهياكل التنظيمية للأحزاب.

ب ـ ركاكة البناء الفكري (يستثنى من ذلك بعض الأحزاب العقائدية).

ج ـ ضعف القاعدة الاجتماعية للأحزاب السياسية، حيث إن أغلب الأحزاب لا ترتكز على قاعدة شعبية.

د ـ المركزية الشديدة وضعف الممارسة الديمقراطية.

هـ ـ التأثير القوي للعلاقات والوشائج الشخصية والقبلية والعشائرية والمناطقية في حياة الأحزاب الداخلية.

و ـ الخلط ما بين الاستراتيجية والتكتيك والتذبذب في المواقف.

ز ـ ضعف التأثير الجماهيري.

ح ـ الانفصال ما بين القول والفعل.

ط ـ تجاوز النخب الحزبية القوية للوثائق الحزبية.

ي ـ غلبة الطابع الحماسي والانفعالي على مناشط الأحزاب.

ك ـ ضعف مبدأ الاستقلالية الحزبية.

ل ـ التشظيات الحزبية كنتيجة لضعف القاعدة الديمقراطية في الأحزاب.

م ـ تأثر الأحزاب بتراث العمل السري.

ن ـ حضور عقلية التآمر والشك والإقصاء في الحياة الداخلية للأحزاب.

س ـ ممارسة الإرهاب المادي والمعنوي ضد الأقلية والمعارضة الحزبية.

ع ـ تحطيم المؤسسات الحزبية وتحويلها تدريجياً إلى أجهزة حزبية لصفوة حزبية قوية.

ف ـ النفور من النقد الهادف وتصور كل نقد وكأنه هادم للعمل الحزبي وضد المصلحة الوطنية.

ص ـ ممارسة الديمقراطية الحزبية بشكلية واختزال الديمقراطية في انتخابات حزبية ضعيفة ومحسومة مسبقاً.

ق ـ سيطرة نخب حزبية على هذه الأحزاب، وقد أدمنت الفردية والشمولية والاحتراف السياسي، ولا تقوى العيش من دون المناصب والوجاهة، وأصيبت بمرض المسؤولية، وعلى أنها قيادة تاريخية يتعذر السير من دونها.

خاتمة

مما تقدم، يتضح أن الأحزاب الرئيسية الثلاثة (المؤتمر، الإصلاح، الإشتراكي)، هي أحزاب مشدودة إلى التراث الشمولي بنسب متفاوتة، ومن الصعوبة عليها الولوج في ديمقراطية داخلية عميقة، لأن ذلك يهدد مصالح النخب الحزبية التي كانت قد تطبعت بعادة الإقصاء والفردنة والشخصنة للمؤسسات والهيئات الحزبية ولا ترجو إلا سماع صوتها، ولا يحلو لها ممارسة العلنية والشفافية واحترام الرأي والرأي الآخر، والتسامح والمشاركة في صنع القرار. وهذا القول لا ينفي وجود ممارسات ديمقراطية أولية في هذه الأحزاب، حيث توجد أجنحة ديمقراطية في هذه الأحزاب، إلا أن هذه الأجنحة غير مؤثرة التأثير الكافي في مسار الحياة الديمقراطية الداخلية ضمن هذه الأحزاب.

خاتمـــة

الواقع والمستقبل المنشود

خالد سليمان

تمهيد

عقب الانتهاء من استعراض الأوراق التي قدمت في اللقاء السنوي الثالث عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية وفي سياقه، رأى المشروع أنه من المفيد، بل من الضروري، العمل على حوصلة نثار الأفكار والطروحات الكثيرة التي تضمنتها تلك الأوراق، وذلك بغية استخلاص السمات العامة لواقع الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب العربية، والتعرَف على العوامل المختلفة التي أسهمت في تحديد إحداثيات ذلك الواقع، وصولاً إلى التقاط مفاتيح الأبواب التي يمكن التوجه إليها في سبيل الانتقال إلى واقع يتجاوز ما يعتور نظيره الراهن من العثرات ونقاط الضعف. وبطبيعة الحال، تستند هذه الالتفاتة الختامية إلى المادة الثرية التي توافرت للملتقى عبر الأوراق التي قدمت إليه[1]، دون أن ينفي ذلك إمكان الإفادة من هذا المرجع أو ذاك، بما قد يسهم في الخروج بلوحةٍ أكثر شمولية واكتمالاً.

هذا، ولن تشكل هذه الخاتمة وقفة تقويمية لما ورد في أوراق الملتقى، فليس هذا مجال مثل تلك الوقفة ـ على أهميتها ـ بل إنها ستمثل، وحسب، قراءة تنظيمية اختزالية تجمع أبرز ما اختزنته تلك الأوراق حول عددٍ من الأبعاد الأساسية المتعلقة بقضية الممارسة الديمقراطية في الأحزاب العربية؛ الأمر الذي قد يسهل على المهتم استخلاص زبدة ما جاء في تلك الأوراق، ويعينه على تكوين تصور أكثر مباشرة

(١) على الرغم من أن كثيراً من الاستشهادات التي سنلجأ إليها تعبر في الأساس عن حالة هذا الحزب العربي أو ذاك، أو عن تجربة حزبية في بلد عربي ما، إلا أننا لا نجد ضيراً في تعميم تلك الاستشهادات على أوضاع الأحزاب العربية برمتها، ما لم يكن هناك من المسوغات الموضوعية ما قد يحول دون ذلك.

وتحديداً للأبعاد الأساسية في تلك القضية؛ لعل ذلك يشكل أرضية صالحة للانطلاق منها إلى ابتكار وتطوير المزيد من الآليات الفاعلة التي يمكن اعتمادها لدعم المساعي الرامية إلى تعميق الممارسة الديمقراطية في الأحزاب العربية. وتتمثل الأبعاد التي ستعمل هذه الخاتمة على التوقف عندها في ما يلي:

أولاً: في مفهوم الحزب السياسي: هل لدينا أحزاب سياسية في الوطن العربي؟!

قد يبدو التساؤل حول ما إذا كنا نمتلك أحزاباً سياسية بالفعل في وطننا العربي تساؤلاً مثيراً للاستغراب، إذ ما الاسم الذي يمكن أن نطلقه على عشرات التنظيمات التي تتباهى بانتمائها المؤكد إلى القبيلة الحزبية، وتجاهر بإعلان انتسابها الصريح إلى تلك القبيلة جسداً وروحاً!؟ يقدم أحد الكتّاب العرب ما قد يمكن اعتباره إجابة لافتة عن مثل ذلك التساؤل، وإن كان ذلك بطريقة غير مباشرة، فيذهب في عدد من مقالاته التي اتخذت العنوان التالي: الأحزاب الحقيقية في مصر ـ ولندقق قليلاً في الدلالات الكامنة في مثل ذلك العنوان ـ يذهب إلى القول إن «هناك تكوينات اجتماعية أخرى، خلافاً للأحزاب السياسية الشرعية المعلنة وغيرها من الهيئات السياسية، ليس لها وظيفة سياسية رسمية معلنة، ولكنها مع ذلك تستحوذ على قدر هائل من الاهتمام والتأثير في الرأي العام المصري، وفي الدولة المصرية، ويحسب لها صانع القرار التنفيذي (الحكومة) ألف حساب وحساب، بل أيضاً أكثر كثيراً مما يحسب لكل الأحزاب المعلنة مجتمعة، بما فيها حزب الحكومة نفسه (الحزب الوطني)»[٢]. أتدرون ما التكوينات التي يتحدث عنها الكاتب؟ إنه يتحدث، مدعماً حديثه بأدلة مقنعة للغاية، عن الفريقين الرياضيين المصريين الشهيرين «الأهلي» و«الزمالك»، وعن جماعة الإخوان المسلمين في مصر التي ما تزال تمارس أنشطتها باعتبارها مجرد جمعية خيرية!

ونتابع على الخط نفسه، فنقول إن أحزاب الدول النامية ـ بما فيها أحزاب الدول العربية بالطبع ـ «تثير جدلاً واسعاً، حيث لا يعتبرها البعض أحزاباً بالمدلول السياسي العلمي لهذا المصطلح؛ ذلك أن مجرد تشكيل مجموعة من الأفراد الموجودين في السلطة لتنظيم مسيطر لا يجعل منه حزباً سياسياً. أما بالنسبة إلى ما يطلق عليه «الأحزاب الأيديولوجية»، فإنها في الغالب تكون تنظيمات تردد شعارات سياسية في

(٢) انظر: سعد الدين إبراهيم، **مصر والوطن العربي: مقالات في رحاب المنتدى** (عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٩٠)، ص ٥٦ ـ ٧٤.

سياق منظومة شمولية لا علاقة لها بالديمقراطية من قريب أو بعيد»[٣]. والواقع أن حال الكثير من الأحزاب العربية يجعلنا لا نتفاءل كثيراً بأهمية الدور الراهن الذي تلعبه على الساحة السياسية العربية؛ فالأحزاب المصرية على سبيل المثال ـ وهي لا تختلف في ذلك عن الكثير من الأحزاب العربية ـ ما تزال «تعاني العديد من أوجه القصور والسلبيات التي تفاقمت في السنوات الأخيرة، والتي شهدت تراجعاً ملحوظاً في عضوية هذه الأحزاب وحجم وجودها في المنظمات الجماهيرية ومؤسسات المجتمع المدني، وحجم تمثيلها في المجالس النيابية ومدى انتشارها الجغرافي في مختلف أنحاء الجمهورية. وقد انعكس هذا التراجع بشكل ملحوظ على تأثير هذه الأحزاب ونفوذها السياسي في المجتمع إلى درجة لا نبالغ معها إذا قلنا إنها توشك أن تصبح ظاهرة هامشية في الحياة السياسية المصرية»[٤]. «ومن هنا تأتي الأوصاف التي تطلق على أحزاب الدول النامية التي تتراوح بين وصفها بالضعف والهشاشة، وبين اعتبارها تنظيمات مؤقتة قصيرة العمر لا تنطوي على أيديولوجيات قوية»[٥].

والحق أن هناك فرقاً شاسعاً بين الزعم بالانتماء إلى كيان معين، وبين التمتع بالسمات الجوهرية التي تثبت شرعية مثل ذلك الزعم وصدقيته، إذ يصعب أن يصبح التنظيم الذي يتشدق بمزاعم الانتماء إلى العائلة الحزبية تنظيماً حزبياً بالفعل ما لم يعبّر شكلاً ومضموناً عن خصائص تلك العائلة وهويتها، وإلا فإنه سيظل مجرد دعيٍّ لقيطٍ مطعونٍّ في صحة نسبه. وحتى نتمكن من الوصول إلى بعض الحسم في هذا الأمر، ولو نظرياً، فقد يكون من الحكمة الرجوع إلى التعريفات التي تقدمها الموسوعات المتخصصة التي تحرص في العادة على إيراد أكثر التعريفات عمومية وشيوعاً وقبولاً، وهو ما لجأت إليه إحدى الدراسات المتميزة في الملتقى[٦] التي استرشدت بإحدى أشهر الموسوعات السياسية، لتجد بأن تلك الموسوعة تنظر إلى الحزب السياسي بوصفه «مجموعة من الناس ذوي الاتجاه الواحد والنظرة المتماثلة والمبادئ المشتركة يحاولون أن يحققوا الأهداف التي يؤمنون بها، وهم يرتبطون ببعضهم وفقاً لقاعدة أو قواعد تنظيمية مقبولة من جانبهم، تحدد علاقتهم وأسلوبهم ووسائلهم في العمل»[٧]. ما يمكن ملاحظته أن هذا التعريف الفضفاض للحزب السياسي ـ الذي

(٣) انظر دراسة ثناء فؤاد عبد الله ص ٢٣٧ من هذا الكتاب.
(٤) انظر دراسة عاطف السعداوي ص ٣٠٧ من هذا الكتاب.
(٥) انظر ص ٢٣٧ من هذا الكتاب.
(٦) انظر دراسة امحمد مالكي ص ١٢٧ من هذا الكتاب.
(٧) انظر: **الموسوعة السياسية**، تحقيق عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري، ٧مج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١-١٩٩٤)، مج ٧، ص ٢٢٨.

يمكن أن ينسحب بالمناسبة على العديد من التنظيمات الاجتماعية ـ يصلح، بتجنبه الإشارة إلى طبيعة الأهداف التي يلتئم شمل أعضاء الحزب من أجل تحقيقها، والتي قد تتعلق في الأساس بالسعي إلى الوصول إلى السلطة، كي يكون مظلة مناسبة لاندراج معظم الأحزاب العربية تحت ظلاله، إذ قلما نجد حزباً سياسياً عربياً يصرح في نظامه الأساسي أو دستوره عن سعيه إلى حيازة السلطة السياسية، وكأن في ذلك ما قد يعد انتهاكاً صارخاً لإحدى المحظورات التي لا ينبغي الاقتراب منها، مع أن الأصل في الحزب هو أن يكون في الدولة الديمقراطية «وسيلة الوصول إلى السلطة وأداة تداولها سلمياً أو بالعنف، وهو الحكومة أو المعارضة»[٨].

وفي هذا ما يعيدنا إلى تساؤلنا الذي انطلقنا منه: هل لدينا أحزاب سياسية في الوطن العربي؟! نرجح أن بالإمكان ـ مع توظيف قدر من المرونة ـ الإجابة بالإيجاب عن مثل ذلك التساؤل، ولا نملك في الواقع إلا أن نفعل، وإلا كانت كل الجهود التي أنفقت في سياق عقد هذا الملتقى جهوداً عبثية لا طائل خلفها، فنقول: نعم إن لدينا ـ والحمد لله الذي لا يحمد على مكروه سواه ـ الكثير من الأحزاب السياسية في بلداننا العربية، غير أن الوضع الهامشي الذي يشغله معظم تلك الأحزاب ليجعل منها تنظيمات هزيلة لا تكاد تجرؤ على الإفصاح عن هويتها الحقيقية التي قامت من أجل التعبير منها، ويجعلها ليست محرومة من السعي إلى امتلاك السلطة السياسية ـ كما هو مفترض فيها أن تفعل ـ فحسب، وإنما عاجزة أيضاً عن منافسة فريق رياضي أو مزاحمة شركة تجارية أو مجاراة جمعية خيرية في القدر الذي أحرزته هذه التنظيمات من مقدرات القوة والنفوذ في المجتمع!

ثانياً: هل الأحزاب السياسية العربية أحزاب ديمقراطية؟

تُجمع أوراق عمل الملتقى، أو تكاد، متفقة في ذلك مع معظم الأدبيات الموجودة حول الموضوع، على أن ضعف الممارسة الديمقراطية، بشقيها الداخلي والخارجي، هو القاسم المشترك الأعظم بين التنظيمات الحزبية على امتداد رقعة الأرض العربية، مع ترك هامش من التباين في مستوى ذلك الضعف وأشكاله وملابساته. وفي مقابل ذلك الضعف، تبدي تنظيماتنا الحزبية العربية ـ بوجه عام ـ قوة ملحوظة في اقتراف سلسلة ممتدة من الممارسات التي تبرز انصرافها عن الالتزام بمبادئ الديمقراطية وزهدها فيها، بل لجوئها أيضاً إلى اجتراح ما يتناقض بصورة صارخة مع تلك المبادئ ويصب في تيار النيل منها. وتزخر أوراق العمل تلك بنماذج

(٨) انظر دراسة علي خليفة الكواري ص ١٧ من هذا الكتاب.

وأمثلة كثيرة من تلك الممارسات التي تورط فيها، وما يزال، كثير من التنظيمات الحزبية العربية، ومنذ أن عرفت بلداننا الظاهرة الحزبية. والواقع أن المرء ليذهل ويصدم أمام تعدد تلك الممارسات وتباينها وبشاعتها؛ فهي لا تقتصر على محاولات تزوير الانتخابات أو عدم إجرائها في الأصل، أو السعي إلى تعزيز قيم الانتهازية والأنانية والتصارع، أو التكالب على السلطة والتشبث بها وتقديسها، أو العمل على استبعاد منطق الحوار والاختلاف والاعتراف بالآخر، أو ترسيخ ثقافة التجهيل والجمود والطاعة العمياء وعبادة الفرد...الخ، بل إنها تتجاوز ذلك كله ـ على بشاعته ـ لتتخذ أحياناً شكل جرائم فظيعة قد تصل إلى حد ارتكاب المجازر الوحشية وحملات التصفية الجسدية، ليس بحق أولئك الذين يندرجون ضمن قائمة الأعداء فحسب، وإنما أيضاً بحق أصدقاء الدرب ورفاق النضال، إذا ما تعارضت المصالح وتفاقمت شهوة الاستئثار بالسلطة والانفراد بها.

ولتكوين صورة أوضح في ما يتعلق بأعراض أو مظاهر ضآلة هامش الممارسة الديمقراطية في الأحزاب العربية، ربما كان من المفيد العمل على تقسيم تلك الأعراض إلى نقاط محددة. وينبغي التنويه هنا إلى أن تلك النقاط تتداخل وتتمازج إلى حد بعيد على أرض الواقع، بيد أن السعي إلى تجزئتها ها هنا لا يعدو الرغبة في إبرازها بصورة أوضح. من جانب آخر، يمكن القول إن تلك الأعراض تتبادل الأدوار مع العوامل التي أفضت أو أسهمت في الإفضاء إليها ـ والتي سيأتي التفصيل فيها لاحقاً ـ بحيث يمكن أن تحل الأولى مكان الثانية في الكثير من الحالات، دون أن تفقد الثانية مثل ذلك الحق في الوقت نفسه.

ويمكن تجسيد تلك المظاهر المعبّرة عن انحدار مستوى الممارسة الديمقراطية في الأحزاب العربية في ما يلي:

١ ـ غموض اللوائح والوثائق الداخلية للأحزاب وتعارضها مع قواعد الديمقراطية

يتسم كثير من اللوائح الداخلية للأحزاب العربية بالغموض والالتباس، وربما جاء ذلك بصورة متعمدة أحياناً، وربما نجم عن قلة الوعي وتواضع قدرات ومعارف صائغي تلك اللوائح أحياناً أخرى، إذ إن «اللوائح الداخلية للأحزاب المعاصرة ـ العربية بطبيعة الحال ـ لا تساعد على معرفة دقيقة بطبيعة العلاقة بين المستويات التنظيمية الرئيسة لأي حزب (القيادي، والوسيط، والقاعدي). فهذه اللوائح تتشابه في الحرص على توزيع السلطة والاختصاص بين المستويات الثلاثة، والإيحاء بأن المستوى الوسيط الذي يمثله عادة المؤتمر العام هو صاحب السلطة

الرئيسية، ومن ثم إخفاء حقيقة هيمنة المستوى القيادي، بل رئيس الحزب أيضاً على هذه السلطة في الغالب»[٩]. ويرتبط بذلك سيادة الغموض، بوجه عام، في ما يتصل بآليات صنع القرار الحزبي، وعدم التحديد الدقيق المفصل لصلاحيات الكوادر القيادية الحزبية على اختلاف مستوياتها؛ الأمر الذي يتيح لرؤساء الأحزاب فرص لعب الدور المركزي في عملية صنع القرار، وتقليص إمكانات مشاركة المستويات التنظيمية، حتى الكوادر القيادية منها، في تلك العملية؛ هذه الكوادر التي لا تعدم الفرصة لممارسة بعض الصلاحيات، وإن جاء ذلك على حساب الكوادر القاعدية في الأغلب.[١٠] وبالإضافة إلى غموض اللوائح الحزبية العربية وإغفالها تحديد الكثير من المسائل المتعلقة بالتنظيم وآليات العمل فيه، فإنها ترسخ، في كثير من الأحيان، «الدور المحوري المميز لرئيس الحزب في عملية صنع القرار الحزبي، حيث أعطت لوائح تلك الأحزاب رؤساءها صلاحيات واسعة، جوهرها اعتباره المسؤول الأول عن كل ما يتعلق بالسياسة العامة في الحزب، في الوقت نفسه الذي اتسمت فيه صياغة آلية صنع القرار نفسها بقدر كبير من الغموض في هذه اللوائح»[١١].

٢ ــ استئثار القيادات الحزبية بمواقع السلطة وعدم تداول مواقع المسؤولية

في ما يبدو، ليست الجمهوريات العربية هي وحدها التي تحذو حذو الأنظمة الملكية في السعي إلى الاستئثار بمواقع السلطة العليا إلى الأبد، بل إن كثيراً من قيادات أحزابنا العربية تنهج النهج ذاته، مع ما ينجم عن ذلك من «تقدم معظم هذه القيادات في السن، وما يخلفه ذلك من جمود في الفكر وعدم إتاحة الفرصة للأجيال الوسط والشباب للمشاركة في قيادة الحزب»[١٢]. ويبدو استمرار منطق الزعامة الأبدية المطلقة في الأحزاب السياسية العربية محتكماً إلى ما يمكن تسميته بأنموذج «الشيخ والمريد»، الذي تتولى الأحزاب العربية مهام إنتاجه وإعادة إنتاجه في فترة متوالية متواصلة[١٣]، ذلك الأنموذج الذي يطمح إلى البقاء والتأبد عبر إضفاء سمات التقديس على قيادات تلك الأحزاب، بوصفها قيادات تاريخية ملهمة فذة لا يأتيها الباطل من بين يديها أو من خلفها[١٤].

---

(٩) انظر دراسة بلقيس أبو اصبع ص ٣٨١ من هذا الكتاب.
(١٠) المصدر نفسه.
(١١) المصدر نفسه.
(١٢) انظر ص ٣٠٧ من هذا الكتاب.
(١٣) انظر دراسة يونس برادة ص ١٨٣ من هذا الكتاب.
(١٤) انظر دراسة عبد الحسين شعبان ص ٨٥ من هذا الكتاب.

ويظهر أن تشبّث القيادات الحزبية في مناصبها لفترة طويلة لا يقتصر على رؤساء الأحزاب وحدهم، وإنما يمتد ليطال بقية أعضاء النخبة الحزبية، وإن كان ذلك بصورة أقل بالطبع. ويشير مثل هذا الأمر إلى أن مغادرة المواقع القيادية في الأحزاب يترتب بالأساس على الخلاف مع زعامة الحزب، وليس عن حدوث تحولات في اتجاهات الجماهير وأعضاء الحزب[١٥]، وكأن المواقع الحزبية عطيات وهبات لا يجوز حيازتها وتداولها إلا من جانب أولئك الذين يحظون برضى الزعامة ومباركتها. وعليه، يمكن الخلوص إلى القول إن معظم الأحزاب السياسية العربية تشهد تواضعاً شديداً في معدلات دوران النخبة في سائر المستويات القيادية، بل غيابها أحياناً في ما يتعلق بمستويات القيادة العليا[١٦].

٣ ـ شخصنة العمل الحزبي

تجسد ظاهرة شخصنة السلطة في التنظيمات الحزبية العربية أو تحويلها إلى ما يعرف بأحزاب الأشخاص واحدة من أبرز مظاهر غياب الحياة الديمقراطية في تنظيماتنا الحزبية العربية[١٧]، إذ إن من المرجح أن هناك علاقة عكسية بين ازدياد دور شخص معين أو نخبة معينة في التحكم بمقاليد السلطة في حزب ما، وإمكانات انتعاش التوجهات الديمقراطية في ذلك الحزب[١٨]. ويرتبط بتلك الظاهرة، بما تستدعيه من تغييب الطابع المؤسسي وهيمنة ذلك الشخص أو تلك النخبة، ما يمكن اعتباره إدماناً من تلك القيادات على «الفردية والشمولية والاحتراف السياسي، فلم تعد تقوى على العيش دون المناصب والوجاهة، كما أصيبت بمرض المسؤولية على أنها قيادة تاريخية يتعذر السير من دونها»[١٩]. ويتصل أيضاً بظاهرة شخصنة السلطة الحزبية، مع ما يتمخض عنها من التحلُّق حول رموز السلطة، و«الدوران حول شخصية الأمين العام»[٢٠] «باعتباره معصوماً من الخطأ»[٢١]، وبوصفه يتحكم بمقدرات الحزب ورأسماله المادي والرمزي[٢٢]، وربط عمليات الحراك التنظيمي

---

(١٥) انظر ص ٣٠٧ من هذا الكتاب.

(١٦) انظر ص ٣٨١ من هذا الكتاب.

(١٧) للاطلاع على مناقشة مستفيضة حول ظاهرة شخصنة العمل الحزبي في التنظيمات الحزبية العربية، مع التركيز على حالة الأحزاب الأردنية، انظر: **التحديات التي تواجه العمل الحزبي في الأردن** (عمان: مركز الريادة للمعلومات والدراسات، ١٩٩٧).

(١٨) انظر ص ٣٠٧ من هذا الكتاب.

(١٩) انظر دراسة سمير الشميري ص ٤٢٧ من هذا الكتاب.

(٢٠) انظر ص ٨٥ من هذا الكتاب.

(٢١) انظر دراسة شاهر أحمد نصر ص ٦١ من هذا الكتاب.

(٢٢) المصدر نفسه.

وتقلد المواقع القيادية في الحزب برضى الزعامات الحزبية ومدى القرب الشخصي والعاطفي منها، مع ما يجلبه ذلك من انبعاث ما يعرف بظاهرة الأحزاب العائلية[٢٣]، وتفشي قيم الانتهازية والوصولية، وانحدار مستويات الجدية والنهوض بأعباء المسؤولية[٢٤]. وحدِّث ولا حرج عن الصراعات العنيفة التي كثيراً ما تنشب بين الأبناء والأصهار والأقرباء والأشياع لاقتسام مغانم السلطة عقب رحيل قياداتها التاريخية[٢٥]. وبطبيعة الحال، سيكون من سقط المتاع الحديث هنا حول المصلحة الوطنية أو حتى مصلحة التنظيم نفسه[٢٦].

٤ ـ هامشية ثقافة الحوار وعدم احترام الرأي والرأي الآخر

يؤخذ على الكثير من الأحزاب السياسية العربية ـ بوجه عام ـ افتقارها إلى مفردات الحوار الهادف البناء واحترام الرأي والرأي الآخر؛ فهي لا تقيم وزناً كبيراً لإمكانات تعارض الآراء وتباينها، ولا تستوعب منطق الاختلاف، مقدمة عليه منطق الخلاف. ومع أن الاستشهاد الذي سنأتي على إيراده مخصص لنقد الأحزاب الشيوعية في الأصل، إلا أننا لا نجد ما يمنع الإفادة منه في التعبير عن واقع الكثير من تنظيماتنا الحزبية العربية في ما يتعلق بموقفها من حرية الرأي والاختلاف، إذ يبدو أن بالإمكان القول إنها تنظيمات ذات صبغة «شمولية يتم داخلها القضاء على اختلاف الآراء، وتعتمد على الطاعة والخضوع والتعتيم والإسكات، وأخيراً الطرد من الحزب المقترن بالتشهير. وتخضع جميع منظمات الحزب للجنة المركزية في نظام هرمي تراتبي يعيق وصول الحقائق بين القيادة والقاعدة، بينما الطاعة والخضوع لا يتلاءمان مع حزبٍ ديمقراطي تقوم العلاقات فيه على حق الاختلاف والاتفاق على قواسم مشتركة بناءً على القناعة الحرة»[٢٧].

ومع سيادة مفاهيم ضالة مضلة في الردهات الحزبية العربية من قبيل: الزعامة التاريخية الملهمة الفذة، والزعيم المعصوم عن الخطأ، والقيادة الحكيمة الملهمة...الخ، يغدو طبيعياً امتعاض قيادات تلك الأحزاب ونفورها «من النقد الهادف وتصور كل نقد وكأنه هادم للعمل الحزبي وضد المصلحة الوطنية»[٢٨]. فالأحزاب اليمنية الرئيسة

---

(٢٣) انظر ص ٣٠٧ من هذا الكتاب.
(٢٤) انظر ص ٦١ من هذا الكتاب.
(٢٥) انظر ص ٣٠٧ من هذا الكتاب.
(٢٦) انظر ص ٦١، ١٨٣، ٢٣٧، ٣٠٧، ٣٨١ و٤٢٧ من هذا الكتاب.
(٢٧) انظر دراسة جورج كتن ص ٢٧ من هذا الكتاب.
(٢٨) انظر ص ٤٢٧ من هذا الكتاب.

الثلاثة (المؤتمر، والإصلاح، والاشتراكي) على سبيل المثال ـ وهي لا تشذ في ذلك عن الكثير من الأحزاب العربية ـ «أحزاب مشدودة إلى التراث الشمولي بنسب متفاوتة، ومن الصعوبة عليها الولوج في ديمقراطية داخلية عميقة، لأن ذلك يهدد مصالح النخب الحزبية التي تطبعت بعادة الإقصاء والفردنة والشخصنة للمؤسسات والهيئات الحزبية، ولا ترجو إلا سماع صوتها، ولا يحلو لها ممارسة العلنية والشفافية واحترام الرأي والرأي الآخر والتسامح والمشاركة في صنع القرار»[٢٩].

وإذا افترضنا جدلاً أن الآراء النقدية المختلفة والمعارضة لا تُقمع في مهدها في الدوائر الحزبية العربية، ولا يتعرض أصحابها لشتى مظاهر التهديد والترويع والإقصاء ـ وقلما يحدث هذا ـ فإن ما يشيع هنا هو ما يمكن تسميته بـ «حديث الطرشان»؛ حيث تظل الرؤى النقدية الإصلاحية والتوجهات التقدمية المعارضة تدور في فلك من النقاشات السفسطائية الغوغائية التي لا تعدو غايتها تضليل أعضاء التنظيم والتلاعب باتجاهات الرأي العام داخل الحزب وخارجه[٣٠]. وإلى جانب خوفها من الداخل المختلف ورفضها له، فإن الأحزاب العربية تعيش منذ فترة طويلة تحت مظلة ما يمكن تسميتها: «ثقافة الإقصاء المتبادل»[٣١]، وتكابد رهاباً مرضياً متضخماً من الخارج المختلف، إذ إنها تعيش «عقدة الخوف من الخارج. الخارج ليس سوى الأفكار الهدامة، المغايرة، المختلفة التي تهدد نقاوة النظرية لدى الشيوعيين، وتهدد مصير الأمة لدى البعثيين والقوميين والناصريين، وتعرض الإسلام لمخاطر البِدع عند الإسلاميين»[٣٢]. وضمن السياق ذاته، ولأسباب عديدة مختلفة؛ «فإن العلاقة بين الأحزاب ونظرة الأحزاب إلى بعضها لا يمكن أن تكون من طبيعة ديمقراطية، فالحزب وهو «المالك الأوحد للحقيقة ومعايير الصحة» ينظر إلى الآخرين باعتبارهم جماعات معادية أو مضللة أو خادعة. وفي هذه الحالة، ليس ثمة منافسة ولا سياسة، وإنما مهاترات ومؤامرات واتهامات متبادلة على الدوام»[٣٣].

والواقع أن الأداء المثقل بصور التعسف ومظاهر الاستبداد من جانب كثير من الأحزاب والحركات السياسية العربية، وبخاصة تلك التي تتلفع بشعارات الثورية والتقدمية، قد ألحقها ـ ربما عن وجه حق ـ بالقائمة السوداء في ما يتعلق بالتزام

---

(٢٩) المصدر نفسه.
(٣٠) انظر ص ٦١ من هذا الكتاب.
(٣١) انظر ص ١٢٧ من هذا الكتاب.
(٣٢) انظر ص ٨٥ من هذا الكتاب.
(٣٣) انظر ص ٢٣٧ من هذا الكتاب.

الممارسة الديمقراطية، حتى بلغ الأمر ببعض القراءات التي تصدّت لمناقشة تجارب تلك التنظيمات إلى القول باستحالة الحديث، مبدئياً، عن الممارسة الديمقراطية فيها؛ إذ «لا يمكن الحديث عن ديمقراطية داخلية في (الحركة) ـ حركة القوميين العرب ـ إذ إنها كانت حزباً (ثورياً)، المبادئ والنظريات فيه هي الحقيقة المطبقة التي لا تحتاج لرأي المواطنين فيها، وهو حزب يبنى من أجل الثورة القادمة وليس الانتخابات القادمة»[٣٤]!

٥ ـ ضعف قنوات التجنيد

«على رغم أن الأنظمة الأساسية لمعظم الأحزاب المصرية ـ ونضيف من عندنا فنقول الأحزاب العربية أيضاً ـ نصت على الانتخاب كأسلوب لبنائها، وإن أجاز بعضها اللجوء إلى التعيين مؤقتاً في المرحلة الأولى، فقد ظلت معظم هذه الأحزاب تعتمد أسلوب الاختيار من أعلى أو التعيين في مختلف المستويات التنظيمية، حتى تلك الأحزاب التي أخذت بأسلوب الانتخابات في المستويات العليا...، إلا أن نتائج الانتخابات كانت لا تعكس منافسة حقيقية بسبب سيطرة رئيس الحزب على كافة تشكيلات الحزب، وعلى عملية التجنيد فيه بغض النظر عن نصوص اللوائح الأساسية»[٣٥].

٦ ـ هيمنة منطق الصراع

محظوظ حقاً هو الحزب العربي الذي لم يشهد درجات متباينة الحدة من صور الصراع، ويبدو أننا سنجد ـ مع الأسف الشديد ـ صعوبة بالغة في إدراج الكثير من الأحزاب العربية ضمن قائمة الأحزاب المحظوظة. وقد وقفت خلف انزلاق الأحزاب السياسية العربية إلى مستنقعات الصراع عوامل متعددة لا تقتصر على مجال «الأيديولوجيا والسياسة»[٣٦]، بل تتعدى ذلك إلى عوامل مغايرة تماماً، لعلنا لا نجافي الحقيقة إذا قلنا إن العوامل الشخصية التي تحركها مطامع الاستئثار بالسلطة وامتيازاتها المادية والرمزية، تقف في مقدمتها. فعلى سبيل المثال، تمثلت «الأزمة الكبيرة التي عرقلت الممارسة الديمقراطية داخل حزب العمل المصري ـ كأنموذج لما جرى ويجري في كثير من الأحزاب العربية ـ في التصارع والتناحر على رئاسة الحزب على رغم عدم الأهلية، وهو ما جعل هؤلاء يخفقون بسرعة كبيرة، لكن بعد أن أثاروا

(٣٤) انظر ص ٢٧ من هذا الكتاب.
(٣٥) انظر ص ٣٠٧ و٣٨١ من هذا الكتاب.
(٣٦) انظر ص ٦١ من هذا الكتاب.

الكثير من الصخب»[٣٧]. وفي حالة الجزائر ـ التي لا تحلق أيضاً خارج سرب ما شهده الكثير من أحزابنا العربية ـ كان «المأزق الذي آلت إليه القوى السياسية في الجزائر، ومنها بخاصة جبهة التحرير الوطني، أنها دخلت لعبة المزاحمة في من يستحق الشرعية الثورية والتاريخية، أي أن الكل انصرف إلى التماس استحقاق السلطة من زاوية البحث في الماضي، ولم يستطع أن يبلور برنامجه وخطابه ومفردات قاموسه من الواقع الثوري الذي يتجاوب مع الجماهير التي تبقى دائماً هي المحك الحقيقي لاستحقاق السلطة»[٣٨].

٧ ـ غلبة نوازع الانشقاق

يبدو واضحاً أن منطق التشظي والانشقاق يضفي بظلاله الثقيلة على أحزابنا العربية، «فبتأمل طبيعة الحزب في المغرب مثلاً ـ وتأمل طبائع أحزاب عربية كثيرة في الواقع ـ منذ الاستقلال إلى الآن، يلاحظ هيمنة منطق التشرذم والنزوع إلى التفكك والانشقاق بدل الاتجاه نحو الانصهار أو التكتل، وهو سلوك يعود إلى نوع من التوجه الانقسامي، وتمثل العمل السياسي ضمن تصور شخصي غائي بدل أن يكون سلوكاً جماعياً أداتياً»[٣٩]. وترتبط ظاهرة التشرذم الحزبي والنزوع إلى الانشقاق «بغياب الرؤية الاستراتيجية للفعل التكتلي الهيكلي أو الجبهوي الذي يغلب عليه طابع المؤقت ورد الفعل والمواجهة القاصرة للأحداث السياسية»[٤٠]. والواقع أنه من الممكن ملاحظة بصمات كثير من أنظمة الحكم في البلدان العربية على الجدران المتهاوية لانقسام كثير من الأحزاب العربية؛ إذ سرعان ما تعمد تلك الأنظمة إلى تلقف الأزمات التي تشهدها الأحزاب ـ المعارضة على الأرجح ـ والعمل على دعم الانشقاقات الفردية التي تصب، في نهاية المطاف، في إضعاف تلك الأحزاب والسير بها خطوة أخرى على طريق الابتعاد عن الممارسة الديمقراطية[٤١].

ثالثاً: ما الذي جعل الأحزاب السياسية العربية أحزاباً غير ديمقراطية؟

تتباين العوامل التي أفضت إلى انحدار مستوى الممارسة الديمقراطية في الأحزاب العربية وتتعدد منابعها وأساساتها ما بين عوامل داخلية وخارجية، وذاتية وموضوعية، وتاريخية وراهنة، إضافة إلى دوران تلك العوامل ضمن سياقات

(٣٧) انظر دراسة هاني لبيب ص ٢٨٩ من هذا الكتاب.
(٣٨) انظر دراسة نور الدين ثنيو ص ٢١٥ من هذا الكتاب.
(٣٩) انظر ص ١٨٣ من هذا الكتاب.
(٤٠) المصدر نفسه.
(٤١) انظر ص ٢٨٩ من هذا الكتاب.

اجتماعية وسياسية واقتصادية محددة. كما تتداخل تلك العوامل وتتعانق بطريقة تجعل من الصعوبة بمكان، في كثير من الحالات، تحديد منابتها الحقيقية وأصولها الفعلية؛ الأمر الذي سيجعلنا نلجأ في استعراض تلك العوامل إلى تقديمها دون الاجتهاد بتحديد إذا ما كانت عوامل داخلية أو خارجية، أو ذاتية أو موضوعية...الخ تاركين للقارئ حرية تصنيفها على النحو الذي يرتئيه.

ويتمثل أبرز تلك العوامل في التالي:

١ ــ نشأة الأحزاب العربية في ظل أنظمة سلطوية

وثيقة للغاية هي علاقة الأحزاب السياسية بالدولة في ما يتعلق بالشأن الديمقراطي[٤٢]، ومن جوانب عدة، وربما يكون من العسير فهم واقع الممارسة الديمقراطية في تلك الأحزاب ما لم تكن الدولة حاضرة في خلفية الصورة؛ ففي «حالة وجود الحزب في سياق دولة تطلق العنان لأساليب غير ديمقراطية، فإنه ليس من المتوقع أن تكون درجة الديمقراطية داخل الحزب على مستوى يعتد به، والعكس صحيح»[٤٣]. كما أن «من غير المتصور أن يكون الحزب ديمقراطياً في تعامله مع الأحزاب الأخرى والمنظمات الجماهيرية، أو حتى الجماهير ذاتها، ما لم يكن يمارس الديمقراطية في حياته الداخلية، لأن فاقد الشيء لا يعطيه»[٤٤].

وتبدو العلاقة بين الدول والحزب صعبة الانفصام حتى على مستوى التحليل النظري، إذ إن «تحليل مشكلة الديمقراطية في الجزائر على سبيل المثال ــ شأنها في ذلك شأن معظم البلدان العربية ــ ينتهي إلى توكيد الصلة بين السلطة والأحزاب، وأن هذه الأخيرة لا يمكن دراستها دراسة تاريخية مستقلة لأنها لا تتمتع بتاريخها الخاص، وإنما اعتمدت في البداية والسياق والنهاية على مقتضيات السلطة وشروطها وحاجاتها»[٤٥]. ولا نظن أن من قبيل الصدفة أن نقرأ شيئاً شبيهاً في ما يتعلق بحالة المغرب أيضاً، إذ إن الأمر يتصل بعلاقة متينة لا يمكن فصم عراها بين الحزب السياسي والدولة، حيث نقرأ: «يظل التساؤل عن الحزب السياسي في المغرب بالأساس تساؤلاً عن طبيعة النظام السياسي، إذ لا يمكن منهجياً تحليل مواطن الخلل في الفعل الحزبي أو مظاهر التعثر في الممارسة الديمقراطية داخل البناء الحزبي دون

(٤٢) للاطلاع على مناقشة ثرية لعلاقة الحزب السياسي بالدولة ووجوه التشابه والاختلاف بينهما في ما يتصل بقضية الديمقراطية، انظر ص ١٧ من هذا الكتاب.

(٤٣) انظر ص ٢٣٧ من هذا الكتاب.

(٤٤) انظر ص ٣٨١ من هذا الكتاب.

(٤٥) انظر ص ٢١٥ من هذا الكتاب.

استقراء الأساس الاستراتيجي المهيكل لهذا السلوك متمثلاً في جوهر السلطة السياسية»[٤٦]. من جانب آخر، يمكن القول إن «الحزب الذي لا يؤسس على مبدأ المساواة بين المواطنين أو لا يمارس الديمقراطية داخله وفي علاقاته ببقية الأحزاب قبل الوصول إلى الحكم، يصعب عليه، إن لم يكن مستحيلاً، ممارسة الديمقراطية في الدولة التي يصل إلى الحكم فيها»[٤٧].

ويبدو تأثر عملية ممارسة الديمقراطية داخل الحزب بالأوضاع المختلفة التي تعيشها الدولة التي ينتمي إليها أمراً شبه مؤكد، إذ يرجح القول إن «غياب الديمقراطية داخل أي حزب لا ينفصل عن مجمل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيش الحزب وأعضاؤه في ظلها»[٤٨]. وليس من الخافي على أحد أن الأحزاب العربية «تعيش في ظل مناخ ينوء بالولاءات التقليدية، ويعاني من أزمات اقتصادية تجعل نسبة كبيرة من السكان تعاني وربما تعيش على حدّ الكفاف، هذا فضلاً عن تفشي الأمية وشيوع قيم ثقافية ضد الديمقراطية في ظل أنظمة حاكمة تسلطية أو عسكرية، وكل ذلك يعني ضمن ما يعنيه أن الحياة الحزبية ـ بمدلولها المعروف في الدول المتقدمة ـ ليست ممكنة في ظل هذه الظروف المعاكسة»[٤٩]؛ الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان «الحديث عن الديمقراطية كمفتاح لحل الأزمة السياسية، في الوقت الذي يزيد فيه منسوب الفقر والبطالة والفساد المالي والتجاري والاختراق السياسي والقانوني لمؤسسات الدولة»[٥٠].

«وبتعبير موجز وصريح، إن الديمقراطية لا تكتفي بذاتها، وإنما تحتاج إلى قدرات فعالة في وجدان الأمة والمجتمع، وإلى قوى إيجابية تعزز الطريق السليم لزيادة التنمية والتقدم. ومن هنا فالإخفاق الديمقراطي يرتبط في الجوهر والأساس بتراجع مؤشرات الوضع الاجتماعي والاقتصادي لحالة الأمة»[٥١]. ومن زاوية أخرى، تتعلق أيضاً بعلاقة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية بالظروف التي تشهدها بلدانها، يصعب الافتراض أن الصراعات الدامية التي شهدتها الكثير من البلدان العربية على السلطة ـ كما هي الحال بالنسبة إلى سوريا والعراق والجزائر مثلاً ـ لم تترك آثاراً بينةً على صعيد تعميق أزمات الأحزاب في تلك البلدان ودهس

(٤٦) انظر ص ١٨٣ من هذا الكتاب.
(٤٧) انظر ص ١٧ من هذا الكتاب.
(٤٨) انظر ص ٢٣٧ من هذا الكتاب.
(٤٩) المصدر نفسه.
(٥٠) انظر ص ٢١٥ من هذا الكتاب.
(٥١) المصدرنفسه.

بذور التوجهات الديمقراطية فيها[٥٢].

وقد شاءت الأقدار أن تولد الأحزاب العربية وتنشأ في ظل أنظمة سلطوية تقتات على مفاهيم الاستبداد وتتغذى على قيم القمع والإقصاء، وتسعى جاهدة إلى طي مؤسسات المجتمع المدني تحت عباءتها[٥٣]؛ الأمر الذي ترك بصماته الواضحة على طبيعة تلك الأحزاب وتوجهاتها حيال الديمقراطية، مفهوماً وممارسة، إذ حُرمت من الأسوة الحسنة التي يمكن الاحتذاء بها، لتأتي «صورة مصغرة عن الدولة، وبالتالي فإنه لا انفصال بين مشكلة الأحزاب ومشكلة الدولة»[٥٤]. والواقع أن وقوع الحزب في مضمار دولة استبدادية من شأنه دفع ذلك الحزب إلى التضحية بالمفردات الديمقراطية، كالاجتماعات والمناقشات الحرة والانتخابات والمؤتمرات الحزبية، بل قد يفضي ذلك أيضاً إلى أن يستحيل الحزب حزباً فاشياً مغلقاً يقمع أية بذور للمبادرة الفردية عند أعضائه[٥٥]. وقد أسفرت عملية التماهي الحاصل بين الدولة والأحزاب عن إيصال الممارسة الديمقراطية في تلك الأحزاب ـ كما هي الحال في الدول نفسها ـ إلى أسوأ حالاتها، إذ يغيب التمثيل الانتخابي الحقيقي بين القاعدة والقيادة، وتتسم هذه الأخيرة بطابع فردي يسعى إلى استقطاب إجماع الجميع على الدوام، وتقوم القيادات العليا بتعيين قيادات المستويات الوسطى والمستويات التالية دون إعمالٍ لآلية الانتخاب. وقد يلجأ بعض الأحزاب في بعض الأحيان إلى فرض التزامات شخصية واجتماعية على أعضائها بما يتخطى الحدود المطلوبة بين حياة الفرد وواجباته الحزبية. أما عن سلطة القيادة، فإن النموذج الشائع في علاقاتها داخل الأحزاب هو نموذج السلطة الزعامية المستندة إلى القيم الأبوية أو الأخوية ووضعية الإكبار الذي يحظى به الأخ الأكبر[٥٦].

وفي ما يتصل بتلك النظرة الأخوية/ الأبوية المتعالية، فإنها لا تقتصر على السيادة ضمن نطاق تعامل الحزب مع أعضائه فحسب، بل إنها تفرض نفسها أيضاً في ما يتعلق بتعامل الأحزاب الكبيرة ذات الوزن والتأثير مع غيرها من الأحزاب الصغيرة والأقل تأثيراً، بحيث ترى نفسها أرفع درجة من النزول إلى معترك منافسة تلك الأحزاب والنظر في إمكانات تقاسم أو تداول السلطة معها. وفي هذا المقام، يلاحظ أحد المحللين لقضية الديمقراطية في الأحزاب المغربية ـ وهي ملاحظة يمكن سحبها على كثير من الأحزاب العربية ـ أن تلك الأحزاب «تجد نفسها مسيَّجة

(٥٢) انظر ص ٦١ من هذا الكتاب.
(٥٣) انظر ص ١٧ و٣٨١ من هذا الكتاب.
(٥٤) انظر ص ٢٣٧ من هذا الكتاب.
(٥٥) المصدر نفسه.
(٥٦) المصدر نفسه.

بالتصور الأبوي للسلطة السياسية، الذي يجعلها حتماً خارج المنافسة السياسية»[٥٧].
ويبدو السياق العام للتفاعل الجاري داخل الأحزاب العربية هو السياق نفسه الذي يحكم أسس التفاعل في الدول العربية أيضاً؛ فعلى سبيل التمثيل «تعتبر تزكية الشخصيات الحزبية في مواقع المسؤولية على العموم نتاج السلطة التقديرية للزعيم أولاً، وللقيادة ثانياً، ضمن نسق لا يختلف جوهرياً عن النسق العام للنظام، أي وفق منطق العلاقة الشخصية أو الارتباط العاطفي للتيار السائد داخل الحزب، أو العائلي ـ خاصة في المناصب الوزارية ـ في تجاهل شبه تام للاستحقاق ببعديه الحزبي ـ السياسي، والتقني ـ الموضوعي»[٥٨].

هذا، وتؤكد قراءة استهدفت تجربة الحزب الشيوعي السوري في ما يتعلق بالممارسة الديمقراطية، أن المناخات العامة التي شهدها القطر السوري ـ التي نلمح حضورها بهذا الشكل أو ذاك في كثير من الأقطار العربية ـ قد لعبت دوراً سلبياً بارزاً في صرف أنظار الحزب عن الالتفات إلى الشأن الديمقراطي. وأسهمت، في المقابل، في دفعه نحو المزيد من ممارسات الاستبداد والتعسف، حيث نقرأ في معرض إبراز القراءة المذكورة لعوامل ضعف الممارسة الديمقراطية في الحزب الشيوعي السوري وغيره من الأحزاب السورية: «الظروف السياسية التي سادت في البلاد والتي أفرغت العمل السياسي من محتواه، وضعف المناخ الديمقراطي في الوسط، وفي أغلب المراحل التي عايشها الحزب الشيوعي السوري، مما يترك بصماته على التكوين النفسي لأبناء المجتمع، وفيهم أعضاء الحزب، إلى درجة أنه يوجد من يفكر بمخاطر تعبيره عن آرائه داخل التنظيم على مستقبله، ليس فقط الحزبي، وخاصة أن قيادات التنظيم تحاول استخدام مختلف الوسائل المتاحة، ليس فقط تلك المتوفرة لدى الحزب، بل كذلك الحركة الشيوعية والسلطة وغيرها، للتمثيل بمن تختلف معهم في الآراء»[٥٩].

٢ ـ تبنّي نماذج حزبية غير ديمقراطية

يبدو أن التوفيق لم يحالف كثيراً من الأحزاب السياسية العربية في اختيار الأنموذج الحزبي الذي يمكن الاعتماد عليه في إقامة تنظيمات حزبية لا تستبعد المفردات الديمقراطية من قواميس ممارستها، إذ ابتليت تلك الأحزاب بتبني الأنموذج اللينيني، بطبعته الستالينية، للحزب السياسي، ذلك الأنموذج الذي ينهض بالاستناد إلى أحكام متشددة ومعايير صارمة تتشبث بقواعد البيروقراطية، وتغيِّب قواعد

(٥٧) انظر ص ١٨٣ من هذا الكتاب.
(٥٨) المصدر نفسه.
(٥٩) انظر ص ٦١ من هذا الكتاب.

الديمقراطية على شتى المستويات؛ الأمر الذي انعكس في تهميش الفرد وامتهان دوره لصالح التعظيم من دور الزعيم، الأمين العام، البطل، الحكيم، الأديب، والفيلسوف...الخ، وانتهى بإجهاض التوجهات الديمقراطية، وبعث أساطير عبادة الفرد، وإشاعة الاستبداد وسيطرة قيم الولاء دون قيم الكفاءة والإخلاص[٦٠]. والواقع أن تلك الورطة التي انزلق إليها كثير من الأحزاب العربية في تبنّي أنموذج استبدادي سيىء، تعكس واحدة من أبرز الإشكاليات التي ما نزال نعانيها على الساحة العربية، ونعني هنا إشكالية الافتقار إلى مسطرة معرفية دقيقة تضبط وتوجه اختياراتنا في شتى المجالات، بما لا يتعارض مع منطلقاتنا المعرفية من جهة، وبما لا يوقعنا في أزمات نحن في غنى عنها من جهة أخرى.

ومن أبرز القواعد التي استقاها كثير من الأحزاب العربية من معين ذلك الأنموذج اللينيني، دون إخضاعها لمبضع النقد أو التحليل أو النقاش، التي لعبت دوراً حاسماً في تقليص إمكانات ممارسة الديمقراطية في تلك الأحزاب، قاعدة «الديمقراطية المركزية». وتنهض هذه القاعدة «كمبدأ أساسي في تنظيم الأحزاب الاشتراكية واليسارية على فرضية وجود تعايش بين مصدرين في تدبير الشأن الحزبي: القيادة كمحور لصناعة قرارات الحزب، والقاعدة كإطار لمناقشة حيثيات القرارات والنظر في مدى شرعيتها.. غير أن معادلة المركزية ـ الديمقراطية قلما تحققت بشكل ناجع حتى في مهد ميلادها، حيث أثبتت تجربة الأحزاب الشيوعية والاشتراكية في وسط أوروبا تحول المبدأ إلى سلطة قهرية رسخت هيمنة القيادة على الأداء الحزبي، وحولت ولاء الأعضاء من انتساب إرادي وواع للأفكار والاستراتيجيات إلى طاعة سديمية للأشخاص والرموز والزعامات.. والحال أن تجارب الأحزاب العربية لم تشذ عن هذا المآل»[٦١].

هذا، وقد شكلت قاعدة الديمقراطية المركزية أسلوباً تنظيمياً جيرته القيادات الحزبية لصالحها، وباتت «تستطيع بواسطته أية قيادة البقاء إلى ما تشاء في الهرم، وتستطيع إيصال من تشاء إلى هذا الهرم»[٦٢]. وجاء استخدام كثير من الأحزاب العربية لتلك القاعدة سلاحاً ماضياً يتيح للنخب القيادية فيها فرض هيمنتها، مع الإيحاء لنفسها ولغيرها بأنها لا تخرج عن نطاق الشرعية.[٦٣] وتؤكد إحدى القراءات

(٦٠) انظر ص ٨٥ من هذا الكتاب.
(٦١) انظر ص ١٢٧ من هذا الكتاب.
(٦٢) انظر ص ٦١ من هذا الكتاب.
(٦٣) المصدر نفسه.

أن اعتماد قاعدة المركزية الديمقراطية في كثير من الأحزاب لم يعن التزامها بالديمقراطية على الإطلاق، إذ ظلت أحزاباً مركزية شمولية، وإن تقنعت بذلك القناع الديمقراطي الهش. وليس من قبيل الصدفة أن تجثم تلك الأحزاب ومثيلاتها، التي تكرس سيطرة القيادة وخضوع القاعدة، تحت هيمنة فرد يطبق على خناق الحزب والسلطة[٦٤]. وعليه، يبدو أن التجربة قد أثبتت فعلاً أن «المركزية الديمقراطية سلاح يتم بواسطته اتخاذ أخطر القرارات ويسبب استخدامه بقاء الأجواء الحزبية فقيرة ضحلة بعيدة عن الحياة، وتهيئ التربة الملائمة لبقاء القيادات الهرمة والجمود...»[٦٥].

٣ ـ التبعية العمياء لأجندات حزبية خارجية

لم يكتف كثير من الأحزاب السياسية العربية بإقحام نماذج حزبية غريبة، بقضها وقضيضها، إلى الفضاء السياسي العربي، بل انساق الكثير منها إلى أن يفقد شخصيته الذاتية، ويتورط في تبعية عمياء لتلك النماذج الدخيلة. وكمثال صارخ على حالة الانسحاق تلك، نستحضر الموقف المعيب والخطير الذي اتخذه الكثير من الأحزاب الشيوعية العربية إزاء قرار تقسيم فلسطين والاعتراف بالكيان الصهيوني، حيث انقادت تلك الأحزاب في تبعية مطلقة والتزام حرفي لتأييد ذلك القرار امتثالاً للموقف السوفياتي المؤيد له، مع ما في ذلك من تناقض سافر مع الحقوق المشروعة والثابتة للشعب العربي الفلسطيني والأمة العربية[٦٦]. وبطبيعة الحال، ما كان بمكنة تلك الأحزاب أن تعمد ـ بعد أن أذعنت صاغرة لحقيقة تبعيتها المهينة لدوائر خارجية ـ إلى إشاعة الأجواء الديمقراطية في مداراتها، إذ كان ذلك سيفضح دورها التابع المشبوه من جانب، وسيتعارض مع ما تفرضه مرجعياتها الحزبية الخارجية من قواعد استبدادية، من جانب آخر.

٤ ـ عجز كثير من الأحزاب عن استكمال هياكلها التنظيمية

لم يتمكن معظم الأحزاب العربية ـ وبهذا القدر أو ذاك من التفاوت ـ من استكمال بناءاتها وهياكلها التنظيمية؛ ومن ثم فإنها لم تستطع ردم الهوة القائمة بين الإطار الذي رسمه النظام الأساسي لكل منها، وبين واقع التنظيم على أرض الواقع. فالأحزاب اليمنية، على سبيل المثال ـ وهي في ذلك أنموذج لما هو ماثل في معظم الأحزاب العربية ـ «لم تستكمل بناءها التنظيمي على المستوى القاعدي، وكان هذا

---

(٦٤) انظر ص ٢٧ من هذا الكتاب.
(٦٥) انظر ص ٦١ من هذا الكتاب.
(٦٦) انظر ص ٦١ و٨٥ من هذا الكتاب.

أحد المؤشرات السلبية على الممارسة الديمقراطية داخلها من منظور توزيع السلطة، التي ظلت مؤثرة في المستوى القيادي الأعلى، ولذلك ظلت هناك فجوة ملموسة بين الإطار الذي حدده النظام الأساسي لكل منها، وبين الواقع الفعلي للتنظيم الحزبي»[٦٧]. وعلى الرغم من أن «استكمال بناء المستوى القاعدي لا يؤدي ـ آلياً ـ إلى تغيير في توزيع السلطة والاختصاص، فهو يؤثر تدريجياً في هذا التوزيع من خلال تزايد احتمالات توليد الضغوط من أسفل، فكلما كان المستوى القاعدي أوسع نطاقاً أمكن توقع ضغوط أكثر ـ وربما أقوى ـ على المستوى القيادي، وبالتالي اضطرار المستوى القيادي لأن يأخذها في الاعتبار بدرجة أو بأخرى»[٦٨].

٥ ــ هشاشة القاعدة الاجتماعية والطبقية للأحزاب السياسية العربية

ثمة من يرتئي ـ وهو محق في ذلك على الأرجح ـ أن اكتساب الحزب السياسي صفة الحزب الديمقراطي يتطلب ـ كمتطلب أساسي قبلي ـ حضور شرعية اجتماعية تبرر وجوده، وتضفي المشروعية على بقائه واستمراريته؛ ما يعني القول بضرورة أن يعبّر الحزب عن مشروع اجتماعي تنهض به شريحة أو طبقة اجتماعية معينة، وتكافح من أجل انتصاره[٦٩]. غير أن ما يلاحظ في حالة كثير من الأحزاب المصرية موضع اهتمام الاستشهاد التالي ـ والعربية أيضاً في ما نقدِّر ـ «عدم وضوح الأساس الاجتماعي أو الشريحة الاجتماعية التي يعبّر عنها أي من الأحزاب المصرية ـ العربية ـ فجميعها تطرح نفسها كأحزاب شعبوية تعبّر عن الشعب بأسره...»[٧٠]. «ومن هنا يكون أحد جوانب أزمة الأحزاب هو عدم ارتباطها بقوى اجتماعية، أي أنها مؤسسات سياسية لا تستند أو ترتبط بتيارات اجتماعية وثقافية فعالة في المجتمع...»[٧١].

٦ ــ اضطرار الأحزاب إلى العمل السري

بحكم نشأتها في ظل أنظمة سلطوية لا ترحب كثيراً بمشاريع الانفتاح السياسي وضمان حقوق الآخرين في التعبير والاختلاف والنقد والمعارضة، ولا يتورع بعضها عن استخدام أفظع صور العنف والتنكيل لخنق تلك المظاهر غير المرغوب فيها، وفي ضوء انطلاق العديد من تلك الأحزاب من أرضيات ثورية تنادي بإسقاط أنظمة

(٦٧) انظر ص ٣٨١ من هذا الكتاب.
(٦٨) المصدر نفسه.
(٦٩) انظر ص ١٢٧ من هذا الكتاب.
(٧٠) انظر ص ٣٠٧ من هذا الكتاب.
(٧١) المصدر نفسه.

الحكم القائمة، الأمر الذي جعلها تقف حتماً في الخندق المعادي لتلك الأنظمة، كان على كثير من الأحزاب السياسية العربية أن يلجأ إلى العمل السري تحت الأرض، تجنباً لقمع أنظمة الحكم وفراراً من مطاردتها. هذا، وقد انعكس «ابتلاء الممارسة بعيب السرية وعسر انغراس مبدأ الشفافية»[٧٢] في تشكل ما يمكن تسميته «إرهاب العلنية»، إذ فقد الكثير من الأحزاب العربية القدرة على العمل العلني تحت الضوء، وظل يتعامل ـ حتى بعد أن انحسرت الأسباب التي أجبرته على العمل السري ـ بمنطق التقية والتكتم والانغلاق، كما هي الحال بالنسبة إلى كثير من الأحزاب الأردنية على سبيل المثال.

٧ ـ تغليب السياسي على الفكري

لم يحظ الفكر بالمكانة الرفيعة التي يستحقها في الحياة الحزبية العربية، بوجه عام، إذ عانت تلك الساحة ظاهرة الإشاحة عن التنظير الفكري العميق المتبصر، وكأنه لا يعدو كونه مجرد عبث ترفي لا طائل من ورائه، في مقابل تغليب التكتيك السياسي الآني القصير النظر. ولعل من أبرز أسباب ذلك «تدفق جماهير غفيرة وغير متعلمة أو قليلة المعارف إلى الأحزاب لتتبوأ مواقع أساسية ومقررة في الحياة السياسية والفكرية للأحزاب الشيوعية والثورية، مما أثر في سياساتها وجعل القيادات أسرى هذا الفهم المسطح والساذج لدور الفكر»[٧٣]. وتحت مظلة هذا الفهم القاصر والسقيم لدور الفكر وضرورته، بات من الطبيعي أن تشيع في الأجواء الحزبية العربية مظاهر «الجمود الفكري، وضعف التثقيف بشكل عام، وسياسة التجهيل، والاعتماد على ضعيفي الثقافة والموالين...»[٧٤]. وبالنظر إلى تهميش دور الفكر، والإعراض عن وضعه في موقع القيادة والتوجيه لسائر فعاليات الأحزاب وممارساتها، فقد كان من المرجح أن يتعثر واقع تلك الأحزاب لتضحى «الأزمة التي تعيشها هذه الأحزاب أزمة فكرية، وسياسية، وتنظيمية شاملة، كما أنها أزمة فهم لمتطلبات الواقع، ومتطلبات التطور، والانسجام معها، إذ إنها أخذت في أشكالها الحالية، ونهجها وأساليب عملها، تلعب دوراً معرقلاً لمتطلبات التطور، وتزيد من تفاقم الأزمة التي تعيشها مجتمعاتها...»[٧٥]. وعليه، يمكن الاستنتاج بأن تغييب سيادة الفكر في تلك الأحزاب جعلها تخفق، ومنذ البداية، في تلمس مكامن القصور الواضح الذي يعتريها، لأنها

(٧٢) انظر ص ١٢٧ من هذا الكتاب.
(٧٣) انظر ص ٨٥ من هذا الكتاب.
(٧٤) انظر ص ٦١ من هذا الكتاب.
(٧٥) المصدر نفسه.

كانت قاصرة عن إدراكها على المستوى الفكري والثقافي...[٧٦].

وليس بعيداً عن السياق ذاته، يمكن القول إن معظم الأحزاب العربية قد فرّط تفريطاً واضحاً في مسألة إعداد الكوادر المؤهلة للاستمرار في حمل الرسالة ومتابعة الطريق، إذ فشلت جميع الأحزاب المصرية ـ ولم لا نقول العربية أيضاً ـ في حل مشكلة الصف الثاني من القيادات ـ وإن تعمدت ذلك في أحيان كثيرة ـ ولم تقدم للمجتمع قيادات جديدة بالقدر الكافي على الرغم من مضي أكثر من ربع قرن ـ وربما نصف قرن ـ على تأسيسها... ويلاحظ في هذا السياق أن الأحزاب المصرية ـ والعربية عموماً ـ لا تمتلك مؤسسات حزبية لإعداد القيادات، مثل معاهد إعداد القادة، ولا تزيد الجهود المبذولة في هذا الصدد عن بعض الأنشطة الموسمية والمتقطعة، والتي لا تستطيع أن تقدم للحزب احتياجاته من القيادات الجديدة التي تمكنه من التوسع في ممارسة أنشطته الحزبية والجماهيرية»[٧٧].

٨ ـ وضع الديمقراطية في آخر سلسلة الأولويات الحزبية

سهواً أو عن سبق الإصرار والتعمد، وبحسن نية أو خبث طوية، لم يعمد معظم الأحزاب السياسية العربية إلى تقليد المبادئ الديمقراطية، المكانة التي تستحقها على رأس قائمة الأولويات، وإنما عمدت تلك الأحزاب، في المقابل، إلى تهميش تلك المبادئ والنظر إليها كما لو كانت ـ في أفضل الأحوال ـ من قبيل الكماليات التي لا يضير غيابها، هذا إن لم يتم النظر إليها ـ في واقع الأمر ودع عنك الخطابات والشعارات ـ بوصفها شراً مستطيراً ينبغي تجنبه والاحتراس منه. فعلى سبيل المثال، «رضيت (الحركة) ـ حركة القوميين العرب ـ مثل أحزاب عربية عديدة بوضع السعي من أجل «الديمقراطية» في المجتمع وداخل الحزب في آخر جدول أعمالها، بينما المواطن الحر المتمتع بكافة حقوقه هو الأساس في تحقيق الأهداف، فأدى التأجيل بحجة العدو الخارجي، الذي دام حتى اليوم لدى أنظمة وأحزاب، لتراكم الهزائم والكوارث»[٧٨].

ومما يستثير الأسف، أن الأحزاب العربية قد وجدت دائماً الذرائع والمبررات ـ التي تتباين في مستوى تهافتها ـ كي تقصي الديمقراطية من حيز اهتماماتها، لتصب عنايتها، في المقابل ـ بصورة حقيقية أو مفتعلة ـ على مسائل أخرى، صُورت بوصفها

(٧٦) انظر ص ٢١٥ من هذا الكتاب.
(٧٧) انظر ص ٣٠٧من هذا الكتاب.
(٧٨) انظر ص ٢٧ من هذا الكتاب.

أكثر أهمية وإلحاحاً؛ ففي حالة الجزائر على سبيل المثال، جاء انهماك الأحزاب هناك بشؤونها الداخلية معطلاً لتنامي التوجهات الديمقراطية فيها، إذ إن ما كان، وما انفك «يؤجل الديمقراطية في الحياة الحزبية، ومنها حزب جبهة التحرير، هو استمرار الاهتمام بالشأن الداخلي للحزب على حساب الحياة السياسية العامة، والحياة الاقتصادية والاجتماعية، وحياة المواطنين بشكل عام»[٧٩]. وفي البلد نفسه ـ كما هو الأمر في كثير من البلدان العربية ـ ظل هاجس «ثورة التحرير» يلقي بظلاله ثقيلة على مختلف تفاصيل الحياة هناك؛ إذ إن الحركة الوطنية «لم تعبأ إلا بلحظة الثورة وسيرورتها كفصلٍ كاسحٍ لا يتوقف إلا ليحصد من يعترض عليها أو يروم التوقف لإعادة التفكير وتحسس الطريق السليم لإنجازات الثورة. فقد استمر منطق الثورة وافتراض الحرب على الأعداء الجدد كي تتمكن الجبهة من الاستحواذ على الحزب والدولة والأمة طوال فترة الاستقلال في مختلف المراحل، ولم تعرف كيف ستتخلص من هذه المؤسسات وتعيدها إلى الجزائر.. لا بل اختزلت الأزمة الجزائرية الراهنة في غياب الديمقراطية، المقوم الأساسي في حصول عملية استلام المجتمع لمؤسساته الشرعية من سلطة الثورة، وهذا ما أبرزته الانتخابات التشريعية مطلع التسعينيات عندما عمدت السلطة السياسية إلى إلغاء نتائج الاقتراع بسبب هزيمة جبهة التحرير الوطني، وتنبه الجميع إلى أن الجبهة فعلاً ما زالت تملك الدولة والأمة»[٨٠].

وفي المغرب، ساد المنطق نفسه بهذا الشكل أو ذاك، إذ جاء هدف تحرير البلاد واستقلالها ليحجب الأنظار عن رؤية أي شيء آخر، بما في ذلك الاستحقاقات الديمقراطية التي ستعقب الاستقلال، إذ «استبعدت الحركة الوطنية الدخول في تفاصيل مشروع الاستقلال وجزئياته، كما استنكفت عن طرح أسئلة المستقبل لأسباب متعددة قد تتعلق بطبيعة المرحلة التي استوجبت ترجيح مقاومة المستعمر، باعتبارها أولوية قصوى»[٨١]، غير أن التاريخ قد توقف في ما يبدو عند لحظة الاستقلال تلك، فلم ينتبه كثير من أُولي العلاقة إلى أن ما يقارب النصف قرن قد انقضى على مرور تلك اللحظة. لقد لعب شعار الثورة وما ارتبط بها من تداعيات واستحقاقات دوراً بالغ الخطورة في تحييد التوجهات الديمقراطية في الأحزاب العربية، إذ هيمن ذلك الشعار «على أداء جل الأحزاب العربية المعارضة، وأصبح طريقها إلى السلطة وامتلاك الدولة. ولم يدر في خلدها أن هناك بدائل أخرى ممكنة، كما هو حال الانتخابات التنافسية، مما يفسر اكتشافها المتأخر للديمقراطية. ومع

(٧٩) انظر ص ٢١٥ من هذا الكتاب.
(٨٠) المصدر نفسه.
(٨١) انظر ص ١٢٧ من هذا الكتاب.

اعتمادها هذه الأخيرة خياراً ومقصداً، غدا عصياً عليها الانخراط عميقاً في دينامية التغيير الديمقراطي السلمي، بسبب ثقل ضغط منطق الثورة وصعوبة تجاوزه لامتلاك أسس ثقافة التنافس والمشاركة»[٨٢].

ويمكن القول إن معاذير الدفاع عن الثورة وحماية النفس كانت جاهزة أيضاً لوأد التوجهات الديمقراطية في مهدها، و«لاحتكار العمل السياسي، والانفراد بالسلطة، ومصادرة الرأي الآخر، وتجريم الاختلاف، وقمع المعارضين»[٨٣].

٩ ــ حداثة عهد كثير من التنظيمات الحزبية وعدم نضجها

يمكن الافتراض بأن هناك علاقة طردية بين رسوخ النظام الحزبي واستقراره من جانب، وبين توافر الديمقراطية واحترامها من جانب آخر[٨٤]، بحيث تبدو الأحزاب العريقة المخضرمة التي تعمقت فيها قواعد العمل الحزبي واتخذت صيغاً مستقرة أكثر ميلاً إلى استيعاب القواعد الديمقراطية وتفعيلها، مقارنة بنظيراتها من الأحزاب الحديثة النشأة التي ما تزال تفتقر إلى تراث غني من الممارسة الحزبية والنضوج التنظيمي. ومما يؤسف له، أن كثيراً من تنظيماتنا الحزبية العربية هي تنظيمات حديثة النشأة، كما أن معظمها لم يتخلق في أرحام ديمقراطية، ولم يأت ترجمة لبواعث ديمقراطية حقيقية، وإنما جاء ــ في أحيان كثيرة ــ تعبيراً عن مغامرات سياسية فجة، أو استجابة لمطامح ومطامع شخصية لبعض الذين ارتأوا ركوب موجة تناسل الأحزاب وتكاثرها، علهم يحظون بنصيب من المغانم التي بدأ كثير من أنظمة الحكم العربية بالتلويح بها للأحزاب التي تسارع إلى المشي في ركابها.

١٠ ــ تشبث بعض التنظيمات الحزبية بأيديولوجيا واحدة

ثمة من يرى أن من أسباب عجز بعض التنظيمات الحزبية العربية عن تمثل مبادئ الديمقراطية والإقرار باستحقاقاتها، تشبث تلك التنظيمات بأيديولوجيا واحدة، إذ يعاني مثل هذا النوع من التنظيمات «الجمود الفكري ومعاكسة الوقائع ومعارضة المحاولات التغييرية التي تتهم بالانحراف عن (العقيدة)، بينما الرابط الأساسي في الحزب الديمقراطي برنامج بنوده قابلة للتطوير، وخطوط نظرية كانعكاس للوقائع، تختلف عن الأيديولوجيا التي تُخضع الوقائع لاشتراطاتها»[٨٥].

---

(٨٢) المصدر نفسه.
(٨٣) انظر ص ٨٥ من هذا الكتاب.
(٨٤) انظر ص ٢٨٩ من هذا الكتاب.
(٨٥) انظر ص ٢٧ من هذا الكتاب.

والواقع أن مثل ذلك الطرح قابل للنظر واختلاف الرأي بشأنه، إذ لا نظن أن هناك تعارضاً بين انطلاق الحزب السياسي من أيديولوجية واحدة من جهة، وقدرته على التطور ومواكبة الوقائع المستجدة من جهة أخرى، بل نظن أن من الضرورة بمكان أن يصدر الحزب السياسي عن أيديولوجية واحدة متجانسة العناصر والتركيب، تكون له بمثابة المنطلق المعرفي والإطار النظري الضابط والموجه؛ الأمر الذي يمنحه هويته المتميزة المستقلة من جانب، ويزوّده بالمفاتيح اللازمة لفهم الواقع والتعاطي معه من جانب آخر، دون أن يعني ذلك تمترسه خلف مقولات دوغماتية لا يمكنها الصمود أمام معطيات الواقع، ودون أن يكون مضطراً، في الآن عينه، للتسليم بمنطق الخضوع لذلك الواقع، ذلك المنطق الذي كثيراً ما يفضي إلى رواج مفردات الخنوع لموازين القوة والإقرار بما هو قائم!

رابعاً: ما المقومات الواجب توافرها حتى تكون الأحزاب العربية أحزاباً ديمقراطية؟

بطبيعة الحال، لا يمثل الحكم بديمقراطية حزب سياسي ما أو عدم ديمقراطيته مسألة اعتباطية يمكن البت فيها تبعاً للأهواء والأمزجة والمصالح، بل يمثل ـ أو هذا ما هو مفترض على الأقل ـ مسألة حساسة ينبغي أن تخضع لمعايير ومؤشرات موضوعية دقيقة محكمة، قابلة للقياس والضبط والتحديد. وقد أحسن معظم أوراق الملتقى صنعاً بصرف قدر وافر من العناية، إلى إبراز المعايير الأساسية التي لا مناص من الاحتكام إليها في سياق السعي إلى تصنيف الأحزاب السياسية ضمن قائمة الأحزاب الديمقراطية، أو استبعادها من بنود تلك القائمة. وقد لجأت تلك الأوراق إلى مصادر متعددة في استقاء المعايير التي ارتأتها ضرورية للحكم على ديمقراطية الحزب، وإن كانت تلك المصادر تنتمي في حقيقة الأمر إلى أقنوم واحد، هو فكرة الديمقراطية ومفهومها، وذلك بالانطلاق من أن مفهوم الديمقراطية يعبّر في نهاية المطاف عن خصائص جوهرية واحدة لا تقوم للمفهوم قائمة دون توافرها.

هذا، وقد اتخذ بعض تلك الأوراق من نظام الحكم في الدولة الديمقراطية أنموذجاً يمكن الاسترشاد به في ما يتعلق بتحديد خصائص الحزب الديمقراطي السمة، في حين اتخذ بعضها الآخر من مقومات الدستور الديمقراطي أرضية قاعدية قابلة للانسحاب على الحزب الذي يمكن وسمه بتلك السمة، بينما استهدى بعضها الآخر بمفهوم الديمقراطية ذاته في سبيل تحقيق الغاية نفسها. على أية حال، وأيّاً ما كانت طبيعة الأسس التي التجأت إليها الأوراق في تحديد إحداثيات الحزب الديمقراطي ومواصفاته، فإننا سنركز في ما يلي على معايير ديمقراطية الحزب نفسها التي تعبّر في الواقع ـ وإن اختلفت المسميات وتباينت الأوصاف ـ عن مفاهيم

أساسية لا اختلاف بشأنها حول المقومات الجوهرية الواجب توافرها في أي حزب ديمقراطي[٨٦].

وتتمثل تلك المقومات الجوهرية للحزب الديمقراطي، بما قد يتشعب عنها من مؤشرات فرعية في ما يلي:

١ ـ احتكام الحزب إلى شرعية دستورية

ويمكن تفكيك هذا المقوم إلى المؤشرات الفرعية التالية:

أ ـ أن تكون عملية صياغة دستور الحزب وإقراره قد تمت بطريقة ديمقراطية، ما يعني أن صياغته قد تمت عبر آليات ديمقراطية (كالاقتراع السري والاحتكام إلى رأي الأغلبية المطلقة) من جانب هيئة شرعية منتخبة، وبعد نقاشات مستفيضة تتسم بالشفافية والانفتاح.

ب ـ أن يتسم دستور الحزب بالوضوح وعدم تعارض نصوصه أو التباسها، إضافة إلى وجوب إحاطته المحكمة بسائر القضايا التنظيمية والقانونية والإدارية المتعلقة بشؤون الحزب وتفاعلاته الداخلية والخارجية.

ج ـ الانتظام في عقد المؤتمرات الحزبية الدورية من القمة إلى القاعدة.

٢ ـ أن يكون أعضاء الحزب هم مصدر السلطة

وهذا يتضمن المؤشرات التالية:

أ ـ أن تكون العضوية، بضوابطها الديمقراطية، هي وحدها مناط الواجبات ومصدر الحقوق الحزبية.

ب ـ أن يكون التمتع بالعضوية الحزبية حقاً متاحاً لكل من اكتسب صفة المواطنة في الدولة، دون إقصاء أو تمييز لأي سبب من الأسباب.

ج ـ أن لا يكون لفرد أو قلة من أعضاء الحزب وصاية على بقية الأعضاء بما يضيِّق على استقلال إرادتهم.

د ـ اتصاف القيادة بالجماعية، والعمل على التحديد الدقيق لصلاحيات القادة ومسؤولياتهم.

---

(٨٦) نلفت العناية إلى أننا لن نعمل على توثيق المصادر التي تعرضت للمقومات والمعايير والمؤشرات التي ينبغي أن يتمتع بها الحزب الديمقراطي خلافاً لغيره من الأحزاب؛ إذ إن معظم الأوراق التي قدمت إلى الملتقى ـ إن لم يكن جميعها ـ قد تصدى لإبراز تلك العناصر والتفصيل فيها.

هـ ـ خضوع جميع أعضاء الحزب إلى دستور الحزب ونظمه وقواعده على قدم المساواة، ودونما أي تمييز بينهم، بصرف النظر عن مراكزهم الحزبية، مع تأكيد وجوب استناد الدستور الحزبي نفسه إلى قواعد الديمقراطية ومقتضياتها.

و ـ إصدار القرارات في الحزب وفق الآليات الديمقراطية، ومن جانب الهيئات صاحبة الحق في إصدار تلك القرارات التي ينبغي أن تكون منتخبة بطريقة ديمقراطية أيضاً.

ز ـ تأكيد عدم احتكار مقدرات الحزب وموارد القوة فيه (السلطة، المال، والإعلام) في يد نخبة حزبية على حساب بقية الكوادر الحزبية.

٣ ـ الفصل بين السلطات في الحزب

وهذا يستدعي ما يلي:

أ ـ انفصال السلطة التشريعية للحزب التي ينبغي أن تمثل السلطة العليا المستمدة من مجموع أعضاء الحزب أو هيئته العامة أو ما يمثلها من هيئات منتخبة بطريقة ديمقراطية دورية، عن السلطة التنفيذية التي لا بد من خضوع عمليات اختيارها إلى آليات ديمقراطية أيضاً.

ب ـ وجود هيئة قضائية أو محكمة حزبية مستقلة يتم اختيار أعضائها حسب آليات ديمقراطية، كي تتولى النظر في القضايا المتعلقة بمخالفات الأعضاء وتظلماتهم، إضافة إلى البت في القضايا الخلافية التي قد تطرأ حول تفسير أو تطبيق بعض النصوص الواردة في دستور الحزب أو نظامه الأساسي.

٤ ـ ضمان حرية التعبير والحق في الاختلاف والمعارضة

ويرتبط بهذا المقوّم وجوب توافر المؤشرات التالية:

أ ـ الاعتراف بحق كل عضو من أعضاء الحزب بالتعبير عن آرائه بمنتهى الانفتاح ودونما حجر عليه أو مصادرة لحقه في الاختلاف والمعارضة، ما دام يلتزم بقواعد الديمقراطية ويمتثل لأنظمة الحزب ـ الديمقراطية طبعاً ـ ولا يخرج عنها.

ب ـ الاعتراف بحق كل عضو من أعضاء الحزب في الترشح لإشغال أي من المواقع القيادية، إذا ما توافرت فيه الشروط المناسبة التي ينص عليها دستور الحزب؛ عن طريق انتخابات حرة نزيهة وعادلة.

ج ـ الاعتراف بحق كل عضو من أعضاء الحزب في التمتع بمحاكمة عادلة أمام هيئة حزبية قضائية مستقلة ومحايدة، وذلك إذا لم يقتنع بإحدى القرارات التأديبية التي

قد تصدرها إحدى الأطر القيادية بحقه، وكذلك حقه في الاعتراض على قرار هذه الهيئة القضائية لدى هيئة أعلى.

د ـ إتاحة الفرصة لنمو تيارات وأطياف الاختلاف ضمن إطار الوحدة داخل الحزب، وإعطائها صيغاً معترفاً بها على الصعيد الداخلي؛ الأمر الذي يؤدي إلى إثراء طروحات الحزب وانتعاش الممارسة الديمقراطية الحقيقية فيه.

هـ ـ إقرار الحزب بحق بقية التنظيمات الحزبية في الوجود وإثبات الذات والتنافس السلمي المشروع لتداول السلطة، بعيداً عن السعي إلى الانفراد بالسلطة واحتكارها وإشاعة أجواء التصارع والتهميش والإلغاء.

و ـ تأكيد التزام الحزب بنبذ سياسة العنف والإقصاء والتصفيات الجسدية والقمع المادي والمعنوي، وامتثاله في المقابل لقيم التعاون والتسامح والحوار الهادف البناء.

ز ـ تفعيل مبدأ الثواب والعقاب في الحزب تشجيعاً للكوادر المجتهدة الفاعلة، وتقويماً للكوادر الجانحة أو المقصرة.

٥ ـ تداول السلطة في الحزب

ويستوجب هذا المقوم الالتزام بالمؤشرات التالية:

أ ـ نبذ منطق التعيين، والاعتماد على الانتخابات لملء مواقع المسؤولية، بحيث يتم إجراء الانتخابات لتداول المواقع القيادية في الحزب على شتى المستويات بصورة دورية منتظمة، شريطة أن لا تزيد مدة إشغال العضو لموقع قيادي واحد عن فترة محددة، لعل من المناسب ألا تتجاوز أربع سنوات متتالية، وفي هذا ما قد يضمن عدم تحول كراسي السلطة إلى ما يشبه العروش الملكية المؤبدة.

ب ـ ضرورة خضوع العمليات الانتخابية، من الألف إلى الياء، لآليات ديمقراطية واضحة ومحددة وشفافة، بدءاً بطرق الترشيح، ومروراً بعملية الاقتراع، وانتهاءً بعمليات الفرز وإعلان النتائج.

٦ ـ هل هناك استثناءات ديمقراطية في الخريطة الحزبية العربية؟

لا شك في أن درس النسبية هو أحد أبرز وأهم الدروس الذي تلقنه لنا العلوم الاجتماعية، وعندما نتحدث عن مفاهيم معينة ـ بما يتضمن مفهوم الديمقراطية بالطبع ـ وعن مدى حضور تلك المفاهيم تطبيقاً وممارسة في الواقع المعيش، فإننا لا نملك إلا الإفادة من ذلك الدرس وإعمال النظرة النسبية بالضرورة، إذ تبقى تلك المفاهيم نماذج نظرية وذهنية مجردة لا وجود لها في الواقع الحي، ولا يمكن أن

تتحقق بحذافيرها في ذلك الواقع. ويتصل بهذا ما مفاده القول: «إن الممارسة الديمقراطية في الأحزاب، كما هي في الدول، مسألة نسبية، فهناك حد أدنى من المبادئ والمؤسسات والآليات يجب وجودها في الممارسة حتى تتصف بالديمقراطية، وبعد التأكد من وجود هذا الحد يبقى الفرق وارداً وأحياناً كبيراً بين الممارسات الديمقراطية في الحزب وفي الدولة من حيث درجة النضج والاستقرار ونوعية الديمقراطية وفرص الارتقاء بها»[٨٧]. على الصعيد ذاته، و«للاعتبارات العملية وبالمنظور الواقعي، فإنه يفضل أن ألا نتصور أن الأحزاب تجمعات نموذجية لتطبيق ديمقراطية مثالية (لم تطبق مطلقاً)، وإنما يظل مع ذلك «الهامش» الذي نتحرك في إطاره وهو «المساحة» التي تحرص عليها الأحزاب ذات التركيب الديمقراطي، بالمعنى الذي يبعدها تماماً عن سمات الأحزاب الفاشية»[٨٨].

نتخذ من هذه الأرضية المشبعة بالروح النسبية مسوغاً لبعث بعض الضياء في ذلك الواقع السوداوي الذي استغرق الصفحات الماضية، بما اشتمل عليه من إبراز ـ موجع وصادم ـ لصيغ افتقار الأحزاب السياسية العربية للممارسة الديمقراطية، واستعراض لأسباب ذلك، وتفصيل لملابساته وحيثياته، فنقول:

إن تجربة حزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن على صعيد الممارسة الديمقراطية، تمثل أنموذجاً ديمقراطياً متقدماً يسترعي الدهشة ويستثير الإعجاب[٨٩]. وبوصفي الشخص الذي كُلف ـ سعيداً وممتناً ـ من جانب إدارة مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، بإجراء الدراسة حول واقع الممارسة الديمقراطية في حزب جبهة العمل الإسلامي، فإنني أستطيع التأكيد بأن مثل ذلك الحكم الإيجابي القائل بديمقراطية ذلك الحزب، لم يأت اعتباطاً أو انطلاقاً من موقفٍ متعاطفٍ مسبقٍ، بل جاء بعد قراءة موضوعية لممارسات الحزب ووثائقه، وتوقف مدقق عند مدى احتكام تفاعلاته الداخلية والخارجية إلى المعايير الأساسية التي لا بد لأي حزب ديمقراطي من الالتزام بها.

ويحسن التنويه بأن استهلالنا الحديث عن تجربة الديمقراطية في حزب جبهة العمل الإسلامي بحديث النسبية لا يهدف إلى الانتقاص من مستوى جدية تلك التجربة أو النيل منها، بل إنه يهدف ـ على العكس من ذلك ـ إلى إبراز خصوصية

---

(٨٧) انظر ص ١٧ من هذا الكتاب.
(٨٨) انظر ص ٢٣٧ من هذا الكتاب.
(٨٩) انظر دراسة خالد سليمان ص ٣٤١ من هذا الكتاب.

تلك التجربة وتميزها، مقايسة بالواقع المريع الذي يجثم على كاهل الكثير من الهياكل الحزبية العربية!

٧ ـ كيف يمكن للأحزاب العربية إحداث تحولات حقيقية باتجاه ممارسة الديمقراطية فيها؟

على الرغم من قتامة المشهد العام الذي يؤطر واقع الممارسة الديمقراطية في الأحزاب السياسية العربية، إلا أن الأمل لم ينقطع ـ لحسن الحظ ـ في إمكانات تغيير ذلك الواقع وبعث النور في جنباته. وتمثل النقاط التالية التي انبعثت من وحي الملتقى وتجارب المشاركين فيه وخبراتهم، بعض أبرز المقترحات المهمة والجادة، التي نأمل ـ بل نثق ـ بقدرتها على الإسهام الفاعل في النهوض بذلك الواقع، إذا ما قيض لها أن تلقى العناية التي تستحقها من جانب سائر الجهات المعنية بالارتقاء بواقع الممارسة الديمقراطية في أحزابنا العربية.

وتتمثل تلك المقترحات في ما يلي:

أ ـ ضرورة تضافر جهود سائر الجهات المعنية وصاحبة المصلحة للمطالبة الحثيثة بتغيير الأجواء المعرقلة للتطور السياسي الإيجابي في كثير من البلدان العربية، بما يتضمن إبطال العمل بقوانين الطوارئ وما ماثلها من قوانين جائرة تحظر النشاط السياسي والحزبي، والمناداة بتحديث الدساتير العربية وتطويرها بإشاعة الديمقراطية فيها، بما يسمح بانتعاش مظاهر التعددية السياسية السليمة، ويحدو مؤسسات العمل السياسي ـ وفي مقدماتها الأحزاب ـ على تحمل مسؤولياتها المجتمعية بجدية، والارتقاء بأدائها الديمقراطي كي تكون جديرة بمستوى المناخ الديمقراطي السائد[٩٠].

ب ـ ضرورة تنبه سائر الجهات المعنية، وبخاصة تنظيمات العمل الحزبي العربي، إلى وجوب الاعتراف بأخطاء الماضي والتعلم منها، والسعي الجاد إلى تصويبها، وتمثُّل الديمقراطية هنا بوصفها «وسيلة ضرورية ومجربة وحاجة موضوعية للمجتمع وللتطور الاجتماعي السليم»[٩١]. وهذا يستوجب إعادة الاعتبار لمفهوم الديمقراطية وإحلاله في موقع القلب من سائر تفاعلاتها، إذ لا نستبعد أن يكون استبعاد ذلك المفهوم المحوري وتطبيقاته أحد الأسباب الرئيسة التي وقفت خلف إخفاق معظم تلك التنظيمات في إحراز أهدافها وإيصالها إلى طرق مسدودة تكتنفها

(٩٠) انظر ص ٦١ من هذا الكتاب.
(٩١) المصدر نفسه.

الأزمات. ونظن أن من المفيد في هذا المقام أخذ العبرة مما خلص إليه جورج حبش، أحد مؤسسي حركة القوميين العرب، وذلك في سياق تقييمه اللاحق لتجربة الحركة ـ ونظنّه محقاً في ما خلص إليه ـ حيث يقول: «إنه لو فكر بإعادة تأسيسها ـ أي الحركة ـ من جديد، فسيضيف شعاراً أساسياً وهو الديمقراطية التي لا يجوز أن يكون هناك أي شيء على حسابها.. فهي الشرط للسير نحو الوحدة والتطور والتنمية ومواجهة الأعداء، وليس العكس، كما أن جزءاً كبيراً من مسؤولية فشلنا يعود إلى أننا لم نكن ديمقراطيين...»[٩٢].

ج ـ ضرورة التفات تنظيمات العمل السياسي كافة، وعلى رأسها التنظيمات الحزبية، إلى وجوب رد الاعتبار للفكر وتقديمه على السياسة؛ ما يقتضي «إعادة السياسة إلى جذرها كنشاط فكري حي، وعند ذلك يمكن للسياسة بوصفها التجسيد الأعلى للفكر والثقافة أن تتحقق»[٩٣]. «إن الديمقراطية داخل الحزب الثوري ـ الجماهيري لا يمكنها أن تتحقق إلا إذا أعدنا تركيب المعادلة برد الاعتبار إلى العلم السياسي، إلى الفكر بعيداً عن معاداته أو الذعر أو الهلع منه، باعتباره شيئاً قادماً من الخارج»[٩٤]. ويتصل بذلك، وجوب اهتمام التنظيمات الحزبية العربية بعقد دورات تثقيفية وتدريبية فعلية لكوادرها، بما يضمن الارتقاء بمستوى التأهيل الثقافي والفكري والسياسي لتلك الكوادر، ويجعلها أكثر قدرة على النهوض بمسؤولياتها الحزبية، ولعب أدوار أكثر أهمية وفاعلية في الارتقاء بواقع المجتمع ككل. وبطبيعة الحال، يبدو أن من الصعب تحقق ذلك ما لم تؤمن قيادات العمل الحزبي بأهمية «التجديد المستمر في الفكر، وتنوع مصادره وإغنائه، واتباع سياسة تثقيفية صحيحة في الحزب، تربي أعضاءه على المثل الصحيحة ومحاربة الوصولية والانتهازية، لينسجم مع ذاته ومع الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه»[٩٥].

د ـ ضرورة إقدام الأحزاب العربية على إعادة النظر في بناها ووثائقها التنظيمية، وذلك باتجاه تحديثها وتزويدها بنصوص ديمقراطية ملزمة، تنظم سائر تفاعلاتها الداخلية والخارجية. وينسحب هذا على برامج تلك الأحزاب، التي تحتاج إلى تطوير جدي وعميق، بما يجعلها خالية من صور التناقض والعمومية والالتباس، وقادرة على التعامل العملي المثمر مع مشكلات الناس وهمومهم الواقعية. وبطبيعة

(٩٢) انظر ص ٢٧ من هذا الكتاب.
(٩٣) انظر ص ٨٥ من هذا الكتاب.
(٩٤) المصدر نفسه.
(٩٥) انظر ص ٦١ من هذا الكتاب.

الحال، تبقى تلك الوثائق والبرامج مجرد شعارات هلامية إذا لم يتوافر الاقتناع الجاد من جانب تلك الأحزاب بضرورة تحديث أدائها السياسي، وبذل الجهود الفعلية المتواصلة لتفعيل تلك الوثائق والبرامج، ووضعها موضع التطبيق[٩٦].

هـ ـ الاهتمام الجدي من جانب التنظيمات الحزبية بضرورة «استبعاد الأسس التنظيمية التي تساهم في خلق أجواء غير طبيعية وجعله ـ أي التنظيم ـ مطية بيد فئة قليلة في المركز، واعتماد أساليب تنظيمية ديمقراطية تجعل حياة الحزب غنية جذابة»[٩٧]. ولعل من أبرز تلك الأسس الجديرة بإعادة النظر فيها، قاعدة الديمقراطية المركزية وما يرتبط بها من أسس التنظيم اللينيني في الحزب الثوري أو الجماهيري، وذلك بعد أن ثبت عجز مثل تلك القواعد عن التكيف مع الحياة في عصر الثورة العلمية وتدفق المعلومات، والتمشي مع روح الديمقراطية ونبض العصر، والانسجام مع مبادئ التفكير الحر المستقل، إذ لم يعد من المقبول التسليم الأعمى بمقولات استبدادية بالية تكرس منطق الإذعان الأعمى، من قبيل[٩٨]: «نفِّذ ثم ناقش»، أو «خضوع الأقلية للأغلبية»، أو «خضوع الهيئات الدنيا للهيئات العليا».

و ـ توسيع هامش الشفافية في ممارسات الأحزاب السياسية وأنشطتها، وقد يكون من المفيد في هذا السياق أن تعمد الأحزاب، في سياق إجراء فعالياتها الانتخابية، إلى استضافة مندوبين عن أحزاب ومؤسسات مجتمع مدني أخرى للقيام بمراقبة تلك الفعاليات؛ الأمر الذي يضمن رفع مستوى نزاهة تلك الفعاليات من جهة، ويعمق من أواصر الثقة والتعاون المحمود بين التنظيمات الحزبية بعضها مع بعض، ومؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى.

زـ توعية التنظيمات الحزبية بضرورة تدعيم توجهات الاندماج والتكتل بين الأحزاب التي تتقارب في برامجها ومنطلقاتها، إذ لا تعكس ظاهرة تعدد الأحزاب ـ التي لا نكاد نلمح اختلافاً واحداً بين توجهاتها ومرجعياتها ـ ملمحاً ديمقراطياً، فضلاً عن أنها تفت من عضد تلك الأحزاب، وتسلبها الكثير من إمكانات القوة والنمو والتأثير، بل تجعل منها ـ في واقع الأمر ـ أقرب ما تكون إلى «الدكاكين» أو «الشلل» المائعة الهزيلة.

ح ـ سعي التنظيمات الحزبية العربية إلى تفعيل سياسة الباب المفتوح وتعميق

---

(٩٦) انظر ص ٣٠٧ من هذا الكتاب.
(٩٧) انظر ص ٦١ من هذا الكتاب.
(٩٨) انظر بهذا الصدد ص ٨٥ من هذا الكتاب.

علاقتها بالناس والشارع، والعمل الحثيث على التخلص من صبغتها النخبوية الضيقة. وهذا يستوجب أن تسعى جاهدة كي تتحول إلى ما يمكن تسميتها «كتلة شعبية» تعبّر عن تيارات جماهيرية واسعة وعريضة، لا تقف عند حدود طبقة أو فئة اجتماعية معينة[٩٩]. ويرتبط بذلك على نحو وثيق، وجوب اهتمام تلك التنظيمات بهموم الناس ومشكلاتهم ومشاغلهم المعيشية الحقيقية، عبر الإسهام الفاعل في تحسين نوعية حياتهم والارتقاء بأوضاعهم في شتى المجالات، وليس الاقتصار على تدبيج الخطابات السياسية وترديد الشعارات الكبيرة الرنّانة.

ط ـ ضرورة تنبه سائر تنظيمات العمل السياسي، وفي مقدمتها التنظيمات الحزبية، إلى التركيز على مضامين التنافس في مفهوم الصراع، وإحلالها مكان مضامين الاقتتال والتناحر. فإذا كان الصراع شيئاً حتمياً لا يمكن تجنبه في الحياة الحزبية والسياسية، فإن على هذا الصراع أن يتخذ صبغة حضارية، «فصراعات الديمقراطية لا بد أن تكون سلمية مدنية، والمبارزة لا تنتهي عادة بين قاتل ومقتول، بل هي بالنتيجة مناقشة حرة للبرنامج والرأي والخيار، والاحتكام إلى الجمهور»[١٠٠]. وفي هذا السياق، لا بد من السعي إلى إعادة النظر في طبيعة الأسس التي تحكم تفاعل الأحزاب السياسية بعضها مع بعض من جهة، وتفاعلها مع السلطة من جهة أخرى، إذ ينبغي أن تتجاوز تلك الأسس التاريخ المثقل بالتناحر والشكوك، وأن تتجنب الانزلاق إلى متاهات الصراع على النفوذ والاستئثار بالمغانم[١٠١]، لتسير باتجاه الثقة والتعاون والتكامل، لما فيه تحقيق المصلحة العامة للمجتمع.

ي ـ شئنا أم أبينا، وأيّاً كانت مرجعياتنا العقدية ومنطلقاتنا الفكرية وانتماءاتنا السياسية، فإننا لا نملك إلا الإقرار بأننا لا نستطيع استبعاد الورقة الإسلامية من ملف حساباتنا في معرض السعي إلى إنجاز أي مشروع نهضوي حقيقي على الساحة العربية، بما يتضمن بطبيعة الحال مشاريع النهوض بالأداء الديمقراطي لمؤسسات العمل السياسي والحزبي، إذ يشكل الإسلام مكوناً أصيلاً متجذراً في تلافيف مجتمعاتنا العربية، وليس بالإمكان ـ فضلاً عن أن ذلك لن يكون من الحكمة في شيء ـ العمل على تجاهل ذلك المكون الثابت أو السعي إلى إقصائه أو التصادم معه من جانب سائر الجهات المهتمة ـ بحق ـ ببعث الحياة في مثل تلك المشاريع؛ الأمر الذي يستوجب التوقف عند التجارب المهمة والتقدمية للإسلام السياسي في مجال الممارسة

---

(٩٩) المصدر نفسه.

(١٠٠) المصدر نفسه.

(١٠١) انظر ص ٣٠٧ من هذا الكتاب.

الديمقراطية التي لا تتاجر بشعارات الدين، بل تؤكد قيمه وأهدافه، كما هي الحال بالنسبة إلى تجربة حزب العدالة والتنمية التركي الذي يقدم أنموذجاً إنسانياً يمكن احتذاؤه لخلق مجتمعات عربية تسودها الحرية والتكامل ويفعل فيها القانون[١٠٢]، وكما هو الأمر أيضاً بالنسبة إلى تجربة حزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن التي نزعم أن العمل على دراستها، والسعي للإفادة منها، وربما محاكاة خطواتها، قد يسهم في تزويد التطلعات والجهود الديمقراطية في «المنطقة العربية برمتها، بطاقة دفع خلاقة متوثبة، ربما كان من شأنها المساعدة على إيقاظ المشروع النهضوي العربي من قيلولته، ومده بما يفتقر إليه من وقود ديمقراطي يعينه على الانطلاق نحو غاياته القومية المنشودة التي طال انتظارنا جميعاً لتحقيقها»[١٠٣].

ك ـ مبادرة مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، متعاوناً مع أصدقائه، أفراداً ومؤسسات، إلى التفكير والتخطيط لعقد دورات تدريبية للكوادر الحزبية العربية على امتداد رقعة الساحة العربية، حيث يتم عن طريق تلك الدورات توعية تلك الكوادر بأهمية الديمقراطية وضرورتها، إضافة إلى اطلاعها على أحدث آليات الممارسة الديمقراطية وأكثرها تقدماً وفاعلية، وتبصيرها بسبل تطبيقها في الواقع العملي[١٠٤].

ل ـ مبادرة مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، بالتعاون مع أصدقائه من المختصين والمهتمين، إلى إعداد أداة قياس دقيقة وموضوعية يمكن استخدامها في تحديد مدى التزام الأحزاب السياسية العربية بالممارسة الديمقراطية، والسعي إلى ترويج استخدام تلك الأداة لدى سائر الأحزاب العربية، بحيث يمكن استخدامها من جانب تلك الأحزاب في مجال التقييم والنقد الذاتيين، ودعم توجهات الارتقاء بمستوى الأداء الديمقراطي فيها.

م ـ مبادرة مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، متعاوناً مع لجنة تنسيق الأحزاب العربية، وأصدقائه المتطوعين في كل بلد عربي توجد فيه أحزاب سياسية، لإنشاء لجان تتولى إصدار تقارير سنوية كتلك التي تصدرها الهيئات المعنية بحقوق الإنسان، تتولى بدورها تقييم مدى التزام الأحزاب السياسية في كل بلد بالممارسة الديمقراطية، على أن يتم نشر تلك التقارير على أوسع نطاق ممكن داخل

---

(١٠٢) انظر ص ٢٨٩ من هذا الكتاب.

(١٠٣) انظر ص ٣٤١ من هذا الكتاب.

(١٠٤) يستند المقترح إلى فكرة اقترحها الدكتور علي خليفة الكواري المنسق المشارك لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية خلال حديث شخصي مع الكاتب.

البلد وخارجه؛ الأمر الذي يمكن أن يشكل أداة ضغط فاعلة قد تدفع الأحزاب العربية إلى تصويب أوضاعها في ما يتعلق بممارسة الديمقراطية الحقيقية فيها.

ن ـ مبادرة مشروع دراسة الديمقراطية في البلدان العربية إلى دعوة الأحزاب السياسية العربية لحضور الفعاليات المختلفة التي ينظمها، والتشديد على مشاركتها وانخراطها الفاعل في تلك الفعاليات، إذ إن من شأن ذلك العمل على توسيع آفاق وعي تلك الأحزاب بأهمية المفاهيم والممارسات الديمقراطية، ورفع إمكانات تمثلها لتلك المفاهيم وسعيها إلى تطبيقها.

س ـ مبادرة مشروع دراسات الديمقراطية إلى استثمار علاقاته وصداقاته في المجالات الإعلامية والأكاديمية من أجل العمل على توعية الرأي العام وتفنيد ودحض بعض المقولات «المغرضة» المتعلقة بالديمقراطية والأحزاب التي قد لا تسعى في كثير من الحالات، إلا إلى إجهاض مساعي تنمية الديمقراطية في تلك الأحزاب وعرقلتها، كتلك المقولات التي تذهب إلى القول باستحالة قيام أحزاب ديمقراطية حقيقية، في ضوء هيمنة قانون الأوليغارشية الحديدي على التنظيمات الحزبية، أو إلى القول بتهافت دور الأحزاب في ما يتعلق بتعزيز الممارسة الديمقراطية، وزيادة فرص انخراط المواطنين في عمليات صنع السياسة ورسم القرارات العامة في المجتمع، وذلك بعد أن استحال كثير من تلك الأحزاب إلى ما يمكن تسميته بأحزاب «انتخابات»، أو أحزاب تسيرها شركات المال والأعمال، إذ يبقى دور الأحزاب مهماً للغاية على صعيد تدعيم التوجهات الديمقراطية وتفعيلها، باعتبارها الجهة الوحيدة المؤهلة، وصاحبة الشرعية، في الوصول إلى السلطة وتداولها[١٠٥].

وفي خاتمة هذه الخاتمة لعل من المناسب القول إن الأحزاب السياسية العربية هي فعلاً الجهة الوحيدة المؤهلة، وصاحبة الشرعية، في الوصول إلى السلطة وتداولها. غير أن ذلك لن يكون إلا إذا وقفت تلك الأحزاب وقفات تصحيحية جدية للمراجعة والتصويب وتمثل القواعد الديمقراطية بحق. ومن هذا المنطلق، فإن على أحزابنا العربية أن تسارع إلى الإفاقة من غفوتها أو غفلتها للنهوض بالأدوار الكبيرة التي يجدر بها أن تنهض لأدائها، رائدة وقائدة لمشوار الألف ميل الذي آن لأمتنا العربية أن تبدأه بعد طول القعود. فهل تكون أحزابنا العربية هي الجهة التي ستعلق الجرس؟!

(١٠٥) بخصوص المقولات التي تشكك في الطبيعة الديمقراطية للأحزاب وتطعن في إمكان قيامها بدور ديمقراطي مهم، انظر ص ١٧ من هذا الكتاب.

فهـــرس

ـ أ ـ

أباظة، ابراهيم الدسوقي: ٣١٠
أباظة، ماهر: ٣٣٠
إبراهيم، عبدالله: ١٥٩، ١٧٠
إبراهيم، محسن: ٧٩-٨٠
أبو إصبع، بلقيس: ٣٨١
أبو بكر، جميل: ٣٥٨، ٣٦١، ٣٦٤
أبو التمن، جعفر: ٩٧
أبو دية، عماد: ٣٥٦
أبو النصر، حامد: ٢٩٢
أبو وافية، محمود: ٢٩١
الاتحاد الاشتراكي العربي (مصر): ٩٩، ٢٤٦-٢٤٧، ٢٨٠، ٢٩١
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (المغرب): ١٢٧، ١٣٤-١٣٥، ١٣٧، ١٤٠-١٤٦، ١٤٨-١٥٢، ١٥٨، ١٦٤-١٦٦، ١٦٨-١٦٩، ١٧٢، ١٧٦، ١٧٨-١٨٠، ٢٠١، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١١
الاتحاد القومي (مصر): ٢٤٧
الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (المغرب): ١٣٣-١٣٤، ١٥٣-١٥٦، ١٥٨، ١٦٢، ١٦٥، ١٦٧، ١٧٦-١٧٧، ٢٠٤، ٢٠٧-٢٠٨
أحداث ١٩٥٨ (لبنان): ٣٣، ٣٩، ٤٩
أحداث تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨ (الجزائر): ٢١٨-٢١٩، ٢٢٧
أحمد، حمدي: ٣١٢
أحمد، عبد الرشيد: ٣١٤
الأحمر، عبد الله بن حسين: ٣٩٤، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤١٣، ٤٢٢
الأخوان المسلمون: ٤٧، ٩٧، ٣١٢
الأخوان المسلمون (الأردن): ٣٤٤-٣٤٦، ٣٥٦-٣٥٨، ٣٦٧-٣٦٨، ٣٧٠-٣٧٢، ٣٧٥-٣٧٦، ٣٧٩
الأخوان المسلمون (مصر): ٢٩١-٢٩٢، ٣٢٦، ٣٣٨-٣٣٩، ٤٣٦
الأخوان المسلمون (اليمن): ٣٩٤-٣٩٥، ٤١٠-٤١١، ٤١٥، ٤٢٥، ٤٣٠
ادريس، أحمد: ٣١٢
الإرهاب: ٢١٨، ٢٣٢
الأرياني، عبد الكريم: ٤٠٨، ٤١٣
إسحق، جورج: ٢٩٤
الأسد، حافظ: ٩١

أسعد، جمال: ٢٩٢-٢٩٤
اسكندر، أمين: ٣٢١
الإسلام: ١٠٨، ١١٣، ١٢٣، ٣٠٢-٣٠٣
الإسلام السياسي: ١٠٧، ١٩٤، ٢٣٤، ٤٦٥
إسماعيل، عبد الفتاح: ٤١، ٨٩-٩٠
الاشتراكية: ٣٣-٣٤، ٣٦، ٤٢، ٤٩، ٥٣-٥٤، ٥٨، ٧٦، ٨٠، ١٢١، ٢٢٠-٢٢١، ٣٩٠
الاشتراكية العربية: ٣٤
الإصلاح الاقتصادي: ٣٩٠
الإصلاح الدستوري: ٣٣٤-٣٣٥، ٣٣٩
الإصلاح السياسي: ١٧٥، ٣٣٤، ٣٣٨، ٣٩٠
الإصلاح القضائي: ٣٣٧
الأعصر، عبد المنعم: ٣١٣
الإعلان العالمي لحقوق الانسان: ٢٧-٢٨
الألفي، حسن: ٣١٥
الامبريالية: ٣٥
الأمم المتحدة: ٢٣٣، ٤٢١
ـ الجمعية العامة: ٢٧
الأمية: ١١٧، ٤٤٧
الأمين، عبد الحسن: ٨٦
الأنسي، عبد الوهاب: ٤٠٨، ٤١٠-٤١١
إنغلز، فريدريك: ٩٤
الانفتاح الاقتصادي: ٣٣٧
الانفتاح السياسي: ١٦٨، ٣٦٧، ٤٥٢
انهيار الاتحاد السوفياتي: ٩٦
أيوبي، نزيه: ٢٨٤

ـ ب ـ

البار، عبدالله: ٤١٥
البارزاني، مسعود: ٩٩، ١٢٠
بحر العلوم، محمد: ٩٩
بدر، محمد: ٢٩٥
بدراوي، فؤاد: ٣١٠
البدري، يوسف: ٣١٤
برادة، يونس: ١٨٣
بركات، عبد الحميد: ٢٩٥-٢٩٦
بروتنس، كارين: ٦٧
البطالة: ٢٣١، ٢٦٤، ٤٤٧
بكداش، خالد: ٤٦، ٨١، ١٢٠-١٢٢
بكري، بهاء: ٣١٣
بليخانوف، جورج: ٨٥
بليخانوف، سيرغي: ١٠٨
بلير، توني: ١١٦
بن بركة، المهدي: ١٣٤
بن جلون، عمر: ١٥٠
البنا، عاطف: ٣٢١
البنك الدولي: ١١٧
بوردو، جورج: ٢٣٨
بوعبيد، عبد الرحيم: ١٦٥-١٦٦
بولغانين، نيكولاي: ٩٦
بومدين، هواري: ٢١٦، ٢٢٠
بوناماريوف، بوريس: ١٢١
البياتي، محمود: ١٠٣
البيروقراطية: ٤٤٩

البيشمرغة: ٩٦
البيض، علي سالم: ٩٠
البيطار، رضا: ٢٩٥

- ت -

التجمع اليمني للإصلاح: ٣٨٢، ٣٩٤-٣٩٧، ٤٠٠، ٤٠٤-٤٠٨، ٤١٠-٤١١، ٤١٣، ٤١٦، ٤٢٣-٤٢٤، ٤٢٧، ٤٣٠، ٤٣٣، ٤٤٣
الترابي، حسن: ١٢٣
ترك، ابراهيم: ٣١٥
الترك، رياض: ٦٥-٦٦
ترك، محمد: ٣١٥
تروتسكي، ليون: ٨٨
تشاوتشي، ليو: ٤٢
التعددية الحزبية: ٢٨، ٤٨، ٥٣، ١٠٥، ١٤٥، ١٥٦، ١٩٥-١٩٦، ٢٠٤-٢٠٥، ٢٤٨، ٢٨٦، ٢٩٠، ٣٠٧-٣٠٨، ٣٤٢، ٣٨٤، ٣٨٦-٣٨٧، ٣٨٩-٣٩١، ٤٦٤
التعددية السياسية: ٧٦، ١٠٥، ١٢٩، ١٩٦، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢٢٧، ٢٣٧، ٢٤٤، ٢٤٨، ٣٢٧، ٣٤٨، ٣٥٤، ٣٩٠، ٤٦٢
التعددية الفكرية: ٣٨١
التل، لورانس: ٣٦٧
التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري (اليمن): ٤١٦

- ث -

الثقافة الديمقراطية: ٢٢٧
ثنيو، نور الدين: ٢١٥
ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ (مصر): ٢٤٧، ٢٤٩، ٣٢٦، ٣٢٨
الثورة البلشفية (١٩١٧): ٨٨
ثورة سعد زغلول (١٩١٩): ٢٤٩

- ج -

جاب الله، عبد الله: ٢٢٩
الجادرجي، كامل: ٩٧
الجبهة الإسلامية للإنقاذ (الجزائر): ٢٢٧-٢٢٩
جبهة التحرير الوطني الجزائرية: ٢٢٢-٢٢٥، ٢٢٨-٢٣٠، ٤٥٥
الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: ٨١، ١٢١
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: ٥٢، ٨١، ١٢١
الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل: ٤١، ٥٢، ٩٩
الجبهة الوطنية التقدمية (سوريا): ٩٩
الجزار، شفيق: ٣٢١
جعفر، إيمان: ٢٩٤
جمال الدين، مصطفى: ١٠١
جمعة، نعمان: ٣٠٩-٣١٠، ٣٢١
جمعة، وليد: ٩٢
جمعية الإصلاح والإرشاد (الجزائر): ٢٢٧-٢٢٨
جميل، حسين: ٩٧
الجنزوري، كمال: ٣٣٠
الجيزاوي، أبو الفضل: ٢٩٢، ٣١٤

- ح -

الحاج، مصالي: ٢٢٣
حبش، جورج: ٦٠، ٧٩-٨١، ٤٦٣
حديد، محمد: ٩٧
الحرب الباردة: ١٠٤
حرب الخليج (١٩٩٠-١٩٩١): ٣٧٠
حرب السويس (١٩٥٦): ٣٢، ٩٦
حرب، طلعت: ٣١٢
الحرب العراقية - الايرانية (١٩٨٠-١٩٨٨): ٩١-٩٢، ١٠٤
الحرب العربية الاسرائيلية (١٩٤٨): ٣٢
الحرب العربية الاسرائيلية (١٩٦٧): ٣٥، ٣٨، ٥٢، ٥٧، ٨٠
الحرب العربية الاسرائيلية (١٩٧٣): ٢٤٩
الحركة الصهيونية: ١٢٢
الحركة العربية الاسلامية الديمقراطية (دعاء) (الاردن): ٣٤٥
حركة فتح: ٩٨
حركة القوميين العرب: ٢٧، ٣١-٣٢، ٧٩-٨١، ٨٣، ٩٧، ١٢٣، ٤٣١، ٤٤٤، ٤٥٤، ٤٦٣
حركة مجتمع السلم (حمس) (الجزائر): ٢٢٥-٢٣٠
حركة النهضة الاسلامية (الجزائر): ٢٢٩
الحروب، خالد: ٢٧٧، ٢٨٢
حرية التعبير: ٢١، ٢٩
حزب الاتحاد الوطني الكردستاني: ٩٨
الحزب الاتحادي الديمقراطي (السودان): ١٢٣
الحزب الاتحادي الديمقراطي (مصر): ٣١٥، ٣٣٧
حزب الاحرار (مصر): ٢٤٦، ٣٠٨، ٣١٠-٣١١، ٣١٦-٣١٧، ٣١٩-٣٢٠، ٣٢٢، ٣٣١
حزب الاستقلال (العراق): ٥١
حزب الاستقلال (المغرب): ١٢٧، ١٣١، ١٣٣-١٣٥، ١٣٧-١٤٠، ١٤٢-١٤٧، ١٥٠-١٥٦، ١٥٨-١٥٩، ١٦٢، ١٦٤-١٦٩، ١٧٢-١٧٣، ١٧٦، ١٧٨-١٨٠، ١٨٥، ٢٠١، ٢٠٤، ٢٠٧-٢٠٩، ٢١١
الحزب الاشتراكي اليمني: ٣٨٢، ٣٨٦، ٣٨٩، ٣٩١-٣٩٣، ٣٩٩، ٤٠٤-٤٠٧، ٤٠٩، ٤١١، ٤١٣-٤١٤، ٤١٦-٤١٧، ٤١٩-٤٢٢، ٤٢٧، ٤٣٠-٤٣١، ٤٣٣، ٤٤٣
حزب الأمة (السودان): ١٢٣
حزب الأمة (مصر): ٣١٤، ٣٢٤، ٣٣٦
حزب البعث العربي الاشتراكي: ٣٧، ٤٠، ٤٨-٥١
حزب البعث العربي الاشتراكي (سوريا): ٩١
حزب البعث العربي الاشتراكي (العراق): ٩٠، ٩٣، ٩٩، ١٢١، ٢٨٣
حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي (مصر): ٢٤٦، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١٨، ٣٢٤، ٣٣١، ٣٣٦
حزب التجمع الوطني (الجزائر): ٢٢٥
حزب التجمع الوطني للأحرار

(المغرب): ١٦٦، ١٧٢
حزب التجمع الوطني اليمني: ٣٨٦
حزب التكافل الاجتماعي (مصر): ٣١٦
حزب جبهة العمل الاسلامي (الأردن): ٣٤١-٣٤٧، ٣٥٠، ٣٥٤-٣٥٥، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦١-٣٦٢، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧١-٣٧٢، ٣٧٤-٣٧٥، ٣٧٨-٣٨٠، ٤٦١
حزب الجيل الديمقراطي (مصر): ٢٩٧، ٣١٢
حزب الخضر (مصر): ٣١٣، ٣٢٢، ٣٣٧
الحزب الدستوري (تونس): ٢٨٢
حزب الدعوة الاسلامي (العراق): ٩١، ٩٧، ١٠٤، ١١٠
الحزب الديمقراطي الكردستاني: ١٢٠
حزب الشعب الاشتراكي (اليمن): ٥٢
حزب الشعب الديمقراطي (مصر): ٣١٤، ٣٣٧
حزب الشورى والاستقلال (المغرب): ١٣٢
الحزب الشيوعي السوري: ٤٦، ٦١-٦٣، ٦٥-٦٧، ٧٢-٧٣، ٧٥-٧٧، ٧٩، ٨١، ٩٣، ١٢١، ١٢٣، ٤٤٩
الحزب الشيوعي السوفياتي: ٢٩، ٦٤، ٦٦، ١٠٤، ٣٩٠
الحزب الشيوعي العراقي: ٥٠، ٩١، ٩٣، ٩٩، ١٠٤، ١٢١
الحزب الشيوعي اللبناني: ٨١
الحزب الشيوعي المصري: ٣٣٨
الحزب الشيوعي المغربي: ١٣٢
حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي (المغرب): ٢٠٨
حزب العدالة الاجتماعية (مصر): ٣١٣-٣١٥، ٣١٧، ٣١٩، ٣٣٧
حزب العدالة والتنمية (تركيا): ٣٠٥
الحزب العربي الاشتراكي (مصر): ٢٤٦، ٢٩٠، ٣٣٧
حزب العمل الاشتراكي (مصر): ٢٤٦، ٢٨٩-٢٩٥، ٢٩٧-٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٨-٣٠٩، ٣١١-٣١٢، ٣١٥، ٣١٧، ٣١٩، ٣٢٤، ٣٢٩، ٣٣١، ٤٤٤
حزب العمل (الجزائر): ٢٢٩
حزب القوى الاشتراكية (الجزائر): ٢١٩، ٢٢٩
حزب الكتائب اللبنانية: ٤٧
حزب مصر الفتاة: ٣١٣، ٣٢٨-٣٢٩، ٣٣٧
حزب المؤتمر الشعبي العام (اليمن): ٢٨١-٢٨٢، ٣٨٢، ٣٨٤، ٣٨٦، ٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠٣، ٤٠٥-٤٠٦، ٤٠٨-٤٠٩، ٤١٣، ٤١٥-٤١٨، ٤٢٧، ٤٣٠-٤٣١، ٤٣٣، ٤٤٣
الحزب الناصري (مصر): ٣١٢-٣١٣، ٣٢٠
حزب الوسط الاسلامي (الأردن): ٣٤٥
الحزب الوطني الحجازي (السعودية): ١٧٥

الحزب الوطني الديمقراطي (مصر): ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٦-٢٥١، ٢٥٦-٢٥٩، ٢٦١-٢٦٢، ٢٦٤-٢٦٨، ٢٧٠-٢٧١، ٢٧٣-٢٧٥، ٢٧٧-٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨٥، ٣٠٨-٣٠٩، ٣١٦-٣١٩، ٣٢٣، ٣٣١، ٣٣٩، ٤٣٦
حزب الوفد (مصر): ٤٧، ٢٤٦، ٢٩١، ٣٠٨-٣١٠، ٣١٥، ٣١٧-٣١٨، ٣٢١، ٣٢٣-٣٢٤، ٣٢٦
الحسن الثاني (ملك المغرب): ١٥٤، ١٦٥-١٦٦، ١٨٩-١٩٠، ١٩٢-١٩٣، ١٩٦-١٩٧، ٢٠٢-٢٠٣
الحسن، حمزة: ١١٠
حسنين، محمد فريد: ٣٢١
حسيب، خير الدين: ١١
الحسين بن علي (شريف مكة): ١٧٥
حسين، صدام: ٢٨٣
حسين، عادل: ٢٩٢-٢٩٤، ٢٩٧، ٣١٩
حسين، مجدي أحمد: ٢٩٤-٢٩٦
حقوق الانسان: ٢٧، ١٢٩، ٢١٥، ٢٣٤، ٢٤٩، ٣٣٦، ٤٦٦
حقوق المرأة: ٣٦٠
الحكيم، محمد باقر: ١٢٠
حلمي، مصطفى كمال: ٢٩٦
حميدة، رجب هلال: ٣١١، ٣٢٣
حنون، لويزة: ٢٢٩
حوائمة، نايف: ٧٩، ٨١
الحوانكي، يوسف: ٣٢٩
الحياد الإيجابي: ٥٠
حيدر، حيدر: ٢٩٧

- خ -

خاتمي، محمد: ٣٠٤
خالد، رفعت: ٣٢٣
خالد، شوقي: ٣١٢
الخطيب، أحمد: ٧٩
خليفة، محمد عبد الرحمن: ٣٧١
خيري، زكي: ١٠١

- د -

داود، ضياء الدين: ٣١٢
درة، محمد حسن: ٣٠٩
دزئي، محسن: ١٠١
الدسوقي، صلاح: ٣٢١
دعبس، الحمرة: ٣١١، ٣٢٣
دكتاتورية البروليتاريا: ٩٤
دكلة، صالح: ١٠١
الدليمي، نزيهة: ٩٠
ديفرجيه، موريس: ٢٤٠-٢٤١

- ر -

رابطة أبناء الجنوب (اليمن): ٥٢
الرأسمالية: ٥٢، ١١١، ٣٠٣
الراعي، يحيى: ٤١٥
رأفت، وحيد: ٣٠٩
ربيع، جمال: ٣١٣
ربيعة، علي: ١١١، ١٧٧، ٢٧٩
الربيعي، شريف: ١٠٢

الربيعي، فاضل: ٨٦، ٩٤، ٩٩
رشدي، عبدالله: ٣١٤
رشيدات، نبيه: ١٠١
الرفاعي، صلاح الدين: ٣١٠، ٣٢٠
رميح، طلعت: ٢٩٥، ٢٩٦
روبنسن، ليونارد: ٣٦٧
روسو، جان جاك: ١٦١

- ز -

زروال، اليامين: ٢٢٤
زكريا، محمد: ٣٢٣
زكريا، محمد فريد: ٣١١
الزنداني، عبد المجيد: ٤١٠-٤١١
زهران، جمال: ٢٧١
زيدان، حامد: ٢٩٢، ٢٩٥-٢٩٦، ٣١٢
زيدان، كرم: ٣١٠
الزيدي، مفيد: ١٠٤

- س -

السادات، أنور: ٢٦١، ٢٦٨-٢٦٩، ٢٨٤، ٢٩٠-٢٩١، ٣٣٠
السادات، جيهان: ٢٩١
السادات، طلعت: ٣١١
سارتر، جان بول: ٣٦٣
سالم، علي: ٣١١، ٣٢٠، ٣٢٣
سالم، ممدوح: ٢٩١
ستالين، جوزف: ٨٨، ٩٤
السخاوي، محمد: ٢٩٥-٢٩٦
سراج الدين، فؤاد: ٣٢١، ٣٢٣
سراج الدين، ياسين: ٣٢١
سعد، محمد: ٣١٤
السعداوي، عاطف: ٣٠٧
السعيد، رفعت: ٣١٠
السعيد، مصطفى: ٢٧٣
سلامة، علي: ٣١٠
سلطان، حسين: ٩٧
سليمان، خالد: ١١٢، ٣٤١، ٣٦٨، ٣٧٤، ٤٣٥
السيد حبيب، محمد: ٢٩٢
السيد درويش، أحمد: ٣١٠

- ش -

الشاذلي، كمال: ٢٧٣، ٣٠٩
الشركات المتعدية الجنسيات: ٢٣
الشريف، صفوت: ٢٦٢، ٢٧٠، ٢٧٣، ٣٠٩، ٣٣٠
شعبان، عبد الحسين: ٨٥، ١٠٩-١١٠، ١١٢، ١١٩، ١٢٢، ١٧٦، ١٨٠، ٢٨٢
الشعبي، فيصل: ٤١
الشعبي، قحطان: ٤١
شكري، إبراهيم: ٢٩١-٢٩٢، ٢٩٤-٢٩٧، ٢٩٩-٣٠١، ٣١٢، ٣٢٩
شكري، أحمد: ٢٩٤
شكري، أسمهان: ٢٩٤
شلبي، زغلول: ٣٢٠
شلتوت، أسامة: ٣١٤، ٣١٦
شلتوت، محمد: ١١٩
الشميري، سمير: ٤٢٧

الشهابي، سعيد: ١٢٢
الشهابي، سعيد محمد: ١٠٧، ١١٢
الشهابي، ناجي: ٢٩٧، ٣١٢
الشوربجي، عبد الفتاح: ٣٢٣
الشورى: ١١، ٣٥٠، ٣٥٨، ٣٦٨، ٣٧٧، ٤٢٤
شومان، محمد: ٢٤٦-٢٤٧، ٢٦٤
الشويري، يوسف: ٧٩، ١٢٢، ١٧٦، ١٧٩
الشيوعية: ١٠٧، ١١٣، ٣٠٣

- ص -

صالح، علي الدين: ٣١٤، ٣٢٩
صالح، علي عبد الله: ٩٠، ٣٨٨، ٤٠٨، ٤١٣، ٤١٦-٤١٧، ٤٢١
الصاوي، محمد: ٣١٤
الصباحي، أحمد: ٣١٤-٣١٥، ٣٢٤
صباحي، حمدين: ٣٢١
الصباحي، سمير أحمد: ٣١٥، ٣٢٥
الصراع الطبقي: ٣٣-٣٤، ٩٤
صفوت، خديجة: ١١٥
صلح بريست ليتوفيسك (١٩١٨): ٨٨
الصهيونية: ٣٢-٣٣، ٥٠، ٨٠، ٩٥، ١٢٢
الصوا، غازي: ٣٦٨
الصياغ، فايز: ١١١، ٢٧٧، ٢٨٥

- ط -

الطالباني، جلال: ٩٨
طاهر، سمير: ٣١٣
طرابيشي، جورج: ٨٩
طيب، محمد سعيد: ١٧٥، ٢٧٨

- ع -

العارف، اسماعيل: ١٠١
عارف، عبد السلام: ٤٠، ٥٤
عاشور، محمد: ٣٢٣
عباد، علي صالح (مقبل): ٤٠٦، ٤٠٩، ٤١٣
عبد الله، ثناء فؤاد: ١١٨، ١٧٥، ٢٣٧، ٢٧٧-٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٥
عبد الله، عامر: ٩٠، ٩٦
عبد الله، محمد: ٣١٤
عبد الحكيم، صبحي: ٢٧٠، ٣٠٩
عبد الحميد، علي: ٣٢١
عبد الخالق، سعيد: ٣٢١
عبد الرزاق، عارف: ٤٠
عبد العال، محمد: ٣١٤
عبد العال، مصطفى: ٢٨٠
عبد العزيز، ياسين: ٤٠٦، ٤١٠-٤١١، ٤١٣
عبد الكريم، فريد: ٣١٢
عبد المجيد، وحيد: ٢٦١
عبد المنعم، عامر: ٢٩٥
عبد الناصر: ٤٨
عبد الناصر، جمال: ٣٤، ٤٨، ٥٢، ٧٩، ٩٦، ٣٢٩
عبد النور، سعد فخري: ٣١٠
عبيد، فكري مكرم: ٢٧٠، ٣٠٩

عثمان، آمال: ٣٣٠
عجيبة، رحيم: ١٠١
العدالة الاجتماعية: ٢٧، ٣٣، ٧٦
العدالة الاقتصادية: ٣٣
العدالة السياسية: ٣٣
عدوان، ممدوح: ٨٨
عدي، هواري: ٢٢٠
عربيات، عبد اللطيف: ٣٥٥-٣٥٦، ٣٦٢
عز الدين، أحمد: ٣١٤
العزازي، ابراهيم: ٢٩٢
عزام، محفوظ: ٢٩٥
عزام، عمر: ٢٩٥
عزوز، سليم: ٣١١
عطية، صلاح: ٣٢٩
عفلق، ميشيل: ٩١
عفيفي، أنور: ٣١٤
عفيفي، فريد زكريا: ٣٢٣
العقاد، عباس محمود: ٧٢
العكري، عبد النبي: ١٠٧-١٠٩، ١١٩، ٢٨٣
العلاقات العربية - السوفياتية: ١٠٤
العلمانية: ١١٤، ٢٣٤، ٣٧٢
علي بن الحسين: ١٧٥
علي، سالم ربيع: ٤١، ٨٩-٩٠
عمارة، حامد: ٣١٤
عمر، جارالله: ٩٠
عنتر، علي: ٩٠
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: ٢٨
عوض، محمد: ٣٢٢
العولمة: ١٠٢، ٣٠٤

- غ -

غازانتزاكي، نيكوس: ٨٩
غليون، برهان: ٢٣٩، ٢٤٢، ٤١٨
غورباتشوف، ميخائيل: ٦٧، ١٢٢
غولدا، مائير: ٨٨

- ف -

الفاسي، علال: ١٣٢، ١٤٧، ١٥٤، ١٥٩-١٦١، ١٦٥
الفاشية: ٢٧، ٣٧
فرج، ابراهيم: ٣١٠
الفرحان، اسحق: ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٥٨-٣٥٩، ٣٦٣، ٣٦٧
الفساد الإداري: ٣٣١
الفساد الاقتصادي: ٣٣١
الفساد التجاري: ٤٤٧
الفساد السياسي: ٣٣١
الفساد المالي: ٤٤٧
الفضالي، شريف: ٣١٤
الفقيه، الصادق: ١٠٨، ١٧٦
الفكيكي، هاني: ١٠١
فودة، فرج: ٣٣١
فيبر، ماكس: ٢٣٨

- ق -

قاسم، عبد الكريم: ٤٩-٥١
القاضي، محمود: ٢٩١

قرقر، مجدي: ٢٩٥-٢٩٦
القسام، عز الدين: ١١٩
القصف الإسرائيلي للمفاعل النووي العراقي (١٩٨١): ٩٦
القصيفي، جورج: ١١٨-١١٩
القضية الفلسطينية: ٣٢، ٧٣، ٨١، ٩٢، ١٠٧
قطب، سيد: ٣٠٣
قلاوون، ناصر: ٢٨٣
القليني، أحمد: ٣٢٠
القليوبي، نجلاء: ٢٩٤-٢٩٥
قناوي، ممدوح: ٢٩١-٢٩٢
القومية العربية: ٣٣، ٤٧

ـ ك ـ

كاريل، هنري: ٢٣٧
كامبيل، أليستير: ١١٦
كاوتسكي، كارل: ٩٤
كبة، محمد مهدي: ٩٧
كتلة العمل الوطني (المغرب): ١٩٥
الكتلة الوطنية (سوريا): ٤٧
كتن، جورج: ٢٧، ٧٩-٨٠، ٨٣
كشلي، محمد: ٧٩
الكفراوي، حسب الله: ٣٣٠
الكواري، علي خليفة: ١١، ١٧، ١٠٨، ١١١، ١١٣، ١١٨، ١٢٠، ١٧٥، ٢٧٩-٢٨٠، ٢٨٢-٢٨٤
كيرة، كمال: ٣١٣، ٣٢٢
كيللر، سوزان: ٤١٢
كيم إيل سونغ: ١٢٠

ـ ل ـ

لبيب، هاني: ٢٨٩، ٢٩٤
لوفو، ريمي: ١٨٧، ٢٠٢
لوفور، كلود: ٢٢١
لوك، جون: ١٦١
لوكسمبورغ، روزا: ٨٥
الليبرالية: ١١١، ٣٧٢
الليبرالية الاقتصادية: ٣٢٦
الليبرالية السياسية: ٣٢٦
ليبكخنت، كارل: ٩٤
ليغاتشوف، إيغور: ٦٧
لينين، فلاديمير إيليتش: ٤٢، ٦٨، ٨٥-٨٦، ٨٨-٨٩، ٩٤-٩٥، ١٢١

ـ م ـ

مارتوف، يوليوس: ٨٥
ماركس، كارل: ٨٦، ٩٤-٩٥، ١٢١
الماركسية: ٣٥، ٤٧، ٥١، ٥٥، ٨٠-٨١، ٩٥، ١٢٣
مالكي، امحمد: ١١٣، ١٢٧، ١٧٩
مبارك، جمال: ٢٧٣، ٢٧٨، ٢٨٦
مبارك، حسني: ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٦٢، ٢٦٧، ٢٦٩-٢٧٠، ٣٠٨-٣٠٩، ٣٣٠
مبدأ تداول السلطة: ١٨، ٢٠-٢٢، ٢٨، ٦٠، ١٢٩، ١٣١، ١٤١، ٢٧٧، ٣٠٧، ٣٢٧، ٣٤٣، ٣٤٧، ٣٦٢، ٣٧٩، ٣٨٧، ٤٤٨، ٤٦٠
مبدأ الشفافية: ١٤٥، ٤٥٣، ٤٦٤

مبدأ فصل السلطات: ١٥٨، ٢٠٣، ٢٣١، ٣٦٩، ٣٧٧، ٣٧٩
مبدأ المواطنة: ٢٠، ٢٢٢، ٢٥٠، ٤٥٨
المتوكل، يحيى: ٤١٥
متولي، سليمان: ٣٣٠
مجاهد، أحمد: ٢٩١-٢٩٣، ٣١٢
المجتمع الأهلي: ٢٥٠
المجتمع المدني: ٢٤، ١٠٧، ١١١، ١١٧، ٢٨٤، ٢٨٧، ٣٠٧، ٣٣٦، ٤٠١، ٤٣٧، ٤٤٨، ٤٦٤
المجلس الأعلى للثورة الإسلامية (العراق): ١٢٠
محمد الخامس (ملك المغرب): ١٥٤
محمد السادس (ملك المغرب): ١٨٩، ٢٠٠
محمد، علي ناصر: ٤١، ٨٩-٩٠، ٣٨٦
محيي الدين، خالد: ٣١٠، ٣٢٤
محيي الدين، فؤاد: ٢٧٠، ٣٠٩
المختار، صباح: ١٠٩، ١١٢، ٢٨٢
المخلافي، عبد الملك: ٢٨٠
مراد، حلمي: ٢٩١، ٣٠٩، ٣٢٠
مراد، مصطفى كامل: ٣٠٨، ٣١١، ٣٢٣
مركز دراسات الوحدة العربية: ١١، ٨٨، ٣٧٤
المركزية الديمقراطية: ٢٩-٣٠، ٤٦-٤٧، ٦٧، ٧٧، ٨٠، ٨٢-٨٣، ٨٧، ٩٨، ١٢١-١٢٢، ١٣٨، ١٤٠، ٣٩٠، ٤٥٠-٤٥١
مسلم، طلعت: ٢٩٥-٢٩٦
المسيمي، حياة: ٣٦١-٣٦٢
المشاركة السياسية: ١٨، ٢٣-٢٤، ١٤٤، ١٦٦، ٣٣٢-٣٣٣، ٣٥٠، ٣٦٠، ٣٧٩، ٣٩٧
مشروع أيزنهاور: ٣٣
مشهور، مصطفى: ٢٩٢
مصليحي، محمد: ٣١٣
معاهدة السلام الاردنية - الاسرائيلية (١٩٩٤: عمان): ٣٧٦
مغربي، عبده: ٣١٤، ٣١٦
المقاومة الفلسطينية: ٩٨
المليجي، محمود: ٣٢٩
منصور، حمزة: ٣٥٥، ٣٧٤
منصور، عبد الملك: ٤١٥
منصور، عزمي: ٣٦٧
منظمة التحرير الفلسطينية: ٩٦، ٩٨
منظمة العمل الشيوعي (لبنان): ٨١
المهدي، أحمد: ٢٩٦
مهري، عبد الحميد: ٢٢٨
المؤتمر الوطني العراقي: ٩٩
المودودي، أبو الأعلى: ٣٠٣
الموسوي، باقر ابراهيم: ٩١
مولوتوف، فياتسلاف ميخائيلوفيتش: ٨٨
مونتيسكيو: ١٥٥

- ن -

النازية: ٢٧
نافع، إبراهيم: ٢٩٦
نحناح، محفوظ: ٢٢٧-٢٢٩

ندا، جلال: ٣٢٩
ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (١٩٨٣: ليماسول): ٨٨
نصر، شاهر أحمد: ٦١، ٧٩، ٨١، ٨٣
النقيب، حسن: ٩٩
النمو الاقتصادي: ٢٨٥
نور، أيمن: ٣١٣، ٣٢١
نوري، بهاء الدين: ١٠١
نونو، عبد الحميد: ٣١٣
النويضي، عبد العزيز: ١٧٧

- هـ -

هادي، عبد ربه منصور: ٤١٣
هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل: ١٢٢
هدية، فؤاد: ٣١٢
الهضيبي، محمد المأمون: ٢٩٢
الهندي، هاني: ٧٩
هوبس، توماس: ١٦١
هيثم، محمد علي: ٣٨٦
هيغل، فريدريش: ٧٨

- و -

واتربري، جون: ١٨٦، ١٩١
والي، يوسف: ٢٧٠، ٢٧٣، ٣٠٩
وثيقة سانت إيجيديو (١٩٩٥): ٢٢٨، ٢٣١
الوحدة العربية: ٨٠-٨١، ٣٢٨
الوحدة المصرية - السورية (١٩٥٨-١٩٦١): ٣٣، ٥٠، ٨١
الوحدة اليمنية: ٣٩٣، ٤٣٠-٤٣١
وميض، نظمي: ٨٧

- ي -

ياكوفليف، ألكسندر: ٦٧
اليدومي، محمد: ٤٠٨، ٤١٠-٤١١، ٤١٣
يس، عوني: ٣٢٠
يفيسييف، يفغيني: ٩٥-٩٦
اليهودية: ٣٢-٣٣
يوسف، ثمينة ناجي: ١٠١
يوسف، سعدي: ٩٣
يوسف، مراد: ٧١
اليوسفي، عبد الرحمن: ١٥٠، ١٦٩، ١٧٢